



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
الإدارة العامة للثقافة والنشر

# الأقليد

## شرح المفصل

تأليف

تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي

المتوفى: سنة ٧٠٠ هـ - ١٣٠١ م

تحقيق ودراسة

الدكتور

محمود أحمد علي أبوكتة الدراويش

المجلد الثالث

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
الإدارة العامة للثقافة والنشر

# الأقليد

## شرح المفصل

تأليف

تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي

المتوفى: سنة ٧٠٠ هـ - ١٣٠١ م

تحقيق ودراسة

الدكتور

محمود أحمد علي أبوكته الدراويش

المجلد الثالث

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

ح) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجندي، أحمد بن محمود بن عمر

الإقليد شرح المفصل/ تحقيق ودراسة محمود أحمد علي أبو كته الدراويش. - الرياض.

٤ مج: ٢٣٢٤ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٧ - ٣٩٦ - ٤٠ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

١ - ٣٩٩ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج ٣)

١- اللغة العربية - النحو الدراويش، محمود أحمد علي أبو كته (محقق)

ب - العنوان

٢٣/١٢٢٩

ديوي ١، ٤١٥

رقم الإيداع: ٢٣/١٢٢٩

ردمك: ٧ - ٣٩٦ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

١ - ٣٩٩ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج ٣)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حقوق الطباعة والنشر محفوظة للجامعة

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م

## ومن أصناف الاسم: المعرفة والنكرة

فَالْمَعْرِفَةُ مَا دَلَّ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ، وَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ: الْعَلَمُ الْخَاصُّ، وَالْمُضْمَرُ.

---

قوله : «المعرفة والنكرة».

التعريف يتعلق إما بمعرفة المتكلم دون المخاطب نحو قولك : (ليس بستان) وأنت تعرفه دون مخاطبك أو بما لا يعرفانه نحو قولك : (أنا في طلب غلام أشتريه وحمار أكثره)، ولست تقصد بهما إلى مُعَيَّنَيْنِ أو بما يعرفانه نحو قولك : (فعل الرجل كذا).

قوله : «المعرفة مادل على شيء بعينه . . . . .».

المعرفة تفيد علماً جُزئياً، والنكرة (تفيد علماً كلياً)<sup>(١)</sup>، فتعريفُ الاسم يقرب معناه إلى فهم المخاطب، والتذكير يُبَعِّدُه عنه.

قوله : «العلم الخاص . . . . .».

احتراز عما ثني أو جمع، أو نُكِّر من الأعلام.

قوله : «والمضمر . . . . .».

إنما كان المضمر معرفة، لأنَّ الشيء إنما يضمّر بعد جَرِي ذكره ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في أن كلا منهما ليس بنكرة نحو قولك : (زيد ضربته)، فالضمير في ضربته معرفة، لأنه لا يكون في هذا الكلام إلا لـ(زيد)، وهذا هو التعريف بعينه، لأنَّ المعرفة هو مادل على شيء بعينه، ولوقلت : (لقيت رجلاً فأكرمته)، فالضمير في أكرمته لا يكون إلا للرجل المذكور، فإن قلت : الذي يعود الضمير إليه هنا هو شائع غير معين وهو (رجلاً) وفيما سبق معين، وهو «زيد» فكيف يتساوى الضميران في إفادة

---

(١) في الأصل «تفيد كلياً» والمثبت من ب وع.

وَالْمُبْهَمُ، وَهُوَ شَيْئَانِ: أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولَاتِ، وَالذَّاخِلُ عَلَيْهِ حَرْفُ التَّعْرِيفِ، وَالْمُضَافُ إِلَى أَحَدِ هَؤُلَاءِ إِضَافَةٌ حَقِيقِيَّةٌ، وَأَعْرِفُهَا الْمُضْمَرُ ثُمَّ الْعِلْمُ، ثُمَّ الْمُبْهَمُ، ثُمَّ الذَّاخِلُ عَلَيْهِ حَرْفُ التَّعْرِيفِ . . . وَأَمَّا الْمُضَافُ فَيُعْتَبَرُ أَمْرُهُ بِمَا يُضَافُ إِلَيْهِ . . . . . وَأَعْرِفُ أَنْوَاعَ الْمُضْمَرِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، ثُمَّ الْمُخَاطَبِ، ثُمَّ الْغَائِبِ وَالنَّكِرَةِ مَا شَاءَ فِي أُمَّتِهِ كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي رَجُلٌ، وَرَكِبْتُ فَرَسًا .

التعريف؟ قلت: لما ذكرت المنكر عرّفته بعض التعريف وكان إخبارك عنه بلفظك تعريفاً عند السامع، فإذا أضمرته بعد كان ضميره معرفة، لأن قلب السامع لا يذهب إلى غيره، كما كان لا يذهب إلى غير (زيد) في الصورة السابقة، ومثال الصورة اللاحقة قولك: (زارني رجل من شأنه وقصته كيت وكيت) فبجّلت الرجل بلام التعريف للإشارة إلى رجل حصل للسامع من وصفك إياه وذكرك له بعض التعريف وانتعش في ذهنه ذلك، ليعرف بتلك الإشارة أن ذلك هو الذي سبق ذكره مرة، ولو قلت فبجّلت رجلاً لامتنع، لأن السامع لا يعلم إذ ذاك أتريد ذلك المذكور مرة أم غيره، بل الظاهر أنك تريد رجلين فثبت بما ذكرنا أن الضمير معرفة، سواء كان (لنكرة أو معرفة)<sup>(١)</sup> من غير فصل.

قوله: «والمبهم . . . . .»

سُمي مبهماً لأنه لا يقع على شيء معين، وإنما يقع على ما يُشار إليه أو على ما توضحه الصلات.

قوله: «وأعرفها المضمّر . . . . .»

إنما كان المضمّر أعرف، لأنه لا يضمّر إلا بعد جري ذكره ومعرّفته فإضمار الاسم

(١) في ب: «لمعرفة أو نكرة» والمثبت من الأصل وب.

إعادته وتكريره، فيتنزل منزلة المفسر. وإنما كان العلم دونه لأنه يتطرق إليه التنكير، بخلاف المضمّر.

والمبهم كالمضمّر، غير أنّ فيه شياعاً ليس في المضمّر، والداخل عليه حرف التعريف أنقص تعريفاً، لأن دليل التعريف فيه قلق غير لازم بل هو على شرف الزوال، ولا كذلك تعريف سائر المعارف فإنه متمكن من ذواتها.

قوله: «وأما المضافُ . . . .».

قد ذكرنا أن المضاف إليه نُزِّل منزلة التنوين في المضاف، فتنزلاً لذلك منزلة شيء واحد فلما امتزجاً لفظاً امتزجاً معنى، ليكون الامتزاج المعنوي على قدر الامتزاج اللفظي، إذ الألفاظ قوالب المعاني فيُعتبر أمرُ المضاف بها أضيف إليه عبارةً أخرى.

المضمّر أعرف المعارف لأن الشيء لا يضمّر إلا وقد عُرف وهو بمنزلة وضع اليد فلذا لا يوصف كسائر المعارف. ثم العلم لأنه موضوع على شيء بعينه، لا يقع عليه غيره. ثم المبهم لأنه يعرف بالعين والقلب (كقولك: «هذا حاضر بين يديك»<sup>(١)</sup>).

ثم المحلّ باللام لأنه يعرف بالقلب لا غير.

ثم المضاف (لأن تعرفه من غيره)<sup>(٢)</sup>.

وقيل يعتبر أمره بما أضيف إليه لما ذكرنا في العبارة الأولى.

وعامة الكوفيين على أنّ المبهم أعرف من العلم<sup>(٣)</sup>، وعامة البصريين على العكس.

فالحجة للكوفيين أن المبهم يعرف بشيئين، العين والقلب، ولا يعرف العلم إلا

---

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٣) مراتب المعارف مسألة فيها خلاف بين الكوفيين والبصريين ففي حين ذهب الكوفيون إلى أن

المبهم أعرف من العلم ذهب البصريون إلى عكس هذا وهو أن العلم أعرف من المبهم وقد

تدرج الجندي هنا في مراتب المعارف وفق ما فعله البصريون.

انظر (الإنصاف في مسائل الخلاف) ص ٧٠٧-٧٠٩.

.....

---

بالقلب فيكون المبهم أعرف بالضرورة، بدليل أن العلم ينكر بالثنية والجمع وغيره،  
بخلاف المبهم فإنه لا يقبل التنكير.

والحجة للبصريين ما ذكرنا أن العلم موضوع لشيء بعينه. ولا يقع على غيره، فلما  
لم يشاركه شيء أشبه ضمير المتكلم، ولا خلاف في أن الضمير المتكلم أعرف من  
المبهم.

قوله : «وأعرف أنواع المضمير ضمير المتكلم . . . » .

لأنه ليس مما يتطرق إليه شبهة لعدم مشاركة غيره إياه، بخلاف ضمير المخاطب  
والغائب، ثم ضمير المخاطب لدلالة المشاهدة عليه دون ضمير الغائب، فيكون  
ضمير المخاطب أعرف.

قوله : «والنكرة ماشاع في أمته . . . » .

النكرة كل ما لم يخص الواحد من أمته نحو: (رجل و فرس) وهي أصل للمعرفة،  
لأنها تدل على علم كلي والمعرفة على جزئي، والعلم الكلي قبل العلم الجزئي، ثم  
النكرات على مراتب بعضها أعم من بعض، فإن شئت فانظر في قولنا (موجود  
وجسم، وحيوان، وإنسان، ورجل) يتضح ما ذكرت. فالأول أعم من الثاني، والثاني  
من الثالث، وهلمَّ جراً إلى الآخر، والنكرة اسم لما يُنكر، كالطَّلَبَةِ اسم لما يطلب وهو  
الحاجة.

## ومن أصناف الاسم: المذكر والمؤنث

قوله : «المذكر والمؤنث» .

إنما كانت الأسماء إما مذكراً أو مؤنثاً، ولا ثالث، لأن الأصل في الأشياء الحيوانات وهي كذلك بالخلقة فجعل سائر الأشياء تبعاً. واعلم أن الذي يختص به التذكير والتأنيث هو الاسم كضارب وضاربة، وتأنيث الفعل على التشبيه، بيانه أن الفعل مفهومه مصدر وهو جنس لا تأنيث فيه، وقولهم : (خرجت هندٌ) بتأنيث الفعل إنما هو لأن الفعل مع الفاعل عندهم كشيء واحد لا استغناء للفعل عنه فكأنَّ الفاعل جزء من الفعل فجعل لهذا كأن الفعل مؤنث فأنث، فثبت أن تأنيث الفعل لكونه شبيهاً بالمؤنث، (بتنزيله منزلة المؤنث أما تأنيث الحروف نحوئُمْتُ، ورُبِّتَ فعلى تشبيهها بالمشبَّه بالمؤنث)<sup>(١)</sup> لأن مرتبة الحرف من الفعل كمرتبة الفعل من الاسم، فالاسم يكون حديثاً ومحدثاً عنه، والفعل لا يكون (إلا)<sup>(٢)</sup> حديثاً، والحرف لا يكون حديثاً ولا محدثاً عنه، فكما استجازوا أن يجعلوا في الفعل علامة التأنيث كذلك استجازوا أن يجعلوها في الحرف، فلما كان تأنيث الحروف<sup>(٣)</sup> على التشبيه بالمشبَّه بالأصل قل التأنيث فيه ونزر، على أن الفعل والحرف لا مدخل للتأنيث فيهما، لأن التأنيث معنى يَحُلُّ في المؤنث، ووصف يدخله، والفعل والحرف لا يصح وصفهما بذلك، لأنه لا حال لهما ولذا لم يصغراً لأنه وصف يدخل المصغَّر، فمضى قولك رجيل : رجل صغير، والفعل والحرف لا يوصفان بالكبر والصَّغَر.

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٢) سقط من الأصل وب والمثبت من ع ووجودها لازم.

(٣) في ب : «الحروف» والمثبت من الأصل وع.

الْمُذَكَّرُ مَا خَلَا مِنَ الْعَلَامَاتِ الثَّلَاثِ التَّاءِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ . . . فِي نَحْوِ  
غُرْفَةٍ، وَأَرْضٍ وَحُبْلَى، وَخَمْرَاءَ، وَهَذِي، وَالْمُوْنْتُ مَا وَجَدْتُ فِيهِ  
إِحْدَاهُنَّ.

فإن قلت : التأنيث إنما يستقيم فيما له فرج ، كما أن التذكير إنما يستقيم فيما له ذكر ،  
فما بالهم عدّوا نحو شمس ودار من المؤنثات ، ونحو قمر وبيت من الذكور ؟ قلت :  
ذلك للإشعار بأن التأنيث والتذكير قد يتناولان اللفظ دون المعنى للتوسّع في الكلام ،  
كما أشعروا بصوغ الإضافة اللفظية أن الإضافة قد تتشبث باللفظ دون المعنى .

فإن قلت فلم ترك نحو (شمس) بغير العلامة واقتصر على إبانة التأنيث في الإسناد  
والتصغير ؟ قلت : ذاك لروم الخفة ، فإن قلت لم اختصت زيادة العلامة بالمؤنث ، ولم  
يُختَجِ المذكر إلى ذلك ؟ قلت الزيادة فرع والمؤنث فرع فناسب أن يُخصَّصَ الفرعُ بالفرع ،  
ومما يدلُّ على أن المؤنث فرع على المذكر ماروي أن الله - جل وعز - خلق جواءً ررضي  
الله عنها - من ضلع آدم<sup>(١)</sup> « عليه السلام »<sup>(٢)</sup> ، ولأنهم عبّروا بالجزء عن المؤنث في قولهم  
أَجْزَأْتُ إِذَا وَلَدْتُ أَنْثَى . قال :

٣٨٦ - قَدْ تَجَزَّيْءُ الْحُرَّةُ الْمَذْكَارُ أَحْيَانًا<sup>(٣)</sup>

قولـه : « ما خلا من العلامات الثلاث »<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر الحديث في سنن ابن ماجه باب الطهارة ٧٧ .

(٢) في الأصل « صلى الله عليه » والمثبت من ع وب .

(٣) من البسيط وصدده كما ورد في كتاب الأفعال للسرقطي ٢ : ٢٥١ .

إِنْ أَجْزَأْتُ حُرَّةً يَوْمًا ، فَلَا عَجَبٌ .

اللسان (جزأ) قال ابن منظور في نسبة البيت نقلا عن أبي إسحق : « وقد أُنْشِدْتُ بَيْتًا يَدُلُّ عَلَى  
أَنْ مَعْنَى جُزْءًا مَعْنَى الْإِنَاثِ . قال : ولا أفري البيت هو قديم أم مصنوع .

(٤) للنحاة آراء في عدد هذه العلامات وفي كونها قياسا مطردا أم أنها جارية على غير قياس ، وقد

ذكر المحقق رمضان عبدالتواب أن الفراء أشار إلى هذه العلامات الثلاث في (المذكر والمؤنث)

.....

---

يعني ما خلا لفظا وتقديرا لأنه سنيْنُ أنَّ المؤنث يكون مؤنثا لفظا أو تقديرا فلو لم يكن المذكر على ما ذكرنا لزم أن يكون المؤنث المقدّر علامته مذكرا والتقدير مخصوص بالتاء على ماسيجيء، والياء لا يكون للتأنيث في الأسماء إلا في نحو هذي عند بعضهم، وبعضهم لا يثبت الياء نظرا إلى قولهم هذه، فيقول: العلامات هي: التاء والألف والهاء، وهذه التاء ليست بهاء، وإن انقلبت في الوقف في اللغة الفصيحة هاء لإجماعهم على التلفّظ بها في الوصل تاءً.

---

٤٣ والمفضل بن سلمة في مختصر المذكر والمؤنث ٥٧ وابن فارس في المذكر والمؤنث ٤٦. أما أبو بكر الأنباري فقد ذكر خمس عشرة علامة في كتابه المذكر والمؤنث ١٦٦-١٧٣ ثمان منها في الأسماء وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات. وعلامات المؤنث في الأسماء عند أبي بكر الأنباري هي: الألف المقصورة إلى الياء كقولك ليل وسلمى وسعدى. والألف المدودة كقولك حمراء وصفراء والسرّاء والضراء والتاء كقولك أخت وبنت. والهاء كقولك طلحة وحزمة، وقائمة وقاعدة، وهي تكون هاء في الوقف. والألف والتاء في الجمع كقولك المسلمات والصالحات والهندات والجملات، والنون كقولك هنّ وأنتن. والكسرة كقولك أنت. والياء كقولك هذي قامت.

انظر كتاب «المذكر والمؤنث» لابن التستري، تحقيق رمضان عبدالنواب ص ٤٧ حاشية ٥. أما ابن التستري فقال: ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولألها باب يحصرهما، كما يدعي بعض الناس، لأنهم قالوا: إن علامات المؤنث ثلاث: الهاء في قائمة وراكبة والألف المدودة في حمراء وخُنُفساء، والألف المقصورة في مثل: حُبْلَى وَسَكْرَى. وهذه العلامات بعينها موجودة في المذكر، أما الهاء ففي مثل قولك: رجل باقِعَةٌ ونَسَابَةٌ، وعلامة ورُبْعَةٌ وراوية للشعر... أما الألف المدودة مثل: رَجُلٌ غَيَايَاءَ وطباقاء، وَسُرٌّ قريثاء، ويوم ثلاثاء... أما الألف المقصورة ففي مثل: رجل خُنْثَى، وَرَبْعَى للشيء الخلق وبَجَلٌ قبعثرى إذا كان ضخما شديدا... ووصفوا أن المذكر هو الذي ليس فيه شيء من هذه العلامات مثل زيد وَسَعْدٍ، وقد يوجد على هذه الصورة كثير من المؤنث مثل هند ودعد... انظر (المذكر والمؤنث) لابن التستري تحقيق رمضان عبدالنواب ص ٤٧-٤٩.



والتأنيث على ضربين: حقيقي كتأنيث المرأة والناقة ونحوهما مما بإزائه ذكر في الحيوان، وغير حقيقي، كتأنيث الظلمة والنعل ونحوهما. مما يتعلّق بالوضع والاصطلاح، والحقيقي أقوى ولذلك امتنع في حال السعة: جاء هند. وجار: طلع الشمس، وإن كان المختار طلعت، فإن وقع فصل استجيز نحو قولهم: حضر القاضي اليوم امرأة.

أما قلبها في (الوقف)<sup>(١)</sup> هاء فللفرق بينها وبين تاء الفعل. والوقف محلّ تغيير.

قوله: نحو غُرْفَةٌ وأَرْض . . . . .

التاء المقدرة في أرض كالظاهرة فيها<sup>(٢)</sup> لأنها منوثة وإن كانت غير ملفوظ بها، (والمنسوبة كالملفوظ بها)<sup>(٣)</sup>، والدليل على أنها كالملفوظ بها إعادتهم إيها في التصغير نحو: أريضة، فلذا ذكر الأرض في جملة ما تأنيثه بعلامة.

قوله: والتأنيث على ضربين . . . . .

المراد بالموث الحقيقي ماهو بإزائه مذكر كالرجل بإزاء المرأة، والجمل بإزاء الناقة، وهذا في الحيوانات، وبغير الحقيقي أن يوجد في الاسم علامة التأنيث ولا يكون في المعنى مؤنثا، وهذا القسم يتأني في المعاني والموات كالبشارة والبُشرى، والغرفة، والصحراء. ففي الأولى والثالثة تاء التأنيث، وفي الثانية والرابعة ألفه والأوليان من المعاني والأخريان من الموات.

والمذكر أيضا حقيقي كالرجل، وغير حقيقي كالثوب، وتفسير القسمين هنا على الضد من تفسر قسمي الموث فتأمل يتضح لك.

(١) في الأصل: «الوصل» وصوابه الميث من ب وع.

(٢) انظر المذكر والمؤث للفراء ٨١ والمذكر والمؤث لابن التستري ٦٠.

(٣) سقط من الأصل والميث من ب وع.

قوله : «والنعل .....»<sup>(١)</sup>.

هي بالنون والعين المهملة .

قوله : «ولذلك امتنع .....» .

إذا كان تأنيث الاسم حقيقيا وجب أن يلحق الفعل المسند إليه علم التأنيث نحو: (جاءتْ هُنْدُ)، ولا يجوز ترك الإلحاق، لأن التأنيث ثابت في المعنى فيجب أن تثبت علامته في اللفظ للمطابقة بين المعنى واللفظ، فاما إذا لم يكن التأنيث حقيقيا، فالعناية بإثبات علامته في اللفظ لم تَقَوْ، فلذا جاز ترك الإلحاق في-الفعل المسند إلى ذلك الاسم المؤنث اللفظي مقدما عليه، نحو: (طَلَعَ الشَّمْسُ) في حال السَّعة، غير أن المختار هو الإلحاق لعدم الفصل بين الفعل، وبين ذلك المؤنث.

قال بعض المحققين<sup>(٢)</sup>: (وقول النحويين إنَّ إثبات التاء مع عدم الفصل أحسن)، ليس بسديد للإجماع على قوله: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾<sup>(٣)</sup>، فإذن الأمران مستويان، إثبات التاء وعدمه، وقع فصلا أو لم يقع فإن (جاز)<sup>(٤)</sup> ترك الإلحاق مع المؤنث الحقيقي فذاك لفصل نحو (حضر القاضي اليومَ امرأةً)، لأن الفصل لما أوقع الطول بين الفعل والاسم المؤنث احتمل ترك الإلحاق.

وفي بعض نسخ المفضل: (حَضَرَ القاضي امرأةً)، بجعل القاضي فاصلا لاغير فلعله كافٍ لأن الفصل قد حصل بذلك.

(١) انظر (المذكر والمؤنث) للفرء ٨٤ (المذكر والمؤنث) لابن التستري ٥٤، ١٠٧.

(٢) هو ابن الحاجب وانظر نص عبارته في الإيضاح ١: ٥٥٤.

(٣) سورة القيامة آية ٩.

(٤) في الأصل «جاء» والثبت من ب و ع.

قَالَ جَرِيرٌ:  
«لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيطَلُ أُمَّ سَوْءٍ» .

قوله :

٣٨٧- لَقَدْ وَلَدَ ..... (١) .....

تمامه : ..... عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ

الصلب : جمع صليب وهو ودك الجيفة قال :

٣٨٨- جَرِيْمَةٌ نَاهِضٌ فِي رَأْسِ نَيْقٍ تَرَى لِعِظَامٍ مَا جَمَعَتْ صَلِيًّا<sup>(٢)</sup>

والشام بالشين المعجمة جمع شامة وهي العلامة .

(١) البيت بتمامه :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيطَلُ أُمَّ سَوْءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ

وهذا البيت ترتيبه الثالث والأربعون من قصيدة لجرير في ديوانه ص ٥١٥ وعدتها سبعة وأربعون بيتا من الوافر في هجاء الأخطل ومطلعها :

مَتَى كَانَ الْحَيَامُ بِذِي طُلُوعٍ سَقَيْتِ الْغَيْثَ أَئِنَّهَا الْحَيَامُ

والشاهد في البيت إسقاط علم التانيث من الفعل مع كون تانيث الفاعل حقيقيا لوجود الفصل بالفعل .

(٢) البيت من الوافر نسبه ابن منظور في اللسان (صلب) إلى أبي خراش الهذلي في وصف عقاب شبه فرسه بها . وذكر قبله :

كَأَنِّي، إِذْ غَدَوْتُ ضَمَنْتُ بَرْزَى مِنْ الْعِقْبَانِ خَائِنَةً طُلُوبَا

جريمة . . . . (البيت) وقال في تفسيرهما : كأنى إذ غدوا للحرب ضمنت برزى أي سلاحي عقابا خائنة أي منقصة . وجريمة : بمعنى كاسية ، يقال : هو جريمة أهله أي كاسيهم . والناهض : فرسخها ، وانتصاب قوله طلوبا على النعت لخائنة ، والنيق : أرفع موضع في الجبل . وصلب العظام يصلبها صلباً واصطلبها : جمعها وطبخها واستخرج وذكها ليؤتد به ، وهو الاصطلاب . واللسان (صلب) .

وَلَيْسَ بِالْوَاسِعِ ، وَاسْتُحْسِنَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ هذا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَى ظَاهِرِ الْأَسْمِ . . . . . فَإِنْ أُسْنِدَ إِلَى ضَمِيرِهِ فإِلْحَاقُ الْعَلَامَةِ . . .

قوله : «وليس بالواسع . . . . .» .

أي ليس بالأعرف ، قال الإمام عبد القاهر : «ولا أعلم له نظيرا في التنزيل» .  
فإن قلت : التثنية كالتأنيث في أن لا بد لكل منهما من إلحاق علامة فما بالهم ألزموا إلحاق علامة التأنيث في نحو : (جاءت هند) ، وامتنعوا من أن يطرد إلحاق علامة التثنية في نحو : (جاء غلامك) ، وإن كان «غلامك» مثنى على الحقيقة<sup>(١)</sup> ، كما أن هندا مؤنث على الحقيقة ؟ قلت : التثنية غير لازمة ، ألا ترى أن المُجْتَمِعِينَ جاز افتراقهما بخلاف التأنيث ، فإنه لازم في المعنى ، ألا ترى أن المرأة لاتصير رجلا ، فلما لزم التأنيث لزم علامته لفظا ، ولما لم تلزم التثنية ، لم تلزم علامتها لفظا فلم يكثر نحو : «جاء غلامك» .

قوله : «واستحسن نحو قوله : عز وعلا- ﴿جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾»<sup>(٢)</sup> . إنما استحسن لأنه إذا جاز ترك الإلحاق بغير<sup>(٣)</sup> الفصل من غير قبح ففي الفصل يحسن لاحالة .

قوله : «فإذا أسند إلى ضميره فإلحاق العلامة . . . . .» .

لو كان الفعل مؤخرا في المؤنث اللفظي نحو : «موعظة جاءتنا» فالوجه هو الإلحاق ، وقبح جدا ترك الإلحاق نحو : «موعظة جاءنا» ، بغير تأنيث لأنك إذا قلت جاءت موعظة علم أن التأنيث لما بعده ، وإذا قلت : «موعظة جاءنا» جاز أن يظن أن الفاعل

(١) في الأصل : «حقيقة» والمثبت من ب وع .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٥ .

(٣) في الأصل : «لغير» والمثبت من ب وع .

وقوله :  
«وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَٰ بِقَالِهَا».

مَرْقُوبٌ منتظر، وأنَّ الذي تقدم ذكره ليس إياه فلما كان في الإلحاق كشف الغطاء ووضح الدلالة على الغرض كان الوجه أن لا يترك.

وجه آخر أن تأنيث الفعل لكون الفاعل مؤنثا بدليل أنه لا يؤنث لكون المفعول مؤنثا، لا يقال: «نصرت هنداً زيد»، فلما كان تأنيثه لاتصال فاعل به مؤنث كان ازدياد ثبات العلامة بعد ازدياد اتصال الفاعل. والفاعل إذاً آخر كان الفاعل ضمير المؤنث السابق ذكره والمضمر أشد اتصالا وامتزاجا من المظهر، ألا ترى أن المضمر يستكن في الفعل فيلزم أن يجوز: (جاءنا موعظة) بغير تاء جوازا حسنا ويمتنع أن تقول: (موعظة جاءنا) بغير تاء، اللهم إلا على قبح وحمل على المعنى. كما جاء أبقل بغير علامة التأنيث في قوله<sup>(١)</sup>:

وَجَارِيَةٍ مِنْ بَنَاتِ الْمُلُوكِ قَعَقَعْتُ بِالْخَيْلِ خَلْخَلَهَا  
كَكْرَفَتِ الْعَيْثُ ذَاتِ الصَّبِيهِ سر تأتي السَّحَابَ وَتَأْتِيهَا  
٣٨٩- فَلَا مَزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَٰ بِقَالِهَا<sup>(٢)</sup>

(١) في نسخة ب وبعد كلمة قوله ورد التصويب التالي بخط صغير: «صوابه قولها لأنه للخنساء» ومع أن البيت الشاهد ليس لها على ماسيأتي قريبا إلا أن البيتين الأولين في شعر الخنساء صرح بذلك البغدادي في الخزانة ١: ٥١ حين قال: وقد رأيت البيتين الأولين في شعر الخنساء ترمي بها أخاها.

(٢) الأبيات من المتقارب والشاهد فيها البيت الثالث وهي لعامر بن جُوَيْنٍ الطائفي كما في سيبويه ٤٦: ٢ ولسان العرب (دق) و(بقل) وكذلك في شرح شواهد المغني ٩٤٣ وابن يعيش ٩٤: ٥ والدرر اللوامع ٢: ٢٢٤ ولم ينسبه الفراء لا في «معانيه» ١: ٢٧ ولا في «المذكر والمؤنث» ٨١. والشاهد في البيت حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث وذلك قليل قبح وبجازه على تأويل أن الأرض مكان فكانه قال: ولا مكان أبقل إيقالها والمكان مذكر. كذا عن ابن يعيش ٩٤: ٥-٩٥ وقيل ذُكِرَ لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي، وقد أورد البغدادي الشيء الكثير عن هذا الشاهد فارجع إليه في الخزانة ١: ٤٥. ومابعداها ففي ذلك زيادة للمستزيد.

## .. مُتَأَوَّلٌ بِمَكَانٍ .

ألا تراه ذَكَرَ أبْقَلَ وفيه ضمير للأرض وهي مؤنثة، أي ورب جارية من بنات الملوك قعقت بإرسال الخيل عليهم خلخالها، يريد أنه لما أغار عليهم هربت وَعَدَّتْ فسمع صَوْتُ خِلخالها، ولم تكن قبل ذلك تعدو..

والكَرْفَةُ: السحابة المتركمة. والصَّيْر: هو السحاب الأبيض.

و(تَأَنَّاها) : أي تصلح السحاب بانضمامها إليها، و(تَأَنَّا) : تفتعل من آل الشيء يؤوله إذا أصلحه وقوّمه، ويقال: آل القوم يؤولهم إذا أصلح أمورهم، ونصب (تَأَنَّاها) على الجواب بالواو، وَشَبَّ عَذُوها بمضي السحاب ثم قال: فلا سحابة مطرت مثل هذه السحابة، التي شبه الجارية بها، ولا أرضٌ أُخْرِجَتْ بَقْلًا مثل الأرض التي أصابها مطر هذه السحابة.

ومنهم من يروي: ولا أرض أبْقَلتْ إِبْقَالها.

على تخفيف الهمزة من (إِبْقَالها) وإلقاء حركتها على التاء من أبْقَلت، وهذه الرواية من إصلاح بعض الرواة، والذي أنشده الرواة: هو: (أبْقَل) بدون التاء، وهو الموجود في الكتب القديمة<sup>(١)</sup>.

والوجه الثالث: أن المؤنث إذا كان مضمرًا فإنه قد يكون مستترا فالوجه أن يجعل له في اللفظ علامة تدل عليه بخلاف الظاهر. فنفسه تدل على التأنيث، فمن الجائز أن يستغني عن العلامة الدالة على تأنيثه أما الضمائر البارزة فإنها تجري على طريقة المستتر لتجري الأخوات على سَنَنِ واحد.

قولُه: «متأوَّل . . . . .» .

أي بالمكان .

---

(١) انظر (المذكر والمؤنث) للفراء ص ٨١.

**\* فصل \* والتاء تثبت في اللفظ وتقدر، ولا تخلو من أن**  
**تقدر في اسم ثلاثي كعين وأذن، أو في رباعي كعناق، وعقرب، ففي**  
**الثلاثي يظهر أمرها بشيئين :**  
**بالإسناد وبالتصغير، وفي الرباعي بالإسناد فقط .**

قوله : «ففي الثلاثي يظهر أمرها بشيئين . . . . إلى آخره» .

الاسم المؤنث العاري من علامة التأنيث على ضربين :

أحدهما على ما يكون على ثلاثة أحرف، والثاني ما هو على أكثر منها .

فالأول يظهر أمره بالإسناد والتصغير نحو سمعت الأذن وأذينة، ولا يظهر أمر الثاني إلا بالأول نحو لدغت العقرب، والسر في ذلك أنهم جعلوا الحرف الزائد على ثلاثة بمنزلة الزيادة وهي التاء<sup>(١)</sup>، وإن كان ذلك الحرف أصلاً، لأن الكلمة لما أنافت بذلك الحرف على أعدل الأبنية وهو ما على ثلاثة أحرف لانقسامه على المراتب الثلاث، المبدأ والوسط والمنتهى بالسوية لكل واحد واحد حصل فيها طول، وبالتصغير (تزداد التاء)<sup>(٢)</sup> فيزداد الطول وهو مستكره، فناسب أن يجعل ذلك الحرف الزائد على الثلاثة كالزائد من نفس الكلمة كتاء التأنيث، فيمتنع إلحاق علامة التأنيث في التصغير كيلاً تجتمع زيادات في موضع واحد ونظير هذا جعلهم حروف العلة في نحو: (يغزو ويرمي ويخشى) كالزائد حيث حذفوها عند التسكين، نحو: (لم يغز ولم يرم ولم يخش) (واغز وارم واخش)، كما حذفت الحركات الزائدة في نحو (لم يضرب) ونحو (جاءني زيد) و(مررتُ بزيد) .

أما إلحاق العلامة في الإسناد فلأن العلامة تتصل بالفعل لا بذلك الاسم كلدغت العقرب، فلا يحصل الطول المفرط ولا التقاء الزائدتين .

قوله : ويظهر أمرها بالإسناد . . . . .» .

(١) في ب : «والتي هي التاء» والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ب : «يزداد الياء» وهو تحريف وصوابه المثبت من الأصل وع .

غير مستقيم، لأنه أراد بذلك ظهور كون الاسم مؤنثاً، أو ظهور كون التاء مقدّرة، والأول باطل، لأنّ كون الاسم مؤنثاً يظهر بأشياء كثيرة غير الإسناد، من الصفة وعود الضمير (وبعض الجموع)<sup>(١)</sup> وغير ذلك.

وكذا الثاني إذ ليس في الإسناد (ما يُشعر بذلك، ولك أن تقول إن في الإسناد)<sup>(٢)</sup> دلالة على ظهور أمر التاء بيانه أن التاء التي في الفعل بالنظر إلى الأصل فيها دلالة على التاء التي في الأسماء المؤنثة في الأصل، لأن التاء أصلها أن تكون في الصّفات للفرق بين المذكر والمؤنث ودخولها في الصّفات في موضع تدخل فيه في الأفعال (كقامت) فهي قائمة فلذا قالوا (حائض) بدون التاء لعدم قصدهم معنى الفعل، وحائضة بالتاء حين قصدوا. ذلك المعنى، فهذا يصلح أن يكون وجهاً لذكر الاسناد في دلالاته على التاء دون ماعدها مما يدل على التأنيث إذ ليس فيما عداه دلالة على كون التاء مقدّرة، وإنما يخص التاء بالتقدير دون الألف لأن التاء هي التي ثبت ردها في نحو أذينة ولم يثبت رد الألف فوضح أن المقدّر هو التاء لا الألف.

---

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.



• فصل • وَدُخُولُهَا عَلَى وَجْهِهِ: لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنَّثِ فِي الصِّفَةِ كضاربة، ومضروبة، وحيلة، وهو الكثير الشائع، وللفرق بينهما في الاسم كامراً، وشيخة، وإنسانة، وعلامة، ورجلة، وجارة، وأسدة، وبرذونة وهو قليل .

قوله: «في الصفة . . .»  
لأن الصفة مشتركة بين الأشياء، فكانت التاء فارقةً فيها بين المذكر والمؤنث.

قوله: «وللفرق بينهما في الاسم كامراً . . .»  
قيل للمذكر امرؤ وللمؤنث امرأة، وهذا بمنزلة الصفة من وجه وهو أنهم جعلوا علامة التانيث دخول التاء كما في الصفات ككريم وكريمة ولم يستأنفوا البناء كما في نحو جل وناقة، وبمنزلة الاسم من وجه من حيث إنه ليس هنا اسم آخر (يقع امرؤ صفة له) ، لا يقال مررت برجل مرءٍ كما لا يقال مررت برجل رجل، اللهم إلا على تأويل نحو: مررت برجل مرءٍ، أي كامل.

فإن قلت: المروعة تدلُّ على أن امرءاً صفة. قلت: لا تدلُّ فللمروعة بمنزلة الرجولية، والرجولية غير دالة على كون الرجل صفة لما نبهناك عليه عند تحديد الصفة فكذا المروعة، ثم اعلم أن هذه الكلمة في استعمالها على وتيرتين:

إحداهما: أن تلحق صليها همزة وقد ذكرنا.  
والثانية: أن تكون على فَعْلٍ نحو (مرءٍ)، و(مرأة)، ولم يستعملوا مع لام التعريف إلا العاري من الهمزة فكانهم استكروها تحريك لام التعريف على نحو المرأة فاقصروا على التورية الثانية إذ ذاك.

(١) في ب . ويكون هذا صفة نكرة وانثيت من الأصل وع.

(٢) في ب . نكرة ذكرته وانثيت من الأصل وع.

وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه كتمر وشعيرة وضربة، وقثلة، وللمبالغة في الوصف كعلامة ونسابة وراوية، وفروقة، وملولة. . ولتأكيد التأييد كناقية ونعجة، ولتأكيد معنى الجمع كحجارة، وذكاره، وصقورة، وخؤولة، وصياقلة، وقشاعمة، وللدلالة على النسب كالمهالبة، والأشاعة.

وشيخ وشيخة في الأصل صفتان، إلا أن الاسمية قد غلبت عليهما بالاستعمال<sup>(١)</sup> فخرجتا من حيز الوصفية. وكذا التاء في إنسانه لما ذكرنا من الفرق بين الاسمين، وما مرَّ في بعض مطالعاتي قوله:

٣٩٠ - إِنْسَانُهُ فَتَانُهُ بَذَرُ الدَّجَى مِنْهَا خَجَلٌ  
إِذَا رَنَتْ عَيْنِي لَهَا فَيَا الدُّمُوعِ تَغْتَسِلُ<sup>(٢)</sup> .

والغلام اسم فيه معنى الوصفية، لأنه بمعنى الشاب، ولا كذلك رجل ورجلة، وحمار وحماره، وأسد وأسدة، وبرذون وبرذونة، إذ ليس في هذه الأسماء معنى الوصف، وما طالعت في بعض الحواشي قوله:

٣٩١ - يَا شُعَيْبَ بَنَ زُرَّارَةَ يَا حِمَارَ بَنَ حِمَارَةَ<sup>(٣)</sup>

قوله: «كتمر . . . . .» .  
قد سبق الكلام في هذا الفصل فلا نلّم بذكره مرة أخرى.

قوله: «وللمبالغة . . . . .» .

- (١) في ب: في الاستعمال «وال مثبت من الأصل وع .  
(٢) البيتان من مجزوء الرجز، ولم أعر لها على نسبة لقائل .  
(٣) البيت من مجزوء الرمل ولم أعر له على قائل ينسب إليه .

التاء تأتي علماً للكثرة، وللمبالغة لا للفرق، ألا ترى أن علامة صفة للمذكر في قولك: رجل علامة، وكذا راوية<sup>(١)</sup> في (رجل راوية)، والتاء علم للتكسير بمنزلة تأنيثهم الجموع، والفروقة: الجبان من فرق فرقا، خاف وأنصف كيف ملح قوله في وصف تفاحة.

٣٩٢- تُفَاحَةٌ جَمَعَتْ لَوْنَيْنِ رَائِقُهُ خَذْيِي حَبِيبٍ وَخَذْيِي هَائِمٍ عَشِقًا<sup>(٢)</sup>  
تَعَانَقَا فَبَدَا وَاشَّ فَرَاغُهُمَا فَاحْمَرُّ ذَا حَجَلًا وَاصْفَرُّ ذَا فَرْقَا  
والمملولة: من صَمَلَّ إذا غَرَضَ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «ولتأكيد التأنيث . . . . .».

التاء في قولهم: (ناق، ونعجة) لضرب من الفائدة، لأنه لتأكيد التأنيث بخلاف التاء في: (غرفة)، إذ لا فائدة لها لأنها ليست بفارقة بين المذكر والمؤنث لا في الصفة، ولا في الاسم، ولا بين الجنس والفرد، إذ لا يقال غُرْفٌ وَغُرْفَةٌ كتمر وتمرّة.

قوله: «ولتأكيد معنى الجمع . . . . .».

التاء في نحو ذِكَارَة ليست بمنزلة التاء في ضاربة، ولا بمنزلتها في امرأة لأن الذِكَارَة ليس خارجا عن مذكر، وإنما هو جمع، ولا بمنزلتها في نحو تمرّة، إذ لا يقال ذِكَارٌ بمعنى الجمع أولاً، ثم ذِكَارَة للفرد، فبقي بابٌ غُرْفَة وَبَابٌ نَسَابَة، وهو باب نَسَابَة أشبه؛ لأن الجموع موضوعة على التأنيث، ألا ترى إلى قولهم: (جاءت الرجال)

(١) في ب وع: «راوية» وهو تحريف والمثبت من الأصل وهو الصواب.

(٢) هذا البيت وما يليه من البسيط وهو في وصف تفاحة وتشبيه خدي المحبوبة بها عند انكشاف أمر الحبيب والحبيبة لحظة العناق فخذًا المحبوبة حرّهما الحياء والحجل وخذًا الحبيب صفرهما الفرق والوجّل.

(٣) مملولة: في معنى الملول وهو الكثير الملل. ابن يعيش ٥: ٩٨.

وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْرِيبِ كَمَوَازِجَةٍ، وَجَوَارِبَةٍ، وَلِلتَّعْوِيزِ : كَفَرَانَةٍ،  
وَجَحَاجِحَةٍ، وَيَجْمَعُ هَذِهِ الْأَوْجُهَ أَنَّهَا تَدْخُلُ لِلتَّائِيثِ وَشِبْهِهِ التَّائِيثِ.

فلحوق التاء لفظة الجميع تأكيداً لمعنى الجمع فيها، كما أن التاء في نَسَابَةِ دليل على  
الكثرة وتدخل هذه التاء في فُعُولَةٍ التي يراد بها الجمع، كَصَفَرٍ وَصُقُورَةٍ، وَخَالٍ  
وَحُؤُولَةٍ، وَعَمٍ وَعُمُومَةٍ، وكذا التاء في نحو صَيَاقِلَةٍ وَقَشَاعِمَةٍ تأكيداً للجمع.

قوله : «وللدلالة على النسب . . . .»

الأصل : مُهَلَّبِيٍّ، وَأَشْعَثِيٍّ بحذف ياء النسب في الجمع الصحيح فيقال :  
مهلبون، وأشعثون، حتى كأنهم جمعوا المهلبَ والأشعثَ والتكسير على هذه الطريقة  
التي في الجمع الصحيح مهالب وأشاعث، إلا أنهم يلحقونه التاء للدلالة على  
النسب، وشبّه هذا بقرسٍ في فارسيٍّ من حيث إنهم حذفوا ياء النسب، وجمعه نحو :  
(بازل) حتى كأنه قيل فارسٌ وقرسٌ، كما يقال بازل وبزل.

قوله : «وللدلالة على التعريب . . . .»

كما في مثاليه<sup>(١)</sup>.

قوله : «وللتعويض . . . .»

الأصل فرازين، وَجَحَاجِيحٍ في جمع جحاجح، وهو السيد، والدليل على أن التاء  
في فرازنة وجحاجة للتعويض، امتناعهم من أن يقولوا فرازنة، وجحاجيحة، فمتى  
حذف التاء عاد الياء، ولا يجوز جحاجح إلا في ضرورة الشعر.

قوله : «للتأنيث وشبه التأنيث . . . .»

هذه وجوه تسعة، فدخل التاء في الأولين للتأنيث، وفي السبعة الباقية لشبه  
التأنيث، والمراد بالشبّه أن يكون فرعاً على غيره كالتأنيث، ففي نحو ثَمَرَةٍ معرفة الجنس

(١) وهما : جواربة وموازجة. قال ابن يعيش في شرحه ٩٨ : ٥ : لأن الجَوْرَبَ أَعْجَبِي، والموازجة  
جمع موزج وهو كالجورب، وهو معرب وأصله بالفارسية موزه.

## \* فصل \* والكثير فيها أن تجيء منفصلة، وقُلَّ أن تُبنى عليها الكلمة، ومن ذلك: عَبَايَة، وَعَظَايَة، وَعِلَاوَة، وَشَقَاوَة.

أول<sup>(١)</sup>، والواحد ثان<sup>(٢)</sup> كما كان معرفة التذكير أولا، (ومعرفة التأنيث)<sup>(٣)</sup> ثانيا، وفي نحو علامة مبالغة، وفي نحو ناقة، وحجارة تأكيد، والمبالغة والتأكيد فرعان كالتأنيث، وفي نحو مهالبة، وموازنة، أن الاسم المنسوب إليه والأعجمي قد اتحدا في الانتقال، فالمنسوب إليه قد انتقل من الاسمية إلى الوصفية، والأعجمي انتقل من غير كلام العرب إلى كلامهم فثبت كون كل<sup>(٤)</sup> ثانيا لأول، كما أن التأنيث ثان للتذكير.

وفي نحو فرازنة الأمر ظاهر، إذ هو فرع على فرازين، والمهالبة: أعقاب المهلب بن أبي صفرة. والأشاعثة: أشيعاب عبدالرحمن بن محمد الأشعث.

قولـه : «والكثير فيها . . . . .».

الأصل في تاء التأنيث (أن يكون)<sup>(٥)</sup> منفصلاً لوجهين:

أحدهما: أن نحو عِلَاوَة بالإضافة إلى نحو ضاربة وتمرّة قليل جدا.

والثاني: أن الأصل هو الصفات في حديث التاء، لأن مجيئها فيما عداها لأصالة له في الحقيقة، والتاء في الصفات تأتي منفصلة، كناصر، وناصرة، يوضحه أنك تؤنث بالتاء الفعل الذي يسند مرة إلى المؤنث، وأخرى إلى المذكر، ولاتؤنث بألف التأنيث لأن الألف مما تُصاغ عليه الكلمة، فعلم أن التاء مما يجيء منفصلا عن الكلمة. والعَبَايَة: ضرب من الأكسية. والجمع: العَبَاء.

وَالْعَظَايَة: نوع من الحشرات. وَالْعِلَاوَة: كل شيء علوت به بعد تمام الوقوف<sup>(٦)</sup>.

(١) في ب: «أولا» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: «ثانيا» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «والتأنيث ثانيا» والمثبت من الأصل وع.

(٤) في ب: «منها» والمثبت من الأصل وع.

(٥) في ب وع: «أن يجيء» والمثبت من الأصل.

(٦) الوقوف: الحِمْلُ. اللسان: (وقس).

## \* فصل \* وَقَوْلُهُمْ جَمَّالَةٌ فِي جَمْعِ جَمَالٍ بِمَعْنَى جَمَاعَةٍ جَمَّالَةٌ، وَكَذَلِكَ بَغَالَةٌ وَحَمَارَةٌ، وَشَارِبَةٌ، وَوَارِدَةٌ، وَسَابِلَةٌ .

وَالشَّقَاوَةُ : ضِدُّ السَّعَادَةِ .

والدليل على أن هذه الكلمات بنيت مع التاء، عدم قلب الياء والواو فيها لأنها إذا وقعتا طرفين، وقبلهما ألف تقلبان همزة كما في رداء وكساء والأصل: رداي، وكسأو.

وفائدة قوله: (والكثيرُ فيها أن تحيَّ منفصلةً) أن يقدر وجودها كعدمها في حق الأحكام التي تثبت في الاسم قبلها، ويكون ما قبلها في حكم المتطرف في أحكام الطرف. وفائدة بناء الكلمة عليها أن تجعل هي كأحد أجزائها، حتى يكون ما قبلها كالوسط فيمتنع عليه أحكام الطرف. فإن شئت فتأمل في لزوم قلب الواو ياءً في دُلَّةٍ لكونها بمنزلة المتطرفة، وجواز القلب في جُدَيْلٍ لكونها في غير طرف، وفي انقلاب الياء والواو في (رداء وكساء) همزة مع عدم انقلابهما في نحو عباية وشقاوة إياها لتحقق تطرفهما في الأولين دون الآخرين.

قوله: «وقولهم جَمَّالَةٌ . . . . .» .

مقتضى القياس أن يقال للواحد جَمَالٌ وَبَغَالٌ، وللجماعة جَمَّالَةٌ وَبَغَالَةٌ، على خلاف طريقة تمر وتمرة، لأن نحو جَمَالٌ صفة كشاربٍ وليس باسم جنس كتمر، بدليل صحة قولهم: رَجُلٌ جَمَالٌ، فإذا ألحقت التاء دلَّ على الجمع، لأنك تريد الجماعة الجمالة، كما تقول الشارِبَةُ والوارِدَةُ والسَّابِلَةُ، على تأويل الجماعة الشاربة، لأن نحو شاربٍ صفة فتصير التاء في هذه الأمثلة علماً للجمع، فالحاصل أن هذه التاء بمنزلة التاء في قولك ضاربة، ولما كان ضاربة يصح جرُّه على كل جماعة صحَّ أن يكون جَمَّالَةٌ يجري على الجمع أيضاً، إلا أن في جَمَّالَةٍ من الدلالة على الجمعية مالا تجده في ضاربة، وسببه أن استعماله للجماعة قد كَثُرَ فَحُذِفَ موصوفه ولم يكثر استعماله نحو ضاربة ولو كثر نحو ضاربة هذه الكثيرة، وحذف موصوفه لكان مثله، والجَمَّالُ: راعي الإبل، والجَمَّارُ:

... وَمِنْ ذَلِكَ : الْبَصْرِيَّةُ ، وَالْكُوفِيَّةُ وَالْمَرْوَانِيَّةُ وَالزُّبَيْرِيَّةُ ، وَمِنْهُ الْحُلُوبَةُ ،  
وَالْقُتُوبَةُ ، وَالرُّكُوبَةُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ ﴾ وَقُرِئَ رَكُوبَتُهُمْ ،  
وَأَمَّا حُلُوبَةُ لِلْوَاحِدِ وَحُلُوبٌ لِلْجَمْعِ ، فَكَتْمَرَةٌ وَتَمْرٌ .

صاحب الحُمُر. والبغال : صاحب البغال ، والشاربة : مَنْ شَرِبَ ، وهم قومٌ بِضَفَّةِ  
نَهْرٍ<sup>(١)</sup> ، والورادة : مِنْ وَرَدَ الْمَاءُ ، وَالسَّابِلَةُ : جمع سَابِلٍ ، وهو ابن السَّبِيلِ .

قوله : «ومن ذلك البصرية . . . . .» .

التاء فيه ليست كالتاء في المهالبة ، لأن في البصرية ياء النسب ، فلا يجوز أن تكون  
التاء فيه للدلالة على النسب أيضا ، والتاء فيه لإرادة الكثرة والتقدير : الجماعة  
البصرية ، والكلام هنا كالكلام في الجمالة . والمَرْوَانِيَّةُ : منسوبة إلى مروان بن الحكم ،  
والزُّبَيْرِيَّةُ : منسوبة إلى زُبَيْرٍ<sup>(٢)</sup> .

قوله : «ومنه الحلوبة . . . . .»<sup>(٣)</sup> .

ذَكَرَ فِيهِ وَجْهَان :

أَحَدُهُمَا : أن الحلوبة كالجمالة في أن التاء علم للجماعة .

والثاني : على العكس ، ووجهه أن فعولا لا تلحقه التاء ، كما تلحق فاعلا ،  
لا يقال : ( امرأة صُبُورَة ) ، ويقع على الجمع نحو عَدُوْ ، فلما أوقعوا الحلوب على الجمع  
أسقطوا التاء ، لأن التاء في الجمالة بمنزلة التاء في قولك : « امرأة جمالة » ، والتاء لا تلحق  
« فعولا » فقالوا : الحلوب على تقدير : الجماعة الحلوب ، فاحتجج إلى الفارق بين الجمع

(١) الشاربة : القوم الذين مسكنهم على ضَفَّةِ النهر ، وهم الذين لهم ماء ذلك النهر . انظر اللسان  
(شرب) .

(٢) في جميع النسخ «زُبَيْر» يدون (ال) التعريف . وجاءت في شرح ابن يعيش ٥ : ١٠٠ والزبيرية  
في المنسوب إلى الزبیر .

(٣) جاء في حاشية ب : «هذا أول الجزء الثاني في الأم ، لكن استحسنّا إتمام الباب في هذا الجزء  
ليكون أول الجزء الثاني أول الباب الذي يليه وهو المَصْفَرُ .

.....

---

والواحد فجعلوا التاء علماً للواحد، فَتَزَلْ قولك حلوبٌ بمنزلة تمر وتمرّة. ووجه الوجه الأول: الجري على الظاهر، إن الحلوب صفة كالجبال، والتاء في الجمالة للكثرة، فكذا في الحلوبة، والجواب عن قولهم إن التاء لاتلحق (فعولاً)؛ أنَّ التاء الممتنعة الدخول في (فعول) هي التي للفصل بين المذكر والمؤنث، فلم قلت إن لحق التاء التي للتكثير ممتنع؟ بل هو سائغ بدليل قولهم فروقةٌ، وَحُمُولَةٌ، فلما لحقت التاء نحو فروقة كان لحوقها نحو حلوبة أحقَّ، لأن الكثرة في نحو حلوبة كثرة عدد، وفي نحو فروقة كثرة اعتداد، وعلى هذا حكم قُتُوبَةٍ، وَرَكُوبَةٍ. والقُتُوبَةُ: النوق التي توضع عليها الأقتاب، أما الرُّكُوبَةُ فقد فُسِّرَها بعض العلماء بمعنى المركوبة، وغلّطهم المصنف - رحمه الله - وقال إنها هي بمعنى فاعلة لامفعولة، فإنها الناقّة الشديدة القوية المسرعة العُدُو، كأنها تستدعي أن تركب فتسمى الرُّكُوبَةُ، بمعنى أنها تفعل فعل الاستدعاء إلى الركوب، لأن تكون مفعولة.

ومثله تسميتهم الناقّة السمينّة الغزيرة اللبن حُنْجُوراً، كأنها لسمنها تستدعي أن تذبح بالخنجر، وعلى هذا قولهم حَلُوبَةٌ لأنها تحمل على احتلابها لكونها ذات حَلَب، فكأنها تَحْلِبُ نَفْسَهَا.

ومن هذا القبيل: قولهم: الماء الشروبُ، والطريق الرُّكُوبُ.



• فصل • وللبري في نحو حائض وطمث وطاق مذهبان: فعد الخليل أنها على معنى السب. كلاين وطمث كانه قيل: ذات حيض وذات طمث، وعد سيويه أنه متول يطمس أو شيء؛ حائض.

قوله : «ونبصرين في نحو حنض ...»  
حَذِّقْ هَذِهِ الصَّاعِدَةَ فِي حُفِّ تَاءِ التَّائِيَةِ مِنْ نَحْوِ (حَنْضِرٍ) عَلَى مَبْعِثِ  
أَحَدِهِمَا : وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ فِي مَعْنَى النَّسَبِ ، كَلَابِزٍ وَالْمَعْنَى بِمَعْنَى النَّسَبِ .  
فَوَيْلٌ لَكُمَا فَلَايِنْ بِمَعْنَى تَوَلَّى ، وَحَنْضِرٍ بِمَعْنَى ذَاتِ حَيْضٍ . وَهَذَا الْقَبِيلُ مِنْ  
الْأَسْمَاءِ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ يَصَافٍ ، وَالْأَسْمَاءُ إِذَا صِيغَ لَهَا صِيغَةُ النِّسْبَةِ لَزِمَتْ أَنْ تَحْتَقِقَ عِلَاقَةُ  
التَّائِيَةِ بِكَوْنِهِمْ : (امْرَأَةٌ صَانِعٌ) ، وَنَحْوِ (إِحْقَاقُ عِلَاقَةِ التَّائِيَةِ) <sup>(٢)</sup> كَوَيْلٌ لَكُمَا تَلْبَعُ  
لِلْفَعْلِ ، وَبِذَلِكَ بِلَوَاقَةِ لَفْظٍ وَمَعْنَى ، ثُمَّ لَفْظٍ مِنْ حَيْثُ مُوزَنَةٌ حَرَكَتُهُ . وَسَكَتُهُ  
(حَرَكَتُ يَفْعَلُ مِنْ فَعْلِهِ وَسَكَتُهُ) <sup>(٣)</sup> . وَأَمَّا مَعْنَى : فَمِنْ حَيْثُ يَرْتَدُّ خَلْ  
وَالِاسْتِقْبَالِ ، وَحَنْضِرٍ مَوَاقِفُ نَحْضِرٍ لَفْظًا ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ يُحْضِرُ بِنُونَةٍ تَقَرُّبًا ، وَيُخَالِفُ  
لَهُ مَعْنَى : لِأَنَّهُ يُحْضِرُ لِلْمَحَالِّ أَوَّلًا لِمَا اسْتَقْبَلَ ، بِخِلَافِ حَنْضِرٍ ، لِأَنَّهُ هَذَا الْمَعْنَى لِلَّذِي  
فَتَرْتَدُّ زَيْلُهُ عَنْ ذَلِكَ لِلدَّوَاءِ وَالشَّيْءِ ، فَهِيَ كَامْرَأَةٍ حَنْضِرٍ ، بِمَنْزِلَةِ ذَاتِ حَيْضٍ . ثُمَّ  
قَدْ عُرِفَتْ مَعْنَاهُ كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ فَلَايِنْ بِمَعْنَى تَوَلَّى ، وَاللَّيْلِ عَلَى مَفْهُومِهِ مَتَاعٌ  
قَوْلَكَ : «امْرَأَةٌ حَنْضِرٌ عِدَّةٌ» لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَقُولَ : «مَوْتٌ بِرُوحٍ نَائِلٍ عِدَّةٌ» ثُمَّ نَحْنُ

(١) الملقب بـ "عامة" لثبته في عورة - فاعلموا انكم من سائر حجاجكم  
والصالحين وقد عصبه في الأسرى في إحصاء عدد مصلاه نحو لإحصاف

٧٨٩٥٥٨

(۴) غرضی خود و غرض سیرت: ۴۸۲

(3) في - الحق علامة الحقيقة وليست من الأصوات

١٢ مضمون - ميثاق من الأصول

كَقَوْلِهِمْ غِلَامٌ رَبْعَةٌ، وَيَقَعَةُ عَلَى تَأْوِيلِ نَفْسٍ وَسِلْعَةٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ الثَّابِتَةِ، فَأَمَّا الْحَادِثَةُ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ عِلَامَةِ التَّائِيثِ تَقُولُ حَائِضَةٌ، وَطَالِقَةٌ، الْآنَ أَوْ غَدًا. وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ يُبْطِلُهُ جَرِيُّ الضَّامِرِ عَلَى النَّاقَةِ وَالْجَمْلِ وَالْعَاشِقِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ.

نبل غدا، وهذا ممتنع، فكذا ذاك، فما خالف نحو حائض الفعل معنًى لم يحظ بقاء التائيث للفصل بين هذا القبيل من الصفات، وبين ما يجري على الفعل لفظاً ومعنًى، نحو: «جاءتني امرأة خارجة قيتها غدا» فهو كقولك تخرج لفظاً ومعنًى وَمَنْ الْحَقَّ مع معنى النسب التاء فله ذلك، منه قوله تعالى: ﴿عِشَّةٌ رَاضِيَةٌ﴾<sup>(١)</sup> المعنى ذات رضى، فإن قلت قال الله تعالى: ﴿الْأَسْمَاءُ مِنْقَطِرَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> بدون تاء التائيث، مع أنه بمعنى ينقطر، لأنه مستقبل والسماء مؤنثة. قلت: إخبارات الله (عز وجل)<sup>(٣)</sup>، مما لا يتطرق إليها الخلق والتغير فتنزل (ما سيكون)<sup>(٤)</sup> منزلة المقرر والموجود<sup>(٥)</sup>، مبالغة وتبهيها للغافلين فصار لصديق الوعد كأنه قد حصل، فقيل ﴿الْأَسْمَاءُ مِنْقَطِرَةٌ﴾ بمعنى ذات انقطار.

والمذهب الثاني وهو قول صاحب الكتاب<sup>(٦)</sup> أن قولهم امرأة حائض على تأويل إنسان حائض، أو شيء حائض كما قالوا غلام رُبْعَةٌ فَأَتَوْا والموصوف مذكّر على تأويل نفس رُبْعَةٌ أو سِلْفَةٌ رُبْعَةٌ<sup>(٧)</sup>، وما يؤيد هذا القول قوله:

(١) سورة الحاقة آية ٢١.

(٢) سورة المزمل آية ١٨.

(٣) في ب: «جل وعز» وفي ع: «تعالى» والمثبت من الأصل.

(٤) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٥) في ب: «منزلة المقرر الموجود» وفي ع: «منزلة المقرر الموجود» والمثبت من الأصل.

(٦) انظر الكتاب لسيبويه ٣: ٣٨٣.

(٧) في الأصل وكذلك في ع سلعة وكذلك في شرح ابن يعيش ٥: ١٠٠، والمثبت من ب،

٣٩٣- قَامَتْ تُبَكِّيه عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ<sup>(١)</sup>  
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَاغُرِيَّةَ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

لم يقل ذات غربة، حملاً على المعنى، فكأنه قال: تركتني إنساناً ذا غربة، فكذا  
يقال امرأة حائض على معنى إنسان حائض أو شيء حائض.

فإن قلت: لا يلزم لأن مذكروه من الحمل على المعنى اتساع، وهو مقصور على  
السماع، ألا تراهم قالوا: (لَمْ أَبْلُ)، ولم ألك، ثم لم يجوز أن نقول لم أزم في لم أرام. ولم  
أص في لم أضن، وهذا هو الجواب بعينه عن قول من قال ينبغي أن يقال على قول  
صاحب الكتاب هند حاض بمعنى إنسان حاض، كما يقال هند حائض أي إنسان  
حائض.

ومذهب الكوفيين في هذه المسألة أن كل صفة لا يشارك فيها المذكر المؤنث لا  
يدخلها التاء لعدم الافتقار إلى إثبات الفرق لاختصاص تلك الصفة بالنساء،  
كالحيض، هذا في غاية الحسن، غير أن عدم الاطراد يبطل هذا المذهب<sup>(٢)</sup>، ألا تراهم  
قالوا ناقة ضامر وجمل ضامر، وكذا ناقة بازل، وجمل بازل، امرأة عاشق ورجل  
عاشق، فلو كان سبب ترك التاء اختصاص تلك الصفة بالمؤنث لوجب أن لا يجوز ناقة  
ضامر وناقة بازل، وامرأة عاشق إلا بالتاء.

والسلف: زوجة الأخ مع زوجة الأخ الآخر. قال ابن منظور في اللسان: «سلف» والمرأة سلفه  
لصاحبتها إذا تزوج أخوان امرأتين.

(١) البيت وما يليه من السريع، أوردهما ابن الأنباري في موضعين من الإنصاف من غير عزو.  
انظر الإنصاف ص ٥٠٧، ٧٦٣ وكذلك فعل ابن منظور في اللسان (عمى) والبيتان في  
الحديث عن امرأة قامت على قبر رجل تبكيه. وموضع الشاهد فيها قوله: «ذا غربة» حيث  
ذكر حملاً للكلام على مقتضى المعنى وليس اللفظ، لأن المرأة في المعنى إنسان.

(٢) انظر ردود البصريين على الكوفيين في الإنصاف ٧٧٧-٧٨٢.

وجه آخر أنهم قالوا: (مُرْضِعٌ وَمُرْضِعَةٌ). فعلى الأول: قول امرئ القيس:

١٥٣م- ... قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ .....<sup>(١)</sup>

وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

أي كل ذات إرضاع، فلو كان اختصاص الصفة بالمؤنث سببا داعيا إلى حذف التاء (لما جاز مرضعة)<sup>(٣)</sup> بالتاء، واللازم منتف.

وجه ثالث في إبطال مذهبه أن ما قالوه لو كان صحيحا لجاز أن يقال: (هَنْدٌ حاضٌ)، إذ لا شركة فيه بين المؤنث والمذكر.

وأجيب عن هذه الأوجه الثلاثة بأن قيل أما<sup>(٤)</sup> الأول فلا يلزمهم إلا أن يعموا، وهم إنما عللوا نحو حائض وطامث.

وكذا الثاني، لأنهم إنما جعلوه مجوزا لحذف التاء لاموجبا. وكذا الثالث، لأنهم لم يعموا في الأساء فضلا على الأفعال، وإذا لم يرد عليهم بعض الأساء، فلأن لا ترد عليهم الأفعال أولى (وأحرى)<sup>(٥)</sup>.

(١) البيت الشاهد بتمامه وقد مر الحديث عنه ص ٥٣٢.

فَبِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَالْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحُولِ

وهو لامرئ القيس من معلقته المشهورة. والشاهد فيه عدم دخول التاء على اللفظ المختص بالمؤنث في قوله: «ومرضع» أي ذات رضاع لأنه مقصور على الإناث. بينما نرى التاء قد دخلت على اللفظ المختص بالمؤنث في قوله تعالى: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾.

(٢) سورة الحج آية ٢.

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٤) في الأصل: «أَنَّ» والمثبت من ب وع.

(٥) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

وَيَسْتَوِي الْمَذْكُرُ وَالْمَوْثُ فِي فَعُولٍ ، وَمِفْعَالٍ ، وَمَفْعِيلٍ ، وَفَعِيلٍ  
بِمَعْنَى مَفْعُولٍ مَاجَرَى عَلَى الْأَسْمِ ، تَقُولُ : هَذِهِ الْمَرْأَةُ قَتِيلٌ بَنِي فُلَانٍ ،  
وَمَرَرْتُ بِقَتِيلَتِهِمْ ، وَقَدْ يُشَبَّهُ بِهِ مَا هُوَ بِمَعْنَى فَاعِلٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ  
رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ .

قوله : « . . . . . في فَعُول . . . . . » .

هذه الأربعة الأبنية ليست بجارية على فعل ، ألا ترى أن صبوراً ، ومطعناً ، ومسكرًا ، لكثير السكر ، وقتيلاً ، لسنٍّ على زناات يَصْبُرُ ، ويطعن ويسكر ، وَيَقْتُلُ ، وقد قلنا إن لحوق التاء بالجري على الفعل ، فلذا لم تلحق هذه الأسماء التاء فقيل رجل وامرأة صبور ، وامرأة مطعان ، ومسكر ، وقتيل . فصارت كالمصادر يوصف بها ، وتكون في الحالين على لفظ واحد ، لعدم جريها على الفعل ، تقول : رجل عدل ، وامرأة عدلٌ .

والمراد بقوله : «ما جرى على الاسم» أن الاستواء في (فعليل) ، بمعنى مفعول مادام جارياً على اسم مؤنث ، أي مادام صفة لمؤنث مذكور قبله ، فإن لم يتقدم عليه موصوف مؤنث فالتاء تلحق رفعا للالتباس بين المذكر والمؤنث نحو : (مررت بقتيلتهم) فإن كان (فعليل) بمعنى فاعل ، يؤنث بالتاء ، لأنه أقرب إلى الفعل من (فعليل) بمعنى (مفعول) ، لأن الفاعل أقرب إلى الفعل من المفعول نحو ضرب زيدُ عمراً .

وبعض المحققين لم يشتغل بالتعليل في هذا الفصل ، وقال : هذا الفصل راجع إلى السماع . وقوله تعالى : ﴿إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> لم يؤنث لما ذكر في المتن ، كما شَبَّهَ : (فعليل) بمعنى (فاعل) (بفعليل) بمعنى (مفعول) ، فقيل قَتْلَاءُ وَأَسْرَاءُ ، وَظُرَفَاءُ ، وَكُرَمَاءُ ، والمراد بها ذكرنا من التشبيه ، التشبيه من حيث الموازنة ، فـ(فعليل) بمعنى فاعل موازن (لفعليل) بمعنى مفعول ، أو لأنه صفة موصوف

(١) سورة الأعراف آية ٥٦ .

## وقالوا: «مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ» . . . .

محذوف، أي: «شيء قريب»، أو لأنه على زنة المصدر كالوجيف، أو لأن تأنيث (الرَّحْمَة) غير حقيقي<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: فما الجواب عن قوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> قلت: هو ليس بصفة بل اسم لما يلي من العظام كالرَّمَّة والرَّفَات، فما هو إذن بمعنى فاعل، ولا مفعول، كذا قاله المصنف<sup>(٣)</sup> (رحمه الله)<sup>(٤)</sup>.

قولـه: «وقالوا: مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ».

الجديد عند البصريين فعيل بمعنى فاعل<sup>(٥)</sup> يقال: جدَّ فهو جديدٌ (كحدَّ فهو حديد)<sup>(٦)</sup>.

وعند الكوفيين<sup>(٧)</sup> من جدَّه قطعه، وقالوا هذا الذي جدَّه الناسج الساعة في الثوب ثم عمَّ استعماله لقول العرب مِلْحَفَةٌ جديدٌ بالتذكير، والجواب أن هذا على نهج قوله تعالى: ﴿إِنْ رَئَيْتَ أَنَّ اللَّهَ قَرِيبٌ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٨)</sup> كذا قاله المصنف<sup>(٩)</sup> (رحمه الله)<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر هذه التعليقات في الكشف ٢: ٨٣.

(٢) سورة يس آية ٧٨.

(٣) انظر قول المصنف في الكشف ٣: ٣٣١.

(٤) ما بين القوسين من دعاء من ع.

(٥) قال ابن يعيش: «قال البصريون: هي بمعنى فاعلة أي جدت، يقال جد الشيء يجد إذا صار

(٦) جديدا، وهو ضد الخلق فسقوط الهاء عندهم شاذ مشبه بالمفعول، ومن ذلك: ريح خريق

أي شديدة الهبوب كأنها تحرق الأرض. شرح المفصل ٥: ١٠٢.

من الأصل فقط.

(٧) قال ابن يعيش: فأما قولهم ملحفة جديد، فقال الكوفيون هي فعيل بمعنى مفعول، أي

مجدودة وهي المقطوعة عن المنوال عند الفراغ من نسجها «شرح المفصل» ٥: ١٠٢.

(٨) سورة الأعراف آية ٥٦.

(٩) انظر المفصل للزحشر ص ٢٠٠. (١٠) من ع: فقط.

• فصل • وَتَأْتِيْتُ أَجْمَعَ لَيْسَ بِحَقِيقِي. وَلِنَلِكْ أَتَمَّ  
فِي أَتَدِ إِلَيْهِ إِحْقَ الْعَلَامَةِ وَتَرْكُهَا. كَمَا تَقُولُ: فَعَلَّ الرَّجُلُ وَالْمُسْلِمَاتُ.  
وَمَضَى الْأَيَّامُ. وَقَعَلْتُ وَمَضْتُ. وَأَمَّا ضَمِيرُهُ فَتَقُولُ فِي الْإِسْتِدْرَاقِ إِلَيْهِ:  
الرَّجُلُ قَعَلْتُ وَقَعَلُوا. وَالْمُسْلِمَاتُ قَعَلْتُ وَقَعَلْنَ. وَكَذَلِكَ الْأَيَّامُ.

وَحُوبَ لَتَنِي: أُرِ لَتَنِي فِي قَوْمٍ مَنَحَةً جَيِّدَةً بِشَرِّهِ إِذَا بَحَثْتَ كَثَمَ  
كَيْدَ (غَيْرُ حَرَجٍ عَنِ الْكَيْدِ فِي مَنَحَةٍ)  
يَقُولُ لَكُمُوز. أُرِ جَيِّدٌ مَعِي مَحْمُودٌ. فِي مَقْطُوعٍ. فَيُرِ مَعِي مَعْلُومٌ  
وَنَكَبُ كَبْرَ حَتَّى قَالُوا: جَدُّ لَتَنِي فَوْجِيَّ. فَيَعْلَمُ أُرِ جَيِّدٌ مَرَّ حَتَّى مَلَقَ. يَمُ  
مَوْزُ جَدُّ لَتَنِي صَعِيدٌ. لَأُرِ نَعْمَهُ أُرِ حَتَّى لَتَنِي عَلَى حَتَّى لَا تَلِي  
عِيه.

قَوْلُهُ: وَتَأْتِيْتُ أَجْمَعَ لَيْسَ بِحَقِيقِي.  
لَا تَرَكَ تَقُولُ (فَعَلَّ لِرَجُلٍ) بِرَهْصَتِ لِرَجُلٍ. فَيَحِرُّ لَتَنِي وَلَتْنِي جَوَزَ  
حَسَنًا. كَمَا حَزَّ أَحَدًا مَوْحَةً وَحَدَّثَ مَوْحَةً. وَيَحِزُّ جَوَزَهُ أُرِ لَعْرَةً عَنْ مَفْطِي  
لَتَنِي وَلَتْنِي كَأَجْمَعٍ وَحَمْدَةٍ. وَلَا يُعَدُّ لَوْحًا لَا يَكُونُ مَدْفُوعًا مِنْ حَكْمَةٍ.  
مَوْزُ كَلِّ وَحَمْدَةٍ حَقِيقَةٍ. وَمَوْحَةً حَقِيقَةٍ. لَا تَرَكَ تَقُولُ (فَعَلَّ لِرَجُلٍ).  
بِهْصَتِ لِرَجُلٍ. كَذَلِكَ تَقُولُ (فَعَلَّ لَتَنِي بِهْصَتِ لَتَنِي). وَكَذَلِكَ حَكْمَةٍ فِي  
عَرِّ لَتَنِي مَوْزُ لَتَنِي بِهْصَتِ لَتَنِي. كَسَرَتْ هَذِهِ حَوِيَّةً لَتَنِي. حَمْدَةٍ  
مَدْرَ حَقِيقِي. وَحَمْدَةٍ حَقِيقِي. وَحَمْدَةٍ مَدْرَ لَتَنِي حَقِيقِي فِي لَتَنِي حَقِيقِي فِي  
مَوْزٍ حَمْدَةٍ لَتَنِي. مَوْزٍ مَوْحَةٍ فِي حَمْدَةٍ فَشَرَّكَ لَتَنِي فِي مَوْزٍ لَتَنِي  
لَتَنِي مَدْرَ لَتَنِي. وَحَمْدَةٍ حَمْدَةٍ مَوْزٍ لَتَنِي فِي لَتَنِي مَوْزٍ لَتَنِي.

مَدْرَ لَتَنِي بِهْصَتِ لَتَنِي  
" فِي لَتَنِي مَدْرَ لَتَنِي بِهْصَتِ لَتَنِي

«الأيام فعلن، والنساء أعجبنى حُسْنها»، والأصل أن يقال في الحيوان (هُنَّ)<sup>(١)</sup> وفي الموات (ها). وقد كثر هذا في كلامهم. قال:

٣٩٤ - وَنَسَوْتُكُمْ فِي الرَّوْعِ بَادٍ وَجُوهُهَا<sup>(٢)</sup>.

ولم يقل وجوههن، وإنما لم يدخل المذكر الحقيقي على المؤنث الحقيقي، فلم يقل «الرجال فعلن» ولا «الرجال أعجبنى فعلهن» كما دخل عليه في «هي الرجال»، لأن النون ضمير المؤنث في الأصل، والمذكر الحقيقي قد أعطي الواو بإزائه، وقد أجروا جمع المذكر على نهج المؤنث بالمشابهة من حيث الجمعية، فاقصروا على أن جوّزوا فيه تأنيث الواحدة نحو: «فعلت الرجال وهي الرجال»، ولم يجوزوا تأنيث الجمع لثلاث يلزم خروج المذكر الحقيقي عن أصله من كل وجه، أما نحو «اليوم» فليس له أصل في التذكير فتراعي حقّه في التذكير في بعض الأحوال، فأجري على سنن المؤنث، ألا ترى أن جمعه لا ينفك عن التأنيث، لا يقال «الأيام فعلوا» بل فعلت أو فعلن، فإن قلت لو كان التأنيث معلقا بالعبارة لجاز التذكير في قولك: «الرجال فعلت» على نحو الرجال فعل بتأويل الجمع، وهو ممتنع. قلت: التأنيث متعلق بها مع شيء آخر يوجب التأنيث، وهو أن من دأبهم أن يغيّروا الحكم لتغير المعنى، كما أنهم يغيّرون اللفظ لذلك، ألا تراهم غيروا صيغة رجل فقالوا رجالا لانتقاله من الأفراد إلى الجمع كذلك جعلوا حُكماً لا يكون في الواحد وهو التأنيث. لأن الجمع ثان للواحد، كالتأنيث للتذكير فلما استويا في هذا الوصف استويا في الحكم أيضا.

(١) سقط من ب: والمثبت من الأصل وع.

(٢) عجزه: يُحَلَّنْ إِمَاءً وَإِمَاءً حَرَائِرُ.

وقائله سَبْرَةُ بْنُ عمرو الفقعسي كما جاء في شرح الحماسة للمرزوقي ١: ٢٣٧ وهو ثاني بيت من مقطوعة شعرية له عدتها في شرح الحماسة خمسة أبيات قالها حين عبّره ضمرة بن ضمرة النهشلي كثرة إبله، وهي من الطويل. قال المرزوقي في تفسيره: ونساؤكم تشبّهن بالإماء مخافة السبّاء حتى تبرّجن وبرزن مكشوفات ناسيات للحياء وإن كن حرائر أ. هـ والشاهد فيه قوله (وجوهها) وكان حقّه أن يقول وجوههن فأدخل ضمير جماعة الذكور على جماعة الإناث.



قَالَ :

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالْذُّخَانِ تَقَنَّنَتْ

وَاسْتَعْجَلَتْ نَصَبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتْ

وَعَنْ أَبِي عُثْمَانَ الْمَازِنِيِّ الْعَرَبُ تَقُولُ : الْأَجْدَاعُ انْكَسَرَتْ لِأَذْنَى الْعَدَدِ  
وَالْجُدُوعُ انْكَسَرَتْ ، وَيُقَالُ لِحُمْسٍ خَلُونٌ ، وَلِحُمْسٍ عَشْرَةٌ خَلَتْ ،  
وَمَا ذَاكَ بِضَرَبَةٍ لِأَزِمٍ . . .

قوله :

٣٩٥- وإذا العذاري ..... البيت<sup>(١)</sup>

تَقَنَّنَتْ : لبست ، واستَعْجَلَتْهُ : طلبت عجلته . وَمَلَّ الحَبْرُ : خَبِرَهُ في مَلَّةٍ ، وهي  
الرماد الحار ، البيت في وصف زمان جذب ، لأن العذاري في حال السَّعة لا يقربن من  
الدخان .

قوله : «وَعَنْ أَبِي عُثْمَانَ .....»<sup>(٢)</sup> .

النون علامة للجمع للقليل ، قالوا : الأجذاع انكسرن ، والجذوع انكسرت<sup>(٣)</sup>  
بجعل النون علما للقلّة ، والتاء للكثرة ، وكذا لِحُمْسٍ خَلُونٌ ، وَلِحُمْسٍ عَشْرَةٌ خَلَتْ ،  
وما ذاك بلازم ولكنه طريقة .

(١) هذا بعض بيت من الكامل نسه ابن يعيش في شرحه ١٠٥ : ٥ لسلمى بن ربيعة الضبي  
والبيت بتمامه :

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالْذُّخَانِ تَقَنَّنَتْ      وَاسْتَعْجَلَتْ نَصَبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتْ

والعذاري ؛ جمع عذراء وهي الفتاة البكر . وتَقَنَّنَتْ لبست المقنعة . والشاهد في البيت قوله :  
«تَقَنَّنَتْ ، واستعجلت ، ومَلَّتْ» حيث أعاد الضمير مفردا مؤنثا على جماعة الإناث وهي  
العذاري .

(٢) انظر شرح ابن يعيش ١٠٦ : ٥ . (٣) سقط من ب والمثبت من الأصل وع .

## \* فصل \* وَنَحْوُ النَّخْلِ وَالتَّمْرِ مِمَّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ النَّاءِ يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَشْجَارٌ نَحْلٌ خَاوِيَةٌ﴾ . . .

فإن قلت: فما السر في ذلك؟ قلت هو أن التانيث في الجمع بمعنى الجماعة، وَعَلَّمَهُ المختصُّ به الناء، فيختصُّ ما هو أذهب في الجمع وأكثر بما هو المختصُّ بالتانيث، أما النون فقاصر في الدلالة على التانيث لأنه لا يدل على التانيث خصوصاً، بل دلالة على ذوات صفتها التانيث، فناسب أن تختصُّ بما هو قاصر في الجمعية.

وقيل السرُّ فيما ذكر من جعل النون علماً للقلة والناء للكثرة على طريقة الاستحسان، لا الوجوب، أنك إذا قلت خمسُ خلون فالمراد خمسُ ليالٍ خلون، فالليالي مقصودة بالذكر فحسن عود الضمير إليها ضمير جمع ليناسها، وإذا قلت خمس عشرة خلّت، فالمقصود الليلة، لأن أصله خمس عشرة ليلة، فيعود الضمير إليها على سبيل الأفراد، فقيل: خَلَّتْ، ثم حُلَّ المجموع<sup>(١)</sup> على تقدير الأعداد، وإن لم يذكر فقيل الأجذاع انكسرن نظراً إلى أنه جمع قلة، فكأنه قيل: ثلاث أجذاع أو نحوها إلى العشرة، وقيل الجذوع انكسرت، نظراً إلى أنه جمع كثرة، وجمع الكثرة لما فوق العشرة، فكأنه قيل: (إحدى عشرة جذعاً)<sup>(٢)</sup> أو مائة جذع أو ألف جذع، والمميز في كل منها مفرد، فجمع الضمير في الأول، وأفرد في الثاني لجمع المميز وإفراده في التقدير.

قوله: «ونحو النخل . . . . .».

جاء في هذا القبيل التذكير والتانيث<sup>(٣)</sup>، فالتذكير بالحمل على اللفظ، لأن لفظه ليس بتكسیر فيعبر عنه بالجمع فيذكر، قال الله تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَحْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾<sup>(٤)</sup>،

(١) في ع: المجموع والمثبت من الأصل وب.

(٢) في الأصل: «إحدى عشرة جذع» والمثبت من ب وع.

(٣) انظر: (المذكر والمؤنث، للفراء ص ٨٥ والمذكر والمؤنث) لابن التستري ص ١٠٦.

(٤) سورة القمر آية ٢٠.

وَقَالَ: (مُنْقَعِرٍ)، وَمُؤْنْتُ هَذَا الْبَابِ لَا يَكُونُ لَهُ مُذَكَّرٌ مِنْ لَفْظِهِ  
لِالْتِبَاسِ الْوَاحِدِ بِالْجَمْعِ، وَقَالَ يُونُسُ، فَإِذَا أَرَادُوا ذَلِكَ قَالُوا هَذِهِ شَاةٌ  
ذَكَرٌ، وَحَمَامَةٌ ذَكَرٌ...

والتأنيث بالنظر إلى المعنى كالجماعة<sup>(١)</sup>، قال الله تعالى: ﴿أَعْمَارُ نَحْلِ خَاوِيَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>،  
ولما كان التاء في هذا القبيل دليلاً على المفرد لم يجعل سقوطها دليلاً على التذكير، إذ في  
ذلك لزوم الالتباس بين الواحد المذكر وبين الجمع، لأن سقوطها (حينئذٍ)<sup>(٣)</sup> علامة  
لها، فإذا ميزوا بين المذكر والمؤنث بالوصف فقالوا: شاة ذكر، وحمامة ذكر، وشاة أنثى  
وحمامة أنثى...

(وعن قتادة أنه دخل الكوفة فالتف عليه الناس، فقال: سلوا عما شئتم، وكان  
أبوحنيفة - رحمه الله - حاضراً وهو غلام حدث، فقال: سلوه عن نملة سليمان - عليه  
السلام - أكانت ذكراً أم أنثى؟، فسألوه، فأفحم، فقال أبوحنيفة - رحمه الله -:  
كانت أنثى؟ فقيل له: من أين عرفت، فقال: من كتاب الله - عز وجل - وهو قوله  
تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾<sup>(٤)</sup> ولو كانت ذكراً لقال: قال نملة.

وذلك أن النملة مثل الحمامة والشاة في وقوعها على الذكر والأنثى فيميز بينهما  
بعلامة نحو قولهم: حمامة ذكر وحمامة أنثى<sup>(٥)</sup>، ويرد على هذا تجويزهم الإتيان باسم  
الإشارة المؤنث مع التصريح بالتذكير في قولهم: «هذه حمامة ذكر»، فالذي جَوَّز ذلك  
وهو النظر إلى أن في اللفظ علامة تأنيث وهي التاء، يجوز الإتيان بعلامة التأنيث في

(١) الكشاف ٤ : ٣٩.

(٢) سورة الحاقة آية ٧.

(٣) كذا في الأصل وع «ح» والمثبت من ب.

(٤) سورة النمل آية ١٨.

(٥) انظر القصة المروية عن قتادة في الكشاف ٣ : ١٤١-١٤٢ حيث ورد ما بين القوسين ابتداءً من  
قوله وعن قتادة إلى قوله وحمامة أنثى في تفسير الكشاف للزحشري.

## \* فصل \* وَالْأَبْنِيَّةُ الَّتِي تَلَحُّقُهَا أَلِفُ التَّأْنِيثِ الْمُقْصُورَةِ عَلَى ضَرَيَيْنِ: مُخْتَصَّةٌ بِهَا وَمُشْتَرَكَةٌ . . .

(قَالَتْ نَمْلَةٌ) وَإِنْ كَانَ مَذْكُراً. وَجَوَابُهُ أَنَّ تَأْنِيثَ الْفِعْلِ لَكُنْ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا وَفَاعِلُ الْقَوْلِ هُوَ مَسْمَى النَّمْلَةِ لَا لَفْظُهَا، فَتَبَيَّنَ<sup>(١)</sup> بِقَوْلِهِ: (قَالَتْ نَمْلَةٌ) أَنَّهَا أُنْثَى، بِخِلَافِ اسْمِ الْإِشَارَةِ، فَهُوَ غَيْرُ مَوْضُوعٍ لَكُنْهُ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَسْمَى أَبَدًا، بَلْ هُوَ مَوْضُوعٌ لِكُلِّ مَا يُشَارُ بِهِ إِلَيْهِ. مَعْنَى كَانَ ذَلِكَ أَوْ لَفْظًا أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: هَذَا اللَّفْظُ مُطَابِقٌ لِهَذَا الْمَعْنَى، فَلَمَّا لَمْ يَخْتَصْ اسْمُ الْإِشَارَةِ بِالْمَسْمَى سَاغَ أَنْ يُقَالَ: «هَذِهِ حَامَةٌ ذَكَرٌ»، بِتَأْنِيثِ اسْمِ الْإِشَارَةِ لِلْفَرْقِ حَامَةٌ، وَإِنْ كَانَ اسْمُ الْإِشَارَةِ هَهُنَا إِشَارَةً إِلَى الْمَسْمَى لَعَدَمِ اسْتِزَامِ ذَلِكَ خُرُوجِهِ عَنْ وَضْعِهِ الْأَصْلِيِّ، أَلَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ لِلْمُشَارِ إِلَى الْمَفْرَدِ، وَقَدْ أُريدَ بِهِ الْمُنْثَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَوَائِيَّتُكَ ذَلِكَ﴾<sup>(٢)</sup> لَعَدَمِ تَعَيُّنِ مَسْمَاهُ فِي الْوَضْعِ وَلِذَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَبْهُمِ.

وَقَدْ أوردَ عَلَى تَأْنِيثِ اسْمِ الْإِشَارَةِ لِلْفَرْقِ حَامَةٌ فِي: «هَذِهِ حَامَةٌ ذَكَرٌ» امْتِنَاعَ «قَالَتْ طَلْحَةً»، وَهَذِهِ طَلْحَةٌ<sup>(٣)</sup>، فَاجِبٌ بِأَنَّ طَلْحَةً عَلَّمَ قَصْدَ فِيهِ الْإِخْرَاجَ عَنْ مَوْضُوعِهِ، وَجَعَلَهُ لِمَنْ هُوَ لَهُ، فَصَارَ التَّأْنِيثُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا. وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا اعْتِبَارُ الْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى مَذْكُورٌ فَيَلْزَمُ التَّذْكِيرُ بِخِلَافِ «حَامَةٌ» فَإِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ لَمْ يَقْصِدْ إِخْرَاجَهَا عَنْ مَوْضُوعِهَا. عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْكُوفِيِّينَ جَوَّزُوا: «هَذِهِ طَلْحَةٌ»، وَإِنْ كَانَ مَذْكُورًا.

قَوْلُهُ: «وَالْأَبْنِيَّةُ الَّتِي تَلَحُّقُهَا أَلِفُ التَّأْنِيثِ . . .».

الْمُرَادُ بِالْأَبْنِيَّةِ الصَّبِغِ الَّتِي تَلَحُّقُهَا أَلِفُ التَّأْنِيثِ، وَالْأَلِفُ لَيْسَتْ بِمَأْخُودَةٍ فِي الْإِعْتِبَارِ، لِأَنَّهَا لَوْ أُخْذَتْ فِي ذَلِكَ لَامْتَنَعَ الْإِشْتِرَاكُ لِأَنَّ الْمَشْتَرَكَ بِالْكَسْرِ هُوَ أَلِفُ التَّأْنِيثِ، وَأَلِفُ الْإِلْحَاقِ.

(١) فِي ب: «فَتَبَيَّنَ» وَالثَّبْتُ مِنَ الْأَصْلِ وَع.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ٦٨.

والمُشْتَرَك بالفتح، أي المشترك فيها هي الصيغة. وهي كـ(فعل) بفتح الأول وسكون الثاني في فَعَلَ، ألا ترى أَنَّ أَلَفَ مَكْرِي للتأنيث، وأَلَفَ لُوطَى للإخلاق، وهما قد اشتركتا في هذه الصيغة، فظهر أَنَّ الألف غير مأخوذة فيما ذكرنا وبما بينا ظهر بطلان ملوقع في بعض النسخ من كسر الراء من قوله وَمُشْتَرَكٌ، إذ لا بد للمُشْتَرَك بالكسر من فاعل متعدّد متعلّق بمشترك فيه، والبناء مفرد لا إشراك بينه وبين غيره. وأما الألفان فتعددهما ظاهر، وهما متعلقان بالبناء على طريقة الاشتراك.

فإن قلت المشتركة بالكسر هي الأبنية، وهي متعددة كَفَعَلَ بالفتح والسكون في «فَعَلَ» و«فَعَلَّ» بالكسر والسكون في «فَعَلَّ»، فهما قد اشتركا فيما ذكرنا من الألفين، ولا يضر تعدد المشترك فيه إذا ثبت تعدد المشترك، قلت: هذا مردود لأداء قللك إلى كون الأبنية المختصة بألف التأنيث مشتركة، ألا ترى (أَنَّ فَعَلَ، وَفَعَلَّ، وَفَعَلَّ) بالضم والسكون ويفتحين، وضم وفتح في فَعَلَ وَفَعَلَّ، وفَعَلَّ غخصة بألف التأنيث، وهي متعددة ولا يضر اتحاد المشترك فيه.

فإن قلت: المشتركة بالكسر هي الأبنية المشتركة فيما ذكرت من الألفين، والمخصصة هي المشتركة في أَلَفَ التأنيث وحدها وتسميتها بالمخصصة لاختصاصها بذلك الألف. قلت: هذا أيضا باطل، إذ كل من الأبنية يقال له مشترك، مع قطع النظر عن أحواله، وذلك على هذا ليس بمشترك، لامتطاء الصمد...

٢٩ في باب: هَذَا صَلَاةٌ وَصَلَاةٌ وَصَلَاةٌ وَصَلَاةٌ مِنَ الْأَمْزِجِ

فَمِنْ الْمُخْتَصَّةِ فُعْلَى، وَهِيَ تَجِيءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ، اسْمًا وَصِفَةً فَلَا اسْمَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: غَيْرُ مَصْدَرٍ كَالْبُهْمَى وَالْحُمَى، وَالرُّؤْيَا، وَخُزَوَى وَمَصْدَرٌ كَالْبُشْرَى وَالرُّجْعَى، وَالصَّفَةُ نَحْوُ حُبْلَى وَخُتْنَى وَرُبَى..

قوله : «فمن المختصة فُعْلَى ..» .

اعلم أن فُعْلَى بضم الفاء لا يكون إلا للتأنيث، لأنها لو كانت للإلحاق للزم أن تكون في الأبنية الأصول (فُعْلَلٌ)، بعين ساكنة قبلها ضمة، وبعدها فتحة، لأن معنى الإلحاق أن توجد حروف ناقصة عن حروف بنية أخرى في الأصول فيزداد على الناقص ليصير في الزنة، ويجري فيه مايجري فيها من التصرف واللازم منتف، ثم إن «فعلى» بالضم على أضرب ثلاثة :

فالضرب الأول: اسم غير صفة كالْبُهْمَى للنبت، وَالْحُمَى<sup>(١)</sup>، والرُّؤْيَا (خُزَوَى)، وهي عَجْمَةٌ بِالذَّهْنَاءِ<sup>(٢)</sup>، وَأَعْظَمُ من تلك الْجَاهِيزِ<sup>(٣)</sup>، وَعَجْمَةُ الرَّمْلِ: آخره.

وحكى أبو الحسن في رؤيا رؤيَاءَ، وهو شاذ، لأن مثال (فُعْلَى) لايجيء إلا للتأنيث، ألا تراهم لا يقولون بُهْمَى ولا رُؤْيَا بالتنوين، كما قالوا أَرَطَى بالتنوين، لأن ألفه ليست للتأنيث. فإن قلت: قد حكى بعضهم في بهمى بُهْمَاءَ. قلت هذا أيضا ليس بمعتد به، لما ذكرنا أن هذا المثال مختص بالتأنيث، ومن قال ذلك فكأنه يخلع عن الألف معنى التأنيث ليجعلها بمنزلة الألف المزيدة كآلف قَبْعَثَرَى، لئلا يلزم الجمع بين تأنيثين.

(١) الحُمَى الحارة مشددة مؤنثة وكذلك جمع أسماؤها ونعوتها مثل النافض والصاب . . . المذكور والمؤنث لابن التستري ٧٢.

(٢) عَجْمَةُ الرَّمْلِ: كثرته، وقبل آخره. اللسان (عجم)، والذَّهْنَاءُ بفتح أوله وسكون ثانيه. تُمَدُّ وتُقصَر هي من ديار بني تميم والنسبة إليها دَهْنَاوِيّ - انظر معجم البلدان (دهناء).

(٣) الجَاهِيزُ بالفتح: موضع: معجم البلدان (جَاهِيز).

وَمِنْهَا فَعَلَى، وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: اسْمٌ كَأَحْلَى، وَدَقْرَى، وَبَرْدَى،  
وَصِفَةٌ كَجَمَزَى، وَبَشَكَى، وَمَرَطَى، وَمِنْهَا فَعَلَى كَشُعْبَى، وَأَرَبَى...

والضرب الثاني: المصدر كالبُشْرَى، والرُّجْعَى، وقيل: إن (رؤيا) كأنه مصدر في الأصل ثم أجري مجرى الأسماء، حيث سُمِّيَ به شيء مرئي من موضع مخصوص، ونظير هذا قولهم: الجارية للسفينة، والماشية للغنم، فهما فاعلة من الجَرْيِ والمَشْيِ إلا أنهما جريا مجرى الأسماء لما اختصَّ الجري والمشي بنوع مخصوص.

والضرب الثالث: الصَّفَةُ كأمثلته، و(رُئِيَ): الشاةُ التي وَضَعَتْ حديثاً، وقد يقال للإبل أيضاً وجمعها رُبَابٌ بضم الراء.

قوله: «ومنها فَعَلَى .....».

أي وما اختص بألف التأنيث ما جاء على (فَعَلَى) بفتحتين، وهو على ضربين:  
الأول: اسم (كَأَحْلَى)<sup>(١)</sup>، وهي مرعى لهم معروف، و(دَقْرَى)<sup>(٢)</sup> وهي روضة،  
وبَرْدَى: وهي نهر، لا يمكن القول بكون ألقاتها للإلحاق إذ ليس في الكلام أصول على هذا المثال.

وكذا مثال «فَعَلَى» بضم الفاء كَشُعْبَى<sup>(٣)</sup> لموضع، وأَرَبَى: للداهية<sup>(٤)</sup> لأنه لم يوجد نحو «جعفر» بفتح الجيم والعين والفاء، ولا بضم الجيم وفتحهما فامتنع الإلحاق.

(١) الرُّئَى: هي التي تربي في البيت من الغنم لأجل اللبن، وقيل هي الشاة القرية العهد بالولادة رُبَابٌ بالضم. اللسان (رب).

(٢) انظر اللسان: (أجل).

(٣) دَقْرَى: اسم روضة بعينها. اللسان (دقر).

(٤) شُعْبَى: بضم الشين وفتح العين، مقصور: اسم موضع في جبل طَبْرِء. قال جرير يحجو العباس بن يزيد الكندي:

أَعْبَدُ حَلَّ فِي شُعْبَى غريباً؟ ألوماً لأبلك واغتراباً. اللسان (شعب).

(٥) الأَرَبَى بضم الهمزة: الداهية اللسان (أرب).

وَمِنَ الْمُشْتَرَكَةِ فَعَلَى، فَالْتِي أَلْفَهَا لِلتَّائِيثِ أَرْبَعَةٌ أَضْرَبُ: اسْمٌ عَيْنٌ  
كَسَلَمَى، وَرَضَوَى، وَعَوَى، وَاسْمٌ مَعْنَى كَالدَّعَوَى، وَالرَّعَوَى،  
وَالنَّجَوَى، وَاللَّوَمَى، وَوَصَفَ مُفْرَدًا كَالظَّمَايَ، وَالْعَطَشَى، وَالسَّكْرَى،  
وَجَمَعَ كَالْجَرْحَى، وَالْأَسْرَى، وَالَّتِي أَلْفَهَا لِلْإِلْحَاقِ نَحْوُ: أَرْطَى، وَعَلَقَى  
لِقَوْلِهِمْ أَرْطَاةٌ وَعَلَقَاةٌ . . .

والضرب الثاني في الصفة: كَجَمَزَى<sup>(١)</sup>، وهو نوع من العُدْوِ، ويُقال للناقة تعدو  
الجَمَزَى، والأصل: عدوة جَمَزَى، من الجَمَز وهو سرعة السير، والجَمَاز: المسرع من  
الإبل، (قال:

٣٩٦ - أَنَا النَّجَاشِيُّ عَلَى جَمَازٍ<sup>(٢)</sup> .

وكـ(بَشَكَى وَمَرَطَى)، يقال: ناقة بَشَكَى<sup>(٣)</sup>، خفيفة المشي، والمَرَطَى<sup>(٤)</sup>: هي  
السريعة، يقال: ناقة مَرَطَى .

قوله: «ومن المُشْتَرَكَةِ فَعَلَى . . . . .» .

فَعَلَى: فتح الفاء وسكون العين يكون ألفها للتأنيث وللإلحاق، (ومعنى الإلحاق  
أنك تزيد في الكلمة حرفاً لتلحق بوزن، وقد<sup>(٥)</sup> ذكرناه قبل، ألا ترى أن الألف في

(١) انظر اللسان (جمز).

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع . وهذا الرجز أورده صاحب اللسان من  
غير عزو وقامه:

حَادَ ابْنُ حَسَّانَ عَنِ ارْتِجَازِي . (اللسان: جمز).

(٣) ناقة بَشَكَى: سريعة، وقال ابن الأعرابي: هي التي تسيء المشي بعد الاستقامة، وناقة بَشَكَى  
خفيفة المشي والروح - اللسان (بشك).

(٤) فرس مَرَطَى: سريع وكذلك الناقة والمروط سرعة المشي - اللسان (مَرَط).

(٥) ما بين القوسين سقط من ب والمثبت من الأصل وع.



«أَرَطَى» للإلحاق بجعفر، وهي بإزاء الراء من جعفر، فَفَعَلَى التي أَلَفَهَا للتأنيث على أربعة أضرب:

الأول: أن يكون اسماً غير مصدر ولاصفة، وهو المراد بقوله اسم عين كَسَلَمَى، وَرَضَوَى للجبلين<sup>(١)</sup> وَعَوَى<sup>(٢)</sup>: لاسم النجم وأصله عَوْنًا.

قال:

٣٩٧- سَقَى إِلَهَ دَارَهَا فَرَوَى نَجْمُ السَّيِّدِ بَعْدَ نَجْمِ الْعَوَى<sup>(٣)</sup>

والضرب الثاني: أن يكون مصدراً، وهو المراد بقوله واسم معنى كأمثلته، فالدَعَوَى بمنزلة الادعاء، والرَّعَوَى: مصدر كالارعواء لأنه مأخوذ من ارعويت، وهو اختيار الشيخ أبي علي، وقيل: الرَّعَوَى كالبَقَوَى من أرعيت عليه، أبقيت عليه<sup>(٤)</sup>.

والنَّجْوَى: كالمُناجاة. ألا ترى أنه وقع على الجمع في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾<sup>(٥)</sup> على تقدير: وإذ هم متناجون، كقولهم قوم عدل بتقدير: قوم عادلون، فلولا أنه مصدر كالعدل لما وقع على الجمع.

(١) سَلَمَى: أحد جَبَلَيْ طَيْيءٍ إن قصد به ذلك الموضع بعينه وقد يكون اسماً لأنثى. وكذلك هو اسم رجل. انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٠٨ واللسان (سلم)، وَرَضَوَى: جبل بالمدينة، والنسبة إليه رَضَوِي. قال ابن سيدة: وَرَضَوَى اسم جبل بعينه، وبه سميت المرأة. اللسان (رضي).

(٢) الْعَوَى: نجم، مقصور، لا يُجْرَى، وهي أنثى كذا في كتاب (المذكر والمؤنث) للفراء ص ١٠٣.

(٣) هذا الرجز ذكره الزجاجي في مجالس العلماء ص ١٩٤ من غير عزو وروايته هناك:

سَقَى إِلَهَ دَارَهَا فَرَوَى نَجْمُ الثُّرَيَّا بَعْدَ نَجْمِ الْعَوَا

(٤) اللسان: (رعى).

(٥) سورة الإسراء آية ٤٧.

وَاللَّوْمَى : بمنزلة اللوم . قال :

٣٩٨- أَمَا تَنْفَكُ تَرْكُبِي بِلَوْمَى بَهَجَتْ بِهَا كَمَا بَهَجَ الْفَصِيلُ<sup>(١)</sup>

أَنْتَ الضمير في بها لأن الألف في لَوْمَى للتأنيث، والباء في بِلَوْمَى على وجهين : أحدهما : أن يكون المعنى تعلوني باللوم، كما تقول تتغلب على باللامة، والثاني : أن يكون بمنزلة الباء في حلت به أي أحلته أي تُغلب على اللوم .

والضرب الثالث والرابع : أن يكون وصفا مفردا، ووصفا جمعا كأمثله (وَفَعْلَى) التي ألفها للإلحاق كمثاليه<sup>(٢)</sup>، إذ لو كانت ألفها للتأنيث لما دخل عليها التاء، ولا يجتمع في اسم علامتا تأنيث .

وفي أرطى وجهان :

أحدهما : أن تكون الهمزة فاءً فيكون وزنه (فَعْلَى)<sup>(٣)</sup>، والدليل على هذا، قولهم : أديم مأروط من أرط كأخذ، فلما حذفت الألف دون الهمزة من مأروط تبين زيادة

---

(١) البيت من الوافر نقله ابن يعيش في شرحه ١٠٨: ٥-١٠٩ عن أبي زيد بدون نسبة . وموضع الشاهد فيه قوله «لَوْمَى» حيث جاء مصدرا بمعنى اللوم . واللوم واللوماء واللومي واللائمة : العذل . اللسان (لوم) وقد جاءت رواية عجزه في نسخة ب على النحو التالي :  
هَجَتْ بِهَا كَمَا هَجَ الْفَصَالُ .

وربما كانت هي الرواية الصحيحة . قال ابن منظور : هَجَتْ الْفَصَالُ : أخذت في شرب اللبن، وهج الفصيل بأمه يلهج إذا اعتاد رضاعها فهو فصيل لاهج . وعليه فهذا المعنى أقرب في لفظ لهج من بهج .  
انظر اللسان : (لهج) .

(٢) هما : أرطى وَعَلَقَى وكلاهما نبت . اللسان : (علق وأرط) .

(٣) ألف أرطى عند سيوبه ليست للتأنيث وإنما هي للتذكير حيث قال : وكذلك الأرطى كلهم يصرف وتذكيره مما يقوي على هذا التفسير وعند الجوهري للإلحاق وكذلك عند المبرد إلا في موضع واحد من المقتضب فقد أشار المحقق غضيمة إلى سهو المبرد في عدها ألفا للتأنيث في

وَمِنْهَا فِعْلِي ، فَالَّتِي لِلتَّائِيثِ ضَرْبَانِ : اسْمٌ عَيْنٌ مُفْرَدٌ كَالشَّيْزَى . .

الألف ، وأصالة الهمزة ، وإذا ثبت كونها زائدة ثبت أنها للإلحاق ، إذ كل ألف زائدة إذا تطرفت وليست للتأنيث فهي للإلحاق ، إلا إذا منع مانع كما في ألف قبعثرى .

والثاني : وهو قول أبي الحسن<sup>(١)</sup> : أن الهمزة فيه زائدة ، ووزنه أفعِلْ بدليل قولهم : أَدِيمُ مَرْطِيٍّ بحذف الهمزة من اسم المفعول منه فحذفها يدلُّ على زيادتها ، وإثبات الباء يدل على أصالتها ، وما ذكره في الكتاب على الوجه الأول .

وفي عِلْقَى لَفْتَانِ<sup>(٢)</sup> : إحداهما ما في الكتاب وهي أن ألفها للإلحاق بجعفر بدليل قولك عِلْقَاة ، ويجب أن تنون عِلْقَى على هذه . والثانية : أن تكون ألفها للتأنيث . ولا تنون على هذه ، ومن قال بهذه اللغة فإنه لا يقول عِلْقَاة .

قوله : «ومنها فِعْلِي . . . . .» .

أي من المشتركة (فِعْلِي) بكسر الفاء ، فالتى ألفها للتأنيث ضربان : اسم غير مصدر كالشَّيْزَى لشجر الأبنوس<sup>(٣)</sup> ، والذي يدل على أن ألفها للتأنيث منع صرفها .

---

المقتضب ٢: ٢٣٣ وانظر سيبويه ٣: ٢١١ والصحاح (أرط) والمقتضب ٢: ٣٩٢ ، ٣: ٢٩٨ وكذلك ٣: ٣٣٨ .

(١) انظر اللسان (أرط) .

(٢) انظر حاشية ١ ، وكذلك الصحاح واللسان (علق) .

(٣) انظر الصحاح واللسان «شيز» وابن يعيش ٥: ١٠٩ .

وَالذَّفْلَى، وَالذَّفْرَى فَيَمَنْ لَمْ يَصْرِفْ وَجَمَعَ كَالْحِجْلَى وَالظَّرْبَى فِي جَمْعِ  
الْحَجَلِ وَالظَّرْبَانِ، وَمَصْدَرٌ كَالذَّكْرَى. وَالَّتِي لِلإِلْحَاقِ ضَرْبَانِ: اسْمٌ  
كَمِعْزَى، وَذَفْرَى، فَيَمَنْ صَرَفَ وَصِفَةً كَقَوْلِهِمْ: رَجُلٌ كَيْصَى وَهُوَ الَّذِي  
يَأْكُلُ وَحْدَهُ. وَعِزَّهَى عَنْ ثَعْلَبٍ..

(وَالذَّفْلَى): لِنَبْتٍ مُرٍّ، وَهِيَ أَيْضاً غَيْرُ مَصْرُوفَةٍ<sup>(١)</sup>.  
وَالذَّفْرَى<sup>(٢)</sup>: لِأَصْلِ الْأُذُنِ، فَيَمَنْ لَمْ يَصْرِفْ، وَمَنْ صَرَفَ، فَهُوَ كَمِعْزَى فَمِعْزَى<sup>(٣)</sup> لَمْ  
يَأْتِ إِلَّا مَصْرُوفاً هَذِهِ فِي الْمَفْرَدَاتِ، وَقَدْ جَاءَتْ جَمْعاً أَيْضاً كِتَالِيَةً.  
وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ<sup>(٤)</sup> أَنَّ ذَفْلَى يَكُونُ مَفْرَداً وَجَمْعاً.  
وَالسَّرُّ فِيهِ أَنَّ الْمُسَمَّيَاتِ إِذَا قَلَّتْ أَقْدَارُهَا ضَعُفَ الْعَنَاءُ بِهَا، فَيَقْتَصِرُ فِي الْمَفْرَدِ  
وَالْجَمْعِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ مَصْدَرًا كَالذَّكْرَى<sup>(٥)</sup> قَالَ تَعَالَى: ﴿تَبَصَّرَهُ وَذَكَرَ لِي لِكُلِّ عَبْدٍ  
مُنِيبٍ﴾<sup>(٦)</sup> وَالَّتِي أَلْفَهَا لِلإِلْحَاقِ اسْمٌ وَصِفَةٌ، فَالاسْمُ كَمِثَالِيهِ<sup>(٧)</sup> فَأَلَفَ مِعْزَى كَمِيمٍ  
دِرْهَمٍ، . بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ مُعْزِزٌ فِي التَّحْقِيرِ، كَسَرُوا مَاقِبِلَ الْأَلْفِ لِتَقْلُبِ يَاءٍ كَمَا فِي الْأَلْفِ  
الْأَصْلِيَّةِ نَحْوُ: أَعِيمٌ فِي أَعْمَى، لِأَنَّ حَرْفَ الإِلْحَاقِ فَرَعُ الْأَصْلِيِّ، فَصَارَ مِعْزَى كَأَنَّهُ

- (١) ذَفْلَى: فِيهَا الْأَمْرَانِ: الْأَلْفُ لِلإِلْحَاقِ أَوْ الثَّانِيثُ - سَبِيحَةُ ٣: ٢١٢ وَالْمَقْتَضِبُ ٣: ٣٨٥ وَابْنُ  
يَعِيشَ ١٠٩: ٥.  
(٢) انْظُرْ سَبِيحَةُ ٣: ٢١١ وَالْمَقْتَضِبُ ٣: ٣٣٨ وَابْنُ يَعِيشَ ١٠٩: ٥.  
(٣) فِي ب: «فَمِعْزَاءُ» وَالثَّبْتُ مِنَ الْأَصْلِ وَ ع .  
(٤) انْظُرْ الصَّحَاحَ (ذَفْلَى).  
(٥) ابْنُ يَعِيشَ ١٠٩: ٥ قَالَ: «فَامْتَنَاعُ تَنْوِينِهِ مَعَ أَنَّهُ نَكَّرَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَلْفَهُ لِلثَّانِيثِ».  
(٦) سُورَةُ قُرْآنِ آيَةِ ٨.  
(٧) فِي ب: «كَمِثَالِهِ» وَصَوَابُهُ الْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ وَ ع . لِأَنَّهُ مِثْلُ الْأَسْمَاءِ بِمِثَالَيْنِ هُمَا: مِعْزَى  
وَذَفْرَى.

## وَسَيُوبِيهِ لَمْ يُثْبِتْهُ صِفَةً إِلَّا مَعَ التَّاءِ نَحْوُ: عِرْهَاءٍ.

رباعي، كما أن درهما كذلك، ولا يكون هذا الكسر والقلب فيما ألفه للتأنيث لا يقال في حُبْلٍ حَبِيلٍ، بل حُبْلِيٍّ بِالْأَلْفِ.

والصفة قولهم: رَجُلٌ كَيْصِيٌّ<sup>(١)</sup>، وهو من كَاصَ طَعَامَهُ كَيْصًا إِذَا أَكَلَهُ وَحْدَهُ.

وَعِرْهَى: هو الذي لا يطرب للهو<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وسيوبه لم يُثْبِتْهُ . . . . .».

أي لم يثبت سيبويه<sup>(٣)</sup> فعلى بالكسر صفة إلا مع التاء. فإن قلت: ماتقول في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذَا قَسَمْتُ ضِيرَتِي﴾<sup>(٤)</sup>؟ قلت: هي فعلى بالضّم من ضازَه يَضِيرُهُ، إذا نقصه، أبدلت ضممتها كسرة لتسلم الياء، لأن تغيير الحركة أسهل من تغيير الحرف كما في بِيضٍ في جمع أبيض. وقولهم رجل كَيْصِيٌّ. موافق لقول سيبويه، لأن غرضه أن يَدُلَّ على أن (فعلى) إذا كانت صفةً كان الألف للإلحاق، لأن التاء إنما تدخل على الألف للإلحاق حتى كأنه قال: ولا يكون (فعلى) صفةً إلا أن يكون الألف للإلحاق.

(١) اللسان (كَيْص).

(٢) اللسان (عِرْه).

(٣) سيبويه ٤: ٣٦٤. وقال ابن منظور: قال الجوهري: ليس في الكلام فعلى صفة وإنما هو من

بناء الأسماء كالشعري والدفلى. اللسان (ضين)

(٤) سورة النجم آية ٢٢.

**\* فصل \* والأبنية التي تلحقها ممدودة فعلاء، وهي على ضربين: اسم وصيغة، فالاسم على ثلاثة أضرب:**  
**اسم عين مفرد كالصحراء والبيداء... وجمع كالفقهاء والظرفاء والحلفاء... والأشياء....**

---

قوله: «والأبنية التي تلحقها ممدودة...».

أي تلحقها ألف التانيث.

اعلم أن فعلاء بفتح الفاء وسكون العين (لا تكون)<sup>(١)</sup> الهمزة في آخره لغير التانيث، إذ ليس في كلامهم فعّلال بفتح الفاء وسكون العين إلا في المضاعف كالزلزال، فلما لم يكن في الأصول مثال (فعّلال)، لم يتصور اعتقاد الإلحاق في (فعّلاء) ساكنة العين.

(قوله: «والبيداء...»<sup>(٢)</sup>).

من باد بييد، هلك، ألا ترى إلى قولهم مهلكة<sup>(٣)</sup>، فالياء عين. فإن قلت يجوز أن يكون فيعالا من بدا بيدوحتى كأنه بيداو، ثم قلبت الواو همزة، قلت لا يجوز لأمرين: أحدهما: أن المعنى لايساعد على اشتقاقه من بدا مساعدته على أخذه من باد بييد. الثاني: وهو القاطع للشغب، أن همزته لو كانت منقلبة عن لام الفعل لوجب أن يصرف لأنه نكرة، وليس هذا أحد تلك الخمسة التي لاتنصرف نكرة، وقد منعوا الصرف، فثبت أنه كالصحراء في أن ألفه للتانيث كالف صحراء.

فإن قلت (ذكره)<sup>(٤)</sup> - المصنف رحمه الله - من قبيل الأسماء غير الصفات، وجمعهم إياه على بيد، مصداق على أنه من الصفات لأن مثال فعل يختص بالصفات كحمراء

(١) في الأصل: «لم تكن» والمثبت من ب وع.

(٢) في ب: «والبيداء» والمثبت من الأصل وع.

(٣) المهلكة والمهلكة والمهلكة: المفارقة لأنه يهلك فيها كثيرا. اللسان (هلك).

(٤) في ب: «قد ذكره» والمثبت من الأصل وع.

وَحُمْر. قلت: كأنهم قد اعتقدوا فيه ضرباً من الوصفية حتى كأنه قبل الفلاة البيضاء بمنزلة الفلاة المَهْلِكَةُ، فجمعوه على (فُعِل)، وهذا وجه جيء، جمعه على (فُعِل)، لأن المراد بهذا [أنه يجب أن يعدّ من الصفات، ألا ترى أنه لا يستعمل صفةً.

قولـه: «وجمع كالفَصْبَاء . . . . .».

المراد بهذا<sup>(١)</sup> أن هذا القبيل مفرد اللفظ والمعنى على الجمع، وقد سبق ذكر هذا مرةً.

وعن الأصمعي<sup>(٢)</sup>، أن واحد القصباء قَصْبَةٌ<sup>(٣)</sup>، وواحد الطرفاء طَرْفَةٌ<sup>(٤)</sup>، وواحد الخلفاء: خَلْفَةٌ<sup>(٥)</sup> مثل وَجَلَةٌ مَخْلَفَةٌ لأختيها، وهذا ليس بقول إن هذه الكلمات مكسرات بل هُنَّ مفردات الألفاظ كالجامل وإنما الخلاف في أن بعضهم لا يثبت لها أحاد من لفظها ويجعلها كالنسوة، وبعضهم يحكي ذلك<sup>(٦)</sup>،

قولـه: «والأشياء . . . . .»<sup>(٧)</sup>.

قد سلف الإيحاء إلى أن أشياء أصله شَيْئَاء بهمزتين بينهما ألف قدّمت الهمزة الأولى إلى ما قبل الشين فقليل أَشْيَاء ووزنه لَفْعَاء، وهذا لاستثقالهم اجتماع همزتين ليس بينهما

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) انظر يعيش ٥: ١١٠.

(٣) القصباء: جماعة القصب. واحدها قصبٌ، ومنبت القصب - اللسان (قصب).

(٤) الطرفاء: جماعة الطرفة، شجر. اللسان (طرف).

(٥) الخفاء: من نبات الأغلات واحدها خَلْفَةٌ، وخَلْفَةٌ وحلفاء وحلفاء. اللسان (حلف) وكل

ماسبق يرى فيه سيويه الوقوع على الواحد وعلى الجميع - انظر الكتاب ٣: ٥٩٦.

(٦) في ب: «وبعضهم على ذلك» والمثبت من الأصل وع.

(٧) أشياء من الكلمات التي اختلف الكوفيون والبصريون في أصلها ووزنها وقد عرضها ابن

الأنباري مفصلة في الإنصاف ٨١٢-٨٢٠ وانظر سيويه ٣: ٥٦٤، ٤: ٣٨٠ ولسان العرب

(شياً) وابن يعيش ٥: ١١٠ وكذلك شرح الشافية ١: ٣٢-٣٢٩.

حاجز حصين لأن الألف حرف ساكن خفي ، فوجوده لخفائه كعدمه مع أنه من جنس الهمزة ، ألا تراه ينقلب إليها إذا تحرك .

فإن قلت الجمع بين الهمزتين على هذا الجذ سائغ شائع ، ألا ترى إلى قوله :

وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتَ أُمُّ أُمٍّ سَالِمٌ<sup>(١)</sup>

٧٥ م -

قلت : ما ذكرت من الجمع مسلّم ، ولكن ما ذكرنا من الإزالة لاجتماع الهمزتين (غير مردود)<sup>(٢)</sup> ، لأن إزالة اجتماع الهمزتين أذهب في الخفة على كل حال<sup>(٣)</sup> وهي مطلوبة مستحسنة ، يؤيد ما ذكرنا أنهم قد جَوَّزُوا القلب من غير خَفَّةٍ (كأيس) في يثس ، فما ظنك فيما فيه خفة ، يوضحه أنهم قالوا في جمع ذَوَابٍ ذَوَائِبٍ بالواو ، والأصل (ذَائِبٍ)<sup>(٤)</sup> ، بهمزتين بينهما ألف لإزالة اجتماع الهمزتين ، ولم يعتدوا بحجز الألف لما ذكرنا ، فكما أزالوا اجتماعهما بإبدال الأولى واوا كذلك أزالوا اجتماعهما في أشياء بالتقديم الذي قلنا ، ومما يعثرك على صحة ما قلنا جمعهم إياه على أَشَاوَى كَصَحَّارَى بفتح الواو والراء ، والأصل : أَشَائِيَّ بياءات ثلاث .

الأولى : عين الفعل (في لفعاء)<sup>(٥)</sup> ، والأخريان بمنزلة اليائين في صحاري ثم خفف فصار (أشائي)<sup>(٦)</sup> بيائين ، كَصَحَّارِي بياء واحدة بعد راء مكسورة ، ثم أبدلت

---

(١) صدره : أبا ظبية الوعاء بن جلال . . . . . وقد سبق تحقيقه ص ٣٢٧ وموضع الشاهد قوله : (أأنت) حيث فصل بين الهمزتين بألف .

(٢) في ب : «غير موجود» والمثبت من الأصل وع .

(٣) في ب : «في كل حال» والمثبت من الأصل وع .

(٤) في ب : «ذَائِبٍ» والمثبت من الأصل وع .

(٥) سقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٦) في الأصل : «أشائي» والمثبت من الأصل ب وع .



الكسرة فتحة والياء ألفا فصار «أشاياء» (كصحاري)<sup>(١)</sup> وأبدل من الياء واو، كما قيل جِبَاوَة في جِبَايَة، وهذا القلب لأجل المقاربة بين (الياء والواو)<sup>(٢)</sup>، ألا تراهم أبدلوا اللام من النون في (أَصِيلال)، وإن لم يكن هناك استئفال، فكذا يجوز الإبدال هنا للمقاربة وإن لم يكن ما يوجب القلب كما في مُوقِن، والأصل مُيَقِنٌ.

فإن قلت، فما الفرق بين مُوقِن وبين هذا مع أن هناك موجبا للإبدال وهنا لا؟ قلت: الفرق بينهما أن الإبدال في نحو (موقن) مطرد، وهناك<sup>(٣)</sup> غير مطرد، فإذا قالوا في جباية جِبَاوَة لم يجز أن تقول في رِمَايَة مثلا رِمَاوَة.

والقول الثاني (في أشياء)<sup>(٤)</sup> وهو قول أبي الحسن<sup>(٥)</sup> أن أصله أَشْيَاءٌ<sup>(٦)</sup> على وزن أَفْعَلَاء، حذفت اللام حذفا، وفتحت العين ولزم الحذف لاستئفال تقارب الهمزتين، ولأن الكلمة جمع، وقد يستقل في الجمع ما لا يستقل في الأحاد، بدليل لزوم القلب في خطايا وإبدال الهمزة الأولى في ذوائب.

فإن قلت: عن أبي الحسن أنه قال: أقول في تحقيرها (أشياء) بدون الرد إلى الواحد على شُيْنَات<sup>(٧)</sup> مع أن أفعلاء لا يجوز تحقيرها لأنها للكثرة.

(١) في الأصل: «كصحارا» والمثبت من ب وع.

(٢) في ب: «بين الواو والياء» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «وهنا» والمثبت من الأصل وع.

(٤) سقط من ب: والمثبت من الأصل وع.

(٥) في التصريف الملوكي: لابن جنى ٦٠ والإنصاف ٨١٢، وكذلك شرح الشافية ١: ٣٠-٣١ واللسان: (شيأ).

(٦) في ب: «أشْيَاءٌ» والمثبت من الأصل وع.

(٧) في ب: «نحو شُيْنَات» وفي ع: «شُيْنَات» والمثبت من الأصل.

قلت : إنما جاز تحقيرها هنا<sup>(١)</sup> لأنها صارت بدلا من أفعال بدلالة قولهم : ثلاثة أشياء بإضافة العدد القليل إليها كما يضاف إلى أفعال ، وبذكير العدد المضاف إليها ، فيجوز تحقيرها من جهة أنها صارت بدلا من (أفعال) ، كما جاز تحقير (أفعال) لارتفاع المانع وهو اجتماع التقليل والتكثير في شيء واحد ، لأنها بمنزلة (أفعال) ، وهو للقلة فلا ينافي التحقير .

وقول الفراء<sup>(٢)</sup> مثل قول أبي الحسن غير أن بينهما اختلافاً في الواحد فيقول الفراء إنه في الأصل شَيْءٌ بهمزة قبلها ياء مشددة مكسورة فحَفَّفَ كما حَفَّفَ هَيْنٌ .

وقول أبي الحسن هو شيءٌ بزنة فَعَّلَ بالفتح والسكون .

والقول الثالث : هو قول الكسائي<sup>(٣)</sup> ، أَنَّ أشياء على (أَفْعَال) كَفَيْءٍ وَأَفْيَاءٍ ، [فإن قلت فعلى هذا يجب أن لا يمنع الصرف ، ألا ترى إلى قولهم أفياء فإنه غير ممنوع الصرف]<sup>(٤)</sup> .

قلت : عدم صرف أشياء على هذا القول لا لأن ألفه للتانيث بل لظن من العرب أنها على وزن فَعْلَاء ، كما ظنوا مكانا على وزن فَعَال فجمعوه على أمكنة ، ومسيلا على زنة فعيل ، فجمعوه على مُسْلَان . وهذا القول باطل بدلالة امتناع صرفه .

وقول الأخفش ضعيف ، لأن (أَفْعِلَاء) لم يوجد مُكْسَرًا على فعالى ولعل العلة هنا أيضا لصيرورة (أَفْعِلَاء) بدلا عن (أَفْعَال) لأن (أَفْعِلَاء) لم يكسر ، لأنه يدل على

(١) في ب : «ها هنا» والمثبت من الأصل وع .

(٢) انظر شرح الشافعية ١ : ٣٠ والتصريف الملوكي ٦١ واللسان : (شيا) .

(٣) انظر شرح الشافعية ١ : ٢٩ واللسان : (شيا) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والمثبت من ب وبه يتم المعنى .

الكثرة، لأنه جمع على قوله، وجمع الجمع لإرادة الكثرة كأنعام وأنعام، ولما قام (أَفْعِلَاء) مقام القلة جاز أن يكسر كما جاز أن يصغر.

ومما يدل على ضعف مذهبه، أنه حذف الهمزة التي هي لام في أَشْيَاءَ بهمزتين بينهما ألف.

ومنه أنه جَمَعَ فَعْلَاءَ بالفتح والسكون على أَفْعِلَاءَ، وهو خلاف القياس، أما الفراء فإنه يلزمه الوجه، إلا الوجه الأخير، وتحقيرهم إياه على أَشْيَاءَ بدون الرد إلى واحد<sup>(١)</sup>، وجعله شَيْئًا مخفَّف شيء، إذ لو كان كذلك لجاز استعمال الأصل<sup>(٢)</sup>، كما جاز هَيْنَ وهَيْنَ في الاستعمال، فالتزام التخفيف مع أن أصله ما ذكره على خلاف القياس.

والدليل على ضعف مذهب الكسائي أمران:

أحدهما: منع صرف (أَفْعَال)، وهو منصرف بالاتفاق، وتكسيه على أَشَاوَى، لأن أفعالاً لا يكسر على أفاعِل<sup>(٣)</sup>.

فأما القول الأول وهو قول الخليل وسيبويه، فسَلِمَ من هذه الاعتراضات، لأن فيه قلب الكلمة، لإزالة المستقل المستكره وهو اجتماع الهمزتين. والقلب قد ساغ فيما لا يؤدي إلى التخفيف كما سبق الإشارة إليه قبل، فما ظنك بأن يسوغ المؤدى إليه.

(١) ساقط من الأصل، وفي ب «واحد» والمثبت من ع.

(٢) ساقط من الأصل، وفي ب «أصله» والمثبت من ع.

(٣) ما بين القوسين ابتداء من قوله ومما يدل وانتهاء بقوله على أفاعِل، ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

... وَمَصْدَرُ كَالسَّرَاءِ، وَالضَّرَاءِ، وَالنَّعْمَاءِ، وَالْبَأْسَاءِ. وَالصِّفَةُ عَلَى  
ضَرَبَيْنِ: مَا هُوَ تَأْنِيثُ أَفْعَلٍ، وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: سَوْدَاءٌ،  
وَيَبْضَاءٌ، وَالثَّانِي نَحْوُ امْرَأَةٍ حَسَنَاءٍ - وَدِيمَةٍ هَظْلَاءٍ، وَحُلَّةٍ شَوْكَاءٍ،  
وَالْعَرَبُ الْعَرَبَاءُ ...

والجواب عن تحقيره على أشياء ظاهر، لأنَّ أَسْيَاءَ عندهم اسم جمع لا جمع،  
ولا يستريب أحد في تجويز تحقيره.

قوله: «كَالسَّرَاءِ ...»

هذه مصادر بمنزلة الْمَسْرَةِ، وَالْمَضْرَةِ، وَالْبُؤْسِ، وكذا اللَّوَاءِ وهي الشَّدَّةُ،  
(وَالنَّعْمَاءُ ضِدُّ الْبُؤْسِ) <sup>(١)</sup>.

قوله: «نحو امرأة حسناء ...»

لم يقولوا رجل أحسن، فيقال حسناء، (فعلاء أفعَل)، وإنما ذلك مع (مِنْ)  
نحو: أحسن من فلان.

وهكذا هَظْلَاءٌ، وشَوْكَاءٌ، لا يقال مطر أهطل ولا ثوب أشوك، والأكثر أن يكون  
(فعلاء) مع أفعَل، وهذا النحو كأنه قام مقام الصفات المؤنثة بالتاء، كأنهما بمنزلة  
حَسَنَةٍ وَهَظْلَةٍ وَشَاكَةٍ، ونظيره قولهم: أَوْجَلُ بمعنى وَجَل.

و (حُلَّةٌ شَوْكَاءٌ): خَشْبَةُ الْمِسِّ لَجَدَتْهَا، ألا تراهم وصفوا ضد الجديد بما يفيد  
ضد الخشونة، فقالوا خَلَقْتُ مع قولهم صخرة خَلَقَاءَ، وقالوا جَرَدٌ، وَالتَّجَرُّدُ: ضرب  
من الملابس، أما العرباء في قولهم: العربُ العرباء فلم يجىء له أفعَل، ألا تراهم  
لم يقولوا امرأة عرباء فيجيء له أَعْرَبُ.

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

... وَنَحْوُ رُحْضَاءٍ وَنُفْسَاءٍ ...

قوله: «ونحو رُحْضَاءٍ... إلى آخره».

هذه أمثلة متفاوتة فيها ألف التانيث، فَرُحْضَاءُ: الحُمَّى تأخذ بعرق. من رَحَضَ غَسَلَ، فكان العرق يغسل البدن، وأحسن بقول أبي الطيب - (طاب ثراه)<sup>(١)</sup> - في وصف الحُمَّى!

٢٩٩ - إِذَا مَا فَارَقْتَنِي غَسَلْتَنِي كَأَنَّا عَاكِفَانِ عَلَى حَرَامٍ<sup>(٢)</sup>  
أما العُرَوَاءُ: فإنه عَرَقَ الحُمَّى وتكسيراها<sup>(٣)</sup>.

وقيل: الرُّعْدَةُ، وأنشد:

٤٠٠ - أَسَدٌ يَفِرُّ الْأَسَدُ مِنْ عُرَوَائِهِ<sup>(٤)</sup>

(وهذا لا يحتمل الرُّعْدَةَ)<sup>(٥)</sup>، والمعنى: إنه إذا نفَضَ لَبَدَهُ وهزَّ أعطافه فَرِزَتْ الأسود. من عراه يعروه، واعتراه يعتريه.

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) البيت من الوافر وترتيبه الرابع والعشرون من قصيدة للمتنبى عدتها اثنان وأربعون بيتا في وصف حُمَّى كانت تعتريه. ديوانه (٤: ٢٧٢ - ٢٨٠) ومطلعها:

مَلُومُكُمَا يَجِلُّ عَنِ الْمَلَامِ وَوَقَعَ فَعَالِهِ فَوْقَ الْكَلَامِ

قال البرقوقي في شرح البيت في ديوان المتنبى ٤: ٢٧٦ - ٢٧٧: (قال الواحدي يريد أنه يعرق عند فراقها، فكأنها تغسله لعكوفها على ما يوجب الغسل، وإنما خص الحرام للفاقية وإلا فالاجتماع على الحرام كالاجتماع على الحلال في وجوب الغسل، وقال ابن الشجري وإنما خص الحرام لأنه جعلها زائرة غريبة ولم يجعلها زوجة ولا مملوكة.

(٣) أي إيقاعها الكسر في البدن كذا من حاشية ب.

(٤) ذكره ابن منظور نقلا عن ابن بري في اللسان (عرا) وهو من الكامل وعجزه:

بِمَدْفَعِ الرَّجَازِ أَوْ يَغْيُونِ .....

(٥) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

وَسِيرَاءُ، وَسَائِبَاءُ، وَكَبِيرَاءُ، وَعَاشُورَاءُ، وَرَرَكَاءُ، وَعَقْرَاءُ،  
وَبَرُوكَاءُ، وَخُنْفَسَاءُ، وَأَصْدِقَاءُ، وَكِرْمَاءُ، وَزِمَكَاءُ. وَأَمَّا فِعْلَاءُ، وَفُعْلَاءُ  
كِعْلَبَاءُ وَحِرَبَاءُ، وَسَيْسَاءُ. .

وَسِيرَاءُ<sup>(١)</sup>: بُرْدٌ فِيهِ خَطُوطٌ صَفَرٌ مِنْ سَارٍ يَسِيرُ، كَأَنَّ ذَلِكَ الضَّرْبَ مِنَ الثِّيَابِ فِيهِ  
سَيْرٌ وَطَرَائِقٌ مِنَ الْوَشْيِ.

وَرَرَكَاءُ: الثِّبَاتُ فِي الْحَرْبِ، وَأَصْلُهَا الْبُرُوكُ<sup>(٢)</sup>، وَكَذَا بَرُوكَاءُ بَفَتْحِ الْبَاءِ،  
وَعَقْرَاءُ: مَوْضِعٌ<sup>(٣)</sup>، وَخُنْفَسَاءُ<sup>(٤)</sup>، بَنُونَ سَاكِنَةٌ بَيْنَ مَضْمُومِينَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ فِي  
المفردات، وَأَمَّا أَصْدِقَاءُ وَكِرْمَاءُ فَمِنْ الْجُمُوعِ.

قوله: «وَزِمَكَاءُ...»

زِمَكَاءُ، وَزِمَجَاءُ أَيْضًا لِقَطَنِ الطَّائِرِ، وَهُوَ أَصْلُ ذَنْبِهِ، هُمَا بِكَسْرَتَيْنِ، وَالْكَافُ  
وَالْجِيمُ مُشَدَّدَتَانِ، وَفِي الْفَهْمَا الْقَصْرِ وَالْمَدِّ. أَفْرَدَ ذَكَرَ زِمَكَاءُ وَلَمْ يَذْكُرْهُ. قِيلَ  
أَصْدِقَاءُ وَكِرْمَاءُ مَعَ الْمَفْرَدَاتِ وَإِنْ كَانَ هُوَ مِنْهُنَّ، فَإِذَا مَدَا فَوَزْنُهُمَا فِعْلَاءُ، وَلَا يَجُوزُ  
أَنْ تَكُونَ الْفَهْمَا لِلْإِلْحَاقِ نَحْوِ زِمَكَاءُ، وَزِمَجَاءُ وَيَكُونَا مُلْحَقِينَ بِسَنَمَارٍ بِدَلِيلِ امْتِنَاعِ  
صَرَفَهُمَا، وَإِنَّمَا قَالَ وَنَحْوُ رُحْضَاءَ، وَلَمْ يَقُلْ وَرُحْضَاءُ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى فِعْلَاءُ  
الْمَذْكُورَةِ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْغُرْصَ فِي الْمَوْضِعِينَ التَّعْمِيمَ، فَلَا بُدَّ  
مِنْ أَنْ يَقُولَ وَنَحْوُ: رُحْضَاءُ لِيَحْصَلَ غُرْضُهُ.

(١) السَّيْرَاءُ وَالسَّيْرَاءُ: ضَرْبٌ مِنَ الْبُرُودِ. اللِّسَانُ (سِين).

(٢) الْبُرُوكُ: الْجُنُودُ عَلَى الرِّكَبِ. اللِّسَانُ (بِرْكَ).

(٣) اللِّسَانُ (عَقْرَب).

(٤) الْخُنْفَسَاءُ: دَوَابٌّ سَوْدَاءُ تَكُونُ فِي أَصُولِ الْحَيْطَانِ. اللِّسَانُ (خُنْفَس).

قوله: «وأما فعلاء . . . . .»

اعلم أن (فعلاء) بالكسر، و(فُعلاء) بالضم ألفهما ليست للتأنيث كلف صحراء، بل هي متقلبة عن حرف لين للإلحاق أو لام، فالأول كَعِلَاء لعصب العنق، وجرَاء للذي يستقبل الشمس ويدور معها كيف دارت، وما أحسن قول (ابن الرومي) في وصف الحبية ورقبيها:

٤٠١ - مَا بَا لَهَا قَدْ حُسِنَتْ وَرَقِيهَا أَبَدًا قَبِيحٌ قَبِيحٌ الرُّقْبَةُ  
مَا ذَاكَ إِلَّا أَنهَا شَمْسُ الضُّحَى أَبَدًا يَكُونُ رَقِيهَا الْجِرْنَاءُ

وك (ميساء): للظهر، ومراء: لضرب من الأشربة، وقوباء: لداء معروف، والأصل: عِلْبَائِي، وجرْبَائِي، ومِسَائِي للإلحاق بِسَرْدَاح، فالسين الأولى، فاء، والياء عين، والسين الثانية لام، فإن قلت، لم لا يجوز أن يكون مِسَاءَ (فِعْلَاء) كَدِيمَاس والياء زائدة، أو (فَعْلَاء) كزَلْزَال، والياء أصلية، والهمزة عن ياء هي لام (فَكَانَهُ مِسَائِي ياجتماع المثلين (مرة؟) ٣.

قلت: أما الأول، فلأن زيادة الياء مستلزمة كون الفاء والعين من جنس واحد، وذاك بعيد فثبت أصلها.

وأما الثاني: فلأن الهمزة لو كانت متقلبة عن ياء هي لام) ٤) لزم أن يكون مصدرا كزَلْزَال، واللازم متف، واستغاثه ظاهر، ولأن نحو زَلْزَال يجوز في صدره القبح، ولم

(١) في ب: من قلبه والمثبت من الأصل وع.

(٢) البيت بعد يليه من الكامل - انظر ديوان ابن الرومي ٩: ٩٣ - ٩٤ وهذا يتلوه نيس غيرة قائلهم في قبة ورقبيها، وريب القبة هو الذي يتبعها دائما ويسترها.

(٣) سقط من ب وفيه ع: مرتين، والمثبت من الأصل.

(٤) بين القوسين سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

... وَحَوَاءَ، وَمُزَاءَ، وَقُوبَاءَ فَأَلْفَهَا لِلإِلْحَاقِ ...

يسمع فيه فتح، فلزم أن تكون الهمزة زائدة، والشاهد على أن الياء في هذه الكلمات مزيدة أن الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، والدليل على أن الألف ليست للتأنيث قولهم في التصغير عَلَيَّيْ كَسُرَيْدِيحٍ فِي سِرْدَاحٍ.

وَمُزَاءَ، وَقُوبَاءَ: للإِلْحَاقِ بِقِرطَاسٍ، وانقلاب الإياءات همزات لوقوعها أطرافاً بعد ألفات.

والثاني في مثل حَوَاءَ<sup>(١)</sup> من الحَوَّةِ، وهو نَبْتُ يشبه لون الذئب والأصل حُواوُ، وكذا ذكره بعضهم.

وقال بعض المحققين، وهو المذكور في المتن، إن الألف في هذه الكلمات منقلبة عن حرف إلحاق.

وَحَوَاءَ كَمُزَاءَ فِي أَنْ كَلَا مِنْهُمَا عَلَى فُعْلَاءَ، لَأَنَّ حَوَاءَ فُعْلَالٍ، وَأَنَّ مُزَاءَ فُعْلَاءَ، فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا الْمَانِعُ؟ قُلْتَ: كَوْنُ فُعْلَالٍ مِنْ أُنْبِيَةِ الصِّفَاتِ كَحُسَّانٍ.

فإن قلت: من الجائز أن يكون (فَوَعَالاً) مِنَ الحَوَّةِ، كطومار. قلت لا يجوز ذلك، لأنه لم يجيء (فوعال) فيما عينه واو، ولو كان جاء لامتنع الإدغام للفرق، كما صنع كذلك في سُويَرٍ مجهول ساير لثلاث يقع الالتباس بينه وبين سُيَرٍ مجهول سَيَرٍ. فإن قلت، قد أصبت فيما أجبت فنبه على امتناع كون مُزَاءَ فُعْلَالاً من المزية أو من المميز على إبدال الهمزة عن ياء مبدلة عن زاي ثانية لأجل التضعيف على طريقة ياء نحو دينار، قلت: قد نبهت عليه بما ذكرت من كون فُعْلَالٍ من أُنْبِيَةِ الصِّفَاتِ.

(١) الحَوَاءُ: مثل المُكَاءِ، نبت يشبه لون الذئب. اللسان (حوا).



وعن الثاني جواب ثان، وهو أن الإبدال عن أحد حرفي التضعيف إنما يتأتى عند الاجتماع، (ولا اجتماع)<sup>(١)</sup> فيما نحن فيه فلا يتأتى الإبدال، وقد جاء (مُزَّى) مصروفاً وغير مصروف، فإذا منع الصرف فهو (فُعَلَى) من المزيز، لأن ألفه للتأنيث، وهذا يصلح أيضاً أن يقع جواباً عن السؤال المذكور في مُزَاءٍ بالمد، لأنه دليل قاطع على كون الزاءين عينا ولاما، وإذا لم يمنع الصرف فالفه عن أصل ووزنه فُعَلْ كَتَّبَعَ<sup>(٢)</sup>، والأولى أن يكون من المزيز، (لا من المَزِيَّة)<sup>(٣)</sup>، لأن (مُزَّى) غير مصروف: منه لا منها، و(مُزَّى) مصروفاً هو (مُزَّى) غير مصروف فأصله مُزَّرٌ، قلبت الزاء الثالثة ياء، والياء ألفاً، وممتنع أن يحكم بزيادة ألف مُزَّى بالصرف، إذ لو حكم بها لزم أن تكون الألف للإلحاق، وذلك ممتنع لعوز فُعَلَلْ بعين ساكنة بين مضموم ومفتوح في الأصل، نعم يلزم ذلك أبا الحسن فيقول هو به<sup>(٤)</sup> لأنه يثبت فُعَلَلًا فيجوز على قياس قوله: (فرغ الكتاب بحمد الله وعونه، فله الحمد على ذلك أضعافاً. حمداً كثيراً طيباً مباركاً، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم، اللهم اغفر لكاتبه ومالكه ولجماعة المسلمين أجمعين)<sup>(٥)</sup>.

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

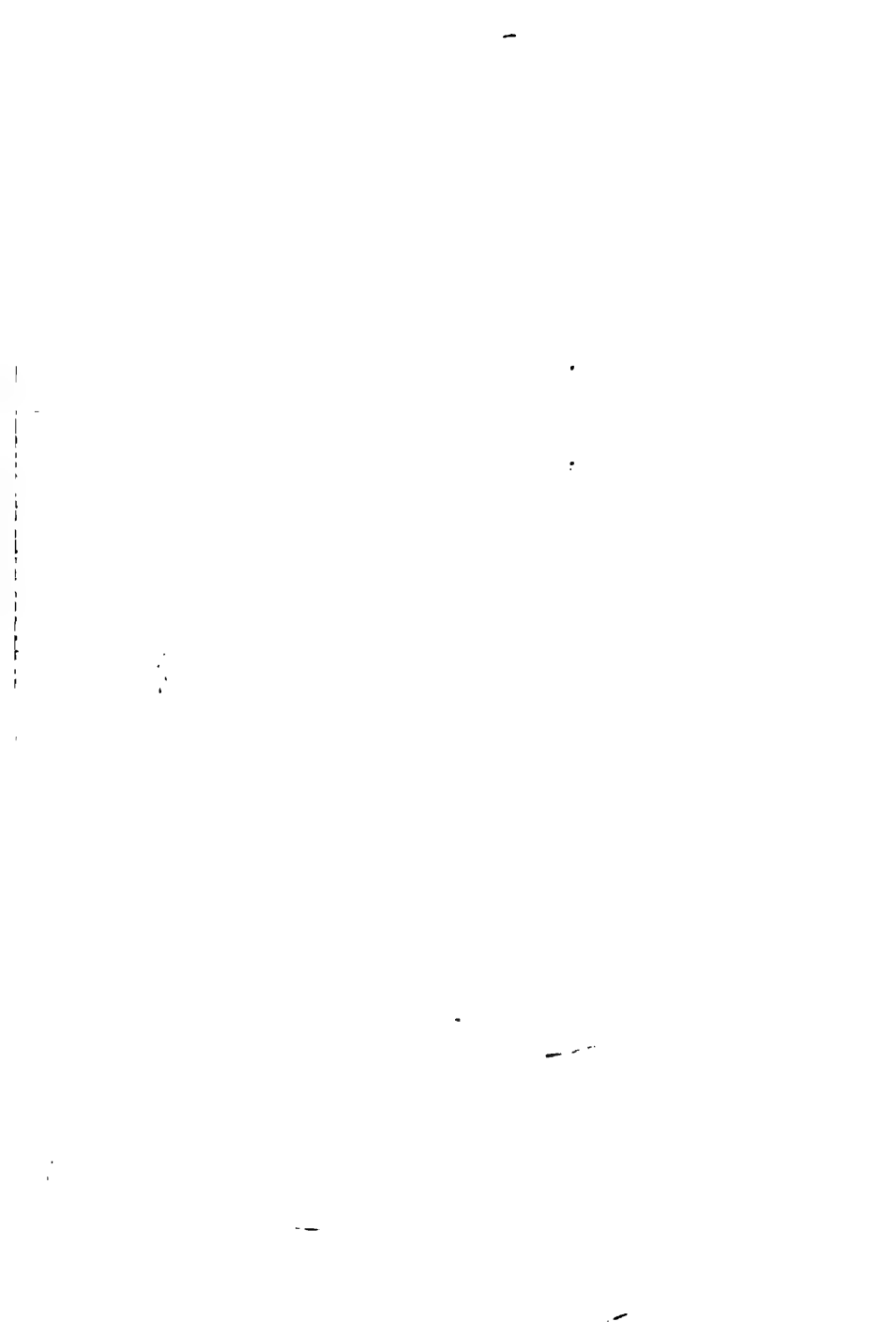
(٢) في ب: «كَزَّرَق» والمثبت من الأصل وع.

(٣) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٤) في حاشية ع عند قوله به: «يكون الألف في مُزَّى للإلحاق».

(٥) ما بين القوسين من نسخة (بودليان بأكسفورد) والرموز إليها بالرمز ب وقد أتم الناسخ بعد قوله ولجماعة المسلمين أجمعين بخط أصغر من خط المخطوطة تعليقا على نهاية عمله في هذا الجزء هذا نصه: (تمام الجزء الأول في الأم، وهي نسخة السيد عماد الدين يحيى ابن القاسم العلوي اليمني - رحمه الله تعالى - بقوله: والزبيرية وسط الفصل الرابع من باب المذكر والمؤنث، فأحبنا إتمام الباب في هذه النسخة ليكون أجلى وأسهل وعلى أمريرام وهو كتاب السيد المذكور. فرغ من تنميق النصف الأول من شرح المفصل صبيحة يوم

الثلاثاء العاشر من شهر ذي القعدة سنة تسع وعشرين وسبعمائة، نقلا عن خط المؤلف  
 البسه الله حلة الرضوان وأسكنه حلة الغفران، يحيى بن القاسم العلوى اليميني، أصلح الله  
 حاله وأنعم بالله والحمد لله والصلاة على رسول الله محمد وآله وصحبه، وقد كتب المصنف  
 بخطه ما صورته: نمق هذه المجلة من مجلتي كتاب الإقليد في شرح المفصل مؤلفه  
 أضعف عباد الله الفقير إليه أحمد بن محمود بن عمر الجندي - غفر الله له ولوالديه - وفرغ  
 من التتميق بحسن التأييد منه والتوفيق ببخارى حرسى هي وبلاد الإسلام عن طوارق البوائق  
 ونوائب الأيام، وقد كان الظلام يكسر جناحه والصبح يوقد مصباحه وكان ذلك في أوائل  
 جمادى الآخرة من شهور سنة ست وستين وستمائة، وكان عدد سطور النسخة المكتوبة  
 بخط المصنف كعدد سطور هذه النسخة. فنقلت خط المصنف سطرا فسطرا من غير تغيير  
 ولا تبديل، ولا نقل ولا تحويل، وربما اتفق ترك سطر في بعض الصفحات فالحقته على  
 حاشية الكتاب وكتبت ما بعده إلى آخر الصفحة التي وقع الترك فيها بخط أبين وأوسع مما  
 قبل لئتم كتابة صفحة في صفحة، وإنما اجتهدت هذا الاجتهاد لتكون هذه النسخة  
 صحيحة مكتوبة على وجه السداد والمسؤول ممن طالع هذه المجلة أو استفاد منها أن يدعو  
 لي بالرحمة والرضوان وأن يسأل الله تعالى أن يكسوني ثوب العفو والغفران.  
 أ. هـ كما كتب على حاشية هذه الصفحة: بلغ مقابله مرتين على الأم بعون الله تعالى ومَنه  
 ولطفه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.



## \* ومن أصناف الاسم: المصغر \*

### الاسم المَتَمَكِّنُ إذا صُغِرَ ضُمَّ صَدْرُهُ وَفُتِحَ ثَانِيهِ وَأُلْحِقَ بِاءُ سَاكِنَةٍ ثَالِثَةً

---

(بسم الله الرحمن الرحيم)<sup>(١)</sup>

قوله : المصغر» .

التصغير: وصف الاسم بالصُّغُر، فإذا قيل رُجِيل، فكأنه قيل رَجُل صغير، إلا أنهم أضربوا عن الوصف، فصغَّروا ميلاً إلى جانب الإيجاز والتخفيف.

قوله : «المتمكن . . . .» .

احتراز من الأسماء المبهمة فتصغيرها مخالف لتصغيره على ما سيجيء<sup>(٢)</sup>.

قوله : «ضُمَّ صَدْرُهُ . . . . .» .

إنما ضُمَّ صدره ليكون اللفظ مشاكلاً للمعنى، لأن المخرج يصغر بانضمام الشفتين، فتصغَّر حركة صدر الكلام.

والوجه الثاني؛ أن المصغَّر يدل على المكبر، كما يدل الفعل المبني للمفعول على الفاعل، وصدر المبني للمفعول مضموم كضُرِبَ، ويضرب بضم الضاد والياء فيضم صدر المصغَّر.

فإن قلت: فعلى ما ذكرت يلزم أن يكسر ثانيه كما في ضرب المبني للمفعول قلت: امتنع كسر ثانيه لثلا يلزم عود المهروب عنه وهو فُعِل بضم الفاء وكسر العين، إذ هو مهمل في الأسماء غير مستعمل، فلما ذهبت الكسرة من البين تعيَّنت الفتحة للهِفَّة، فإن قلت: فلم زيدت الياء، ولم زيدت ثالثة؟ قلت: أما الأول: فلثلا

(١) البسمة من ع.

(٢) انظر شرح الشافية ١ : ١٩٣ .

وَلَمْ يَتَجَاوِزْ ثَلَاثَةَ أَمْثَلَةٍ فُعِيلَ ، وَفُعِيلِ ، وَفُعِيلِ ، كَفُلَيْسَ وَدَرْنَهَمَ  
وَدُزْنِيْسِرَ ، وَمَا خَالَفَهُنَّ فِلْعَلَةٌ ، وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : مُحَقَّرُ أَفْعَالٍ :  
كَأَجِمَالٍ ، وَمَا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ تَأْتِي بِ كَحَيْلَى ، وَحُمَيْرَاءَ . أَوْ أَلِفٌ وَنُونٌ  
مُضَارِعَتَانِ كَسَكَيْرَانَ . . .

تلتبس صيغة المصغر بما جاء على فُعَل من الأسماء .

الآن ترى أنك لو صغرت الطَّلعة وهي بالفارسية (ديدار روي) على طُلْعَةٍ لَاتَبْتَ  
هذه بِطُلْعَةٍ وهي المرأة الكثيرة التطلع .

وأما الثاني ، فلأن الحرف الثالث في فُعِلَ مبني للمفعول يتقلب ياء إذا كان  
حرف لين كذُعِي ، وَأُتِيْمَ ، فناسب أن تزداد الياء ثلاثة لأنها لو زيدت ثلثة لاتقلبت  
واوا لضمّة الصدر كما في موقن .

قوله : «ولم يتجاوز ثلاثة أمثلة . . . .»

لأن الأسماء ثلاثة أقسام : ثلاثي ورباعي وخماسي ، فناسب أن تقع أمثلة  
المصغر على ثلاثة .

قوله : «فلعلّة . . . .»

وهي المحافظة على بناء الفعلة وعلى ألف التثنية مقصورة أو ممدودة وعلى ما  
يصلح ألقي التثنية .

والسّر في الأول طلب الفرق بين حرف الجمع وحرف الإفراد ، فلو قلت في  
تصغير إجمال مصدر أجمل ، وَأَجْمَالٌ جَمَعَ جَمَلٌ أُجِئِلَ لوقوع اللبس لا محالة .

وأما الثاني والثالث فالسر فيهما تشبه ألقي التثنية بانه ، وأما الرابع فأنه  
ملحوظ أن بالقي التثنية للمضارعة .

... وَلَا يُصَغَّرُ إِلَّا الثَّلَاثِي والرُّبَاعِي، وَأَمَّا الْخُمَاسِي فتصغيرُهُ مُسْتَكْرَهُ كَتَكْسِيرِهِ لِسُقُوطِ خَامِسِهِ، فَإِنْ صُغِّرَ قِيلَ فِي فُرَزْدَقٍ فُرَزْدُودٌ وَفِي جَحْمَرِشٍ جَحْمِيرٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: فُرَزْدَقٌ، وَجَحْمَرِشٌ بِحَذْفِ الْمِيمِ لِأَنَّهَا مِنَ الزَّوَائِدِ ...

قوله: «ولا يصغر إلا الثلاثي والرباعي ...»

يعني في الاتساع، ولذا ذكر تصغير الخماسي، وفي تصغيره أوجه ثلاثة:

أحدهما: أن يحذف الخامس، والثاني: أن يحذف ما كان من حروف الزيادة في الجنس أو في الشبه، كالميم والدال.

والثالث: أن تبقى حروفه كلها، كما ذكر عن الأخفش<sup>(١)</sup>.

قوله: «لسقوط خامسه ...»

لأن غاية الاسم أن يكون خماسيا، فالخماسي إذا صغر يصغر سداسيا، فيلزم حذف آخره، لأن التغير إلى الأطراف أسبق لكون الحشو متحصنا، فلما أدى تصغيره إلى الحذف الذي هو خلاف الأصل، صار مستكرها.

قوله: «لأنها ...»

أي لأن الميم من الزوائد، فهي المجموعة في قولك (اليوم تنساء)، ولا شك أن

(١) انظر شافية ابن الحاجب وشرحها للرضي ١: ٢٠٢، ٢٠٥ وانظر سيبويه ٣: ٤٤٨ فللخليل في تصغير الخماسي مذهب وهو بناؤه على وزن فُعَيْلٍ. قال سيبويه: وقال الخليل: لو كنتُ مُحَقِّراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئا كما قال بعض النحويين، لقلتُ: سَفِيرَجُلٌ كما ترى، حتى يصير بزنة دُنَيْبِيرٍ. فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب - الكتاب ٣: ٤١٨.

... والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء، والأول الوجه، قال سيبويه،  
لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس، ثم يرتدع، فإنما حذف الذي  
ارتدع عنده، وقال الأخفش: سمعت من يقول: سفيرجل متحركا،  
والتصغير والتكسير من واد واحد...

حذف الزائد أولى، ووجه آخر أن حذف الميم<sup>(١)</sup> الرابع، وكذا حذف الدال<sup>(٢)</sup> أخفى  
لكونه في الطي، فارتكاب خلاف الأصل على وجه الخفاء أولى.

قوله: «لشبهها بما هو منها...»

أي لشبه الدال بالذي هو من الزوائد، ووجه الشبه أن الدال والتاء من مخرج  
واحد.

قوله: «والأول الوجه...».

أي حذف الخامس، لأن الآخر محل للتغيير كما قلنا، ألا ترى أن التغيير  
المُتَلَبَّب الذي هو الاختلاف الإعرابي قد تخصص به وكذا الحذف الموسوم  
بالترخيم، وألا ترى أن (نحو يد وغد) مما حذف لأمه أكثر مما حذف منه الحشو  
(كمُد)، وهذه دلائل واضحة، من أجال فيها الفكر ففيها ما يورث ثلج الصدر،  
وينادي بأن الأولى والأمثل هو الوجه الأول.

(١) قصد بذلك حذف الميم من (جحيمش).

(٢) قصد بحذف الدال. حذف الدال من (فرزدق) وإلى هذا الرأي أشار الرضي في شرح  
الشافية ١ : ٢٠٥ وهو رأي تفرد به الزمخشري ونقله عنه الرضي حين قال: «وقال  
الزمخشري أن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان، وهو وهم على ما نص عليه  
السيرافي والأندلسي فإن لم يكن مجاور الطرف شيئا من حروف اليوم (تنسأه) لكن يشابه  
واحدا منها في المخرج حذف أيضا، فيقال في فرزدق: فُرْزِزق، لأن الدال من مخرج التاء.  
وانظر ص ١٠٧١ من الرسالة.

قوله : « من واحد . . . »

قال صاحب الكتاب<sup>(١)</sup> التصغير والتكسير من وادٍ واحد، لما ظهر بينهما من التشاكل، وهو أن كلا منهما تغيير للفظ والمعنى كرجيل ورجال في رجل . هذا تغيير من حيث اللفظ .

وأما التغيير من حيث المعنى، فلأن قولك : (رجل) يدل على الأفراد ولا يدل على الصغر، فإذا قلت : (رجل) يظهر الوصف بالصغر، ولو قلت رجال ينتقل المعنى من الأفراد إلى الجمع، فعلم أن بينهما تشاكلا، وتغيير المعنى- في التكسير أزيد إذا لم يحذف في التصغير إلا صفة .

أما في التكسير فقد صار الواحد جمعا، فلما كان التغيير أزيد في التكسير، وضعت له أمثلة كثيرة كرجل، ورجال وعجز وأعجاز إلى غيرهما من الأمثلة التي سبقت، ولزم التصغير وتيرة واحدة وهي ضم الصدر وفتح الثاني وزيادة الياء ثالثة .

ونظيرهما أن المثنى لما لم يصلح لأكثر من اثنين لزم وتيرة واحدة في العقلاء، وغيرهم، نحو رجلان، وفرسان، وأن الجمع لما صلح للثلاثة فما فوقها كثرت أمثله حتى جاء منه ما يختص بأولى العلم، وأتى باب التكسير على التسعة التي نهت عليها قبل، ولعل قول المصنف ( - رحمه الله - )<sup>(٢)</sup> والتصغير والتكسير من وادٍ واحد التنبيه على أن حذف اللام هو الوجه إذ في التكسير يحذف الخامس .

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٣ : ٤١٧ .

(٢) الدعاء من ع .



**\* فصل \* وكل اسم على حرفين فإن التحقير يرده إلى أصله حتى يصير إلى مثال فُعِيل . . .**

**. . . وهو على ثلاثة أضرب، ما حذف فاؤه أو عينه أو لامه، تقول في عِدَّةٍ وَشِيَّةٍ وكلَّ وَخَذَ اسْمَيْنِ: (وُعَيْدَةً، وَوُشِيَّةً، وَأَكِيلٌ، وَأَخِذَ . . .**

قوله: «وكل اسم على حرفين فإن التحقير يرده إلى أصله»<sup>(١)</sup>

الاسم الذي بقي من حروفه الأصول حرفان، إن لم يكن فيه زيادة فلا بد من رد ما حذف منه في التحقير لتحقيق بناء فُعِيل، إذ لا يمكننا ذلك إلا برده، إذ لو لم يرد (يقع التحقير)<sup>(٢)</sup> آخرًا فيلزم الخروج عنه بناء فُعِيل، (كأنَّحِي في تصغير أخ، لو لم يرد لامه)<sup>(٣)</sup> ويلزم تغيير الياء أيضا، لأنها تصير معتقب الحركات الإعرابية وإن كان فيه زيادة فعلا، فلا يخلو من أن يمكن جعل الاسم بها على (فُعِيل) أولا، فحكم الأول أن يستغني بالزيادة عن الأصل المحذوف، كُمَيِّتٍ في مَيْت.

والثاني لا يخلو من أن يكون الزائد فيه همزة وصل، أو تاء تأنيث عوضت عن اللام، فالحكم في القسمين رد المحذوف، وتجيء هذه الأقسام مشروحة إن شاء الله تعالى.

قوله: «وكلَّ وَخَذَ اسْمَيْنِ . . .»<sup>(٤)</sup>

قال اسمين ليصيرا قابلين للتصغير، لأنَّ الفعل لا يُصَغَّرُ، وقولهم (ما أميلحه) سيجيء الكلام فيه بعد.

(١) انظر سيبويه ٣: ٤٤٩-٤٥٦ وشرح الشافعية ١: ٢١٧-٢٢٣ وابن يعيش ٥: ١١٨-١١٩.

(٢) في ع: «تقع ياء التصغير» والمثبت من الأصل.

(٣) سقط من ع والمثبت من الأصل.

(٤) انظر سيبويه ٣: ٤٥٠ وشرح الشافعية ١: ٢١٧-٢١٨ وابن يعيش ٥: ١١٨-١١٩.

... وفي مُذَّ وَسَلَّ اسْمَيْنِ . وَسَهْ : مُنِيذٌ وَسُوَيْلٌ ، وَسُتَيْهَةٌ ، وفي دمٍ وَشَفَةٍ  
وَجِرٍ وَقُلْ وَقَمْ : دُمِيَّ وَشَفِيهَةٌ وَخَرْنَجٌ ، وَقُلَيْنٌ . . .

قوله : «وَعَيْدَةٌ . . . . .»<sup>(١)</sup>

لو لم يرد الواو لوجب ضم العين منها، وباء التحقير تقع بعدها ساكنة، والياء الساكنة لا تثبت بعد الضمة بل تنقلب واوا كَمُوقِنَ فيؤول الأمر إلى أن تقول (عُودَةٌ)، وفيه إبطال صيغة التصغير. (فيجب رد الواو لثلا يلزم ذاك الإبطال، ولو وقعت ياء التصغير)<sup>(٢)</sup> بعد الدال بتقدير عدم رد الواو، يلزم الخروج على بناء فاعيل، وجعل الياء الساكنة أبدا معتقب الحركات الإعرابية وفساده بَيِّنٌ<sup>(٣)</sup> . -

قوله : «وَسُوَيْلٌ ، وَسُتَيْهَةٌ . . . . .»<sup>(٤)</sup>

أصل سبل : أسأل، لأنه من سأل يسأل، فَخُفَّفَ اسْأَلُ فَصَارَ إِلَى سَلْ، ثم بالتصغير عادت الهمزة التي هي عين الفعل، ولم يحتج إلى همزة الوصل قبل السين لتحرك السين بالتصغير، وأصل سِهْ سَتِهْ، بِدَلِيلِ قولهم أستاذ .

(١) انظر سيبويه ٣ : ٤٤٩ - ٤٥٠ وشرح الشافعية ١ : ٢١٧ - ٢١٨ وابن يعيش ٥ : ١١٨ .

(٢) سقط من ع والمثبت من الأصل .

(٣) قال ابن الحاجب في كتاب الشافعية ١ : ٢١٧ : «والاسم على حرفين يُرَدُّ محذوفه، تقول في عَيْدَةٍ وَكُلُّ اسْمَا وَعَيْدَةٍ وَأَكَيْلٌ، وفي سِهْ وَمُذَّ اسْمَا سُتَيْهَةٌ وَمُنِيذٌ، وفي دمٍ وَجِرٍ دُمِيَّ وَخَرْنَجٌ، وكذلك بَابُ ابْنِ واسمٍ وَأَخْبِتْ وَهَنْتْ بخلاف بَابِ مَتَيْ وَهَارٍ وَنَاسٍ» .

(٤) قال سيبويه هذا باب ما ذهبت عينه . فمن ذلك (مُذَّ)، يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم مُنِيذٌ، فإن حَقَرْتَهُ قلت : مُنِيذٌ، ومن ذلك أيضا (سَلْ)، لأنه سألتُ، فإن حَقَرْتَهُ قلت : سُوَيْلٌ، ومن لم يهمز قال : سُوَيْلٌ، لأن من لم يهمز يجعلها من الواو بمنزلة خاف يخاف . أخبرني يونس : أن الذي لا يهمز يقول : سِلْتُهُ فانا أَسَأَلُ وهو مَسْئُولٌ، إذا أراد المفعول . ومثل ذلك أيضا (سَهْ)، تقول : سُتَيْهَةٌ، فالتاء هي العين . يدلك على ذلك قولهم في أَسَتْ : سُتَيْهَةٌ، فرددت اللام وهي الهاء، والتاء العين بمنزلة نون أبْنٍ، يقولون : سَهْ يريدون الاست،

قوله: «وَحَرٍ، وَقُلٍّ...»<sup>(١)</sup>

الجِرُّ مخفف جرحٍ، بدليل قولهم: أحراح، وَقُلٍّ أصله: فَلَانٌ حذف منه الألف والنون.

قال أبو النجم في وصف الإبل:

٤٠٢ - تُثِيرُ أَيْدِيهَا عَجَاجَ الْقُسْطَلِ إِذْ عَصَبَتْ بِالْعَطَنِ الْمُغْرَبِلِ<sup>(٢)</sup>  
تَدَافَعُ الشَّيْبَ وَلَمْ يَقْتُلْ فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلٍّ

العجاج: ما ارتفع من الغبار، والقسطل: الغبار، وعصبت اجتمعت، والعطن: مبرك الإبل قرب الماء، وإنما تبرك قربه إذا شربت الشربة الأولى، لتعاد إلى الماء فتشرب مرة أخرى.

والمغربل: المنخول، والشَّيْب: الشيوخ، جمع أشيب، وَيَقْتُلْ أصله: تَقْتُلْ،  
أدغمت التاء الأولى في الثانية وكسرت القاف لسكونها وسكون التاء الأولى،  
وكسرت التاء إبتاعاً لكسرة القاف، واللَّجَّةُ، اختلاط الأصوات، وأراد بالمغربل،

فحذفوا موضع العين، فإذا صغرت قلت سُبَيْهَةً. ومن قال: اسْتُفْ فإنما حذف موضع اللام.

سيبويه ٣: ٤٥٠ - ٤٥١ وحاشية السيرافي على سيبويه رقم ٣ والشافية ١: ٢١٧ وابن يعيش

٥: ١١٨ - ١١٩.

(١) سيبويه ٣: ٤٥١ والشافية ١: ٢١٧ - ٢١٨ وابن يعيش ٥: ١١٨ - ١١٩.

(٢) هذا البيت والشاهد الذي يليه لأبي النجم العجلي من أرجوزته اللامية التي قالها في هشام

ابن عبد الملك لما وفد عليه في جملة من الشعراء وطلب منهم وصف الإبل. انظر الأغاني

٩: ٧٥ وشرح الأبيات ١: ٢٩٣ وسيبويه ٢: ٢٤٨، ٣: ٤٥٢ والخزانة ٢: ٣٨٩،

والطرائف الأدبية ٥٧ - ٧٠ وجمهرة اللغة لابن دريد ٢: ٢٥ واللسان (قلل) والشاهد فيه

حذف النون من (فلان) فإذا صغر ردت إليه النون فقل: (قُلَيْن) وانظر شرح الشافية ١:

٢٢٢.

أن تراب العطن كأنه منخول، ثم قال : (إن الإبل تتدافع تدافعا مثل الشيوخ، لأنهم أصحاب حلم يتدافعون، ولا يقتتلون أي ليس بتدافع شديد، لأنها قد شربت الشربة الأولى فقد سكنت بعض السكون، إنما تدافع لأنها ذيدت عن الماء، وليس تدافعها لقتال، و (في لُجّة) : صلة تدافع، والمراد (باللجة) : اختلاط أصوات الواردة إذا اقتتل منهم اثنان صاح الباقون، أمسك فلانا عن فلٍ أن لا يخاصمه وروى : أمسك فلانٌ، بالضم، وكلا الوجهين جيّد، فإن كان الذي نودي مأمورا بالإمساك في نفسه فالضمُّ، وإن كان مأمورا بأن يحجز بين اثنين ويمنع أحدهما من موضعه، فينبغي أن يقال : فلاناً، لأنه مفعول، وليس بمنادى، والمنادى غيره، وهو الذي أمر أن يمسك فلانا ويمنعه من خصومة غيره.

ويجوز فُلَيْن بالتشديد، لأن أصله فلان كغلام وُغليم وغلِيم<sup>(١)</sup>.

قوله : «وفوّه» . . . . .<sup>(٢)</sup>

أصل فمٍ فَوّه، حذفت الهاء، فبقي فَوّ<sup>(٣)</sup>، فأبدلت الميم من الواو لثلا يكون الاسم المتمكن على حرفين الثاني منهما حرف لين في غير حالة الإضافة، لأن الميم حرف صحيح يتحرك ولا يسقطه التنوين كما تسقط الواو إذا قلت (فُ) إسقاطه ألف عصاً، إذا قلت : ؛ هذه عصاً يا فتى، فإذا حَقَرْت ورددت اللام أزلت الميم فقلت فَوّه، لأن الداعي إلى الميم وهو وقوع الواو طرفا قد زال.

(١) انظر شرح أبيات الكتاب للسيرافي ١ : ٢٩٣.

(٢) انظر سيبويه ٣ : ٤٥٣ وشرح الشافية ١ : ٢١٨ وابن يعيش ٥ : ١١٨ - ١١٩. ولسان العرب (فوه).

(٣) في ع : (فوها) والمثبت من الأصل.

**\* فصل \* وَمَا بَقِيَ مِنْهُ بَعْدَ الْحَذْفِ مَا يَكُونُ بِهِ عَلَى مِثَالِ الْمُحَقَّرِ**  
لَمْ يُرَدْ إِلَى أَصْلِهِ كَقَوْلِهِمْ فِي مَيْتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ ، مَيْتٌ ، وَهُوَيْرٌ ،  
وَنُؤَيْسٌ ، وَلَوْ رُدَّ لَقِيلَ : مَيْتٌ وَهُوَيْرٌ وَأُنَيْسٌ .

قوله : «كقولهم في مَيْتٍ . . . . .»<sup>(١)</sup>

الأصل في مَيْتٍ مَيْتٍ بالتشديد ، وفي هَارٍ هَائِرٍ من هَارَ الجرف ، كخائف ،  
فأصابه القلب فصار عين الكلمة لاما واللام عينا ، ثم قلبت الهمزة ياءً لانكسار ما  
قبلها ، فصار كقاضي فاللقى ساكنان الياء والتنون ، فحذفت الياء ، وفي (نَاسٍ)  
(أُنَاسٍ) ، فَلَمَّا ضَمَّت نُونُهُ فِي التَّحْقِيرِ ، وَقَلِبْتَ أَلْفَهُ وَآوَا اسْتَغْنَى عَنْ رَدِّ الهمزة ، لِأَنَّ  
الدَّاعِيَ إِلَى رَدِّ الْفَاءِ فِي (عِدَّةٍ) كَانَ وَقُوعُ يَاءِ التَّحْقِيرِ بَعْدَ الضَّمَّةِ ، وَهَذَا لَمْ يَقَعْ  
بَعْدَهَا كَمَا تَرَى ، وَفَسَادُ وَقُوعِ يَاءِ التَّصْغِيرِ بَعْدَ الدَّالِّ فِي (عِدَّةٍ) غَيْرُ ثَابِتٍ هُنَا فَوَاوُ  
(نُؤَيْسٍ)<sup>(٢)</sup> بَدَلَ مِنْ أَلْفِ نَاسٍ ، وَهِيَ زَائِدَةٌ كَأَلْفِ غَلَامٍ ، وَوزن نُؤَيْسٍ عُوبِلَ ، وَقَالَ  
بَعْضُهُمْ وَزَنَهُ فُعِيلَ ، وَنَاسٌ مِنْ نَاسٍ يَنْوُسُ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ يُكَثِّرُ لَهُ ، لِأَنَّ تَصْرِفَ  
الكلمة مع الهمزة أَكْثَرُيَّ نَحْوِ أَنَاسٍ وَإِنْسَانٍ وَأُنَاسِيٍّ .

وهذا دليل على كون الهمزة فاءً ، والمعنى أيضا مساعد وملأتم للفقطة أناس بالهمزة ،  
لأن هذا النوع فيه مَكُونٌ وَلَيْسَ فِيهِ نِفَارٌ وَاسْتِحَاشٌ عَنِ الْمَوْجُودَاتِ ، أَوْ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ

(١) قال فيه سيبويه : هذا باب تحقير ما حذف منه ولا يُرَدُّ في التحقير ما حُذِفَ مِنْهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ  
مَا بَقِيَ إِذَا حُقِّرَ يَكُونُ مِثَالِ الْمُحَقَّرِ ، وَلَا يَخْرُجُ مِنْ أَمْثَلَةِ التَّحْقِيرِ ، وَلَيْسَ آخِرُهُ شَيْئًا لِحَقِّ  
الاسْمِ بَعْدَ بَنَائِهِ كَالْتَاءِ الَّتِي ذَكَرْنَا وَالْهَاءِ فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ فِي مَيْتٍ مَيْتٌ ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ  
مَيْتٌ ، غَيْرُ أَنَّكَ حَذَفْتَ الْعَيْنَ «الكتاب ٣ : ٤٥٦ وشرح الشافعية ١ : ٢١٧ - ٢٢٤ وشرح ابن  
يعيش ٥ : ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) سيبويه ٣ : ٤٥٧ وشرح الشافعية ١ : ٢٢٤ قال ابن يعيش في شرحه ٥ : ١٢١ وقد اتفقوا في  
ذلك على مَيْتٌ وَنُؤَيْسٌ مِنْ غَيْرِ رَدٍّ .

## \* فصل \* وَقُولُ فِي اسْمٍ وَابْنٍ : سُمِّيَ وَبَنِي ، فَتَرَدُّ اللَّامُ الذَّاهِبَةُ وَتَسْتَفْنِي بِتَحْرِيكِ الْفَاءِ عَنِ الْهَمْزَةِ .

من قولهم ﴿ءَأَسْتُنَارًا﴾<sup>(١)</sup>، أي أبصرت، كما أن الجن يستتر، وكيف ما دارت القصة فمعنى تركيب (الأنس) يوجد في الإنس، فإن الإنسان إبصار شيء يؤنس والمصداق لما ذكرت قوله :

٢٥٣م - الأَنْسُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِنْسِ وَالْأَنْسُ أَنْ تَنَاقَى عَنِ الْإِنْسِ<sup>(٢)</sup>  
ولو صغرت أناسا قلت: أنيس، كغليم في غلام.

قوله : «وقول في اسم»

أصل اسم سَمَوُ لما ذكرنا في صدر الكتاب<sup>(٣)</sup> .

وأصل ابن بَنُو، فلما صُغِرَا حركت السين والباء ففارقتهما، الهمزة لأن مجيئها كان لسكونهما فردت لامهما وهي الواو فقلبت وأدغمت ياء التصغير فيها، فصارا إلى سُمي وبني، ولم تقل أُسِيمَ وأُبَيْنَ بإثبات همزة الوصل وإبقاء اللام على حذفها، وشيء آخر، وهو أن السين والباء لو كانتا ساكنتين بعد الهمزة في التصغير لأبى المعقول بقاءها أيضا، لأنها همزة وصل تسقط في الدُّرَج، وما عليه دليل التصغير وهو الضمير لا يسقط، ومن المحال جعل ما لا يبقى ما يبقى .

(١) سورة طه آية ١٠ وسورة القصص آية ٢٩ .

(٢) سبق الحديث عنه في ص ٧٦٦ .

(٣) انظر ص ١٥٣

... وَفِي أُخْتٍ وَبِنْتٍ وَهَنْتِ، أُخِيَّةٌ وَبِنِيَّةٌ، وَهْنِيَّةٌ، تَرُدُّ اللَّامَ وَتُوْنُتُ  
وَتَذْهَبُ بِالنَّاءِ اللَّاحِقَةِ.

قوله: «وفي أخت . . . . .»<sup>(١)</sup>

النَّاءُ فِي أُخْتٍ، وَبِنْتٍ، وَهَنْتِ بَدَلَ مِنَ الْوَاوِ وَالْأَصْلُ أَخَوَةٌ، وَبِنَوَةٌ، وَهَنَوَةٌ، أَبْدَلُوا  
الْوَاوَ نَاءً كَمَا فِي تُرَاثٍ، وَتُخْمَةٍ، وَجَعَلُوا هَذَا الْإِبْدَالَ مَخْتَصًّا بِالْمَوْثِ فَصَارَ عَلَامَةً  
لِلْمَوْثِ بِالِاخْتِصَاصِ، لِأَنَّ هَذِهِ النَّاءُ الَّتِي فِي أُخْتٍ وَأُخْتِيهَا لِلتَّأْنِيثِ عَلَى الْحَقِيقَةِ  
لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا فَإِذَا صَغُرُوا قَالُوا: «أُخِيَّةٌ» فَاسْقَطُوا النَّاءَ وَعَادُوا إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي  
هُوَ الْوَاوُ نَحْوَ أُخْيَوَةٍ ثُمَّ بَعْدَ قَلْبِ الْوَاوِ وَالْإِدْغَامِ صَارَ أُخِيَّةٌ، وَلَمْ تَقُلْ أُخِيَّةً، لِأَنَّ  
التَّحْقِيرَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَرُدَّ نَاءٌ التَّأْنِيثِ، نَحْوَ أَرِيضَةٍ فِي أَرْضٍ.

وهذا الإبدال الذي فِي أُخْتٍ عِلْمٌ لِلتَّأْنِيثِ، فَلَوْ قُلْتَ أُخِيَّةً كَانَ كَالْجَمْعِ بَيْنَ  
عِلَامَتِي التَّأْنِيثِ، وَهُوَ مَمْتَنَعٌ، وَلَوْ لَمْ تَرُدَّ نَاءُ التَّأْنِيثِ كَانَ خُرُوجًا عَنِ الْأَصْلِ، وَهُوَ  
رَدُّ نَاءِ التَّأْنِيثِ بِالتَّصْغِيرِ فِي كُلِّ اسْمٍ مَوْثٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ، وَمُرَادُهُمْ بِإِسْقَاطِ النَّاءِ أَنَّهُمْ لَا يَجْعَلُونَ  
حُكْمَ النَّاءِ فِي أُخِيَّةٍ حُكْمَ النَّاءِ الَّتِي كَانَتْ فِي أُخْتٍ لَخُرُوجِهَا عَنِ التَّعْوِضِ بِرَدِّ  
الْمَحْذُوفِ، وَلَكِنَّهُمْ يَجْعَلُونَهَا نَاءً تَأْنِيثٍ كَالنَّاءِ فِي قَائِمَةٍ، لِأَنَّهَا فِي أُخْتٍ لَتَعْوِضِ  
وَتَأْنِيثٍ فَإِذَا زَالَتِ الْعَرْضِيَّةُ تَعَيَّنَتْ لِلتَّأْنِيثِ، فَلِذَا تَقَفَ عَلَيْهَا هَاءٌ نَحْوَ أُخِيَّةٍ، وَتَكْتَبُهَا  
هَاءً، وَتَحْرُكُ مَا قَبْلَهَا.

وهذه أحكام ناء التأنيث، وهذا معنى قوله (وتذهب بالناء اللاحقة) وهَنْتِ تَأْنِيثُ  
هَنٍْ وَالنَّاءُ فِي الْأَصْلِ بَدَلَ مِنْ لَامِهِ الَّتِي هِيَ وَاوٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهِ هَنَوَاتُ

(١) سيبويه ٣: ٤٥٥ وشرح الشافعية ١: ٢١٧-٢٢٢ وابن يعيش ٥: ١٢١-١٢٢.

**\* فصل \* وَالْبَدَلُ غَيْرُ اللَّازِمِ يُرَدُّ إِلَى أَصْلِهِ كَمَا يُرَدُّ فِي التَّكْسِيرِ،**  
**تَقُولُ فِي مِيزَانٍ مُوْزِنٍ، وَفِي مُتَعَدٍّ وَفِي مُتَسِّرٍ، مُوْنِعِدٍّ، وَمُيْسِّرٍ، وَفِي**  
**فِيلٍ وَبَابٍ وَنَابٍ قُوَيْلٍ وَيُوَيْبٌ وَنَوَيْبٌ، وَأَمَّا الْبَدَلُ اللَّازِمُ فَلَا يُرَدُّ إِلَى**  
**أَصْلِهِ، تَقُولُ فِي قَائِلٍ قُوَيْلٌ، وَفِي تُخَمَّةٍ، تُخَيْمَةٌ وَكَذَلِكَ تَاءُ تَرَاثٍ،**  
**وَهَمْزَةُ أَدَدٍ، وَتَقُولُ فِي عِيدٍ عَيْدٌ لِقَوْلِكَ أَعْيَادَ.**

والكلام في بِنْتٍ وَهَنْتٍ عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ فِي أُخْتٍ، فَلِذَا قِيلَ أُخِيَّةٌ وَنِيَّةٌ وَهْنِيَّةٌ.

قال أبو فراس عند الموت :

٤٠٣ - أَبْنَيْتِي لَا تَجْزَعِي      كُلُّ الْأَنَامِ إِلَى الذُّهَابِ<sup>(١)</sup>  
نُوجِي عَلَيَّ بِعَبْرَةٍ      مِنْ خَلْفِ سِتْرِكَ وَالْحِجَابِ

قوله : «والبديل غير اللازم . . . .»

ما سبق من الفصول الثلاثة فهو أحد ضربي الأسماء المعتلة، وهذا هو الضرب الثاني ، لأن الاعتلال هذا بالقلب، واعتلال ذلك بالحذف، وهذا الضرب على ثلاثة أضرب :

أحدهما : أن يكون في الفاء، ففي نحو (ميزان)، و(متعد) ومتسر الرد إلى الأصل في التصغير، نحو مُوْزِنٍ وَمُوْنِعِدٍّ، وَمُيْسِّرٍ، لأن البدل فيهن غير لازم<sup>(٢)</sup>، أما في ميزان، فلأنك تقول في الجمع موازين، برد الواو الذاهبة من موازين، وأما في متعد ومتسر والأصل مُوْتَعِدٍّ وَمُيْتَسِّرٍ فلأن الواو والياء فيهما كان يدركهما الانقلاب في ائْتَعِدَ، وموتسر، فقلبوهما إلى حرف مصون عن التغيير وهو التاء ليدغموه في تاء

(١) ديوانه ص ٢٣٥ والبيتان من مجزوءه الكامل.

(٢) انظر سيبويه ٣ : ٤٥٧ وابن يعيش ٥ : ١٢٢ - ١٢٣.



الافتعال، فلما صغرت أعيدت الواو والياء لزوال الداعي إلى انقلابهما، لأنهما لما تحركتا بالتصغير صيتتا عن الانقلاب بسبق الكسرة والضمّة، لأنهما إنما يؤثران إذا سكنت الواو والياء، أما إذا تحركتا فلا.

ألا ترى إلى نحو عوض، وفي نحو نخمة لا يرد الأصل، لأن واوها لم تقلب تاء لسبب زال بالتحقير، إذ سبب قلبها تاء كونها مضمومة وضممتها باقية في التحقير أيضا.

والدليل على لزوم البدل هنا قولك في الجمع تُخَم، ولو لم يكن لازما لقليل وخم.

وأَدَدَ: اسم رجل، وأصله ودَدَ من الودّ.

والضرب الثاني: القلب في العين، فما لم يلزم فيه البدل ففيه عود الأصل عند التحقير «كقَوِيل، ويُوب، ونِيب في قيل، وباب، وناب»<sup>(١)</sup>.

والدليل على عدم اللزوم قولك: أقوال، كريح وأرواح وأبواب وأنياب.

وما لزم فيه ذلك البدل فلا قلب كقَوِيل في قائل بقلب العين منهما همزة، لحمل اسم الفاعل على الفعل صَغُرَ أَوْ كُبُرَ، وَعُيِدَ في عيد، والأصل عِيد، قلبت واوه ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها وهو شبهه قيل، وفي التصغير تزول هذه العلة، فكان يجب

---

(١) قال فيه سيويه: «هذا باب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه، إن كانت بدلا من واو ثم حَقَرْتَهُ رددت الواو، وإن كانت بدلا من ياء رددت الياء، كما أنك لو كَسَرْتَهُ رددت الواو إن كانت عينه واو، والياء إن كانت عينه ياء وذلك قولك في باب: بُوَيْبُ كما تقول أَبَوَابٌ ونَابٌ نَيْبٌ كما تقول أُنْيَابٌ وَأُنْيَبٌ، فإن حَقَرْتَ نَابَ الْإِبِلِ فَكَذَلِكَ أَنْتَ تَقُولُ: أُنْيَابٌ وَالْكِتَابُ لِسِيَوِهِ ٣: ٤٦١ - ٤٦٢، والمقتضب ٢: ٢٨٠.

## \* فصل \* والواو إذا وقعت ثالثة وسطا كواو أسود وجدول ، فأجود الوجهين أسيد وجديل ، ومنهم من يظهر فيقول أسود وجدول .

أن يقال عويد كما يقال قول ، وإنما لم يعد الأصل في التحقير للزوم البدل بدليل قولك في التفسير أعياد ، والتحقير والتكسير من واد واحد ، فأجري المصغر مجرى الجمع المكسر ، فإن قلت فلم لم يعد الأصل في أعياد؟ قلت لما فيه من وقوع الالتباس بينه وبين جمع عود .

قوله : «فَأَجُودُ الْوَجْهَيْنِ أُسَيْدٌ . . . .»<sup>(١)</sup>

لما فيه من الجري على سنن الأصل المقرر وهو القلب والإدغام في كل كلمة اجتمع فيها واو وياء وسبق أحدهما بالسكون .

قوله : «ومنهم من يُظْهِرُ . . . .»<sup>(٢)</sup>

وَجْهُهُ أَنْ اجْتِمَاعَهُمَا عَارِضٌ ، فصار وجوده كَعَدَمِهِ .

(١) هذه إشارة إلى قول الزمخشري : والواو إذا وقعت ثالثة وسطا كواو أسود وجدول فأجود الوجهين . . . انظر سيبويه ٣ : ٤٦٩ والمقتضب ٢ : ٢٤٣ وشرح الشافية ١ : ٢٠٨ وابن يعيش ٥ : ١٢٤ .

(٢) انظر حاشية ١ .

**\* فصل \* وَكُلُّ وَاوٍ وَقَعَتْ لَامًا صَحَّتْ أَوْ أُعِلَّتْ فَإِنَّهَا تَنْقَلِبُ يَاءً كَقَوْلِكَ عُرْيَةً وَرُضْيَا وَعُشْيَاءَ وَعُصْيَةً فِي عُرْوَةٍ وَرَضْوَى وَعَشْوَاءَ وَعَصَا.**

قوله: «وَكُلُّ وَاوٍ . . .»

هذا الفصل مشتمل (على صدر)<sup>(١)</sup> الضرب الثالث لما سبق من الضربين وهو كُلُّ ما كان نحو العصا، فالأصل فيه عَصَوُ بالواو قلبت واوه ألفا والشرط الباقي نحو الرَّحَا فَإِنَّ ألفه مقلوبة عن ياء في رَحَى، وفي حكم هذا الفصل، وهو مجيء اللام ياء كلا الشطرين، وكذا كل ما لم تقلب لامه كَعُرْوَةٍ، وَطَبِيٍّ سواء.

أما نحو رَحَى، وَطَبِيٍّ<sup>(٢)</sup> فظاهر، فإنه في التصغير على أصله كَرُحِيَّةٍ، وَطَبِيٍّ بإدغام ياء التصغير في الياء اللامية.

وأما نحو عصا، وَعُرْوَةٍ فإنه بالتصغير يصير إلى عُصَيَوَةٍ، وَعُرْيَوَةٍ فتجتمع الياء والواو، والأولى منهما ساكنة، فتقلب الواو ياءً، وتدغم الياء في الياء فيصير إلى عُصْيَةٍ، وَعُرْيَةٍ<sup>(٣)</sup>

ولنما لزم القلب هنا وإن لم يلزم في نحو أُسَيْدٍ تصغير أسود لما سيجيء في المشترك.

قوله: «صَحَّتْ أَوْ أُعِلَّتْ . . .»

فالصحة في نحو عُرْوَةٍ، والإعلال في نحو عصا، وَرَضْوَى: اسم جبل، قال أبو الطيب:

(١) في ع و ن «على شطر» والمثبت من الأصل.

(٢) سيويه ٣: ٤٧٠ - ٤٧١ والمقتضب ٢: ٢٨٥ وشرح الشافية ١: ٢٢٦، ٢٢٩ وابن يعيش ١٢٤: ٥.

(٣) انظر المراجع السابقة.

**\* فصل \* وإذا اجتمع مع ياء التصغير ياء إن حذفت الأخيرة، وصار المصنّر على مثال فُعِيلَ كَقَوْلِكَ فِي عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ، وَغَاوِيَةٍ، وَمُعَاوِيَةٍ، وَأَحْوَى، عُطِيٍّ وَأُدِيَّةٍ وَغَوِيَّةٍ، وَمُعِيَّةٍ، وَأَحْيٍ غَيْرِ مُنْصَرِفٍ .**

٤٠٤ - ..... رَضَوَى عَلَى أَيْدِي الرِّجَالِ تَسِيرٌ<sup>(١)</sup>

وَرَضِيًّا بِالْقَصْرِ، وَعُشَيَّاءَ بِالْمَدِّ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «مع ياء التصغير ياء إن . . . .»

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات، أولاهن ياء التصغير، تحذف الياء الأخيرة كأمثلته<sup>(٣)</sup>، والأصل عُطِيٍّ، وَأُدِيَّةٌ، وَغَوِيَّةٌ، وَمُعِيَّةٌ، بثلاث ياءات في كل واحدة من هذه الأربعة. حذفت الأخيرة من الياءات، لأن الأواخر محل للحوادث، وليس هذا الحذف بحذف إعلالي كالحذف في قاضٍ، وإنما هو حذف اعتباطي، لأجل التخفيف كالحذف في نحويدٍ، ولذا أعرب بالحركات، كإعراب يدٍ، تقول: (هذا عُطِيٌّ ورأيت عُطِيًّا، ومررت بعُطِيٍّ) ولو كان كقاضٍ لقليل في الرفع والجعر عُطِيٍّ بالياء المكسورة، وقياسُ تصغير عطاءٍ عُطِيٍّ، الأولى للتصغير، والثانية هي المقلوبة من الألف التي كانت في عطاء، والثالثة هي المقلوبة من واو (عطاء)، وقلبت همزة عطاء إلى أصلها لزوال علة قلبها همزة ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، ثم حذفت.

(١) صدره: ما كنتُ أَمَلُ قَبْلَ نَعَشِكَ أَنْ أَرَى. ديوان المتنبي ٢: ٢٣٢ من الكامل. شبه المرثي بجبل رضى لشأنه.

(٢) انظر سيبويه ٣: ٤٧٠، شرح الشافية ١: ٢٢٩ وشرح ابن يعيش ٥: ١٢٤ - ١٢٥.

(٣) أمثلة الزمخشري هي على التوالي: عُطِيٍّ، وَأُدِيَّةٌ، وَغَوِيَّةٌ، وَمُعِيَّةٌ، وَأَحْيٍ. انظر سيبويه ٣:

٤٥٩ والمقتضب ٢: ٢٤٦.

... وَكَانَ عِيسَى بْنُ عَمَرَ يَصْرِفُهُ، وَكَانَ أَبُو عَمْرِو يَقُولُ أَحْيَى وَمَنْ قَالَ  
أَسَيُودُ قَالَ أَحْيَوُ.

وقياس من قال في تحقير (أسود) أَسَيُودُ، أَنْ يَقُولَ فِي تَحْقِيرِ مُعَاوِيَةَ مُعَيُودٌ بَدُونِ  
الحذف لأنه لَا يَجْتَمِعُ عِنْدَهُ ثَلَاثُ بَيِّنَاتٍ<sup>(١)</sup>.

أَمَّا أَحْيَوُ فَأَصْلُ مُصَغَّرُهُ أَحْيَوُ، وَالْأَصْلُ أَحْيَوُ، لِأَنَّهُ مِنَ الْحَوَّةِ، تَقْلِبُ الْأَخْيَرَةَ  
مِنَ الْوَاوِينَ يَاءً لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ثُمَّ تَقْلِبُ الْوَاوَ الْبَاقِيَةَ فِيصِيرُ أَحْيَى بَيِّنَاتُ ثَلَاثُ،  
فَتُحْذَفُ الْأَخْيَرَةُ وَبَقِيَ أَحْيَى غَيْرَ مُنْصَرَفٍ<sup>(٢)</sup>، فَإِنْ قُلْتَ قَدْ نَقَصَ الْأِسْمُ عَنْ مِثَالِ  
الْفِعْلِ فَالْيَاءُ الْأَخْيَرَةُ مِنْ أَحْيَوٍ بِمُقَابَلَةِ الرَّاءِ مِنْ أَسَيُودُ وَالْحَاءُ مِنْ أَمِيلِحُ فِي قَوْلِهِمْ:  
مَا أَمِيلِحُهُ! فِي التَّعَجُّبِ، فَلَمَّا حُذِفَتِ الْيَاءُ، انْتَقَصَ عَنْ مِثَالِ الْفِعْلِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا  
سَبَبٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْوَصْفُ، فَمَا وَجْهُ مَنَعِ الصَّرْفِ؟

قُلْتُ: قَالَ سَيُوبَةُ<sup>(٣)</sup> لَا أَعْبَأُ بِذَلِكَ النِّقْصَانِ، أَلَا تَرَاهُمْ لَمْ يَصْرِفُوا يَضْعُ وَيَعْدُ بَعْدَ  
التَّسْمِيَةِ بِهِمَا مَعَ أَنَّهُمَا قَدْ نَقَصَا عَنْ مِثَالِ الْفِعْلِ، وَهَذَا الْقَوْلُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ صِيغَةَ  
(أَفْعَلُ)<sup>(٤)</sup> الْمَقْدَرَةُ كَالْمَحْقَقَةِ، يُؤَيِّدُ هَذَا الْقَوْلَ مَنَعُهُمْ صَرْفَ أَشَدَّ وَإِنْ تَغَيَّرَتْ صِيغَةُ  
أَفْعَلُ، فَكَذَا هُنَا، وَإِنَّمَا صَرَفَهُ عِيسَى<sup>(٥)</sup> نَظَرًا إِلَى أَنَّ نِقْصَانَهُ عَنْ مِثَالِ الْفِعْلِ، وَلَيْسَ  
الْحَذْفُ هُنَا كَالْحَذْفِ فِي قَاضٍ فَلَا يَكُونُ الْمَحْذُوفُ مُرَادًّا، فَكَانَتِ الْكَلِمَةُ كَأَنَّهَا

(١) انظر سيوبه ٣: ٤٧٠ وانظر المقتضب ٢: ٢٤٦ وشرح الشافعية ١: ٢٢٤.

(٢) هذا رأي سيوبه وانظر رأي كل من عيسى بن عمر، وأبي عمرو ورأي يونس وهو القياس  
والصواب عند سيوبه في الكتاب ٣: ٤٧١ - ٤٧٢ وانظر المقتضب ٢: ٢٤٦ وشرح الشافعية

١: ٢٣١ - ٢٣٤ وابن يعيش ٥: ١٢٦ - ١٢٧.

(٣) الكتاب ٣: ٤٧١.

(٤) في ع و ن «الفاعل» والمثبت من الأصل.

(٥) انظر سيوبه ٣: ٤٧٢، وشرح الشافعية ١: ٢٣٣، وابن يعيش ٥: ١٢٦.

## \* فصل \* وتاء التانيث لا تَخْلُو من أن تكون ظاهرة أو مُقَدَّرَةً، فالظاهرة ثابتة أبداً . .

على هذه البنية فخرجت عن صيغة الفعل، ولذا قيل في محقر أحمر تحقير ترخيم  
حُمير بلا خلاف، لانتفاء صيغة الفعل، وإن كان في التقدير عليه.

ووجه إلزامه ما ذكرنا من منع صرف (يَضَعُ وَيَعِدُ) بعد التسمية بهما فعلى هذا  
تقول: «هذا أَحَيٌّ، ورأيت أَحْيًا، وَمَرَرْتُ بِأَحْيٍ».

وكان أبو عمرو<sup>(١)</sup> يقول: أَحَيٌّ ووجه قوله أن الياء في هذا تحذف في الرفع والجَرُّ  
كما في قولهم جَوَارٍ، ويلحقه التنوين ويجري في النصب على الأصل كما جرى  
عليه ياء جَوَارٍ في قولهم: (رَأَيْتُ جَوَارِي) فعلى هذا تقول: (رَأَيْتُ أَحْيِي يافتي)،  
ولكن ألزمه سيبويه بقولهم في تصغير عطاء عَطِيٍّ، ووجه الإلزام أن أصله أَحْيِي  
بياءات ثلاث فحذفت الأخيرة كما في عَطِيٍّ، فم يبق فرق بينهما فمن فَرَقَ بينهما  
فقد خرج عن سنن الإجماع، فظهر أن ما قاله أبو عمرو توهم، إذ التسوية معلومة  
في جميع الباب.

ووجه من قال أَحْيَوُ هو القياسُ على أَسْيُودَ، أَصْلُهُ أَحْيَوِي سَقَطَتْ ياءُهُ للتنوين  
كما في قاضٍ.

قوله: «فالظاهرة ثابتة أبداً . . .»

تاء التانيث لا تحذف في التصغير وإن كانت محذوفة في التكسير كضوارب في  
(ضاربة)، والفرق بينهما أن في التكسير استئناف بناء، ألا تراك تقول في ضارب  
ضاربون بدون استئناف، وفي ضاربة ضوارب بالاستئناف، فلا يقع الالتباس بين

---

(١) انظر المصادر السابقة.

جمعي المذكر والمؤنث بخلاف التصغير، إذ ليس فيه استثناء بناء بل مصغر المذكر والمؤنث على بناء واحد، فلو لم تثبت التاء لالتبس المذكر بالمؤنث، لأنه حينئذٍ تصغير ضارب، وضاربة تصغير ضويرب.

فإن قلت: هذا الفرق إنما يستقيم إذا كانت تاء التأنيث في جميع الصور للفصل بين المذكر والمؤنث، وليس كذلك كما في نحو: «عُرْفَةٌ وظلمة». قلت: دخول التاء في نحو ضاربة هو الأصل من بين الأسماء الداخلة عليها تاء التأنيث، لأن نحو ضارب بمنزلة الفعل فلما امتنع الحذف فيما هو الأصل امتنع في الباقي تبعاً، مع أن في البعض منه التباساً أيضاً على تقدير الحذف كما في تصغير تمر وتمرّة فلو صغرتهما ولم تثبت التاء في الثاني، وقلت: (تُمَيُّ) يقع الالتباس لا محالة.

والفرق الثاني: أن الجموع مؤنثة فتقع الغنية بالتأنيث الذي يعتقد فيها من حيث الجمعية عن تأنيث آخر كان للواحد بالتاء، إذ في إلحاقها جمع بين تأنيثين، تأنيث الواحد، والتأنيث الاعتقادي في الجمع، ولذا لحق التاء من الجموع ما لم يكن في واحده تاء نحو ذكارة وأجربة<sup>(١)</sup>.

وغيرهما، يؤيد هذا أن التصغير مبني على أن ترد التاء المقدرة في نحو أرض، ودار، نحو: أريضة، ودويرة، فحري أن لا يُحذف بسببه ما هو للتأنيث لفظاً، فإن قلت فما السر في ذلك؟ قلت: هو أن التصغير بمنزلة الوصف، فإذا قلت رُجُل، فكأنك قلت رجل صغير أو حقير والصفات للأسماء المؤنثة التي قدّر فيها التاء لا تجيء إلا بالتاء نحو: أرضٌ ممطورةٌ ودارٌ ممطورةٌ، فيلزم أن تثبت التاء المقدرة في تصغير نحو أرض ودار.

---

(١) ذكارة جمع ذكر، وأجربة: جمع جراب. اللسان (ذكر، جرب).

... والمُقَدَّرَةُ تَثْبُتُ فِي كُلِّ ثَلَاثِيٍّ إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ: عُرَيْسٍ ،  
وَعُرَيْبٍ ، وَلَا تَثْبُتُ فِي الرَّبَاعِي إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ قُدَيْدِيَمَةٍ ، وَوَرَيْئَةٍ .

قوله : «من نَحْوِ عُرَيْسٍ . . . . .» .

لم تظهر التاء في نحو عُرَيْسٍ ذهاباً إلى المصدر الذي هو الإعراس وهو مُذَكَّرٌ ، ومثل  
هذا حُرَيْبٌ في تصغير حَرْبٍ ،<sup>(١)</sup> وهي مؤنثة فإنما لم يقل حُرَيْبَةً بالتاء ذهاباً إلى المصدر  
حَرْبَهُ حَرْباً أخذ ماله وتركه<sup>(٢)</sup> من باب نَصَرَ .

أما عُرَيْبٌ فإنما لم يقل بالتاء ، لأن الأصل فيها مصدر سمي به جَيْلٌ وعلى تركه  
التاء<sup>(٣)</sup> من مصغرها قوله :

٤٠٥ - وَمَكْنُ الضُّبَابِ طَعَامُ الْعُرَيْبِ وَلَا تَشْتَهِيهِ نَفْسُ الْعَجَمِ<sup>(٤)</sup>

قوله : «وَلَا تَثْبُتُ فِي الرَّبَاعِي . . . . .» .

إذ في إثباتها فيه ارتكاب الشطط ، لأن الأمد الأقصى هو أن يكون الاسم على  
خمس أحرف ، والرَّبَاعِي بياء التصغير قد بلغ المنتهى ، فالتاء بعد ذلك لا شك أنها  
منيفة على الغاية القصوى .

(وَقُدَيْدِيَمَةٍ) : تصغير قُدَامٍ ، وَوَرَيْئَةٍ : تصغير وراءٍ<sup>(٥)</sup> ووجه إلحاق التاء فيها أن

- (١) قال المبرد : وكذا قولهم في تصغير الحرب : حُرَيْبٍ ، إنما المقصود المصدر من قولك : حربته  
حرباً ، فلو سمينا امرأة حرباً أو ناباً لم يميز في تصغيرها إلا حُرَيْبَةً وَنَيْبَةً - المقتضب ٢ : ٢٤٠ .  
(٢) اللسان : (حرب) .

(٣) أي والدليل على تركه التاء في تصغير عريباً قوله : ومكن الضباب .

- (٤) قاله أبو الهندي واسمه عبدالمؤمن بن عبد القدوس : وهو من المتقارب انظر ابن يعيش  
١٢٧ : ٥ واللسان : (مكن) الْمَكْنُ وَالْمَكْنُ : بيض الضبة والجرادة ونحوهما واحدة مَكْنَةٌ وموضع  
التمثيل به قوله : (العريب) حيث صغره بدون إلحاق التاء مع دلالة على التأنيث لقولهم :  
العرب العاربة وقد جعل وجه التذكير في تصغير عرب أن أصله مصدر عَرَبَ كَفَرَحَ كما قاله  
المؤلف في كلمة حرب .

- (٥) قال الفراء في كتاب (المذكر والمؤنث) ص ١٠٩ : «والمواضع كلها التي يسميها النحويون ،  
«الظروف ، والصفات ، والمحال» فهي ذكuran إلا ما رأيت فيه شيئاً يدل على التأنيث ، إلا أنهم =



... وأما الألف فهي إذا كانت مقصورةً رابعةً تثبت نحو حَيْلٍ،  
وسقطت خامسةً فصاعداً كقولك: جَحْجَبٌ وقُرَيْرٌ، وحَوِيلٌ في  
جَحْجَبِي وقُرَيْرِي وحَوَلَايَا.

الظروف كلها مذكر، فلو لم تظهر التاء فيها لظن ظان أنها مذكران، فأظهرت التاء  
لإزاحة هذه الشبهة، ولأن القدام بمعنى الملك<sup>(١)</sup>، وبمعنى الجهة، والوراء بمعنى  
ولد الولد، والجهة فتصغيرهما بدون التاء يوهم أنها بمعنى الجهة أم غيرها، فأثبت  
تاؤهما لإزالة هذا الوهم.

قوله: «وأما الألف...».

الألف إن كانت رابعةً تُثبت نحو حَيْلٍ لعدم الداعي إلى الحذف.  
والخامسة فصاعداً تحذف كقولك في جَحْجَبِي لبطن من الأنصار، وقُرَيْرِي،  
وحَوَلَايَا لموضعين: «جَحْجَبٌ، وقُرَيْرٌ، وحَوِيلٌ»،<sup>(٢)</sup> لأن الألف ليست بزيادة  
منفصلة بل صيغت عليها الكلمة فصارت كلام سَفَرَجَلٍ فتحذف لثلاث تزايد الكلمة  
على الأمد الأقصى.

ويقولنا ليست بزيادة منفصلة خرج الجواب عن نحو قُرَيْرَةٍ في تصغير قُرَيْرَةٍ، لأنَّ  
التاء ليست تُصاغ عليها الكلمة، فكأنها لم تتصل بالكلمة، فلم تلزم الإنافة على  
الغاية المضروبة.

يؤنثون «أمام» وقُدَامَ، ووراء» فيقولون: «فلان وُرَيْثَةُ الحائط» على وزن «وُرَيْثَةٍ» فيدخلون في  
تحقيقها الهاء فذلك دليل على تأنيثها، وكذلك: «قدام» وقديديمة وقديديم قال الشاعر:  
قُديديمةُ التجريب والحلم إنني أرى غَفَلَاتِ العَيْشِ قَبْلَ التجارب

أ. هـ. والبيت للقطامي كما نسب المبرد في المقتضب ٢: ٢٧٢ وابن منظور في اللسان: (قدم).

هذا وقد أجاز الكسائي التذكير في قدام - انظر اللسان (قدم).

(١) انظر اللسان: (قدم).

(٢) سيويه ٣: ٤١٩/٤٧٥ وشرح الشافية ١: ٢٣٧ و ٢٤٩.

**\* فصل \* وكل زائدة كانت مدة في موضع ياء فعيعيل وجب  
تقريرها وإبدالها ياء إن لم تكنها وذلك نحو مُصْبِح ، وكُرْدِيس ،  
وَقُنْدِيل في مِصْبَاح وكُرْدُوسِ وَقُنْدِيل . .**

هذا في المثاليين الأولين ، وأما الثالث وهو حَوِيل : فإنها حذفت ألفه لأنها سادسة ،  
فهي أحقُّ بالحذف من الخامسة ، فحذفت هي والياء أيضا ، لمجيء الياء سادسة بعد  
مجيء ياء التصغير وانقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها ثم سقطت بالتونين كياء قاض  
فحيل حَوِيل دون حويل بالياء بعد اللام ، ولك أن تقول : إنه صغر أولا على حَوِيلِ  
بياء مشددة حذفت ألف التانيث فبقي حولا ي على خمسة أحرف قبل آخره ألف  
فانقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها ثم أدغمت الياء في الياء ثم خُففت الياء في تحقيره  
فبقي حويلِ ثم حذفت لالتقاء الساكنين .

وقال بعضهم في تحقيره حَوِيلِ بياء مشددة ، ولكن الواقع في المتن حَوِيل بدون  
الياء ، وهو على ما قررنا من أحد الوجهين .

قوله : « وكل زائدة . . . . . » .

أي كل زائدة مدة إذا وقعت رابعة تُقَرُّ هي في التصغير إن كانت ياء لأنها لا تُخْرَج  
الاسم عن أبنية التصغير ، إذ هي تبقى على فعيعيل ، كَقُنْدِيل في قُنْدِيل ، وتبدل ياء  
إن كانت ألفا أو واوا لأنها تقلبان ياء لانكسار ما قبلهما ، إذ لا يمكن النطق بهما بعد  
الكسرة كَمُصْبِح ، وكُرْدِيس في مِصْبَاح وكُرْدُوسِ للقطعة العظيمة من الحِيل .

... وَإِنْ كَانَتْ فِي اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ زَائِدَتَانِ وَلَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا إِيَّاهَا أَبْقِيَتْ  
أَذْهَبَهُمَا فِي الْفَائِدَةِ وَحَذَفَتْ أُخْتَهَا، فَتَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ وَمُعْتَلِمٍ وَمُضَارِبٍ،  
وَمُقَدِّمٍ وَمُحَمَّرٍ وَمُهَوِّمٍ: مُنْطَلِقٌ، وَمُعْتَلِمٌ، وَمُضَارِبٌ، وَمُقَدِّمٌ، وَمُهَوِّمٌ،  
وَمُحَمَّرٌ...

قوله: «ليست إحداهما إياها...».

الهاء في إياها للمدة، أي إذا اجتمع في اسم ثلاثي زائدتان وليست إحداهما بمدة؛  
وإحداهما علم لمعنى دون الأخرى حذفت التي ليست بعلم لمعنى كأمثلته،<sup>(١)</sup> فالميم  
في كل منهما علم الفاعلية فبحذفها يبطل ذلك المعنى بخلاف النون<sup>(٢)</sup> والتاء، والألف  
والدال الثانية، والواو الثانية، والميم الثانية.

فإن قلت: النون في منطلق أيضا لمعنى وهو معنى المطاوعة، قلت: نعم، غير أن  
الميم أذهب في الفائدة، ألا ترى أن النون وجودها شائع بين الفعل والاسم نحو:  
انطلق ينطلق انطلاقا فهو منطلق والميم قد استأثر بالاسم وتفرّد ليكون علما على

(١) أمثلة الزمخشري التي أوردها في الاسم الثلاثي المجتمع فيه زائدتان وليست إحداهما بمدة  
وإحداهما علم لمعنى وحذفت التي ليست بعلم لمعنى مثل: مُنْطَلِقٌ وَمُعْتَلِمٌ وَمُضَارِبٌ وَمُقَدِّمٌ،  
وَمُهَوِّمٌ وَمُحَمَّرٌ فالخذف فيها جميعا عند التصغير عدا عن الميم التي هي علم للفاعلية نحو:  
«طليق ومُعْتَلِمٌ، ومُضَارِبٌ، ومُقَدِّمٌ، ومُهَمِّمٌ، ومُحَمَّرٌ، انظر تصغير ذلك في كتاب سيبويه  
٤٢٦-٤٢٨ - والمقتضب ٢: ٢٥٢.

(٢) توضيح قوله بخلاف النون: أي النون في منطلق، وفي قوله التاء: أي في معتلم، وفي قوله  
الألف والدال الثانية الألف في ضارب والدال الثانية في مقدّم، وعنى بالواو الثانية الواو من  
اسم الفاعل في هَوِّمٍ وعنى بالميم الثانية الميم من اسم فاعل حَمَرٌ، وقد ذهب ابن يعيش في شرحه  
٥: ١٣٠ إلى أن الزائد (في محمّر) الميم الأولى وإحدى الرائتين، لأنه من الحمرة فحذفت الراء  
الزائدة فبقي محمّر على أربعة أحرف مثل جحذب فقيل هو محمّر كما تقول جَحْذِبْدَ وهذا  
خلاف ما أشار إليه الجندي إذ الزيادة في حَمَرٍ بتضعيف الميم وأما الراء فهي إنما تكون زائدة في  
بناء أحمَرٌ وأحمَارٌ فهو محمّر ومحمّارٌ وهو ما عناه ابن يعيش.

... وَإِنْ تَسَاوَتَا كُنْتَ خَيْرًا فَتَقُولُ فِي فَلَنْسُوءِ وَحَبْنَطَى قُلَيْسِيَّةٍ أَوْ قُلَيْسِيَّةٍ وَحَبْنَطَى أَوْ حَبْنَطَى. وَإِنْ كُنَّ ثَلَاثًا وَالْفَضْلُ لِأَحَدَاهُنَّ حُذِفَتْ أُخْتَاهَا، فَتَقُولُ فِي مُقْعَنَسِسٍ مُقْعِنَسِسٍ ...

الفاعلية، على أنا نقول: إن النون قد كانت موجودة قبل صوغ صيغة اسم الفاعل دون الميم، بل إننا أتى بالميم الآن ليدل على الفاعلية، فحاذفها بعد ما أتى بها كالراقم<sup>(١)</sup> على الماء، إذ فعله كلا فعل، ومثل هذا مما يابأه من له أدنى تمييز، أو نقول: معنى الفاعلية مختص بالاسم دون المطاوعة، فإبقاء ما له دلالة على المعنى الخاص أولى.

المُعْتَلِم: الشديد الشهوة، والمهوم: من هوم ساعة، نام وحر: صار صاحب حمار، أو تكلم بلسان الحميري، ومنه: «مَنْ دَخَلَ ظَفَارَ حَمْرٍ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَوْ قُلَيْسِيَّةٍ . . . . .»<sup>(٣)</sup>.

الياء الثانية كانت وأوا نحو قُلَيْسِيَّةٍ، قلبت ياء لكسرة ما قبلها كغازية، والأصل: غازوة، وكم لهذا من نظير!

والحَبْنَطَى: منتفخ البطن.

قوله: «أَوْ حَبْنَطَى . . . . .»<sup>(٤)</sup>.

قلب ألفه ياء لانكسار الطاء بالتصغير، ثم حذفت للتونين كما في ياء قاضٍ.

قوله: «وَإِنْ كُنَّ ثَلَاثًا . . . . .»<sup>(٥)</sup>.

(١) الراقم: اسم فاعل من رقم والرقم والترقيم تعجيم الكتاب، وقولهم هو يَرْقُمُ في الماء: «أي

بلغ من جذقه بالأمور أن يَرْقُمُ حيث لا يثبت الرقم، اللسان: «رقم».

(٢) مجمع الأمثال: ٢: ٣٠٦ وقد سبقت الإشارة إليه في ص ٩٣١-٩٣٢.

(٣) سيبويه ٣: ٤٣٦.

(٤) سيبويه ٣: ٤٣٦.

(٥) انظر تصغير ذلك في سيبويه ٣: ٤٢٩ والمقتضب ٢: ٢٥٣-٢٥٤ وشرح الشافية ١: ٢٤٩ وابن

يعيش ١٣١: ٥.

أي وإن كانت الزوائد ثلاثاً، والفضل لواحدة منهن أبقيتها وحذفت الآخرين كمقيعس في مُقْعَنَس من أقْعَنَس إذا تأخر فالميم والنون والسين الثانية فيه زوائد، لأنه من قَعَس ألحق باحرنجم، فلا بد من حذف الزيادتين لئلا تلزم الإنافة على الأمد الأقصى، فلم يتوجّه الحذف إلا إلى (النون، والسين لما ذكرنا؛<sup>(١)</sup> أن الميم علم الفاعلية، فإن قلت: السين أيضاً علم الإلحاق قلت: (الجواب عن هذا)<sup>(٢)</sup> ما قرعت به سمعك (من الجواب)<sup>(٣)</sup> عن النون في مُنْطَلَق، على أن نقول: السين أقل فائدة من النون، لأن النون تدل على المطاوعة، وهي معنى بخلاف السين، فإنها حرف زيد ليكون بناء كبناء في اللفظ، وهذا ليس من المعنى في شيء، وبما ذكرت بطل قول: أبي العباس<sup>(٤)</sup> أن المحذوف هو الميم والنون لكون السين للإلحاق.

وجه آخر في إبطال مذهبه<sup>(٥)</sup> أن الميم في أول الكلمة والسين في آخرها<sup>(٦)</sup> والأواخر مستهدفة للحوادث دون الأوائل.

(١) في الأصل: «التنوين والسين كما ذكرنا» والمثبت من ع و ن.

(٢) في الأصل: «الإلحاق عن هذا» وصوابه المثبت من ع و ن.

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل والمثبت من ع و ن.

(٤) انظر رأي المبرد في المقتضب ٢: ٢٥٢ - ٢٥٤ وشرح الشافية ١: ٢٥٩ قال الرضي: «الثلاثي

ذو الزوائد الثلاث غير المدة المذكورة تبقى الفضل من زوائد الثلاث، على ما قلنا في ذي الزيادتين وتحذف الثتان في نحو مُقْعَنَس، قال سيويه: تحذف النون وإحدى السنين، لكون الميم أفضل منهما، وقال المبرد: بل تحذف الميم كما تحذف في نحو مُحْرَجَم، لأن السين للإلحاق بحرف أصلي، وقول سيويه أولى، لأن السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصلي وتضعيف الحرف الأصلي لكنها طرف إن كانت الزائدة هي الثانية، أو قرينة من الطرف إن كانت هي الأولى، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة في معنى كما ذكرنا قبل، وإلى رأي سيويه مال الجندبي، انظر سيويه ٣: ٤٢٩ وابن يعيش ٥: ١٣١.

(٥) في الأصل «مذهبهم» والمثبت من ع و ن.

(٦) في الأصل «وأواخرها» والمثبت من ع و ن.

... وأما الرباعي فتُحذف منه كُلُّ زائدةٍ ما خلا المدة الموصوفة، تقولُ  
 في عَنكَبوتٍ: عُنَيْكِبٍ، وفي مُقَشَّعٍ قُشَيْعِرٍ، وفي اَحْرَنْجَامٍ حُرَيْجِيمٍ.  
 \* فصل \* وَيَجُوزُ التَّعْوِضُ وَتَرْكُهُ فِيمَا يُحذفُ مِنْ هَذِهِ الزَّوَائِدِ،  
 وَالتَّعْوِضُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مِثَالِ فُعَيْلٍ، فَيَصَارُ بزيادةِ الياءِ إلى فُعَيْعِيلٍ  
 وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي مُغَيِّلِمٍ مُغَيِّلِيمٍ، وَفِي مُقَيِّدِمٍ مُقَيِّدِيمٍ، وَفِي عُنَيْكِبٍ  
 عُنَيْكَيْبٍ، وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي، فَإِنْ كَانَ الْمِثَالُ فِي نَفْسِهِ عَلَى فُعَيْعِيلٍ لَمْ يَكُنْ  
 التَّعْوِضُ.

ووجه آخر أن التكرار مستكره، فَحَذَفُ ما يوجب الاستكره أولى.  
 قوله: «ما خلا المدة الموصوفة . . . . .».

أي المدة الموصوفة في أول الفصل، وهي المدة الواقعة في موضع الياء الثانية من  
 فُعَيْعِيلٍ، التاء والواو زائدتان في عَنكَبوتٍ بدليل قولهم عنكَب، وكذا الميم والراء الثانية  
 في مُقَشَّعٍ، والهمزة والنون والألف في اَحْرَنْجَامٍ، وإنما ثبتت الياء المقلوبة عن ألف  
 اَحْرَنْجَامٍ في حُرَيْجِيمٍ، لأنها مقلوبة عن المدة الموصوفة بخلاف سائر الزوائد، فلئن  
 لسنَ مدات فضلاً من أن يكن في موضع ياء فُعَيْعِيلٍ.<sup>(١)</sup>

قوله: «مُغَيِّلِمٍ . . . . .».<sup>(٢)</sup>

الياء الثانية في مغيليم عوض عن المحذوف وكذا في مقيديم وعنيكيب.  
 قوله: «لم يكن التعويض . . . . .».

(١) انظر سيويه ٤٤٦: ٣ والمقتضب ٢: ٢٥٢ - ٢٥٤ وشرح الشافعية ١: ٢٤٩ - ٢٦٣ وابن يعيش

١٣١: ٥ - ١٣٢.

(٢) انظر سيويه ٤٢٦: ٣ - ٤٢٧ وشرح الشافعية للرضي ١: ٢٤٩ - ٢٦٣ وابن يعيش ١٣١: ٥ -

١٣٢.

**\* فصل \* وَجَمْعُ الْقَلَةِ يُحَقَّرُ عَلَى بَنَائِهِ كَقَوْلِكَ فِي أَكْلَبٍ وَأَجْرِيَّةٍ وَأَجْمَالٍ وَوَلَدَةٍ أَكْلَيْبٍ، وَأَجْرِيَّةٍ وَأَجْيَالٍ، وَوَلَدَةٍ، وَأَمَّا جَمْعُ الْكَثَرَةِ فَلَهُ مَذَهَبَانِ، أَحَدُهُمَا أَنْ يُرَدَّ إِلَى وَاحِدِهِ فَيُصَغَّرُ عَلَيْهِ ثُمَّ يُجْمَعُ عَلَى مَا يَسْتَوْجِبُهُ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ أَوْ الْأَلِفِ وَالنَّاءِ . .**

كما في حريجيم مُصَغَّرُ احرنجام، إنما لم يكن التعويض هنا لأنه تصير الكلمة إلى سبعة أحرف نحو حريجيم بياء ين سوى باء التصغير فالحاصل أن التعويض إنما يتأتى فيما حذف منه، وموضع التعويض خال لا يتأني حرف التعويض ولا يتأتى فيما استقل منه موضع التعويض بها يتأني حرف التعويض فالأول كمطيليق، والثاني كحريجيم.

قوله: «وجمع القلة . . . . .».

ساغ تحقير هذا الجمع لأن التحقير تقليل في الحقيقة، فيكون مجانسا له فيجوز تحقيره بخلاف جمع الكثرة إذ هو للكثرة، والتحقير للقلة، واستكره الجمع بين صيغة الكثرة وعلم القلة.

قوله: «وأجْيَال . . . . .»<sup>(١)</sup>.

محقر أجمال، وإنما لم يقل أَجْيَمِيل للمحافظة على ألف بناء القلة كما حُوْفِظَ على ألف التأنيث في نحو حُبَيْلَى فيما سبق.

قوله: «فله مذهبان . . . . .»<sup>(٢)</sup>.

أما الردُّ إلى الواحد فظاهر، إذ لو لم يُرَدَّ فبالتصغير يلزم الجمع بين ما هو للكثرة، وما هو للقلة.

(١) انظر سيبويه ٤٩٠: ٣ والمقتضب ٢٧٩: ٢ وشرح الشافية ١: ٢٦٦، وشرح ابن يعيش ١٣٢: ٥.

(٢) انظر سيبويه ٤٨٩: ٣ - ٤٩٦ والمقتضب ٢٧٩: ٢ وشرح الشافية ١: ٢٦٠ - ٢٧٣ وابن يعيش ١٣٢: ٥ - ١٣٣.

... أَوْ إِلَى بِنَاءِ جَمْعٍ قَلْتَهُ إِنْ وَجَدَ لَهُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي فِتْيَانٍ فِتْيُونَ أَوْ فِتْيَةٌ، وَفِي أَذْلَاءٍ ذُلَيْلُونَ أَوْ أَذْيَلَةٌ، وَفِي غُلَمَانٍ غُلَيْمُونَ أَوْ غُلَيْمَةٌ وَفِي دُورٍ دُويرَاتٍ أَوْ أَذِيرٌ، وَتَقُولُ فِي شُعَرَاءٍ شُوَيْعِرُونَ، وَفِي شُسُوعٍ شُسَيْعَاتٌ .

وأما الجمع بالواو والنون، أو بالألف والتاء، فلأن الواو والنون بآبهما القلة وكذا الألف والتاء، فيكون الجمع على هاتين الطريقتين مجانسا للتحقير، فيجوز.

قوله: «على ما يستوجه . . . . .» .

إن كان من ذوي العلم المذكور فيجمع بالواو والنون بعد التحقير وإن كان من غيرهم فبالألف والتاء .

قوله: «أَوْ إِلَى بِنَاءِ جَمْعٍ قَلْتَهُ . . . . .» .

عطف على قوله إلى واحده، فَفِتْيُونَ فِي الْأَصْلِ فُتْيٌ بِيَاءٍ يَنْتَمِ فِتْيُونَ، وَفِتْيَةٌ بِالرَّدِّ إِلَى فِتْيَةٍ<sup>(١)</sup>.

وَذُلَيْلُونَ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَكسرها بالرد إلى ذليل، وَأَذْيَلَةٌ بِتَسْكِينِ الْيَاءِ، لِأَنَّهَا يَاءٌ تَحْقِيرٌ، وَبِتَشْدِيدِ اللَّامِ بِالرَّدِّ إِلَى أَذْلَةٍ<sup>(٢)</sup>، وَغُلَيْمُونَ بِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ، بِالرَّدِّ إِلَى غَلَامٍ، وَغُلَيْمَةٌ بِالرَّدِّ إِلَى غِلْمَةٍ<sup>(٣)</sup>.

(وَدُويرَاتٌ: بِالرَّدِّ إِلَى دَارٍ، وَأَذِيرٌ بِالرَّدِّ إِلَى أَذُورٍ وَإِنْ أَزَحْتَ الْهَمْزَةَ قُلْتَ: أَذِيرٌ بِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ<sup>(٤)</sup>).

وَشُوَيْعِرُونَ بِالرَّدِّ إِلَى شَاعِرٍ لَا غَيْرَ إِذْ لَيْسَ لَهُ بِنَاءُ جَمْعٍ قَلَّةٌ فَيُرَدُّ إِلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) سيبويه ٣: ٤٩١، شرح الشافعية ١: ٢٦٥ - ٢٧٣ وابن يعيش ١٣٢ - ١٣٣.

(٢) سيبويه ٣: ٤٩٢.

(٣) سيبويه ٣: ٤٩٠، شرح الشافعية ١: ٢٦٥ - ٢٧٣ وابن يعيش ١٣٢ - ١٣٣.

(٤) سيبويه ٣: ٤٩٠ - ٤٩١، شرح الشافعية ١: ٢٦٥ - ٢٧٣ وابن يعيش ١٣٢ - ١٣٣.

(٥) المصادر السابقة.



... وَحُكْمُ أَسْمَاءِ الْجُمُوعِ حُكْمُ الْآحَادِ تَقُولُ: قَوْمٌ وَرَهَيْطٌ وَنُفَيْرٌ وَأَبَيْلَةٌ وَغَنِيمَةٌ.

فإن قلت فعلى ما ذكرت يلزم أن يقال في تحقير رجال رَجِيلُونَ بالواو والنون مع أن الجمع بالواو والنون مختص بالأعلام والصفات كما سبق ذكره، ورجال لا من الأعلام ولا من الصفات، قلت: ما ذكرت مُسَلَّم، غير أن الاسم إذا صُغِرَ يتحول صفة وقد سبق ذكره.

وَشُسَيْعَاتٌ: <sup>(١)</sup> بالرد إلى شُسْعٍ لعدم بناء جمع قله له، كما أن شاعرا كذلك، غير أن جمع ذلك بالواو والنون، وجمع هذا بالألف والتاء فإن قلت: فَشُسُوعٌ، قام مقام جمع القلة في قولهم ثلاثة شُسُوعٍ لعدم السماع في أشسع، فكان ينبغي أن يجوز تحقيره بالنظر إلى قيامه مقام جمع القلة.

قلت: ما ذكرت إن دل على جواز تحقيره فعندنا دليل آخر بنفيه وهو أن الأصل في هذا المثال الكثرة، فلا يُعَبَأُ بوقوعه على القليل في بعض الأحوال، كما لم يُعَبَأُ بمجيء بناء القلة للكثرة، محقره على لفظه نحو أكيف بياء ساكنة، وفاء مشددة في أَكْفَ وإن استعملت هي للقليل والكثير فعلم أن المنظور إليه هو الأصل وهكذا ينبغي، فيمتنع تحقير شُسُوعٍ على لفظه، لأنَّ (فُعولاً) للكثرة في الأصل.

قوله: «وحكم أسماء الجُمُوعِ . . . . .» <sup>(٢)</sup>.

الأسماء المفردة التي معناها الجمع لا تحقر إلّا على ألفاظها لأنها مفردة.

(١) شُسْعُ النعل: قبالها الذي يُشَدُّ إلى زمامها، اللسان (شسع) وانظر تصغيره في سيبويه ٤٩١:٣.

(٢) انظر تصغير قوم ورهط، ونفر، وإبل، وغنم في سيبويه ٣٩٤:٣.

## \* فصل \* وَمِنَ الْمَصْغَرَاتِ مَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ كَأَنْتِيسِيَانْ، وَرُؤَيْجُلْ، وَآتِيكَ مُغَيْرِيَانِ الشَّمْسِ، وَعُشْيَانَا وَعُشْيَيْشِيَّةٌ .

قوله: «ومن المصغرات . . . . .» .

أي من الأسماء المصغرة ما جاء على غير واحد منه قولهم: أَنْتِيسِيَانْ في إنسان، فإنه في التقدير مصغر إنْتِيسِيَانْ،<sup>(١)</sup> كما أن مَلامح في التقدير جمع مَلْمَحَةٍ، غير أن الإنسان ترك للاستغناء عنه بإنسان، كما جاء يدع على وَدَع، وودع ترك للاستغناء عنه بِتَرَكَ .

ومنه رُؤَيْجُلْ في تحقير رجل، فكانه محقر راجل، وإن لم يستعمل راجل في هذا المعنى .

ومنه: قولهم في (مَغْرِبِ) آتِيكَ مُغَيْرِيَانِ الشَّمْسِ، فهو في الحقيقة مُحَقَّرٌ مَغْرِبَانِ .

ومنه: قولهم: في (العُشْيَةِ) آتِيكَ عُشْيَانَا مِنَ الْعُشَايَا .<sup>(٢)</sup>

وَعُشْيَيْشِيَّةٌ، فكانَ المكبر للأول عُشْيَانِ، والمعنى: آتِيكَ وقت إقبال الْعِشِيِّ، كما أن معنى قولك آتِيكَ مُغَيْرِيَانِ الشَّمْسِ، آتِيكَ في وقت غروبها .

فإن قلت: ما تقول في قول بعضهم مُغَيْرِيَاتِ، وَعُشْيَانَاتِ؟ قلت: هذا على جعله الحين أجزاء، فكانَ وقت تغيب الشمس مغرب، والوقت الذي تغرب فيه ويبقى بعض آثارها مغرب آخر، والوقت الذي يغرب باقياها مغرب آخر، ونظير هذا قولهم بعير ذو عُثَانَيْنِ، على تقدير جعلهم كل خصلة من عُثُونِ البعير، وهو شعيراتٌ تحت حنك البعير عُثُونَا .

(١) في الأصل: «إنسان» والمثبت من ع وب وانظر تصغير إنسان في سيبويه ٤٨٦: ٣ وشرح الشافعية ١: ٢٧٤ والانصاف ٨٠٩-٨١٢ وشرح ابن يعيش ١٣٣: ٥ .  
(٢) انظر تصغير هذه الأمثلة في سيبويه ٤٨٤: ٣ - ٤٨٦ وشرح الشافعية ١: ٢٧٦ وابن يعيش ٣٣: ٥ .

... وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : أُغْلِمَ، وَأَصْبِيَّةٌ فِي غِلْمَةٍ وَصِيبَةٍ .

ومثل هذا أيضا قولهم شابت مفارقة، وقول امرئ القيس :

٤٠٦ - يَزِلُّ الْغَلَامُ الْخِفْتُ عَنْ صَهَوَاتِهِ ..... (١)

ألا تراه جعل للفرس صهوات، وليس له إلا صهوة واحدة وهي مقعد الفارس من ظهره .

أما عُشْيَشِيَّةٌ : فقد قيل هي كأنها مصغر عُشَاوَةٍ، وقيل على إبدال الشين من الياء، ووجهه أنك لما صَغُرَتْ عُشْيَةٌ زدت بعد الشين ياء التصغير فاجتمع ثلاث ياءات، فأبدلت الياء الوسطى شينا، لأن زيادة الحرف إذا كان من جنس العين مما يهون عليهم ارتكابه، ألا ترى أن هذا النوع من الزيادة يكون في جميع الحروف، وإن شئت فعليك بباب التفعيل فإن قلت فلم جيء بالمصغر على مخالفة قياس المكبر، فإن قياسه عُشْيَةٌ بضم العين وتشديد الياء؟ قلت: كأنهم طلبوا الفرق بين مُصْغَرِي عُشْيَةٍ وَعُشْوَةٍ وهي ما بين أول الليل إلى ربه .

قوله : «ومنه .....» .

لأنها مُحْقَرَةٌ أُغْلِمَ وَأَصْبِيَّةٌ، ولعل الصواب أن يُقال في أول هذا الفصل ما جاء على غير مكبره، لأن قوله (ومنه قولهم أُغْلِمَ) الضمير من (منه) يرجع إلى (ما)، وأُغْلِمَ ليست بمحقرة على غير الواحد، لأنها تحقير غِلْمَةٍ، وغلْمَةٌ ليست بواحدة، فيكون أغلمة غير الواحد الذي قصد تحقيره والعلم عند الله .

(١) عجزه : وَتَلَوِي بِأَثَوَابِ الْعَنِيفِ الْمُثْقَلِ .

وهذا البيت ترتيبه السابع والخمسون من معلقة امرئ القيس وهي على بحر الطويل، والبيت في وصف الحصان، انظر ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقبة ص ١٣٤، ومعنى البيت كما جاء في شرح السندوبي ص ١٣٤ من ديوان امرئ القيس : «إن هذا الحصان يزل ويزلق الغلام الخفيف عن ظهره، ويرمي بأثواب الرجل العنيف الثقيل إذا لم يكن جيد الفروسية عالما بها» .

**\* فصل \* وَقَدْ يُحَقَّرُ الشَّيْءُ لِدُنُوِّهِ مِنَ الشَّيْءِ وَلَيْسَ مِثْلُهُ كَقَوْلِكَ هُوَ أَصِغَرُ مِنْكَ . . .**

. . . إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ تُقَلَّلَ الَّذِي بَيْنَهُمَا وَهُوَ دُونُ ذَلِكَ وَقُوَّتُ هَذَا، وَمَنْهُ أَسِيدٌ، أَيْ لَمْ يَبْلُغِ السَّوَادَ وَتَقُولُ الْعَرَبُ أَخَذْتُ مِنْهُ مِثِيلَ هَازِبَا وَمِثِيلَ هَاتِبَا . .

فإن قلت: ما السرُّ في مجيء المصغَّر على غير مُكَبَّرِه؟ قلت: قيل هو أنه لما تغيَّر معناه بالتصغير حيث انتقل من الاسمية إلى الوصفية، ومن حالة التكبير إلى حالة التصغير وأرادوا أن يغيِّروا لفظه كل التغير فصغَّروا على غير مكبره. <sup>(١)</sup>  
قوله: «وَقَدْ يُحَقَّرُ الشَّيْءُ لِدُنُوِّهِ مِنَ الشَّيْءِ . . . . .» <sup>(٢)</sup>

قد ثبت أن التصغير يدل على أن ذلك الشيء المصغر عندهم مستصغر وقد جاء قليلا على معنى قرب الشيء من الشيء كقولك: هو أَصِغَرُ مِنْكَ، إذ لا يستقيم أن يقال إن المراد بذلك أنه صغير، لأن لفظة أصغر تدل على الزيادة في الصغر فوُجِعت الغنية عن التصغير بهذا المعنى، وإنما قصدتهم بهذا التصغير إلى أنَّ ما بينهما من التفاوت قليل.

قوله: «أَنْ تُقَلَّلَ الَّذِي بَيْنَهُمَا . . . . .»

أي التفاوت الذي بينهما.

قوله: «وَهُوَ دُونُ . . . . .»

معطوف على أَصِغَرُ مِنْكَ.

(١) سيبويه ٣: ٤٨٦، ٦٠٣، ٦٠٥ والمقتضب ٢: ٢١١ وشرح الشافية ١: ٢٧٣، ٢٧٨ وشرح

ابن يعيش ٥: ١٣٣ - ١٣٤.

(٢) سيبويه ٣: ٤٧٧ والمقتضب ٢: ٢٧١ وشرح الشافية ١: ٢٧٩ وشرح ابن يعيش ٥: ١٣٤.

**\* فصل \* وَتَصْغِيرُ الْفِعْلِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَقَوْلُهُمْ : ( مَا أَمِيلِحُهُ ) ، قَالَ الْخَلِيلُ إِنَّمَا يَعْنُونَ الَّذِي تَصِفُهُ بِالْمَلْحِ .**

---

قوله : «أي لم يبلغ السواد . . . . .» .

المراد أن فيه سواداً قليلاً .

قوله : «مُئِيلٌ هَلْتَا وَمُئِيلٌ هَذَايَا . . . . .»<sup>(١)</sup> .

كانهم أرادوا تحقير المسافة بينهما ، لا أن المشبه والمشبّه به حقير .

قوله : «وتصغير الفعل ليس بقياس . . . . .» .

لأن معنى التصغير الوصف لما صُغِرَ ، والفعل لا يصح وصفه فلا يصغر .

قوله : «وقولهم : مَا أَمِيلِحُهُ . . . . .»<sup>(٢)</sup> .

قال بعضهم : أنا أبدأ بالعَجَبِ من التحوِين كيف التبس عليهم أن هذا ليس بتصغير للفعل ، وأن الفعل لا يقبله التَّعْتُّ ، ولا يتصور تصغير معناه ، وإذ لم يجوزوا قولك ( هو ضويوب زيد ) ، لأن هذا الاسم له شبه بالفعل ، فلأن لا يجوز تصغير الفعل نفسه أولى .

(١) سيويه ٣ : ٤٨٧ ولقضب ٢٨٧ - ٢٨٩ وشرح الشافعية ١ : ٢٨٤ - ٢٩٠ وابن يعيش ٥ : ١٣٤ .

(٢) قال سيويه : وسألت الخليل عن قول القَرَبِ : مَا أَمِيلِحُهُ ، فَقَالَ لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الْقِيَاسِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُحَقَّرُ ، وَإِنَّمَا تُحَقَّرُ الْأَسْمَاءُ لِأَنَّهَا تُوصَفُ بِأَعْظَمِ صُيُوفٍ وَالْأَفْعَالُ لَا تُوصَفُ ، فَكَرِهُوا أَنْ تَكُونَ الْأَفْعَالُ كَالْأَسْمَاءِ لِمُخَالَفَتِهَا لِإِيَّاهَا فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ ، وَكَرِهُوا هَذَا اللَّفْظَ وَإِنَّمَا يَعْنُونَ الَّذِي تَصِفُهُ بِالْمَلْحِ ، كَقَوْلِكَ : مُلِيحٌ ، شَبَّهَ بِالشَّيْءِ الَّذِي تَلْقُظُ بِهِ وَأَنْتَ تَعْنِي شَيْئاً آخَرَ نَحْوَ قَوْلِكَ : يَطْوُهُمُ الطَّرِيقُ ، وَصِيْدٌ عَلَيْهِ يَوْمَانٌ ، وَنَحْوُ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْفِعْلِ وَلَا شَيْءٌ مِمَّا سَمِيَ بِهِ الْفِعْلُ يُحَقَّرُ إِلَّا هَذَا وَحْدَهُ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ قَوْلِكَ مَا أَهْلَهُ ، سيويه ٣ : ٤٧٧ - ٤٧٨ وانظر ما جاء في الإصناف من ١٢٦ - ١٤٨ .

... كَأَنَّكَ قُلْتَ: زَيْدٌ مُلَيِّحٌ، شَبَّهُوهُ بِالشَّيْءِ الَّذِي تَلْفِظُ بِهِ وَأَنْتَ تَعْنِي بِهِ شَيْئاً آخَرَ كَقَوْلِكَ: بَنُو فُلَانٍ يَطْوُهُمُ الطَّرِيقُ وَصِيدٌ عَلَيْهِ يَوْمَانِ.

**\* فصل \* وَمِنْ الْأَسْمَاءِ مَا جَرَى فِي الْكَلَامِ مُصَغَرًا وَتُرِكَ تَكْبِيرُهُ، لَأَنَّهُ عِنْدَهُمْ مُسْتَصْفَرٌ...**

قوله: «كَأَنَّكَ قُلْتَ زَيْدٌ مُلَيِّحٌ...».

أي قولهم ما أُمِيلِحُهُ تصغيراً لاسم معنى، وإن كان الفعل هو المصغر لفظاً، كما أنهم يدخلون التاء في الفعل ويريدون بذلك تأنيث الفاعل وهذا مما هُجِرَ فيه جانب اللفظ، وميل مع المعنى ميلاً كما في قولهم بنو فُلَانٍ يَطْوُهُمُ الطَّرِيقُ، وَصِيدٌ عَلَيْهِ يَوْمَانِ.

أي يَطْوُهُمُ أَهْلُ الطَّرِيقِ وهذا وصف لهم بالكرم، وأنهم مقصد للعفاة،<sup>(١)</sup> وَصِيدٌ عَلَى الْفَرَسِ وَحُوشٌ يَوْمِينَ.

قوله: «وَمِنْ الْأَسْمَاءِ مَا جَرَى فِي الْكَلَامِ مُصَغَرًا...».

يريد أنه وضع في الأصل مصغراً، كأنهم فهموا في الأصل تصغيره فوضعوا اسمه على التصغير، وذلك قليل.

(١) العفاة: جمع عافٍ، وهو كل من جاء يطلبُ فَضْلاً أَوْ رِزْقاً، اللسان: (عفا).

... وَذَلِكَ نَحْوُ جُمَيْلٍ وَكُعَيْتٍ وَكُئَيْتٍ، وَقَالُوا جَمْلَانُ، وَكِعْتَانُ،  
وَكُئْمَتُ، فَجَاءُوا بِالْجَمْعِ عَلَى الْمُكْبَرِ كَأَنهَا جَمْعُ جَمَلٍ وَكُئَيْتٍ وَكُئْمَتٍ.  
\* فصل \* وَالْأَسْمَاءُ الْمُرَكَّبَةُ يُحَقِّرُ الصَّدْرُ مِنْهَا، فَيَقَالُ: بُعَيْلَبُكَ  
وَحُضَيْرَمَوْتُ، وَخُمَيْسَةَ عَشَرَ، وَثُنْيَا عَشَرَ.

قوله: «نحو جُمَيْلٍ.....».

هو طائر في صورة العصفور، وَكُئَيْتٍ: هو البُلْبُل. <sup>(١)</sup>

قال سيويه: <sup>(٢)</sup> سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ كُئَيْتٍ، قَالَ: إِنَّمَا صُغَرَ لِأَنَّهُ بَيْنَ السَّوَادِ  
وَالْحُمْرَةِ.

قوله: «فجاءوا بالجمع على المكبر.....».

فُعْلٌ: يُجْمَعُ عَلَى فِعْلَانٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ كَجُرْدٍ، وَجِرْدَانٍ، وَأَفْعَلُ فَعْلَاءُ يُكْسَرُ عَلَى  
فُعْلٍ كَأَحْمَرٍ وَحُمْرٍ.

قوله: «يُحَقِّرُ الصَّدْرُ.....» <sup>(٣)</sup>.

لأن الثاني من شطري المركب بمنزلة تاء التانيث والتنوين من حيث إنه نازل منزلةً  
ذيله، وتتمته نزولهما بهاتيك المنزلة وهما لا يصغران، وتركوا ما قبل الثاني من الشطرين  
مفتوحاً تشبيهاً للثاني بتاء التانيث.

(١) انظر الكتاب ٣: ٤٧٧ والمقتضب ٣: ٢٣٣ وشرح الشافية ١: ٢٨٠.

(٢) انظر الكتاب ٣: ٤٧٧.

(٣) قال سيويه: «هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعِلَا بمنزلة  
اسم واحد، زعم الخليل أن التحقير إنما يكون في الصدر، لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف  
والآخر بمنزلة المضاف إليه، إذ كانا شيئين، وذلك قولك في حُضَيْرَمَوْتُ: حُضَيْرَمَوْتُ، وَبُعَيْلَبُكَ:  
بُعَيْلَبُكَ، وَخُمَيْسَةَ عَشَرَ: خُمَيْسَةَ عَشَرَ، وكذلك جميع ما أشبه هذا، كأنك حَقَرْتَ عَبْدَ عَمْرٍو  
وَعَلَّحْتَ زَيْدًا. هـ.  
انظر الكتاب ٣: ٤٧٥.

**\* فصل \* وَتَحْقِيرُ التَّرْخِيمِ أَنْ تَحْذِفَ كُلَّ شَيْءٍ زَيْدٍ فِي بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ حَتَّى تَصِيرَ الْكَلِمَةُ عَلَى حُرُوفِهَا الْأَصُولِ ثُمَّ تُصَغِّرُهَا كَقَوْلِكَ فِي حَارِثٍ حُرَيْثٌ وَفِي أَسْوَدَ سُؤَيْدٌ وَفِي خَفِيدٍ خَفِيدٌ، وَفِي مُقْعَسٍ قُعَيْسٌ، وَفِي قِرْطَاسٍ قُرَيْطُسٍ .**

وَبُنَيَّا عَشَرَ: <sup>(١)</sup> مُحَقَّرُ اثْنَا عَشَرَ لَمَّا تَحَوَّكَتِ الثَّاءُ بِالتَّحْقِيرِ اسْتَغْنَى عَنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَعَادَتْ الْيَاءُ الذَّاهِبَةُ بَعْدَ النُّونِ فَادْغَمَ يَاءُ التَّحْقِيرِ فِيهَا .

قوله: «وتحقير الترخيم . . . . .» <sup>(٢)</sup>.

الزائد بالنظر إلى كونه زائداً ملحقاً بالعدم، وهذا هو المَهْوَنُ لخطب الحذف، وسمي تحقير الترخيم، لأنَّ في الحذف تقليلاً، والترخيم تقليلاً، يقال: صَوْتُ رَخِيمٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَوِيًّا، ومنه سمي الترخيم في باب النداء، وليس المراد هنا حذف الآخر، وإنما المراد به حذف الزوائد، حذفت الألف في حُرَيْثٍ، والهمزة في سُؤَيْدٍ، لأنها مزيدتان، والياء والدال الثانية في خَفِيدٍ، لأنها زائدتان .

والخَفِيدُ: الظليم، وحذف ما سوى تركيب قعس في قُعَيْسٍ، لأن ما سوى ذلك زائد، والألف في قريطس لكونها مزيدة، وهذا نظير الحذف في بنات الأربعة .  
فإن قلت: إذا حَقَّرْتَ ما فيه تاء مقدرة من الأسماء الرباعية تحقير الترخيم فهل تظهر تأوُّه في اللفظ أم لا؟

قلت: اللهم نعم، لأنك لما حققرته تحقير الترخيم زال المانع وهو قيام الحرف الرابع مقام التاء كَعُنَيْقَةٍ بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ غَيْرِ مُشَدَّدَةٍ فِي عَنَاقِي .  
وهكذا تقول في سِئَاءٍ سُمِّيَّةٍ بِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ وَالْأَصْلُ سُمِّيَّةٌ بِيَاءَاتٍ ثَلَاثٌ إِلَّا أَنَّ الْحَذْفَ هُنَا لَيْسَ لِلتَّرْخِيمِ، بَلْ لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ .

(١) انظر سيبويه ٤٧٥: ٣ - ٤٧٦ .

(٢) سيبويه ٤٧٦: ٣ .



## \* فصل \* وَمِنْ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يُصَغَّرُ كَالضَّمَائِرِ، وَأَيْنَ، وَمَتَى، وَحَيْثُ، وَعِنْدَ، وَمَعَ . . .

قوله: «كالضمائر. . . . .»<sup>(١)</sup>

قيل إنها لم تصغر هذه الأسماء التي ذكرها لكون مصغر كل منها مطرأ عندهم، لأن هذه أسماء كثيرة الاستعمال في كلامهم ولم يوجد منها في استعمالهم إلا مكيأ، فدل ذلك على أن تصغيره مطروح في لغتهم.

أما اسم الفاعل والمفعول فإنما امتنع تصغيره إذا أعملته كراهة اجتماع العمل والتصغير، لأنه قوي شبه الفعل فيه.<sup>(٢)</sup>

وقيل إنها لم تصغر الضمائر، لأن الأصل فيها الضمائر المتصلة كالتاء في أكرمت وأكرمت، والمتصل وضعه لكونه أوجز وأخصر والتصغير يؤدي إلى التطويل، فإذاً بينهما منافرة، فالجمع بينهما لا شك كالجمع بين النصب والنون فيمتنع، فلما امتنع في المتصلات امتنع في المنفصلات ما هو على حرفين، كهو وهي فلا يحصل بالتصغير مثال فُعيل، ولأن تصغير الاسم بمنزلة وصفه، فلما لم توصف الضمائر لم تصغر.

أما أين، ومتى، وكذا، وكيف، فهذه كلها تتضمن معنى الاستفهام، ولا يفيد تحقيرها شيئاً.

فد (أين) سؤال عن المكان، و(متى) عن الزمان، و(كيف) عن الأحوال، فلو قلرت تحقير السؤال كان شيئاً قد بُعد عن الالتئام وليست هذه الكلمات تعين مكاناً

(١) انظر سيويه ٤٧٨: ٣، حيث قال: «واعلم أن علامات الإضمار لا يحقرن من قيل أنها لا تقوى قوة المظهرة ولا تمكن تمكُّنها، فصلت بمنزلة لا ولو وأشابهها، فهذه لا تحقر لأنها ليست أسماء، وإنما هي بمنزلة الأفعال التي لا تحقر أ. هـ.

(٢) قال سيويه في الكتاب ٤٨٠: ٣ «واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح: هو ضُوتِرْتُ زيداً، وهو ضُوتِرْتُ زيد، إذا أردت بضارب زيد التنوين، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتصغيره جيد.»

... وَغَيْرَ وَحَسْبُكَ وَمَنْ وَمَا وَأَمْسٍ وَغَدًا وَأَوَّلَ مِنْ أَمْسٍ وَالْبَارِحَةُ  
وَأَيَّامُ الْأُسْبُوعِ وَالْأَسْمُ الَّذِي بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ، لَا تَقُولُ هُوَ ضَوِيرٌ  
زَيْدًا.

واحدًا، وزمانًا واحدًا، وحالًا واحدة فتحقر ما عَيْنَ، وحيث من هذا القسم، لأنه لا  
يدل على مكان معين فتحقره.<sup>(١)</sup>

فإن قلت ما تقول في قولهم تُحَيَّتَ كذا، وَفُوتَهُ، وَقُبِّلَ ذلك وَبُعِثَهُ؟ قلت: المراد  
بذلك تحقير المسافة بين الشيئين من تحت أو من فوق أو من قبل، أو من بعد، وعلى  
هذا قولك مُثِيلٌ هذا إذ المراد تحقير الشَّيْءِ بينها، أي أنه غير تام. -  
(وَعِنْدَ): أيضا مُبْهَمٌ، لا يعيَّن مكانا دون مكان.  
(وَمَعَ): أيضا لَا يَصْغُرُ، لأنه يلزم الإضافة، فشابه الحرف لافتقاره إلى غيره،  
والحرف لا يَصْغُرُ.

أما «غَيْرٌ» فإنما امتنع تحقيره، لأن قولك: (مررت برجل غيرك) بمنزلة رجل ليس  
إياك وهو نفى أن يكون المرور به المخاطب، ولا تصوّر فيه للتحقير، فكذا في  
غيرك.<sup>(٢)</sup>

وأما حَسْبُكَ فامتناع تحقيره لكونه بمعنى كفاك.  
فأما (مَنْ) و(مَا) فهما كالحروف لعدم تمكنها، ألا ترى أنه لا يوصف بهما كما وصف  
بالذي من الموصولات، ويكونان لغير الوصل كالأستفهام، والجزاء، فكما لا يَصْغُرُ  
(هَلْ) و(إِنْ)، كذلك لم يَصْغُرُ الاسم المتضمن لمعنى واحد منهما.<sup>(٣)</sup>

(١) سيبويه ٣: ٤٧٨ - ٤٧٩ وشرح الشافعية ١: ٢٨٩ - ٢٩٤.

(٢) سيبويه ٣: ٤٧٩. وشرح الشافعية ١: ٢٨٩ - ٢٩٤.

(٣) سيبويه ٣: ٤٧٩. وشرح الشافعية ١: ٢٨٩ - ٢٩٤.

وأما «أمس»، و«غداً»، و«أول من أمس»، و«البارحة»، فكلُّ منها لا يدل على واحد من جنسه. <sup>(١)</sup>

فالأول: اسم لليوم الذي قبل يومك.

والثاني: على عكس هذا، والثالث: للذي قبل أمس.

والرابع: لليلة التي تلاها يومك، فإذا لا فائدة في تحقيرها.

فقولك «أُمَيْس»، كان بمنزلة قولك جعلتُ أمس صغيراً أو حقيراً وهذا محال، وكذا أيام الأسبوع، كالأحد، والإثنين، والثلاثاء، والأربعاء، والخميس، فهي موضوعة على أيام عتيها العدد فلا يفيد تحقيرها، <sup>(٢)</sup> (بخلاف اليوم، والليلة، والشهر، والسنة، والعام، فهذه أسماء أجناس مثل رجل فيفيد تحقيرها) <sup>(٣)</sup>، فلذا لم يمتنع تحقيرها، فإذا قلت لَيْلَةً، فهو بمنزلة قولك رَجُلٌ قال أبو الطَّيِّب:

٤٠٧ - أَحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لَيْلَتُنَا الْمُنُوطَةُ بِالتَّنَادِ <sup>(٤)</sup>

وجواب آخر في (أمس) وأخواته: أن (أمس) اسم لما قد مضى، و«غداً» اسم لما هو آت، فلا يلزمان مُسمَّيهما، <sup>(٥)</sup> فإن اليوم الذي قبيل <sup>(٦)</sup> يومك يطلق عليه قولك «أمس» ما لم يمض يومك فبعد ما مضى وجاء يوم آخر لا يطلق عليه ذلك بل يُطلق

(١) سيبويه ٣: ٤٧٩ - ٤٨٠.

(٢) سيبويه ٣: ٤٨٠.

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ع.

(٤) ديوان المتنبي ٢: ٧٤ وهذا البيت مَطْلَع قصيدة للمتنبى عدتها اثنان وأربعون بيتاً من الوافر قالها في مدح علي بن إبراهيم التنوخي. وحل التمثيل به قوله: «لَيْلَتُنَا» حيث هو تصغير ليلة لأنها اسم جنس مما سَوَّخ تحقيرها كرجل.

(٥) في الأصل: «مسميها» والمثبت من ع و ن.

(٦) في ع و ن: «قبل» والمثبت من الأصل.

## \* فصل \* وَالْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ خُولِفَ بِتَحْقِيرِهَا مَا سِوَاهَا بِأَنْ تُرِكَتْ أَوَائِلُهَا غَيْرَ مَضْمُومَةٍ وَأُلْحِقَتْ بِأَوَاخِرِهَا أَلِفَاتٌ، فَقَالُوا فِي ذَا وَتَا ذِيًا وَتِيًّا .

عليه قولك (أول من أمس)، وعلى عكس هذا شأن إطلاق الغد) على اليوم الآتي، فإذا مضى يومك الذي كنت فيه خلعت عن اليوم الآتي اسم الغد فعلم أنها لا يلزمان مسميَّهما،<sup>(١)</sup> فلم يتمكنا في باب الاسمية، فصارا كالحروف.

والكلام في البارحة على هذا، وأسماء الشهور كالمحرّم وغيره بمنزلة أيام الأسبوع.

وأما الاسم الذي بمنزلة الفعل، فإنما لم يصغروا لأنه شبيه بالفعل والفعل ممتنع تصغيره فكذا شبيهه كما مرّ.

قوله: «والأسماء المبهمة . . . . .».<sup>(٢)</sup>

هذه الأسماء يجوز وصفها، فوجب أن يجوز تصغيرها لأن التصغير شبيه بالوصف.

قوله: «خولف» بتحقيرها تحقير ما سواها . . . . .».

لأن هذه الأسماء مخالفة لسائر الأسماء، لأنها تقع على كلّ ما أومأت إليه بخلاف نحو: «رجل و فرس»، وغيرهما فناسب أن تؤثر المخالفة في تحقيرها، فزالت ضمّة الصدر التي هي علم للتصغير، وعوضت منها الألف في الآخر.

أما التعويض، فلأن المصغر لا بد له من العلامة أو ما قام مقامها.

وأما إثبات الألف في الآخر، فلأنها لما امتنع مجيئها في الأول، لإفضائه إلى الابتداء بالسكن، جاءت في الآخر، لأن الانتهاء نقيض الابتداء، والنقيض كالنظير، وأما تعيين الألف فلأن هذه الأسماء مبنية، وسكون الآخر هو الأصل في البناء.

(١) في الأصل: «مسميها» والمثبت من ع و ن.

(٢) انظر سيبويه ٣: ٤٨٧. والمقتضب ٢: ٢٨٧ - ٢٩٠.

(٣) في هذا إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: «والأسماء المبهمة خولف بتحقيقها تحقير ما سواها بأن تركت أوائِلها غير مضمومة وألحقت بأواخرها ألفات، فقالوا في ذا وتا، ذِيًا وَتِيًّا»-انظر الفصل ص ٢٠٦ وانظر سيبويه ٣: ٤٨٧، وشرح الشافية ١: ٢٨٤ - ٢٨٩.

## ... وفي أولي وأولاء: أَلْيَا وأَلْيَاء...

فمن جرّاه ناسب أن يؤتى في الآخر بحرف لازم السكون وهو الألف .  
وأما وقوع الياء ثانية لا ثالثة، فلأنها لما لم تضم الصدر لم يمتنع أن تقع الياء الساكنة  
بعد الحرف الأول، إذ الياء الساكنة لا تنقلب لفتحة ما قبلها كبيع .

فإن قلت: بم دريت أن الألف في (دَيَا) ليست بلام، وأن الياء ليست بعين؟  
قلت: بقولهم اللَّدَيَا في الذي، إنهم ألحقوا الألف مع ثبات لامه وهو الياء، فلولا أن  
الألف زائدة للتعويض عن الضمة الذاهبة من الصدر لما جيء بها في اللَّدَيَا .  
فإن قلت لم جعلوا هذا القبيل من الأسماء على سنن آخر في التحقير بما ذكرت من  
المخالفة؟ قلت: جريا على أصول كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب، فلما كان  
هذا القبيل من الأسماء نوعا على انفراده، وخارجا من الأسماء المتمكنة جعلوا له طريقه  
على الانفراد .

قوله: «أَلْيَا.....» .

(أَلَا) إذا قصر فإنك تقول فيه: «أَلْيَا» بالقصر، والألف فيه بمنزلة في «دَيَا»، وإذا  
مُدّ فقل فيه أَلْيَاء بياء مشددة وألف بعدها، وهمزة بعد الألف مكسورة تلحق الألف  
قبل الهمزة ليبقى آخر الكلمة على حاله، ولو ألحق بعد الهمزة للزم أن يقال:  
(أَلْيَاء)،<sup>(١)</sup> بزنة أَلْيَعَاء، فالياء الأولى للتحقير، والثانية بدل من الألف في أولاء،  
والألف التي بعد الياء علم التحقير والهمزة باقية كما كانت .

فإن قلت هات الحديث عن ضمة الصدر في «أَلْيَا»، قلت: هي ضمة (أولاء)،  
وليست كضمة بُريد في تحقير بُرد، فإننا لما رأينا نحو رُجبل بضم صدره للتحقير لزمنا  
أن نقدر الاختلاف في بُريد فنقول: هذه الضمة قد حدثت علما للتحقير كما ألفيناها

---

(١) في الأصل: «أَلْيَاء» وفي ع: أَلْيَا.

... وفي الَّذِي وَالَّتِي: اللَّذْيَا وَاللَّتْيَا، وَفِي الَّذِينَ وَاللَّاتِي، اللَّذِّيُونَ،  
وَاللَّتِّيَّاتُ.

تحدث عَيَانَا فِي نَحْوِ رَجُلٍ بِخِلَافِ الضَّمَةِ فِي أَلْيَاءِ فَإِنَا عَلِمْنَا أَنَّ الْمَبْهَمَ لَا يَحْظَى صَدْرَهُ  
بِالضَّمَةِ وَتَقُومُ الْأَلْفُ الزَّائِدَةُ مَقَامَهَا فَأَيَّةُ حَاجَةٍ بَنَّا تَدْعُونَا إِلَى نَيْتَةِ الْاِخْتِلَافِ فِي  
الضَّمَةِ.

قوله: «وفي الذي .....»<sup>(١)</sup>.

مَا سَبَقَ مِنَ الْكَلَامِ كَانَ فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، وَالْمُوصُولَاتِ بِمَنْزِلَتِهَا، تَقُولُ: اللَّذْيَا،  
وَاللَّتْيَا فِي الَّذِي وَالَّتِي، وَفِي اللَّذَانَ وَاللَّذِينَ، اللَّذْيَانِ، وَاللَّذْيُونَ، وَهَكَذَا فِي هَذَانِ  
هَذَيَّانِ بَرْدِ اللَّامِ مِنَ الَّذِي وَذَا، وَتَرَكَ الْخَاقَ الْأَلْفَ الزَّائِدَةَ اكْتِفَاءً عَلَى عِلْمِ<sup>(٢)</sup> التَّحْقِيرِ  
بِالْلامِ الْمُرْدُودَةِ، تَحْقِيقُهُ أَنَّ الْمُرْدُودَ لَمْ يَكُنْ فِي اللَّذَانَ وَاللَّذِينَ فَلَمَّا رَدَّ فِي اللَّذْيَانِ وَاللَّذْيُونَ  
عِلْمُ أَنَّهَا لِلتَّحْقِيرِ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي هَذَيَّانِ.

وَهُنَا دَقِيقَةٌ: وَهِيَ أَنَّ التَّحْقِيرَ قَدْ لَحِقَ اللَّذَانَ وَاللَّذِينَ وَذَا، لَا أَنَّ التَّقْدِيرَ أَنَّهُ قِيلَ  
اللَّذْيَا ثُمَّ لَحِقَ الْوَاوُ وَالنُّونُ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَا لَلَزِمَ أَنَّ يُقَالَ اللَّذْيُونَ بِفَتْحِ الْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ،  
عَلَى حَذْفِ أَلْفِ اللَّذْيَا لِلْسَّاكِنِينَ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ، وَإِبْقَاءِ الْفَتْحَةِ عَلَى الْيَاءِ<sup>(٣)</sup> كَمَا فِي نَحْوِ  
مُضْطَفَّوْنَ، فَلَمَّا ضُمَّتِ الْيَاءُ الْمَشْدُودَةُ فِي اللَّذْيُونَ عِلْمُ أَنَّ التَّصْغِيرَ لَحِقَ صَيَغَةَ التَّنْثِيَةِ  
وَالْجَمْعِ، وَهَذَا تَنْبِيهُ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ ذَانَ، وَاللَّذَانَ، وَاللَّذِينَ لَسْنَ عَلَى وَتِيرَةِ مُسْلِمَانِ  
وَمُسْلِمُونَ.

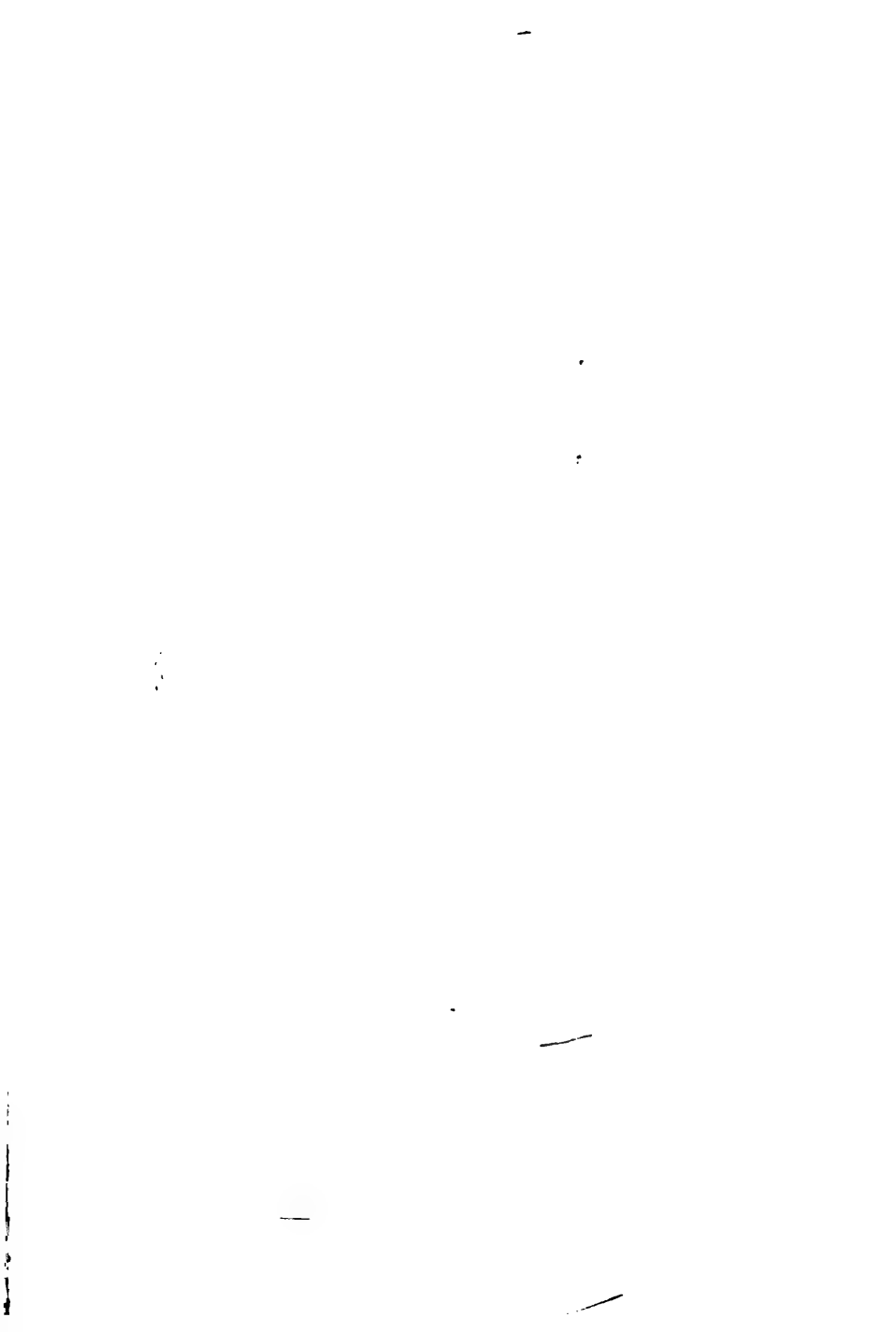
وَأَمَّا اللَّاتِي لَمْ يَحْقَرْ اسْتِغْنَاءُ عَنْهُ بِاللَّتِّيَّاتِ.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر سيبويه ٤٨٨: ٣ وشرح الشافعية ٢٨٧: ١ - ٢٨٩.

(٢) في ع و ن: «عدم» والمثبت من الأصل.

(٣) في ع: «الواو» والمثبت من الأصل.

(٤) سيبويه ٤٨٩: ٤ وشرح الشافعية ٢٨٤: ١ - ٢٨٩.



## \* ومن أصناف الاسم: المنسوب \*

هُوَ الْأِسْمُ الْمُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا عَلَامَةٌ لِلنَّسَبَةِ  
إِلَيْهِ . . .

---

### ( ومن أصناف الاسم: المنسوب )<sup>(١)</sup>

قوله : « هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها » .<sup>(٢)</sup>

الأصل أن يقال : فلان من بني فلان ، أو من موضع كذا فاقترضوا بياء النسبة ،  
كما اقتضوا بياء التصغير من الوصف تصغيراً وتحقيراً ، وإنَّما شَدَّدت الياء لأنها ياء  
الإضافة ، والإضافة هنا ألزم من سائر الإضافات فشَدَّدت لتكون الزيادة في اللفظ  
دليلاً على الزيادة في المعنى .

وانكسار ما قبل الياء لوقوع الياء الساكنة بعده .

وفي بعض النسخ ( هو اسم الأب أو البلد الملحق بآخره . . . إلى آخره ) فيه تنبيه  
على سر في امتناعهم عن النسبة إلى الجمع ، لأن المنسوب إليه في الحقيقة هو الوالد  
والمولد ، ولا بد من أن يكون أحدهما مراداً ، فإذا نسب إلى غيرهما فعلى التشبيه ، ولن  
يتم التشبيه إلا ( بالواحدة ) .<sup>(٣)</sup>

فإن قلت : قد جاء في تفسير المنسوب بلفظ النسبة وذلك يؤدي إلى تفسير الشيء  
بنفسه فإذاً في هذا نظر .

---

(١) ما بين المعكولين من ع .

(٢) انظر سيويه ٣ : ٣٣٥ وحاشية السيرا في على سيويه .

(٣) في ع وف : « بالوحدة » والمثبت من الأصل .



قلت: النسبة اللغوية وهي المشهورة بين الناس غير النسبة الصناعية، فأني حرج على من فسّر الخفيّ بالجليّ الكاشف والتفسير للكشف، ألا ترى أنك إذا قلت النسبة الصناعية هي النسبة اللغوية إذا كانت بياء مشددة مكسور ما قبلها كنت في رفع الحجاب وكشف النقاب مصيباً لشاكلة الصواب.

فإن قلت ذكر لفظة النسبة مع عدم الافتقار إلى ذكرها لأن قوله هو اسم الأب أو البلد الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها كاف للتفسير وافي، قلت: قد صدقت لو لم يتنقض قولك: «أن قوله ذلك كاف» ببصريّ اسم رجل، فبصريّ اسم بلد ملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها، ومع ذلك ليس بمنسوب، فإن قلت: المراد بقولنا المنسوب اسم الأب أو البلد الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها أن يكون الأب أو البلد مراداً، وفيها أوردت صار علماً فلم يبق البلد مراداً؟

قلت: مثل هذا لا يكون استدراكاً، لأن غير قوله للنسبة إليه لم يزل الخفاء ولم يكشف الغطاء بدون زيادة شيء وهو كون الأب أو البلد مراداً، فذكر النسبة يقع كاشفاً (للقناع)،<sup>(١)</sup> وهذا لا يعد استدراكاً، فإن قلت ما ذكره من الحذف غير مستقيم، لأنه لا يخلو من أن يكون حد المنسوب أو المنسوب إليه، فإن كان حد الأول فغير مستقيم، لقوله علامة المنسوب إليه، لأنه ليس بمنسوب إليه، فكيف تلحقه الياء علامة للنسبة إليه، وإن كان حد المنسوب إليه فقد استقامته من حيث أن التبويب بالمنسوب لا بالمنسوب إليه، فكيف يحد ما لم يُبوه؟

قلت: هو في الحقيقة حد المنسوب، وأراد بقوله: (هو الاسم) الاسم قبل إلحاق الياء، ثم قال الملحق بآخره ياء مشددة علامة للنسبة إليه، يعني علامة للنسبة إلى الاسم قبل إلحاق الياء، والاسم الذي ألحقت بآخره ياء مشددة علامة للنسبة إليه هو (١) في ع: «للفطاء» وفي ف: «للقاب» والمثبت من الأصل.

... كَمَا الْحِقَتِ التَّاءُ عَلَامَةً لِلتَّائِيثِ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : هَاشِمِيٌّ ، وَبَصْرِيٌّ ، وَكَمَا انْقَسَمَ التَّائِيثُ إِلَى حَقِيقِيٍّ وَغَيْرِ حَقِيقِيٍّ فَكَذَلِكَ النِّسْبُ ، فَالْحَقِيقِيُّ مَا كَانَ مُؤَثَّرًا فِي الْمَعْنَى ، وَغَيْرُ الْحَقِيقِيِّ مَا تَعَلَّقَ بِاللَّفْظِ فَحَسَبُ نَحْوُ : كُرْسِيٌّ ، وَبَصْرِيٌّ ، وَكَمَا جَاءَتِ التَّاءُ فَارِقَةً بَيْنَ الْجِنْسِ وَوَاحِدِهِ ، فَكَذَلِكَ الْيَاءُ نَحْوُ رُومِيٍّ وَرُومٍ وَمَجُوسِيٍّ وَمَجُوسٍ ، وَالنِّسْبَةُ بِمَا طَرَّقَ عَلَى الْأَسْمِ لِتَغْيِيرَاتٍ شَتَّى لَا يَنْتَقِلُ بِهَا عَنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى ، وَحَالٍ إِلَى حَالٍ وَالتَّغْيِيرَاتُ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، جَارِيَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَطْرُودِ فِي كَلَامِهِمْ وَمَعْدُولَةٌ عَنْ ذَلِكَ .

---

النسب، وإنما الإشكال نشأ من جهة الضمير في قوله (إليه) فمن جعله عائداً إلى الاسم الذي ألحق بآخره ياءً مشددة جاء الفساد، ومن جعله عائداً إلى الاسم قبل إلحاق الياء جاءت الاستقامة، وهو الذي أراده المصنف.

قوله : «كَمَا الْحِقَتِ التَّاءُ ...» .

الياء المشددة في نحو هاشمِيٍّ وبصريٍّ جاءت لمعنى كتاء التائيث في ضاربة وقد تحيىء الياء المشددة، ولا تدل على ما وضعت له في الأصل، كالياء في كُرْسِيٍّ، ألا ترى أنه ليس هنا شيء يسمى كرسيًا فينسب إليه، فهذا بمنزلة التاء في غرفة من حيث إنها لا تفيد معنى كما لم تفد الياء النسب، وإذا قلت هاشمِيٍّ لم يكن للياء موضع من الإعراب كما لم يكن لتاء التائيث ولذا انخرطنا في سلك واحد وهو جري الإعراب عليها مع بقاء ما قبلهما على حالة واحدة وهي الفتحة في نحو ضاربة والكسرة في نحو هاشمِيٍّ، هاشمِيٍّ، هاشمِيًّا، وضاربةً ضاربةً، ضاربةً، وهذا وجه الشبه بينهما.

قوله : «بِمَا طَرَّقَ عَلَى الْأَسْمِ لِتَغْيِيرَاتٍ شَتَّى ...» .

أي جعل لها طريقاً، أي يتطرق للتغييرات على الاسم بواسطة النسبة.

قوله : «لانتقاله بها . . . . .» .

أي الاسم ينتقل بالنسبة عن معنى إلى معنى وحال إلى حال ، ألا ترى أن قولهم  
محسوس للجمع ، وبياء النسبة يصير عبارة عن الواحد ، فَيُغَيَّرُ بالنسبة من معنى الجمع  
إلى معنى المفرد ، وإذا قلت بصريّ ، يراد (الرجل) بعد أن كان يراد ببصرة البلد ،  
وينتقل من حال الاسمية إلى حال الوصفية ، ويحدث فيه معنى الفعل ، ألا تراك ترفع  
به تقول : مررت برجل بصريّ أبوه ، ولفرط التغير الذي حصل فيه جاء التغير فيه  
من غير وجه جار على القياس المطرد ومعدول عن ذلك .

\* فصل \* فَمِنْ الْجَارِيَةِ عَلَى قِيَاسِ كَلَامِهِمْ حَذْفُهُمُ التَّاءَ  
وَنُونِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ كَقَوْلِهِمْ : بَصْرِيَّ وَهِنْدِيَّ وَزَيْدِيَّ، فِي الْبَصْرِ  
وَالْهِنْدَانِ وَزَيْدُونَ أَسْمِينَ، وَمِنْ ذَلِكَ قِنْسَرِيَّ وَنَصِيْبِيَّ وَبَرِّيَّ فِيمَنْ جَعَلَ  
الْإِعْرَابَ قَبْلَ النُّونِ، وَمَنْ جَعَلَهُ مُعْتَقَبَ الْإِعْرَابِ قَالَ قِنْسَرِيْنِي . . . . .

قوله : «حذفهم التاء . . . . .» .

لأن المنسوب كله بمنزلة لفظة واحدة، فلو ثبتت التاء لوقعت في حشو الكلمة وهو  
ممتنع، والوجه الثاني أن إثباتها يؤدي إلى الجمع بين تاءين في نحو امرأة بصرية، والوجه  
الثالث أن الباء المشددة جرت مجرى تاء التأنيث حيث قالوا زنجي وزنج، كما قالوا تمرة  
وتمر، فلو لم تحذف التاء لكان جمعا بين التاءين .

قوله : «ونوني التثنية والجمع . . . . .» .

المثنى والمجموع إذا سمي بهما بقي إعرابهما على الحالة الأولى، تقول في هندان  
وزيدون إذا سمي بهما : «جاءني هندان الكريم وزيدون الظريف»، (ومررت بهنديين  
الكريم)، (وزيدتين الظريف)، فإذا نسبت إليهما حذفت الزيادتين كهندي وزيدي،  
على طريقة النسبة إلى هند وزيد من غير تفاوت، والأولى أن يقال : «وعلامي التثنية  
والجمع ونونيهما، لأن تخصيصه النونين يوم بقاء ما قبلهما والنسبة تحذف الزيادتين  
معاً، والسر في ذلك أن الزائد فيهما قبل النون قد صار حرف إعراب، ووقع فيه  
الاختلاف الذي يقع في الحركات الإعرابية، والاختلاف الحاصل بالحركات الإعرابية  
يزول عن المنسوب إليه بالنسبة، فكذا الزائد قبل نوني التثنية والجمع لأن فيه اختلافا  
إعرابيا، فكما لا يجوز أن يقع الإعراب على دال هند في قولك : (هندي) عند النسبة  
إلى هند، لأن الإعراب لا يقع حشوا، كذلك لا يجوز أن تقول في هندان هنداني، وفي  
زيدون زيدوني، إذ فيه إيقاع الإعراب في الحشو وهو مهروب عنه، فأما حذف النون،

وَقَدْ جَاءَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي التَّثْنِيَةِ. قَالُوا: خَلِيلَانِي وَجَاءَنِي خَلِيلَانِ اسْمُ رَجُلٍ وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ:

«أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسُّبُعَانِ»

فلأنها عوض من الحركة والتنوين وقد جاء الحركة والتنوين فيزول ما كان عوضا عنها. ووجه آخر في حذف الزياتين أن النسبة في ياء النسبة صيرت المعنى مفردا، فتزول الزيادة التي هي علامة التثنية والجمع لثلاث تبقى ضائعة.

قوله : «وقالوا خليلاني . . . . .».

قال بعضهم خليلاني في خليلان اسم رجل ، وذلك على قول من يجعل الإعراب في النون<sup>(١)</sup> ، ولا شبهة في جواز هذا إذا لم يجعل الألف متضمنا للدلالة على الإعراب فيقع الإعراب في الحشو فتكون الألف والنون في خليلان عنده بمنزلة في زعفران<sup>(٢)</sup> ونحوه.

وقوله :

٤٠٨ - . . . . . بِالسُّبُعَانِ

(٣)

(١) إشارة إلى بقاء علامتي التثنية على قول من يجعل الإعراب في نون التثنية.

(٢) أي عند من يجعل الإعراب في النون.

(٣) البيت بتمامه كما ورد في ديوان ابن مقبل ص ٣٣٥ :

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسُّبُعَانِ أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْيَلَى الْمَلَوَانِ

والبيت من الطويل نسبة سيويه لابن مقبل - انظر سيويه ٤ : ٢٥٩ ، وابن يعيش ١٤٥ : ٥ وفي معجم البلدان نسبته إلى ابن مقبل أو ابن أحر. والشاهد فيه قول : «بِالسُّبُعَانِ» حيث أجراه مجرى «سليان» ولو أجراه مجرى التثنية لقال بِالسُّبُعَيْنِ. وعليه فالألف فيه ليست للدلالة على الإعراب وإنما هي بمنزلة الألف في زعفران ، فالنسبة إليه سُبُعَانِي.

\* فصل \* وَتَقُولُ فِي نَمِرٍ وَشَقِيرَةٍ وَالذُّبُلِ وَنَحْوِهَا مِمَّا كُسِرَتْ  
عَيْنُهُ، نَمَرِي، وَشَقَرِي، وَذُوْلِي بِالْفَتْحِ قِيَاسٌ مُتْلِثٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ  
يَثْرَبِي، وَتَغْلَبِي فَيَفْتَحُ، وَالشَّائِعُ فِيهِ الْكَسْرُ.

هو بفتح السين وضم الباء اسم موضع، فالشاهد في البيت أنه جعل النون معتقِبَ  
الإعراب، حيث لم يقل بالسَّعِينِ.

تمامه :

..... أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْمَلَوَانِ

الملوان: الليل والنهار، يريد أن الليل والنهار أكثرها عليها من أسباب البلى  
والدروس، فكأنها أملاها من كثرة ما أصابها به من ذلك وهو مأخوذ من أملتت  
الرجل إذا أضجرت به حديثك، أو بغيره مما يكره كثرت وطوله. يعنى أمل عليها بأسباب  
البلى.

قوله : «بالفتح قياسٌ مُتْلِثٌ...» .

إنما يفتح لثلاثا يتوالى الكسرات كسرة الميم، وكسرة الراء، والياءان فالياء أخت  
الكسرة، وقيل: كرهوا اجتماع الكسرتين والياءين مع ضعف الكلمة لقلة الحروف  
ففروا إلى الفتح<sup>(١)</sup>.

نَمِرٌ: قبيلة<sup>(٢)</sup> وشَقِيرَةٌ<sup>(٣)</sup>: قبيلة من بني ضَبَّةَ، والشَّقِيرَةُ في الأصل شقائق النعمان.  
والذُّبُل: قبيلة، وهو في الأصل دوية شبيهة بابن عُرس<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر سيبويه ٣: ٣٤٣، وشرح الشافعية ٢: ١٧-١٨.

(٢) انظر الاشتقاق لابن دريد ص ١٨٣.

(٣) انظر الاشتقاق لابن دريد ص ١٩٧.

(٤) انظر الاشتقاق لابن دريد ص ١٧٠.

\* فصل \* وَتُحَذَفُ الْيَاءُ وَالْوَاوُ مِنْ كُلِّ (فَعِيلٍ) وَ (فَعُولَةٍ) فَيُقَالُ فِيهَا فَعِلِي نَحْوُ قَوْلِكَ : حَنْفِي وَشَنِّي . . .

إِلَّا مَا كَانَ مُضَاعَفًا أَوْ مُعْتَلًّا الْعَيْنَ نَحْوُ : شَدِيدَةٌ وَطَوِيلَةٌ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِمَا شَدِيدِي وَطَوِيلِي وَمِنْ كُلِّ فَعِيلَةٍ، فَيُقَالُ فِيهَا فَعِلِي نَحْوُ جَهَنِي وَغُفْلِي .

قوله : «والشائع الكسر . . . .» .

الفارق أن في نحو نَمِرِي بالكسر استغراق الكسرات أكثر الاسم بخلاف نحو تَغْلِي بالكسر . والفارق لقائل الوجه الثاني في نَمِرِي أن الكلمة قد قويت بالزيادة على الثلاثة .

قوله : «وتحذف الواو والياء»<sup>(١)</sup> .

كُلُّ مَا كَانَ ثَالِثَةً (واوًا أو ياءً)<sup>(٢)</sup> ساكنة وفي آخره تاء التانيث حُذِفَتِ التاء لما ذكرنا من الوجوه، وأُتْبِعَ حَذْفُ حَرْفِ الْمَدِّ حَذْفَهَا لِأَنَّكَ لَوْ امْتَنَعْتَ عَنْ حَذْفِهِ وَهُوَ مُعْتَلٌّ سَاكِنٌ زَائِدٌ بَعْدَ حَذْفِ التَّاءِ وَهِيَ صَحِيحَةٌ مُتَحَرِّكَةٌ لَزِمَكَ قَوْلُهُمْ (صُلَّتْ عَلَى الْأَسَدِ وَبَلَّتْ عَنِ النَّقْدِ)<sup>(٣)</sup> .

قوله : «إلا ما كان مضاعفاً أو معتلاً العين . . . . .» .

أما المضاعف فامتناع الحذف لثلاث يلزم اجتماع المثلثين على نحو شَدِيدِي لَوْ لَمْ يَدْغَمْ، وَالْإِلتِباسُ لَوْ أَدْغَمْ، فَقَوْلُكَ شَدِيدِي فِي النِّسْبَةِ إِلَى شَدِيدَةٍ بِمَنْزِلَةِ النِّسْبَةِ إِلَى الشَّدِّ، وَأَمَّا

(١) في ع وف : «وتحذف الياء والواو» والمثبت من الأصل .

(٢) في ع وف : «ياء أو واو» والمثبت من الأصل .

(٣) النَّقْدُ بِالتَّحْرِيكِ جِنْسٌ مِنَ الْغَنَمِ قِصَارُ الْأَرْجْلِ قِبَاحُ الْوُجُوهِ، يُقَالُ : هُوَ أَذَلُّ مِنَ النَّقْدِ .

بَلَّتْ : سَكَتَ وَلَمْ يَتَحَرَّكْ «اللسان» : (نقد - بلت) .

**\* فصل \* وَتُحَذَفُ الْيَاءُ الْمُتَحَرِّكَةُ مِنْ كُلِّ مِثَالٍ قَبْلَ آخِرِهِ**  
يَاءُ إِنْ مُدْغِمَةٌ إِحْدَاهُمَا فِي الْآخَرَى نَحْوُ قَوْلِكَ فِي أُسَيْدٍ وَحَمِيرٍ وَسَيْدٍ  
وَمَيْتٍ، أُسَيْدِيَّ وَحَمِيرِيَّ وَسَيْدِيَّ وَمَيْتِي . . . .

المعتلُّ العين فلائك لو حذفت الياء في نحو طويلٍ يلزم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح  
ماقبلها، فيصير إلى طَالِيٍّ وفيه إلباس، وهو مدفوع عن الناس والعلة في حذف الياء  
من جُهَيْنَةٍ وَغَفِيلَةٍ (ما سبق فتذكر. وَجُهَيْنَةٌ<sup>(١)</sup> قبيلة، وفي المثل: «وعند جُهَيْنَةَ الْخَبَرِ  
الْيَقِينُ»<sup>(٢)</sup>).  
وَعَفِيلَةٌ: قبيلة.

قوله : «نحو قولك في أُسَيْدٍ . . . . .» .  
أُسَيْدٌ: على زنة أَفْيَعْلٍ، لأنه تصغيرُ أُسُودَ، تحذف ياءؤه المتحركة عند النسبة. أما  
الحذف فلتلا تجمع أربع ياءات وكسرات، وأما حذف المتحركة فلتلا يلزم تحرك الياء  
بالكسر نحو أُسَيْدِيَّ بكسر الياء الأولى، وهو مستثقل كما ترى .

فإن قلت: حذف الياء الساكنة أولى لأنها زائدة، قلت: لو حُذِفَتِ السَّاكِنَةُ فَلَا  
يَخْلُو الْأَمْرُ مِنْ أَنْ تَبْقَى الْأَصْلِيَّةُ عَلَى كَسْرَتِهَا أَوْ تَسْكُنَ فالبقاء عليها ممتنع لما ذكرنا،  
وكذا التسكين إذ فيه تغيير بعد تغيير، أحدهما الحذف، والثاني التسكين، فيمتنع  
حذفها، ولا كذلك حذف الأصلية، إذ ليس فيه لا هذا الفساد ولا ذاك فَتُحَذَفُ هِيَ  
وإن كانت أصلها تقتضي ثبوتها.

(١) انظر الاشتقاق ص ٢٥١ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل و س . وانظر المثل في مجمع الأمثال للميداني  
٢: ٥٣ . وقال ابن دريد في الاشتقاق ص ٤٤٥ «من أمثالهم: وعند جُهَيْنَةَ الْخَبَرِ الْيَقِينُ» .  
وتقول العامة: جُهَيْنَةٌ، وهو خطأ، ولهذا حديث .



قَالَ سِيَبِيهِ : وَلَا أَظْنَهُمْ قَالُوا طَائِيٍّ إِلَّا فِرَاراً مِنْ طَيِّئٍ وَكَانَ الْقِيَاسُ طَيِّئِيٍّ ، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوا الْأَلْفَ مَكَانَ الْبَاءِ ، وَأَمَّا مُهَيِّمٌ تَصْغِيرُ الْمُهَوِّمِ فَلَا يُقَالُ فِيهِ إِلَّا مُهَيِّمِيٌّ عَلَى التَّعْوِيزِ . . . .  
وَالْقِيَاسُ فِي مُهَيِّمٍ مِنْ هَيْمَةٍ مُهَيِّمِيٍّ بِالْحَذْفِ .

قوله : «قال سيبويه . . . .»<sup>(١)</sup>.

أصل الاسم طَيِّئٌ بياء مشددة بعدها همزة على زنة مَيِّتٍ ، ثم سقطت الباء المتحركة فَبَقِيَ طَيِّئٌ بياء ساكنة بعدها همزة كَمَيِّتٍ بياء ساكنة في مَيِّتٍ بياء مُشَدَّدة ، وكان القياس أن يقال في النسبة طَيِّئِيٍّ بياء ساكنة بعدها همزة كَمَيِّتِيٍّ بَالِئٍ السَّاكِنَةِ ، لكنهم أبدلوا الألف عن الباء وإن لم يقولوا في مَيِّتِيٍّ ونحوه بالألف نحو مَاتِيٍّ ، لأنَّ للأعلام من الأحكام ما لا يكون في الأجناس ، وقد بُنِيت على أمثال ما ذكرنا مَرَاتٍ فتنبة ، وهذا الإبدال شاذ ، لأنَّ من شرطه أن يكون المعتل متحركاً مفتوحاً ماقبله كدارٍ في (دور) وهذه الباء ساكنة .

قوله : «وأما مُهَيِّمٌ . . . .»<sup>(٢)</sup>.

إحدى الواوَيْنِ مِنْ مُهَوِّمٍ زائدة للتضعيف ، والواوَانِ كَالدَّالَيْنِ فِي مَقْدَمٍ ، وَهَمَّ إِذَا صَغُرُوا مَقْدَمًا قَالُوا مُقَدِّمٍ بِحَذْفِ الدَّالِ السَّاكِنَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْوِضُ فَيَقُولُ : مُقَدِّدِيٍّ ، فَكَذَا فِي تَصْغِيرِ مُهَوِّمٍ وَجِهَانٍ :  
الْأَوَّلُ مُهَيِّوٌّ ثُمَّ مُهَيِّمٌ لَمَّا عُرِفَ مِنْ مَوْجِبِ الْقَلْبِ وَالْإِدْغَامِ .  
وَالثَّانِي مُهَيِّمٌ بِيَاءَاتٍ ثَلَاثٌ ، الْآخِرَةُ مَدَّةٌ ، وَهَذِهِ الْمَدَّةُ عَوْضٌ مِنَ الْوَاوِ الْمَحْذُوفَةِ ، فَإِذَا نَسَبَتْ لَزِمَ التَّعْوِيزُ وَالْإِتْيَانُ بِهَذِهِ الْبَاءِ الثَّلَاثَةِ نَحْوَ مُهَيِّمِيٍّ بِيَاءٍ مُشَدَّدةً بَعْدَهَا يَاءٌ

(١) انظر الكتاب ٣ : ٣٧١ . وشرح الشافية ٢ : ٣٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ١٧١ . وشرح الشافية ٢ : ٣٣-٣٤ .

**\* فصل \* وَتَقُولُ فِي فَعِيلٍ وَفَعِيلَةٍ وَفُعَيْلٍ وَفُعَيْلَةٍ مِنَ الْمُعْتَلِّ  
اللَّامِ فَعَلِيٍّ وَفُعَلِيٍّ كَقَوْلِكَ: غَنَوِيَّ، وَضُرَوِيَّ، وَقَسَوِيَّ، وَأُمُوِيَّ، وَقَالَ  
بَعْضُهُمْ أُمِّيَّ . . .**

---

مدة، ولا يجوز مَهْيِيَّ بياء مشددة لا غير، لما في هذا من توالي ياءات وكسرات، وفي الأولى<sup>(١)</sup> من فصل الياء الساكنة بين الياءين والكسرتين، ورفع بعض الكلفة عن اللسان، لأن الساكن مظنة استراحة وإجماع<sup>(٢)</sup> .

**قوله :** «مُهَيِّمٌ بالحذف . . .»<sup>(٣)</sup>  
أي بحذف ياء المتحركة من مهيم من هيمه، حيره

**قوله :** «وتقول في فَعِيلٍ . . . . .»  
إذا نسبت إلى نحو غَيٍّ، وقُصِّيَّ حذفت الياء الزائدة وهي الأولى لما في غَنِيٍّ من الاستثقال المفرط فبقي غَنِيٍّ مثل عَمِيٍّ وشَجِيٍّ وفي عَمِيٍّ قلب الياء إلى الألف عند النسبة إليه لما سيجيء .  
وقُصِّيَّ بياء متحركة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير قُصَّى كَهْدَى، فنقول غَنَوِيَّ، كَشَجَوِيَّ، وقُصَوِيَّ كَهْدَوِيَّ<sup>(٤)</sup> .  
وحكم نحو ضَرِيَّةٍ، وأُمِّيَّةٍ حكم غَنِيٍّ وقُصِّيٍّ، لأن الفارق تاء التانيث، وهي تفارق في النسبة .

---

(١) في ع وف : «وفي الأول» والمثبت من الأصل .

(٢) في ف : «واستجماع» والمثبت من الأصل وع .

(٣) انظر سيبويه ٣ : ٣٧١ . وشرح الشافعية ٢ : ٣٣ .

(٤) انظر سيبويه ٣ : ٣٤٤ .

وَقَالُوا فِي نَحْيَةٍ نَحْوِيَّ، وَفِي فَعُولٍ فَعُولِيَّ كَقَوْلِكَ فِي عَدُوِّ عَدُوِّي،  
وَفَرَّقَ سَيُوبُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فَعُولَةٍ فَقَالَ فِي عَدُوَّةٍ عَدُوِّي كَمَا قَالُوا فِي شَنْوَةٍ  
شَنْئِي، وَلَمْ يُفَرِّقِ الْمُبَرَّدُ وَقَالَ فِيهِمَا فَعُولِيَّ.

وقال بعضهم<sup>(١)</sup> أُمِّيَّ بالياء المشددة قبل ياء النسبة، لا بالياء المخففة وإنما صح  
ذلك لأنَّ الياء المشددة حرف جار مجرى الصحيح بدليل تعاقب الحركات الإعرابية  
عليها نحو: قال النُّبِّيُّ، وَسَمِعْتُ النُّبِيَّ يقول كَذَا، وَرَوِيَّ عن النَّبِيِّ.  
وَعَنِيَّ: حَيٍّ مِنْ غَطَفَانَ<sup>(٢)</sup>، وَضَرْبَةً: قَرْيَةً لِبَنِي كِلَابٍ<sup>(٣)</sup>.

وَقُصِيَّ بَنُ كِلَابٍ مِنْ أَجْدَادِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأُمِّيَّةٌ: قَبِيلَةٌ.

قوله : «فِي نَحْيَةٍ نَحْوِيَّ» .

النَّحْيَةُ تَقْلَعَةٌ لِأَنَّهَا مَصْدَرُ حَيَّيْتُ، كَكَرَّمْتُ تَكْرِمَةً وَالْيَاءُ أَنْ أَصْلِيَّتَانِ، الْأُولَى عَيْنُ  
وَالثَّانِيَةُ لَامٌ، إِلَّا أَنْكَ تَحْذِفُ تَاءَ التَّأْنِيثِ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ، ثُمَّ تَحْذِفُ الْيَاءَ الْأُولَى  
لِثَلَا يَجْتَمِعُ أَرْبَعُ يَاءَاتٍ، وَلَا يُلْجَأُ الْمَتَكَلِّمُ إِلَى ارْتِكَابِ مَا فِي قَوْلِكَ نَحْيِيَّ مِنْ فَرْطِ  
الثَّقَلِ، فَيَصِيرُ الْأِسْمُ نَحْيِيَّ عَلَى وَزْنِ عَمِيٍّ ثُمَّ تَرُدُّ الْكَسْرَةَ إِلَى الْفَتْحَةِ فَيَصِيرُ (نَحَاً)  
كَعَصَا، ثُمَّ يَنْسَبُ إِلَيْهِ فَيَقُولُ نَحْوِيَّ كَعَصَوِيَّ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا هُنَا مِثْلَ مَا فَعَلُوا فِي نَحْوِ  
غَنِيٍّ، وَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا لَهُ فِي الزَّيْنَةِ لِأَنَّ الدَّاعِيَ إِلَى ذَلِكَ وَهُوَ الْأَمْرُ الْمُسْتَقْتَلُ مَوْجُودٌ، فَلَا  
اعْتِبَارَ لِلْوِزْنِ.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣: ٣٤٤-٣٤٥ «وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون أُمِّيَّ فلا  
يَغْبَرُونَ لما صار إعرابها كإعراب مالا يعتلُّ، شَبَّهوه بِهِ (كما قالوا طَيِّئِيَّ). وأما عَدُوِّيَّ فيقال وهذا  
أثقل، لأنه صارت مع الياءات كسرة».

(٢) اللسان : (غنا).

(٣) اللسان : (ضرا).

قوله : «وَفَرَّقَ سَيُوبَهُ . . . .»<sup>(١)</sup>.

إنما فَرَّقَ بين فُعُول و(فَعُولَةٍ) في النسبة لتقع التفرقة، وتزاح اللَّبْسَةُ فحذف الواو (فَعُولَةٍ) كما حذفوا الياء من فعيلة، فقالوا في عَدُوَّةٍ اسم قبيلة عَدُوِّي، كما قيل في حَنِيفَةٍ حَنِيفِي<sup>(٢)</sup> وطريقة ذلك أنه حذف الواو الأولى فبقي عَدُوَّةٌ بفتح الدال، وحذفت تاء التانيث، فصار إلى عَدُوِّي<sup>(٣)</sup>.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تَبَقِ ضُمَّةُ الدال؟ قلت في إبقائها إثبات ماليس بأخف من المحذوف، إذ التلطف بالضمّة قبل الواو المتحركة أثقل من التلطف بها قبل الواو الساكنة، لأنّ في سكونها إجماعاً للسان، وإزالة للكلفة عنه<sup>(٤)</sup>.

فَعَدُوِّي بالواو المشددة ليس بأثقل من عَدُوِّي بدال مضمومة وواو واحدة مكسورة، والدليل على مذهب سيوبه<sup>(٥)</sup> قولهم في شَنْوَةٍ شَنْيِي<sup>(٦)</sup>. ولم يُفَرِّق المبرد<sup>(٧)</sup>. ووجهه ظاهر، لأنّ ياء النسبة لما جاءت أزال التاء من عَدُوَّةٍ فصارت النسبة إليها كالنسبة إلى عَدُوٍّ.

وأما قولهم شَنْيِي<sup>(٨)</sup> في شَنْوَةٍ، فهو عند المبرد شاذٌّ، ولا وجه لقول المبرد في القياس، لأنّ عَدُوِّي بواو مشددة أثقل من عَدُوِّي بدال مفتوحة وواو واحدة، فلا ينبغي أن يُعَدَّلَ عن الأخفِّ إلى الأثقل بدون ضرورة.

(١) الكتاب : ٣ : ٣٣٩.

(٢) الكتاب : ٣ : ٣٣٩.

(٣) الكتاب : ٣ : ٣٤٤-٣٤٥.

(٤) هكذا في جميع النسخ «شائي».

(٥) لم يرد هذا التفريق في المختضب، وقد أشار إليه ابن الحاجب في شرح الشافية ٢ : ٢٤ وشرح

ابن يعيش ٥ : ١٤٨.

(٦) هكذا في جميع النسخ «شائي» وإنما هي في سيوبه وشرح الشافية شني وكذلك في شرح ابن

يعيش ٥ : ١٤٨ واللسان : (شأ).

\* فصل \* والألف في الآخر لا تخلو من أن تقع ثالثة أو رابعة منقلبة أو زائدة أو خامسة فصاعداً. فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان وأوا كقولك: عَصَوِي وَرَحَوِي وَمَلْهُوِي، وَمَرْمَوِي، وَأَعْشَوِي.

قوله: «فَالثَّالِثَةُ . . . . .»<sup>(١)</sup>.

قلبت الثالثة والرابعة لأن ما قبل ياء النسبة مكسور والألف لا تقبل الكسرة، وقلبت الثالثة وأوا عن الياء كان انقلابها، أو عن الواو، لأن الياء هنا أثقل من الواو، إذ في القلب إلى الياء جمع بين ياءات ثلاث، بخلاف قلب الألف وأوا.

وهنا دقيقة: وهي أن الواو في «عَصَوِي» بمنزلة الواو في «رَحَوِي» في أنها منقلبة عن الألف، فكأنها بمنزلة الواو في «ضُويرب» والداعي إلى ذلك أنهم لم يعودوا إلى الأصل في «رَحَوِي» فكذا يلزم أن يكون الحكم في «عَصَوِي» كذلك، هذا ما قبل في هذه المسألة، ولو قيل «العود أحمد»<sup>(٢)</sup>، غير أنه ترك في «رَحَوِي» لما ذكرنا من لزوم الجمع بين ياءات، والجمع فيهما في «عَصَوِي» معدوم، فيعاد في ذلك إلى الأصل، لكان وجهها جديراً بالقبول. وحكم الرابعة المنقلبة حكم الثالثة في انقلابها إلى الواو لما ذكرنا من لزوم الجمع بين ياءات و«الملهى»: مصدر لها يلهو، ويجوز أن يكون موضعاً للّهو.

(١) هذه إشارة إلى قول الزمخشري (والألف في الآخر لا تخلو من أن تقع ثالثة أو رابعة منقلبة أو زائدة، أو خامسة فصاعداً، والثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان وأوا كقولك عَصَوِي).

(٢) جمع الأمثال ٢: ٣٤.

وَفِي الزَّائِدَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ : الحَذْفُ وَهُوَ أَحْسَنُهَا كَقَوْلِكَ : حُبْلِي وَدُنْيِي ،  
وَالْقَلْبُ نَحْوُ حُبْلَوِي وَدُنْيَوِي . . .

قوله : « . . . الحَذْفُ وَهُوَ أَحْسَنُهَا . . . » .

الأصل في الرابعة المزیدة الحذف، إجراءً لها مجرى التاء، لأنَّ الألف زائدة كتاء التانيث، ووجه القلب إجراء الزائدة مجرى المنقلبة عن أصل، تقول دنيوي تشبيها بملهوي، ووجه كون الحذف أحسن من القلب أن في الحذف جرياً على سنن الأصل، لأن الحذف لكون الألف زائدة، وهي زائدة. أما القلب فلشبهها بالألف المنقلبة عن الأصل، ولاشك أن العمل بما هو شبيه بما ليس بأصل وهو الألف المنقلبة أدنى رتبة من العمل بما هو أصل في اقتضاء الحذف، إذ في إبقاء الألف الزائدة مع بقاء النسبة جمع بين الزادتين وهو مستكره.

فإن قلب الألف في حُبَلٍ للتانيث فكان ينبغي أن لا يبقى كتاء التانيث قلت: إنما يكون كذلك أن لو بقي الألف ألفاً، بل ينقلب واوا والواو ليست بعلم للتانيث، فيلزم وقوع علم التانيث في الحشو بخلاف التاء فإنها حرف صحيح لا يمكن قلبها إلى حرف آخر، فلا يلزم الفساد الذي ذكرنا، ووجه الفصل أنهم أجروا فعلى مجرى فعلاء، فقالوا: دُنْيَاوِيٌّ، كما قالوا حَمْرَاوِيٌّ. ثم إنَّ الألف يُحْتَمَلُ أن تكون زائدة، وألف التانيث انقلبت واوا، ويُحْتَمَلُ أن تكون الواو زائدة، والألف ألف تانيث، ولم يجر هذا الفصل في فصل الألف الرابعة المنقلبة لزوال الشبه، لأن ألف دنيا زائدة كألف حمراء بخلاف المنقلبة عن أصل.

وَأَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالْأَلِفِ كَقَوْلِكَ: حُبْلَاوِيٌّ وَدُنْيَاوِيٌّ، وَلَيْسَ  
فِيهَا وَرَاءَ ذَلِكَ إِلَّا الْحَذْفُ كَقَوْلِكَ: مُرَامِيٌّ وَحُبَارِيٌّ، وَقَبْعَثَرِيٌّ . . .  
وَجَمْزَى فِي حُكْمِ حُبَارَى .

قوله : «وأن يفصل بين الياء والواو بالالف . . .» .

يؤهم أن الفصل مختص بنحو دُنْيَا، لأنه أراد بالياء، الياء التي هي لام، وبالواو  
الواو المنقلبة عن الألف الرابعة أو الزائدة، وهو غير مختص بنحو دُنْيَا، بدليل صحة  
قولهم حُبْلَاوِيٌّ، مع انتفاء كون اللام في حُبْلَى ياء، وكان الأولى أن يقول: «وأن  
يفصل بين آخره وبين الواو بالالف» ليشمل قوله في نحو دُنْيَا، وَحُبْلَى، ولعله قصد إلى  
التنبية على علة الفصل بالألف وهي أنهم لو لم يفصلوها بها يلزم ما هو مستكره، وهو  
الجمع بين الواو والياء يمينا وشمالا في النسبة إلى نحو دُنْيَا، وهذه علة ثانية للفصل  
فأفهم» .

قوله : «وليس فيما وراء ذلك . . . . .» .

أي ليس في الخامسة إلا الحذف، أصلية كانت كَمَرَامِيٍّ<sup>(١)</sup> في مُرَامَى أو زائدة  
كحُبَارِيٍّ في حُبَارَى، ولا تقول مُرَامَوِيٍّ، وَلَا حُبَارَوِيٍّ، وإنما لزم الحذف لطول  
الاسم، ولزوم الحذف في السادسة ظاهر، لأنها أطول.  
وَقَبْعَثَرِيٌّ<sup>(٢)</sup> : اسم رجل، عن الغوري منقول عن القَبْعَثَرِيٍّ وهو الفصيل المهزول .

قوله : «وَجَمْزَى . . . . .»<sup>(٣)</sup> .

أجروه مجرى حُبَارَى من حيث إن الميم متحركة إذ في توالي الحركات ثقل، كما أنَّ

(١) سيبويه ٣: ٣٥٥ وشرح الشافعية ٢: ٣٥-٤٢ والمقتضب ٣: ١٤٨ .

(٢) اللسان : «قبعثر» .

(٣) سيبويه ٣: ٣٥٤ والمقتضب ٣: ١٤٨ وشرح الشافعية للرضي ٢: ٤٢ وابن يعيش ٥: ١٥٠ .

\* فصل \* والياء المكسور ما قبلها في الآخر لا تخلو من أن تكون ثالثة أو رابعة أو خامسة فصاعداً، فالثالثة تُقلبَ واواً كقولك عَمَوِيَّ وَشَجَوِيَّ، وفي الرابعة وجهان: الحذف وهو أحسنها، والقلب كقولك: قَاضِي وَحَايِي، وَقَاضَوِيَّ، وَحَانَوِيَّ .

في زيادة الحرف ثقلاً، فلذا يقال جَمَزِيَّ كـ(جُبَارِي) ولا يقال جَمَزَوِيَّ كـ(جُبَلَوِيَّ) .

قوله: «فالثالثة تُقلبَ واواً . . . . .» .

اعلم أن عَمِ «فَعِلَ» بفتح الفاء وكسر العين من عَمِيَّ، وكذا شَجِ من شَجِيَّ إذا نسب إلى هذا النحو أبدل من كسرة العين فتحة فتتقلب الياء ألفاً ثم عُمِلَ به في النسبة ماعومل بنحو رَحاً وَعَصاً في النسبة، وإنما تبدل الكسرة فتحة لئلا يلزم تلاقي ياءات ثلاث وكسرتين في عَمِيَّ<sup>(١)</sup> .

وإن كانت الياء رابعةً فحكمها أن تُحذف، استتقلاً لبقائها، ويجوز أن تقلب واواً بعد أن فتح ما قبلها<sup>(٢)</sup>، كما هو حكم الألف في نحو «مَلْهَى» لأنها بإبدال الكسرة فتحة تتقلب ألفاً فلا يبقى تفاوت بين تلك الألف، وهذه الياء، وإبدال الكسرة فتحة لما ذكرنا، وإنما المختار هنا الحذف وإن كان اللازم في الألف من نحو ملهى القلب، لأن الألف أخفُ، فلا يلزم من مراعاة الأخف مراعاة الأثقل.

والوجه الثاني: أن قلب الألف إلى الواو ليس فيه إلا تغيير واحد، وفي قلب الياء تغيير آخر وهو قلب الكسرة فتحةً.

(١) انظر سيبويه ٣: ٣٤٣-٣٤٢ والمقتضب ٣: ١٣٦-١٣٧ وشرح الشافية ٢: ٤٢-٤٣ وابن يعيش ٥: ١٥٠-١٥١ .

(٢) انظر سيبويه ٣: ٣٤١ وابن يعيش ٥: ١٥٠-١٥١ .



قال :

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدٌ  
وَلَيْسَ فِيهَا وَرَاءَ ذَلِكَ إِلَّا الْحَذْفُ كَقَوْلِكَ : مُشْتَرَى وَمُسْتَسْقَى ، وَقَالُوا  
فِي مُحْيِيٍّ مُحْوِيٍّ وَمُحْيِيٍّ كَقَوْلِهِمْ : أُمُوِيٍّ وَأُمِّيٍّ .

٤٠٩ - وَالْحَانِئَةُ : الْحَانَةُ .

يقول : كيف نظفر بالشرب إذا لم تكن لنا دراهم ولا نقد<sup>(١)</sup> .

يقول : «وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف . . . .» .

لأن الياء في المشتري تنقلب ألفاً ، بإبدال كسرة ما قبلها فتحة فتأخذ هذه الكلمة حكم الحُبَارِي ، وإذا كانوا قد التزموا الحذف فيما زاد على الأربعة في الألف ، فالتزامهم الحذف في الياء أجدر ، لأنها أثقل من الوجهين المذكورين آنفاً .

أما مُحْيِيٍّ ونحوه مما كانت الياء فيه زائدة على الأربعة وقبلها ياء مشددة ، ففيه ثلاث ياءات فيجب حذف الأخيرة ، لأنها خامسة كألف مُرَامَى ، فلما نسبت اجتمع أربع ياءات فحذفت الياء الثانية من مُحْيِيٍّ وقلبت الأولى ألفاً فصار مُحْيَى ، كَهُدَى ، فقل مُحْوِيٍّ كَهْدَوِيٍّ ، ومن قال : أُمِّيٍّ بياءين مشدتين فإنه يحذف الياء الثالثة من مُحْيِيٍّ ، ويجمع في

(١) هذا التوضيح من الجندي متعلق بالشاهد الشعري وهذا نصه :

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا دَوَانِقُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدٌ

والبيت من الطويل وقد اختلف في نسبه فقد استشهد به سيويه في الكتاب ٣ : ٣٤١ من غير نسبة ، ونسبه ابن يعيش إلى عماره وفي حاشية ابن يعيش نسبه ثعلب إلى الفرزدق ، وقال : الأعلم وقيل هو لذي الرمة وقال غيرهما هو لأعرابي ولم يسمه . وقيل : إن قائله مجهول . والدوانق : جمع دانق بفتح النون وكسرها وهو عشر درهم ، ويقال : سدسه . اللسان (دقق) والشاهد في البيت قوله : «عند الحانوي» حيث نسبه إلى الحانة على غير قياس . والقياس حانٍ . والحانة بيت الخمر . انظر شرح المفصل ٥ : ١٥١ .

النسبة بين ياءين مشددتين نحو مُحَيٍّ ويستوي فيه الفاعل والمفعول . أما المفعول فأنت تقول فيه «مُحَيًّا» بياء مشددة بعدها ألف منقلبة عن الياء ، ثم تحذف الألف عند النسبة كما حذفناها من مُرامى ، إذا قُلْتُ مُرامِيَّ . بياء النسبة فبقي مُحَيٍّ بياءين مشددتين<sup>(١)</sup> .

فإن قلت لم جاز أُمَيٍّ باجتماع أربع ياءات<sup>(٢)</sup> ، لأن كل مشدد حرفان مع امتناع قولهم رَجِيٍّ باجتماع ثلاث ياءات؟ قلت: لأن الياء المشددة جارية مجرى الحروف الصَّحاح ، ألا تراهم كيف أجروها في نحو قولهم : ( قال النَّبِيُّ وسمعتُ عَنِ النَّبِيِّ<sup>(٣)</sup> ) ورأيتُ النَّبِيَّ بوجوه الإعراب مع امتناع قولهم : «جاءني القاضي ومررتُ بالقاضي» بتحريك الياء فيها ، يؤيد ما ذكرت مسألة من مسائل القوافي وهي أن «الروض» في قافية و«البعض» في قافية أخرى معيب لوقوع حرف العلة قبل الرّوي وهو الحرف الذي تُنسب إليه القصيدة في أحدهما . وعدم وقوع ذلك في الآخر .

أما الجمع بين «الدَّوِّ» في قافية و«الدَّلْوِ» في قافية أخرى فلم يعب عندهم ، فُعلم أن الواو الأولى في الدَّوِّ لشدتها جرَّت مجرى الحرف الصحيح الذي هو اللام في الدَّلْوِ ، فيصير قولك (أُمَيٍّ) بمنزلة قولك دُرِّي في النسبة إلى «دُرٍّ» ، لأن هذا ، لما قلنا إنها كالحروف الصَّحاح ، فالدُّرِّي غير ممتنع فكذا أُمَيٍّ .

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥ : ١٥٣ .

(٢) قال سيبويه : «وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : أُمَيٍّ ، فلا يُغَيِّرون لما صار إعرابها كإعراب مالا يُعتل ، وشبهوه به ، كما قالوا طَيِّمِي ، وأما عَدِيٍّ فيقال وهذا أثقل لأنه صار مع

الياءات كسرة» الكتاب ٣ : ٣٤٤-٣٤٥ .

(٣) في ع : «قال النبي عليه السلام» والمثبت من الأصل و ف .

\* فصل \* وَتَقُولُ فِي غَزَوْ وَظَبْيٍ ، غَزَوِيَّ وَظَبْيِي ، وَاخْتَلَفُوا فِيهَا لِحَقَّتْهُ التَّاءُ مِنْ ذَلِكَ فَعِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَوِيهِ لَا فَضْلَ .

قوله : «وَتَقُولُ فِي غَزَوْ . . . . .» .

إذا نسبت إلى غَزَوْ وَظَبْيٍ قلت : غَزَوِيَّ وَظَبْيِي ، وهكذا تقول فيما لحقت آخره تاء التانيث كغَزَوِيَّ فِي غُرُورَةٍ وَكُدُمِيَّ فِي دُؤْمِيَّةٍ ، هذا قول الخليل وسبيويه<sup>(١)</sup> ، لأنك تحذف التاء على القياس المنقاد<sup>(٢)</sup> ، فيصير ما فيه التاء وما لا تاء فيه سواء . .

قوله : «لا فصل . . . . .» .

أي لافرق بين ما فيه تاء ، وما لاتاء فيه عندهما<sup>(٣)</sup> .

ويؤنس فصل فيهما<sup>(٤)</sup> فقال : غَزَوِيَّ وَظَبْيِي بياء مشددة قبلها واو مكسورة في الأول ، وياء مكسورة في الثاني في غَزَوْ وَظَبْيٍ ، وَغُرُورِيَّ بضم العين وفتح الراء ، وكسر الواو في غُرُورَةٍ . وَظَبُورِيَّ بواو مكسورة قبلها مفتوحتان في ظَبْيَةٍ ووجه مذهبه أنه يجري (ظَبْيَةٍ) مجرى «فَعْلَةٍ» أو «فَعْلَةٍ» بفتح العين أو كسرهما ، فتقلب الياء ألفا فتصير ظَبَاةً ، والنسبة إليها كالنسبة إلى نحو عَصَا بالضرورة ، وهكذا تصنع في الواوي أيضا وإنما تصنع هكذا لإزالة اجتماع الكسرة والياءات الثلاث في ظَبْيِي في النسبة إلى ظَبْيَةٍ وإن لم يُسْتَقَلَّ اجتماعهما في ظَبْيِي في النسبة إلى ظَبْيٍ ، لأن ظبية صيغة مؤنث وبالمؤنث ضعف ، بخلاف المذكر ، ولا يلزم من الهرب عن المستقل فيما به ضعف الهرب فيما

(١) انظر الكتاب لسبيويه ٣: ٣٤٨-٣٤٦ وشرح الشافعية ٢: ٤٨-٤٦ .

(٢) أي المطرد وهو حذف التاء مع ياء النسب .

(٣) عندهما : أي عند الخليل ويونس إذ لم يفرقا عند النسبة إلى ما فيه التاء وما لاتاء فيه في نحو ظبي وظبية ، وغزو وغزوة فقالا : ظَبْيِي وَغَزَوِيَّ فيهما في حين فرق يونس بينهما مع أنه نقل عن أبي عمرو قوله في ظبية ظَبْيِي .

(٤) سبيويه ٣: ٣٤٧ وشرح الشافعية ٢: ٤٨-٤٦ .

وَقَالَ يُونُسُ فِي ظَبْيَةٍ وَدُمِيَّةٍ وَقَيْتَةٍ ظَبَوِيٍّ وَدُمَوِيٍّ وَقَيْنَوِيٍّ، وَكَذَلِكَ بَنَاتُ  
الْوَاوِ كَعُرْوَةٍ وَعُرْوَةٍ وَرَشُوءَةٍ، وَكَانَ الْخَلِيلُ يَعْذِرُهُ فِي بَنَاتِ الْيَاءِ دُونَ بَنَاتِ  
الْوَاوِ. وَعَلَى مَذْهَبِ يُونُسَ جَاءَ قَوْلُهُمْ قَرَوِيٌّ وَزَنَوِيٌّ فِي قَرْيَةٍ وَبَنِي زَنْيَةٍ.

به قوة، ولأن العرب تقول في النسبة إلى بنى زَنْيَةٍ وَقَرْيَةٍ: زَنَوِيٌّ، وَقَرَوِيٌّ، وهذا محل  
الخلاف، فوجب إلحاق غيره به، والظاهر هو المذهب الأول لزوال ما ذكره يونس من  
توالى الياءات في بنات الواو مع بقاء الحكم عنده نحو عُرْوِيٍّ فِي النَّسْبَةِ إِلَى عُرْوَةٍ.

وما ذكره من قولهم زَنَوِيٌّ وَقَرَوِيٌّ نادر لا ينبغي أن يجعل أصلاً، والاستثقال الذي  
أشار إليه في ظَبْيٍ غير معتد به لمخالفة كثير من النسب في ذلك.  
والدُّمِيَّةُ: صورة متخذة من العاج يضرب بها المثل في الحسن يقال: «فَلَانٌ أَحْسَنُ  
مِنَ الدُّمِيِّ»<sup>(١)</sup>.

وَالْقَيْنَةُ<sup>(٢)</sup>: للأموال الناطقة التي تُقَتَّتِي، أي تجمع مثل الإبل.

قولسه : يعذره . . . . .»

الضمير ليونس، وإنما يعذره الخليل في بنات الياء لانتظام الياءات فيها بخلاف  
بنات الواو<sup>(٣)</sup>.

وزَنْيَةُ: حيٌّ من العرب، والنسبة إليها على مذهب يونس (وغيره زَنَوِيٌّ، ولكنه  
عنده غير نادر، فإن قلت ينبغي أن يقال في النسبة إلى بَنَتِ بَنَوِيٍّ على مذهب يونس)<sup>(٤)</sup>،

(١) انظر مجمع الأمثال ١: ٢٢٧ «أحسن من الدمية».

(٢) الْقَيْنَةُ وَالْقَيْنَةُ: الْكِسْبَةُ. اللسان (قنا).

(٣) انظر سيبويه ٣: ٣٤٧. وانظر شرح الشافية ٢: ٤٨.

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

وَتَقُولُ فِي طَيٍّ وَلَيَّةٍ، طَوَوِيٍّ، وَلَوَوِيٍّ وَفِي حَيَّةٍ حَيَوِيٍّ، وَفِي دَوٍّ وَكَوَّةٍ، دَوَوِيٍّ وَكَوَوِيٍّ.

قلت: إنما لم يُقلْ بَنَوِيٍّ على مذهبه، بل قيل بَنَتِيٍّ، وإن كان التقدير بَنَوَةً، لأن التاء في بنتٍ ليست بتاء تأنيث وإنما هي بدل، فهذا هو الفارق<sup>(١)</sup>.

قوله: «في طَيٍّ...»<sup>(٢)</sup>.

هو بدون التاء، وليَّةٌ بالتاء كان أصلهما طَوِيًّا وَلَوِيَّةً من طَوَى الكتاب، وَلَوَى الحبل فَنَلَه، كرهوا اجتماع الياءات في نحو طَيٍّ وَلَيٍّ بياءين مُشَدَّدَتَيْنِ فيهما، ففكوا الإدغام بأن حَرَكُوا المدغم مع رده إلى أصله فقالوا في طَيٍّ طَوَوِيٍّ، وفي لَيَّةٍ لَوَوِيٍّ، كأنهم قالوا طَوَوِيٍّ بتحريك الواو والياء، وكذا لَوَوِيَّةً، فانقلبت الياء ألفا كما انقلبت الياء في رَحَى فقليل رَحَى بالألف فصار طَوَوِيٍّ وَلَوَوِيَّةً، فنسب إليهما كما ينسب إلى نحو رَحَى فقليل طَوَوِيٍّ، وَلَوَوِيٍّ، والأولى من الواوين فيها أصل. والثانية منقلبة عن ألف منقلبة عن الياء التي هي لام.

قوله: «وفي حَيَّةٍ...».

تحرك الياء المدغمة فيه فتصير في التقدير حَيَّةً وتقلب الثانية ألفا على مثال حَيَاةٍ، والنسبة إليها (بقلب ألفها واوا)<sup>(٣)</sup> كما في رَحَوِيٍّ. والواو في حَيَوِيٍّ منقلبة عن ياء، وليست، بأصل، فهي مشتقة من حييت لأنها موصوفة بطول الحياة.

قال الشيخ أبو علي في تحريك الياء الأولى من طَيٍّ وغيره وجب تحريك الساكن المدغم، إذا كانوا قد قالوا في النسبة إلى الرَّمْلِ رَمَلِيٍّ. هذه ألفاظه.

(١) انظر سيبويه ٣: ٣٥٩-٣٦٤ وشرح الشافية ٢: ٦٨-٧٠. واللسان: «بنى».

(٢) انظر شرح الشافية ٢: ٤٩-٥٠.

(٣) في الأصل: «بقلب واوها ألفاء وصوابه المثبت من ع وف».

وَتَقُولُ فِي مَرْمِيٍّ مَرْمِيٍّ تَشْبِيهَاً بِقَوْلِهِمْ فِي تَمِيمِيٍّ وَهَجْرِيٍّ وَشَافِعِيٍّ،  
تَمِيمِيٍّ وَهَجْرِيٍّ وَشَافِعِيٍّ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: مَرْمُويٍّ، وَفِي بَخَاتِيٍّ . . . .  
اسم رجل بَخَاتِيٍّ.

أي لما حركوا الساكن في قولهم رَمِيٍّ من غير أن يفيد تخفيفاً كان التحريك هنا أولى  
لإفضائه إلى التخفيف، والتفادي من اجتماع الياءات .  
أما دَوَّةٌ<sup>(١)</sup> وَكَوَّةٌ<sup>(٢)</sup> فالنسبة إليهما على الأصل لعدم توالي الياءات، وكذا كل اسم  
آخره واو مشددة، وهو جار مجرى غَزْوٍ فِي النَّسْبَةِ لما ذكرنا.

قوله : «فِي مَرْمِيٍّ . . . . .»<sup>(٣)</sup>.

أصله مَرْمُويٍّ قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء فصارت إلى مَرْمِيٍّ، وإنما  
حذفوا الياءين في النسبة لأنهم استقلوا توالي الياءات فشبهوها لزيادتهما على الثلاثة  
بياء النسبة في نحو بصريٍّ، فكما لا تجتمع تاء التانيث وياء النسبة لمشابهة بينهما في نحو  
بصريٍّ، فكذا لا تجتمع ياء النسبة وشبهها. وإن شئت قلت مَرْمُويٍّ تشبيهاً لبيائه ببياء  
غَنِيٍّ من حيث إن الياء الثانية أصلية كياء غَنِيٍّ وإن كانت الياء مزيدة فالحذف لا غير.  
(إذ لا وجه إلى تشبيهها ببياء غَنِيٍّ)<sup>(٤)</sup> لانتفاء الأصالة في الثانية من ياء نحو كُرسيٍّ،  
وتحقيقها في ياء «غَنِيٍّ» .

قوله : «وشَافِعِيٍّ . . . . .».

الشافعي قبيلة، وإذا نسبت إلى الشافعي - رحمه الله - له مذهب في الفقه قلت  
شافعي أيضاً.

(١) الدَّوَّةُ موضع معروف. اللسان: (دوى).

(٢) الكَوَّةُ الخرق في الحائط. اللسان: (كوى).

(٣) سيبويه ٣ : ٣٤٦ وشرح الشافعية ٢ : ٤٩-٥٢.

(٤) سقط من الأصل والمثبت من ع وف.

قوله : «وفي بَخَاتِي .....» .

قال السيرافي إن جَمَعْتُ بُخْتِيَّةً قلت : بَخَاتِي غير منصرف، لأنه تكسير، فإن سميت به رجلاً تمنعه الصرف أيضاً لأنه بمنزلة قُمَارِيٍّ، وبخاتي بياء النسبة إلى ذلك منصرف، لأنه بمنزلة شَرَابِيٍّ، وهذا دليل قاطع على أن الياء المشددة التي كانت قبل النسبة قد زالت، إذ لو كانت هي على حالها لكانت الكلمة على حالها من عدم الانصراف .

قوله : «اسم رجل .....» .

احتراز من بخاتي جمعا، فإنك عند النسبة ترده إلى الواحد فتَقُولُ بُخْتِيَّ على قياس الجمع .

فإن قلت : فما الفرق بين مَرْمِيٍّ منسوباً، وبينه غير منسوب؟ قلت : هو أن الياء المشددة التي في المَرْمِيٍّ منسوباً للنسبة بخلافها إذا لم يكن منسوباً، واختلاف الحالين هنا كاختلافهما في ضمة الفاءِ مِنْ فُلْكِ مُفْرَداً وَجَمْعاً، وكذا الكلام في كل اسم حَذَفَتْ من آخره ياءين للنسبة .

فالياءان في قولك قَرَأْتُ علم الشَّافِعِيِّ غيرُهما إذا قلت مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَافِعِيٍّ مَذْهَبِهِ .

\* فصل \* وَمَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ مَمْدُودَةٌ إِنْ كَانَ مُنْصَرِفًا كِكِسَاءٍ،  
وَرِدَاءٍ، وَعِلْبَاءٍ، وَحِرْبَاءٍ قِيلَ: كِسَائِي، وَعِلْبَائِي. وَالْقَلْبُ جَائِزٌ  
كَقَوْلِكَ: كِسَاوِي...

قوله : «وما في آخره ألف ممدودة . . . . .»<sup>(١)</sup>.  
الهمزة في آخر هذا النحو من الأسماء إما أصلية كَقَرَأَ لأنه فُعَالٌ من قَرَأْتُ.  
وإما منقلبة عن حرفٍ أصلي كِكِسَاءٍ وَرِدَاءٍ، والأصل كِسَاوٍ وَرِدَائِي.  
وإما منقلبة عن حرفٍ الإلحاق كَعِلْبَاءٍ، وَحِرْبَاءٍ، والأصل عِلْبَائِي وَحِرْبَائِي.  
وإما زائدة كهمزة حمراء، فإنها مُبدلة من ألف التانيث:  
ففي الأولى: التصحيح نحو: «قُرَائِي»، كَقُرَائِي.  
وفي الرابعة: القلب كَحَمْرَاوِي.  
وفي الثانية والثالثة: جاز الأمران، غير أن الأحسن هو التصحيح في الثانية،  
والقلب في الثالثة.

فوجه التصحيح في الثانية أنها قريبة من الأصل لانقلابها عن لام. ووجه أنها  
أشبهت الزائدة التي في حمراء لأنها ليست بأصل على الإطلاق. فمن هذا جاز القلب  
ولكن من حيث إنها قريبة من الأصل حسن التصحيح.

أما الهمزة في الثالثة فمنقلبة عن حرف الإلحاق، وحرف الإلحاق ليس بأصل بل  
هو جار مجرى الأصل، فيكون أشبه بهمزة الرابعة، لأن كلا منها ليست بمنقلبة عن  
حرف هو جزء الكلمة، والهمزة في الثانية منقلبة عن جزء الكلمة فلذا قوي فيه جهة  
القلب، وازداد حسنا لأن القلب في الرابعة لازم، ووجه التصحيح كونها قائمة مقام  
الأصل من جهة الإلحاق ولزوم القلب في الرابعة لثلا تقع علامة التانيث في الحشو.

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٢ : ٥٤-٥٧.



...وإن لم ينصرف فالقلب كحمرآوي، وخنفساوي، ومغبرآوي  
وذكرآوي.

\* فصل \* وتقول في سقاية وعطاية: سقائي وعطائي، وفي  
شقاوة شقاوي، وفي راية راوي ورأيي، وكذلك في آية وثاية  
ونحوهما . . . . .

---

قوله: «وإن لم ينصرف . . . . .».

غير مسلم على الإطلاق بدليل أنك لو سميت بقراء امرأة يمنع الصرف، ولا تبدل  
همزته واوا، فعلم أن ذلك القول مؤول، والأولى أن يقال: فإن كان ألف التانيث  
قلبتها وإن كان غيرها ساغ فيه الوجهان.

والمعبراء: جماعة الحمر، وهو جمع غير كالمشيوخاء جماعة الشيوخ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وتقول في سقاية . . . . .»<sup>(٢)</sup>.

النسبة تحذف تاء التانيث فيبقى بعد الألف في نحو سقاية ياء وفي نحو: شقاوة واو  
فتهمز الياء لثلاث تجمع الياءات وكسرة، وتبقى الواو على حالها، لأننا نقلب الألف  
والهمزة إليها في نحو ملهوي، وحرآوي، وعلباوي، وكساوي. فإذا ظفرنا بها في  
نفس الكلمة، وقع لنا الغنية عن صنيع آخر.

أما راية، ونحوها مما وقعت فيه الياء بعد ألف ليست بزيادة ففي النسبة إليها ثلاثة  
أقوال<sup>(٣)</sup>:

---

(١) اللسان: (عبر).

(٢) انظر شرح الشافية: ٢: ٥٩.

(٣) انظر شرح الشافية: ٢: ٥٩ وشرح ابن يعيش: ٥: ١٥٧ وسبويه: ٣: ٣٥٠ حيث شرح السيرافي  
في حاشية ٣.

---

رأيي، ياءات ثلاث، ورائي بهمزة وياء مشددة، وراوي بالواو. فمن ذهب إلى الأول فقد سنلك مسلك ظبي، إذ في الألف إجماع للسان ليس في الساكن الصحيح، وهناك جاز لحصول الإجماع للسان قبيل الياءات فيكون ما نحن فيه أولى بالجواز، ولم يجره مجرى طي في رد العين إلى أصلها عند النسبة للزوم كثرة التغير من غير حاجة، بخلاف طي فإنه لو بقي على حاله للزم اجتماع ياءات أربعة.

ومن مال إلى الثاني فالأمر ظاهر، لأنه اجتمعت ياءات بعد صورة ألف فأشبهه نحو سقاية، والياء إذا استثقلت بعد الألف فالوجه قلبها همزة. ومن ملّح الثالث فقد مر على طريقة رَحَوِيّ لأنه اجتمع ياءات فيما قلّت حروفه فيما قبل الياء التي هي لام في حكم المتحرك (فتقلب الياء واواً)<sup>(١)</sup>، بعدما صارت ألفاً، كما فعل مثل ذلك في النسبة إلى عمٍ وشجٍ فقبل عَمَوِيّ وَشَجَوِيّ على طريقة رَحَوِيّ. وَثَايَةُ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ مَأْوِيهَا<sup>(٢)</sup>.

---

(١) في الأصل: «فتقلب الواو ياء» وصوابه المثبت من ع و ف. وهو يعني بذلك قلب الياء التي في راية.

(٢) الثَايَةُ والثَّوَةُ، غير مهموز، والثَّوِيَّة: مأوى الغنم والبقرة، قال ابن سيدة: وأرى الثاوة مقلوبة عن الثاية. والثاية مأوى الإبل. اللسان: (ثوا).

\* فصل \* وَمَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ : مَا يُرَدُّ سَاقِطُهُ، وَمَا لَا يُرَدُّ، وَمَا يَسُوعُ فِيهِ الْأَمْرَانِ . فالأَوَّلُ نَحْوُ: أَبَوَيَّ، وَأَخَوَيَّ، وَضَعَوَيَّ . وَمِنْهُ سَتَهَيَّ فِي اسْتِ . . . .

قوله : «وما كان على حرفين . . . . .»<sup>(١)</sup> .

الاسم إذا كان على حرفين والساقط منه لام فهو على ضربين .

أحدهما : أن يرد للثنية أو لجمع سلامة المؤنث .

(والثاني: عكسه)<sup>(٢)</sup> ففي الثاني يجوز الرد وتركه، نحو غَدَيَّ وَغَدَوَيَّ، وَذَمَيَّ وَذَمَوَيَّ . وفي الأول الرد نحو أَبَوَيَّ وَأَخَوَيَّ وَضَعَوَيَّ في ضَعَّةٍ للثب<sup>(٣)</sup> لقولهم أبوان، وأخوان، وَضَعَوَان، إذ النسبة أَعُوذُ بالساقط وأحقُّ بأن يعود هو لها من الثنية والجمع، لأنها بمنزلة مقام الضرورة، ألا ترى أن المنسوب يُتَجَسَّمُ له ما لا يُتَجَسَّمُ لغيره من الأسماء، فإن شئت فأنعم فيما في هذا الباب من المسائل نَظَرَكَ يَصَحُّ لك ماقلت، فعلم أنها بمنزلة مقام الضرورة بخلاف الثنية والجمع، ومن المعلوم أن توقف الثابت بالضرورة (على شيء)<sup>(٤)</sup> أدخل في المناسبة من توقف ما لا ضرورة فيه عليه، وذلك الشيء فيما نحن فيه، عود ما كان ذهب من نحو أبٍ وَوَلِيٍّ، فلذا قلنا إِنَّ النسبة أحقُّ بأن يعود

(١) انظر سيويه ٣: ٣٥٧-٣٦١ والمقتضب ٣: ١٥٢-١٥٩ . وشرح الشافية ٢: ٦٠-٦٩ وابن يعيش ٦: ٥٠٢ .

(٢) في ع : «والثاني عكسه الرد» والمثبت من الأصل وف .

(٣) الضَّعَّةُ : شجر وأصلها ضَعُوٌّ، والهَاءُ عِوَضُ لأنه يجمع على ضَعَوَاتٍ قال جرير: مُتَّخِذًا فِي ضَعَوَاتٍ تَوَلَّجًا . . .

والنسبة إليها ضَعَوَيَّ . وقال بعضهم: الهاء عِوَضُ من الواو الذاهبة من أوله . انظر الصحاح (ضعا ووضع) .

(٤) في الأصل على «بره» والمثبت من س وع وف .

وَالثَّانِي نَحْوُ: عِدِّي وَزَنِي، وَكَذَا الْبَابُ إِلَّا مَا اعْتَلَّ لَامُهُ نَحْوُ شِيَةِ فَإِنَّكَ  
تَقُولُ فِيهِ: وَشَوِي، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ وَشِيَّ عَلَى الْأَصْلِ . . . .

لها الساقط وَأَوَّلَى، ولذا قالوا في الكثير الشائع يَدَوِي، وَدَمَوِي ولم يقولوا على ما ذكره  
السيرافي<sup>(١)</sup> في يديان ودميان إلا في ضرورة الشعر.

قوله : «ومنه سَتَهِيَّ في است . . . . .» .

وَقَعَ في النسخ : ومنه سَهِيَّ في است، وليس ذلك بِجَيِّدٍ إذ في النسبة إلى است  
وجهان، اسْتِي، والثاني: سَتَهِيَّ<sup>(٢)</sup> بهاء مكسورة قبلها مفتوحان، إذا أثبت الهمزة لم  
تُرْدُ اللَّامُ، وإذا حذفتها رَدَدَتْ، وإنها فتحت العين في سَتَهِيَّ، لأنَّ فتحها هو الأصل  
لأنه يجمع على أَسْتَاه، والأصل في أفعال أن يكون جَمَعَ فَعَلَ بتحريك العين كَجَبَلَ  
وَأَجْبَالَ، وَفَرَسَ وَأَفْرَسَ . وأما نحو فَرَخٍ وَأَفْرَاحٍ فشاذٌ لا يُقَاسُ عليه .

قوله : «عِدِّي، وَزَنِي . . . . .»<sup>(٣)</sup>

الاسم إذا كان على حرفين والساقط منه غير اللام كَعِدَّةٍ وَزَنَةٍ فالساقط منها الواو  
التي بمقابلة الفاء في وَعِدَّةٍ وَوَزَنَةٍ، فالنسبة بدون الرَدِّ إلا إذا كان معتلَّ اللام كَشِيَّةٍ،  
والأصل وَشِيَّةٍ، فالنسبة إذ ذاك بالرد، والفرق أنك إذا أسقطت التاء من عِدَّةٍ بقي  
حرفان صحيحان، والاسم المتمكن يكون على حَرْفَيْن صحيحين كَعَدٍ وَبَابِهِ بخلاف  
الحرفين اللذين ثانيهما حرف لين، فالاسم المتمكن يمتنع مجيئُهُ عليهما، ولا يجيء في  
كلامهم نحو فَوْ مُفْرَدًا غير مضاف، فلو حذفت التاء من شِيَةِ للنسبة يلزم هذا الممتنع،

(١) انظر رأي السيرافي في كتاب سيبويه ٣: ٣٥٩ حاشية ٤ و ص ٣٦٦، حاشية ١ من الجزء الرابع.

(٢) انظر سيبويه ٣: ٣٦١ وشرح الشافية ٢: ٧١ وابن عيش ٦: ٥٤ .

(٣) انظر سيبويه ٣: ٣٦٩ .

فيجب رد التاء لثلاثا يلزم ثبوت ما ليس بثابت في الكلام بخلاف ما إذا حذفت التاء من نحو عِدَّةٍ، لأنه لا يلزم هذا الممتنع فلا تتحقق ضرورة إلى رد الفاء، والداعي إلى حذفها وهو لصوق الكسرة<sup>(١)</sup> بالواو - ولو رُدَّت - موجودة.

وقيل : لم يقولوا شَيْئٌ بشين وباء مكسورتين قبل باء النسبة لاجتماع الياءات والكسرتين، فعدلوا إلى الأصل وهو وَشْيَةٌ وحَرَكُوا عينه لأنها ألفت الحركة عند حذف الفاء، وقلبوا لامه واوا فصارا إلى وَشَوِيٍّ.

وقيل ردّوا لثلاثا يلزم ثَقُلَ، وارتكاب تغييرات على خلاف قياس النسبة.

وأبو الحسن<sup>(٢)</sup> يلاحظ الأصل فيقول وَشَيٌّْ بسكون الشين لأنهم لما ردّوا الواو رجعت الكلمة إلى أصلها فصارت وَشْيَةً، والنسبة إلى وَشْيَةٍ عند المخالف وَشْيِيٍّ، فكذا النسبة إلى شَيَْةٍ بعد الرد، ولهذا التعليل قال أبو الحسن: يَدْيِيَّ، وَغَدَوِيَّ فأسكن الدال فيهما، وليس ما ذهب إليه أبو الحسن بحسن، لأن هذا التغيير لأجل النسب، فكان قياسه القلب وفتح ما قبل الآخر كالتغيير في عم لأجل النسبة، . وحمله على النسبة إلى نحو ظَنِيٍّ وَغَزَوِيٍّ ليس بجيد، إذ ليس ذاك بتغيير للنسب، بل إبقاء الياء على حالها، ألا ترى إلى يونس<sup>(٣)</sup>، (فإنه لما التزم التغيير في ظَنِيٍّ عند النسبة لزم أن يقول ظَنَوِيٍّ، فثبت أن قياس تغييرهم)<sup>(٤)</sup> في النسب أن يقلبوا الياء واوا، ويفتحوا ما قبلها، ولذا كان وَشَوِيٍّ وَيَدَوِيٍّ أَوْلَى مِنْ وَشْيِيٍّ وَيَدْيِيٍّ.

(١) في الأصل وف: «الكثرة» والمثبت من ع .

(٢) انظر حاشية السيرافي على سيبويه ج ٣ ص ٣٧٠ وشرح الشافعية ٢: ٦٧ وشرح ابن يعيش . ٤: ٥ .

(٣) سيبويه ٣: ٣٤٧ . (٤) سقط من ف والمثبت من الأصل وع .

وَعَنْ نَاسٍ مِنَ الْعَرَبِ عِدَوِيٍّ وَمِنْهُ سَهْيٌ فِي سَهٍ . . . .

---

قوله : «وعن ناس من العرب عِدَوِيٍّ . . . .» .

أي جاء عن بعض العرب زيادة واو بعد اللام في مثل عِدِيٍّ كأنهم لما امتنع رد المحذوف، لأنه ليس موضع تغيير، لأنه فاء لا لام نقلوه إلى موضع التغيير وهو اللام<sup>(١)</sup>، أو زادوا في موضع التغيير واوا .

قوله : «ومنه سَهْيٌ . . . .» .

إذا قلت سَهٍ كان المحذوف هو العين، لأن الأصل (سَهٌ) فالنسبة إليه سَهْيٌ بدون الرد، لأن اللام إنها ترد لكونها طرفاً، والعين ليست بالطرف الذي تقع إليه النسبة<sup>(٢)</sup>، فلذا قيل سَهْيٌ بدون الرد، ولم يقل سَتَهْيٌ، وإن قيل في غِدٍ وَدَمٍ، غَدَوِيٍّ وَدَمَوِيٍّ<sup>(٣)</sup> .

---

(١) أي الدال في عدة .

(٢) سقط من ف والمثبت من الأصل وع .

(٣) الحاصل في النسبة إلى سه ثلاث لغات: هي اسْتَهْيُ، وَسْتَهْيُ، وَسَهْيُ فمرد النسبة في الأول والثاني لمن قال اسْتَهْيُ أو سَتَهْيُ وأصلهما سته . ومن قال أصله سه فالنسبة إليه سَهْيُ . انظر تصغير هذه الكلمة في شرح ابن يعيش ٦ : ٤-٥ .

وَالثَّالِثُ نَحْوُ: غَدِيٍّ وَغَدَوِيٍّ، وَدَمِيٍّ وَدَمَوِيٍّ، وَيَدِيٍّ وَيَدَوِيٍّ،  
وَجَرِيٍّ وَجَرَحِيٍّ، وَأَبُو الْحَسَنِ يُسَكِّنُ مَا أَصْلُهُ السُّكُونُ فَيَقُولُ: غَدَوِيٍّ  
وَيَدِيٍّ.

ومنه ابْنِيٍّ، وَبَنَوِيٍّ، وَاسْمِيٍّ، وَسَمَوِيٍّ بِتَحْرِيكِ الْمِيمِ، وَقِيَاسُ قَوْلِ  
الْأَخْفَشِ إِسْكَانَهَا...

قولُه : غَدِيٍّ، وَغَدَوِيٍّ.....» .

فإن قلت الأصل غَدُوٌّ بسكون الدال فما بالها حركت في النسبة؟ قلت لما ذكرنا أنها  
ألفت الحركة عند الحذف، وثبتت تلك الحركة لها في أكثر الأحوال فلم تحذف في  
النسبة إجراء لها على ما لها من المألوف، (والجواب عن إشكال<sup>(١)</sup>) أبي الحسن ما ذكرنا.

قولُه : «ومنه ابْنِيٍّ.....» .

الهمزة في ابنٍ واسم تعاقب اللام المحذوفة، فإذا جاءت الهمزة في النسبة لم تعد  
اللام، وإذا عادت اللام ذهبت الهمزة نحو ابْنِيٍّ وَبَنَوِيٍّ بفتح الباء والنون، لأن  
الأصل «بَنَوٌ» بفتحتين، . بدليل قولهم في الجمع أبناء على أفعال، وقد سبق الكلام في  
مثل هذا قبل، فإذا حذفت الهمزة صار بَنَاءً، والنسبة إليه بَنَوِيٍّ بالضرورة كَعَصَوِيٍّ.

وأما اسم: فأصله سِمُوٌّ بكسر السين، أو سُمُوٌّ بضمها والميم في الوجهين ساكنة  
ثم حذفت الواو فبقي سِمٌ، وسُمٌ، وروى قوله:

٤١٠ - بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمُهُ<sup>(٢)</sup> .

(١) في ع: «والجواب عن إسكان» والمثبت من الأصل وف.

(٢) هذا الرجز ذكره أبو زيد في نوادره ص ١٦٦ ضمن أبيات ثلاثة وقال: هي لرجل زعموا أنه  
من كلب. وانظر شرح شواهد الشافعية للبغدادى ص ١٧٦-١٧٧.

## \* فصل \* وَتَقُولُ فِي بِنْتٍ وَأَخْتٍ : بَنَوِي وَأَخَوِي عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيِّبُوهُ ، وَعِنْدَ يُونُسَ بَنَتِي وَأَخْتِي . . .

بكسر السين وضمهما، ثم أدخل همزة الوصل، فإذا حذفت همزة الوصل قلت:  
سِمَوِيّ، أو سُمَوِيّ بتحريك الميم فيهما.

قوله : «وتقول في بنت وأخت . . .»<sup>(١)</sup>.

التاء فيهما ليست للتأنيث، وإنما هي بدل من الواو في بَنَوِ، إذ لو كانت للتأنيث  
لحُرِّكَ ما قبلها، إذ ليس في كلامهم تاء تأنيث قبلها حرف صحيح ساكن، وكأنهم  
عدلوا بفعلٍ إلى فَعَلٍ، وَلَمْ يَقُولُوا بَنَتْ بفتح الباء والنون على الأصل، لثلاثي بَنَتْ  
التاء للتأنيث حتى كأنه قيل بَنَوَتْ، ثم حذفت الواو فبقي بَنَتْ، وكذا أُخْتُ أصله أُخَوَتْ  
ثم حذفت الواو وغيّرت الصيغة فصار إلى أخت، وتغيّر الصيغة ليكون دليلا على أن  
التاء بدل من الواو التي هي لام لا أنها للتأنيث، كما كان التغيير في بِنَتْ لذلك أيضا.  
والخليل وسيبويه<sup>(٢)</sup> قالوا في النسبة إلى بِنْتٍ وَأَخْتٍ بَنَوِيّ وَأَخَوِيّ بحذف التاء ورد  
الواو، لأن هذه التاء وإن لم تكن تاء تأنيث فإن هذا الإبدال لما اختص بالموث جري  
مجرى علم التأنيث فلزم إزالة التاء وإعادة الكلمة إلى الزنة الأولى لتسقط علامة  
التأنيث رأسا وهذا قول متين، وإذا كانوا قد ردّوا المحذوف في أخ وهو غير معوّض قبل

---

(١) انظر سيبويه في النسبة إلى بِنْتٍ وَأَخْتٍ حيث قال: «وإذا أضفت إلى أختٍ قلت: أَخَوِيّ،  
هكذا ينبغي له أن يكون على القياس. وذا القياس قولُ الخليل، من قَبْلِ أَنْكَ لما جُمِعَتْ بالتاء  
حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء، ورُدّدت إلى الأصل. فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء،  
وهي أردُّ له إلى الأصل وسمعا من العرب من يقول في جمع هُنْتُ: هُنَوَات. قال الشاعر:

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَايَ وَمَلَنِي عَلَى هِنَوَاتٍ كُلِّهَا مُتَتَابِعٌ

فهي بمنزلة أخت. وأما يونس فيقول: أَخْتِي وليس بقياس. انظر سيبويه ٣: ٣٦٠-٣٦١.

(٢) سيبويه ٣: ٣٦٠-٣٦١.



وَتَقُولُ فِي كِلْتَا: كِلْتَيَّ وَكِلتَوِي عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ . . .

النسب فهم للردّ عند حذف العوض ألزم لأن لذهاب العوض أثرا، ألا تراهم لما حذفوا العوض من اسم أوجبوا الرد فقالوا سَمَوِيَّ، ولما لم يحذفوه قالوا اسْمِيَّ بدون رد المحذوف، فعلم أن لذهاب العوض أثرا في رد المحذوف، وأخ بدون العوض يجب الرد عند النسبة إليه، وإن لم يذهب منه (عوض فكان الرد في النسبة إلى أخت أحق لذهاب العوض منه)<sup>(١)</sup>، مع أن الرد فيها لا عوض فيه وهو الأخ واجب.

ووجه قول يونس<sup>(٢)</sup> الجري على الظاهر، فإن التاء لما صارت بدلا ولم تكن للتأنيث جرت مجرى التاء في عَفْرِيَّتْ، فقليل: بُنْتِي وَأَخْتِي، كما قيل عَفْرِيَّتِي.

ومذهب الخليل وسيبويه أدخل في القياس.

بيانه: أن المصغر والمنسوب أخوان من حيث إن تاء التأنيث لا مدخل لها في صيغة كل واحد منهما بدليل أنه لا يجيء مصغر على فُعَيْل مثلا ولا مه تاء التأنيث، كما لا يجيء منسوب وقبل ياء النسبة تاء التأنيث، فمن جاز عنده أُخْتِيَّ يلزم أن يجوز عنده أُخَيْتٌ، وهذا ممتنع عند الكل فيمتنع أُخْتِيَّ.

قولـه: «وتقول في كلتا. . .».

التاء فيه بدل من الواو، والأصل كَلَوِي والألف للتأنيث مثلها<sup>(٣)</sup> في حُبْلِي، أبدلت الواو تاءً إشعارا بالتأنيث، ولم يكتف بالألف لانقلابها ياءً في قولك: (رَأَيْتُ الْمَرَاتِينَ كَلْتَيْهِمَا)، فلما قصدوا إلى النسب لم يَبْقَ لإثبات التاء وجه، فحذفت فبقي كَلَوِي بألف قبلها واو فيجوز حَذْفُهَا وَقْلُهَا إِلَى الْوَائِ، كما هو الحكم في نحو: (حُبْلِي)، إلا أن

(١) سقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٢) انظر رأي يونس في الكتاب ٣: ٣٦١.

(٣) في الأصل «مثلها» وفي ف: «فيها» والمثبت من ع وهو الصواب.

\* فصل \* وَيُنْسَبُ إِلَى الصَّدْرِ مِنَ الْمَرْكَبَةِ فَتَقُولُ مُعَدِّي  
وَحَضْرِي، وَخَسِيَّ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ اسْمًا، وَكَذَلِكَ ائْتِيَّ أَوْ ثَنَوِيَّ فِي اثْنِي عَشَرَ  
اسْمًا.....

الحذف لزم لثلاثا يلزم اجتماع الواوين، فحذفت الألف وحركت اللام على قياس ما  
تقدم من أن التغيير لأجل النسب يوجب فتح ما قبل المعتل اللامي فبقي كَلَوِي، وهذا  
مذهب سيويه<sup>(١)</sup>.

وقياس مذهب يونس<sup>(٢)</sup> أن تقول كَلَيْتِي. وَكَلْتَوِيَّ وَكَلْتَاوِيَّ، كَحَلِيٍّ وَحُلُوِيٍّ  
وَحُبْلَاوِيٍّ. ووقع في بعض النسخ كَلَيْتِي وَكَلْتَوِيَّ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ، وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ،  
لأنها<sup>(٣)</sup> على مذهب يونس لا على المذهبين<sup>(٤)</sup>.

والمذهب الآخر كَلَوِيَّ، كما بيَّنا.  
أما كلا: فبمنزلة هُدَى وعصا، فالنسبة إليه كَلَوِي كَعَصَوِي.

قولسه: «وينسب إلى الصدر من المركبة.....»<sup>(٥)</sup>.

إنما نسب إلى الصدر، لأن الشطر الثاني بمنزلة تاء التانيث من حيث إن كلا منهما  
زيادة ضُمَّتْ إلى الأول، ولذا فتح ما قبله وهو آخر الصدر، كما فتح ما قبل تاء التانيث،  
وتاء التانيث تسقط عند النسبة، فكذا الشطر الثاني كَحَضْرِيَّ فِي حَضْرَمَوْتَ،

(١) انظر الكتاب ٣: ٣٦٣.

(٢) انظر رأي يونس في الكتاب ٣: ٣٦٣.

(٣) في الأصل: «لأنها» والمثبت من ع وف لأنه الصواب.

(٤) أي مذهبي يونس وسيويه.

(٥) انظر سيويه ٣: ٣٧٤-٣٧٧ والمقتضب ٣: ١٤١-١٤٣ وشرح الشافية ٢: ٧١-٧٧ وابن

يعيش ٦: ٩.

..... وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ وَهُوَ عَدَدٌ.

وَكَمْعِدِّي فِي مَعْدٍ يَكْرَبُ، فَلَمَّا حَذَفْتَ «كِرَبَ» بَقِيَ مَعْدِي وَيَاؤُهُ كِبَاءُ حَانِي، (فِيجُوزُ الحذف نحو مَعْدِي كَحَانِي، وَقَلْبُهَا إِلَى الْأَلْفِ، ثُمَّ قَلْبُ الْأَلْفِ إِلَى الْوَاوِ نَحْوَ مَعْدَا، ثُمَّ مَعْدَوِي) <sup>(١)</sup> كَحَانَوِي، وَكَحْمَسِي فِي خَمْسَةِ عَشَرَ إِسْمًا لَمَّا حَذَفْتَ عَشَرَ (بَقِيَ خَمْسَةُ، فَعُومِلَتْ مَعَامِلَةُ «طَلْحَةِ» فِي حَذْفِ التَّاءِ وَكَأَنِّي أَوْ ثَنَوِي فِي اثْنَا عَشَرَ لِأَنَّكَ حَذَفْتَ عَشَرَ) <sup>(٢)</sup> فَبَقِيَ اثْنَا، وَالْأَلْفُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ فِي مُسْلِمَانٍ فَحَذَفْتَ فَبَقِيَ اثْنَانِ كَابِنِ، فَلَكَ فِيهِ أَنْ تَقُولَ أَثْنِي كـ (ابْنِي) أَوْ تَرُدَّ اللَّامَ وَتَقُولَ ثَنَا كِرْحَا، ثُمَّ ثَنَوِي كَرَحَوِي.

قوله : «ولا ينسب إليه وهو عدد . . . .» <sup>(٣)</sup>.

إنما لم ينسب إلى اثْنَا عَشَرَ وهو عدد، لأنك إذا نسبت فلا يخلو من أحد أمرين : إما أن تثبت عشرا أو لا تثبت، ففي الأول الجمع بين ما هو قائم مقام نون اثنان وهو عشر بدليل امتناع قولك اثْنَا عَشَرَكَ، مع جواز قولك خَمْسَةُ عَشَرَكَ بالإضافة، ولا يجمع بين نون (اثنان) وبين ياء النسب وهما متعاقبان، إذ لا يقال اثناني، كما لا يجوز مسلماني.

وفي الثاني وقوع اللبس، إذ لا يعرف أنه منسوب إلى (اثنان) أو إلى (اثنا عشر)، وكلا الفسادين منتف، فلا تجوز النسبة إلى اثنا عشر، وهو عدد <sup>(٤)</sup>.

وقيل إنهما لم ينسب إليه وهو عدد كراهة اللبس لأنك إذا قلت خَمْسِي لم يُدْرَ أنه

(١) سقط من ف والمثبت من الأصل وع.

(٢) سقط من ف والمثبت من الأصل وع.

(٣) ابن يعيش ٦ : ٧٦ وشرح الشافية ٢ : ٧٤.

(٤) انظر شرح الشافية ٢ : ٧٣-٧٤ وقد أجاز أبو حاتم السجستاني في العدد المركب غير علم إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأيه.

وَمِنْهُ نَحْوُ: تَأْبَطُ شَرًّا، وَبَرَقَ نَحْرُهُ، وَتَقُولُ تَأْبِطِي وَبَرَقِي.

منسوب إلى خَمْسَةَ عَشَرَ أو إلى خَمْسَةٍ، ولا يرد رجل سمي بخمسة، لأن وقوع ذلك اللبس نادر، والعدد كثير، فلا يلزم من الامتناع مما يؤدي إلى اللبس في الغالب الامتناع مما يؤدي إلى ذلك بتقدير نادر.

قوله : «ومنه تَأْبَطُ . . . .»<sup>(١)</sup>.

إذا نسبت إلى الجملة المحكية إلى الصدر كما ذكرنا نحو: تَأْبِطِي، وَبَرَقِي، وحذف الشطر الثاني لما قلنا إن النسبة إلى لفطين ممتعة<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: فما تقول في الضمير المستكن في تأبط؟ قلت: قد زال هو أيضا، إذ لو جاز ثبوت ذلك الضمير عند النسبة للزم أن يقال برق نحري، واللازم منتف.

(١) انظر سيبويه ٣: ٣٧٧ وشرح الشافية ٢: ٧١-٧٢ وابن يعيش ٦: ٦-٧.

(٢) أجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيها شئت في الجملة أو في غيرها، فتقول في بعلبك: بَعْلِي أو بَعَّتِي، وفي تأبطُ شَرًّا: تَأْبِطِي أو شَرَّتِي - انظر شرح الشافية ٢: ٧٢.

\* فصل \* والمُضَافُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُضَافٌ إِلَى اسْمٍ مَعْرُوفٍ يَتَنَاولُ مُسَمًّى عَلَى حِيَالِهِ كَابِنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِ كُرَاعٍ ، وَمِنْهُ الْكُنَى كـ(أَبِي مُسْلِمٍ) وَأَبِي بَكْرٍ، وَمُضَافٌ إِلَى مَا لَا يَتَفَصَّلُ فِي الْمَعْنَى عَنِ الْأَوَّلِ كـ(أَمْرِي ۚ الْقَيْسِ) . . .

قوله : «والمضاف على ضربين . . . . .»<sup>(١)</sup>

المضاف والمضاف إليه اسمان بمنزلة معدٍ يَكْرُبُ ، والواجب أن يحذف الشطر الثاني وينسب إلى الصدر، لأن الشطر الثاني شبيه بتاء (التأنيث من حيث إن كلا منهما طَرَفٌ، فإن عدل إلى حذف الصدر والنسبة إلى الشطر الثاني)<sup>(٢)</sup> فلعلّه وهي كون المضاف إليه أعرف من المضاف كابن الزُّبَيْرِ، ألا ترى أن لفظة الزبير أخص من ابن، لأنَّ ابناً شائع يكون لكل واحد، والزبير علم لواحد، وليس بشائع .

فإن قلت أما في هذا الصنيع العود إلى المهروب عنه وهو وقوع الالتباس بين المنسوب إلى الزبير، وبين المنسوب إلى ابن الزبير؟ قلت: بلى غير أن هذا اللبس أهون خطبا من اللبس في النسبة إلى ابن؛ لأن ذلك لبسٌ في موضع عام، وهذا في موضع خاص فيُحتمل هذا القدر من اللبس في قولك: الزبيري، ويكتفى بدلالة الحال .

ومن هذا الضرب الكنى كمثاليه<sup>(٣)</sup>، ولاتقول أبويّ لأن لفظة الأب شائعة ليست بمخصص بواحد أو اثنين أو ثلاثة . فإن قلت ماتقول في كنى الأطفال<sup>(٤)</sup>، فإن طفلا مُكَنَّى بأبي بكر مثلا ليس له في الحال ابن اسمه بكر يعرفونه به، فلا يكون الأب

(١) انظر شرح ابن يعيش ٦ : ٨-٩ .

(٢) سقط من ف والمثبت من الأصل وع .

(٣) مثاله : «أبو مسلم وأبو بكر» .

(٤) انظر مقاله السيرافي حول هذا في شرح الشافية ٢ : ٧٥-٧٦ .

...وَعَبْدِ الْقَيْسِ، فَالنَّسَبُ إِلَى الضَّرْبِ الْأَوَّلِ زُبَيْرِي، وَكُرَاعِي،  
وَمُسْلِمِي، وَبَكْرِي، وَإِلَى الثَّانِي عَبْدِي وَمَرَّتِي.

مضافا إلى اسم معروف يتناول مسمى على حياله، وكلام المصنف (رحمه الله)<sup>(١)</sup> في مثل هذا المضاف إليه؟ قلت في الكنى سلوك طريقة التفاؤل، فإنهم يُكَنُّونَ صغيرا بأبي بكر مثلا ليعيش إلى أن يولد له ابن ويسمى ببكر، والمُكَنَّى بهذه الكنية عندهم كأنه عاش حتى ولد له ولد وسمي ببكر، وكان المضاف إليه (هنا)<sup>(٢)</sup> من قبيل مانحن فيه، ولا بأس بكون المجموع علما لذلك الشخص، ألا ترى أن ابن الزبير علم على عبدالله والسامع إذا سمعه لا يَحْطِرُ بباله ابنا منسوباً إلى رجل مسمى بالزبير، وليس للمضاف إليه على هذا التقدير مسمى على حياله ومع ذلك ننسب إليه لا إلى الصدر من هذا المركب بالنظر إلى أصل الوضع، لأن ابن الزبير في الأصل وضع لابن منسوب إلى رجل مسمى بالزبير، فكذا فيما نحن فيه من الكنى هذا إذا كان المضاف إليه اسماً معروفاً يتناول مسمى على حياله. فإن لم يكن المضاف إليه شيئاً غير المضاف كمثاليه. ألا ترى أن القيس ليس بإنسان أضيف إليه امرؤ وعبد، فهو بمنزلة حَضَرَمَوْت، ينسب إلى الصدر منه كَعَبْدِي، وَمَرَّتِي، وحذفت الهمزة من امرئ وردت الكلمة إلى أصلها وهو سكون العين، ولكنها حُرِّكَتْ في النسبة إذانا بأن العين كانت قد أُلْفَت الحركة في أكثر الأحوال، وعن المصنف (رحمه الله)<sup>(٣)</sup> أن امرأ القيس قبيلة.

(١) ما بين المعكوفين ليس في الأصل والمثبت من ع و ف.

(٢) في ف: «ها هنا» والمثبت من الأصل وع.

(٣) ما بين المعكوفين من ع فقط.

قَالَ ذُو الرُّمَّة :  
«وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا الْمَرْئِي لَفْوَ» .

قوله :

٤١١ - وَيَذْهَبُ

(١)

كان ذو الرمة يهجو بني امرىء القيس وليس هو بامرئ القيس المشهور - بقصيدة على هذا الروي ، فراه جرير<sup>(٢)</sup> وهو ينشئ فقال هل أعينك بيت أو بيتين فقال :  
يَعْدُ النَّاسُونَ إِلَى تَمِيمٍ      بُيُوتُ الْمَجْدِ أَرْبَعَةٌ كِبَارًا<sup>(٣)</sup>  
يَعْدُونَ الرَّبَابَ وَالْأَلْأَلِ      وَعَمْرًا ثُمَّ حَنْظَلَةَ الْخِيَارًا<sup>(٤)</sup>

(١) البيت بتمامه كما جاء في ديوان ذي الرمة ٢ : ١٣٧٩ :

وَهَبْلِكَ بَيْنَهَا الْمَرْئِي لَفْوَ      كَمَا أَلْفَيْتَ فِي الذِّبَةِ الْحَوَارِ

وهذا البيت ترتيبه التاسع عشر من قصيدة لذي الرمة عُذَّتْهَا ثَلَاثَةٌ وَخَسُونَ بَيْتًا مِنَ الْوَاغِ  
ومطلعها :

نَبَتْ عَيْنَاكَ عَنْ طَلَلٍ بِحُزْوَى      عَفَتْهُ الرِّيحُ وَامْتَنَحَ الْقَطَارَا

والقطار: القطر أي المطر، وامتنح أي اتخذ منحوة من المنحة والمعنى: إن هذا الطلل اتخذ  
القطار منحاً، فصار يشرب القطر، والمنحة: أصله: الناقة التي تعار فيشرب لبنها. (انظر  
ديوان ذي الرمة ٢ : ١٣٧١).

(٢) انظر الأغاني ٧ : ٦٢-٦٣ طبعة بولاق وثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٥ وانظر الحجاسة  
لابن الشجري ١٣٣-١٣٤.

(٣) انظر ديوان ذي الرمة ٢ : ١٣٧٧ وروايته هناك : «بُيُوتُ الْعِزَّةِ» وانظر شرح ابن يعيش ٦ : ٨  
والأغاني ٧ : ٦٢ -.

(٤) انظر ديوان ذي الرمة ٢ : ١٣٧٨ وروايته هناك على النحو التالي :

يَعْدُونَ الرَّبَابَ لَهَا وَعَمْرًا      وَسَعْدًا ثُمَّ حَنْظَلَةَ الْخِيَارَا

ورويته في الأغاني ٧ : ٦٢ على النحو التالي :

وَقَدْ يُصَاغُ مِنْهَا اسْمٌ فَيُنْسَبُ إِلَيْهِ كَعَبْدَرِيٍّ، وَعَبْقَسِيٍّ وَعَبْشَمِيٍّ .

---

وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا الْمَرْثِيُّ لَغَوًّا كَمَا أَلْفَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحَوَارِ<sup>(١)</sup>

ثم مرّ بذي الرمة الفرزدق فقال: أنشدني قصيدتك فأنشدتها، فلما بلغ هذه الأبيات قال له الفرزدق: توقف فتوقف، ثم قال أعدها فأعادها، ثم استعادها مرة أخرى، ثم قال الفرزدق، والله لقد علكهنّ من هو أشدّ لحين منك .  
والحوار : الفصل .

قوله وقد يصاغ منها اسم وينسب إليه . . . . .

وذلك لرفع اللبس .

والعبدريّ : منسوب إلى عبد ربّه، وعَبْقَسِيّ : منسوب إلى عبد قيسٍ ، وَعَبْشَمِيّ : منسوب إلى عبد شمسٍ .

---

يُعَدُّونَ الرِّبَابَ وَالْ سَعْدِ وَعَمْرًا ثُمَّ حَنْظَلَةَ الْخِيَارَا  
وانظر كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٥ وحامسة الشجري ص ١٣٣ .  
(١) الشاهد في البيت قوله : « الْمَرْثِيُّ » حيث نسبته إلى امرئ القيس .



\* فصل \* وإذا نُسب إلى الجُمع رَدَ إلى الواحدِ كقولك :  
مِسْمَعِي وَمُهَلَّبِي، وَفَرَضِي، وَصَحْفِي، وَأَمَّا الْأَنْصَارِي، وَالْأَنْبَارِي،  
وَالْأَعْرَابِي فَلِجَزَائِهَا تَجْرَى الْقَبَائِلُ كَأَنْتَهَارِي، وَضُبَّايِ وَكِلَابِي.

قوله : «وإذا نسب إلى الجمع . . . . .» .

اعلم أن المقصد الأصلي والغرض الكلي من النسبة فيما نحن فيه هو الدلالة على الجنس، فإنك إذا قلت فرضي علم أنك تضيف هذا المنسوب إلى هذا الجنس بكثرة ملاسته له، وهذا الغرض حاصل بالإضافة إلى الفرد، ألا ترى أنك لو قلت فرائضي لم تغد شيئاً آخر زائداً على ما أفاده قولك فَرَضِي، ولا يترك الأخصر عند وقوع الكفاية به إلى الأطول المستكره، فلذا رد إلى الواحد في النسبة إلى الجمع، وقيل مِسْمَعِي بكسر الميم ومُهَلَّبِي وَفَرَضِي بفتح الفاء والراء، وَصَحْفِي بفتح الصاد والحاء في النسبة إلى المسامعة، وهم قوم نزلوا بالبصرة، وإلى المهالبة وهم قوم، وإلى الفرائض والصحف، لأنها جمعاً فريضة وصحيفة، والنسبة إليهما كالنسبة إلى حنيفة<sup>(١)</sup> وفرائضي: خطأ بحث، ولو كان جري العادة باستعمال هذا النحو جهة لتصحيحه للزم أن يصح كل ما يستعمله العوام من نحو التُّعلة في اللعنة.

وقيل : الجمع في الاسم معنى عارض، والنسبة إلى الأصل تكون لا إلى العارض .  
والوجه الثالث : ما ذكرنا أن المنسوب إليه في الحقيقة هو الوالد أو المؤلد، وإذا نسب إلى غيره فالتشبيه، وما هو الأصل واحد، فكذا ما يخطر في سلكه بالشَّبه .  
وإنما جازَّ النسبة إلى الأنصار لجريه مجرى العلم الغالب وإلى الأنبار لأنها غلبت على قبيلة، وإلى الأعراب لأنها تقع على أهل البدو، فصار اسماً لقوم مخصوصين، والعرب يشمل الجنس قاطبة، والجمع إنما يُرد إلى الفرد لأجل أن الغرض هو النسبة

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٣: ٣٧٨ .

... وَمِنْهُ الْمَعَاوِرِيُّ وَالْمَدَائِنِيُّ .

إلى الجنس، . فلا حاجة إلى لفظ الجمع، فإذا كان الأعراب أخص من عرب كان أشبه بالمفرد فينسب إليه لا إلى عرب<sup>(١)</sup> إذ في قلب الأمر قلب الأصل .

قوله : «ومنه الْمَعَاوِرِيُّ . . . . .»<sup>(٢)</sup>

إذا نقل بناء الجمع إلى العملية صار بمنزلة اسم مفرد، والنسبة إلى المفرد سائغة شائعة، فلذا قيل مَعَاوِرِيٌّ، لأن مَعَاوِرَ اسم رجل، وَمَدَائِنِيٌّ، لأن مدائن اسم بلد، ومن ثم ساغ قولهم : أَنْتَارِيٌّ وَضِبَابِيٌّ، وَكِلَابِيٌّ<sup>(٣)</sup> . وإن كانت في الأصل جموع نَمِرٍ وَضَبٍ وَكَلْبٍ، وَمَعَاوِرٌ بعد العلميّة ليس له واحد يرد إليه للنسبة فهو بمنزلة هاشم، ومدائن بمنزلة مِصْرَ، وَأَنْتَارَ، وَضِبَابَ، وَكِلَابَ بمنزلة قريش، فتقول : كِلَابِيٌّ، كَمَا تَقُولُ قُرَيْشِيٌّ.

---

(١) أي عند النسب إلى أعراب ينسب إلى لفظه، ولا يُرَدُّ إلى الواحد لينسب إلى المفرد في مقام النسب كما رد القروي إلى القرية .

(٢) الْمَعَاوِرِيُّ : نسبة إلى قبيلة مَعَاوِرَ . قال سيويه : «مَعَاوِرِيٌّ : وهو فيها يزعمون مَعَاوِرِينَ مُرَّ، أخو تميم بن مُرَّ . الكتاب ٣ : ٣٨٠ .

(٣) انظر سيويه ٣ . ٣٧٩-٣٨٠ .

\* فصل \* وَمِنْ الْمَقْدُولَةِ عَنِ الْقِيَاسِ قَوْلُهُمْ: بَدَوِيٌّ، وَبَصْرِيٌّ، وَعُلُوِيٌّ، وَطَائِيٌّ، وَسَهْلِيٌّ، وَدَهْرِيٌّ، وَأُمَوِيٌّ، وَنَقْفِيٌّ.

قوله : بَدَوِيٌّ . . . . .» .

القياس في النسبة إلى بادية باديٍّ، أو بادويٍّ كما تقول في حانية حانيٍّ، أو حانويٍّ<sup>(١)</sup>، إلا أنهم اقتضوا للنسبة بناء (مخصوصاً)<sup>(٢)</sup>، كما اقتضوا في النسبة إلى العالية بناء علويٍّ، ثم نسبوا، وإلا فالقياس عاليٌّ أو علويٌّ.

أما الأول فلرعاية الموازنة، ألا ترى إلى قولهم حَضْرِيٌّ في مقابلة بَدَوِيٍّ .

وأما الثاني فلزوم الخفة، لأنَّ علويًّا أخفُّ من علويٍّ والقياس في بصريٍّ بكسر الباء الفتح<sup>(٣)</sup>، فكان الكسر لإيقاع الفصل بين المنسوب إلى المدينة، وبين المنسوب إلى البصرة، بمعنى الحجارة، ونظير هذا السَّهْلِيٌّ بالضم في النسبة إلى سَهْلٍ ضد حَزْنٍ . ليقع الفصل بينه وبين المنسوب إلى سَهْلٍ اسم رجل، فإنك تقول فيه سَهْلِيٌّ

(١) قال الرضي في شرح الشافعية ٢: ٨٢: «وقالوا: بَدَوِيٌّ، والقياسُ إسكانُ العين لكونه منسوباً إلى البَدْو، وإنما فُتِحَ ليكون كالْحَضْرِيِّ لأنه قَرِينُهُ» .

(٢) في ف : «مخصوصاً نحو بَدَا» والمثبت من الأصل وع .

(٣) قال الرضي في معرض شرحه على شافعية ابن الحاجب عند قوله : «وما جاء على غير ما ذكر فشاذ» أقول : اعلم أنه قد جاءت ألفاظ كثيرة على غير ما هو قياس النسب، بعضها مضى نحو جُذَمِيٍّ وَقُرَشِيٍّ وَخُرَوْرِيٍّ، ولنذكر الباقي، قالوا في العالية - وهو موضع بقرب المدينة - علويٍّ، كأنه منسوبٌ إلى العلُو، وهو المكان العالي ضد السفلى، لأنَّ العالية المذكورة مكان مرتفع، والقياس عاليٌّ أو علويٌّ، فهو منسوب إليها على المعنى، وقالوا في البَصْرَةِ: بصريٍّ، بكسر الباء، لأن البصرة في اللغة حجارة بيض وبها سُمِّيت البصرة، والبَصْرُ بكسر الباء من غير تاء بمعنى البصرة، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب، وقيل: كَسُرُ الباء في النسب إتياعاً لكسر الراء، ويجوز بصريٍّ بفتح الباء على القياس ١٠ هـ .

انظر شرح الشافعية ٢: ٨١-٨٢ .

... وَبَحْرَانِيَّ وَصَنَعَانِيَّ، وَقُرْشِيَّ وَهَذَلِيَّ ...

بالفتح لاغير، وهكذا تقول في الدَّهْرِي بالضم، فإن ذلك للفصل أيضاً فَالدَّهْرِي بالضم؛ الكبيرُ المسنُّ لبقائه على وجه الدهر.

والدَّهْرِيُّ بالفتح (من يقول بالدهس)<sup>(١)</sup>.

والقياس في أموي بفتح الهمزة. وَتَقْفِي بفتحَتَيْنِ أموي بالضم وَتَقْفِي، لأنه منسوب إلى تَقِيف بدون تاء التأنيث، فترك القياس فيها لروم الخفة لتحقق مستدعيها، وهو كثرة الاستعمال.

قوله : «وَبَحْرَانِيَّ . . . . .»<sup>(٢)</sup>.

القياس بَحْرِيَّ لَأَنَّ ألف التثنية ونونها يزولان في النسبة، فلعلَّ عدم زوالهما هنا للفصل بينه وبين المنسوب إلى البحر.

قال الشيخ أبو علي : فأما قولهم بَحْرَانِيَّ فالإضافة إلى البحرين فالألف والنون فيه ليسا للتثنية، ولكن بُنِيَ الاسم على فَعْلان، فأضيف إليه، والمراد بالإضافة النسبة.

قوله : وَصَنَعَانِيَّ . . . . .»

صَنَعَاءُ اسم موضع، والمنسوب إليه في القياس صنعائِي كحمرائِي، وإنما ترك هذا القياس كيلا يتوهم صيغة من الصيغ، ومجيئهم بالنون هنا في موضع ألف التأنيث شاهد عدل على تحقق الشبه بين الألف والنون، وبين ألفي التأنيث في باب ما لا ينصرف.

(١) في ف : «من يقول بقدَم الدهر» والمثبت من الأصل وع. وجاء في شرح الشافية : ٨٢ معناه :

الذي هو من أهل الإلحاد. وانظر سيويه ٣ : ٣٨٠ وابن يعيش ٦ : ١٠.

(٢) انظر شرح الشافية ٢ : ٨٢ وابن يعيش ٦ : ١١.

قال :

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَاخَرَتْ  
أَبَا هُذَيْلًا مِنْ غَطَارِقَةٍ نُجْدٍ  
وَفَقَمِيٍّ وَمُلْحِيٍّ . . .

قوله : وَفَقَمِيٍّ وَهُذَيْلِيَّةٌ . . . . .

والقياس فيها قُرَيْشِيٌّ ، وَهُذَيْلِيٌّ بِإِبقاء قُرَيْشٍ وَهُذَيْلٍ عَلَى حَالِهِمَا .

وقول المصنف : وتقول في فُعَيْلٍ وَفُعَيْلَةٍ . فُعَيْلٍ في المعتل اللام وفيما ليس بمعتلي اللام فكان القياس فيها ما ذكرنا ، فلعل قولهم قُرَيْشِيٌّ بدون الياء قبل الشين ليحصل الفرق ، فإن قريشا في الأصل دابة في البحر . قال :

٤١٢- وَقُرَيْشٌ هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ الْبَحْرَ - رَ بَهَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا<sup>(١)</sup>

فالنسبة إلى هذا قُرَيْشِيٌّ ، فلو قيل فيما نَحْنُ فِيهِ قُرَيْشِيٌّ أَيْضًا لما حصل فارق . وَهُذَيْلٌ : حَيٌّ مِنْ مُضَرَ ، وَقَدْ جَمَعَ الْقِيَاسِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ قَالَ :

٤١٣- هُذَيْلِيَّةٌ . . . . . (البيت)<sup>(٢)</sup>

الْغَطْرِيفُ : السَّيِّدُ ، وَالنُّجْدُ بِالضَّم : جَمْعُ نَجِيدٍ وَهُوَ الشَّجَاعُ ، يُقَالُ : نَجَدْتُ فُهْوَ نَجِيدٌ .

(١) البيت من الخفيف نسبة البغدادي في الخزائن ١ : ٢٠٤ لِلْمُشَمَّرِجِ بن عمرو الحميري وقد جاء

عجزه في المقتضب ٣ : ٣٦١-٣٦٢ منسوباً لِلْهَجَمِيِّ على النحو التالي :

وَبِنَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا .

كما ذكره ابن منظور في اللسان «قرش» بدون نسبة .

(٢) هذا أول البيت وهو من الطويل ذكره ابن يعيش في شرحه ٦ : ١٠ من غير عزو وهو بتمامه :

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَاخَرَتْ أَبَا هُذَيْلًا مِنْ غَطَارِقَةٍ نُجْدٍ

والشاهد في البيت قوله : «هُذَيْلِيَّةٌ وَأَبَا هُذَيْلًا» حيث أنشده شاهداً على صحة النسبة إلى هذيل

على القياس وغيره . فالقياس هذيلي وما جرى على غير قياس قوله : هُذَلِيٌّ . انظر سيبويه

٣ : ٣٣٥ .

وَرَبَائِي وَعَبْدِي، وَجُدَمِي فِي فُقَيْمِ كِنَانَةَ، وَمُلِيحِ خُرَاعَةَ، وَزُبَيْنَةَ،  
وَبَنِي عَبِيدَةَ وَجَذِيمَةَ، وَخُرَاسِيَّ وَخُرْسِيَّ، وَنِتَاجُ خَرْفِيٍّ . . .

قوله : وَفُقَيْمِي وَمُلِيحِي . . . . .<sup>(١)</sup>

والقياسُ فيهما : فُقَيْمِي وَمُلِيحِي لما ذكرنا في قُرَيْشِي وَهَذَلِي وتركهم القياس فيهما لإزالة الشركة، فإنهم قالوا في فُقَيْمِ دَارِمِ فُقَيْمِي، وفي مُلِيحِ سَعْدِ مُلِيحِي، وفيما نحن فيه قالوا: فُقَيْمِي وَمُلِيحِي فانزالت الشركة.

قوله : «وَرَبَائِي» . . . . .<sup>(٢)</sup>

القياسُ رَبِّيَّ. وعذرة هذا الشذوذ هي الهرب من كسرتين بينهما حاجز غير حصين، وقيل: قولهم رَبَائِي فِي رَبِيئَةٍ لِتَعْظِيمِ النِّسْبَةِ وَتَفْخِيمِهَا.

قوله : وَعَبْدِي، وَجُدَمِي . . . . .<sup>(٣)</sup>

القياسُ عَبْدِي، وَجُدَمِي كَحَنْفِي فِي حَنِفَةٍ لَكِنْ ضَمَّ الْعَيْنَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا الْمُنْسُوبِ وَبَيْنَ الْمُنْسُوبِ إِلَى عَبْدَةٍ وَهِيَ الْأَسْمُ مِنْ عَبَدَ عَلَيْهِ إِذَا غَضِبَ، وَإِلَى عَبْدَةٍ مِنْ أَسَاءَ الرِّجَالِ، وَكَذَا ضَمَّ الْجِيمَ لِلْفَرْقِ أَيْضًا، لِأَنَّ الْجَذِيمَةَ جَذِيمَتَانِ، فَالنِّسْبَةُ إِلَى جَذِيمَةِ عَبْدِ الْقَيْسِ بِالْفَتْحِ عَلَى الْأَصْلِ، إِلَى جَذِيمَةِ أَسَدٍ بِالضَّمِّ.

قوله : وَخُرَاسِيَّ وَخُرْسِيَّ . . . . .<sup>(٤)</sup>

القياسُ خُرَاسَانِيَّ بِالنُّونِ كَمَا قِيلَ فِي النِّسْبَةِ إِلَى نَبْهَانَ وَأَصْبَهَانَ، نَبْهَانِيَّ وَأَصْبَهَانِيَّ، تَرَكَوا هَذَا الْقِيَاسَ فَقَالُوا: خُرَاسِيَّ بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ لِحُرْطِ الْكَلِمَةِ وَتَبْقِيفِهَا، لِأَنَّ

(١) انظر سيبويه ٣: ٣٣٥ وشرح الشافعية ٢: ٢٩ وابن يعيش ١١: ٦.

(٢) سيبويه ٣: ٣٣٥-٣٣٨ وشرح الشافعية ٢: ٨٤.

(٣) سيبويه ٣: ٣٣٦ وشرح الشافعية ٢: ٢٨.

(٤) سيبويه ٣: ٣٣٦.

...وَجَلُولِي، وَخُرُورِي فِي جَلُولَاءَ وَخُرُورَاءَ، وَبَهْرَانِي، وَرَوْحَانِي، فِي  
بَهْرَاءَ، وَرَوْحَاءَ، وَخُرَيْبِي فِي خُرَيْبَةٍ، وَسَلِيمِي، وَعُمَيْرِي فِي سُلَيْمَةٍ مِنَ  
الْأَزْدِ وَفِي عُمَيْرَةِ كَلْبٍ، وَسَلِيمِي لِرَجُلٍ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ السَّلِيْقَةِ.

الكلمة إذا خرجت عن حد الاعتدال خروجاً فاحشاً فإِثَارَ خَرطِهَا وَتَثْقِيفُهَا مِمَّا لَا تَرُدُّهُ  
المناسبة، أَمَّا خُرَيْبِي فَقَدْ قِيلَ يَقَالُ فِي خُرَاسَانَ خُرَاسَانِي، كَعُثْمَانٍ حَذَفُوا مِنْهُ الْأَلِفَ  
وَالنُّونَ أَيْضاً لِلخُرْطِ وَالتَّثْقِيفِ. وَوَجْهٌ آخَرُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلِفَ وَالنُّونَ بِمَنْزِلَةِ تَاءِ التَّائِيثِ  
فِي نَحْوِ: (طَلْحَةُ)، لَمَّا سَبَقَ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ، فَالتَّاءُ تَفَارِقُ عِنْدَ النِّسْبَةِ فَتَنْسَبُ  
أَنْ تَفَارِقَا.

قوله: «خُرَيْبِي».....<sup>(١)</sup>

القياس: خُرَيْبِي فَتَرْكُ الْيَاءِ لِلخُرْطِ وَالتَّثْقِيفِ.

قوله: «وَجَلُولِي، وَخُرُورِي»، وَجَلُولِي.....<sup>(٢)</sup>

القياس جَلُولَاوِي، وَخُرُورَاوِي، لِأَنَّهُمَا مَنْسُوبَانِ إِلَى جَلُولَاءَ وَخُرُورَاءَ، وَالْأَلِفُ فِيهَا  
كَأَلْفِ حَمْرَاءَ، لَكِنَّهُمْ تَرَكُوا الْقِيَاسَ لِلخُرْطِ وَالتَّثْقِيفِ.

قوله: «وَبَهْرَانِي، وَرَوْحَانِي».....<sup>(٣)</sup>

الكلام فِيهَا كَالْكَلَامِ فِي صِنْعَانِي، لِأَنَّ بَهْرَاءَ صِفَةُ مُؤَنَّثٍ مِنْ بَهْرٍ إِذَا غَلَبَتْ وَتَعَامَةُ  
رَوْحَاءَ: هِيَ الَّتِي صَدَرَا قَدَمِيهَا يَتْبَاعِدَانِ، وَعَقِبَاهُمَا يَتَدَانِيَانِ، فَالنِّسْبَةُ إِلَيْهِمَا بِالْوَاوِ  
فَجِيءَ فِي النِّسْبَةِ إِلَى بَهْرَاءَ<sup>(٤)</sup> وَرَوْحَاءَ اسْمِي قِيلَتَيْنِ بِالنُّونِ لَمَّا ذَكَرْنَا فِي صِنْعَانِي مِنْ إِزَالَةِ الْوَهْمِ.

(١) سيويه ٣: ٣٣٦ وشرح الشافعية ٣: ٨٢. وابن يعيش ٦: ١٢.

(٢) سيويه ٣: ٣٣٦ وشرح الشافعية ٣: ٥٨. وابن يعيش ٦: ١٢.

(٣) سيويه ٣: ٣٣٦-٣٣٧ وشرح الشافعية ٢: ٥٤. وابن يعيش ٦: ١٢.

(٤) انظر الاشتقاق لابن دريد ٢: ٥٤٩.

.....

---

قوله : «وَحَرْبِيَّ . . . . .» <sup>(١)</sup> .  
القياسُ حَرْبِيَّ كَجُهْنِيَّ فِي جُهْنَةٍ ، تركوا حذف الباء لإيضاح المنسوب إليه ، وَحَرْبِيَّةُ موضع .

قوله : «وَسُلَيْمِيَّ . . . . .» <sup>(٢)</sup> .  
القياسُ سَلَمِيَّ ، وَعَمْرِيَّ ، وَسَلَقِيَّ ، كَحَنْفِيَّ فِي حَنْفَةٍ ، غير أن ترك القياس لما مرَّ آنفاً من إيضاح المنسوب إليه . والسُّلَيْقَةُ : الطَّبِيعَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ قال :  
٤١٤ - وَلَسْتُ بِنَحْوِيَّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِيَّ أَقُولُ فَلُعْرُبُ <sup>(٣)</sup>

---

(١) انظر سيبويه ٣ : ٣٣٩ .

(٢) سيبويه ٣ : ٣٣٩ وشرح الشافعية ٢ : ٢٨ .

(٣) البيت من الطويل ذكره الرضي في شرحه على الشافعية ٢ : ٢٨ من غير عزو وقال محققو الشافعية في شرح البيت : المراد أنه يفتخر بكونه لا يتعمل الكلام ، ولا يتبع قواعد النحاة ولكنه يتكلم على سجيته . وموضع الشاهد في البيت قوله : «سَلِيقِيَّ» إذ هو منسوب إلى سليقة على غير قياس .



\* فصل \* وَقَدْ يُبْنَى عَلَى فَعَالٍ وَفَاعِلٍ مَا فِيهِ مَعْنَى النَّسَبِ مِنْ  
غَيْرِ الْحَاقِ الْيَأْيَيْنِ كَقَوْلِكَ: بَتَّاتٌ، وَعَوَّاجٌ، وَثَوَّابٌ، وَجَمَّالٌ، وَلَا بِنُ  
وَتَامِرٌ، وَدَارِعٌ، وَنَابِلٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ فَعَالًا لَّذِي صَنَعَهُ يُزَاوِلُهَا  
وَيُدِيمُهَا، وَعَلَيْهِ أَسْمَاءُ الْمُحْتَزِّينَ، وَفَاعِلٌ لِمَنْ يُلَابِسُ الشَّيْءَ فِي الْجُمْلَةِ . . .

قوله : «وقد يُبْنَى . . . . .»<sup>(١)</sup> .

لما كان النسب يحول الاسم من الاسمية إلى الوصف بنوا في بعض الأشياء أمثلة  
على انفرادها من تركيب اسم الجنس المنسوب إليه فقليل في البتَّ وهو الكساء الغليظُ  
بَتَّاتٌ، وهو صاحب البُتوتِ، وكذا البَتِّيُّ أيضا. وهذا دليل على أن البَتَّاتِ للنسبة  
لأنها بمعنى، وفي العاج عَوَّاجٌ، وفي الثوب: ثَوَّابٌ، وفي الجَمَلِ: جَمَّالٌ، فإن قلت  
لم نَزَرْ هذا النوع بالإضافة إلى ما آخره ياء النسبة؟ قلت: النسبة معنى عارض فلحاق  
زيادة كافٍ ومُعْنٍ عن استئناف صيغة، ونظير هذين القسمين قولهم ضاربٌ وضاربةٌ  
وأحمرٌ وحمرَاءُ، فنحو هاشميٍّ أكثر من نحو البَتَّاتِ واللابِنِ كما أن نحو ضاربٍ  
وضاربة أكثر من نحو أحمرٍ وحمرَاءُ.

قوله : «الذي صَنَعَهُ يُزَاوِلُهَا . . . . .»<sup>(٢)</sup> .

(١) قال فيه سيبويه : «هذا بابٌ من الإضافة تُحذفُ فيه ياءُ الإضافة وذلك إذا جعلته صاحبَ  
شيءٍ يزاوله، أو ذا شيءٍ، أما ما يكون صاحب شيءٍ يعالجه فإنه مما يكون «فَعَالًا» وذلك قولك  
لصاحب الثَّيَابِ: ثَوَّابٌ، ولصاحب العَاجِ: عَوَّاجٌ، ولصاحب الجَمَلِ التي يَنْقُلُ عليها جَمَّالٌ،  
ولصاحب الحُمْرِ التي يَعمَلُ عليها: حَمَّارٌ، وللذي يعالج الصَّرَفَ: صَرَّافٌ. وذا أكثر من أن  
يُخصَّصَ. وربما ألحقوا ياءُ الإضافة كما قالوا: البَتِّيُّ، أضافوا إلى البُتوتِ، فأوقعوا الإضافة  
على واحدة وقالوا: البَتَّاتِ. انظر سيبويه ٣: ٣٨١ وشرح الشافعية ٢: ٨٤-٨٧ وابن يعيش  
١٥-١٣: ٦.

(٢) قال فيه سيبويه : «وأما ما يكون ذا شيءٍ وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون «فاعلا» وذلك =

...وَقَالَ الْخَلِيلُ: إِنَّمَا قَالُوا عَيْشَةً رَاضِيَةً، أَي ذَاتُ رِضَى، وَرَجُلٌ طَاعِمٌ  
كَاسٍ عَلَى قِيَاسِ ذَا.

أي يُعالجها، والعلاج: هو العمل بالجوارح، اعتبر هذا بنحو ضارب، وضراب،  
وقاتِل، وَقَتَلَ.

قوله: «كاسٍ . . . . .».

أي ذُو كُسُوءٍ. قال الحُطَيْثَةُ:

٤١٥- دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِغُيَيْبِهَا وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي<sup>(١)</sup>

والدليل على أن الكاسي في قولهم طاعمٌ كاسٍ من باب لابن وتأمير أن الكاسي من  
كسوت زيدا جُبَّةٌ يَقْتَضِي مَفْعُولًا، فلو أريد ذلك لاختلَّ الْمَعْنَى، لأنَّ الكاسي في:  
«طاعمٍ كاسٍ»: بمقابلة الطاعم، وهو أكل الطعام، فكذا كاسٍ، وجب أن يكون  
معناه ذا الكسوة أي اللابس، ليطابق الثاني الأول، وإذا أريد غير ذلك انتفت المطابقة  
وانتفاؤها منتف، فيحمل الكاسي على النسب، ومعناه: ذو كسوة، كما أنَّ اللابن  
والتامر في قوله<sup>(٢)</sup>:

قولك لذي الدرع: دارع، ولذي النبل: نابل، ولذي النشاب: ناشِبٌ، ولذي التمر: تامِرٌ،  
ولذي اللبن: لابِنٌ. انظر سيبويه ٣: ٣٨١ وشرح الشافعية ٢: ٨٨-٨٩، وابن يعيش ٥:  
١٣-١٥.

(١) انظر ديوان الحطيفة ص ١٠٨، وهذا الشاهد ترتيبه الرابع عشر من قصيدة للحطيفة عدتها  
ثمانية عشر بيتا من البسيط قالها في مدح بغضض وهجاء الزبرقان، وقد شكاه الزبرقان بها إلى  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ومطلع القصيدة:

وَاللَّهِ مَا مَعْشَرٌ لَأَمُّوا أَمْرًا فِي آلِ لَآئِي بْنِ شُبَّاسٍ بِأَنْفَاسٍ

وموضع الشاهد في البيت قوله (الطاعم الكاسي) على أنها من باب النسبة.

(٢) هو الحطيفة، انظر ديوانه صفحة ٣٣.

٤١٦ - وَعَدَرْتُني وَزَعَمْتُ أَنَّ كَ لَا بِنُ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ<sup>(١)</sup>

بمعنى ذُو لَبَنٍ وَذُو تَمَرٍ. وَمَا سَمَحَ بِهِ خَاطِرِي قَوْلِي:

٤١٧ - نَرَضُ مِنَ الدُّنْيَا بِقَوْتٍ وَخِرْفَةٍ تَوَارِيكَ وَاعْلَمْ أَنَّكَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي<sup>(٢)</sup>

فَكُنْ مِنْ ذَوِي جِرْصٍ لَقُوا سَكْرَةَ الرُّدَى عِطَاشًا وَمَا أَبْقُوا سِوَى فَضْلَةِ الْكَاسِ

(١) الشاهد ترتيبه العاشر من قصيدة للحطيئة عدتها سبعة وثلاثون بيتاً من مجزوء الكامل قالها في

مدح بغضض وهجاء الزبرقان ومطلعها:

شَاقَتْكَ أَظْعَانُ اللَّيْلِ عَلَى يَوْمٍ نَاطِرَةٌ بِوَائِرٍ

ورواية الشاهد في الديوان: «أَعَرْتُني» وفي كتاب الأفعال للسُّرْقُطِيِّ ج ٢ ص ٢٤٧:

«وَعَرْتُني» وموضع الشاهد فيه قوله: (لَا بِنُ تَامِر) أجراه على النسبة بمعنى ذِي لَبَنٍ وَذِي تَمَرٍ.

(٢) البيتان من الطويل وهما من إنشاء صاحب الإقليد كما هو مصرح بذلك وقد استدل بهما أن

(الطاعم الكاسي) من باب النسبة على غرار الشاهد في بيت الحطيئة. وهذا من جميل شعر

الجندي الذي يعكس نزعة الزهد والتقصيف في هذه الحياة الفانية ونبذ الحرص والطمع.

## \* ومن أصناف الاسم: العدد \*

هذه الأسماء أوصولها اثنتا عشرة كلمة وهي: الواحد والاثنان إلى العشرة، والمائة والألف، وما عداها من أسامي العدد فمتشعب منها.

---

قوله : «ومن أصناف الاسم العدد . . . . .» .

العدد مقدار آحاد الأجناس، وليس الواحد، والاثنان على هذا بعدد إذ ليس واحد منهما بمقدار لآحاد الأجناس، وإنما ذكرنا في العدد لأنها يُفتقر إليهما فيما بعد العشرات، وهما حينئذٍ مع ما معهما من العدد. فإن قلت العدد عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وحدة وغيرها. قلت دخلاً<sup>(١)</sup> في العدد، ولما كانت الأسماء التي وضعت لمقدار آحاد الأجناس لها أحكام لفظية احتاج النحويون إلى ترتيبها بأسماء العدد على ما ذكره المصنف (اثنتي عشرة)<sup>(٢)</sup> كلمة، وما عداها فمتشعب منها إما بثنية أو بجمع قياسي كآلاف أو غير قياسي كعشرين، أو بعطف محقق كأحد وعشرين، أو بعطف هو في حكم محقق كأحد عشر.

قوله : «وهي الواحد . . . . .» .

الواحد ليس بصفة، وكذا غيره من الأعداد، فإذا جرى شيء منها على موصوف، فعلى تأويل معدود بهذا الضرب من العدد تقول: «مررت برجل ثلاثة أخواته»، كما تقول: مررت بقاع عَرَفَجٍ<sup>(٣)</sup> كُلُّهُ على تأويل: خَشِنَ كُلُّهُ، وليس ذلك بالمستمر، وإنما الأجود رفع العرفج على أنه خبر، وكله مبتدأ، فكذا فيما نحن فيه الأصل أن لا يجري

---

(١) ضمير الاثنین فی دخلا عائد علی العددين «واحد واثنين» .

(٢) فی ع وف : «اثنتا عشرة» وصوابه المثبت من الأصل .

(٣) العَرَفَجُ والعَرَفُج : نبت، وقيل هو ضرب من النبات سُهْلِيّ .

وقيل هو من شجر الصيف وهو لَيِّنٌ أغبرُله ثمرة خشناء كالحَسَك . اللسان «عرفج» .

العدد على موصوف جري الصفة على موصوفها، فإن قلت لو كان الواحد خرج عن حد الوصف لجمع على فواعل كحائط وحوائط.

قلت: الواحد لم يفارق الوصفية رأساً، ألا تراهم يقولون مررت برجل واحد كثيراً، ويؤنثونه فيقولون بامرأة واحدة، فلما لم يفارقها رأساً روعي فيه جانب الوصفية في أن لم يجمع على فواعل كأواحد.

فإن قلت: فلما راعيت جانب الوصفية دون جانب الاسمية ظهر بطلان ما قلت أولاً، وهو أن الواحد ليس بصفة. قلت: قد روعي فيه جانب الاسمية أيضاً، ألا تراهم جمعه على أحداً وفُعْلاً غالباً في الأسماء كحاجز وحُجْزان، والاثنان محذوف اللام مأخوذ من الثَّني وهو العطفُ والرد، وسُمِّيَ مَعَاطِفُ الثوبِ أَثْناءً، والأصل ثَنِيٌّ، حذفت اللام وأدخل عليه همزة الوصل، كما أن الأصل في ابنِ بَنُو حذفت اللام وأدخل عليه همزة الوصل، والألف والنون في اثنان بمنزلة الواو والنون في «عشرون»، إذا ليس هنا اثْنٌ مفرداً فيلحقه علامة التثنية، ويقال اثنان، وإنما الألف والنون جاءا لضرب من التوكيد كالواو والنون في (عشرون) جاءا للدلالة على الجمع من غير أن يكون واحده عشرًا مثلاً فلو كان الألف والنون للتثنية للزم أن يدل اثنان على أربعة، (لأن اثن)<sup>(١)</sup> على هذا التقدير واحدة. (وليس ذلك بواحد له)<sup>(٢)</sup>، فيقال: إن اثنان بمنزلة واحدان مثلاً، والتاء في ثنتان بدل من الياء، والإبدال علامة التأنيث كما قد سبق له نظائر من قبل وهي بنت وأخت وغيرهما. . .

(١) في الأصل: «أن اثن» والمثبت من ع وف.

(٢) في ع وف: «وليس ذلك بواحد له» والمثبت من الأصل.

وَعَامَّتُهَا تُشْفَعُ بِأَسْمَاءِ الْمَعْدُودَاتِ لِتَدُلَّ عَلَى الْأَجْنَاسِ وَمَقَادِيرِهَا  
كَقَوْلِكَ: ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ وَعَشْرَةُ دَرَاهِمَ، وَأَحَدُ عَشَرَ دِينَارًا وَعِشْرُونَ رَجُلًا  
وَمِائَةُ دِرْهَمٍ، وَالْفُ ثَوْبٌ مَا خَلَا الْوَاحِدَ وَالْاِثْنَيْنِ فَإِنَّكَ لَا تَقُولُ فِيهِمَا  
وَاحِدَ رَجُلٍ وَلَا اثْنًا دَرَاهِمَ، بَلْ تَلْفِظُ بِاسْمِ الْجِنْسِ مُفْرَدًا وَبِهِ مِثْنَى  
كَقَوْلِكَ: رَجُلٌ وَرَجُلَانِ، فَتَحْصُلُ لَكَ الدَّلَالَتَانِ مَعًا بِلَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ..

قوله : « فتحصل لك الدلالتان ... » .

أي الدلالة على الجنس والدلالة على المقدار.

قوله : « وعامتها تشفع ..... » .

يعني أكثرها، لأن الواحد والاثنين ليسا كذلك، فهما لا يُشفعان بالمعدود.

وقوله : « تُشْفَعُ بِأَسْمَاءِ الْمَعْدُودَاتِ ... » .

معناه: أَنَّ أَسْمَاءَ الْمَعْدُودَاتِ تَذَكَّرُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَعْدَادِ إِذَا قُصِدَ بَيَانُ جِنْسِهَا وَلَمْ  
يَتَقَدَّمْ مَا يُبَيِّنُهُ، وَإِلَّا فَلَوْ قِيلَ رَجَالٌ ثَلَاثَةٌ لَوَقَعَتِ الْغَنِيَّةُ عَنْ ذِكْرِ الْمُمِيزِ بَعْدَهُ .

وقوله : ما خلا الواحد والاثنين ..... » .

غيرُ مستقيم في الظاهر؛ لأنه احتَرَزَ عَنْهَا بِقَوْلِهِ وَعَامَّتُهَا، فَلَا مَعْنَى (لِلإِخْرَاجِ)<sup>(١)</sup>  
مَالِمَ يَدْخُلُ فِيهَا قَبْلَهُ فَيَحْمِلُ قَوْلَهُ (ما خلا الواحد) على الاستثناء المنقطع ..

(١) ما بين المعكوفين ليس من الأصل والمثبت من ع وف .

وَقَدْ عَمِلَ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَرْفُوضِ مَنْ قَالَ :  
\* ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ \*

---

قوله :

٣٥٧م - ظَرَفُ عَجُوزٍ .....<sup>(١)</sup> .  
الشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ أَنَّ لَمْ يَقُلْ حَنْظَلَتَانِ .  
حَكَى الشَّاعِرُ عَنْ امْرَأَةٍ تَصِفُ زَوْجَهَا .

---

(١) البيت بتمامه :

كَأَنَّ خُصْيِيَّهِ مِنَ التَّدْلِيلِ      ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ  
وقد سبق تحقيق هذا البيت في باب المثني ص ١٠٢ والشاهد موضح في هذا المتن .

\* فصل \* وَقَدْ سُلِكَ سَبِيلُ قِيَاسِ التَّذْكِيرِ وَالتَّائِيثِ فِي الْوَاحِدِ وَالْأَتْنَيْنِ فَقِيلَ : وَاحِدَةٌ وَائْتَنَانِ ، وَخُولِفَ عَنْهُ فِي الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ فَأُلْحِقَتِ التَّاءُ بِالْمُذَكَّرِ وَطُرِحَتْ عَنِ الْمُؤنَّثِ فَقِيلَ : ثَمَانِيَةُ رِجَالٍ وَثَمَانِي نِسْوةً ، وَعَشْرَةُ رِجَالٍ ، وَعَشْرُ نِسْوةً .

قوله : «وُخُولِفَ عَنْهُ . . . .» .

أي عُدل عنه ، ولذا عُدِّي تعديته فوقعت «عَنْ» صلةً له ، وفي التنزيل : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾<sup>(١)</sup> قد ذكرنا أن ألفاظ العدد ليست بصفات لكنها قريبة من الصفات لما ذكرنا من التأويل . وفي الصفات تجيء التاء فارقة بين المذكر والمؤنث ، وهنا قد انقلب الأمر من حيث الظاهر ، غير أن التحقيق ما ذكرنا في باب مالا ينصرف فتذكر .

فإن قلت ما تقول في قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلٍ﴾<sup>(٣)</sup> ، قلت : مِثْلُ الْحَسَنَةِ حَسَنَةً ، ألا تري إلى قول أبي الطَّيِّبِ :

٤١٨ - حَاشَى لِمِثْلِكَ أَنْ تَكُونَ بِخَيْلَةٍ وَلِمِثْلٍ وَجْهِكَ أَنْ يَكُونَ عَبُوسًا<sup>(٤)</sup>

فإنه أنت المثل الأول ، وذكر المثل الثاني ، لأن مثل الحبيبة مؤنث ومثل الوجه مذكر ، فكأن التقدير : فله عشر حسنات .

(١) سورة النور آية ٦٣ .

(٢) في ع : «تبارك وتعالى» والمثبت من الأصل وف .

(٣) سورة الأنعام آية ١٦٠ .

(٤) انظر ديوان المتنبي ٣٠٢ : ٣ . وهذا البيت ترتيبه الخامس من قصيدة له عدتها ثلاثون بيتاً من

الكمال قالها في مدح محمد بن زُرَيْقِ الطرسوسي ومطلعها :

هَذَا بَرَزْتُ لَنَا فَهَجْتُ رَبِيسًا      ثُمَّ اتَّيْتُ وَمَا شَفَيْتِ نَبِيسًا

انظر ديوانه (٢ : ٣٠١-٣١١) .



\* فصل \* وَالْمُمَيِّزُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَجْرُورٌ وَمَنْصُوبٌ، فَلِلمَجْرُورِ عَلَى ضَرْبَيْنِ مُفْرَدٌ وَمَجْمُوعٌ، فَلِلمُفْرَدِ مُمَيِّزُ الْمِائَةِ وَالْأَلْفِ، وَلِلمَجْمُوعِ مُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، وَالْمَنْصُوبُ مُمَيِّزُ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُفْرَدًا . .

وجه آخر أن المضاف إلى المؤنث يؤنث، ومنه بيئت الكتاب،

٤١٩- كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ<sup>(١)</sup>

قوله : «والمميز على ضربين . . . .» .

من المعلوم أن الغرض من شفع أسامي الأعداد بأسامي المعدودات هو الدلالة على الأجناس والمقادير. ففي الواحد والاثنين قد حصلت الدالتان بلفظة واحدة نحو: رجل رجلان، فلا حاجة بنا إلى شفع اسم العدد باسم المعدود، فلما لُفِتَا إلى الثلاثة لم تحصل الدالتان بقولك رجال، لأنها كما تصلح للثلاثة، كذلك تصلح لغيرها فوصفت أسامي العدد، فقبل: ثلاثة رجال، وأربعة رجال فجاء بالمميز مجرورا بالإضافة، لأن التمييز بالإضافة مقدم على التمييز بغيرها، لأن التمييز بالإضافة

(١) هذا عجز بيت للأعشى - انظر ديوانه ص ١٥٩ وصدرة:

وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ

وترتيبه الرابع والثلاثون من قصيدة للأعشى عدتها اثنان وستون بيتا من الطويل قالها في هجاء

عُمير بن عبدالله بن المنذر بن عَبدان حين جَمَعَ بينه وبين جَهَنامٍ لِهَاجِهِ، ومطلعها:

أَلَا قُلْ لِنَيْتًا قَبْلَ مِرَّتِهَا اسْلَمِي نَحْيَةً مَشْتَاقِي إِلَيْهَا مُتِمِّمِ

انظر ديوانه (ص ١٥٥-١٦٣) وهو من شواهد الكتاب لسيبويه ١: ٥٢ ومعاني القرآن للأخفش

٢: ٤٢٤ والمبرد في المقتضب ٤: ١٩٧، ١٩٩ ومعنى شرق بريقه: غص، وأدعته: أفشيت،

وصدر القناة: الريح. وموضع الشاهد فيه قوله (صدر القناة) حيث اكتسب الاسم التأنيث

لإضافته إلى المؤنث وهو قوله (القناة).

.....

---

يلحق الاسم وهو مفرد نحو راقودٌ خَلٌّ، والتمييز بغيرها تلحقه حالة التركيب بشيء نحو: راقودٌ خَلًّا، بتنوين راقودٍ، أو راقودٌ مِنْ خَلٍّ بالتنوين وهما كلمتان، ومرتبة الآحاد مقدمة فتختص بها هو المقدم وهو التمييز بالإضافة.

فأما الإضافة إلى الجمع فلأنَّ الإضافة هنا بمعنى (مِنْ) فلا بد من الجمع فإنك تقول: (ثلاثةٌ مِنْ رِجَالٍ)، لا ثلاثةٌ مِنْ رَجُلٍ، فكذا عند الإضافة هذا هو الكلام في مميز الثلاثة إلى العشرة، وأما انتصاب المميز في أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا إلى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ فلوجود المانع عن الإضافة وهو النون في (عشرين) وأخواته، لأنه لو أضيف فلا يخلو من أن تثبت نونه أو تحذف.

ففي الأول خرم قاعدتهم المعلومة بإثبات نونٍ جيء بها للدلالة على الجمع، وكذا في الثاني، إذ فيه حذف حرفٍ من أجزاء كلمة ليس كنون مسلمين، فلما امتنع انجرار المميز مع عِشْرِينَ وأخواته امتنع مع نحو أحد عشر أيضا، إجراءً للأخوات على سَنَنِ واحد.

وأما كونه مفردا، فلأن الغرض وهو الدلالة على الجنس يحصل به مع أن التركيب يستدعي الحقة، وهي في الأفراد.

ونحو (عشرين) محمولٌ على أَحَدَ عَشَرَ وأخواته، لأنَّ الكل باب واحد على أَنَّ في نحو (عشرين) صورة جمع، وهي جهة الثقل فتطلب الحقة بإيراد مميزه مفردا، وأما كونه منكرًا فلكونه أخفٌ من المعرفة.

وأما كَوْنُ المميز في مائة درهم وألف درهم مجروراً مفرداً فلأنَّ المائة عَشْرُ عَشْرَاتٍ، كما أن العَشْرَةَ عَشْرَةُ أَفْرَادٍ، ولأنَّ لكل من العشرة والمائة صيغةٌ مستأنفة، والمائة قريبة من التسعين لأنها عقيبتها فأخذت انجرار المميز من العَشْرَةِ وإفراده من التسعين ولم

## \* فصل \* وَمَا شَدَّ عَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : ثَلَاثُمِائَةٍ إِلَى تِسْعِمِائَةٍ اجْتَزَوْا بِلَفْظِ الْوَاحِدِ عَنِ الْجَمْعِ . .

ينعكس الأخذ، لأنَّ كون اللفظ مفردا ألزم من كونه مجرورا، والجهة القريبة أقوى من البعيدة، فاختصاص الإلزام بالأقوى أولى، وكون المميز منكرا لما سبق.  
والكلام في الألف كالكلام في المائة، لأنه عَشْرُ مِائَاتٍ، ولأنه قريب من التسعين، لأنه عَقِيبُ تِسْعِمِائَةٍ وَتِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ.

قوله : «اجتزؤوا بلفظ الواحد عن الجمع ....» .

والسَّرُّ في ذلك كثرة الاستعمال، فهي مستدعية للخفة وهي الاجتزاء، فتنبَّهوا عن مَهِيعِ القياس لهذا، فإن قلت فما بالهم لم يصنعوا هكذا في الألف، بل قالوا: «ثلاثَةُ آلافٍ؟» قلت: لأن الألف قصوى مراتب العدد ومتنهاها، كما أنَّ الآحاد مرتبتها أولى المراتب فصارتا طَرَفَيْنِ، وَارْتَضَعْنَا أَفَاقَيْنِ الْمَضَارِعَةَ من هذا الوجه فكما لزم في الطرف الأول الإضافة إلى الجمع كذلك لزم في الطرف الثاني، وقيل: إن المائة في نفسها جمع كثير مؤنَّث، فطلبت الخفة بإيراد مميزها مفردا، لاستثقالهم الكثرة والتأنيث، ولا يرد نحو: «ثلاثة رجال» لعدم الكثرة والتأنيث، ولا نحو ثلاث نساء لعدم الكثرة، ولا نحو ثلاثة آلاف لعدم التأنيث.

(١) في قوله لا يرد نحو: «ثلاثة رجال» أي لا يرد هذا العدد مع المائة على هذا النحو: ثلاث مائة رجال بل ثلاثمائة رجل وكذلك لا يقال: ثلاث مائة نساء، بل ثلاثمائة امرأة، وكذلك لا يقال ثلاث مائة آلاف بل ثلاثمائة ألف.

كَقَوْلِهِ :

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ  
وَقَدْ رَجَعَ إِلَى الْقِيَاسِ مِنْ قَالَ :  
ثَلَاثٌ مِثْنٌ لِلْمُلُوكِ وَفِي بِهَا رِدَائِي وَجَلْتُ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ

---

قوله :

٤٢٠ - كُلُّوا ..... (١)

يقال : أَكَلَ فِي بَعْضِ بَطْنِهِ إِذَا أَكَلَ دُونَ الشَّيْءِ ، وَأَكَلَ فِي بَطْنِهِ إِذَا امْتَلَأَ وَشَبِعَ ،  
كَذَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، كَانُوا يَتَغَاوَرُونَ وَيَتَلَصَّصُونَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي قَحْطٍ فَقَالَ لَهُمْ ذَلِكَ .

قوله : «زَمَنٌ خَمِيصٌ» .

أَيُّ ذَوْجٍ جَذِبَ ، وَصَفَ الزَّمَنَ بِالْخَمِيصِ عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِمْ : نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ .

قوله :

٤٢١ - ثَلَاثٌ مِثْنٌ (٢)

يُرِيدُ أَنَّهُ رَهْنٌ رِءَاءَهُ بِدِيَارِهِمْ .

وقوله : «وَجَلْتُ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ» .

---

(١) البيت بتمامه :

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ  
وهو من الوافر ذكره سيبويه في الكتاب ١ : ٢١٠ غير منسوب لأحد شاهداً على ما جاء في  
الشعر على لفظ الواحد ويراد به الجمع وانظر ابن يعيش ٦ : ٢١-٢٢ ، وخزانة الأدب ٣ : ٣٧٩  
طبعة بولاق .

(٢) البيت بتمامه :

ثَلَاثٌ مِثْنٌ لِلْمُلُوكِ وَفِي بِهَا رِدَائِي وَجَلْتُ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ

وَقَالُوا : ثَلَاثَةُ أَثْوَابًا ، وَأَنْشَدَ صَاحِبُ الْكِتَابِ :

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَاتَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَازَةُ وَالْفَتَاءُ  
وَقَوْلُهُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾ عَلَى الْبَدَلِ ، وَكَذَلِكَ  
قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ أَتْنَعِ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ .

أي وجلت العار ، وبنو الأهتم : قوم .

والأهتم في الأصل الذي تكسر أسنانه المتقدمة .

ولما ذكر المميز الخارج عن القياس (وهو «ثلاث مائة» والخارج عن الاستعمال  
وهو ثلاثة وهو ثلاث مئين أتبعه ذكر المميز الخارج عن<sup>(١)</sup> القياس والاستعمال  
وهو ثلاثة أثوابًا ، والقياس والاستعمال في مثله (الإضافة إلى الجمع لما سبق)<sup>(٢)</sup> ،  
وكذا قولهم مَاتَتَيْنِ عَامًا ، (وخروجه عنهما)<sup>(٣)</sup> بترك الإضافة إلى المفرد .

وهو للفرزدق في ديوانه ٨٥٣ من قصيدة على بحر الطويل في مدح سليمان بن عبد الملك  
وهجاء قيس وجريز ، وهو من شواهد المبرد في المقتضب ١٦٧ : ٢ وابن يعيش ٢٣ : ٦ والخزاعة  
٣٠٢ : ٣ (ط . بولاق) ورواية البيت في ديوان الفرزدق :

فَدَى لِسُيُوفٍ مِنْ نَحْمٍ وَفِي بَهَا .....  
وعليه فلا شاهد فيه ، وأما على رواية صاحب الإقليد فالشاهد فيه قوله (ثلاث مئين) حيث جاء  
بتمييز الثلاث جمعاً من لفظ المائة على ما يقتضيه القياس وإن كان شاذاً في الاستعمال . كذا عن  
حاشية المفصل لابن يعيش ٢٣ : ٦ .

(١) ما بين القوسين ساقط من ف والمثبت من الأصل وع .

(٢) في الأصل : «الإضافة لما سبق» والمثبت من ع وف .

(٣) في الأصل : «وخروجه عنهما عن القياس» والمثبت من ع وف .

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَلَوْ ائْتَصَبَ «سِنِينَ» عَلَى التَّمْيِيزِ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونُوا  
قَدْ لَبِثُوا تِسْعِمِائَةَ سَنَةٍ.

قوله : «قال أبو إسحاق . . . .»<sup>(١)</sup>

وجه الاحتجاج بقوله: أنك إذا قلت: «لي أحد عشر درهما»، فالمعنى لي جملة من الدراهم بالغة هذا المبلغ من العدد، وكل واحد منها درهم واحد، ولو قلت في هذه الصورة دراهم فالمعنى: بالغة هذا المبلغ وكل واحد منها دراهم، وأدنى الجمع ثلاثة، فيكون ثلاثة وثلاثين درهما، فكذا فيما نحن فيه وهذا يطُرد في ﴿اَثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾<sup>(٢)</sup>، لأنه لو كان تمييزا لكانوا ستة وثلاثين لأن مميز اثنتي عشرة واحد من اثنتي عشرة، والأسباط: جمع، وأقله ثلاثة، فيجب أن يكون كل واحد من اثنتي عشرة ثلاثة فيكون المجموع ستة وثلاثين.

وقيل (سنين)<sup>(٣)</sup> عطف بيان وصوبه بعضهم محتجا بأن التمييز وعطف البيان كلاهما للتفسير، فإذا تعذر أحدهما أقيم الآخر مقامه، فإن قلت فما مميز ثلثائة في الآية؟ قلت هو مقدر والتقدير ثلاث مائة مُدة، و(سنين): بدل منه، وكذا في (اثنتا عشرة أسباطا) والتقدير: اثنتا عشرة فرقة، و(أسباطا): بدل منه، كما تقول: كم مالك؟ أي كم درهما مالك؟.

(١) ذكر الزخشي في المتن من مفصله ص ٢١٤: «وقوله عز من قائل ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ على البدل، وكذلك قوله عز وجل ﴿اَثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ قال أبو إسحاق: ولو انتصب على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسمائة سنة». انظر رأي الزجاج في شرح ابن يعيش ٢٤: ٦ والإيضاح في شرح المفصل ١: ٦١٢.

(٢) سورة الأعراف آية ١٦٠.

(٣) إشارة إلى استشهاد الزخشي بقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ آية ٢٥ من سورة الكهف. انظر مقاله العكبري في إعراب (سنين) في التبيان ٨٤٤: ٢ وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢: ١٠٦، والكشاف ٢: ٤٨١ والبحر المحيط ٦: ١١٦-١١٧. ومعاني القرآن للفراء ١٣٨: ٢. وابن يعيش ٢٤: ٦.

**\* فصل \* وَحَقُّ مُمَيِّزِ الْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا أَنْ يَكُونَ جَمْعٌ قَلَّةٌ لِيُطَابِقَ عَدَدُ الْقَلَّةِ ، تَقُولُ : ثَلَاثَةُ أَفْلَسٍ ، وَخَمْسَةُ أَثْوَابٍ ، وَثَمَانِيَةُ أَجْرِبَةٍ ، وَعَشْرَةُ غَلَمَةٍ إِلَّا عِنْدَ إِغْوَاظٍ جَمَعَ الْقَلَّةُ كَقَوْلِهِمْ : ثَلَاثَةُ سُسُوعٍ لِفَقْدِ السَّاعِ فِي أَشْسَعٍ وَأَشْسَاعٍ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ أَثْبَتَ أَشْسَعًا ، وَقَدْ يُسْتَعَارُ جَمْعُ الْكَثْرَةِ فِي مَوْضِعِ جَمْعِ الْقَلَّةِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَعَلَا : ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ .**

قال بعض المحققين<sup>(١)</sup> ما ذكره الزَّجَّاجُ ليس بلازم ، لأنَّ كَوْنَ مُمَيِّزٍ أَحَدَ عَشَرَ وَاحِدًا مِنْ أَحَدَ عَشَرَ ، وَكَوْنَ مُمَيِّزٍ مِائَةً وَاحِدًا مِنْهَا مَخْصُوصٌ بِأَنَّ الْمُمَيِّزَ مُفْرَدٌ ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْمُمَيِّزُ جَمْعًا فَالْقَصْدُ ، فِيهِ كَالْقَصْدِ فِي وَقْعِ الْمُمَيِّزِ جَمْعًا فِي نَحْوِ ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْجَمِيعِ الْجَمْعُ ، وَإِنَّمَا عُدِلَ فِي الْبَعْضِ إِلَى الْمَفْرَدِ لَغَرَضٍ ، فَإِذَا اسْتَعْمَلَ الْجَمْعُ اسْتَعْمَلَ الْأَصْلَ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْجَمْعُ هُوَ الْأَصْلَ لِأَنَّ ثَلَاثَةً كَأَحَدَ عَشَرَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْأَوَّلَ مَعْنَاهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ رِجَالٍ ، كَمَا أَنَّ الثَّانِيَّ مَعْنَاهُ أَحَدُ عَشَرَ مِنْ رِجَالٍ ، فَعَلِمَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الزَّجَّاجُ مِنَ الْإِلْزَامِ غَيْرُ لَازِمٍ .

قوله : «تَقُولُ ثَلَاثَةُ أَفْلَسٍ . . .» .

ذكر هنا أمثلة جموع القلة . لا يجوز ثلاثة فلوسٍ لوجودِ أَفْلَسٍ .

قوله : «وَقَدْ يُسْتَعَارُ . . .» .

كما تستعار القلة للكثرة في نحو قوله تعالى :

﴿قُلْ لَوْ كَانُ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلَّمْتُ رَبِّي﴾<sup>(٢)</sup>

وقول حسان :

م ٣٦٦ - لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُ يُلْمَعْنَ بِالضُّحَى .<sup>(٣)</sup>

(١) القاتل هو ابن الحاجب - انظر كتاب الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٦١٢ .

(٢) سورة الكهف آية : ١٠٩ .

(٣) عجزه : وأسافنا بظُفْرٍ مِنْ نَجْدَةٍ فَمَا . وقد مر هذا البيت في مبحث الجموع - انظر ص ١٠٤٨ .

**\* فصل \* وَأَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ مَبْنِيٌّ إِلَّا اثْنِي عَشَرَ، وَحُكْمُ آخِرِ شَطْرِيهِ حُكْمُ نُونِ التَّثْنِيَةِ، وَلِذَلِكَ لَا يُضَافُ إِضَافَةُ أَخَوَاتِهِ فَلَا يُقَالُ: هَذِهِ اثْنَا عَشَرَ كَمَا قِيلَ هَذِهِ أَحَدَ عَشَرَ.**

قوله: «وَأَحَدَ عَشَرَ . . .» .

لم يقولوا وَاحِدُ عَشَرَ (بالألف وكسر الحاء)<sup>(١)</sup> لأن هذا باب تركيب فاختاروا الأَخْفَ .

قوله: «إِلَّا اثْنِي عَشَرَ . . .» .

اختاروا الإعراب في الشطر الأول من «اثني عشر» للدلالة على أن الباب كُلُّهُ كان مُعْرَباً، كما ترك الإعلال في (الْقَوْدِ) للدلالة على أن الأصل في نحو (باب) هو التصحيح، أما تخصيص اثْنِي عَشَرَ، فلا تسمع فيه سؤالاً إذ لو أعربوا (خَمْسَةَ عَشَرَ) مثلاً فالسؤال وارد، وكل سؤال هذا شأنه فهو ساقط، وهذا جواب لنا كاف، فلو طلبنا زيادة الحكمة لقلنا إِنَّ (اثنان) اسم وضع في أول أحواله هكذا مع الألف والنون كما ذكرنا قبل، وليس هذا بتثنية «اثْن»، فلو بَنَيْنَا لقلنا اِثْنٌ عَشَرَ أو اِثْنَانِ عَشَرَ، فالأول باطل، لأن «اِثْنٌ» لم يوضع لاثنين، وكذا الثاني، لإفضائه إلى الجمع بين الإعراب والبناء، فوجب الإعراب .

والوجه الثاني في إعراب الشطر الأول من اِثْنِي عَشَرَ أنه جُعِلَ كالمضاف إلى عشر بدليل حذفهم نونه، فلا يقدَّر فيه حرف العطف بالنظر إلى هذا الوجه، لأنَّ تقديره يناقض الإضافة فكأن إعرابه هو الوجه .

قوله: «حكم نون التثنية . . .» .

أي جعلوا عشرة بمنزلة نون التثنية وعوضا عنه، أعني أنهم حذفوا نونه لطوله عند

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع وف .



**\* فصل \* وَتَقُولُ فِي تَأْنِيثِ هَذِهِ الْمُرَكَّبَاتِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَائْتْنَا عَشْرَةَ  
أَوْ إِيْتْنَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَثَمَانِي عَشْرَةَ، تُثَبِّتُ عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ فِي أَحَدِ  
الشَّطْرَيْنِ لِنَتَرُكُهَا مَنْزِلَةً شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَتُعَرِّبُ الشَّتَيْنِ كَمَا أَعْرَبْتَ الْاِثْنَيْنِ.**

التركيب مع عشر، وجعلوا عَشْرَ عوضاً، بدليل أنه لا يجوز الجمع بينهما نحو اثنان  
عشر، ولذا امتنع اثنا عشر ك امتناع اثنانك، والسُرُّ في امتناع إضافة اثني عشر أنهم لو  
أضافوه وحذفوا عشراً أخلُّوا<sup>(١)</sup> ولو أبقوه كانوا قد جمعوا بين الإضافة وبين ما هو عوض  
عن النون، فإن قلت الشطر الثاني في أَحَدَ عَشْرَ أيضاً قد نَزَلَ منزلة التنوين، فكان  
ينبغي أن يمتنع: «هذه أَحَدَ عَشْرَ»، لأن التنوين يمنع الإضافة منع النون إياها.  
قلت: بل الشطر الثاني قام مقام إعراب الشطر الأول بدليل دوران زوال إعرابه معه  
وجوداً وعدماً.

أما وجوداً ففي نحو: (جاءني أَحَدَ عَشْرَ رَجُلًا)، (وَهَذِهِ ثَلَاثَةُ عَشْرَ ذِرْهَمًا).  
وأما عدماً فظاهر، فلما كان كذلك صار المركب بمنزلة المعرب، وهو بما لا يضاف.  
قوله: «إِحْدَى عَشْرَةَ . . . .».

تَوَثَّتْ إِحْدَى وَلَا تَسْقُطُ التَّاءُ الَّتِي سَقُوطُهَا عَلَامَةٌ لِلتَّأْنِيثِ مِنَ الْعَشْرَةِ لثَلَا تَجْتَمِعُ  
علامتا تأنيث الألف في إِحْدَى، وسقوط التاء من عشرة، لأنَّ الاسمين تَنَزَّلَا منزلة  
اسم واحد، وفي التذكير تسقط التاء من عشرة لثَلَا تَجْتَمِعُ علامتا تذكير في اسم  
واحد، لأن ذلك ممتنع كامتناع علامتي التأنيث، وكذا الكلام في اثْنَا عَشْرَ رجلاً واثْنَا  
عَشْرَةَ امرأةً، وَثَلَاثَةُ عَشْرَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَةِ عَشْرَ وَتِسْعَ عَشْرَةَ تُثَبِّتُ التَّاءُ فِي  
الأول مع المذكر، وتُسْقِطُهَا مِنَ الثَّانِي، والمؤنث بالعكس منه لأن ثُبُوتَ التَّاءِ فِي الشَّطْرِ  
الأول للتذكير (وسقوطها للتأنيث، وفي الشطر الثاني على العكس، فلو قلت ثلاثة

(١) في ع وف: «أخلَّوا» وهو تصحيف وصوابه المثبت من الأصل، وأخلَّوا معناها خرجوا عن القياس في هذا الموضع.

عشرة رجلا يجتمع التذكير والتأنيث)،<sup>(١)</sup> ولو قلت ثَلَاثَ عَشْرَ امرأة يلزم الجمع بين التذكير (والتأنيث)،<sup>(٢)</sup> وكلاهما ممتنع، ولا إشكال في هذه المسائل، إلا أنَّ علامة التأنيث وقعت في وسط الكلمة في إحدى عشرة، واثنًا عشرة، ولكن لما جُعل سقوط التاء من عشرة علامة للمذكر لم يمكن إثبات العلامة فيها فَمَسَّتِ الضرورة إلى إثباتها في آخر الشطر الأول، وَكَمْ مِنْ مَحْظُورٍ صَافِحَةٍ لِمَسِّ الضرورة الإِطلاق، وَعَقْدَ الْحُظْرِ<sup>(٣)</sup> لِلرَّجُلَةِ<sup>(٤)</sup> حَبْكُ<sup>(٥)</sup> النُّطَاقِ.<sup>(٦)</sup>

طريقة أخرى: تقول في ما زاد على العشرة: «ثلاثة عشر رجلا» وتسعة عشر رجلا، وفي المؤنث (ثلاث عَشْرَةَ)، (وتسَعُ عَشْرَةَ امرأة)، فإن الشطر الأول كما رأيت قد جرى على ما كان عليه قبل تجاوز العشرة.

أما الشطر الثاني: فبالتاء مع المؤنث، وبدونها مع المذكر، فكان هذا الضرب من الفرق، واختصاص هذه الطريقة للفرق لأجل أن لا يلزم الجمع بين تاءين في اسم واحد لو قيل ثلاثة عشر امرأة، ولثلا يلزم ترك ما يقتضيه العدد من التأنيث بحق الجمعية لو قيل للمؤنث ثلاث عشرة امرأة، ومن المعلوم امتناع الجمع بين تاءين مع المؤنث وإسقاطهما عن المذكر.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٣) الحُظْرُ: المنع.

(٤) الرَّجُلَةُ والرَّجُلَةُ: شدة المشي، والرَّجُلَةُ: نجابة الرُّجُل من الدواب والإبل وهو الصبور على طول السير، اللسان:

(رجل).

(٥) الْحَبْكُ: الشَّدُّ.

(٦) النُّطَاقُ: شبه إزار فيه بَكَّةٌ كانت المرأة تَنْتَلِقُ به.

أما في الأول من وقوع ما ليس بواقع في كلامهم وهو الجمع بين تاءين في اسم واحد، ولما في الثاني من ترك رعاية حق الجمعية.

وأما للزوم إثبات التاء في الشطر الأول مع المذكر ولزوم إسقاطها عن ذلك مع المؤنث، إذ الإثبات في الشطر الأول مع الإثبات في الشطرين، فجعلوا كون التاء في الأول علامة للتذكير، وكونها في الثاني أمانة للتأنيث فزال الالتباس وحصل الفرق.

ومما يدل على أنهم قصدوا بذلك ضربا من الفرق، أنهم قالوا في المؤنث ثلاث عشر بكسر الشين وسكونها، وفتحوها مع المذكر أبدا.

أما إحدى عشرة، واثننا عشرة فلم يُسقطوا عن الشطر الأول فيها علامة التأنيث مع إثباتها في الشطر الثاني.

أما إحدى عشرة فقد قالوا: الألف في إحدى قد خلع عنها معنى التأنيث لئلا يجتمع في اسم واحد تأنيثان.

وأما اثنا عشرة فاجتماع العلامتين فيه لأجل أن سقوط التاء لم تثبت للاسم المؤنث قبل ضم عشرة إليه، فإنك لا تقول اثنان بدون التاء للمؤنث كما تقول ثلاث بدونها.

وطريقة ثالثة: أن حكم أحد واثنين حكم أنفسهما في التذكير والتأنيث، وكذا حكم الثلاثة إلى التسعة، ولذا قيل: أحد عشر، وإحدى عشرة، وثلاثة عشر، وثلاث عشرة.

أما عشر: فكان حكمه أيضا أن يكون مؤنثا مع المذكر كالثلاثة وأخواتها، إلا أنهم لما أنشأوا الأول عند التركيب مع ثلاثة إلى تسعة كرهوا تأنيث الثاني مع وقوع الغنية عن ذلك، لأنها كالشيء الواحد،<sup>(١)</sup> وجرى عشر مع أحد و(اثنا) في أحد عشر واثنا عشر

(١) الضمير في قوله لأنها عائد على الشطرين.

... وَشَيْنُ الْعَشْرَةِ يُسَكِّنُهَا أَهْلُ الْحِجَازِ، وَيَكْسِرُهَا بَنُو تَمِيمٍ ..

جراه في بقية أخواته، لأنه باب واحد فكرهوا المخالفة، وكان قياس عشرة أن يكون مع الثلاث إلى التسع بغير تاء التانيث، غير أن إلحاق التاء لما كان لا يُحِلُّ بالفهم بإيقاع اللبس بينه وبين ما هو للمذكر أدخلت التاء في التاء في آخر الشطرين ف قيل : ثلاث عشرة، وتسع عشرة، وأجري هذا الحكم في إحدى عشرة واثنتا عشرة لأنه باب واحد فكرهت المخالفة فيه .

قوله : «وشين العشرة .....» .<sup>(١)</sup>

مذهب بني تميم أنهم يقولون في فَحِذِ، وَعَضِدِ، وَرُسِّلِ، فَحِذْ، وَعَضِدْ، وَرُسِّلْ، بالإسكان .

ويقولون في الأفعال طَرَقَ، وَعَلِمَ بالإسكان أيضا .

ومذهب أهل الحجاز التحريك، ثم إنها تركا في هذه المسألة مذهبا، وَقَفَّا كُلَّ واحد منها أثر صاحبه، فأخذ هذا مذهب ذاك، وذاك مذهب هذا .

والنكتة فيه : أن هذا موضع حدث فيه ترك الأصول لأن الأصل أن يكون لكل عدد اسم، وأن لا يكون مركبا مضموما بعضه إلى بعض، فلما رأوه موضع تغيير، غَيَّرَ كُلُّ منها مذهبه وهذا أصل ما يؤنس به معتمد عليه .

ألا ترى أنهم قالوا في حنيفة حَنَفِي، وفي حنيف حَنِيفِي، وذلك أنهم لما رأوا التاء ساقطة علموا أن هذا موضع تغيير فأسقطوا الياء، ولم يسقطوا الياء في النسبة إلى حنيف لعدم التغيير فيه .

وأما شين أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ فمفتوحة لا غير، وأكثر العرب على فتح العين، ومنهم من يسكنها فيقول : أَحَدَ عَشَرَ وَتِسْعَةَ عَشَرَ .

(١) انظر سيبويه ٣ : ٥٥٧ - ٥٥٨ .

... وَأَكْثَرُ الْعَرَبِ عَلَى فَتْحِ الْيَاءِ مِنْ ثِنَائِي عَشْرَةَ وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَكِّنُهَا ..

\* فصل \* وَمَا لِحَقِّ بَاخِرِهِ الْوَاوُ وَالتَّوْنُ نَحْوُ الْعِشْرِينَ وَالثَّلَاثِينَ يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُتُ وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّغْلِيْبِ كَقَوْلِهِ:

دَعْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا مِنْ الْأَمْرِ مَا لَا يَفْعَلُ الْأَخْوَانُ

قوله: «وأكثر العرب.....».

الأصل ثنائية، فلما سقطت التاء بقيت الياء مفتوحة على حالها، ولأن الياء وقعت آخرًا للاسم الأول وهو مبنيٌّ على الفتح، والياء قابلة للفتح كالياء في رأيتُ القَاضِيَّ.

قوله: «ومنهم من يسكنها.....».

قال المصنف - (رحمه الله)<sup>(١)</sup> - من يسكنها يجري مجرى الألف لاستقبال الحركة عليها، فلا يفتح كما لا يفتحون (ياء) مَعْدِي كَرَبَ.

قوله: «على سبيل التغليب.....».

المعدودُ شائع، يصلح أن يكونَ مذكراً، ويصلح أن يكونَ مؤنثاً (فغلب المذكر على المؤنث)،<sup>(٢)</sup> فقل: (عشرون رجلاً، وعشرون امرأة) على صيغة جمع الذكور، وليس من البدع سلوك هذه الطريقة ألا ترى إلى قوله:

٤٢٢ - ..... مَا لَا يَفْعَلُ الْأَخْوَانُ<sup>(٣)</sup>

(١) ما بين المعكوفين من ع فقط.

(٢) سقط من ف والمثبت من الأصل وع.

(٣) هذا بعض بيت من الطويل استشهد به الزحشري وهو يتلوه:

دَعْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا مِنْ الْأَمْرِ مَا لَا يَفْعَلُ الْأَخْوَانُ

وهذا الشاهد وما قبله ذكرهما المبرد في المقتضب ١: ١٢٥ من غير عزو وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٦: ٢٧

والشاهد قوله: «يفعل الأخوان» حيث غلب المذكر على المؤنث فقال أخوان ولم يقل أختان، والمعنى: دعني هذه =

\* فصل \* والعَدَدُ مَوْضُوعٌ عَلَى الْوَقْفِ، تَقُولُ: وَاحِدٌ، اِثْنَانٌ، ثَلَاثَةٌ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمَوْجِبَةَ لِلْإِعْرَابِ مَفْقُودَةٌ، كَذَلِكَ أَسْمَاءُ حُرُوفِ التَّهْجِيِّ وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ إِذَا عُدَّتْ تَعْدِيدًا، فَإِذَا قُلْتَ هَذَا وَاحِدٌ وَرَأَيْتَ ثَلَاثَةً فَلِلْإِعْرَابِ كَمَا تَقُولُ هَذِهِ كَافٌ وَكُنْتُ جِيمًا.

---

ومراده الأخ والأخت، وإلى قولهم القمران للشمس والقمر بتغليب لفظ المذكر، وما قبل البيت:

دَعَنْتِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلْبَانٍ  
أَي بِلْبَانٍ لَهَا، وَهُوَ لِبْنُ أُمِّهَا، وَدَعَنْتِي مِنْ دَعَاهُ زَيْدًا.<sup>(١)</sup>

قوله: «عَلَى الْوَقْفِ . . . . .» .  
لأن الإعراب لإظهار المعاني الحادثة عند التركيب، فإذا انتفى التركيب انتفى الإعراب .  
قوله: «كما تقول هذه كَافٌ . . . . .» .  
قَالَ:

٤٢٣ - إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى أَلْفٍ وَيَاءٍ وَوَاوٍ هَاجَ بَيْنَهُمْ جِدَالٌ<sup>(٢)</sup>

---

المرأة أخاها بعد أن وقع مني ومنها ما لا يكون من الأخوين، يريد ما يكون بين المحبين.

انظر حاشية ابن يعيش ج ٦ : ٢٧ .

(١) دعاه زيدا: أي سَّاهُ زَيْدًا.

(٢) البيت من الوافر ذكره المبرد في المقتضب ١: ٣٧١ من غير عزو وكذلك في الجزء الرابع ص ٤٣ في حين نسه ابن

يعيش في شرحه ٦: ٢٩، ليزيد بن الحكم في هجاء النحويين وكذلك فعل البغدادي في الخزانة ١: ١١٣ حين

قال: «وبيت الشاهد ليزيد بن الحكم، كما نسه إليه الزجاج في أول تفسيره، وابن الأنباري، وأبو علي الفاي

## \* فصل \* وَالْهَمْزَةُ فِي أَحَدٍ وَإِحْدَى مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ . وَلَا يُسْتَعْمَلُ أَحَدٌ وَإِحْدَى فِي الْأَعْدَادِ إِلَّا فِي الْمُنِيفَةِ .

قوله : « والهمزة في أَحَدٍ ..... » .

أصل أحد وَحَد، قلبت واوه همزة كهزمة أَنَاة في وناة ووَحَد استعمل كقوله :

٤٢٤ - ..... عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدٍ<sup>(١)</sup>

وتأنيث أحد إحدى، والأصل وَحَدَى، لكن استعمال هذا الأصل مهجور مرفوض، والفرق أن القلب إلى الهمزة في الواو المكسورة كثير قريب من القلب في الواو المضمومة من جهة الاستمرار.

قوله : « إلا في الْمُنِيفَةِ ..... » .

أي لا يستعملان إلا فيما زاد على العشرة والعشرين وغيرهما نحو أحد عشر وإحدى عشرة، وأحد وعشرون، وإحدى وعشرون، واختيار الأحد في المركب لطلب الخفة، وكذا الكلام في إحدى، لأن الكسرة في الهمزة أخف منها في الواو.

وروى الحريري في ثرة الغواص عن الأصمعي أنه قال : أنشدني عيسى بن عمر بيتاً هجا به النحويين، يعني أنهم إذا اجتمعوا للبحث عن إعلال حروف العلة ثار بينهم جدال، ورواية الشاهد في المتنضب على النحو التالي :

إذا اجتمعوا على الف، وباءٍ      وناءٍ هاجَ بَيْنَهُمْ قِتَالٌ

وهو شاهد على أن حروف المعجم تعرب إذا ركبت وإن كان بناؤها أصلياً. وقال البغدادي في الخزانة ١ : ١١٠ : « قيل حيث كانت معربة لأجل التركيب عُلم أنها قبل التركيب غير معربة، وهذا حكم جميع الأسماء، سواء قلنا إنها قبل التركيب موقوفة أم مبنية » .

(١) البيت من البسيط وترتيبه التاسع من قصيدة للناطقة الذبياني عدتها تسعة وأربعون بيتاً قالها في مدح النعمان بن

المنذر والاعتذار إليه عما وشى به بشأن المجردة - انظر ديوانه ١٧، والبيت بتمامه :

كَأَنَّ رَحْلِي، وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا      يَوْمَ الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدٍ

والجليل : شجر وهو الثَّيَام، والمستأنس : ثور يخاف الأنيس، وزال النهار بنا : انتصف أي كأن رحلي عند انتصاف النهار بنا على ثور مستأنس منفرد يوم مرونا بشجر الجليل، وهو من شواهد ابن جني في الخصائص حيث ساقه شاهداً على أن معنى وَحَد : منفرد قال : « وكذلك الواحد إنها هو منفرد، وقلب هذه الواو المفتوحة المنفردة شاذ ومذكور في التصريف، وقال لي أبو علي - رحمه الله - بحلب ستة ست وأربعين : إن الهمزة في قولهم : ما بها أحد »

**\* فصل \* وَقُولُ فِي تَعْرِيفِ الْأَعْدَادِ ثَلَاثَةُ الْأَثْوَابِ وَعَشْرَةُ الْغِلْمَةِ، وَأَرْبَعُ الْأَذْوَرِ وَعَشْرُ الْجَوَارِي وَالْأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَالتَّسْعَةَ عَشَرَ دِينَارًا، وَالْإِحْدَى عَشْرَةَ، وَالْأَحَدَ وَالْعِشْرُونَ.**

قوله: «وتقول في تعريف الأعداد . . . . .».

التعريف في العقد الأول، بإدخال اللام على الثاني نحو ثلاثة الأثواب، إذ لو عُرف الأول لصار معرفة، والمعرّف لا يضاف إضافة محضة، وهذه مسألة يحتاج فيها إلى زيادة كشف وتبيان.

اعلم أن المضاف إليه في قولك: «ثلاثة الأثواب» ليس كالمضاف إليه في: «غلام زيد»، لأن «زيداً» متضمن تعريفاً قد استقرّ له، «فالغلام» بإضافته إليه يكتسي منه تعريفاً بخلاف الثلاثة في (ثلاثة الأثواب)، فالقصد فيه أن يعرف الثلاثة فقط، إذ ليس غرضك أن تجعل الأثواب معهودة دالة على أثواب مخصوصة ثم تُعرف بها الثلاثة بدليل أنك إذا قلت: «ثلاثة الأثواب» لم يتصور منه الإضافة إلى أثواب معينة على نحو: (الثلاثة من الأثواب التي عرفت)، وإنما مرادك الثلاثة من هذا الجنس فلما قصد تعريف المضاف وامتنع إدخال اللام عليه أدخلوها على الثاني لشدة اتصاله بالأول، ومثل هذا ليس ببديع ألا تراهم قالوا حبّ رُماني، فأضافوا الثاني إلى الباء وإن كان القصد إضافة الأول، ووجه إضافتهم الثاني ما ذكرنا من شدة اتصاله بالأول، وامتناع إضافة الأول لما بها من الإلباس فجاز أن يعرف الثاني فيما نحن بصدد، والمراد تعريف

ونحو ذلك مما أحد فيه للمعوم ليست بدلا من واو، بل هي أصل في موضعها، قال: وذلك أنه ليس من معنى أحد في قولنا: أحد عشر، وأحد وعشرون، قال: لأن الغرض في هذه الانفراد، والذي هونصف الاثنين، قال: وأما أحد في نحو قولنا: ما بها أحد، وديار، فإنها هي للإحاطة والمعوم، والمعنيان - كما ترى مختلفان، هكذا قال، وهو الظاهر.

الخصائص ٣ : ٢٦٢ .



... وَمِائَةُ الدَّرْهَمِ ، وَمِائَتَا الدِّينَارِ ، وَثَلَاثُ مِائَةِ الدَّرْهَمِ ، وَالْفُ  
الرَّجُلِ ، وَرَوَى الْكِسَائِيُّ : الْخَمْسَةُ الْأَثْوَابِ ، وَعَنْ أَبِي زَيْدٍ أَنَّ قَوْمًا مِنَ  
الْعَرَبِ يَقُولُونَهُ غَيْرُ فُصْحَاءَ .

الأول، فإذا قلت حبَّ رمانٍ فالمعنى حبِّي، ألا ترى إلى صحة قول من قال: حب  
رمانٍ ولا رمان له، ومثل هذا قولك ثلاثة أثوابٍ، فالمراد هنا أيضا إضافة الثلاثة،  
بدليل صحة قول القائل ثلاثة أثوابٍ، وليس له من هذا الجنس إلا ثلاثة، فكذلك  
إذا قيل ثلاثة الأثواب كان تعريف الثاني تعريفاً للأول، لأن الأول لو عُرِفَ فقليل  
الثلاثة امتنع إضافته إلى الجنس كما أن حبًّا لو أُضيف فقليل (حبِّي) امتنع إضافته إلى  
الرمان فوضح مما ذكرنا أن المضاف في قولك ثلاثة الأثواب قد أخذ من المضاف إليه  
تعريف نفسه لا تعريف المضاف إليه بخلاف المضاف في نحو: «غلام زيد»، فإنه  
أخذ تعريفاً هو المضاف إليه في الحقيقة، وإنها عُرِفَ الشطر الأول في أحد عشر درهماً  
لأنهما بالتركيب صاراً بمنزلة اسم واحد، وحرف التعريف لا يدخل في شطر الأول،  
وعُرِفَ الشطران في الأحد والعشرين، لأن المعطوف والمعطوف عليه غيران، فاحتاج  
كل منهما إلى التعريف.

قوله: «وَمِائَةُ الدَّرْهَمِ» . . . . .

على طريقة، ثَلَاثَةُ الْأَثْوَابِ .

قوله: «غَيْرُ فُصْحَاءَ» . . . . .

امتنع أطراد هذا القبيل المروي وهو الخمسة الأثواب<sup>(١)</sup> إذ لم يقولوا (الثلاث الدرهم

(١) تعريف العدد المركب وتمييزه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، فعند الكوفيين يجوز أن يقال في خمسة عشر  
درهماً: «الخمسَةُ العَشْرُ درهماً»، والخمسة العَشْرُ الدَّرْهَمُ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام  
في العشر ولا في الدرهم وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال: «الخمسَةُ عشرُ درهماً» بإدخال الألف واللام على الخمسة  
وحدها - انظر الإنصاف ٣١٢ - ٣٢٢، والمقتضب ١٧٣: ٢ .

\* فصل \* وَتَقُولُ: الْأَوَّلُ وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ، وَالْأَوَّلَى وَالثَّانِيَّةُ وَالثَّالِثَةُ إِلَى الْعَاشِرِ وَالْعَاشِرَةِ، وَالْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَسُكُونِهَا، وَالْحَادِيَةَ عَشْرَةَ وَالثَّانِيَةَ عَشْرَةَ وَالْحَادِي قَلْبُ الْوَاحِدِ، وَالثَّالِثَ عَشَرَ إِلَى التَّاسِعَ عَشَرَ تَبَيَّنَ الْأَسْمِينَ عَلَى الْفَتْحِ كَمَا بَيَّنَّتُهُمَا فِي أَحَدَ عَشَرَ .

ولا النصف الدرهم)،<sup>(١)</sup> وهذا الامتناع دليل على أن هذا النحو ممتنع، ووجه رواية الكسائي أن العدد في الحقيقة وصف للمضاف إليه، تقول: أثواب خمسة ودرهم عشرة، فتوقع الخمسة وصفا للأثواب، والعشرة وصفا للدرهم، فكان كالضارب والحسن، فيجوز الخمسة الأثواب كما يجوز الضارب الرجل.

قوله: «وتقول الأول والثاني . . . . .» .

هذا الفصل لتعريف الأسماء الموضوعة للواحد من المعدودات باعتبار ذلك العدد المشتق ذلك الاسم منه، فقولك الثالث اسم لواحد باعتبار الثلاثة إما لكونه أحدَها، أو مصيرَها ثلاثة، أو مذكوراً بالتاء، وكذلك إلى العشرة، وقال الأول ولم يقل الواحد، لأنه لو قال الواحد، لكان الواحد لفظ اسم العدد فغيّره إلى لفظ الأول، وكذا فيما زاد على العشرة، وكقولك الحادي عَشَرَ، والثاني عَشَرَ، وللمؤنث الحادية عَشْرَةَ، والثانية عَشْرَةَ بإثبات التاء في (الحادية والعشرة) معاً، كذا قال الأزهري<sup>(٢)</sup> وغيره، وقيل: تثبت تاء التانيث في الاسم الأول دون الثاني، والصحيح<sup>(٣)</sup> هو الأول دون الثاني، وهو المذكور في المتن، - ووجهه<sup>(٤)</sup> أن سقوط التاء من الشطر الثاني علامة

(١) في نسخة س: «الثلاث درهم ولا النصف درهم» والمثبت من الأصل وع.

(٢) انظر عبارة الأزهري في كتابه تهذيب اللغة ٥: ١٩٦ (وحد) مع اختلاف بسيط، بين ما جاء في التهذيب والإقليد.

(٣) أي الصحيح هو الرأي الأول الداعي إلى إثبات التاء في الاسمين في قوله الحادية عَشْرَةَ والثانية عَشْرَةَ كما مثل له الزغشري.

(٤) الضمير في «وجهه» عائد على الوجه الثاني الداعي إلى إسقاط التاء من الاسم الثاني في قولنا الحادية عشرة، والثانية عشرة.

\* فصل \* وإذا أضفت اسم الفاعل المشتق من العدد لم يخل من أن  
تضيفه إلى ما هو منه كقوله تعالى : ﴿ثَانِيَانِ﴾ ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾  
أو إلى ما هو دونه كقوله عز وجل : ﴿مَائِكَوْتٍ مِنْ تَحَوَّى ثَلَاثَةِ آلَهِوْ  
رَابِعُهُمْ﴾ .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَادِثُهُمْ﴾ وَ﴿ثَامِنُهُمْ﴾  
فَهُوَ فِي الْأَوَّلِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ...

للتأنيث، (فلو ثبتت) <sup>(١)</sup> يلزم الجمع بين علامتي التأنيث وهو ممتنع.

والحكم في الثالث عشر منعكس لانعكاس العلة.

قوله: «فهو في الأول.....»<sup>(٢)</sup>.

أي إذا كان المضاف إليه من جنس المضاف بالإضافة حقيقية ، فإذا قلت هذا ثاني اثنين فالملعى ثان من اثنين ، وكذا الكلام في هذا ثالث ثلاثة إلى عشر عشرة ، وكذا في المؤنث نحو ثمانية اثنتين ، وثلاثة ثلاث إلى عشرة عشر .

وإن كان المضاف إليه من غير جنس المضاف<sup>(٣)</sup> نحو: (ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، وخامس أربعة، وسادس خمسة، وسابع ستة، وثامن سبعة، وتاسع ثمانية، وعاشر

(١) في س و ف: «فلوله تبت» وصوابه المبت من الأصل و ع.

(٢) هذا الضرب إضاحه محبة لأن معناه أحد ثلاثة، وبغير ثلاثة، فكم أن إضافة هذا صحيحة فكذا هوفي

معناه، ولا يجوز فيه أن يتوّن ونصب في قول أكثر التحريين لأنه ليس مأخوذاً من فعل عمل.

انظر شرح ابن يعیش ۶ : ۳۶.

(٣) هنا ضرب من الإساءة غير الحقيقية على عكس الإساءة المحضة أو الحقيقية فهذا النوع هو ما يكون فعلا كاسر

أسماء الفاعلين نحو ثالث اثنين وزابع ثلاثة وخميس أربعة، فهذا غير الوجه الأول وإنما معناه: هو الذي جعل

الذين بغى، فمعناه الفعل، كأنه قال: الذي تلثمهم برؤسهم وخشعهم، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿رَبِّكَ ثُبَّتِ بَعْضُ أَعْيُنِنَا﴾

مِنْ خَزَائِنِ اللَّهِ لَهُمْ وَأَحْصَى اللَّهُ الْوُجُوهَ ۚ وَهُوَ عَلِيمٌ بِمَا تُعْمَلُ ۖ ﴿١٠٠﴾ سَيُؤْتِيهِمْ مِنْ فَضْلِهِ قُرْآنًا مَجِيدًا ۚ ﴿١٠١﴾ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۚ ﴿١٠٢﴾

المُضَافُ هُوَ إِلَيْهَا وَفِي الثَّانِي بِمَعْنَى جَاعِلِهَا عَلَى الْعَدَدِ الَّذِي هُوَ مِنْهُ وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: رَبَعْتُهُمْ وَخَمَسْتُهُمْ، فَإِذَا جَاوَزَتِ الْعَشْرَةَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْوَجْهَ الْأَوَّلَ...

تسعة، فالإضافة غير حقيقية، لأن اسم الفاعل المشتق من العدد في هذا القسم بمنزلة الفعل، «كضارب» في: «هذا ضاربٌ زيداً» فإذا قلت ثالث اثنين فالتقدير: ثالثُ اثنين بمنزلة قولك ثلثتُ اثنين، إلا أن التنوين سقط لفظاً للإضافة، ولو تركت الإضافة ونَوَّنتَ جاز في هذا الوجه، بخلاف الوجه الأول فإنه ممتنع هنالك لأن قولك ثالثُ ثلاثة بالتنوين بمنزلة ثلثتُ ثلاثة، وفيه إثبات الثابت وهو محال، فيلزم أن تكون الإضافة معنى أحد ثلاثة فلو جاز ثالثُ ثلاثة بالتنوين لجاز واحدُ ثلاثة، وهو أيضاً محال، فكما امتنع هنا تقدير الإضافة غير الحقيقية، كذلك امتنع في نحو: «رابعُ ثلاثة» تقدير الإضافة الحقيقية، لأنك إذا قلت رابع من ثلاثة وخامس من أربعة كان محالاً، ولن تجدد إلى تصحيحه مجالاً.

قوله: «فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا الوجه الأول».

أي إذا قلت حادي أحدَ عَشَرَ وثاني اثنيَ عَشَرَ كان بمنزلة قولك واحدٌ من أحدَ عَشَرَ، وواحد من اثنيَ عَشَرَ، كقولك: (ثاني اثنين وثالثُ ثلاثة) ولا يجوز الوجه الثاني نحو: ثالثُ اثنيَ عَشَرَ ورابع ثلاثة عشر بمعنى ثالث اثني عشر،<sup>(١)</sup> ورابع ثلاثة عشر. (كما قلت ثالث اثنين، لأن ثالث مشتق من لفظة ثلاثة وحدها وثلاثة عشر، ثلاثة

﴿وَيَقُولُ سَعْدٌ وَأَمَّا لَهُمْ فَكُلٌّ﴾ وعمل هذا الوجه يجوز أن ينون وينصب ما بعده فتقول: هذا ثالث اثنين ورابع ثلاثة لانه مأخوذ من ثلثهم وربعهم فهو بمنزلة هذا ضاربٌ زيداً.

انظر ابن يعيش ٦ : ٣٦.

(١) في الأصل: «ثالث اثنا عشر» والصواب ما ثبت من ع وف.

... تَقُولُ: هُوَ حَادِي أَحَدَ عَشَرَ وَثَانِي اثْنِي عَشَرَ، وَثَالِثُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ  
إِلَى تَاسِعِ تِسْعَةَ عَشَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، وَثَالِثُ  
عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ.

مع<sup>(١)</sup> اسم آخر، واشتقاق الاسم للفاعل من الاسمين ممتنع، لأن اسم الفاعل فرع  
على الفعل، ولا يفعل من اسمين، لا يأتي نحو ثلثت من ثلاثة عشر، فما ظنك في  
امتناع ما هو فرع عليه، فلو جاء الوجه الثاني فيما نحن فيه لكان الثالث في قولك ثالث  
اثني عشر بمعنى جاعل ذلك العدد ثلاثة عشر ولذلك إلا بكون الثالث مشتقاً من  
ثلثت بمعنى جعلت ثلاثة عشر، وقد بينا أنه ممتنع، فيمتنع هنا الوجه الثاني.

قوله: «ومنها من يقول . . . . .» .

في هذه المسألة أوجه ثلاثة: الوجه الأول أن تذكر الاسمين جميعاً في الأول  
والثاني: ثالثَ عَشَرَ ثلاثة عَشَرَ بفتح كل واحد من (ثالثَ عَشَرَ).<sup>(٢)</sup> تجعل الاسمين  
اسماً واحداً، ثم تضيفه إلى ثلاثة عشر، كأنه واحد ثلاثة عشر، غير أن الواحد عام،  
والمراد بثالث عشر ثلاثة عشر هو الواحد الذي إليه انتهى عدديك فلذا أوترث ثالث عشر  
ثلاثة عشر على واحد ثلاثة عشر وَبُنِيَ الجميع من ثالث عشر وثلاثة عشر على الفتح  
لوجود علة البناء.

والوجه الثاني: أن تحذف الثاني من شطري الأول، استغناء بالشرط الثاني المذكور  
آخرًا عن أن تذكره أولاً، لأنه معلوم وذلك نحو ثالثُ ثلاثة عشر برفع الثالث، وإنما  
لم يفتح لثلاثاً يلزم جعل ثلاثة أسماء اسماً واحداً.

وهكذا تقول في المؤنث نحو حادية إحدى عَشْرَةَ برفع حادية.

(١) في الأصل: «كما قلت ثالث اثني عشر، ورابع ثلاثة عشر، بمعنى ثالث اثنا عشر، ورابع ثلاثة عشر» والمثبت من  
ع وف لانه الصواب لأن ما جاء في الأصل إنها هو إعادة وتكرار لسطر سابق.

(٢) في ع وف: «ثلاث عشر» والمثبت من الأصل.

وفي الوجه الأول الفتح نحو حَادِيَّةَ عَشْرَةٍ بفتح الحادية .  
والوجه الثالث : أن تحذف الشطر الثاني من الأول ، والأول من الثاني ، فيبقى لفظه  
كلفظ الأولين في الصورة نحو : ثالث عشر بالشطر الأول من الأول ، وبالشطر الثاني  
من الثاني ، وهما مبنيان على الفتح لقيام الآخر من الثاني مقام الثاني من الأول ، وحذف  
الشطر الأول من ثلاثة عشر لدلالة الحال ، ووجه صحة هذا الوجه أنك لما قلت ثالث  
عشر علم أنك لا تريد ثالثا وعشرة لفساد هذا التقدير ، لأن المراد هو الذي انتهى إليه  
العدد في ثلاثة عشر ، وقد أحاط به علم مخاطبك بدلالة الحال ، وبناء الثالث على  
الفتح لما مرَّ مع زوال المانع المذكور في الوجه الثاني ، إذ لم يبق إلا ثالث وعشرة وهما  
اسمان لا ثلاثة أسماء ، والوجهان الأولان هما المشهوران دون الوجه الثالث ، فإن قلت  
ما تقول في (ياء) حادي في : (هذا حاديُّ أَحَدَ عَشَرَ) ؟ قلت : لا يجوز فيها إلا  
الإسكان لأنه معرب ، بدلالة قولهم : ثَالِثُ ثَلَاثَةِ عَشَرَ بالرفع ، وفي رأيتُ حَادِيَّ عَشَرَ  
النصب ، ولو أسكن في النصب نحو : «أخذتُ حاديَّ أَحَدَ عَشَرَ» بالياء السَّاكِنَةُ فعلى  
الشذوذ ، كالإسكان في قوله :

٤٢٥ - كَانَ أُيْدِيْنِ بِالْقَاعِ الْقَرِقِ<sup>(١)</sup>

(١) هذا البيت هو الشاهد الواحد والتسعون بعد المائة من شواهد الشافية التي شرحها البغدادي وهو يتأمله :

كَانَ أُيْدِيْنِ بِالْقَاعِ الْقَرِقِ      أُيْدِيْ جَوَارٍ يَنْطَاطِيْنِ الْوَرِقِ

قال المحقق عبد القادر البغدادي : «والبيتان من الرجز ، نسبهما ابن رشيقي في العمدة إلى رؤية بن العجاج ولم أرهما في ديوانه» انتهى .

ولرؤية قصيدة على بحر هذين البيتين ورويتها - انظر ديوانه ص ١٠٤ . وقد جاء هذا الشاهد في ملحقات ديوان  
رؤية ص ١٧٩ وانظر الخزانة ٨ : ٣٤٧ وشرح شواهد الشافية ٤٠٥ ، ونقل البغدادي عن الشريف المرتضى - رحمه  
الله - في أماليه ، الفرق : الحشن الذي فيه الحصى ، وشبه حذف منا سمهن له بحذف جوارٍ يلعبن بدرانهم ،  
وخصَّ الجوّاري لأنهن أخف من النساء ، وموضع الشاهد فيه قوله : «أيدين» على أنَّ تسكن الياء من «أيدين» ،  
ضرورة والقياس فتحها ، انظر الخزانة ٨ : ٣٤٧ - ٣٤٩ .

## \* ومن أصناف الاسم: المقصور والممدود \*

الْمَقْصُورُ مَا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ نَحْوُ: الْعَصَا، وَالرَّحَا.  
وَالْمَمْدُودُ مَا فِي آخِرِهِ هَمْزَةٌ قَبْلَهَا أَلِفٌ كَالرَّدَاءِ وَالْكِسَاءِ، وَكِلَاهُمَا مِنْهُ مَا  
طَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ الْقِيَاسُ وَمِنْهُ مَا لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالسَّمْعِ .  
فَالْقِيَاسِيُّ طَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى نَظِيرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ فَإِنْ انْفَتَحَ مَا  
قَبْلَ آخِرِهِ فَهُوَ مَقْصُورٌ وَإِنْ وَقَعَتْ قَبْلَ آخِرِهِ أَلِفٌ فَهُوَ مَمْدُودٌ.

## (ومن أصناف الاسم المقصور والممدود)<sup>(١)</sup>

قوله : (المقصور.....) .

هو إما من قصر الصلاة، لأنه ناقص عن الممدود، كما أن صلاة السفر ناقصة عن  
الحَدِّ المعروف .

وإما من قَصَرْتَهُ أَي حَبَسْتَهُ، وفي التنزيل: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾<sup>(٢)</sup> أي  
ممنوعات، فكأنه منع عن أن يبلغ زنة الممدود، والوجهان متقاربان .  
وإنما سُمِّيَ الممدود ممدوداً لمدِّ الصوت به عند النطق لأنَّ آخِرَهُ هَمْزَةٌ قَبْلَهَا أَلِفٌ  
وَالْأَلِفُ حَرْفٌ مَدٌّ، وحرف المد في مثل هذا الموضع يوجب هذا الصوت الممدود .

فإن قلت: ما الداعي إلى المد؟ قلت هو أنهم لما رأوا التقاء الساكنين باجتماع  
الألفين، عدلوا عن الحذف إلى تحريك أحدهما لأن التحريك أهون<sup>(٣)</sup> فآثروا تحريك  
الأخير، لأن التغيير إلى الأطراف أسبق .

(١) ما بين القوسين من ع . (٢) سورة الرحمن آية ٧٢ .

(٣) في الأصل (أوهن) وهو تصحيف والمثبت من ع و ف .

\* فصل \* فَأَسْمَاءُ الْمَفَاعِيلِ مِمَّا اعْتَلَّ آخِرُهُ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَزِيدِ فِيهِ،  
وَالرُّبَاعِي نَحْوُ: مُعْطَى وَمُشْتَرَى وَمُسْتَلْقَى مَقْصُورَاتٌ لِكَوْنِ نَظَائِرِ هُنَّ  
مَفْتُوحَاتٌ مَا قَبْلَ الْأَوَاخِرِ كَمُخْرَجٍ ، . وَمُشْتَرَكٍ ، وَمُدْخَرَجٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ  
نَحْوُ: مَغْزَى وَمَلْهَى ، لِقَوْلِكَ: مُخْرَجٌ وَمُدْخَلٌ ، وَنَحْوُ الْعِشَا وَالصَّدى  
وَالطَّوى . .

والوجه الثاني أن التحريك لضرورة اجتماع<sup>(١)</sup> الساكنين، والالتقاء (عند مجيء  
الساكن الثاني الأول)<sup>(٢)</sup> فتحرك الثاني.

قوله: «وكلاهما منه . . . . .» .

الضمير في منه راجع إلى «كلا» .

قوله: «فأسماء المفاعيل . . . . .» .

ذكر أن القياسي ما انفتح ما قبل الآخر من نظيره الصحيح، ونظائر أسماء المفاعيل  
المذكورة في الفصل منفتح ما قبل أواخرها، ألا ترى أن نظير مُعْطَى مُخْرَجٌ، وما قبل  
الآخر من «مُخْرَجٍ» مفتوح وليس بعد المفتوح إلا حَرْفٌ واحدٌ وهو الجيم، فيجب أن  
لا يقع بعد الطاء في المُعْطَى إلا حرف واحد وهو الألف لا غير، لأن هذه الصيغة إذا  
بُنِيَتْ من المعتل اللام تحركت الياء وانفتح ما قبلها فتقلب ألفا، وكذا البواقي، واسم  
الزمان والمكان من المعتل اللام في الثلاثيات المجردة على مَفْعَلٍ بفتح العين أبداً،  
ولكن<sup>(٣)</sup> التفرقة بفتح العين في غير يَفْعَلٍ بالكسر، وبكسر العين أبداً في يَفْعَلٍ بالكسر  
في الصحيح، فتبين أن صيغة اسم الزمان والمكان إذا بنيت من المعتل اللام في الثلاثي

(١) في ع وف والتقاء والمثبت من الأصل.

(٢) في ع: (عند مجيء الساكن الثاني لا الأول) وفي ف (عند مجيء الساكن الثاني عند الأول) والمثبت من الأصل.

(٣) في الأصل: «وكلتا» وفي ف «وكلتا» وما ورد في الأصل فهو تحريف لكتبا والمثبت من ع.



... لَأَنَّ نَظَائِرَهَا الْحَوْلُ، وَالْفَرْقُ وَالْعَطَشُ وَالْغَرَاءُ فِي مَصْدَرٍ غَرِي  
فَهُوَ غَرٍ شَادٌ، هَكَذَا أَثْبَتَهُ سَيَّبُوهُ، وَعَنِ الْفَرَاءِ مِثْلُهُ، وَالْأَصْمَعِيُّ يَقْصُرُهُ،  
وَمِنْ ذَلِكَ جَمْعُ فِعْلَةٍ وَفِعْلَةٍ نَحْوُ غَرِي وَجَزِي فِي غُرْوَةٍ وَجَزِيَةٍ.

المجرد يلزم أن يتحرك آخره المعتل وينفتح ما قبل ذلك فينقلب ألفا، ولم يمثل  
المصنف - (رحمه الله) <sup>(١)</sup> - إلا بما وافق الصحيح حيث لم يورد مثالا من باب ضرب،  
لأنه كره أن يدخل بأحكام باب في باب آخر، والمغزى موضع الغزو، والملهى موضع اللهو.

قوله: «ومن ذلك العشا... إلى آخره».

وهو كل مصدر ماضيه فَعِلَ، واسم الفاعل فيه أَفْعَلَ أو فَعْلَان أو فَعِلَ، فإن  
مصدره على فَعَلَ بفتح العين فإذا بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام وجب أن تتحرك  
اللام وينفتح ما قبلها فينقلب ألفا وذكر ثلاثة أمثلة في المعتل لاختلافها في اسم  
الفاعل، وثلاثة في الصحيح لذلك.

قوله: «لَأَنَّ نَظَائِرَهَا الْحَوْلُ...».

الحَوْلُ: نَظِيرُ الْعِشَاءِ لَأَنَّهَا مَصْدَرٌ أَفْعَلَ كَأَحْوَلَ وَأَعْشَى، وَالْفَرْقُ نَظِيرُ الصَّدَى لَأَنَّهَا  
مَصْدَرٌ فَعِلَ بالكسر نحو فَرِقٍ وَصَدٍ، وَالْعَطَشُ نَظِيرُ الطُّوَى، لَأَنَّهَا مَصْدَرٌ فَعْلَان  
مثل عطشان وطيان.

قوله: «وَالْغَرَاءُ...».

هذا يختلف فيه، ذهب سيبويه، <sup>(٢)</sup> والغراء <sup>(٣)</sup> إلى أن ذلك ممدود على الشذوذ، والمذ  
هو المسموع.

(١) ليس في الأصل والمثبت من ع وف.

(٢) انظر رأي سيبويه في الكتاب ٣ : ٥٣٨.

(٣) انظر المتفوق والممدود للغراء ص ١٩ وانظر حاشية السيرافي ٤ على سيبويه ٣ : ٥٣٨.

وذهب الأصمعيّ إلى أنه مقصور،<sup>(١)</sup> وحجته القياس، لأن نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر كالْفَرَقَ، لأنها مصدرا فَعِلَ بالكسر ووجه ما ذهبنا إليه أن فَعَلًا في فَعِلَ يَفْعَلُ للذهاب والزوال كالْبَرَّاحِ، والنَّفَادِ، والفَنَاءِ، وَمَنْ غَرِيَ بشيء فقد ذهب عن تركه (وزال عن فراقه).<sup>(٢)</sup> أو نقول لا بُدَّ في محيٍ بعض (الألفاظ)<sup>(٣)</sup> خارجاً عن القياس.

قوله: «ومن ذلك جمع فُعْلَةٍ، وفُعْلَةٍ . . . . .» .  
إذ قياسهما فَعَلَ وفَعَلَ بفتح ما قبل اللام في كليهما، فإذا جمع المعتل اللام من فُعْلَةٍ أو فَعَلَ يلزم أن يتحرك آخره بانفتاح ما قبله، فينقلب ألفا وذلك نحو عُرِّيَ وَجَرِّيَ، لأنَّ نظائِرَهُما مفتوح ما قبل الآخر، كظُلْمَةٍ وظَلَمَ، وَغُرْفَةٍ وَغُرِفَ، وَقَرْبَةٍ وَقَرِبَ وَكِسْرَةٍ وَكَسَرَ.

(١) انظر رأي الأصمعي في حاشية السيرافي ٤ على سيبويه ٣: ٥٣٨.

(٢) في الأصل وع: «وزوال عن فراقه» والمثبت من ف.

(٣) في الأصل: «الأحوال» والمثبت من ع وف.

❖ فصل ❖ وَالْإِعْطَاءُ وَالرَّمَاءُ وَالْأَشْتِرَاءُ وَالْأَخْبِنُطَاءُ وَمَا شَاكَلَهُنَّ مِنْ  
الْمَصَادِرِ تَمْدُودَاتٌ لَوْ قُوعِ الْأَلِفِ قَبْلَ الْأَوَاخِرِ فِي نَظَائِرِهِنَّ الصَّحَاحِ  
كَقَوْلِكَ: الْإِكْرَامُ، وَالطَّلَابُ، وَالْإِفْتِحَاحُ، وَالْأَخْرَنْجَامُ، وَكَذَلِكَ الْعَوَاءُ،  
وَالثُّغَاءُ، وَالذُّغَاءُ، وَالرُّغَاءُ، وَمَا كَانَ صَوْتًا كَقَوْلِكَ: النَّبَاحُ وَالصِّيَاحُ.  
وَقَالَ الْخَلِيلُ: مَدُّوا الْبُكَاءَ عَلَى ذَا.

قوله: «وَالْإِعْطَاءُ..... إلى آخره».

قياس نظائرها من الصحيح أن يكون قبل أواخرها ألف زائدة، فإذا بنيت من  
المعتل اللام مثلها وقع حرف العلة متطرفا بعد ألف زائدة فوجب قلبه همزة فيتحقق  
الممدود.

وَالرَّمَاءُ: مَصْدَرٌ رَامَى، وَالْأَخْبِنُطَاءُ: مَصْدَرٌ أَخْبِنُطَيْتُ مِنَ الْخَبِنُطَى، وَمِنْ ذَلِكَ  
أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ الْمَضْمُومَةِ الْأَوَائِلِ، فِقْيَاسُهَا أَنْ تَقَعَ قَبْلَ أَوَاخِرِهَا أَلِفٌ، وَالْبَاقِي عَلَى  
مَا مَرَّ مِنَ التَّقْدِيرِ فِي الْإِعْطَاءِ وَأَخَوَاتِهِ.

وَالْعَوَاءُ: صَوْتُ الذُّثْبِ، وَالثُّغَاءُ: صَوْتُ الشَّاءِ، وَالرُّغَاءُ: صَوْتُ الْإِبْلِ، يُقَالُ:  
«مَالَهُ رَاغِيَةٌ وَلَا ثَاغِيَةٌ»<sup>(١)</sup> أَيِ إِبِلٍ وَشَاءٍ.

وَالضُّبَاحُ: بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ صِيَاحُ الثَّعْلَبِ.

قوله: «وَقَالَ الْخَلِيلُ.....»<sup>(٢)</sup>.

فِي (الْبُكَاءِ) الْمَدُّ وَالْقَصْرُ قَالَ:

(١) الميداني ٢: ٢٨٤.

(٢) انظر سيبويه ٣: ٥٤٠ وإلى مثل هذا ذهب الفراء في كتاب «المقصود والممدود» ص ٢٧.

... والذين قصره جعلوه كالخزن ، والعلاج كالصوت ، ..

٤٢٦ - بَكَتْ عَيْنِي وَحَقُّ لَهَا بُكَاءُهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ<sup>(١)</sup>

فالمثل ما كان بصوت ، وإليه أشار بقوله على ذا .

وأما البكا بالقصر فما لم يكن بصوت ، وهذا معنى قوله جعلوه كالخزن وقال بعض المحققين في بيان وجهي القولين كأنهم لما رأوه لا يخلو عن صوت في العادة أجروه مجرى الصوت ، والذين قصره جعلوه كالخزن لأنه ليس بصوت على الحقيقة ، قال : وليس قصره أيضا بقياس إذ ليس له أصل في الصحيح مفتوح ما قبل الآخر فيحمل عليه .

قوله : «والعلاج . . . . .» .

العلاج ما كان من أفعال الجوارح كالقيام والقعود والضرب ، والقتل وما أشبه ذلك مما يكون له كلفة على الجوارح ، وغير العلاج ما لم يكن كذلك . وهو إما فعل من أفعال القلوب كالعلم ، أو خلق في الإنسان كالكرم ، وهذا البناء أعني بناء العلاج لما يفعل به كالخزام يحزم به الخصر ، والركاب لما يركب به ، كما أن العلاج لما يعالج به .

قوله : «والعلاج كالصوت . . . . .» .

يريد بذلك أَنَّ الأسماء المضمومة الأوائل الموضوعية لمزاولة الأشياء وعلاجها قياسها أن يكون قبل أواخرها ألف كالأصوات ، وباقي التقدير لما ذكرنا في الإعطاء .

(١) البيت من الوافر وقد اختلف في نسبه ، ففي اللسان لحسان بن ثابت ، وقال ابن منظور : وزعم ابن إسحق أنه لعبد الله بن رواحة ، وأنشده أبو يزيد لكعب بن مالك في أبيات ، وقال البغدادي في نسبه : وهو مطلع قصيدة في رثاء حمزة - رضي الله تعالى عنه عم النبي - صل الله عليه وسلم - لما استشهد في غزوة أحد ، واختلف في قائلها ، فقيل : هي لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - وليست في ديوانه ، وقال عبد الملك بن هشام في السيرة : «قال ابن اسحق : هي لعبد الله بن رواحة ، وقد أنشدنيها أبو يزيد الأنصاري لكعب بن مالك وهؤلاء الثلاثة هم شعراء النبي - صل الله عليه وسلم - . وقد أورد ابن هشام القصيدة في غزوة أحد وهذه أبيات منها (بعد) وانظر المنصف لابن جني في شرح تصريف المازني ٣ : ٤ ، والشاهد في البيت قوله : «بكاءها والبكاء» حيث قصر الأولى ومد الثانية .

... نَحَوُ: النَّزَاءَ وَنَظِيرُهُ الْقِمَاصُ، وَمَنْ ذَلِكَ مَا جُمِعَ عَلَى أَفْعَلَةٍ نَحَوُ: قَبَاءٍ، وَأَقْبِيَّةٍ، وَكِسَاءٍ وَأَكْسِيَّةٍ، كَقَوْلِكَ: قَذَالٌ وَأَقْدِلَةٌ، وَحَارٌّ وَأَحْمِرَةٌ، وقوله:

\* فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةٍ \*

في الشذوذك (أنجدة) في جمع نجد . .

قوله: «نحو النَّزَاءِ ونظيره الْقِمَاصُ . . . . .» .

النَّزَاءُ<sup>(١)</sup>: دَاءٌ يَأْخُذُ الشَّاةَ فَتَنْزُو إِلَى الْمَوْتِ، وَالْقِمَاصُ<sup>(٢)</sup>: دَاءٌ يَأْخُذُ الْإِبِلَ فَتَقْمَصُ.

قوله: «ومن ذلك ما جمع على أفعلة . . . . .» .

إنما كان كذلك، لأن الأفعلة إنما يجعل عليها ما هو على فَعَالٍ وَفِعَالٍ بفتح الفاء وكسرهما.

قوله:

٤٢٧ - فِي لَيْلَةٍ . . . . .<sup>(٣)</sup>

الأندية: جَمْعُ نَدَى، وهو كما ترى ليس بِفَعَالٍ بِالْفَتْحِ، وَلَا بِفِعَالٍ بِالْكَسْرِ، ونظيرها في الشذوذ أَنْجِدَةٌ فِي جَمْعِ نَجْدٍ، وكان قياسه أن لا يقال في جمعه أُنْدِيَّةٌ، أو يقال في

(١) النَّزَاءُ: عند الفراء للفحل، «المقصود والمندود» ص ٤٧ وفي اللسان: الوئب، وداءٌ يَأْخُذُ الشَّاةَ فَتَنْزُو مِنْهُ حَتَّى

تَمُوتَ، ونقل عن ابن بري عن أبي علي: النَّزَاءُ فِي الدَّابَّةِ مِثْلُ الْقِمَاصِ، اللسان (نزا).

(٢) الْقِمَاصُ: بِضَمِّ الْقَافِ وَكُسرِهَا وَضَمِّهَا أَفْصَحُ كَمَا فِي اللِّسَانِ (قمص).

(٣) هو بتياسه:

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةٍ لَا يُجْبِرُ الْكَلْبُ مِنْ غَلْمَاتِهَا الطُّبَا

وهو من البسيط نسبة ابن يعيش في شرحه ٦: ٤١ مرة بن محكان التميمي من شعراء الحماسة.

والشاهد فيه جمع ندى على أندية، يصف إكرامه الضيف.

**\* فصل \* وَأَمَّا السَّاعِي فَنَحْوُ: الرَّجَا وَالرَّحَى وَالْخَفَاءَ وَالْإِبَاءَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ إِلَى الْقِيَاسِ سَبِيلٌ.**

---

مفرده نداء بالمدِّ كَقَبَاءٍ وَأَقْبِيَّةٍ، وكذا قياس مفرد أَنْجَدَةٍ نَجَادٌ أَوْ نَجَادٌ، ولهما مع شذوذهما وجه، فأندية وإن كان مفردهما فَعَلًا في نفسه لكنه بالنظر إلى ما يقابله وهو الجفاف ساغ أن يَكْسَرَ على أَفْعَلَةٍ، وَأَنْجَدَةٌ جَمْعُ نَجَادٍ، وَنَجَادٌ جَمْعُ نَجْدٍ.

أما السَّاعِي: فما ليس باعتبار معناه صيغة مفتوح ما قبل آخرها، أو صيغة واقع قبل آخرها ألف، فلو مد أو قصر لم يلزم منه خروج عن قياس.

قوله: «وَالرَّجَا.....».

الرجا بالقصر: الناحية، والجمع أرجاء، فاما الرجاء الذي هو الأمل فممدود.

## \* ومن أصناف الاسم: الأسماء المتصلة بالأفعال \*

هِيَ ثَمَانِيَةُ أَسْمَاءٍ: الْمَصْدَرُ، اسْمُ الْفَاعِلِ، اسْمُ الْمَفْعُولِ، الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، اسْمُ التَّفْضِيلِ، أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، اسْمُ الْأَلَةِ.

### \* المصدر \*

أَبْنِيَةُ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ كَثِيرَةٌ مُخْتَلِفَةٌ يَرْتَقِي مَا ذَكَرَهُ سَبْيُوهِ مِنْهَا إِلَى اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ بِنَاءً وَهِيَ: فَعَلٌ ، فِعْلٌ ، فَعُلٌ ، فَعَلْتُ ، فَعِلْتُ ، فَعَلْتُمْ ، فَعِلْتُمْ ، فَعَلْتُمْ ، فَعِلْتُمْ .

قوله: «ومن أصناف الاسم الأسماء المتصلة بالأفعال» .  
معنى اتصالها بها أنها لا تنفك عن معناها، فالمصدر اسم الفعل، واسم الفاعل اسم لمن قام به الفعل، وكذلك إلى آخرها على ما سيأتي.

### (المصدر)<sup>(١)</sup>

قوله: «وهي فَعَلٌ . . . . .» .  
فَعَلٌ بفتح الفاء وسكون العين نحو قَتَلَ هو الأصل في مصادر الأفعال<sup>(٢)</sup> الثلاثية، ألا تراهم إذا جاءوا إلى المرة حذفوا الزيادة فقالوا خَرَجَ خَرْجَةً بحذف الواو من خروج، ولم يقولوا خُرُوجَةً، وكذا قالوا صَامَ صَوْمَةً، ولم يقولوا صِيَامَةً، فعلم أن الأصل هو فَعَلٌ، إلا أنهم أَحَبُّوا أَنْ يُبَيِّنُوا أن المصادر ليست بمشتقة عن الأفعال،<sup>(٣)</sup> فلم يسلكوا

(١) ما بين المعكوفين من ع فقط.

(٢) انظر المقتضب ٢: ١٢٧ .

(٣) إلى مثل هذا ذهب ابن عيمش في شرحه ٦: ٤٣ حين فُسِّرَ معنى المصدر بقوله: وإنما سمي مصدرا لأن الأفعال إنما صدرت عنه، أي أخذت منه، كمصدر الإبل للمكان الذي تروه ثم تصدر عنه. وكلاهما أي الجندي وابن

فِعْلٌ، فُعْلَى، فَعْلَانٌ... فِعْلَانٌ، فُعْلَانٌ، فَعْلَانٌ، فَعْلٌ... فِعْلٌ، فِعْلٌ، فِعْلٌ، فُعْلٌ، فَعْلَةٌ، فَعْلَةٌ، فَعَالٌ... فَعَالٌ، فَعَالٌ، فَعَالَةٌ، فَعَالَةٌ، فُعُولٌ، فُعُولٌ... فَعِيلٌ، فُعُولَةٌ، مَفْعَلٌ، مَفْعِلٌ، مَفْعَلَةٌ، مَفْعَلَةٌ.....

بها مسلك الأسماء المشتقة، وهو المسلك الواحد كاسم الفاعل، واسم المفعول، بل سلكوا مسلك الأفعال غير المشتقة من نحو رجل، وفرس، وإبل، وهذا المصدر في الأفعال المتعدية أكثر استعمالاً، لأنها تتعدى إلى الأسماء بلا حرف جرٍّ بخلاف الأفعال اللازمة، فإنها تتعدى إليها بالجار، فتكون أثقل من المتعدية، والأخف هو الكثير الشائع في الاستعمال، وكثرة الاستعمال تستدعي الأخف وهو فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين فأوثر هو للمتعدية.

فأما فُعُول بضمّ الفاء فأثقل منه لما فيه من الواو الزائدة فيختص بها هو أقل من المتعدي وهو اللازم.<sup>(١)</sup>

وفِعْلٌ، بكسر الفاء وسكون العين كَفَسَقَ فِسْقاً، وَذَكَرَ ذِكْراً.  
أَوْ فُعْلٌ، بضمّ الفاء وسكون العين، كَشَغَلَهُ شُغْلاً، وَشَكَرَ شُكْراً.  
أَوْ فَعْلَةٌ، بالفتح والسكون، بناء المرة كَضَرَبَ ضَرْبَةً أي مرة واحدة، وربما جاءت لغيرها كَرَجِمَ رَجْماً.

وفِعْلَةٌ، بالكسر والسكون بناء الحالة التي يفعل عليها الفعل نحو: قَعَدَ قِعْدَةً، وربما جاءت لغيرها نحو نَشَدَ نَشْدَةً، وَدَرَى دَرِيَّةً.  
وَفُعْلَةٌ، بالضم والسكون، نحو كَذَرَ كَذْرَةً، وَصَحِبَهُ صُحْبَةً.

يعيش مفتف أثر البصريين في كون المصدر أصلاً للفعل وما احتج به ابن يعيش إنها هو حجة من حجج البصريين، انظر الإنصاف ص ٢٣٨.

(١) انظر هذا التعليل في المقتضب ٢: ١٢٧. وسيبويه ٤: ٩ - ١٠.



وَفَعَلَى، بالفتح والسكون نحو دَعَوَى، قال المصنف: (دَعَوَى) مصدر دعا من قوله تعالى: ﴿دَعَوْنَهُمْ فِيهَا سَبْحَنَكَ اللَّهُمَّ﴾<sup>(١)</sup>

وَفَعَلَى، بالكسر والسكون، كَذَكَرَ، ذَكَرَى.

وَفَعَلَى، بالضمّ والسكون نحو: بَشَرْتُ الرَّجُلَ بُشْرَى.

وَفَعْلَانُ، بالفتح والسكون نحو: لَوَاهُ بِذِيهِ لَيَاناً أَي مَطْل، والأصل لَوِيَان فَعَرَاه قلب وإدغام لما عرف، قال أبو العباس: <sup>(٢)</sup> الأصل فيه الكسر، وفتح استقلا للكسرة مع التضعيف، وقد جاء في المصدر ما لا يكون إلا فَعْلَان بالفتح والسكون نحو: شَنِتُّهُ شَنَاناً أَي أَبْغَضْتُهُ، قال: <sup>(٣)</sup>

٤٢٨ - وَمَا الْعَيْشُ إِلَّا مَا تَلَذُّ وَتُسْتَهَيِّ وَإِنْ لَمْ فِيهِ ذُو الشَّنَانِ وَفُنْدَا<sup>(٤)</sup>

الأصل فيه: ذُو الشَّنَان على فَعْلَان بالفتح والسكون، خففت همزتها بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وهو النون كقولهم: مَنبُوك؟ في مَنْ أبوك؟  
وَفَعْلَانُ، بالكسر والسكون نحو: حَرَمَهُ حِرْمَاناً، وَغَشِيَهُ غَشِيَاناً.  
وَفَعْلَانُ، بالضمّ والسكون نحو غَفَرَلَهُ غُفْرَاناً.

(١) سورة يونس آية ١٠.

(٢) انظر قول أبي العباس في شرح ابن عيش ٦: ٤٥. وانظر سيبويه ٤: ١٥.

(٣) قاتله الأحوص - انظر ديوانه ص ٩٩. واللسان (شنن وشن).

(٤) البيت ترتيبه الخامس من قصيدة للأحوص عدتها واحد وثلاثون بيتا من الطويل ومطلعها:

ألا تَلْمِهُ اليومَ أَن يَنْجَلِدَا      فَقَدْ غَلِبَ الْخَزُونُ أَن يَنْجَلِدَا

وقبل الشاهد:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَشْفَقْ وَلَمْ تَلْمِ مَا الْهَوَى      فَكُنْ خَجَرًا مِنْ بَابِصِ الصُّخْرِ جَلَمَدَا

وموضع الشاهد فيه قوله: «شنانا» بالفتح على أنه لغة في الشَّنَان وروايته في الديوان: «فما العيش.....»  
وقد: من التفتيد وهو تضعيف الرأي.

وَفَعْلَانٌ، بفتحيتين بناء مصدر فَعَلَ، وهو في معنى المجيء والذهاب كَنَزَا نَزْوَانًا، وَخَفَقَ خَفَقَانًا.

وَفَعَلَ، بفتحيتين نحو: طَلَبَ طَلْبًا، والغَلَبَ في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِيهِمْ﴾<sup>(١)</sup> إما على هذا البناء، وإما على أنه غَلَبَ، حذف تاؤه عند الإضافة، كما حذف تاء عِدَّةٍ في قوله:

٤٢٩ - ..... وَأُخْلِفُوكَ عِدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا<sup>(٢)</sup>

أَيَّ عِدَّةِ الْأَمْرِ.

(١) سورة الروم آية: ٣.

(٢) صدره: إِنَّ الْخَلِيطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرِدُوا.

والبيت من البسيط نسبة البغدادى في شرح شواهد الشافية ص ٦٤، للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، وقال في تفسير مفردات البيت: الخليط: المخالط كالنديم المنام والجليس المجالس وهو واحد وجمع، وأجده: صيره جديداً، والبين: البعد، وانجردوا: أبعدوا. أ. هـ.

والشاهد فيه قوله: (عِدَا) حيث أسقط الهاء من المصدر عند إضافته، وإلى هذا أشار الفراء في معاني القرآن

٢: ٣١٩ في قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ غَلِيهِمْ سَيَكُونُونَ﴾

قال: كلام العرب غلبته غلبة، فإذا أضافوا أسقطوا الهاء، كما أسقطوها في قوله: ﴿وَأَقَارِبُ الصُّلُوكِ﴾ والكلام إقامة الصلاة، ولم يورد الشاهد هنا وإنما أوردته في معرض حديثه عن سورة النور فقال: وأما قوله: ﴿وَأَقَارِبُ الصُّلُوكِ﴾ فإن المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت: أقملت كفيك: أقمت وأجرت وأجبت، يقال فيه كله: إقامة وإجارة وإجابة لا يسقط منه الهاء، وإنما أدخلت لأن الحرف قد سقط منه العين، كان ينبغي أن يقال: أقمته إقاما وإجوابا، فلما سُكِنَتِ الواو وبعدها ألف الإفعال فسكتنا سقطت الأولى منها، فجعلوا فيه الهاء كأنها تكثر للحرف، ومثل ما أسقط منه بعضه، فجعلت فيه الهاء قولهم: وعدته عِدَّةً ووجدت في المال جِدَّةً، وزِنَّةً وديةً، وأما أشبه ذلك، لما أسقطت الواو من أوله كُثِرَ من آخره بالهاء، وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله: ﴿وَأَقَارِبُ الصُّلُوكِ﴾ لإضافتهم إياه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة، وقال الشاعر:

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرِدُوا وَأُخْلِفُوكَ عِدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يريد عِدَّةَ الأمر، فاستجاز إسقاط الهاء حين إضافها.

معاني القرآن ٢: ٢٥٤.

وَفَعَلَ، بالفتح والكسر، نحو: خَنَقَ خَنِقًا، وَكَذَبَ كَذِبًا وهذا البناء عزيز.  
وفَعَلَ، بالكسر والفتح، نحو: صَغَرَ صِغْرًا، وَعَظَمَ عِظْمًا، وهذا أَجْدَرُ الأبنية  
الواردة في باب الطبائع والنعوت.

وفُعِلَ، بالضم والفتح، كَهَذَى هُدًى، وَسَرَى سُرًى، وهذا البناء في المعتل اللام،  
وهو قليل.

وفَعَّلَ، بفتحيتين. <sup>(١)</sup>

وفَعَّلَ، بالفتح والكسر، نحو: غَلَبَ غَلَبَةً <sup>(٢)</sup> وسرق سَرَقَةً.  
وفُعَالَ، بالفتح كَذَهَاب.

وفُعَالَ، بالكسر نحو صَرَفَتِ الكلبة صِرَافًا اشتَهتِ الفحل، وَكَذَّبَهُ كِذَابًا <sup>(٣)</sup> قال:

٤٣٠ - فَصَدَّقْتُهُ وَكَذَّبْتُهُ، وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ. <sup>(٤)</sup>

وفُعَالَ، بالضم كَسَالَ سُؤْلًا.

وفَعَّالَةٌ، بالفتح كَزَهَدَ في الشيء زَهَادَةٌ، وهي أحد الأبنية الواردة في باب الطبائع  
كظرف ظرافة، وقد يجيء في غيره كالزَهَادَةِ.

---

(١) مثال فَعَّلَ: غَلَبَ غَلَبَةً بفتحيتين.

(٢) في سيبويه ٤ : ٨ - ٩ : وَقَالُوا: غَلَبَ غَلَبَةً كَمَا قَالُوا: نَحِمَهُ، وَقَالُوا الْغَلَبَ كَمَا قَالُوا: السَّرَقَ.

(٣) اللسان: وَكَذَّبَ يَكْذِبُ كِذَابًا، وَكَذَّبًا، وَكَذَّبَهُ، وَكَذَّبَهُ هَاتَانِ عن اللحياني، وَكَذَابًا وَكَذَابًا. (مادة كذب).

(٤) البيت من مجزوء الكامل ذكره ابن يعيش في شرحه ٦ : ٤٤ من غير عزو وعزاه القرطبي في تفسيره ١٩ : ١٨١ إلى

الأعشى ولم أجده في ديوانه مع أن للأعشى قصيدة على نسق هذا البيت وزنًا وقافية يقول في مطلعها:

أَصْرَمْتُ خَيْلَكَ مِنْ لَيْسَ الْيَوْمَ أَمْ طَالَ اجْتِيَابُهُ. (الديوان ٣٢١).

كما احتج به الزمخشري في الكشاف ٤ : ٢٠٩ ولم يعزه لأحد.

والشاهد فيه قوله: «كذابه» حيث أتى به مصدرًا على وزن فعال للفعل كَذَبَ.

وَفَعَالَةٌ، بالكسر، كَذَرَى دِرَايَةً، <sup>(١)</sup> وَكَتَبَ كِتَابَةً.  
وَفُعُولٌ، بضمين، وهو الغالب على المفتوح العين من الثلاثيات اللازمة كَذَخَلَ  
ذُخُولًا، وَجَلَسَ جُلُوسًا، كما أن الفَعَلَ بفتحتين غالب على اللازم من المكسور العين،  
كَأَرَقَ أَرَقًا، وَقَلَقَ قَلَقًا.

وَفُعُولٌ، بالفتح والضم، كَقَبَلَهُ قَبُولًا.  
قال المبرد: وقد جاء خمسة أشياء على فُعُول، وهي الوَضُوءُ والطَّهْرُ، والوَزُوءُ،  
والوَلُوءُ، والقَبُولُ. <sup>(٢)</sup>

وَفَعِيلٌ، بالفتح والكسر، نحو وَجَفَ وَجِيفًا، وهو ضَرَبٌ من سير الخيل والركاب.  
وَفُعُولَةٌ، بضمين، كَصُهِوَةٍ، <sup>(٣)</sup> وهي من أُبْنِيَةِ المصادر الواردة في باب الطباع،  
كَعَذَبَ الماءُ عَذْوَتَهُ، وَعَضَبَ لِسَانَهُ عَضْوَةً أي صار عَضْبًا، أي حديدًا في الكلام. <sup>(٤)</sup>  
وَمَفْعَلٌ بفاء ساكنة بين مفتوحين قياس كَذَخَلَ مَذَخَلًا وَجَلَسَ مَجَلَسًا. <sup>(٥)</sup>

(١) ذَرَى الشَّيْءَ ذَرْبًا، وَدَرْبًا عن اللحْيَانِي، وَدَرْبَةً وَدَرْبَانًا وَدِرَايَةً: غَلِمَهُ اللِّسَانُ «دَرَى».

(٢) انظر المقتضب ١٢٨: ٢ وفيه يقول المبرد: «وجاءت مصادر على (فُعُول) مفتوحة الأوائِل، وذلك قولك:  
توضأت وضوءًا حسنًا، وتطهرت طهورًا، وأولعتُ به ولُوعًا، ووقدت النار وقودًا، وإن عليه لقبولًا على أن الضم  
في الوقود أكثر إذا كان مصدرًا وأحسن» أ. هـ.

وانظر سيبويه ٤: ٤٢: إذ يقول: هذا باب ما جاء من المصادر على فُعُول، وذلك قولك: توضأت وضوءًا حسنًا،  
وأولعتُ به ولُوعًا، وسمعتنا من العرب من يقول: وَقَدَّتْ النَّارُ وَقْدًا عَالِيًا، وقبله قَبُولًا، والْوُقُودُ أكثر، والْوُقُودُ:  
الحطب. وقال ابن خالويه: «المصدر إذا كان على فُعُول فهو بالضَّم جَلَسَ جُلُوسًا، وَقَعْدَ قُعُودًا إلا أحرف جاءت  
مفتوحة وقد يجوز فيهن على الأصل.

ويقول آخرون: «إن الوقود بالفتح: الحطب، والمصدر: الوقود بالضَّم من وَقَدَّتْ النَّارُ وَقْدًا، والْوَضُوءُ  
بالفتح: الماء وبالضَّم المصدر، وهذا قياس مطرده» أ. هـ (كتاب ليس في كلام العرب) لابن خالويه ص ٣٤٧.

(٣) في ف: «كصعوبة» والثبت من الأصل وع.

(٤) انظر اللسان: «عضب».

(٥) المَجْلَسُ بفتح اللام المصدر، والمَجْلِسُ: موضع الجلوس، اللسان (جلس).

وَذَلِكَ نَحْوُ: قَتَلَ، وَفَسَقَ، وَشَغَلَ، وَرَحِمَ، وَنَشَدَ، وَكُذِرَ،  
وَدَعَوَى، وَذَكَرَى، وَبَشَرَى، وَلَبَّانَ، وَجَرَمَانَ، وَغُفِرَانَ، وَنَزَوَانَ،  
وَطَلَّبَ، وَخَنَقَ، وَصَغَرَ، وَهَدَى، وَغَلَبَ، وَسَرَقَ، وَذَهَابَ،  
وَصِرَافَ، وَسُؤَالَ، وَرَهَادَةَ، وَدِرَابَةَ، وَدُخُولَ، وَقَبُولَ وَوَجِيفَ،  
وَصُهُوبَةَ، وَمَذْخَلَ، وَمَرْجَعَ، وَمَسْعَاةَ، وَمَحْمَدَةَ.

وَمَفْعِلٌ يَفْتَحُ الْمِيمَ وَكَسَرَ الْعَيْنَ كَالْمَرْجِعِ، وَفِي التَّرْتِيلِ: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ  
مَرْجِعُكُمْ﴾<sup>(١)</sup>،

وهذا شاذ لأن القياس الفتح كما ذكرت لك آنفاً.

وَمَفْعِلَةٌ، بقاء ساكنة بين مفتوحتين كالمُسْعَاةِ فِي الْكُرْمِ وَالْجُودِ.

وَمَفْعِلَةٌ، يَفْتَحُ الْمِيمَ وَكَسَرَ الْعَيْنَ، كَحَمِيدَةِ مُحَمَّدَةٍ.<sup>(٢)</sup>

(١) سورة الزمر آية: ٧.

(٢) قال الرضي في شرح الشافية ١: ١٧٢: «وقد جاء بالفتح والكسر عَمْدَةٌ وَمَعْدَةٌ، وَمَمْجَرَةٌ وَمَمْجَرَةٌ، وَمَطْلِيَةٌ وَمَطْلِيَةٌ، وَنَجْبَةٌ  
وَعَلَقٌ بَفَضَةٍ وَبِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ الْمَعْلُومَةُ وَبِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ الْمَيْسَرَةُ.  
وجاء بالثلاث مَهْلُكٌ وَمَهْلُكَةٌ وَمَقْلَبَةٌ وَمَقْلَبَةٌ أ. هـ.

**\* فصل \* وَتَجْرِي فِي أَكْثَرِ الثَّلَاثِي الْمَزِيدِ فِيهِ وَالرُّبَاعِي عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: فِي أَفْعَلَ أَفْعَالٌ وَفِي افْتَعَلَ افْتِعَالٌ، وَفِي انْفَعَلَ انْفِعَالٌ، وَفِي اسْتَفْعَلَ اسْتِفْعَالٌ، وَفِي افْعَلَّ وَافْعَلَّ وَافْعِلَالٌ، وَفِي افْعَوَّلَ افْعِوَالٌ، وَفِي افْعَوَّلَ افْعِيعَالٌ، وَفِي افْعَنَّلَ افْعِنَلَالٌ، وَفِي تَفَاعَلَ تَفَاعُلٌ وَفِي افْعَلَّلَ افْعِلَالٌ، وَقَالُوا فِي فَعَّلَ تَفْعِيلٌ، وَتَفْعِلَةٌ.**

**وَعَنْ نَاسٍ مِنَ الْعَرَبِ فِعْعَالٌ، وَقَالُوا كَلَّمْتُهُ كِلَامًا، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذَّابًا﴾ ..**

قوله: «على سنن واحد.....».

إنما كانت على سنن واحد لثقلها، وأما الثلاثي فلخفته كثرت مصادره، كذا قال المصنف.

قوله: «وَتَفْعِلَةٌ.....».

هي غالبية على المعتل اللام والمهموزها كَحَلَّاهُ تَحْلِيَّةٌ، وَجَلَّاهُ بِالْجِيمِ وَالهَمْزَةُ أَيْ أَكْثَرُهُ تَحْلِيَّةٌ.

قوله: «وعن ناس من العرب فِعْعَالٌ.....».

كأنهم نحووا بالمصدر من فَعَّلَ نحو قياس المزيد فيه حيث (أتوا بحروف الفعل، وزيادة الألف قبل الآخر فقالوا في فَعَّلَ فِعْعَالًا)<sup>(١)</sup> وقالوا في أَفْعَلَ إِفْعَال قال المصنف - (رحمه الله) <sup>(٢)</sup> - فِعْعَالٌ في كلام فصحاء<sup>(٣)</sup> من العرب لا يقولون غيره، قال: وسمعي بعضهم أَفْسَرُ آيَةً فَقَالَ: لَقَدْ فَسَّرْتُهَا فُسَارًا مَا سُمِعَ بِمِثْلِهِ. <sup>(٤)</sup>

(١) ما بين القوسين ساقط من ع والثبت من الأصل وف.

(٢) من ع فقط.

(٣) انظر قوله هذا في الكشف ٤: ٢٠٩.

(٤) انظر هذه الحكاية في الكشف ٤: ٢٠٩.

... وَفِي فَاعِلٍ مُفَاعَلَةٌ، وَفِعَالٌ. وَمَنْ قَالَ كِلَامٌ قَالَ قِيَتَالٌ.

وَقَالَ سِبْيَوِيٌّ فِي فِعَالٍ كَأَنَّهُمْ حَذَفُوا الْيَاءَ الَّتِي جَاءَ بِهَا أَوَّلُكَ فِي قِيَتَالٍ  
وَنَحْوِهَا. وَقَدْ قَالُوا مَا رَيْتُهُ مَرَّةً، وَقَاتَلْتُهُ قِتَالًا، وَفِي تَفَعَّلَ تَفَعَّلٌ وَتَفِعَّالٌ  
فِيمَنْ قَالَ كِلَامٌ قَالُوا تَحَمَّلْتُهُ تَحِمَالًا...  
وَقَالَ:

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فُحِبُّ عِلَاقَةً      وَحُبُّ تِمْلَاقٍ وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

قوله: «وَمَنْ قَالَ كِلَامٌ قَالَ قِيَتَالٌ...».

لأنَّ بين فِعَالٍ وفِعَالٍ تقارباً، لأنه إذا كُسِرَ الأول من فاعل وأُتِيَ بحروف الفعل مع  
زيادة الألف قبل الآخر صار إلى فِيعَالٍ.

قوله: «كَأَنَّهُمْ حَذَفُوا...».

أي كأنهم اختصروا وجعلوه لغة لأنفسهم، قيل: أهل اليمن يقولون قيتال،  
وخصيصاً وهو الأقيس لأنهم أرادوا أن يشتبوا الألف في المصدر كما أثبتوها في الفعل من  
فَاعِلٌ، غير أنهم صَيَّرُوهَا ياء لانكسار ما قبلها، ومن حذف الياء اجتزأ بالكسرة  
الواقعة قبل الياء في (فِعَالٍ).<sup>(١)</sup>

وقد قالوا مرَّةً، وقتلًا بتشديد الراء والتاء وهذا النحو قليل.

قوله:

٤٣١ - ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ .....  
(٢)

(١) في ع: وفِيعَالٍ، والمثبت من الأصل وف.

(٢) هذا بعض بيتٍ من الطويل ذكر ثعلب في مجالسه ١: ٢٣ أنه أنشده عليه ابن الأعرابي ولم يعزه ثعلب لأحد. وهو  
بنيامه:

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ: فُحِبُّ عِلَاقَةً      وَحُبُّ تِمْلَاقٍ وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

... وَفِي فَعْلَلٍ فَعْلَلَةٌ وَفِعْلَالٌ ..

قَالَ رُوْبَةُ :

\* ..... أَيُّهَا سِرْهَافِ \*

وَقَالُوا فِي الْمَضَاعِفِ فَلَقَالَ وَزَلْزَالَ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ ، وَفِي تَفَعَّلٍ تَفَعَّلٌ ..

التَّمْلَاقُ : مصدر تَمَلَّقَ ، والرواية (فَحَبُّ عِلَاقَةٍ ، وَحُبُّ تِمْلَاقٍ) بتنوين الحب فيها ، ويروى على الإضافة في الموضعين .

وَيَفْعَالٌ قِيَاسٌ مِنْ قَالَ كِلَامٌ ، لِأَنَّهُ كَسَرَ الْأَوَّلَ وَزَادَ الْأَلْفَ قَبْلَ الْآخَرِ .

قوله : «وَفِي فَعْلَلٍ فَعْلَلَةٌ ، وَفِعْلَالٌ ..» .

فَعْلَلَةٌ أَكْثَرُ ، وَفِعْلَالٌ هُوَ الْقِيَاسُ ، ثُمَّ إِنَّ الْأَصْلَ فِي مَصْدَرِهِ فَعْلَالٌ بِالْكَسْرِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُفْتَحُ إِذَا كَانَ مُضَاعَفًا لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ إِذْ فِيهِ ثَقُلٌ ، وَفِي الْفَتْحَةِ خِفَةٌ . . وَلَوْ كَانَ لِلْفَتْحَةِ أَصَالَةٌ لَفَتْحَ فِي غَيْرِ الْمَضَاعِفِ ، فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ سِرْهَافُ بِالْفَتْحِ كَمَا قِيلَ بِهِ فِي زَلْزَالَ عَلِمْنَا أَنَّ الْفَتْحَ لِلتَّضْعِيفِ .

قوله :

٤٣٢ - ..... أَيُّهَا سِرْهَافِ ..... (١)

كما ذكره ابن يعيش في شرحه ٤٨:٦ نقلا عن أمالي ثعلب وكذلك هو في اللسان (ملق) من غير عزو، ومعناه : الحب ثلاثة أنواع : حب له أثرٌ وعلوقٌ في النفس ، وحبٌ لا أثر له ولا علوق وهو حبُّ التَّمَلُّقِ والتَّوَدُّدِ ، وحبُّ يقتل صاحبه من أثره .

والشاهد فيه مجيء تَمْلَاقٍ على تَمَلَّقٍ مطاوع (ملق) .

(١) هذا الرجز نسبة الزرخشري في مفصله ص ٢١٩ لرؤية بن العجاج توهمنا أنه لرؤية وإنما هو لأبيه العجاج وقد نبه ابن يعيش في شرحه ٤٩:٦ على هذا التوهم وصَحَّحَ نسبته بقوله : «فإن صاحب الكتاب أنشده لرؤية وهو للعجاج» .



**\* فصل \* وَقَدْ يَرُدُّ الْمَصْدَرُ عَلَى وَزْنِ اسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَقْعُولِ كَقَوْلِكَ : قُمْتُ قَائِمًا وَقَوْلِهِ :**  
**\* وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ \***

سَرَفَتْ الصَّبِيَّ وَكَذَا سَرَفَعَهُ : أَحْسَنَ غِذَاءَهُ ، وَانْتَصَابَ (آيَا) عَلَى الْمَصْدَرِ عَلَى طَرِيقَةِ ضَرْبِهِ آيَا ضَرْبَ .

قوله : «وَقَدْ يَرُدُّ.....»<sup>(١)</sup>

كما يرد اسمُ الفاعل والمفعول على صيغة المصدر كقولهم رجلٌ عَدْلٌ وهذا الثوب نسجُ اليمين ، أي عادل ، ومنسوج اليمين ، كذلك يرد المصدر على وزنها ، ثم إن ورود المصدر على وزن اسم الفاعل قليل يُحفظ ولا يقاس عليه ، وكذا وروده على وزن اسم المفعول من الثلاثي ، وأما المزيد فيه والرباعي فمجيء اسم الفاعل والمفعول منها في موضع المصدر قياس ، كالقائم في قومهم : قم قائمًا وكالميسور وأخرجه مخرَجًا .

وقد نظرت في ديوان العجاج فوجدت البيت في ديوانه ص ١١١ على النحو التالي :

سَرَفَعْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سَرَفَعٍ

وَسَرَفَعْتُهُ وَسَرَفَعْتُهُ : أَحْسَنْتُ غِذَاءَهُ ، وَالَّذِي أَوْهَمَ الزَّعْمَرِي أَنَّهُ لِرُؤْيَا هُوَ أَنَّ لِرُؤْيَا أَرْجُوزَةً طَوِيلَةً تَرِيدُ عَنْ ثَمَنَيْنِ يَتَأَنَّ عَلَى هَذَا الرَّوْيِ قُلُوعًا فِي عَتَابِ أَبِيهِ الْعَجَّاجِ ، وَقَدْ أَوْرَدَ الْبُخْدَاقِي سَبَبَ هَذَا الْعَتَابِ فِي الْخِزَانَةِ قَتْلًا : وَالسَّبَبُ فِي عَتَابِ رُؤْيَا أَبَاهُ ، مَا رَوَاهُ الْأَصْمَعِيُّ قَالَ : قَالَ رُؤْيَا : خَرَجْتُ مَعَ أَبِي تَوَيْدِ سَلِيانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فَلَمَّا سَرْنَا بَعْضَ الطَّرِيقِ ، قَالَ لِي : أَبُوكَ رَاجِزٌ وَأَنْتَ مَفْعَمٌ ، قُلْتُ : أَطَقُّوْا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَكَلْتُ أَرْجُوزَةً ، فَلَمَّا سَمِعَهَا قَالَ لِي : اسْكُتْ فَضَرَّ اللَّهُ فَانْكَ ، فَلَمَّا وَصَلْنَا إِلَى سَلِيَانَ تُشَدُّهُ أَرْجُوزَتِي ، فَكَمَرُ لَهُ بِشْرَةً أَلْفَ دِرْهَمٍ ، فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ قُلْتُ لَهُ : أَتُسْكِنِي وَتُشَدُّهُ أَرْجُوزَتِي ؟ قَالَ : اسْكُتْ وَيْلَكَ ! فَهَكَذَا أَرْجَزَ النَّاسُ ، فَالْتَمَسْتُ مَعَهُ أَنْ يُعْطِيَنِي نَصِيحًا عَمَّا أَخَذَهُ بِشْعَرِي ، فَأَمَّنِي ، فَتَابَلْتُهُ فَقَالَ :

لَطْلًا أَبْجَرِي أَبُو الْجَحَافِ بَيْتَ بَعِيلَةَ الْأَطْرَافِ

يَأْتِي عَلَى الْأَهْلِينَ وَالْأَلْفِ سَرَفَعْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سَرَفَعٍ

انظر الخزانة ٢ : ٤٥ - ٤٦ وشرح شواهد المعنى للسيوطي ٢ : ٩٥٦ - ٩٥٩ .

(١) هذه إشارة إلى قول الزعمرى في المتن : «وقد يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول كقولك : قمت قائمًا وقوله : ولا خارجًا من في زور كلام»

وقوله :

## \* كَفَىٰ بِالنَّائِي مِنْ أَسَاءٍ كَافٍ \*

قوله :

٤٣٣ - كَفَىٰ بِالنَّائِي .....<sup>(١)</sup>

الباء في النائى زائدة في المرفوع مثلها في قوله تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup>  
أَي وكفى الله ، وهي تزداد مع الكفاية في مرفوعها كما رأيت وقد تزداد في منصوبها أيضا  
كقول أبي الطيب :

٢٦١م - كَفَىٰ بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُحَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي<sup>(٣)</sup>

وقوله : كَفَىٰ بِالنَّائِي مِنْ أَسَاءٍ كَافٍ .

ومنه الفاصلة والعافية والكافية والدالة ، والميسور والمعصور والمرفوع . . . .

وقد صرح ابن الحاجب في الشافية بمثل ما صرح به الزغشري حين قال : «ويحيى المصدر من الثلاثي المجرد أيضا على مفعّل قياسا مطردا كَمَقْتَلٍ وَتَضَرَّبٍ ، وأما مَكْرَمٌ وَمَعُونٌ وَلَا غَيْرُهُمَا ، فنادران حتى جعلهما الفراء جمعا لِمَكْرَمَةٍ وَمَعُونَةٍ ، ومن غيره على زنة المفعول كَمُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ ، وكذا الباقي ، وأما ما جاء على مفعول كاليسور والمعصور والمجلود والمفتون فقليل ، وفاعلة كالعافية ، والعاقبة والباقية والكاذبة أقله الكافية وشرحها ١ : ١٦٨ .

(١) البيت من الوافر وهو بتمامه :

كَفَىٰ بِالنَّائِي مِنْ أَسَاءٍ كَافٍ وَلَيْسَ لِنَائِيَا إِذْ طَالَ شَأْبُ

نسبه البغدادي في الخزانة ٤ : ٤٤٠ وشرح شواهد الشافية ص ٧١ ليشر بن أبي خازم في مدح أوس بن حارثة بن لام لما دخل سبيله من الأسر والقتل ، قال البغدادي : والنأي : البعد ، وهو فاعل كَفَى ، والباء زائدة في الفاعل كقوله تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِأَدْوَىٰ شَيْدَا ﴾ «ومن أساء» متعلق بالنأي ، وأساء : امرأة أصله وساء من الوسامة وهي الحسن .

والشاهد فيه «كاف» قال البغدادي : «وكاف» من المصادر التي جاءت على وزن اسم الفاعل ، قال ابن يعيش : نصب (كاف) على المصدر وإن كان لفظه لفظ اسم الفاعل والمراد كافيا ، وإنما أسكن الياء ضرورة جملة في الأحوال الثلاث بلفظ واحد كالمقصور ، وقد جاء ذلك كثيرا .

انظر شرح الفصل لابن يعيش ٦ : ٥١ وخزانة الأدب ٤ : ٤٣٩ .

(٢) سورة النساء الآيات ٦ ، ٤٥ ، ٧٠ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١٣٢ ، ١٧١ وسورة الأحزاب آية ٣ ، ٣٩ ، ٤٨ والفتح آية ٢٨ .

(٣) ديوان المتنبي ٤ : ٣١٩ والبيت من البسيط .

وموضع التمثيل فيه قوله (بجسمي) حيث وقعت الباء زائدة في مفعول (كفى) .

... وَمِنْهُ: الْفَاضِلَةُ وَالْعَافِيَةُ وَالْكَافِيَةُ، وَالذَّالَّةُ وَالْمَيْسُورُ وَالْمَعْسُورُ،  
وَالْمَرْفُوعُ وَالْمَوْضُوعُ وَالْمَعْقُولُ، وَالْمَجْلُودُ وَالْمَقْتُونُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّكُمْ  
الْمَقْتُونُ﴾ وَمِنْهُ الْمَكْرُوهَةُ وَالْمَصْدُوقَةُ، وَالْمَأْوِيَّةُ...

فَجَسَمِي فِي الْبَيْتِ مَفْعُولٌ (كُفَى)، وَكَافٍ فِي مَوْضِعِ النِّصَبِ وَالتَّقْدِيرِ كَافِيًا إِلَّا أَنَّهُ  
حُلَّ النِّصَبِ عَلَى الْجَرِّ كَمَا فِي قَوْلِهِ:  
٤٢٥ م - كَانَ أَيْدِيَهُنَّ بِالْفَاعِ الْقَرِقِ<sup>(١)</sup>  
وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ أَبِي الْعَلَاءِ:

٤٣٥ - وَمَا تَرَكْتُ بِذَاتِ الضَّالِّ غَاطِلَةً      مِنْ الظُّبَاءِ وَلَا عَارٍ مِنَ الْبَقَرِ<sup>(٢)</sup>  
أَيُّ وَلَا عَارِيَا.

قَوْلُهُ: «وَمِنْهُ الْفَاضِلَةُ...».

الْفَاضِلَةُ: الْإِفْضَالُ، وَالْعَافِيَةُ: الْمَعَافَاةُ، وَالْكَاذِبَةُ: الْكَذِبُ، وَفِي التَّنْزِيلِ:  
﴿لَيْسَ لَوْعْنَهَا كَاذِبَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> أَيْ كَذِبٌ.

(١) انظر ملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٩ وقد مر التعليق عليه آنفا ص ١٢٩٢ وموضع الشاهد فيه قوله: «كَانَ أَيْدِيَهُنَّ»  
على أن تسكين الياء مع الناصب شاذ، ونقل البغدادي في شرح شواهد الشافعية ص ٤٠٦ عن ابن السجري:  
«قال المبرد: هذا من أحسن الضرورات، لأنهم ألحقوا حالة بحاليتين، يعني أنهم جعلوا المنصوب كالمجرور  
والمرفوع، مع أن السكون أخف من الحركات، ولذلك اعتزموا على إسكان الياء في ذوات الياء من المركبات، نحو  
معدى كرب وقالي قلاه انتهى».

(٢) انظر البيت في شرح سَفْطُ الزند ١: ١٢٥ - ١٢٦ وترتيبه الحادي عشر من قصيدة لأبي العلاء المعري عدتها خمسة  
وسبعون بيتا من البسيط ومطلعها:

يَا سَاهِرَ الْبَرْقِ أَتَيْفُظُ رَاقِدَ السَّمْرِ      لَقُلْ بِالْجُرْعِ أَغْوَانًا عَلَى آلِ السَّهْرِ

وذات الضال: أرض تنبت الضال وهو السدر البري. والعاطلة: التي لا حلي عليها، والمعنى: إنك وهبت لمن  
حليك وكسوتهن لباسك، كذا من الشروح، وموضع الشاهد فيه قوله: (ولا عارٍ) حيث كان يجب أن يقول ولا  
عاريا فيثبت الياء ولكنه أجرى المنصوب مجرى المرفوع والمجرور ضرورة.

(٣) سورة الواقعة آية ٢.

... وَلَمْ يُثَبِّتْ سَيَّوِيهِ الْوَارِدَ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ، وَالْمُضْبِعُ وَالْمَمْسِي  
وَالْمَجْرَبُ، وَالْمَقَاتِلُ، وَالْمُتَحَامِلُ، وَالْمُدْحَرْجُ :

قَالَ :

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُمَسَّنَا وَمُضْبَحْنَا بِالْخَيْرِ صَبَحْنَا رَبِّي وَمَسَانَا

وَالدَّالَّةُ: أي الإدلال، والمَيْسُور: اليسر، والمَعْسُور: العسر، والمَرْفُوعُ: الرفع  
والمَوْضُوعُ: الوَضْعُ، وهما ضربان من السَّيْرِ، والمعْقُولُ: العقل، والمَجْلُودُ: الجَلْدُ،<sup>(١)</sup>  
وهو الصبر، والمَفْتُونُ: الْفِتْنَةُ، هذا في الآية<sup>(٢)</sup> فيمن لم يجعل الباء زائدة ومن جعلها  
زائدة فالمَفْتُونُ اسم مَفْعُول. والقولان مذكوران في هذا الكتاب استعمل أحدهما هنا،  
واستعمل الآخر في قسم الحروف، والمكروهة: الكراهة، والمُضْدَوِّقَةُ: الصَّدْقُ،  
والمَأْوِيَّةُ: الرَّحْمَةُ من أوى له، رحمه.

قوله: «ولم يثبت سيوييه.....».

يريد نحو الميسور والمفتون لأنهم أكثر استعمال المصدر مكان اسم الفاعل في نحو  
قولهم: رَجُلٌ عَدَلٌ وأشباهه مما جاء من المصادر في باب الوصف للمبالغة، فجاء اسم  
الفاعل في المصدر أيضا، وقل ذلك في المفعول، فلم يجيء المفعول فيه أيضا.

قَوْلُهُ:

٤٣٦ - الْحَمْدُ .....<sup>(٣)</sup>

أَي: وَقْتُ إِمْسَاتِنَا، وَإِصْبَاحِنَا عَلَى طَرِيقَةِ: ( أَتَيْتَكَ خُفُوقَ النُّجْمِ ).

(١) الْجَلْدُ: الْقُوَّةُ وَالصَّبْرُ، وَالْمَجْلُودُ، وَهُوَ مَصْدَرٌ: مِثْلُ الْمُخْلُوفِ وَالْمَعْقُولِ. اللسان (جلد).

(٢) الْآيَةُ هِيَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتْلُوا كِتَابَ اللَّهِ جَمِيعًا طَرَفًا مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَكُنْ لِلْجَمْعِ قَدْرٌ وَاحِدٌ وَلَا تَتْلُوا كِتَابَ اللَّهِ جَمِيعًا طَرَفًا مَرَّةً وَاحِدَةً﴾ وهي آية ٦ من سورة القلم.

(٣) فِي ع: وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مُمَسَّنَا، وَالثَّبَّتَ مِنَ الْأَصْلِ وَفِ الْوَالِيَةِ بَنَاهَا كَمَا جَاءَ فِي (الْأَفْعَالُ لِلرَّقِطِيِّ) ٣: ٣٩٦.

وَاصْلَاحُ النُّطْقِ ص ١٨٨:

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُمَسَّنَا وَمُضْبَحْنَا بِالْخَيْرِ صَبَحْنَا رَبِّي وَمَسَانَا

وقال : \* وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ \*  
 وقال : \* فَإِنَّ الْمُنْدَى رَحْلَةً فَرُكُوبٌ \*

قوله :

٤٣٧ - وَعِلْمُ .....<sup>(١)</sup>

أي المرء إنما يعرف عند التجربة بالخضّم وغيره .

قوله :

٤٣٨ - فَإِنَّ الْمُنْدَى .....<sup>(٢)</sup>

أوله : تُرَادَى عَلَى دِمْنِ الْحَيَاضِ فَإِنَّ تَعَفًى .

وهو من البسيط احتجّ به سيبويه في باب المصدر ٤ : ٩٥ بعد أن نسب إلى أمية بن أبي الصلت ، وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٦ : ٥٣ وقال : الشاهد فيه استعمال المسمى والمصحب بمعنى الإسماء والإصباح ، والمراد وقت الإسماء ووقت الإصباح ، كما يقال آتبه مُقَدِّمُ الْحَاجِّ وَخُفُوقُ النُّجْمِ أي وقته ، فالمتى هنا والمصحب نصب على الظرف .

(١) البيت بتمامه وهو من الطويل :

وَقَدْ دَقَّقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ

قال ابن يعيش في شرحه ٦ : ٥٣ : «فالبيت لرجل من مازن وقد أوقعت بنو مازن بقوم من بني عجل فقتلوهم فغدت بنو عجل على جارٍ من بني مازن فقتلوه ، والشاهد فيه : «وضع المجرب موضع التجربة يريد أن بالتجربة يعرف ما يحسنه المرء» أ . هـ .

(٢) هذا بعض بيت من الطويل لعلقمة بن عبيدة بن النعمان بن قيس وترتيبه الثالث والعشرون من قصيدة له عدتها ثلاثة وأربعون بيتاً في المفضليات ٣٩٠ - ٣٩٦ ومطلعها :

طَخَايِكُ قَلْبٍ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ بُعَيْدِ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيْبٍ

ونص البيت الشاهد :

تُرَادَى عَلَى دِمْنِ الْحَيَاضِ فَإِنَّ تَعَفًى فَإِنَّ الْمُنْدَى رَحْلَةً فَرُكُوبُ

قال ابن يعيش في شرحه ٦ : ٥٤ : «والشاهد فيه وضع المندى موضع التندية يقال : نددت الإبل إذا رعت بين النبل والعلل تندو تندواً ، وأنديتها أنا وَنَدَّيْتُهَا تندية المكان المندى وكذلك المصدر . يصف إبلاً ترعى على دمن المياه فإن عافت الرعي استعملت في الرحيل والركوب» أ . هـ .

وقال: \* إِنَّ الْمُوقَى مِثْلَهَا وَقِيَتْ \*

وقبله:

فَأُورِدَهَا مَاءً كَأَنَّ جِمَامَهُ مِنْ الْأَجْنِ حِنَاءً مَعًا وَصَبِيبٌ<sup>(١)</sup>  
أي أورد الراحلة، والجِمَامُ: جمع جَمٍّ وهو الماء المجتمع في البئر والواحدة جَمَّةٌ،  
وَالْأَجْنُ: تَغْيِيرُ الْمَاءِ وَاصْفَرَّاهُ، وَالصَّبِيبُ: شَجَرٌ يُصْبِغُ بِهِ، شَبَّ لَوْنُ الْمَاءِ بِلَوْنِ الْحِنَاءِ  
وَالصَّبِيبِ، وَتُرَادَى: يُعْرَضُ عَلَيْهَا الْمَاءُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى تَشْرَبَ مِنْ هَذَا الْمَاءِ  
الْمُتَغَيِّرِ.

(فَإِنْ تَعَفَّ): أَيِ فَإِنْ تَابَ نَفْسُهَا أَنْ تَشْرَبَ فَإِنِّي أَجْعَلُ مَكَانَ التَّنْدِيَةِ أَنْ أَشُدَّ  
عَلَيْهَا الرَّحْلَ وَأَسِيرَ، وَالْمَنْدَى، وَالتَّنْدِيَةُ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَنْ تُتْرَكَ النَّاقَةُ حَوْلَ الْمَاءِ سَاعَةً ثُمَّ  
تَحْيِيءُ وَتَشْرَبُ الْمَاءَ.

يريد أن في موضع تنديتها رحلتها وركوبها، كقولهم: عِتَابُكَ السَّيْفُ، أي موضع  
العتاب السيف، لِأَنَّ الْعِتَابَ لَيْسَ بِسَيْفٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، كَمَا أَنَّ التَّنْدِيَةَ لَيْسَتْ بِالرَّحْلَةِ  
وَالرَّكُوبِ، وَهُوَ إِمَّا عَلَى مَعْنَى أَنْ تَنْدِيَتِهَا رُكُوبُهَا عَوْضًا عَنْهَا.

ويروى: (تُرَادُ عَلَى دِمْنِ الْحِيَاضِ)، أي يراد منها أن تشرب من الدَّمْنِ الذي في  
الْحِيَاضِ، وَالدَّمْنُ: الْبَغَرُ، وَالسَّرْجِينُ<sup>(٢)</sup> وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَيِ يراد منها أن تشرب ماء  
الدَّمْنِ، وَهُوَ الْمَاءُ الَّذِي سَفَّتَ عَلَيْهِ الرِّيحُ الدَّمْنَ فَاخْتَلَطَ بِهِ.

قوله:

٤٣٩ - إِنَّ الْمُوقَى .....<sup>(٣)</sup>

(١) انظر المفضليات ص ٣٩٣، وسيبويه ٣: ١٩، ٢٣ وشرح أبيات الكتاب للسرياني ٢: ٨٢ حيث استمد منه الجندي  
معظم شرحه وتعليقه الوارد في الإقليد حول البيتين السابقين.

(٢) في القاموس المحيط: السَّرْجِينُ وَالسَّرْجِينُ بكسرهما معربا سَرْجِينٌ بالفتح.

(٣) هذا بعض بيت من مشطور الرجز للمعجاج، في ديوانه ص ٤٦٤ وشرح ابن بعميش ٦: ٥٤ وسيبويه ٤: ٩٧ وهو من

وقال : \* أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا \*

هو التوقية ، أي التوقية على الحقيقة مثل تَوَقَّيْتُ ، ولا يستقيم أن يكون الموقى اسم مفعول ، لأنه أَخْبَرَ عنه بالمصدر ، فدلَّ على أنه بمعناه ، إذ لا يقال المضروبُ مثل ضربي ، وإنما يقال الضربُ مثل ضربي ، وقبله :

\* يَارَبِّ إِنِّ أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ<sup>(١)</sup>

\* فَأَنْتَ لَا تَنْسَى وَلَا تَنْوُتُ

قوله :

٤٤٠ - ..... لي مُقَاتِلًا .....<sup>(٢)</sup>

أَيُّ قِتَالًا ، وذلك أن يَعْلَمَ أن قتاله نافع ، (وإذا علم أنه إِنْ قَاتَلَ قُتِلَ تَجَافَى)<sup>(٣)</sup>.

أرجوزة طويلة لرؤية قالها في مدح مسلمة بن عبد الملك والشاهد بتمامه :

إِنَّ الْمَوْقَى مِثْلُ مَا وَفَّيْتُ

والشاهد فيه قوله الموقى حيث استعمله بمعنى التوقية ، أي أَنَّ التوقيةَ مِثْلُ تَوَقَّيْتُ .

(١) هو مطلع أرجوزة للعجاج - ديوانه ص ٤٦٤ وقد مر أنفا في حاشية ٢ ص ١٣٢ .

(٢) هذا بعض من صدر بيت من الطويل وهو بتمامه كما احتج به الزمخشري : أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا .

وقد أورد سيويه هذا الصدر في الكتاب ٤ : ٩٦ ضمن بيتين مختلفين شاهدين على المصدر واسم المكان الأول :

لَمَّا لَكَ بَنَ أَبِي كَعْبٍ ، أَبُو كَعْبٍ بَنَ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ وَنَصَّهُ :

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا حُمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ

والشاهد فيه استعمال مُقَاتِلًا بمعنى القتال ، أي حتى لا تبقى لي قدرة على القتال وأنجو عند الغلبة بالفرار إذا هلك الجبان وأحيط به لعجزه عن الدفع والنجاة .

والثاني لزيد الخير وهو بتمامه كما جاء في ديوانه ص ٦١ :

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمَكْسِيُّ

ومعنى البيت كسابقه وكذلك الشاهد فيه ، والمَكْسِيُّ : المعروف بالكَيْسِ وهو العقل والتوقد ، وانظر شرح ابن يعيش ٦ : ١٥٥ .

(٣) هكذا في جميع النسخ وقد جاء هذا الشرح مقتبساً من شرح أبيات الكتاب ٢ : ٢٣٥ ونصه هناك : «فإذا علم أن قتاله لَا يَنْتَفِعُ بِهِ ، وأنه إِنْ قَاتَلَ قُتِلَ ، نَجَا فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَا يَنْجُو فِيهِ إِلَّا الْبَصْرَاءُ بِالتَّخْلُصِ مِنْ مِثْلِ تِلْكَ الْحَالِ .

وَمَا فِيهِ مُتَحَامِلٌ . وَقَالَ :

\* كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصْلَصِلِهِ \*

\* فصل \* وَالتَّفْعَالُ كالتَّهْدَارُ، وَالتَّلْعَابُ وَالتَّرْدَادُ وَالتَّجَوُّالُ،  
وَالْتَقَاتُ، وَالتَّسْيَارُ، بِمَعْنَى الْهَذَرِ وَاللَّعِبِ وَالرَّدِّ، وَالْجَوْلَانِ، وَالْقَتْلِ  
وَالسَّيْرِ بِمَا بُنِيَ لِتَكْثِيرِ الْفِعْلِ وَالْمُبَالَغَةِ فِيهِ :

\* فصل \* وَالْفِعْلِيُّ كَذَلِكَ، تَقُولُ: كَانَ بَيْنَهُمْ رِمِيًّا، وَهِيَ التَّرَامِي  
الكَثِيرُ، وَالْحَجَّيزَى، وَالْحَيْثِيُّ كَثْرَةُ الْحَجَزِ وَالْحَثِّ، وَالذَّلِيلُ كَثْرَةُ الْعِلْمِ  
بِالدَّلَالَةِ وَالرَّسُوحِ فِيهَا، وَالْقَتَبِيُّ كَثْرَةُ النَّمِيمَةِ .

وإنما حُمِلَ الْمُقَاتِلُ عَلَى الْمَصْدَرِ، لِأَنَ الْمُسْتَعْمَلَ فِي كَلَامِهِمْ قَاتَلَتْ حَتَّى مَا بَقِيَ قِتَالُ،  
وَهَذَا بِمَعْنَاهُ .

قوله :

٤٤١ - ..... فِي مُصْلَصِلِهِ ..... (١)

أَيُّ صَلَصَلَتِهِ، وَصَلَصَلَةُ اللَّجَامِ : صَوْتُهُ .

قوله : «وَالْفِعْلِيُّ .....» . (٢)

(١) هَذَا جُزْءٌ مِنْ مَشْطُورِ الرَّجَزِ ذَكَرَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي اللِّسَانِ (صَلَصَل) تَامَا عَلَى التَّحْوِيلِ التَّالِي :

كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصْلَصِلِهِ .

كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ يَعِيشَ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ وَقَالَ : «وَالشَّاهِدُ فِيهِ اسْتِعْمَالُ الْمُصْلَصِلِ بِمَعْنَى الصَّلَصَلَةِ، شَبَّ صَهِيلِ

الْفَرَسِ بِصَوْتِ الصَّنَجِ، وَالصَّنَجُ الَّذِي تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ فَهُوَ الَّذِي يُتَّخَذُ مِنْ صَفَرٍ يَضْرِبُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ .

وَأَمَّا ذُو الْأَوْتَارِ فَهُوَ لِلْعَجَمِ، وَالصَّلَصَلَةُ الصَّوْتُ، يُقَالُ تَصَلَصَلُ الْخَلِي عَلَى صَدْرِ الْمَرْأَةِ أَيُّ صَوْتٍ، وَيُحْيِزُ أَنْ يَكُونَ

شَبَّ عِلْكَ اللَّجَامِ لَجَرِيهِ بِصَوْتِ الصَّنَجِ، وَصَلَصَلَةُ اللَّجَامِ : صَوْتُهُ .

انْظُرْ شَرْحَ ابْنِ يَعِيشَ ٦ : ٥٥ وَاللِّسَانِ (صَلَصَل) .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الشَّافِعِيِّ ١ : ١٦٧ - ١٦٨ .



\* فصل \* وَبِنَاءِ الْمَرَّةِ مِنَ الْمَجْرَدِ عَلَى فَعْلَةٍ تَقُولُ: قُمْتُ قَوْمَةً وَشَرَبْتُ شَرْبَةً، وَقَدْ جَاءَ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي قَوْلِهِمْ أَتَيْتُهُ إِيَّانَةً وَلَقِيتُهُ لِقَاءً، وَهُوَ مِمَّا عَدَاهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ كَالْإِعْطَاءِ، وَالْإِنْطِلَاقِ وَالْإِيْتِسَامَةِ، وَالتَّرْوِيحَةِ، وَالتَّقْلِبَةِ، وَالتَّغَافُلَةِ، وَأَمَّا مَا فِي آخِرِهِ تَاءٌ فَلَا يُتَجَاوَزُ بِهِ الْمُسْتَعْمَلُ بَعِيْنِهِ، تَقُولُ: قَاتَلْتُهُ مُقَاتَلَةً وَاحِدَةً وَكَذَلِكَ الْاسْتِعَانَةُ وَالذَّخْرَجَةُ.

سُئِلَ الْمُصَنِّفُ أَهْوَ قِيَاسِيٌّ أَمْ مَقْصُورٌ عَلَى السَّعَاءِ؟ فَقَالَ: هَذَا الْبَابُ كَثِيرُ الِاسْتِعْمَالِ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قِيَاسِيًّا.

قوله: «وبناء المرة . . . . .».

يعني إذا قصد إلى واحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع، وكان الفعل ثلاثيا مجردا بنيت فَعْلَةٌ لذلك، وإنما يجيء بناء المرة على فَعْلَةٍ، لأن الأصل في مصادر الثلاثيات فَعَلٌ لما مرَّ فصيغ عليه المرة فَعِلٌ: (قُمْتُ قَوْمَةً)، وقد جاء البناء على المصدر المستعمل أيضا نحو: أَتَيْتُهُ إِيَّانَةً، وَلَقِيتُهُ لِقَاءً، وهذا قليل. <sup>(١)</sup>

قوله: «وهو مما عده . . . . .».

أي وبناء المرة مما جاوز الثلاثي المجرد، وهو الرباعي المجرد والمنشعبات والملحقات، أي مصدر ما جاوز الثلاثي المجرد يؤنث بالياء إذا أريد به المرة إن لم يكن ذلك المصدر مؤنثا بها وإن كان مؤنثا بها يوصف كدحرجة واحدة، وهذا معنى قوله: «وأما ما في آخره تاء . . . . . إلى آخره».

(١) انظر سيبويه ٤: ٤٥٠.

**\* فصل \* وَتَقُولُ فِي الضَّرْبِ مِنَ الْفِعْلِ هُوَ حَسَنُ الطَّعْمَةِ وَالرَّكِيَّةِ وَالْجَلْسَةِ وَالْقِعْدَةِ، وَقَتَلْتُهُ قِتْلَةً سَوْءٍ، وَبَشَسْتَ الْمَيْتَةَ، وَالْعِذْرَةَ الضَّرْبُ مِنَ الْاِعْتِذَارِ.**

**\* فصل \* وَقَالُوا فِيمَا اَعْتَلَّتْ عَيْنُهُ مِنْ اَفْعَلٍ وَاَعْتَلَّتْ لَامُهُ مِنْ فَعَلٍ : اِجَارَةً وَاِطَاقَةً وَتَعْرِيزَةً وَتَسْلِيَةً مُعَوِّضِينَ النَّاءَ مِنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ السَّاقِطَيْنِ، وَيَجُوزُ تَرْكُ التَّعْوِيضِ فِي اَفْعَلٍ دُونَ فَعَلٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ﴾، وَتَقُولُ : أَرَيْتُهُ إِرَاءً، وَلَا تَقُولُ تَسْلِيًا وَلَا تَعْرِيزًا . . .**

قوله : «وتقول في الضرب . . . . .» (١) .  
الفِعْلَةُ بالكسر للحالة والنوع من الفعل ، كما أن فَعْلَةً بالفتح للمرة .

قوله : «وقالوا . . . . .» .

أي قالوا في الأجوف من باب الأفعال إقالة بإسقاط العين (وتعويض الناء)، (٢) والأصل في إجازة إجواز على زنة إكرام أعلت الواو فيه حملا على إعلاها في أجاز، إذ أصله أجوز وفي يُجيزُ أصله يُجوزُ على زنة أَكْرَمَ يُكْرِمُ، فالتقى ساكنان وهما الألفان فسقطت الأولى منها، إذ في إسقاط الثانية إبطال البناء، هذا اختيار المصنف (- رحمه الله -). (٣) وعند بعضهم الساقطة هي الثانية، لأن الزيادة بالسقوط أحق، والتغيير إلى الأطراف أسبق، (٤) وإنما لم يأتوا بالمصدر في المعتل اللام من فَعَلٍ على تَفْعِيلٍ لثلاث يلزم اجتماع ثلاث ياءات مع كسر الأولى منهن في مصدر نحو حَيَّيت .

(١) إشارة من الشارح إلى بناء اسم الهيئة .

(٢) في ف : «وتعويض الناء عنهاء والمثبت من الأصل وع .

(٣) ما بين القوسين من ع فقط .

(٤) قال ابن يعيش في شرحه ٦ : ٥٨ : . . . فالحليل وسيبويه يذهبان إلى أن المحذوف ألف إفعال لأنها زائدة فهي أولى بالحذف، وأبو الحسن الأخفش والقراء يذهبان إلى أن المحذوف الألف المبدلة من العين وهو القياس ولذلك

... وَقَدْ جَاءَ التَّفْعِيلُ فِيهِ فِي الشَّعْرِ: قَالَ:

فَهِيَ تُنْزِي دَلَوْهَا تُنْزِيًا      كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًا

\* فصل \* وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ إِعْمَالَ الْفِعْلِ مُفْرَدًا، كَقَوْلِكَ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا، وَمِنْ ضَرْبِ عَمْرًا زَيْدًا، وَمُضَافًا إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ إِلَى الْمَفْعُولِ كَقَوْلِكَ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الْأَمِيرِ اللَّصِّ، وَدَقُّ الْقَصَّارِ الثَّوْبِ وَضَرْبُ اللَّصِّ الْأَمِيرُ، وَدَقُّ الثَّوْبِ الْقَصَّارُ.

وإجازة: بالجيم والزاي، وإطاقة بالقاف، وتعزية بالزاء.

قوله: «في أَفْعَلْ دُونَ فَعَّلْ .....».

والفرق أن في ترك التعويض في فَعَّلْ جعل الباء عرضة للتحريك في النصب وللحذف في الرفع والجر مع ما فيه من الإجحاف بالكلمة بالجمع بين الحذفين بخلاف نحو إقام، وإراء، على وزن إقاما، وإنها يكون ترك التعويض في أَفْعَلْ عند وجود الإضافة كأنهم جعلوا المضاف إليه عوضا، وأما أريته إراء فشاذا لا يعمل عليه.<sup>(١)</sup>

قوله: «فيه في الشعر .....».

أي فيما اعتلت لامه من فَعَّلْ.

قوله:

٤٤٢ - فَهِيَ تُنْزِي .....<sup>(٢)</sup>

اختاره صاحب الكتاب فقال: «مُعَوِّضِينَ مِنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ يَرِيدُ الْعَيْنَ مِنْ إِطَاقَةِ وَاللَّامِ مِنْ تُغْزِيَةٍ» - وانظر سيبويه

٨٣: ٤.

(١) انظر شرح ابن يعيش ٦: ٥٨.

(٢) من الرجز وهو بتمامه:

فَهِيَ تُنْزِي دَلَوْهَا تُنْزِيًا      كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًا

... وَيَجُوزُ تَرْكُ ذِكْرِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي الْإِفْرَادِ وَالْإِضَافَةِ  
كَقَوْلِكَ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدًا، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿أَوْ أَطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾<sup>٤٦٧</sup> يَتِيمًا. ﴿

أَيُّ مُحَرِّكٍ مِنَ التَّنْزَوَانِ، وَهُوَ الْوُثُوبُ. تَمَامُهُ:  
..... كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًّا  
الشَّهْلَةُ: الْعَجُوزُ.

قوله: «ويعمل المصدر إعمال الفعل.....». .  
يعمل لمشابهة الفعل بتضمنه حروفه، ودلالته على الحدث.

وقيل: لأنه في المعنى مقدر بأن والفعل، ولذا امتنع عمله إلا في موضع يصح فيه  
تقدير الفعل، فإذا قلت ضربت ضرباً زَيْدًا، أو حذفت الفعل وأنت تريده وقلت  
ضرباً زَيْدًا فالعامل فيهما هو الفعل، ففي الأول ظاهر أما الثاني: فلأن المعنى  
(أضرب ضرباً زَيْدًا)، فيكون العامل هو الفعل لا المصدر، فإن قلت ما تقول في نحو  
سقياً مما لا يجوز إظهار فعله؟ قلت فيه وجهان:

أحدهما: أن العامل أيضاً هو الفعل المقدّر، ولا فرق بين إظهاره وإضماره،  
ووجوب إضماره لعارض، فلا أثر له في منع تقدير العمل.

ومنهم من قال: العامل المصدر، لا لكونه مصدرًا، ولكن لقيامه مقام الفعل،  
ونياسته عنه، فعمله إذن ليس كعمل المصادر.

أورده البغدادي في شرح شواهد الشافية ٤: ٦٧ شاهدًا على مجيء المصدر المثل للام لفعل على تفعيل ضرورة،  
والقياس أن يكون على نفعة كتركمة، ثم قال البغدادي: وهذا الشعر مشهور في كتب اللغة وغيرها ولم يذكر أحد  
تسمته ولا قائله والله أعلم.

وانظر الخصائص ٧: ٣٠٢ وشرح ابن عيش ٦: ٥٨ - ٥٩.

وَمِنْ ضَرَبِ عَمْرٍو، وَمِنْ ضَرَبِ زَيْدٍ، أَيِ مَنْ أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ أَوْ ضَرَبَ،  
وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّغُلِيُونَ﴾.

ووزان هذا قولك: (زيد في الدار أبوه)، فالعامل في أبوه الاستقرار المقدر عند بعضهم، والأكثر على أن العامل هو (في الدار) لقيامه مقام مستقر، فكذا هنا.  
وهو على ثلاثة أضرب:

الأول: المنون كقولك: (عجبت من ضرب زيد عمراً، أو من ضرب عمراً زيداً).  
الثاني: أن يكون مضافاً إلى الفاعل، والمفعول منصوب، أو إلى المفعول والفاعل مرفوع كمثاليه.

قوله: «ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول . . . . .»  
لم يرد بذلك تركهما معا بدليل امتناع تركهما في حالة الإضافة، إذ المضاف بدون المضاف إليه بين الامتناع.

أما جواز ترك ذكر المفعول فواضح لأنه فضلة، فلا بأس بأن لا يعبأ به وأما جواز ترك ذكر الفاعل، فلأنه إنما لزم ذكر الفاعل مع الفعل لكونه أحد جزأي الجملة، فاحتيج إليه لتمام الجملة، وما هو فيها نحن فيه بأحد جزأيه، فلا يلزم ذكره.

قوله: «من ضرب زيداً . . . . .»  
أي من أن ضَرَبَ زيداً بفتح الضاد ونصب زيداً، هذا نظير ترك ذكر الفاعل في الأفراد.

قوله: «ومن ضرب عمرو . . . . .»  
نظير ترك المفعول في الأفراد.  
قوله: «ومن ضرب زيد . . . . .»

هذا صالح لأن يقع نظيرا لترك كل واحد من الفاعل والمفعول في الإضافة، فكأنك قلت في ترك الفاعل من ضرب زيد عمرو أي من أن ضربه عمرو، وفي ترك المفعول من ضرب زيد عمرا، أي من أن ضرب زيد عمرا، هذا إذا كان الضرب مصدرا للمبني للفاعل، فإن كان مصدرا للمبني للمفعول فلا يجوز في زيد إلا الرفع، فقولك من ضرب زيد بمنزلة من أن ضرب زيد، بضم الضايد. ونظير هذا الأخير قولك: «عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض» أي من أن دفع الناس بعضهم ببعض، فالناس مفعول قام مقام الفاعل، وارتفع كما ترى.

قوله: «ونحوه قوله تعالى: .....».

من قرأ (غَلَبَتْ) <sup>(١)</sup> بالفتح، و(سَيَغْلِبُونَ) <sup>(٢)</sup> بالضم، فالمصدر مضاف إلى الفاعل، لأن الضمير في (غَلَبَهُم) للروم، وهم فاعلون، أي من بعد أن غلبوا بالفتح.

ومن قرأ على العكس: فالمصدر مضاف إلى المفعول، لأن الروم على هذا مفعولون، والضمير في (غَلَبَهُم) لهم، أي من بعد أن غلبوا.

قال بعض المحققين: <sup>(٣)</sup> «يجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ﴾ <sup>(٤)</sup> تمثيلا لحذف الفاعل خاصة، لأنه أوردته بعد قوله: «أو ضرب» تفسيرا لقوله: «ضرب زيد»، ويجوز أن يكون أوردته على المثالين لجواز التقديرين، والأول أظهر، لأن «هُمْ» ظاهر في ضمير الروم، وهم المغلوبون، والضمير في «غَلَبَهُم» لهم، فهو مضاف إلى

(١) سورة الروم آية: ٤.

(٢) سورة الروم آية ٣.

(٣) القائل هو ابن الحاجب في كتابه الإيضاح في شرح المفصل ١: ٦٣٦. والفقرة جميعها ابتداء من قوله (قال بعض المحققين وانتهاء بقوله لأنه خبره) مقتبسة من كتاب الإيضاح لابن الحاجب.

(٤) سورة الروم آية: ٣.

المفعول، والواو في (سيغلبون) للضمير الذي هو «هُمْ» في «وَهُمْ» لأنه لم يتقدم لغيره ذكر، ويجوز أن يكون الضمير في (وهم) للروم، (وفي «غلبهم»<sup>(١)</sup>) للمجوس، فيكون مضافا إلى الفاعل، و«سَيَغْلِبُونَ» عائد إلى (هُمْ) على هذا أيضا لأنه خبره).

قوله: «وَمُعَرَّفًا بِاللَّامِ.....».

هذا هو الضرب الثالث، وهو ضعيف بمنزلة ما لا أصل له في العمل يحتاج إلى ما يعديه كالأفعال اللازمة نحو: (عجبتُ من الضرب لزيد) لأنه يعمل لمشابهة الفعل، ويدخول الألف واللام زالت المشابهة، لأن الفعل لازم للتكرير، والمعرّف باللام معرّف، فمن أين يبقى الشُّبُه بين المعرّف واللا معرّف، والوجه هنا للقائل بالوجه الثاني الذي سبق في إعمال المصدر، أن الألف واللام لا يدخلان على ما يقدر المصدر به وهو (أن والفعل)، فبدخولهما عليه ضعف تقديره بأن والفعل فيضعف عمله.

فإن قلت الإضافة أيضا من أسباب التعريف فعلى ما ذكرت يلزم أن لا يعمل المصدر المضاف، وقد ساغ إعماله، بل شاع، وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾<sup>(٢)</sup>، قلت: هذه الإضافة في تقدير الانفصال، فيكون المصدر المضاف مشاكلا<sup>(٣)</sup> للفعل من حيث المعنى، فيعمل عمله، بخلاف المعرّف باللام فإن اللام لا تحيى مزيدة في أسماء الأجناس، فتجعل هنا مزيدة لتبقى المشاكلة بين المصدر والفعل، فإن قلت لو أعمل المضاف نظرا إلى المشاكلة المعنوية يلزم التسوية بينه وبين ما هو أقوى منه، وهو المتون، لأنه مشاكل للفعل لفظاً ومعنى، أما لفظاً فلأنه عار من أسباب التعريف،

(١) في الأصل «في غلبهم» والمثبت من ع وف.

(٢) سورة البقرة آية ٢٥١ وسورة الحج آية ٤٠.

(٣) في الأصل: «مشاركاة» والمثبت من ف وع.

كَقَوْلِهِ :

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ      يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ

وَقَوْلِهِ :

كَرَرْتُ فَلَمْ أَتُكَلَّ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

وأما معنى فلا أنه ليس باسم يراد منه شيء بعينه كزيد وعمرو، قلت: الفرق ثابت، وإن أعمل المضاف عمل الفعل، وهو أن لك أن تثبت في صورة الإضافة حكم المتن، ولا ينعكس، ألا تراك تقول: (عجبت من ضرب زيد وعمرو بكرًا)، برفع (عمرو) عطفًا على محل زيد المجرور في الظاهر، كما تقول: (من ضرب زيد وعمرو بكرًا) برفع «عمرو» عطفًا على زيد المرفوع ظاهراً، وتقول: عجبت من ضرب زيد وعمرو بكرًا بنصب «عمرو» عطفًا على محل زيد المجرور في الظاهر وليس لك أن تقول: (عجبت من ضرب زيد وعمرو بكرًا بتنوين (ضرب) وبجر عمرو عطفًا على زيد المجرور بتقدير الإضافة وأنت مقدر لإضافة الضرب إليه فعلم أن بين المتن والمضاف فرقاً واضحاً، وإعمال المعرفة باللام ضعيف.

٤٤٣ - والشاهد لجواز إعماله نصب (أعدائه) بالنكايه فيما أنشده من البيت،<sup>(١)</sup> كما ينصب<sup>(٢)</sup> المصدر العاري من اللام نحو: ضعيف نكايه أعداءه. (ويخال: يظن،

(١) نُسْءُ:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ      يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ

والبيت من المقارب وهو مجهول القائل، انظر سيبويه ١: ١٩٢ وشرح ابن يعيش ٦: ٥٩، ٦٤ وكذلك الخزانة ٤٣٩: ٣ (مطبعة بولاق).

والشاهد فيه نصب الأعداء بالنكايه لمنع الألف واللام الإضافة كمنع التنوين وبعضهم ينصبه بمصدر منكور متون محذوف تقديره: ضعيف النكايه نكايه أعداءه، وذلك لضعف إعمال المصدر وفيه الألف واللام. يهجو رجلاً يقول: هو ضعيف عن أن يتكأ أعداءه، وجبان فلا يثبت لفرقه فيلجأ إلى الفرار ويخاله مؤخرًا لأجله. (انظر هذا الشرح وبيان الشاهد من شرح المفصل لابن يعيش ٦: ٦٤).

(٢) في ف و ع: وكما يعمل والثبت من الأصل.



ويراخي: يباعد، يهجو رجلا بالضعف والعجز عن مكافأة<sup>(١)</sup> أعدائه والانتصار منهم إذا ظلموه، ثم ذكر أنه يحسب الفرار يباعد أجله ويحرس نفسه<sup>(٢)</sup>.

٤٤٤ - أما البيت الثاني<sup>(٣)</sup>: ففي انتصاب «مِسْمَعًا» على رواية «كررت» وجهان: أحدهما: ما ذكره المصنف من أن الناصب هو المصدر المعروف باللام وهو (الضرب).

والثاني: أن يكون الأصل (على مسمع)، حذف الجار وعدى الفعل وهو «كررت» كما في قوله تعالى: ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ﴾<sup>(٤)</sup>  
أي من قومه، والأول هو الوجه، لأن حذف (على) قليل نزر ليس للقياس فيه سعة، فإن قلت قد جاء عزّه في عزّ عليه، قلت كلاهما مستعمل، وفي التنزيل ﴿وَعَزَّيْنِي﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل: ونكايته أعدائه وانتصاف منهم، وفي ف: «عن مكافأته أعداءه والانتصاف منهم» والبيت من ع لأنه الموافق تمامًا جاء من شرح في شرح أبيات الكتاب للسرياني ج ١ ص ٢٦١ ومنه نقل الجندي هذا الشرح.

(٢) ما بين القوسين منقول من شرح أبيات الكتاب للسرياني ١: ٢٦١.

(٣) نصّه: لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنِّي لَحَقْتُ فَلَمْ أَتُكَلَّ عَنْ الضَّرْبِ بِسَمْعًا  
وروايته في شرح ابن يعيش ٦: ٦٤ «كررت فلم أتكل» . . . . . والبيت من الطويل نسبة سيبويه في الكتاب ١: ١٩٢ إلى المزار الأسدي وقد نبّه ابن يعيش على نسبة عند سيبويه وأردف قائلا: «ورواه بعضهم في شعر مالك ابن زغبة الباهلي وبعده:

وَأَيُّ لَأُعِدِّي الْحَيْلَ تَعَثَّرَ بِالْقَنَا حِفَاطًا عَلَى أَلْوَى الْحَدِيدِ يُعْمَنَا

كما نبّه السرياني على نسبة في شرح أبيات الكتاب ١: ٤٦ قائلا: «وجدت في هذا الباب البيت منسوبًا إلى المزار، ورايته في شعر مالك بن زغبة الباهلي، وكانت بنو ضبيعة قد أغارت على باهلة، فلحقهم باهلة وهزمتهم» أ. ه. وكذلك جاءت نسبته لمالك بن زغبة الباهلي عند المحقق البارع عبدالقادر البغدادى في شرح الخزائن ٨: ١٣٢ وتوسع في شرح هذا الشاهد وبيان توجيهات النحاة له.

(٤) في الأصل: «واختار موسى قومه أربعين» وصوابه المثبت من ف و ع لأنه الموافق للقرآن - انظر آية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٥) سورة ص آية ٢٣.

\* فصل \* وَبَيَّنْتُ الْكِتَابَ :

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا      خَافَةَ الْإِفْلَاسَ وَاللِّيَانًا  
إِنَّمَا نَصِبَ فِيهِ الْمَعْطُوفَ مَحْمُولًا عَلَى مَحَلِّ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ .

وهما في الاستعمال كَغَلَبَةٍ، وغلب عليه، وعلاه وعلا عليه، فأما (كررت زيدًا) فلم يحىء مثله في الاستعمال، فلا يكون الحمل على الوجه الثاني حسنا، وفي البيت رواية أخرى وهي «لَحِقْتُ» مكان «كَرَرْتُ»، فعل هذا لا حُجَّةَ في البيت. وأوله :  
أَلَقَدْ عَلِمْتُ أَوَّلَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي

أولى المغيرة : أوائل الجماعة التي أغارت، يريد أنهم علموا ما صنعت حين لحقتهم، وضربت مِسْمَعًا، - وهو رجل - بالسيف، ولم أنكُلْ أي لم أعجز ولم أحم عنه. <sup>(١)</sup>

قوله :

٤٤٥ - قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ ..... (٢)

قد ذكرنا أن الإضافة فرع على التنوين، والأصل ذاك فيجوز أن يعتبر الأصل ويعمل على المحل، والشاهد لما ذكرنا قوله : واللِّيَانًا، بالنصب عطفًا على محل الإفلاس، لأنه منصوب المحل لكونه مفعولا، فكأنه قال : لِأَن خِفْتُ الْإِفْلَاسَ وَاللِّيَانًا .

(١) رج أبيات سيويه ٤٦ : ١ والتفسير هنا مقتبس منه .

(٢) حض بيت من الرجز مختلف في نسبه فقد نسب سيويه في الكتاب ١ : ١٩١ إلى رؤبة بن المعجاج وليس في ديوانه وإنما هو في مُلَحَقَاتِ ديوانه ص ١٨٧ وعند ابن يعيش ٦ : ٦٥ هو لزياد العنبري وعند السيوطي في شرح شواهد المغني ٢ : ٨٦٩ (هو لزياد العنبري وقيل لرؤبة) وهو بتمامه :

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا      خَافَةَ الْإِفْلَاسَ وَاللِّيَانًا

والشاهد فيه : نصب الليان بالمعطف على المعنى، وذلك كأنه قال : وخاف الليان ويجوز أن يكون معطوفا على خافة والتقدير : خافة الإفلاس وخافة الليان ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

... كَمَا حَمَلَ لَيْدُ الصَّفَةِ عَلَى مَحَلِّ الْمَوْصُوفِ فِي قَوْلِهِ:

طَلَبَ الْمُعَقَّبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ .....  
أَيُّ كَمَا يَطْلُبُ الْمُعَقَّبُ الْمَظْلُومَ حَقَّهُ.

قال بعض المحققين: <sup>(١)</sup>أورد هذا البيت لِإِيرِيكَ على أَنَّ الليان معطوف على أصل العمل في التقدير، وليس بقوي، لأنه مجرور لفظاً وتقديراً، وإنما جاز هذا العطف نظراً إلى أنه كان يصحُّ أَنْ يكون منصوباً على المفعولية وكذلك رفع «المظلوم» في البيت، <sup>(٢)</sup>وقوله: «لأنه مجرور لفظاً وتقديراً» يؤذن بأنَّ إضافة المصدر حقيقية لا لفظية، وما ذكرنا قبل من أن إضافته لفظية اختيار بعض المحققين، والجواب عن السؤال السابق على قول هذا القائل أن تقول الإضافة ليست للتعريف أبداً كما في نحو: «غلام رجل»، و«ضارب زيد»، بخلاف حرف التعريف فلم تقوَ المخالفة للمصدر مع الفعل عند الإضافة قوتها عند دخول حرف التعريف فساغ أن يجري المصدرُ المضاف مجرى الفعل في العمل، ويغتر ما أورثته الإضافة من ضرب مخالفة، ودابت فلانا عاملته، والضمير في (بها) للإبل، وحَسَّانُ اسم رجل، والمعنى لمخافتي <sup>(٣)</sup>إفلاس غير حسان وليانه، ومدابنته بالإبل حَسَّان، لأنه ليس بمفلس ولا معاطل.

قوله: «كَمَا حَمَلَ .....».

أَيَّدَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ جَوَازِ الْحَمْلِ عَلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْمَصْدَرُ بِقَوْلِ لَيْدٍ، يَصِفُ حَمَاراً وَأُتَانَهُ:

(١) هو ابن الحاجب في الإيضاح ١: ٦٣٧.

(٢) البيت هو:

حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرُّوَّاحِ وَفَاجَهُ طَلَبَ الْمُعَقَّبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

وسبغ تحقيقه في الصفحة التي تلي هذه الصفحة.

(٣) في الأصل وع: «المخالفتي» وهو تحريف وصوابه الثبت من ف.

**\* فصل \* وَيَعْمَلُ مَاضِيًا كَانَ أَوْ مُسْتَقْبَلًا ، تَقُولُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدًا أَمْسَ ، وَأُرِيدُ إِكْرَامَ عَمْرٍو أَخَاهُ غَدًا .**

٤٤٦ - حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهُ      طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ<sup>(١)</sup>  
لأن المظلوم صفة للمُعَقَّب بكسر القاف ، وقد رفعه لأن المعقَّب مرفوع المحل على الفاعلية ، كأنه قال : طلباً المعقَّب المظلوم حقه ، أي كما يطلب المعقَّب المظلوم حقه ، والتهَجَّر والتهَجِير: السير في الهاجرة ، والمعقَّب: عن المصنَّف الغريم الدائن ، لأنه على عقب غريمه يستقضي الدين .

قوله : « وَيَعْمَلُ مَاضِيًا . . . . . » .

لأنَّ عمل المصدر يتضمنه حروف الفعل ، ومشاركته إياه في الدلالة على الحدث ، والتضمَّن والمشاركة باقيا في ماضياً كان أو مستقبلاً أو لأن عمله بتقدير (أن والفعل) ، وهذا يجري في الماضي والمستقبل .

(١) هذا البيت ترتيبه السادس والعشرون من قصيدة للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص ١٥٥ من قصيدة له عدتها

خمس وخمسون بيتاً من الكامل قالها في صباه ووصف فيها حماراً وأتانة وشبه به ناقته ومطلعتها :

طَلَلُ لِحْوَلَةٍ بِالرُّؤَيْسِ قَدِيمُ      فَبِمَا قَلِيلٍ فَالْأَنْعَمِينَ رُسُومُ

انظر ديوان البيد ص ١٥١ - ١٥٩ ، وأما موضع الشاهد فيه كما بيَّنه البغدادي فهو على أن فاعل المصدر - وإن كان مجروراً بإضافة المصدر إليه - محله الرفع ، فالمعقَّب فاعل المصدر ، وقد جر بإضافته إليه ، ومحله الرفع بدليل رفع وصفه وهو المظلوم) . انظر الخزانة ٢ : ٢٤٠ .

• فصل • وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ ، فَلَا يُقَالُ : زَيْدًا ضَرَبْتُكَ خَيْرٌ لَهُ ، كَمَا لَا يُقَالُ زَيْدًا إِنْ تَضْرِبُ خَيْرٌ لَهُ .

---

قوله : «وَلَا يَتَقَدَّمُ . . . . .» .

لا يجوز تقديم معمول المصدر على المصدر، فلا يُقال: (زيدًا ضَرَبْتُكَ خَيْرٌ له)، لأنه عمل لمشاكلة الفعل، ولو قلت: (زيدًا أَنْ تَضْرِبَ خَيْرٌ له) أحلت، لأن (زيدًا) معمول تضرب في (أَنْ تَضْرِبَ)، (وتضرب) لا يتقدّم على «أَنْ» فلا يقال تضرب أَنْ، فيمتنع تقديم زيد على «أَنْ»، لأن المعمول تبع للعامل، وليس من الحكمة أن يكون له منزلة ليست لعامله المتبوع، ألا ترى أَنَّ جلوس الغلام بحيث يجلس دونه السيد خروج عن الحكمة، فيمتنع أن يتقدّم معمول تضرب على (أَنْ تَضْرِبَ) فلما امتنع تقديم زيد هنالك، امتنع فيما نحن فيه أيضا، لأن المصدر أخذ العمل من جهة الفعل، واستفاده بما ذكرنا من انعقاد الشبه بينهما، فتكون رُتبته أدنى من رتبة الفعل، وفي تقديم معموله رفع لرتبة الأدنى على رتبة الأعلى، وحط لرتبة الأعلى عن رتبة الأدنى، وكلا الفسادين منتف، فينتفي التقديم.

## اسم الفاعل

هُوَ مَا يَجْرِي عَلَى يَفْعَلُ مِنْ فِعْلِهِ كَضَارِبٍ ، وَمُكْرَمٍ ،  
وَمُنْطَلِقٍ ، وَمُسْتَخْرِجٍ ، وَمُدْخِرٍ ، وَيَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ فِي التَّقْدِيمِ  
وَالتَّأْخِيرِ وَالإِظْهَارِ وَالإِضْمَارِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمْرًا . وَهُوَ  
عَمْرًا مُكْرَمٌ وَهُوَ ضَارِبٌ زَيْدٍ وَعَمْرًا ، أَيْ وَضَارِبٌ عَمْرًا .

قوله : « هو ما يجري على يفعل من فعله . . . » .

أي يوازيه في حركاته وسكناته ، كضارب مع يضرب ، فكل منهما على أربعة  
أحرف ، والثاني منهما ساكن ، والباقية متحركة ، وعلى هذا تخرج أمثلته الباقية .

فإن قلت اسم الزمان والمكان جار على يفعل بهذا الاعتبار ، وليس باسم فاعل ،  
قلت قد وقع الاحتراز عنه بقوله اسم الفاعل ، فكأنه قال هو الجاري على (يفعل)  
اسما لمن نسب إليه الفعل .

وقيل في حده أيضا هو المشتق من فعل لمن نسب إليه على نحو المضارع .

وقوله : « من فعله . . . » .

احتراز من (جالس) في يقعد و(قاعد) في يجلس ، فإن كلاً اسم فاعل جار على  
يفعل وليس باسم فاعل مما جرى عليه . فجالس ليس باسم فاعل من يقعد ، وقد  
يراد بالجاري شيان آخران أيضا .

أحدهما : الصفة سواء ذكر معها الموصوف أو لم يذكر كقولهم : الميم لاتزاد  
أولا ، إلا في الأسماء الجارية نحو مُكْرَمٍ وَمُنْطَلِقٍ .

وثانيهما : أن تكون الصفة مرتبة على الموصوف نحو قولهم فعيل بمعنى مفعول ،  
يستوى فيه التذكير والتأنيث إذا كان جاريا ، ومرادهم أن يكون صفة مرتبة على  
موصوف .

قَالَ سَيَبُوهُ : وَأَجْرُوا اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُبَالِغُوا فِي الْأَمْرِ مَجْرَاهُ  
 إِذَا كَانَ عَلَى بِنَاءِ فَاعِلٍ ، يُرِيدُ نَحْوَ : شَرَابٍ ، وَضُرُوبٍ ، وَمِنْحَارٍ وَأَنْشَدَ  
 لِلْقَلَاخِ :

قوله : «ويعمل عمل الفعل . . . . .» .

اللام في الفعل للعهد ، أي يعمل عمل فعله ، وليس قوله يعمل عمل الفعل  
 بمطلق ، إذ ليس لك أن تقول إن (ضارب) يعمل عمل (يذهب) و(ذاهب) يعمل  
 عمل (يضرِب) ، فضارب يرفع وينصب المفعول به كيضرِب ، و(ذاهب) يرفع  
 ولا ينصب المفعول به كيذهب .

قوله : «في التقديم . . . . .» .

أي يعمل عمل الفعل حال كونه مقدّمًا على معموله ، ومؤخراً عنه ، فمثال  
 التقديم : (زيد ضاربٌ غلامُهُ عَمْرًا) ، فضارب مقدّم على معموليه وهما غلامه  
 وعمرًا ، ومثال التأخير : هو عمرًا مكرّمٌ ، فمكرّم نصب عمرًا هو مؤخّر عنه .  
 وأما مثال الإظهار فظاهر ، وأما مثال الإضممار فكقولك : هو ضاربٌ زيدٌ وعمرًا ،  
 ألا ترى أن (عمرًا) منصوب ، ولا ناصب له إلا اسم فاعل آخر مقدر ، إذ لا بد للنصب  
 من أن يكون اسم فاعل مُنَوَّنًا ، والمذكور غير مُنَوَّنٍ لأنه مضاف .

قوله : «وأجروا . . . . .» <sup>(١)</sup> .

أي أجروا اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مجرى اسم الفاعل الموضوع لغيرها ،

(١) قال سيبويه : «وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يُبَالِغُوا فِي الْأَمْرِ ، مجراه إذا كان على بناء  
 فاعلٍ ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يُحَدِّثَ عن المبالغة .  
 فما هو الأصل الذي عليه أكثرُ هذا المعنى : فَعُولٌ ، وفَعَالٌ ، ومُفَعَّلٌ ، وقِيلَ ، وقد جاء فَعِيلٌ  
 كرحيمٍ وعليمٍ وقديرٍ وسميعٍ وبصيرٍ ، يجوز فيهن ما جاز في فاعِلٍ من التقديم والتأخير  
 والإضممار والإظهار أ . هـ الكتاب ١ : ١١٠ .

## أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا      وَلَيْسَ بُولَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

لأن الموضوع للمبالغة هو الطرف الثاني ، والموضوع لغيرها هو الطرف الأول ، وليس بمستبعد أن يجري أحد الطرفين مجرى الطرف الآخر ، وقيل كأنهم جعلوا مافيه من زيادة المعنى قائما مقام ما كان من زنة اسم فاعل جارٍ على يفعل فأعملوه إعماله ، المنحار: مبالغة في الناحر .

قوله :

٤٤٧- أَخَا الْحَرْبِ ..... (١) .....

الشاهد فيه أنه نصب (جَلَالُهَا) بـ(لَبَّاسًا) وهو مبالغة اللابس .

تمامه :

وَلَيْسَ بُولَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

وقبله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنِّي بِأَرْفَعَ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا<sup>(٢)</sup>

يقول إن لم تبلغ أنت أيها المخاطب الرتبة العلية ، فإنني أرفع من جميع مَنْ يُنَاسِبُنِي وأعلى ذكرا ، و «بأرفع» مع خبر «إن» في «فإنني وأطولا» منصوب على الحال ، وأراد أطول من كل شيء ، فحذف أي : أنا بأرفع الأمكنة التي حولي طائلا كل شيء ، ثم قال :

(١) هو بتمامه :

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا      وَلَيْسَ بُولَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

والبيت من الطويل نسه سيبويه في الكتاب ١: ١١١ للقلّاخ ، وقال السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١: ٢٤٠ : هو للقلّاخ بن حزن التميمي في رده على سوار بن حنان المنقري . انظر شرح ابن عيش ٦: ٧٠ .

(٢) انظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١: ٢٤٠ .



ولأبي طالب :

• ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا •

«أخا الحرب» وانتصابه على الحال.

وجِلَالُ الحرب: الدروع والبيض والسلاح، والخوالف: جمع خالفة وهي عمود من أعمدة البيت، والولّاج: الدُّخَال، أي إذا حضر البأس والخوف لم ألج البيت مستترا، بل أظهر وأحارب. والأعقل: الذي تضطرب رجلاه من وجع، أو فزع، يريد أنه قوي النفس ثابت القدم في موضع الزلل<sup>(١)</sup>، والقَلَاخ: بضم القاف، وتخفيف اللام والخاء المعجمة.

قوله: «ولأبي طالب . . . . .».

هو أبو طالب بن عبد المطلب يرثي أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم. تمامه :

إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ<sup>(٢)</sup> - ٤٤٨ -

وقبله :

تَرَى دَارَهُ لَا تَبْرُحُ الدُّهْرَ عِنْدَهَا

مُجَفِّجُهُ أَدُمُ سِمَانٌ وَنَاقِرٌ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر شرح أبيات سيبويه ١: ٢٤٠-٢٤١ فمنه قد استمد شرح البيتين وتفسيرهما.

(٢) البيت الشاهد بتمامه:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ

والبيت من الطويل لأبي طالب بن عبد المطلب في رثاء أبي أمية بن المغيرة انظر سيبويه ١١١: ١ وشرح أبيات سيبويه ١: ٥٢-٥٣ وابن يعيش ٦: ٧١ وخزانة الأدب ٨: ١٤٦ وهو شاهد على أن (ضروبا) صيغة مبالغة اسم الفاعل، محول عن ضارب، ولهذا عمل عمله فنصب (سوق سمانها) بضروب.

(٣) انظر شرح أبيات سيبويه ١: ٥٢ والخزانة ٨: ١٤٦-١٤٧.

وَحَكِي عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ : إِنَّهُ لِمِنْحَارُ بَوَائِكِهَا ، وَأَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا  
شَرَابٌ وَأَنْشُد :

• كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ •  
وَجَوَزَ هَذَا ضَرُوبُ رُؤُوسِ الرِّجَالِ وَسُوقَ الْإِبِلِ .

إذا أُكِلَتْ يَوْمًا أَتَى بَعْدَ مِثْلِهَا

زَوَاهِقُ رُلْمٍ أَوْ مَخَاضُ بَهَازٍ<sup>(١)</sup>

المُجْعَجَعَةُ<sup>(٢)</sup> من الإبل: التي أُبركت في الموضع الغليظ الذي لا يطمئن النازل فيه، والأذم: جمع آدم وهو الأبيض من الإبل<sup>(٣)</sup>، والباقر: البقر إذا أُكِلَتْ، أي إذا أكلها الأضياف والمُسْتَرْفِدُونَ، أَتَى بَعْدَ فَنَائِهَا مِثْلُهَا، يريد أنه يُدْنِي من موضعه الذي ينزله قطعة من الإبل للنحر والقرى، وكلما فَنَيْتَ أَحْضَرْتَ قطعة أخرى. والزواحق والزُهْم: السَّمان، والمخاض: الحوامل، والبهازر: العظيمة الأجسام. الواحدة بُهْرَزَةٌ، والسُّوق: جمع ساق، (إِذَا عَدِمُوا): يعني إذا عَدِمَ قومك الأزواد عَقَرْتَ أَنْتَ الْإِبِلَ<sup>(٤)</sup>.

قوله : «بَوَائِكِهَا . . . . .»<sup>(٥)</sup>.

أي نوقها السمان من بَاكَتِ النَّاقَةُ تَبُوكُ سَمِنَتْ.

(١) انظر شرح أبيات سيبويه ١: ٥٢ والخزانة ٨: ١٤٦-١٤٧.

(٢) مُجْعَجَعَةٌ: اسم فاعل من جمعت الإبل، إذا صوتت وإنما تصوت لذبح أولادها. الخزانة ٨: ١٤٨.

(٣) اللسان: (آدم).

(٤) انظر شرح أبيات سيبويه ١: ٥٢-٥٣.

(٥) هذه إشارة إلى قول الزمخشري: (وَحَكِي عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ إِنَّهُ لِمِنْحَارُ بَوَائِكِهَا، وَأَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ). المفصل ص ٢٨٧. وانظر سيبويه ١: ١١١، ١١٢ ولسان العرب (بوك) عن الكسائي: بَاكَتِ النَّاقَةُ تَبُوكُ بَوَكَ: سَمِنَتْ كَذَا فِي اللِّسَانِ.

• فصل • وَمَا نُنِي مِنْ ذَلِكَ وَجُمَعَ مُصْحَحًا أَوْ مُكْسَرًا يَعْمَلُ  
عَمَلُ الْمُفْرَدِ كَقَوْلِكَ: ضَارِبَانِ زَيْدًا، وَهُمْ ضَارِبُونَ عَمْرًا، وَهُمْ قُطَانُ  
مَكَّةَ، وَهُمْ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ . . وَعَوَاقِدُ حُبِكَ النَّطَاقِ . .

قوله :

٤٤٩ - كَرِيمٌ .....<sup>(١)</sup>

أعمل الضروب في (رؤوس الدارعين) والمعمول مقدم على طريقة هو عمراً  
مُكْرِمٌ.

قوله : «وسوق الإبل . . . .» .

بالنصب على تقدير: وَضُرُوبُ سُوقِ الْإِبِلِ، كما صَنَعَ مِثْلَ هَذَا فِي :

«وهو ضاربُ زَيْدٍ وَعَمْرًا» .

قوله : وَمَا نُنِي مِنْ ذَلِكَ أَوْ جُمَعَ مُصْحَحًا وَمُكْسَرًا . . . .» .

يريد منهما جميعاً، أعني ما كان على وزن فاعل، وما كان للمبالغة .

قوله : وَهُمْ قُطَانُ مَكَّةَ . . . .» .

أي سكانها، جمع قاطن .

قوله : «وَهُنَّ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ . . . .» .

(١) الشاهد بتمامه وهو من الطويل :

بَكَيْتُ أَخَا اللَّأَوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمَهُ      كَرِيمُ رُؤُوسِ الدَّارِعِينَ ضُرُوبُ

وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ١: ١١١ من غير نسبة وكذلك السيرافي في شرحه  
٢٧٢: ١ من غير عزو، وقد عزاه ابن يعيش في شرحه ٧١: ٦ لأبي طالب . والشاهد فيه  
إعمال فاعل كفاعل، وفيه دلالة على جواز تقديم معموله عليه لأن المراد ضروب رؤوس  
الدارعين ثم قدم . واللأواء: الشدة وقوله بكيت أَخَا اللَّأَوَاءِ: أي أَخَا الشَّدَّةِ والجهد، يراد  
به الذي يجود ويعطي في الشدة، وقوله: يُحْمَدُ يَوْمَهُ: أي كُلُّ يَوْمٍ لَهُ فِيهِ فِعْلٌ محمود .

تقول : (هُنَّ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ غَدًا)، بنصب (البيت) بحواج، وامتناع التنوين في (حواج) لعدم انصرافه.

قوله : «وعواقِدُ . . . . .».

هي منونة لأنها حُكِيت، كما وقعت في قوله :

٤٥٠ - وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ بِمَغْشَمٍ جَلِدٍ مِنَ الْفِتْيَانِ غَيْرِ مُثْقَلٍ<sup>(١)</sup>  
مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبِّلٍ<sup>(٢)</sup>

على الظلام: أي في الظلام، بِمَغْشَمٍ أي بَقَتَّى يَغْشِمُ النَّاسَ أي يَظْلِمُهُمْ  
لشجاعته، والمُثْقَلُ: الكثير اللحم، والحُبُّك: الخيط الذي تُشَدُّ به المرأة نطاقها.  
أراد أن أمه حَمَلَتْ به وهي مُشْدُوذَةُ الثياب، لم تنهيا للنكاح، فكانها نُكحت وهي  
لاتريد.

وزعموا أنها إذا نُكحت وهي مكرهة جاءت بالولد لا يطاق.

والنَّطَاقُ: ما تُشَدُّ به المرأة وسطها، والمُهَبِّلُ: العظيم الضخم، يريد من الذين  
حملت النساء بهم وهن مكرهات<sup>(٣)</sup>.

---

(٢، ١) البيتان من الكامل وهما لأبي كبير الهذلي - انظر سيبويه ١: ١٠٩، وفيه الشاهد - وانظر  
شرح أبيات سيبويه ١: ٢١٧-٢١٨ وشرح الحماسة للمرزوقي ١: ٨٤-٩٢ وديوان  
الهذليين ٢: ٨٨-١٠٠ وشرح ابن يعيش ٦: ٧٤-٧٥ وخزانة الأدب ٨: ١٩٢-٢٠٩ فقد  
أورد فيها البغدادي تحقيقا وافيا وشرحا كافيا للبيتين ومناسبتها ونسبتها.  
والشاهد فيه: أنه صرف عواقِد ضرورة ونصب به حبك. قال ابن يعيش: وعواقِدُ:  
جمع عاقدة يريد أن أمه حملت به مكرهة. والعرب تزعم أن المرأة إذا وطئت مكرهة جاء  
الولد نجيبا. شرح ابن يعيش ٦: ٧٥.  
(٣) انظر شرح أبيات سيبويه ١: ٢١٨ فمنه استمد شرحه للبيتين.

## وَقَالَ الْعَجَّاجُ :

### • أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي •

قوله :

٤٥١- أَوَالِفًا ..... (١)

ويروى: قَوَاطِنًا، وَالْحَمِي بكسر الميم: أراد الحمام، فحذف الألف فاجتمع ميمان، فلزم التضعيف، ثم أبدلت الياء من أحدهما، لأن الياء تبدل من حرف التضعيف كما في دينار، والأصل دِنَار. ووجه آخر أن قول لبيد :

٤٥٢- دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالَعِ فَأَبَانَ ..... (٢)

فيه حذف حرفين، إذ التقدير: درس المنازل، مع أنه ليس فيه تضعيف فأولى أن يجوز فيه حذف واحد وهي الميم الأخيرة التي هي أحد حرفي التضعيف، فحذفت هي، وَحَوَّلَتْ كسرتها إلى الألف فأبدل الألف ياءً.

(١) البيت للعجاج في ديوانه ص ٢٩٥ وهو بتمامه :

أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي .

وهذا البيت ترتيبه السابع والأربعون من أرجوزة للعجاج عدتها واحد وسبعون ومائة بيت ومطلعها :

يَا دَارَ سَلْمَى ، يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي .

(انظر ديوان العجاج ص ٢٨٩-٣٠٩) وسيبويه ١ : ١١٠ . وأوالف: جمع ألفة مثل أواصر جمع أصرة. وصف حمام مكة بأنها قد ألفت مكة لامنها فيها. والشاهد فيه نصب مكة بقوله أوالفا.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص ٢٠٦ وهو مطلع قصيدة له

عُدَّتْهَا اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ بَيْتًا وَهُوَ بَتَمَامِهِ :

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالَعِ فَأَبَانَ      وَتَقَادَمَتْ بِالْجُبْسِ فَالسُّوْبَانِ

وَقَالَ طَرْفَةُ :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غَفَرُ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ

قوله :

٤٥٣ - ثُمَّ زَادُوا ..... (١)

غَفَرُ وَفُخْرُ : جمعا غَفُورٌ وَفُخْرٌ، كَزَبُورٌ وَزُبُرٌ ، أي ثم زادوا على الفضائل التي ذكرتها فيهم أنهم إذا جنى عليهم بعض قومهم وأذنبوا غَفَرُوا له ذنبه مع قدرتهم على الانتقام ، ولا يفخرون على قومهم وإن كانوا أفضل منهم .

وقبله :

أَسْدٌ غَابَاتٍ إِذَا مَا فَزَعُوا غَيْرُ أَنْكَاسٍ وَلَا عُوجٍ دُثُرٌ<sup>(٢)</sup>

الغابات : جمع غابة ، وهي الأَجَمَةُ ، مدح قومه وشَبَّهَهُمُ بالأسد التي تَسْكُنُ الآجام ، فإذا تعرض لها شيء قَاتَلَتْ عن آجامها ، حتى تحمي أشبالها قتالا شديدا .  
والأنكاس : جَمْعُ نَكْسٍ ، وهو من الرِّجَالِ الرديء الذي لاخير فيه ، ومن السَّهَامِ المنكوس أي المقلوب النصل ، والعُوج : جَمْعُ أعوج ، يريد أعوج الخِلْقَةِ ، والدُّثُرُ : جَمْعُ دُثُورٍ ، وهو الْمُتَمَزِّلُ في ثيابه الملفت من الكسل ، وَضَعْفِ البدن والهَمَّةِ<sup>(٣)</sup> .

(١) البيت بتمامه وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٦٤ .

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غَفَرُ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ

وترتيبه الحادي والأربعون من قصيدة له عدتها أربعة وسبعون بيتاً من الرمل ومطلعها :

أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرٌّ وَمِنْ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرٌّ

(ديوان طرفة ٥٠-٧٣) وفي شرح أبيات سيبويه ١ : ٥١ غَفَرُ ظَلَمَهُمْ . وفي سيبويه ١١٣ : ١ غيرُ فُجْرٍ بالجميم . قال ابن يعيش : (والشاهد فيه أنهم أجروا جمع فَعُولٍ وما كان للمبالغة في باب المتعدي مجرى جمع فاعل في التعدي ، فَغَفَرُ جمع غفور ، وقد عدَّوه إلى ذنبهم كما عدوا غفورا نفسه) أ . هـ . انظر شرح ابن يعيش ٦ : ٧٦ .

(٢) ديوان طرفة ص ٦٤ وشرح أبيات سيبويه ١ : ٥١ .

(٣) انظر شرح أبيات سيبويه ١ : ٥١-٥٢ ومنه استقى الجندي شرحه للبيتين .

وَقَالَ الْكُمَيْتُ :

شُمُّ مَهَاوِينَ أَبْدَانُ الْجَزُورِ مَخَا      مِصَصِ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَزَمٍ

قوله :

٤٥٤ - شُمُّ .....<sup>(١)</sup>

الشُّمُّ : جَمْعُ شُمٍّ مِنَ الشَّمَمِ ، وَهُوَ ارْتِفَاعُ قَصْبَةِ الْأَنْفِ مَعَ اسْتِواءِ أَعْلَاهُ ، وَالْعَرَبُ تَفْتَخِرُ بِذَلِكَ . وَالْمَهَاوِينَ : جَمْعُ مِهْوَانٍ ، وَهُوَ الَّذِي يُهَيِّنُ الْجَزُورَ وَيَنْحَرُّهَا ، وَأَرَادَ أَبْدَانُ الْجَزُرِ فَانْتَفَى بِالوَاحِدِ ، وَيُرْوَى : (أَبْدَاءُ الْجَزُورِ) وَالْبَدْءُ : الْمَفْصَلُ ، وَالْمَخَامِصُ الَّذِينَ لَيْسُوا بِعِظَامِ الْبُطُونِ ، وَالْخُورُ : الضَّعَافُ ، وَالْقَزَمُ : الضَّعَافُ الَّذِينَ فِيهِمْ دِمَامَةٌ . يَصِفُ قَوْمَهُ<sup>(٢)</sup> .

(١) البيت من البسيط وهو بتمامه :

شُمُّ مَهَاوِينَ أَبْدَانُ الْجَزُورِ مَخَا      مِصَصِ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَزَمٍ

والبيت من البسيط مختلف في نسبته إذ نسبته سيبويه في الكتاب ١: ١١٤ للكُمَيْتِ وكذلك تابعه الزمخشري في المفصل وابن يعيش في شرحه على المفصل ٦: ٧٦ بينما نسبته السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١: ١٤٧ إلى ابن مقبل . وانظر الخزانة ١٥٥-١٥٠: ٨ .

والشاهد فيه : نصب (أبدان الجزور) بقوله مهاوِينَ ، وهو جمع مِهْوَانٍ ، ومِهْوَانٌ تَكْثِيرُ مِهْوَنٍ ، كَمَا كَانَ مِنْحَارٌ تَكْثِيرُ نَاحِرٍ ، فَعَمَلُ الْجَمْعِ عَمَلُ وَاحِدِهِ ، كَمَا كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ كَذَلِكَ . ابن يعيش ٦: ٧٦ .

(٢) انظر شرح أبيات سيبويه ١: ١٤٥-١٤٦ .

\* فصل \* وَيَشْتَرِطُ فِي إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ فِي  
مَعْنَى الْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ ، فَلَا يُقَالُ زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا أَمْسَ ، وَلَا  
وَخْشِيٌّ قَاتِلٌ حَمْرَةً يَوْمَ أُحُدٍ ، بَلْ يُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ عَلَى الْإِضَافَةِ . . . . .

قوله : «ويشترط . . . . .» .

الأصل في الأسماء أن لاتعمل ، ألا ترى أن نحو غلام وفرس لاترفع ،  
ولاتنصب ، وإنما العمل للفعل وما يشابهه ، فاسم الفاعل على ثلاثة أضرب كما أن  
الزمان كذلك ، والذي يعمل ما كان للحال أو للاستقبال ، لأنه يُشبه المضارع من  
وجه منها ما قرعنا به سمعك في أثناء الكتاب من قبوله الشِّبَاعِ والاختصاص ، وكونه  
موازيا ليفعل وغيرهما ، ومنها أنه يثنى ويجمع بالواو والنون ، أو الألف والتاء ، كما  
يلحق المضارع ضمير الاثنين والجمع نحو: ضاربان ، وضاربون ، وضاربة ،  
وضاربتان ، وضاربات ، والتشبيه في هذا من جهة اللفظ ، فضاربان كيضربان في  
لحاق الألف والنون . وأما التقدير فمختلف ، إذ الألف في (ضاربان) حرف ، وفي  
(يضربان) اسم قام مقام الظاهر ، والنون في (ضاربان) عوض من الحركة والتنوين ،  
وفي يضربان قائمة مقام الرفع ، فلذا قلنا كما يلحق المضارع ضمير الاثنين  
والجمع ، ولم نقل كما يثنى المضارع ويجمع ، ومثابهة «ضاربات» ليضربن  
أنقص ، لأن الألف والتاء لاتشبه النون في يضربن من حيث إن الضمير نون مفردة  
والشبه بينهما من حيث إنّ كلا منهما يدل على الجمع ، وما ذكرناه من وجه  
المضارعة مفقودة في مثال الماضي ، فما «ضارب» كضرب في الزنة ، ولا في غيرها  
من الأوجه .

فإن قلت : ماتقول في تحقق الوجه الأخير؟ قلت : ذاك أنقص من الوجه الذي  
ذكرناه في المضارع ، إذ لا نون بعد الألف والواو في «ضربا» ، و«ضربوا» ، وضربنا ،  
فلما تحققت هذه الوجوه للمثابهة بين اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال ،



..... إلا إذا أريدت حكاية الحال الماضية، كقوله عز اسمه: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ﴾.

وبين فعله الذي هو يفعل وانتفت هي بين اسم الفاعل الماضي وبين فعله الذي هو فعل أعمل اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال عمل «يفعل»، فقول: «هذا ضارب غلامه عمراً الساعة أو غداً» فرفع به ونصب كما يضرِب، ولم يقل زيد ضاربُ عمراً أمس كما يقال: زيدُ ضربَ عمراً أمس، لأن العمل بالمشابهة، فأينما تحققت تحقق، وأينما انتفت انتفت.

قوله: «إلا إذا أريدت حكاية الحال الماضية.....».

قد بينا أن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان للماضي، فلا يجوز أن يقال: «زيد ضاربُ عمراً أمس».

والكسائي<sup>(١)</sup> جوز إعماله محتجاً بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾<sup>(٢)</sup>، (فبأسط) ماضٍ كما ترى، وقد أعمل حيث نون، ونصب به مابعده كما تقول في الفعل (يسيط ذراعيه)، ولم يقل بأسط ذراعيه بالإضافة ليطل عمله، لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي (كانت الإضافة واجبة)<sup>(٣)</sup>. «زيدُ ضاربُ عمرو أمس» ونحن نقول إن اسم الفاعل أخذ شبهاً بالمضارع فعمل، كما أن المضارع لشبهه باسم الفاعل أعرب، وهذا على سبيل المقارضة والمعاوضة.

أما الماضي فلم يشبه باسم الفاعل فيعرب بل هو على أصله الذي هو البناء كذلك اسم الفاعل لم يُشَبَّ بالماضي فيعمل عمله، فيبقى على أصله الذي هو عدم العمل.

(١) انظر ذلك في شرح ابن يعيش ٧٧: ٧٧.

(٢) سورة الكهف آية ١٨.

(٣) في ع: «كانت الإضافة واجبة عند غير الكسائي» والمثبت من الأصل وف.

..... أَوْ أَدْخَلْتُ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَقَوْلِكَ: الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسَ.

أما الآية فالجواب عنها أن: «باسِط» ماضٍ في الظاهر، إلا أن المعنى على الحال، ألا ترى أنك لو أوقعت المضارع موقعه نحو: «وكلبهم يَسِطُ ذراعيه» لكان على سنن الاستقامة، وذلك لأن الحال الماضية تُحكى على صورة الحال الحاضرة، إذ الأحوال يقصد بها التعبير عن ذلك الفعل في حال وقوعه، حتى كأنه واقع، ولذا أوقع المضارع في موضعها فقيل: «جاءني رجل أمس يضرب عمراً»، وقيل: «سرت أمس حتى أدخلُ البلد» بالرفع، ولولا قصد التعبير عن الحال لامتنع وقوع المضارع منزلة فعل الحال لأنه هو المقصود، ومنه قول من قال<sup>(١)</sup>:

٤٥٥ - هُمْ مَنَعُوا حِمَى الْوَقْبَى بِضَرْبٍ يُؤْلَفُ بَيْنَ أَشْتَاتِ الْمُنُونِ<sup>(٢)</sup>  
فإنه أخرج ما هو ماضٍ في صورة المضارع، فقال (يؤلف) لإرادة حكاية الحال الماضية، لولا ذلك لقال بضرب ألف.

قوله: «أَوْ أَدْخَلْتُ .....»<sup>(٣)</sup>.

لأنَّ الألف واللام بمعنى الذي، واسم الفاعل صلته، والتقدير: الذي ضرب زيدا أمس، وهذا سائغ مستقيم.

(١) هو أبو الغول الطَّهَوِي - انظر شرح الحماسة للمرزوقي ج ١ ص ٤٢ واللسان «وقب».

(٢) البيت ترتيبه الخامس من مقطوعة شعرية لأبي الغول الطَّهَوِي من الوافر. قال ابن منظور في

لسان العرب (وقب): قال ابن بري: صواب إنشاده: حِمَى الْوَقْبَى، بفتح القاف،

والجَمَى: المكان الممنوع، يقال: أحمت الموضع: إذا جعلته حِمَىً: فأما حميته: فهو

بمعنى حفظه. والْوَقْبَى: ماء لبني مازن: والأشتات: جمع شَت، وهو المتفرق، وقوله

يؤلف بين أشتات المنون: أراد أن هذا الضرب جمع بين منايا قوم متفرقي الأمكنة، لو أنهم

مناياهم في أمكنتهم، فلما اجتمعوا في موضع واحد أنهم منايا مجتمعة. أ. هـ انظر شرح

الحماسة للمرزوقي ١: ٣٨ - ٤٤. والشاهد فيه هو ما ذكره الشارح في المتن.

(٣) إشارة إلى قول الزمخشري: ويشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو

• فصل • وَيَشْتَرَطُ اعْتِمَادُهُ عَلَى مُبْتَدَأٍ أَوْ مَوْصُوفٍ أَوْ نَبِي  
 حَالٍ . أَوْ حَرْفٍ اسْتِغْنَامٍ . أَوْ حَرْفٍ نَفْيٍ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ غَلَامُهُ ،  
 وَهَذَا رَجُلٌ بَارِعٌ أَدَبُهُ . وَجَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا حِمَارًا . وَأَقَاتَمَ أَخَوَاكَ ،  
 وَمَا ذَاهِبٌ غَلَامُكَ .

قوله : «ويشترط .....

قد ثبت أن اسم الفاعل غير أصيل في العمل بل هو فرع في ذلك على الفعل ،  
 فلا يقوى قُوَّةُ الفعل ، إذ من المعلوم الذي لا مجال إلى رده أن مراتب الفروع منحلة  
 عن مراتب الأصول ، فلذا اشترط في إعماله أن يعتمد على شيء وهو أحد الخمسة  
 المذكورة في المتن ، لأنه يصير بهذه الأشياء أخص بالفعل من الاسم . أما الخبر  
 والصفة والحال فأمرها ظاهر ، وأما الاستغْنَامُ فلأنه مستدع للفعل ، والنفي أخو  
 الاستغْنَامِ ، فالحاصل أن هذه الأشياء من خصائص الفعل ، فيكسب اسم الفاعل  
 بالاعتماد عليها تحققاً في شبهة الفعل من حيث إنه لا يجوز أن يخبر عنه في هذه  
 الأحوال فتأكد فيه جنبه الفعلية ، ويقع في حد هو بالفعل أخص وهو العاملة ، ولا  
 فرق بين أن يكون المبتدأ صريحاً ، وبين أن يكون قد دخله العوامل المختصة به  
 في صحة الاعتماد عليه نحو : «إِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ غَلَامُهُ عَمْرًا» . وكان زَيْدٌ قائماً  
 أخواه . «وحسبُ زَيْدًا ذاهباً أبوه» ، فيقع الاعتماد وقوعه قبل دخول هذه العوامل .

الاستقبال ..... أو أدخلت عليه الألف واللام كقولك : الضارب زيدا أمس .

(١) إشارة إلى قول الزمخشري : «ويشترط اعتماده على مبتدأ أو موصوف أو نبي حال أو حرف  
 استغْنَامٍ أو حرف نفي .....» .

..... فَإِنْ قُلْتَ: بَارِعُ أَدْبُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْمِدَهِ بِشَيْءٍ، وَرَعَمْتَ أَنَّكَ  
رَفَعْتَ بِهِ الظَّاهِرَ كُذِّبْتَ بِامْتِنَاعِ قَائِمِ أَخَوَاكَ.

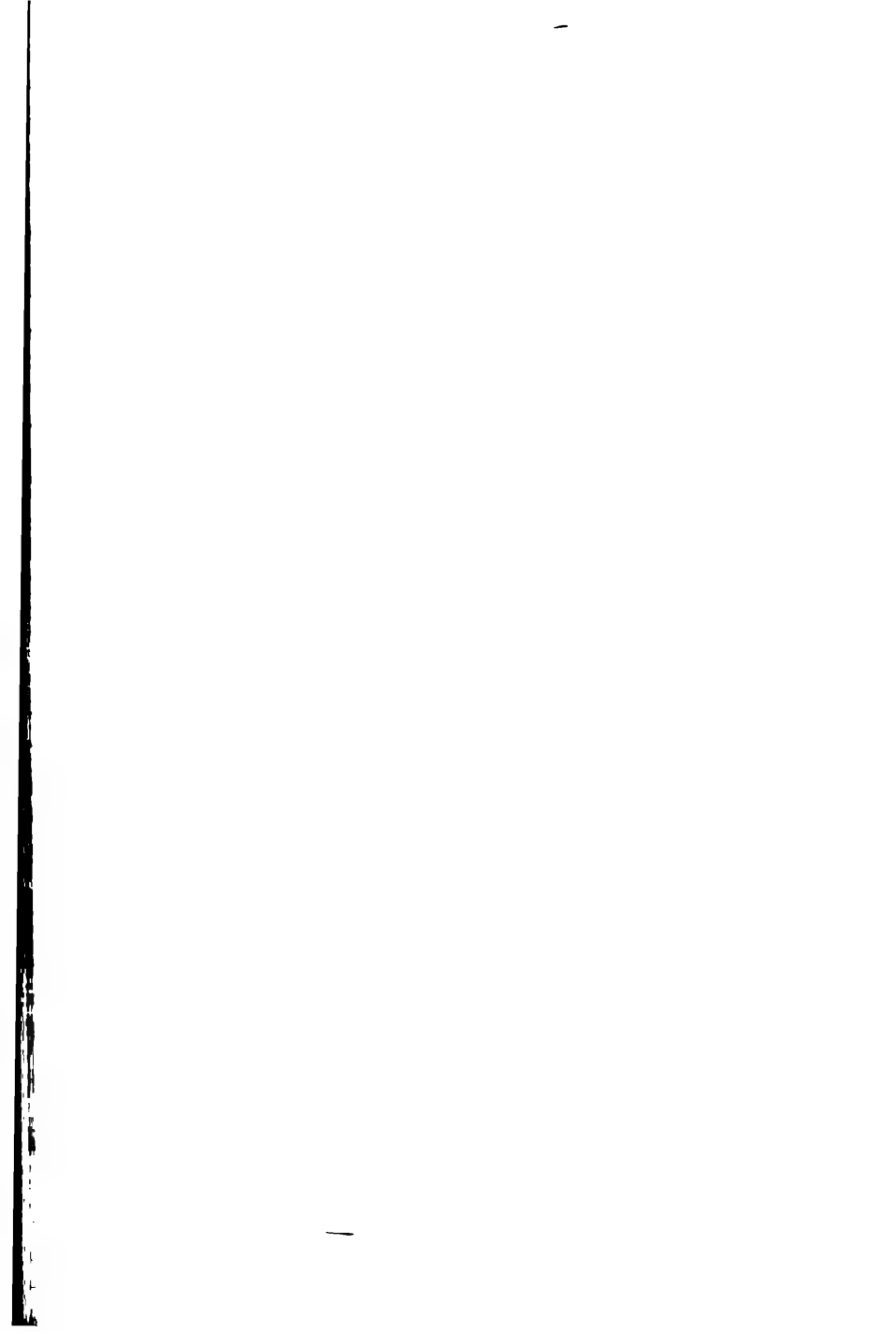
---

قوله : «بامتناع قائم أخواك . . . .»<sup>(١)</sup>

إذ لو ساغ هذا فارْتَفَاعُ (أخواك) إما على الفاعلية، أو على الابتداء، وكلا الوجهين ممتنع، فالأول لعدم اعتماد قائم على شيء قبله، والثاني : لوقوع المفرد خبراً عن الاثنين، فلو كان أخواك مبتدأ، وقائم خبره لُقيل : «قائمان أخواك».

---

(١) إشارة إلى قول الزمخشري : «فإن قلت بارع أدبه من غير أن تعمد به شيء وزعمت أنك رفعت به الظاهر كُذِّبْتَ بِامْتِنَاعِ قَائِمِ أَخَوَاكَ».



## اسم المفعول

هُوَ الْجَارِي عَلَى يُفْعَلُ مِنْ فِعْلِهِ نَحْوُ: مَضْرُوبٌ، لَأَن أَصْلَهُ مُفْعَلٌ  
وَمُكْرَمٌ، وَمُنْطَلَقٌ بِهِ، وَمُسْتَخْرَجٌ، وَمُدَّ خَرَجٌ.

قوله : «هو الجاري على يُفْعَلُ . . . .» .

اسم المفعول جار على يُفْعَلُ، فإن الواو في مضروب زيادة نشأت من ضمة عين  
«مُفْعَلٌ»، كالواو الناشئة من ضمة الظاء في قوله :

٥٠م - وَإِنِّي حَيْثُمَا يَشْنِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَذْنُو فَأَنْظُرُ<sup>(١)</sup>  
وإنما زادوا الواو لرفضهم مثل<sup>(٢)</sup> مُفْعَل في الكلام، فإن قلت: قد جاء مُفْعَلٌ في  
قوله :

لَيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرَمٍ<sup>(٣)</sup> - ٤٥٦

(١) مر آنفا - انظر ص ٢٣٧ .

(٢) في ع و ف : «مثال» والمثبت من الأصل .

(٣) الرجز لأبي الأخضر الجُماني على مانسبه إليه المحقق عبد القادر البغدادي في شرح شواهد  
الشافية ص ٦٨-٧٠ وقيله :

مَرْوَانُ مَرْوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِي

قال البغدادي في شرح هذا الشاهد وإعرابه : (فقدم الميم بضمها إلى موضع الواو،  
فصار الْيَمُو، فوقعت الواو طرفا وقبلها ضمة، فقلبت ياء، وكسر ما قبلها، كما قيل في جمع  
دلو أَدْلٍ، فموضع اليمي على قول السيرافي رفع وموضعه على القول خفض . وهذا التأويل  
الذي تأوله السيرافي هو الظاهر من مذهب سيبويه، وهو تأويل لا يصح إلا على رواية من  
روى أخو اليوم اليمي . وأما من رواه :

مَرْوَانُ يَا مَرْوَانُ لِلْيَوْمِ الْيَمِي . . . فلا يكون موضع اليمي إلا خفضا على الصفة . . . .

وأبو الأخضر راجز إسلامي اسمه قتيبة، والأخضر بالخاء والزاي المعجمتين وآخره راء مهملة،

وقوله :

٤٥٧ - بُشِينَ الزَّيْمِي لَا، إِنَّ لَا، إِنَّ لَزِمْتِهِ

على كَثْرَةِ الْوَاشِينَ، أَيُّ مَعُونٍ<sup>(١)</sup>

قلت : هما جمع مَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ، كذا قاله الفراء<sup>(٢)</sup>.

وقيل<sup>(٣)</sup> : وقع في المفصل، لأن أصله يَفْعَلُ بالياء، والصواب بالميم المضمومة، والمراد أن أصله مُفْعَلٌ، لأنَّ (مضروباً) ليس (أصله في الحقيقة

والجَمَانِي منسوب إلى جَمَان بكسر المَهْمَلَة وتشديد الميم. شرح شواهد الشافعية ٧٠ والشاهد فيما أورده في المتن قوله (مَكْرُمٌ)، فإنه جمع مَكْرُمَةٍ.

وانظر لسان العرب (كرم). وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٧.

(١) انظر ديوان جميل ص ١٢٦ ولسان العرب (كرم) وشرح شواهد الشافعية ص ٦٨ وهذا البيت ترتيبه الثالث والعشرون من قصيدة لجميل بثينة عدتها ستة وعشرون بيتاً من الطويل ومطلعها :

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاغِصَاتِ عَلَى مَنْى هُوَيِّ الْقَطَا يَجْتَزْنَ بَطْنَ دَفِينِ

ومعنى البيت كما فسرهُ البغدادي . (يقول إنَّ سَأَلَكَ سَائِلٌ يَا بَشِينَ هَلْ كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ جَمِيلٍ وَصَلَ فَقَوْلِي : لَا، فَإِنْ فِيهَا عَوْنًا عَلَى الْوَاشِينَ وَدَفَعَا لَشَرِّهِمْ، وَبَشِينَ مَرْحَمٌ بَثِينَةٌ مَنَادَى وَهُوَ اسْمُ مَحْبُوبَتِهِ. يقول : رَدِي عَلَى الْوَاشِينَ قَوْلَهُمْ وَإِذَا سَأَلُوكَ شَيْئًا فَقُولِي : «لَا» فَإِنَّهُمْ إِذَا عَرَفُوا مِنْكَ ذَلِكَ انْصَرَفُوا عَنْكَ وَتَرَكُوكَ، فَيَكُونُ لَزُومَ كَلِمَةِ «لَا» عَوْنًا عَلَيْهِمْ، وَ(أَيُّ) دَالَةٌ عَلَى الْكَمَالِ مَرْفُوعَةٌ خَبَرُ إِنْ، أَيْ إِنْ لَا مَعُونَةَ أَيُّ مَعُونَةٍ.

على أن السيرافي قال : أصله معونة، فحذفت التاء لضرورة الشعر، وأجاز ابن جني في شرح تصريف المازني أن يكون كذا وأن يكون جمع معونة، وكذا أجاز الوجهين في مَكْرُمٍ ومالك. وأورده ابن عصفور في كتاب الضرائر في ترخيم الاسم في غير النداء للضرورة). أ. هـ انظر شرح شواهد الشافعية ص ٦٨ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٧.

(٢) انظر قول الفراء في معاني القرآن ٢ : ١٥١-١٥٢.

(٣) القاتل هو ابن الحاجب في الإيضاح ١ : ٦٤٣-٦٤٤.

«يُضْرَبُ»، لما سيجيء<sup>(١)</sup>، فظهر أن الياء غير مستقيم، فلذا قلنا إنه بالميم، والمراد بيان أصله، وهو مستقيم، وخص مضروبا لأن غيره من أسماء المفاعيل جار على الفعل من غير تغيير بخلاف مضروب.

وبابه، فإنه ليس بجارٍ على الفعل، فقال أصله مُفْعَل، إظهارا لجريه على الفعل.

(وبهذا وضح بطلان تفسير الجري هنا بالوقوع موقع الفعل من حيث أن لو كان ماذكرنا من الوقوع مرادا، لما بقي لتخصيص «(مضروب)» بالذكر فائدة لأن أسماء المفاعيل على المعنى كلها سواء.

ووجه آخر، أن ماذكرنا من التفسير لو كان مرادا، لكان ذكره في اسم الفاعل لسبقه وأصالته، فكان ينبغي أن يقول نحو ضارب لأن أصله يفعل، وإطلاق اسم الفاعل على اسم إذا كان لما مضى.

ووجه ثالث، لبطلان ما ذكرنا من التفسير لعدم بقاء ما ذكره من حد اسم الفاعل جامعا، لأن هذا المذكور اسم فاعل، بمعنى فعل لا بمعنى يفعل<sup>(٢)</sup>، «ثم قال هذا القائل»<sup>(٣)</sup>، وإنما غُيِّرَ إلى لفظ «مفعول»، لأنه لو بقي على مَفْعَل لم يُعْلَمَ أنه اسم مفعول لَفَعْل، أو لأَفْعَل، وكان باب مضروب أولى بالتغيير بالزيادة، لقلّة حروفه في التقدير فمكرم في التقدير مؤكرم، ولما زادوا نحو مضروب واوا فتحوا ميمه تخفيفا.

---

(١) في ع: «بمواز» «ليضرب» في لفظه والمثبت من الأصل و ف.

(٢) ما بين القوسين تفردت به نسخة ع.

(٣) في ع: «ثم قال هذا القائل الذي بيّن أن قوله لأن أصله يُفْعَل بالياء والميم» والمثبت من

الأصل و ف. والقائل هنا هو ابن الحاجب في الإيضاح ١: ٦٤٤.



..... وَيَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ تَقُولُ: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلَامُهُ، وَمُكْرَمٌ جَارُهُ،  
وَمُسْتَخْرَجٌ مَتَاعُهُ، وَمُدْحَرَجٌ بِيَدِهِ الْحَجَرُ.  
..... وَأَمْرُهُ عَلَى نَحْوِ مَنْ أَمَرَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِي إِعْمَالِ مِثْلِهِ وَمَجْمُوعِهِ  
وَاشْتِرَاطُ الزَّمَانَيْنِ وَالْاعْتِمَادُ.

---

قوله : «وَيَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ .....» .

أي عمل يُفَعَّلُ من فعله بالضم، لا عمل يُفَعَّلُ بالفتح، ألا تراك تقول: (زيدٌ  
مضروبٌ غُلَامُهُ) فترفع فقط كَيَضْرَبُ بالضم، لا كَيَضْرَبُ بالفتح، فهو يعمل النَّصَبَ  
أيضاً.

قوله : «في إعمال مثناه ..... إلى آخره» .

تقول : (هما مُعْطِيَانِ دِرْهَمًا)، (وَهُم مُعْطَوْنِ دَرَاهِمَ)، واشتراط الحال  
والاستقبال ظاهر، أما الاعتماد فكقولك: (زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلَامُهُ)، (وهذا رَجُلٌ مُكْرَمٌ  
أَبُوهُ)، (وجاءني زَيْدٌ مُعْطَى دِرْهَمًا)، (وَأُمْبَجَلُ أَخَوَاكَ؟ وَمَا مُهَانَ غُلَامَاكَ).

## الصفة المشبهة

هي التي لَيْسَتْ مِنَ الصِّفَاتِ الْجَارِيَةِ وَإِنَّمَا هِيَ مُشَبَّهَةٌ بِهَا فِي أَنَّهَا تَذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ وَتُثَنَّى وَتُجَمَّعُ، نَحْوُ: كَرِيمٌ وَحَسَنٌ وَصَعْبٌ، وَهِيَ لِذَلِكَ تَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلٍهَا فَيَقَالُ: زَيْدٌ كَرِيمٌ حَسْبُهُ، وَحَسَنٌ وَجْهُهُ وَصَعْبٌ جَانِبُهُ.

• فصل • وَهِيَ تَذَلُّ عَلَى مَعْنَى ثَابِتٍ فَإِنْ قُصِدَ الْحُدُوثُ قِيلَ: هُوَ حَاسِنٌ الْآنَ أَوْ غَدًا، وَكَارِمٌ وَطَائِلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَصَآئِقُ يُهَيِّئُ صَدْرُكَ﴾.

قوله : «وإنما هي مُشَبَّهَةٌ بِهَا . . . . .» .

أي بالصفات الجارية، ألا تراك تقول: حسنٌ، حَسَنَان، حَسَنُونَ، حَسَنَةً، حَسَنَتَان، حَسَنَاتٌ. كما تقول: ضَارِبٌ، ضَارِبَان، ضَارِبُونَ، ضَارِبَةٌ، ضَارِبَتَان، ضَارِبَات، فلما حصل بين الصِّفَةِ المشبهة وبين أسماء الفاعلين الشبه، أُجريت الصِّفَةُ المشبهة مجراها، في أن أعطيت عمل أفعالها، فقيل: (زيدٌ كَرِيمٌ حَسْبُهُ)، كما قيل: (زيدٌ مُنْطَلِقٌ غُلَامُهُ) والدليل على أَنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ تعمل لمشابتها اسم الفاعل، أنك لا تعمل «أفعل» التفضيل مع كونه صفة، لاتقول: (مرتت برجل أفضل منه أبوه) على أن يكون «أبوه» مرفوعًا بالفاعلية «لأفضل»، بل ترفعه على الابتداء وترفع أفضل على الخبرية، لأن «أفعل» التفضيل لما امتنع من التشبيه والجمع والتأنيث خرج عن شبه اسم الفاعل، لأنك لاتقول: «مرتت برجلين أفضلين من زيد»، «ولابرجال أفضلين من زيد»، فعلم أن إعمال الصِّفَةِ المشبهة لكونها شبيهة باسم الفاعل.

فإن قلت: اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الفعل الماضي، والصفة المشبهة تعمل بذلك المعنى، ألا ترى أن قولك: (زيد كريمٌ حَسَبُهُ) بمعنى: «كَرَّمَ حَسَبُهُ» لأن الكرم شيء وجد قديماً، ولست بمخبر أن حَسَبَهُ صار يكرم في هذه الحال، فإذا في إعمال الصفة المشبهة مع كون معناها متعلقاً بالمضي ركوب الشطط، والعدول عن الصواب إلى الغلط إذ لا يزيد الفرع على الأصل، قلت: الصفة المشبهة لم تخرج عن حكم اسم الفاعل بتعلق معناها بالمضي، لأن معنى الحال وحكمها موجودان فيها، لأنَّ الحال هو المعنى الذي يكون موجوداً في زمان الإخبار، كقولك: (زيد يقرأ)، أي هو في حال حديثك ملتبس بالقراءة، فزمان القراءة والحديث بها واحد، ثم إن هذا الموجود في وقت الإخبار إما أن يكون شيئاً لم يكن قبل هذه الحال كالقراءة في قولك: (زيدٌ يقرأ) ومرادك أن اشتغاله بالقراءة حصل في وقت حديثك، ولم يكن قبله.

وإما أن يكون قد وجد قَبْلُ (إلا أنه امتد حتى اقْتَرَنَ بزمانك هذا وهو بعد موجود، نحو: «زَيْدٌ يعلم فنونا من العلم»، فعلمه ذلك قد كان قبل<sup>(١)</sup>)، إلا أنه لما لم ينقطع، وكان موجوداً في زمانك كان حالاً فلما بَرَحَ الخَفَاءُ، وانكشف الغطاء عن المراد بالحال، وضح لك أن الصفة المشبهة ليست بخارجة عن أن يكون عملها بمعنى الحال، وذلك أنك إذا قلت: (زيدٌ كريمٌ حَسَبُهُ)، فالكرم موجود في هذه الحال، كما أنك إذا قلت: (زيد منطلقٌ غلامه) كان الانطلاق موجوداً.

فأما أن هذا الكرم قد كان موجوداً في الأزمنة السالفة السابقة، فلو كان قادحاً في كونه حالاً لوجدت إلى القدح في الفعل أيضاً مجالاً، فإنك تقول: (زيدٌ يعلم فنونا من العلم)، ولا قدح في الفعل، فكذا فيما نحن فيه.

(١) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل وف.

وَتُضَافُ إِلَى فَاعِلِهَا كَقَوْلِكَ: كَرِيمُ الْحَسَبِ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ، وَأَسْمَاءُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ يَجْرِيَانِ مَجْرَاهَا فِي ذَلِكَ فَيُقَالُ: ضَامِرُ الْبَطْنِ، وَجَائِلَةُ الْوِشَاحِ، وَمَعْمُورُ الدَّارِ، وَمُؤَدَّبُ الْخُدَّامِ.

وهكذا تقول في اسم الفاعل أيضا، فإنك تقول: (زيدُ بارع أدبه) تريد الحال، والبراعة مع ذلك قد كانت ثابتة قبل زمانك، ولا سبيل إلى إرادة الحال إلا على ما ذكرنا من أنه دام واتصل حتى وجد في هذا الزمان، وإنما يلزمنا ما ذكرت من ركوب الشطط والعدول إلى الغلط لو كانت الصفة المشبهة عاملة، والمعنى فيها أنها كانت وانقطعت نحو أن تقول مثلا: (زيدُ حَسَنُ أبوه أَمْسٍ قَبِيحُ الْآن) ومثل هذا مما لا يفوه به أحد.

قوله: «وتضاف إلى فاعلها . . . . .».

هذا إشارة إلى أَنَّ الصفة المشبهة لا تجيء إلا في الأفعال اللازمة إذ لو احتمل مجيئها في المتعدية لساغ إضافتها إلى المفعول وللزم أن تذكر إضافتها إلى المفعول، ألا تراه ذكر إضافة المصدر إلى الفاعل وإلى المفعول أيضا لمجيئه من اللازمة والمتعدية.

قوله: «وهي تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى ثَابِتٍ . . . . .».

أى الصفة المشبهة لا تكون بمعنى الماضى، ولا بمعنى المستقبل، فلا يقال «زيدُ حَسَنٌ»، على معنى أَنَّ حسنه قد كان وانقطع، (ولا زيدُ حَسَنُ أبوه غَدًا) على معنى سَيَحْسَنُ، لفصل بين أن تذكره مُعملا في الظاهر وبين أن تذكره غير معمل في أنه لا يحتمل الاستقبال، بل هو دالٌّ على معنى ثابت، فإن قصد الحدوث قلت هو حاسِنُ الْآن أو غدا.

قوله: «في ذلك . . . . .» أي فيما ذكر من الثبات.

• فصل • وفي مَسْأَلَةِ حَسَنٍ وَجْهُهُ سَبْعَةُ أَوْجِهٍ: حَسَنُ  
وَجْهَهُ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ. وَحَسَنٌ وَجْهًا قَالَ أَبُو زُبَيْدٍ:  
هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجَزَاءُ مُدْبِرَةٌ مَخْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شُبْنَاءُ أَنْيَابًا

قوله : «وفي حَسَنٍ وَجْهَهُ» سبعة أوجه .<sup>(١)</sup>

يريد أن (الحسن) إذا عَرِيَ عن لام التعريف، ففي استعماله مع (الوجه) سبعة أوجه:  
الأول : «حَسَنٌ وَجْهَهُ»، بتنوين الحسن ورفع الوجه على الفاعلية، وهذا الوجه هو  
الأصل، لأن الحسن للوجه .

الثاني : «حَسَنُ الْوَجْهِ»، بجر الوجه للإضافة، كأن الأصل حَسَنٌ وَجْهَهُ ثم نقل  
الضمير الذي أُضِيفَ إليه الوجه في (وجهه) إلى الصفة التي هي (حَسَنٌ)، يعني  
كأن الحسن في قولك مررت برجل حَسَنٍ قد شاع في جميع أجزائه، فلما ارتفع  
(بالحسن) الضمير الراجع إلى الرجل امتنع ارتفاع الوجه به، لأنه لا يرتفع بفعل  
واحد ظاهران، ولا ظاهر ومضمَر، والصفة المشبهة محمولة عليه في العمل<sup>(٢)</sup>، فلا  
تقوى قوته في العمل وقد عجز القوي في رفع الاسمين، فما ظنك بالضعيف، ثم  
لما أريد بيان الموضع الموسوم بالحسن أُضِيفَ إليه الصفة فقيل: «برجل حَسَنٍ  
الوجه»، فإن قلت فما الشاهد لنقل الضمير من (وجهه) إلى الصِّفَةِ؟ قلت: هو  
قولهم: (مررت بامرأة حسنة الوجه) بتأنيث الصفة، فلو لم يُنْقَلْ ضمير المؤنث وهو  
(ها) في وجهها في (بامرأة حسن وجهها) إلى (الحسن) لكان (الحسن) فعلا  
للوجه وهو مذكر، فكيف يستقيم تأنيث الحسن؟

الثالث : حَسَنٌ وَجْهًا، بتنوين (الحسن) ونصب (الوجه) على التمييز.

(١) انظر كتاب : «أعجب العجب في شرح لامية العرب» للزمخشري ص ٣١-٣٧ فقد ذكر فيه  
هذه الوجوه المحتملة.

(٢) في الأصل: «الفعل» والمثبت من ف و ع.

قوله :

٤٥٨ - هَيْفَاءُ ..... (١)

الْهَيْفُ : ضَمْرُ الْبَطْنِ، والمجدولة : المفتولة الجسم، ليست بمسترخية اللحم، وليس يراد بوصفها بِالْجَدَلِ أَنَّهَا صُلْبَةٌ الجسم، وإنما يراد أَنَّ لحمها ليس بمسترخٍ، بل هي مستوية الأعضاء كَالْعِنَانِ وَالنُّسْعِ الْمَجْدُولِ، والمخطوطة : قيل في معناها: إنها ليست بكثيرة لحمِ الْمُتَتَيْنِ، وقيل: يراد به أَنَّهَا مِلْسَاءُ الْجِلْدِ، بِرَأْفَتِهِ.

وَالشَّنْبُ: رِقَّةُ الْأَسْنَانِ، وَرَدُّهَا. وَهَيْفَاءُ: خبر مبتدئ محذوف وهو (هي)، ومقبلة: حال، والناصب محذوف تقديره: إذا كانت مقبلة، و(كَانَ): تامة. ونظير هذه المسألة (ضربي زيداً قائماً) أي إذا كان قائماً، فإن قلت إذا جعلت (كان) تامة فهي بمعنى حَدَثَ والفاعل لم يَحْدَثْ في الحال التي أخبرت عنه، فد(زيد) في قولك: (ضربي زيداً قائماً) لم يحدث في الحال، وكذا هي لم تحدث في الحال، فلم لم تجعل (كان) ناقصة، والمنصوب وهو (قائماً)، و(مقبلة) خبرها؟ قلت: قيل في: (ضربي زيداً قائماً) معناه: (ضربي زيداً قائماً إذا حدث قيامه) فاللفظ لزيد،

(١) البيت من البسيط وهو بتمامه:

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجَزَاءُ مَذْبِرَةٌ  
مَخْطُوطَةٌ جِدَلْتُ شَنْبَاءَ أَنْيَابًا

وقد نسب سيبويه في الكتاب ١: ١٩٨ لأبي زيد وقال ابن يعيش في شرحه ٦: ٨٤:  
(البيت لأبي زيد الطائي). والشاهد فيه نصب (أنياباً) بشنباء لما فيه من نية التنوين، إلا أنه لا ينصرف، فامتناع التنوين منه لعدم الصرف، لا للإضافة فهو كقولك: هؤلاء حوارج بيت (الله) أ.هـ. والهيفاء الضامرة الخصر. والعجزاء: العظيمة العجيزة، والمخطوطة: الملساء، وجدلت: أحكم خلقها، والشنباء: من الشَّنْب وهو يريق الشعر ويرده. انظر الشاهد في شرح أبيات سيبويه ١: ٥ وابن يعيش ٦: ٨٣-٨٤.

وَحَسَنُ الْوَجْهِ قَالَ النَّابِغَةُ :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذُنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

والمراد الإخبار عن حاله، فكذا التقدير في البيت: هي هيفاء إذا حدث إقبالها. وهي عجزاء إذا حدث إدبارها، وهي شبناء أنيابا. وشبناء أنيابا: لحسن وجهها. الرابع: حَسَنُ الْوَجْهِ، بالتنوين والنصب على التشبيه بضارب الرجل والسرفي هذا التشبيه هو أن نحو (الضارب) كان حقاً أن يعمل ولا يضاف إلى الرجل ونحوه، فأضافوه إليه وقالوا (الضارب الرجل) بالجر على التشبيه بالحسن الوجه، فلما آل الأمر إلى نحو: (حَسَنُ الْوَجْهِ).

(وَالْحَسَنُ الْوَجْهَ) جوزوا نصب (الوجه) على تشبيه الحسن بالضارب، وإن كان حق الصفة المشبهة أن تضاف أبداً، ولا تعمل ليقع بينهما التفاضل قيل: كان النعمان بن المنذر اعتلّ، فَوَافَى النَّابِغَةَ ليلقى النعمان، فَخَبَّرَهُ عِصَامُ حَاجِبُهُ أَنَّهُ عليل، فقال أبياتاً من جملتها قوله:

٤٥٩ - فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ ربيعُ النَّاسِ وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ<sup>(١)</sup>  
وَتُمْسِكُ بَعْدَهُ ..... (البيت)

(١) البيت ضمن مقطوعة شعرية للنابغة عدتها أربعة أبيات من الوافر قالها النابغة عندما وفد على النعمان بن المنذر إبان اشتداد مرضه ولما أراد الدخول منعه عِصَامُ بن شهيرة الجرمي. وهذه الأبيات هي:

أَلَمْ أَقْسَمْ عَلَيْكَ لِتُخْبِرَنِي      أحمولُ على النَّعْشِ الْهُمَامُ  
فَإِنِّي لَا أَلَامُ عَلَى دُخُولِ      ولكنَّ ما وراءَكَ يا عِصَامُ  
فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ      ربيعُ النَّاسِ وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ  
وَتُمْسِكُ بَعْدَهُ بِذُنَابِ عَيْشٍ      أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

انظر ديوان النابغة ص ١٠٥-١٠٦ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) وانظر الشاهد في سيبويه ١: ١٩٦ وشرح أبيات سيبويه ١: ٢٢.

..... وَحَسَنُ وَجْهِ قَالَ حُمَيْد :

«لَا حِقَ بَطْنٍ بِقَرَى سَمِينٍ» .

يقول : إِنَّ يَمْتَ النعمان يذهب خيرُ الدنيا ، لأنها كانت تَعْمُرُ بِهِ وَبِنَفْعِهِ للناس ،  
والشَّهْرُ الحرام : يريد به أنه من كان في سلطانه وذِمَّتِه فهو آمن على نفسه ، مَحَقُون  
الدم ، ثم قال : (وَنُتْمِسِكَ . . . .) ، أى بقى في طرف عيش قد مضى صدره  
ومعظمه وخيره ، وقد بقى منه ذَنْبُه ، وما لا خير فيه ، والأَجَبُ : الجمل المقطوع  
السَّنام ، يريد : أن عَيْشَنَا قد ذهب معظمه ، وما كنا فيه من السَّعَةِ والخِصْبِ فهو  
كَبِيرٍ قد جُبَّ سَنَامُه ، (وَنُتْمِسِكَ) : إن جُرِمَ فمعطوف على (يَهْلِكُ) ، وإن رُفِعَ فَعَلَى  
الاستئناف ، أى ونحن نُتْمِسِكَ ، ويجوز في الظهر الجَرُّ على أنه مضاف إليه  
لِلأَجَبِ ، والنصب على طريقة (حَسَنُ الْوَجْهِ) بالتثنية . والنصب وهو إنشاد الكتاب  
وإنشاد المتن أيضا . والتثنية سقط من «أَجَبٌ» لكونه غير مُنْصَرَفٍ<sup>(١)</sup> .

الخامس : (حَسَنُ وَجْهِ) بِالْإِضَافَةِ ، وتنكير الوجه لأن ذكر المضاف إليه للبيان ،  
والنكرة كافية لذلك ، إلا أَنَّ الْأَحْسَنَ هو التعريف وهو الوجه الثاني مما سبق من  
الوجوه ، لأن المضاف إليه قائم مقام المعرفة وهو (وجهه) ، فيؤثر في القائم مقامه أن  
يكون معرفة ليحصل التشاكل ، وتسلك طريقة التماثل .

قوله :

٤٦٠ - ..... لَا حِقَ

(١) انظر شرح أبيات سيويه للسيرافي ١ : ٢٢-٢٣ فمنه استمد الجندي شرحه للبيتين وتوجيهه  
لوجوه الإعراب فيهما . والشاهد في البيت السابق : نصب الظهر مع الألف واللام بأَجَبٍ  
لأنه في نية التثنية ، ولو كان في غير نية التثنية لانجرأ ما بعده بالإضافة .

(٢) هذا الرجز ذكره السيرافي في شرح أبيات سيويه ١ : ١٢١ وعزا نسبه عن سيويه في الكتاب  
١٩٧ : ١ لحميد بن الأرقط وهو :

غَيْرَانِ مَيْمَاءَ عَلَى الرُّزُونِ      خَذُ الرُّيْعِ أَرِينِ أُرُونِ =



## وَحَسَنُ وَجْهِهِ . .

قبله: لَا خَطَلَ الرُّجْعِ وَلَا قُرُونٍ

الْخَطَلُ: نعت لاسم مجرور قد تقدم ذكره فلذا انجر، من الْخَطَل وهو الاضطراب، يصف غيرَ وَحْسٍ، يريد أن قوائمه لا تختل أي لا تضطرب إذا رجع قوائمه، ثم وثب في عَدُوهِ.

وقيل في (القرون) إنه لا يجمع بين خطوتين، وقيل لَا تَقَعُ حوافرُ رجلِهِ مواقعَ حوافرِ يَدَيْهِ. وَالْقَرَى: الظهر، واللاحق: الذي لحق بطنه بظهره، يريد أنه ضامر البطن، لا من الهزالِ وَقَلَّةِ مَرْعَى، ولكن لشغله بالأُتُن، وَغَيْرَتِهِ عليها من الفُحُول<sup>(١)</sup>.

السادس: (حَسَنُ وَجْهِهِ)، بإضافة الحسن إلى الوجه، والوجه إلى الهاء، وهو رديء، كذا قاله صاحب الكتاب<sup>(٢)</sup>، لأنك لما نقلت الضمير من الوجه إلى الصفة لم تحتج إلى كونه في الصِّفَةِ، إذ الحُسْنُ للوجه، وضمير الموصوف مع الوجه، فإذا كان الوجه مضافاً إلى ضمير الموصوف الذي هو صاحبه، كان على صفةٍ يمكن

لَا خَطَلَ الرُّجْعِ وَلَا قُرُونٍ وَلَا حَقَّ بَطْنٍ بِقَرَى سَمِينٍ

=

قال السيرافي: «الشاهد فيه أنه قال: لاحق بطنٍ، فجعل البطن نكرةً بعد نقل الضمير عنه، ولم يدخل عليه الألف واللام. يصف غير وحشٍ وغيران، مجرور نعت لاسم مجرور قد تقدم ذكره. والغَيْرَان. من الغَيْرَةِ على أنه. والميفاء: المشرف، يقال: أوفى على كذا إذا أشرف عليه. والأَرْن: الشَّيْطُ، والأرون مثله، والأَرْن: النشاط. أ. هـ شرح أبيات سيويه ١٢١: ١.

(١) انظر شرح أبيات سيويه ١: ١٢١ - ١٢٢ ومنه نقل الجندي. وانظر الشاهد في شرح ابن يعيش ٨٣: ٦.

(٢) سيويه ١: ١٩٩، (وأعجب المعجب في شرح لامية العرب) للزمخشري (فصل في مسألة حسن الوجه ص ٣١-٣٧).

قَالَ الشَّمَاخُ :

أَقَامَتْ عَلَى رَيْعِيهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتُ الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُضْطَلَاهُمَا

معها رفعه، وإجراؤه على أصله، وحقيقته، فلا يحسن جرّه بالإضافة، وجعلوا الحُسْنَ لصاحب الوجه الذي هو مستعار من جهته.

قوله :

٤٦١ - أَقَامَتْ .....<sup>(١)</sup>

قبله :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا  
بِحَقْلِ الرُّخَامَى<sup>(٢)</sup> قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا  
الدُّمْنَةُ : الموضع الذي أثر فيه الناس بنزولهم، وإقامتهم فيه، والركب :  
أصحاب الإبل، والحقل : الموضع الذي نبتت فيها الرُّخَامَى، والتعريج : أن يعطفوا  
إلى الموضع ويقفوا فيه، وَعَفَا : درس.  
ويروى (أنى طلالهما)، أي حَانَ لهما أن يَبْلِيَا.

(١) البيت بتمامه :

أَقَامَتْ عَلَى رَيْعِيهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُضْطَلَاهُمَا  
وهذا البيت للشماخ بن ضرار الذبياني في ديوانه ص ٣٠٨ ضمن قصيدة له عدتها اثنان  
وعشرون بيتا من الطويل قالها في مدح يزيد بن مريع الأنصاري ومطلعها : أمن دمتين  
..... البيت المذكور في المتن وهما من شواهد سيبويه في الكتاب ١ : ١٩٩ وكذلك في  
شرح أبيات سيبويه ص ١١٧ حيث ساق الشارح معظم الكلام الوارد من المتن في  
السيرافي وانظر شرح ابن يعيش ٦ : ٨٧ وكذلك الخزانة ٤ : ٢٩٣ وقد توسع البغدادي في  
شرحهما والتعليق عليهما.

(٢) الرُّخَامَى : شجر بعينه كذا عن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١ : ٩.

وقوله : «أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ» : من صلة فعل محذوف ، كأنه قال أتحزنُ أو تجزع من أجلِ دمنتين رأيتهما فتذكرت من كان يحلُّ بهما؟! ، والضمير في (ربيعهما) يعود إلى الدمنتين ، والصِّفَا: الجبل في هذا الموضع ، وَجَارَتَاهُ : حَجَرَانِ يُجْعَلَانِ تحت القدر وهما الأَنْفِيتَانِ وتسند القدر إلى الجبل فيقوم الجبل مقام حجر ثالث يكون تحت القدر.

والرَّبع : الدار، يقول : أقامت الأَنْفِيتَانِ اللتان تقربان من الجبل في ربع الدِّمْنَةِ . والذي يُوجِبُه معنى الشعر، أَنَّ هذا القائل لايعني أَنْفِيتَيْنِ ثُنْتَيْنِ ، لأنه ذكر دمنتين ، ثم قال : أقامت على ربيعهما ، وليس المراد أن في الرَّبعين أَنْفِيتَيْنِ في كل ربع أَنْفِيَّةٌ ، وإنما يريد أن في كل ربع من هذين أَنْفِيتَيْنِ . والأَعَالِي : أعالي الأَثَافِي ، يريد أَنَّ أعالي الأَثَافِي أقمن شديدة الحمرة ، قد أَكْمَأَتْ<sup>(١)</sup> من ارتفاع النار إليها ، وَالْجَوْنُ : الأسودُ ، وَالْجَوْنَةُ السُّودَاءُ ، يريد أَنَّ أسافل الأَثَافِي قَدْ أَسَوَدَّتْ من إيقاد النار بينهما ، والمُصْطَلَى : موضع إيقاد النار ، وَكُمَيْتَا : وصف للجارتين ، وَجَوْنَتَا : وصف للجارتين أيضا ، والشاهد في البيت أنه أضاف (جَوْنَتَا) إلى مُصْطَلَاهُمَا ، وَجَوْنَتَا : صِفَةُ جَارَتَا صَفًا ، والمُصْطَلَى : مضاف إلى ضمير الجارتين ، وهذا بمنزلة قولك : (برجل حسن وجهه) ، فالأصل أقامت جارتا صَفًا جَوْنُ مُصْطَلَاهُمَا ، على أن تكون الجون صفة لجارتا صَفًا ، وفعلًا لمصطلاهما ، كما أن (الحسن) في (برجل حسن وجهه) : صفة للرجل وفعل للوجه ، ثم جعل الفعل الذي هو المصطلى (لجارتا صَفًا) ، فقال جونتَا ، وَجَرَّ «مُصْطَلَاهُمَا» مع كونه مضافا إلى ضمير الجارتين ، كَمَا جَرَّ (وجهه) في هذه المسألة ، مع كونه مضافا إلى الرجل ، وَالْجَيْدُ أن يقال : «جونتَا المصطلَى» ، بترك الإضافة إلى الضمير ، كما أَنَّ

(١) أَكْمَأَتْ: صارت كُمَيْتَ اللَّوْنِ أَيِ ذَاتُ لَوْنٍ أَحْمَرَ ضَارِبٍ إِلَى السَّوَادِ .

وَحَسَنُ وَجْهَهُ قَالَ :

كُومَ الذَّرَى وَادِقَّةَ سُرَاتِهَا .....

المستحسن في المسألة أن يقال : «برجل حسن الوجه» بترك الإضافة إلى الضمير، أو أن يستعمل فيهما الأصل نحو جونٌ مُصْطَلَاهُمَا، وحسنٌ وَجْهُهُ، وبتنوين الجون والحسن، ورفع مابعدهما.

السابع : (حَسَنُ وَجْهَهُ)، بالتنوين ونصب وجهه على التشبيه بالمفعول، كما قلت : (حَسَنُ الْوَجْهَةِ) بالنصب، مثل ضاربُ الرَّجُلِ.

قوله :

٤٦٢ - ..... كُومَ الذَّرَى ..... (١)

(١) البيت بتمامه : كما جاء في الخزانة ٨ : ٢٢١.

غَلَبَ الذُّفَارَى وَعَفْرَتَاتِهَا كُومَ الذَّرَى وَادِقَّةَ سُرَاتِهَا

وروايته عند ابن يعيش في شرحه ٦ : ٨٨ على النحو التالي : وكذلك عند ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ٢٨٦ :

أَنْعَمْتُهَا إِنِّي مِنْ نَعَاتِهَا كُومَ الذَّرَى وَادِقَّةَ سُرَاتِهَا

وقد أورده ابن عصفور شاهدا على نصب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل في حال إضافته إلى ضمير موصوفها نحو قولك : (مرت برجل حسن وجهه) بنصب وجهه ولايجوز ذلك إلا في ضرورة. والغلب : غلاظ الرقاب ومجمرات الأخفاف : صلبة، والذفاري جمع ذفرى وهو الموضع الذي يعرق خلف أذن البعير. وَعَفْرَتَاتُهَا : جُمع عَفْرَنة : أي قوية. وكُومُ الذرى جمع كوما : وهي الناقة العظيمة السنام. وتفسير المفردات عن البغدادي في الخزانة ٨ : ٢٢٤ وقد قال البغدادي في نسبة (هذا الرجل ينسبه ابن الأعرابي لأحد، وإنما قال : هو لبعض الأسديين يصف إبلا. وقال العيني : قائله عُمر بن لَحَا، بالحاء المهملة، التيمي، ولم أعرف شاعرا كذا، وإنما المعروف عُمر بن لَحَاءِ التَّيْمِيِّ، وعمر مُكَبَّرٌ لامصغر. ولجأ بفتح اللام والجيم مهموز الآخر والله أعلم بحقيقة الأمن) وانظر الخزانة ٨ : ٢٢٥-٢٢٦.

الكوم : جَمْعُ كَوْمَاءَ، وهي الناقة العظيمة السنام، والذُرَى: جمع الذُرَّة وهي أعلى السنام، والوَادِقَةُ: من وَدَقَ دنا، والمراد السمن هنا لأنها متى سمت خرجت من السمن سُرَاتُهَا ودنت إليك . وقبله :

أَنْعَتْهَا إِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا مُدَارَةُ الْأُخْفَافِ مُجْمَرَاتِهَا  
غُلِبَ الذَّفَارَى وَعَفَرَتِهَا كُومٌ ..... (البيت)

وفي مسألة (حَسَنٌ وَجْهُهُ) وجه ثامن وهو حسنُ الوجه، بتنوين الحسن ورفع الوجه على البذل عن الضمير، وهو قول علي بن عيسى، هذا إذا عُرِّي (الحسن) عن اللام، وإن عُرِفَ بها ففيه سبعة أوجه .

وهي هذه الأوجه المذكورة سوى (الحَسَنُ وَجْهُهُ)، بإضافة (الحسن) إلى وجهه، وأما (الحَسَنُ وَجْهٍ) بالجر، فجوازه على مذهب الفراء<sup>(١)</sup>، وحجته أنه في معنى المعرفة، إذ لا يلبس أن المراد به وجه الموصوف لأن فيه إضافة المعرفة اللفظ إلى نكرة وهي مستكرهة، فالحاصل أن وجهه بالحركات عند تعرية الحسن عن اللام وبالحركتين عند إدخالها عليه، والوجه بالحركات في القسمين، ووجه بالحركتين فيهما، فهذه خمسة عشر وجهاً .

(١) انظر معاني القرآن ٢: ٣٤٧ .

## أفعل التفضيل

قِيَاسُهُ أَنْ يُصَاغَ مِنْ ثَلَاثِيٍّ غَيْرِ مَزِيدٍ فِيهِ مِمَّا لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ،  
لَا يُقَالُ فِي أَجَابٍ وَانْطَلَقَ، وَلَا فِي سَمَرٍ وَعَوَرَ هُوَ أَجُوبٌ مِنْهُ وَأُطْلِقَ وَلَا  
أَسْمَرُ مِنْهُ وَأَعَوَرَ، وَلَكِنْ يَتَوَصَّلُ إِلَى التَّفْضِيلِ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِأَنْ  
يُصَاغَ أَفْعَلُ مِمَّا يُصَاغُ مِنْهُ ثُمَّ يُمَيَّزُ بِمَصَادِرِهَا كَقَوْلِكَ: هُوَ أَجُودُ مِنْهُ  
جَوَابًا وَأَسْرَعُ انْطِلَاقًا، وَأَشَدُّ سُمْرَةً وَأَقْبَحُ عَوْرًا.

• فصل • وَمِمَّا شَدَّ مِنْ ذَلِكَ: هُوَ أَعْظَاهُمْ لِلدَّيْنَارِ وَالْدَّرْهَمِ  
وَأَوَّلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ، وَأَنْتَ أَكْرَمُ لِي مِنْ زَيْدٍ، أَيْ: أَشَدُّ إِكْرَامًا، وَهَذَا  
الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ أَيْ أَشَدُّ إِفْقَارًا وَهَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ. وَفِي أَمْثَالِهِمْ  
أَفْلَسَ مِنْ ابْنِ الْمُذَلِّقِ وَأَحْمَقُ مِنْ هَبْنَقَةٍ.

قوله: «قياسه.....».

إنما كان قياسه أن يصاغ من الثلاثيات الخالية من الألوان والعيوب لكونه جاريًا  
مجري التعجب في أَنَّ الشَّيْءَ لا يفضل على آخر إلا وأن يكون الفعل الذي وقع به  
التفضيل كالفرائز، وفعل التعجب في الحقيقة تفضيل، ألا ترى أنك إذا قلت: (ما  
أعلم زيدًا!) كان إخبارًا بأن زيدًا قد فاق في العلم أمثاله، وبدًا في ذلك أقرانه  
وأشكاله، كما أنك إذا قلت: (زيدٌ أفضل من عمرو) كُنْتَ قضيت له بالسُّبْقِ.  
والكلام في هذا الفصل مظنة تحقيقه مسألة التعجب، وهي في القسم الثاني من  
الكتاب.

قوله: «أخصر.....».

هذا شاذ، لأنه من اختصر الكلام، أي أشدَّ اختصارًا.

قوله : «وفي أمثالهم . . . . .» .

ابن المذلق<sup>(١)</sup> : رجل من بني عبد شمس فقير ، ما كان يحصل على بيت ليلة  
وأبائه وأجداده كذلك ، قال القائل :

٤٦٣ - فَإِنَّكَ إِذْ تَرْجُو تَمِيمًا وَتَنْفَعَهَا

كَرَاجِي النَّدَى وَالْعُرْفِ عِنْدَ الْمُذَلِّقِ<sup>(٢)</sup>

وَهَبْنَقَّةُ<sup>(٣)</sup> : لَقَبُ يَزِيدِ بْنِ ثُرَوَانَ الْقَيْسِيِّ ذُو الْوَدَعَاتِ ، وَمِنْ حُصْنِهِ أَنَّهُ كَانَ يُطَوَّقُ  
بِوَدَعٍ ، وَقَالَ : لِأَعْرَفٍ وَلَا أَضَلَّ ، فَأَصْبَحَ يَوْمًا فَرَأَى طَوْقَهُ فِي عُنُقِ أَخِيهِ ، فَقَالَ :  
(يَا أَخِي أَنْتَ أَنَا فَمَنْ أَنَا) ، وَكَانَ يَرعى سِمَانَ إِبْلَهُ وَيُضَيِّعُ الْمَهَازِيلَ ، وَقَالَ : كَيْفَ  
أَصْلَحَ مَا أَفْسَدَ اللَّهُ ؟!

قال :

٤٦٤ - عِشْ بِجَدٍّ وَلَنْ يَضُرَّكَ نَوْكَ      إِنَّمَا عِيشُ مَنْ تَرَى بِجَدُّودٍ<sup>(٤)</sup>  
عِشْ بِجَدٍّ وَكُنْ هَبْنَقَةً الْقَيْ      سِيسِي نَوْكًا أَوْ شَيْبَةً بَنَ الْوَلِيدِ<sup>(٥)</sup>

(١) إشارة إلى قول الزمخشري : «ومن أمثالهم : (أفلس من ابن المذلق ، وأحمق من هبنقة) قال  
الميداني في مجمع الأمثال ٢ : ٨٣ : «ويروى بالبدال والذال ، وهو رجل من بني عبد شمس  
ابن سعد بن زيد مناة لم يكن يجد بيته ليلة وأبوه وأجداده يُعرفون بالإفلاس ، قال الشاعر :

فإنك إذ تَرْجُو تَمِيمًا وَتَنْفَعَهَا      كَرَاجِي النَّدَى وَالْعُرْفِ عِنْدَ الْمُذَلِّقِ

(٢) البيت من الطويل ذكره الميداني في مجمع الأمثال ٢ : ٨٣ بعد المثل .

(٣) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بالمثل : «أحمق من هبنقة» انظر الميداني ١ : ٢١٧ .

(٤) البيتان من الخفيف ذكرهما الميداني في مجمع الأمثال ١ : ٢١٨ من غير عزو والبيت

الأول من شرح المفصل ٦ : ٩٢ من غير عزو ، والنوك : الجهل والحمق - اللسان :

(نوك).

وَقَدْ جَاءَ أَفْعَلُ مِنْهُ وَلَا فِعْلَ لَهُ. قَالُوا: أَخْنُكَ الشَّاتَيْنِ، وَأَخْنُكَ  
الْبَعِيرَيْنِ، وَفِي أَمْثَالِهِمْ: أَبْلٌ مِنْ حُنَيْفِ الْحَنَاتِمِ.

وَشَيْبَةُ هَذَا كَانَ مِنْ عُقْلَاءِ الْعَرَبِ وَدِهَاتِهَا - وَمِمَّا بَلَغَ مِنْ حِمَقِهِ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ ضَلَّ بَعِيرَهُ  
فَجَعَلَ يَنَادِي مِنْ وَجْدٍ بَعِيرِي فَهُوَ لَهُ، فَقِيلَ لَهُ: فَلِمَ تَنْشُدُهُ؟ فَقَالَ: فَإِنْ فِيهِ حَلَاوَةٌ  
الْوَجْدَانِ<sup>(٢)</sup>.

ووجه الشذوذ، أَنَّ الحِمَقَ مِنَ الْعُيُوبِ.

قوله: «وقد جاء أفعل» . . . . .

أَخْنُكَ أَفْعَلُ، مُشْتَقٌّ مِنَ الْحَنْكِ، وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِمْ «أَخْنُكَ الشَّاتَيْنِ» أَشَدُّهُمَا  
أَكْلًا. «وَأَبْلٌ مِنْ حُنَيْفِ الْحَنَاتِمِ»<sup>(٣)</sup>، قَالَ بَعْضُهُمْ: أَبْلُ الرَّجُلِ بِكَسْرِ الْبَاءِ أَبَالَةٌ مِثْلُ  
شَكْسٍ شَكَاَسَةٍ فَهُوَ أَبْلٌ، وَأَبْلٌ أَيُّ حَازِقٍ لِمَصْلُحَةِ الْإِبِلِ، (وَفُلَانٌ مِنْ أَبْلِ النَّاسِ)  
أَيُّ أَشَدَّهُمْ تَأَنَّقًا فِي رِعْيَةِ الْإِبِلِ، وَأَعْلَمُهُمْ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَفْعَالِ،  
وَحُنَيْفُ الْحَنَاتِمِ: بِالْحَاءِ غَيْرِ الْمَعْجَمَةِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ اللَّاتِ بْنِ ثَعْلَبَةَ.

(١) الضمير عائذ على هبنقة .

(٢) انظر مجمع الأمثال ١: ٢١٧ .

(٣) جاء في مجمع الأمثال للميداني ١: ١١٦: «أَبَاىَ مِنْ حُنَيْفِ الْحَنَاتِمِ» مِنَ الْبَايِ، وَهُوَ  
الْفَخْرُ، وَكَانَ بَلَغَ مِنْ فَخْرِهِ أَنْ لَا يَكْلِمُ أَحَدًا حَتَّى يَبْدَأَهُ هُوَ بِالْكَلَامِ.



• فصل • وَالْقِيَاسُ أَنْ يُفْضَلَ عَلَى الْفَاعِلِ دُونَ الْمَفْعُولِ  
وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: أَشْغَلَ مِنْ ذَاتِ النَّحْتَيْنِ وَأَرْهَى مِنْ دِيكِ، وَهُوَ  
أَعْدَزُ مِنْهُ، وَالْوَمُّ وَأَشْهَرُ وَأَعْرَفُ وَأَنْكَرُ، وَأَرْجَى، وَأَخَوْفُ، وَأَهْيَبُ،  
وَأَحْمَدُ، وَأَنَا أَسْرُّ بِهَذَا مِنْكَ .  
وَقَالَ سَبْيَوِيهِ: وَهُمْ بَيَّانِهِ أَغْنَى.

قوله: «والقياس أن يُفْضَلَ على الفاعل . . . . .»  
لأنه محمولٌ على فعل التعجب، وهو لا يُبَيِّنُ من المبني للمفعول، وسنذكر لك  
العلة في مسألة التعجب إن شاء الله تعالى.

قوله: «أَشْغَلَ مِنْ ذَاتِ النَّحْتَيْنِ . . . . .»<sup>(١)</sup>  
هو من شَغِلَ بالضم، وذات النَّحْتَيْنِ امرأةٌ من بني تميم اللَّاتِ بن ثعلبة،  
حضرت سوقَ عكاظٍ وَمَعَهَا نَحْيَا سَمْنٍ، فذهب بها خَوَاتُ بْنُ جُبَيْرٍ الأنصاريُّ إلى  
مكان خالٍ لِيَتَنَاعَمَا منها، ففتح أَحَدَهُمَا وذَاقَهُ، ودفعه إليها، فأمسكته بإحدى  
يديها، ثم فتح الآخرَ وفعل به ما فعل بالأول، ثم غَشِيَهَا وهي لا تَقْدِرُ على دفعه  
لحفظها فَمَ النَّحْتَيْنِ فلما فرغ وقام قالت له: لَاهَنَّاكَ، فضرب بها المثل فيمن شَغِلَ  
(وَأَرْهَى)<sup>(٢)</sup>: مِنْ رَهَى، إِذَا تَكَبَّرَ، وعلى هذا ما بقي من الأمثلة.

قوله: «وقال سبوييه . . . . .»  
قال سبوييه<sup>(٣)</sup> عند ذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يُقَدِّمُونَ الذي شأنه أهمُّ وَهُمْ

(١) انظر الميداني ١: ٣٧٦.

(٢) في مجمع الأمثال ١: ٣٢٧: «أَرْهَى مِنْ غُرَابٍ» لأنه إذا مشى لا يزال يَخْتَالُ وينظر إلى نفسه  
. . . . . وَأَرْهَى مِنْ طَاوُوسٍ، وَمِنْ دِيكِ، وَمِنْ ذَبَابٍ، وَمِنْ ثَوْرٍ، وَمِنْ ثَعْلَبٍ . . . . .

(٣) انظر ما قاله سبوييه في الكتاب ١: ٣٤ في معرض حديثه عن الفاعل والمفعول وتقدم  
أحدهما على الآخر وعبارة سبوييه تختلف قليلا عما ورد في الإقليد.

## \* فصل \* وَتَعْتَوِرُهُ حَالَتَانِ مُتَضَادَّتَانِ، لُزُومُ التَّنْكِيرِ عِنْدَ مُصَاحِبَةٍ (مِنْ) ..

بَيَّانُهُ أَعْنِي، فَأَعْنِي: مِنْ عُنْيِي بِكَذَا، صُرِفَتْ عُنَايَتُهُ إِلَيْهِ، وَهُوَ كَمَا تَرَى مُفْضَّلٌ عَلَى الْمَفْعُولِ دُونَ الْفَاعِلِ، فَعُدُّ مِنْ تِلْكَ الشَّوَاهِدِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَتْنِ.

قوله: «ويعتوره ..».

الاعتوار والتعاور: التداول، يقال اعتوروا الشيء إذا تداولوه.

قوله: «لزوم التنكير عند مصاحبة مِنْ ..».

لأنَّ لِحُوقِ هَذَا الْجَارِ وَمَجْرُورِهِ (بِأَفْعَلِ) التَّفْضِيلَ ضَرْبٌ مِنَ التَّعْرِيفِ فَقَوْلُكَ: (جَاءَنِي أَكْرَمُ مِنْ زَيْدٍ)، أَعْرَفَ مِنْ قَوْلِكَ: (جَاءَنِي رَجُلٌ)، وَهَذَا مِمَّا لَا مِرَاءَ فِيهِ، وَلِذَا جَوَزَ الْكُوفِيُّونَ<sup>(١)</sup> فِي الشَّعْرِ صَرْفَ جَمِيعٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا صَرْفَ (أَفْعَلٍ مِنْ هَذَا)، لِأَن تَنْوِينَ (أَفْعَلٍ) بِمَنْزِلَةِ تَنْوِينَ الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ، وَذَلِكَ مِمْتَنِعٌ، فَلَا يَجُوزُ تَعْرِيفُ (أَفْعَلٍ) التَّفْضِيلَ عِنْدَ مُصَاحِبَةٍ (مِنْ)، لِثَلَا يُلْزَمُ تَعْرِيفُ الْمَعْرِفِ، أَوْ تَقُولُ: (مِنْ) فِي (أَفْعَلٍ مِنْ) إِنَّمَا يَدْخُلُ لِيَفِيدَ ضَرْبًا مِنَ التَّخْصِيسِ، فَلَوْ جَازَ دَخُولُهَا عَلَى الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ، وَالْمَعْرِفِ بِاللَّامِ فِي التَّعْرِيفِ بِمَنْزِلَةِ مَا وَضَعَ عَلَيْهِ الْيَدَ صَارَ كَالنَّقْضِ لِلتَّعْرِيفِ الْحَادِثِ بِاللَّامِ، وَمِثْلُ هَذَا عَنِ الْحِكْمَةِ بِمَعْزَلٍ، وَعَنْ مَقْتَضَى الْمَعْقُولِ عَلَى أَعْبَدِ مَنْزِلٍ، فَكَذَا امْتَنَعَ «زَيْدُ الْأَفْضَلِ مِنْ عَمْرٍو».

(١) انظر الإنصاف ٢: ٤٨٨-٤٩٣.

وَلَزُومُ التَّعْرِيفِ عِنْدَ مُفَارَقَتِهَا. فَلَا يُقَالُ زَيْدٌ الْأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو،  
وَلَا زَيْدٌ أَفْضَلُ، وَكَذَلِكَ مُؤَنَّثُهُ، وَتَشْبِيهُمَا وَجْمَعُهُمَا. لَا يُقَالُ فَضْلَى،  
وَلَا أَفْضَلَانِ، وَلَا فَضْلَيَانِ، وَلَا أَفَاضِلُ، وَلَا فَضْلِيَّاتُ، وَلَا فَضْلُ، بَلِ  
الْوَاجِبُ تَعْرِيفُ ذَلِكَ بِاللَّامِ أَوْ بِالِإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ: الْأَفْضَلُ وَالْفُضْلَى  
وَأَفْضَلُ الرَّجَالِ، وَفُضْلَى النِّسَاءِ.

• فصل. وَمَا دَامَ مَصْحُوبًا بِ(مِنْ) اسْتَوَى فِيهِ الذِّكْرُ  
وَالْأُنْثَى وَالْإِثْنَانُ وَالْجَمْعُ، فَإِذَا عُرِفَ بِاللَّامِ أَنْتَ وَنَتْنِي، وَإِذَا أُضِيفَ سَاعُ  
فِيهِ الْأَمْرَانِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ أَكْثَرُ مُجْرِمِينَهَا ﴾ وَقَالَ تَعَالَى:  
﴿ وَلَنَجْذِثَّهُمْ أَجْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوٰةٍ ﴾.

قوله : «ولزوم التعريف عند مفارقتها . . . . .» .

إذ لو قيل : «زيد أفضل» بدون «مِنْ» لما وقع الإبهام للسامع ، لأنك بقولك :  
«زيد أفضل» فضله ولم يُعلم المفضل عليه ، فاحتجج إلى البيان وقد فارقه «مِنْ»  
التَّيْنِيَّةَ ، فلزم التعريف ليحصل الإبهام .

قوله : «وكذلك مؤنثه . . . . .» .

الضمير في مؤنثه يعود إلى «أفضل» المُعَرَّى عن لام التعريف ، أي وكذا لا يقال  
«فضلى» ، وكذا تشية «أفضل» و«فضلى» وجمعهما ، أي لا يقال أفضلان ، ولا  
فضليان ، ولا أفاضل ، ولا فضليات .

قوله : «ومادام مصحوبا . . . . .» .

إنما استوت الحالات عند مصاحبة «مِنْ» لِأَنَّ «أفضل» شطر الاسم ، وإنما يتم  
(بمن) فلو ألحق علامة التشية والجمع والتأنيث ، فقلل الزيدان أفضلان من القوم ،

وَقَالَ ذُو الرُّمَّة :

وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِدًّا وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا

والزيدون أفضلون من هؤلاء ، لكن ذلك إبطالا لما لزم من الاتصال ، ولا يمكن إلحاق العلامات بعد (مِنْ) لأنه حرف وهو غير قابل للتغيير .

قوله : «فإذا عُرِّفَ . . . . .» .

لم تَسْتَوِ فيه الحالاتُ ، لأنَّ (أفعل التفضيل) على هذا اسم تام ، والاسم مَظَنَّةٌ للحوق تلك العلامات .

قوله : «وإذا أُضِيفَ . . . . .» .

الإِصَافَةُ على وجهين :

أحدهما : أن تقول : (زيد أفضل من القوم) ثم تحذف (مِنْ) وتضيفه والمعنى على إثبات (مِنْ) ، فهذا يستوى فيه الحالات ليجري مجرى ما ظهر فيه (مِنْ) لفظا ، تقول : (الزيدان أفضل القوم) ، (والهندات أفضل النساء) ، والمعنى ؛ إن القوم يشاركون «زيدا» في الفضل ، إلا أنَّ فضله زائد على فضلهم ، (وَمِنْ) فيه لا ابتداء الغاية ، لأن القوم موضع ابتدائية فضلة في الزيادة ، ويجوز ترك الاستواء لما مرَّ قبل .

والثاني : أن يراد (بالأفضل) الفاضل ، فَيَثْنَى وَيُوْنِثُ ويجمع ، وقد سبق التعرُّصُ لذكر هذا قبل ، وهذه الإضافة معدولة عن المعرف باللام حتى كأنك قلت (زيدُ الأفضل) بمنزلة (زيد المفضل) ، ثم تضيف وتحذف الألف واللام .

قوله :

٤٦٥ - وَمِيَّةٌ . . . . . (١)

(١) البيت لذى الرمة ديوانه ٣ : ١٥٢١ وهذا البيت ترتيبه الثامن والعشرون من قصيدة له عدتها تسعة وتسعون بيتا من الوافر قالها في مدح بلال بن أبي بردة ومطلعها :

• فصل • وَمِمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ وَهِيَ مُقَدَّرَةٌ قَوْلُهُ - عَزَّ وَجَلَّ :

﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ أَنِّي أَخْفَى مِنَ السِّرِّ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبْلًا أَوْ هَزِلَتْ فِي جَذْبِ عَامٍ أَوَّلًا  
أَنِّي أَوَّلُ مِنْ هَذَا الْعَامِ ، وَأَوَّلُ مَنْ أَفْعَلَ الَّذِي لَا فِعْلَ لَهُ كَابِلٌ .

السالفة: مُقَدَّمُ الْعُنُقِ مِنْ لَدُنْ مَعْلَقِ الْقُرْطِ، وَالْقَدَالُ: مَا بَيْنَ فِقْرَةِ الْقَفَا إِلَى الْأَذُنِ، ذَكَرَ الثَّقَلَيْنِ، وَوَحَدَ ضَمِيرَهُمَا فِي (وَأَحْسَنَهُ)، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (وَأَحْسَنَ مِنْ)، ثُمَّ قِيلَ هَذَا لَفْظَ سَبِيوهِ .

قوله: ﴿وَأَخْفَى﴾ .....<sup>(٣)</sup> .

أَيُّ أَخْفَى مِنَ السِّرِّ<sup>(٣)</sup>، قَالُوا: إِنَّهُ مِمَّا حَدَّثَتْ بِهِ نَفْسُكَ .

قوله :

٤٦٦ - يَا لَيْتَهَا .....<sup>(٣)</sup>

= أَرَاهُ فَوْقَ جَبْرِتِكَ الْجَمَالَا كَأَنَّهُمْ يَرِيدُونَ اِحْتِمَالَا

ورواية الشاهد في الديوان :

وَمِثْلُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ خَدًّا وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنَهُ قَدَالَا

والشاهد فيه تذكير أفضل وإن كان جاريا على مؤنث .

(١) سورة طه آية ٧ .

(٢) قال الزمخشري في تفسير هذه في الكشف ٢: ٥٣: (وعن بعضهم أن أخفى فعل . يعني

أنه يعلم أسرار العباد وأخفى عنهم ما يعلمه هو) .

(٣) البيت من الرجز وهو بتمامه كما جاء في سبويه ٣: ٢٨٩ من غير نسبة :

يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبْلًا أَوْ هَزِلَتْ فِي جَذْبِ عَامٍ أَوَّلًا

وكذلك هو في شرح ابن يعيش ٦: ٣٢، ٩٨ واللسان (وَال) والمعنى أَنَّهُ يَتَحَسَّرُ عَلَى

ذهاب إبله في أخصب سنة، ويتمنى لو أَنَّهَا غَنَمَهَا أَهْلُهُ أَوْ هَلَكَتْ فِي عَامِ الْجَذْبِ .

والشاهد فيه: «جَرَى أَوَّلُ» عَلَى قَوْلِهِ (عَامٍ) نَعْتًا لَهُ .

إبلا: خبر كانت، و(لأهلي): خال متقدمة، وذو الحال إبلا، وجاز وقوع الحال عن النكرة لتقدمها عليها. أو (لأهلي): خبر كانت، والضمير في ياليتها اسم: و(إبلا): تمييز له.

قوله: «وأول . . . . .».

أَوَّلُ فيه معنى التفضيل، وإن لم يكن له فعل، تقول: (هذا أول من هذا)، و(وهو أولهم)، بالإضافة، (وهو أَوَّلُ رَجُلٍ) بالإضافة أيضا، والواحد هنا في معنى الجمع كقولك: (أَوَّلُ الرُّجَالِ)، ولكنه أَفْعُلُ التفضيل جَرى على الواحد، والجمع، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرِيهِ﴾<sup>(١)</sup>. كما قال: ﴿وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup> هذا مذهب البصريين<sup>(٣)</sup>.

وقال الكوفيون<sup>(٤)</sup>: وزنه فوعل كان أصله وَوَّأَل، فقلبوا الهمزة إلى مَوْضِعِ الفاء ثم أدغموا الواو في الواو، وهو عندهم من قولهم وَأَلَّ نَجَا، كَأَنَّ في الأَوَّلِيَةِ النجاة. والصحيح مذهب البصريين لقولهم: (أول من كذا)، ولقولهم في مؤنثه الأولى، ولو استقام مذهب الكوفيين لقليل في مؤنثه أولة.

قوله:

في جَذَبَ عَامٍ أُولَا<sup>(٥)</sup>

على وجهين: أحدهما أن يكون أول للتفضيل وقع صفة للمجرور، كأنه قال: (في جذب عام أول من عامكم)، و(أول) على هذا في موضع جر، وانفتاحه لعدم

(١) سورة البقرة آية ٤١.

(٢) سورة البقرة آية ٩٦.

(٣، ٤) اللسان (وأل).

(٥) انظر حاشية ٣ من ص ١٣٧١.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَفْعَلُ الْأُولَى، وَالْأَوَّلُ، وَمِمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ قَوْلُكَ:  
الله أكبر، وَقَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

انصرافه (كأفضل) في: (مررت برجل أفضل من زيد)، وهذا الوجه هو المذكور في المتن.

والوجه الثاني: أن يجعل (الأول) ظرفا، فيكون منصوبا لفظا وتقديرا ويكون متعلقا (بهزلت)، كأنه: قال أو هزلت أول من عامك في جذب عام كما تقول: أو هزلت قبل عامك، أو قبل هذا في جذب عام، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> (فأسفل) ظرف، كأنه والركب في أسفل منكم، غير أن (أسفل) يتعلق بالمقدر في الظرف وهو استقر، (والأول) في البيت يتعلق بنفس هزلت، وهو على هذا منصرف لأنه بمنزلة أرمِل في أن فيه وزن الفعل لاغير، ولذا نون في قولهم: ما تركت له أولا ولا آخرا<sup>(٢)</sup>.

قوله: «الْأُولَى وَالْأَوَّلُ . . . . .» .  
لأنَّهُمَا كَالْفُضْلَى وَالْأَفْضَلُ .

قوله: «قَوْلِكَ: (الله أكبر) . . . . .» .  
أي: من غيره .

قوله :

٤٦٧ - إِنَّ الَّذِي

(١) سورة الأنفال آية ٤٢ .

(٢) هذا القول رواه الخليل عن العرب - انظر سيبويه ٣: ٢٨٨ وانظر اللسان: (وأل).

(٣) ديوان الفرزدق ص ١٥٥ وهو مطلع قصيدة له عدتها سبعة وسبعون بيتا من الكامل قالها في:

• فصل • وَلَاخَرَ شَأْنٌ لَيْسَ لِأَخَوَاتِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ التُّزَمَ فِيهِ  
حَذْفُ (مِنْ) فِي حَالِ التَّنْكِيرِ، تَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَرَجُلٌ آخَرُ، وَمَرَرْتُ بِهِ  
وَبِآخَرَ، وَلَمْ يَسْتَوِ فِيهِ مَا اسْتَوَى فِي أَخَوَاتِهِ حَيْثُ قَالُوا: مَرَرْتُ بِآخَرَيْنِ  
وَأَخَرَيْنِ، وَآخَرَى، وَأَخَرَيْنِ، وَآخَرُ، وَأَخَرِيَّاتُ.

سمك الله السماء: رفعها، أي أعز من دعائم غيره وأطول منها.

قوله: «وآخر . . . . .».

إنما التزم فيه حذف مِنْ في حال التنكير، لأنه لايجيء إلا بعد سبق ذكر شيء  
قبله، لاتقول مبتدئاً: (جاءني رجل آخر)، (ولاجاءتني امرأة أخرى)، بل تقول:  
(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِرَجُلٍ آخَرَ)، ونحو ذلك، فلما لزم سبق ذكر شيء قبله حصل بذلك  
المذكور سابقاً<sup>(١)</sup> التخصيص كما يحصل التخصيص بـ(مِنْ)، فإذا قلت: (مررت  
بزيد وبرجل آخر) كان التقدير: «برجل آخر من الذي ذكرته»، وتَنَزَّلَ التزامهم ذكر  
كلام قبله (منزلة ذكر «مِنْ» للعلم)<sup>(٢)</sup>، بأنك تجعل الثاني أذهب من الأول في  
التأخر، فتَنَزَّلَ «آخر» منزلة «الآخر» باللام ففارقه (مِنْ)، ولم تستَوِ فيه الحالات،  
لأن استواءها كان لمصاحبة (مِنْ).

= هجاء جرير والبيت بتمامه:

إِن الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا  
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَغْزُ وَأَطْوَلُ

(١) في ف و ع : (السابق) والمثبت من الأصل.

(٢) في الأصل: «منزلة ذلك من العلم» والمثبت من ع و ف.



• فصل • وَقَدْ اسْتُعْمِلْتَ دُنْيَا بَغَيْرِ أَلْفٍ وَلَا مِ، قَالَ الْعَجَّاجُ:  
 • فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ •  
 لَأَنَّهَا قَدْ غَلَبَتْ فَاخْتَلَطَتْ بِالْأَسْمَاءِ . وَنَحْوُهَا جُلَى فِي قَوْلِهِ:  
 • وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلَى وَمَكْرُمَةٍ •

---

قوله : « وقد استعملت دنيا . . . . . » .

الدُّنْيَا: تَأْنِيثُ الْأَدْنَى، لَكُنْهَا لَمَّا غَلَبَتْ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمَاءِ، فَتُرِكَ اعْتِبَارُ  
 مَعْنَى التَّفْضِيلِ فِيهِ كَمَا أَنَّ الْأَبْطَحَ لَمَّا غَلَبَ تَنْزَلَ مَنْزِلَةَ الْأَسْمَاءِ وَجُمِعَ جَمْعُهَا فَقِيلَ  
 الْأَبْطَاحُ، كَمَا قِيلَ الْأَرَامِلُ .

ووجه آخر: أَنَّ الدُّنْيَا كَالْحَسَنِ، وَالْعَبَّاسِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا كَانَا صِفَتَيْنِ فِي  
 الْأَصْلِ، ثُمَّ لَمَّا غَلَبَا صَارَا بِمَنْزِلَةِ الْأَعْلَامِ مِنْ نَحْوِ: (زَيْدٍ وَعَمْرٍو) فَسَاغَ نَزْعُ الْأَلْفِ  
 وَاللَّامِ مِنْهُمَا نَظْرًا إِلَى الْعَلَمِيَّةِ، فَكَذَا «الدُّنْيَا» كَأَنَّهَا صَارَتْ عَلَمًا لِهَذِهِ الدَّارِ فَيَسُوغُ  
 أَنْ يُنْزَعَ عَنْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَمَا قَبْلَ الْبَيْتِ .

قوله :

يَوْمَ تَرَى النُّفُوسُ مَا أَعْدَتْ<sup>(١)</sup>

مِنْ نُزُلٍ إِذَا الْأُمُورُ غَبَّتِ<sup>(٢)</sup>

٤٦٨ - فِي سَعْيِ . . . . . (الْبَيْتِ)<sup>(٣)</sup> .

يُقَالُ طَعَامٌ قَلِيلُ النُّزْلِ، وَالتَّنَزَّلُ بَضْمُ النُّونِ وَسُكُونُ الزَّاءِ وَبِفَتْحِهِمَا بِمَعْنَى،  
 وَمَدَّهُ اللَّهُ فِي غِيَّهِ: أَمْهَلَهُ وَطَوَّلَ لَهُ .

(١) ديوان العجاج ص ٢٦٧ . (٢) ديوان العجاج ص ٢٦٧ .

(٣) البيت من مشطور الرجز وترتيبه الثاني عشر من أرجوزة للعجاج عدتها اثنان وسبعون بيتا من  
 مشطور الرجز . . . . . والبيت الشاهد بتمامه :

مِنْ سَعْيِ دُنْيَا طَالَ مَا قَدْ مُدَّتِ .

..... وَأَمَّا حُسْنِي فِيمَنْ قَرَأَ (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنِي) وَسُوءِي فِيمَنْ أُنْشِدَ :

• وَلَا يَجْزُونَ مِنْ حَسَنِ سُوءِي •

فَلَيْسَتْ بَتَانِيثٍ أَحْسَنَ، وَأُسْوَأَ، بَلْ هُمَا مَصْدَرَانِ كَالرُّجْعَى وَالْبُشْرَى.

وقد خُطِيءَ ابْنُ هَانِيٍّ فِي قَوْلِهِ :

قوله : «وَأَمَّا حُسْنِي .....» .

أي ليس حُسْنِي فِيمَنْ قَرَأَ : ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾<sup>(١)</sup> بتَانِيثٍ (الأحسن) كالذي في قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٢)</sup> ، وإنما هو مصدر يقال : أحسنَ إليه حُسْنِي ، وأساءَ إليه سُوءِي .

قوله :

٤٦٩ - وَلَا يَجْزُونَ .....<sup>(٣)</sup>

تمامه :

وهو من أبيات الحماسة :

قوله : «وَقَدْ خُطِيءَ .....»<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة البقرة آية ٨٣ .

(٢) سورة الأعراف آية ١٨٠ .

(٣) البيت من الوافر وهو ثالث بيت ضمن مقطوعة شعرية من سبعة أبيات في شرح

الحماسة للمرزوقي ١ : ٤٠٠ والبيت بتمامه :

وَلَا يَجْزُونَ مِنْ حَسَنِ سُوءِي وَلَا يَجْزُونَ مِنْ غِلْظِ بِلِينِ

(٤) نسبة إلى بيت ابن هانِيٍّ (أبي نواس) - انظر ديوانه ج ١ : ٧٢ ، وهذا البيت ترتيبه الثالث من

مقطوعة لأبي نواس عدتها أحد عشر بيتا من البسيط وهو بتمامه :

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّقَبِ

والبيت شاهد على تخطئة الزمخشري في المفصل لأبي نواس لكونه استعمل صغرى

وكبرى نكرة .

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا . . .

\* فصل . وَقَوْلُ الْأَعْشى :

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى .....

ليست (مِنْ) فِيهِ بِالتِّي نَحْنُ بِصَدَدِهَا هِيَ نَحْوُ (مِنْ) فِي قَوْلِكَ : أَنْتَ مِنْهُمْ الْفَارِسُ الشُّجَاعُ أَيِ مِنْ بَيْنِهِمْ .

الصحيح : كَأَنَّ الصُّغْرَى والكُبْرَى ، أَوْ كَأَنَّ صَغِيرَةً وكَبِيرَةً ، لَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ التَّأْنِيثَ فِي (أَفْعَل) التَّفْضِيلَ لَا يَتَأْتِي إِلَّا عِنْدَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، أَوْ الْإِضَافَةِ وَلِذَا أَخَذَ عَلَى مَنْ قَالَ فِي الْعُرُوضِ : وَالْفَاصِلَةُ فَاصِلَتَانِ صَغْرَى وكُبْرَى . «وَمِنْ» فِي (مِنْ فَوَاقِعِهَا) لَيْسَتْ بِالتِّي فِي (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو) ، إِذْ لَوْ جُعِلَتْ إِيَّاهَا لَمَّا اتَّسَقَ الْمَعْنَى ، فَانْعَمَ فِيهِ نَظْرُكَ بِذَوْقِكَ السَّلِيمِ ، فَهُوَ الشَّاهِدُ لَصِحَّةِ مَا قُلْنَا .

تمامه :

٤٧٠ - ..... حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

أَرَادَ بِالْفَوَاقِعِ التُّفَاحَاتِ الَّتِي تَعْلُو الشَّرَابَ .

قوله :

٤٧١ - وَلَسْتُ .....<sup>(١)</sup>

(١) البيت بتمامه :

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكأبر

وهذا البيت للأعشى وترتيبه السابع والعشرون من قصيدة له عدتها ستون بيتا من السريع قالها في هجاء علقمة بن علاثة ومدح عامر بن الطفيل . انظر ديوان الأعشى الكبير ١٧٥-١٨٣ . والبيت شاهد على الجمع بين آل وبين (مِنْ) فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ . انظر شرح ابن يعيش ٦ : ١٠٣-١٠٤ .

**\* فصل . وَلَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ ، لَمْ يُجِيزُوا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ ، وَلَا خَيْرَ مِنْهُ أَبُوهُ ، بَلْ رَفَعُوا أَفْضَلَ وَخَيْرًا بِالْإِتْدَاءِ .**

قد سبق أن (مِنْ) لاتُجمع (أفعل) التفضيل إذا كان معرفًا باللام، فلا يقال: (زيد الأفضل من عمرو).

وقوله: «بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى . . . . .».

كانه من قبيل: (زيد الأفضل من عمرو)، غير أن (مِنْ) فيه إذا رجعت إلى التحقيق بمنزلة في كانه قال: ولست بالأكثر فيهم حصى، أي عدا، كما تقول: (أنت منهم الفارس الشجاع)، والمتكلم بمثل هذا لا يريد تفضيله على المكنى عنهم في منهم، وتكون (مِنْ) لضرب من البيان، والدليل على صحة ما ذكرنا أنك تقول: (زيد الأفضل من بين الرجال)، ومن المعلوم أنك لا تفضله بذلك على (بين الرجال).

تمامه قوله :

..... وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِثِ  
يقال: (فلان كثير الحصى)، أي كثير الجموع، والكائثر: الغالب من قولهم كائثرته فكثيرته.

قوله: «وَلَا يَعْمَلُ . . . . .».

إنما لم يعمل (أفعل) التفضيل لأنه لم يشبه الفعل لكونه غير موازن للمضارع كاسم الفاعل، ولم يشبه اسم الفاعل، لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ويلزمه (مِنْ)، فصار كالأسماء الجامدة، (كمررت برجل قُطْنٍ لِبَاسُهُ)، (وبرجل كتان رداؤه)، ألا (تري)<sup>(١)</sup> أنه لا يثنى القطن والكتان، ولا يجمعان، ولا يؤنثان، تشبيه الأول

(١) سقط من الأصل والمثبت من ف و ع .

وجمعه وتأنثيه وجعل مبتدأ وخبراً، فكذا في (أفعل) التفضيل، وعلى هذا لا يقال (مررت برجل خير منه أبوه)، بجر (خير) ورفع (الأب) على أنه فاعله لأن خيراً إذا صاحبه (مَنْ) كان بمعنى أخير واستوت الحالات، وإن لم يصاحبه (مَنْ) وكان بمعنى خير فلا تستوي فيه الحالات، بل يقال: خَيْرُهُ خَيْرَتَانِ، خَيْرَاتٍ، قال تعالى: ﴿خَيْرَتٌ حَسَنٌ﴾<sup>(١)</sup>، فهذا بمنزلة حسن في مشابهة اسم الفاعل، فلا يستبعد أن يعمل نحو: (مررت برجل خير أبوه)، وقد يُعمل (أفعل) التفضيل في المضمَر فيقال: (مررت برجل خير منك)، ففي خير ضمير للرجل وهو مرفوع بالفاعلية (وفي إعماله بالظاهر)<sup>(٢)</sup> للأكثر منع، وقد روى على الممنوع قوله: صلى الله عليه وسلم - «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ الصَّوْمُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ»<sup>(٣)</sup> بفتح (أحب)، فلو لم يكن عاملاً لرفع (أحب) على أنه خبر المبتدأ وهو الصوم على نحو قولك: (مررت برجل أفضل منه أبوه)، برفع (الأفضل) على أنه خبر المبتدأ الذي هو أبوه.

وجه العمل في المضمَر أن (أفعل) التفضيل شبيه بالفعل، من حيث المعنى، وإن لم يكن شبيهاً به من حيث الظاهر، فيعمل في المضمَر لا في المظهر، لتكون جهتا المعنى والظاهر مرعيتين. فالحاصل أن الفعل في أعلى المراتب، والمرتبة الثانية لاسم الفاعل، والثالثة للصفة المشبهة، والرابعة لأفعل التفضيل، فلذا أعمل الفعل بدون الاعتماد، واسم الفاعل لا يعمل إلا بعد الاعتماد، وعمل اسم الفاعل

(١) سورة الرحمن آية ٧٠.

(٢) في ع وف: «وفي إعماله في الظاهر والمثبت من الأصل.

(٣) هذا ما أورده سيويه بنصبه في الكتاب ٢: ٣٢. وللحديث رواية تختلف في متنها عما هو

وارد في الإقليد - انظر سنن ابن ماجة حديث رقم ١٧٢٧.

وَقَوْلُهُ :

• وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا •

العامل فيه مضمر، وهو يضرب المدلول عليه بأضرب . . . .

فيما هو سبب للموصوف نحو: (زيد ضارب غلامه)، وفيما هو أجنبي نحو: (زيد ضاربٌ عَمَرًا)، ولم تعمل الصفة المشبهة إلا فيما هو سبب للموصوف، فقليل: (برجل حسن وجهه)، وامتنع برجل حسن الوجه، بتكوين الحسن ورفع الوجه على الفاعلية من غير أن تقدر بعد (الوجه) لفظة منه، إذ لو قدر منه يكون الحسن عاملا في السبب ومنه في موضع الحال، والتقدير حسن الوجه كائنا منه، وأفعل التفضيل لا يعمل إلا في المضمر، بخلاف الصفة المشبهة، فهي عاملة فيه، وفي المظهر أيضا.

قوله :

وَأَضْرَبَ .....<sup>(١)</sup>

- ٤٧٢ -

القَوْنَسُ : مُقَدَّمُ رَأْسِ الْفَرَسِ، إِنَّمَا قَدَّرَ فِي انْتِصَابِ الْقَوَانِسَا إِضْمَارَ الْعَامِلِ،  
لأن (أفعل) التفضيل لا ينصب البتة، لأن بناء من أفعال الطباع، لأنه لا يقال هو

(١) البيت بتمامه :

أَكْرُ وَأَحْنَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

وهذا الشاهد للعباس بن مرداس كما جاء في شرح الحماسة للمرزوقي ٤٤١/١ وفي الأصمعيات ٢٠٦ وترتيبه الثاني عشر من قصيدة للعباس بن مرداس وعدتها ثمانية وعشرون بيتا من الطويل ومطلعها :

لَأَسْمَاءَ رَسَمَ أَصْبَحَ الْيَوْمَ دَارِسَا وَأَقْفَرُ إِلَّا رَحْرَحَانَ فَرَاكِسَا

والشاهد فيه نصب (القوانس) بفعل محذوف لا بأضرب، وقد توسع كل من ابن يعيش والبيهقي في شرحه وبيان توجيهات إعرابه. انظر شرح ابن يعيش ٦ : ١٠٦-١٠٧، والخزانة ٨ : ٣١٩-٣٢٧ والكشاف ٢ : ٤٧٤.

---

أضرب من فلان إلا بعد أن يقدر ضُرب بالضم، بمعنى صار الضرب طبيعة له كَكَرُم، بمعنى صار الكرم طبيعة له، ثم يُبنى منه اضرب، وباب الطباع لايجيء فيه من الأفعال إلا لزم، فلزم بالضرورة أن يكون انتصاب (القوانس) في البيت (يضرب)، لا (بأضرب)، فكأنه قيل: ماذا يضرب، فقبل القوانس، وهو مثل قوله تعالى: ﴿أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾<sup>(١)</sup> فَمَنْ يَضِلُّ في موضع نصب بفعل دل عليه (أعلم) لا بأعلم، ولا يجوز أن يكون معمولاً لأعلم، لأنه لا يعمل لما بينا.

---

(١) سورة الأنعام آية ١١٧.

## اسما الزمان والمكان

مَا بُنِيَ مِنْهُمَا مِنَ الثَّلَاثِيَّ الْمُجَرَّدِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مَفْتُوحُ الْعَيْنِ  
وَمَكْسُورُهَا فَالْأَوَّلُ بِنَاؤُهُ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ كَانَتْ عَيْنُ مُضَارِعِهِ مَفْتُوحَةً  
كَالْمَشْرَبِ، وَالْمَلْبَسِ، وَالْمَذْهَبِ، أَوْ مَضْمُومَةً كَالْمَصْدَرِ، وَالْمَقْتَلِ،  
وَالْمَقَامِ، إِلَّا أَحَدَ عَشَرَ اسْمًا وَهِيَ: الْمَنَسِكُ، وَالْمَجْزَرُ، وَالْمَنْبِتُ،  
وَالْمَطْلَعُ، وَالْمَشْرِقُ، وَالْمَغْرِبُ، وَالْمَفْرِقُ، وَالْمَسْقِطُ، وَالْمَسْكِنُ،  
وَالْمَرْفِقُ، وَالْمَسْجِدُ.

قوله: «اسما الزمان والمكان . . . . .».

لم يذكر الحد. والحد: كل اسم اشتق من فعل اسماً لما فُعل فيه الفعل من  
زمان أو مكان.

قوله: «فالأول . . . . . إلى آخره.

أي الْمَفْعَلُ بفتح العين اسم زمان أو مكان يجيء في الثلاثي (من كُلِّ فِعْلٍ عَيْنُ  
مُضَارِعِهِ مَفْتُوحَةً)<sup>(١)</sup>، كَالْمَشْرَبِ مِنْ شَرَبَ، وَالْمَذْهَبِ مِنْ ذَهَبَ يَذْهَبُ. أَوْ مَضْمُومَةً  
كَالْمَصْدَرِ مِنْ صَدَرَ يَصْدُرُ، وَالْمَفْعِلُ بِالْكَسْرِ، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ عَيْنُ مُضَارِعَةٍ مَكْسُورَةٍ  
كَالْمَجْلِسِ مِنْ جَلَسَ يَجْلِسُ.

والسر في ذلك، أن اسم الزمان والمكان مشتق من الفعل، فناسب أن توافق  
حركة عينه حركة عين المضارع الذي هو منه، كالمذهب مع يذهب، وكالمجلس  
مع يجلس، إذ الهاءان مفتوحتان، واللامان مكسورتان. أما نحو صَدَرَ يَصْدُرُ مما

(١) في ع وف: «من كل عين فعل مضارعه مفتوحة» والمثبت من الأصل.



وَالثَّانِي بِنَاؤُهُ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ كَانَتْ عَيْنُ مُضَارِعِهِ مَكْسُورَةً كَالْمَحْبِسِ،  
وَالْمَبِيتِ، وَالْمَصِيفِ، وَمَضْرِبُ النَّاقَةِ وَمَنْتَجُهَا، إِلَّا مَا كَانَ مِنْهُ مُعْتَلٌّ  
الْفَاءِ أَوْ اللَّامِ، فَإِنَّ مُعْتَلَّ الْفَاءِ مَكْسُورٌ أَبَدًا كَالْمَوْعِدِ، وَالْمَوْرِدِ،  
وَالْمَوْضِعِ، وَالْمَوْجِلِ، وَالْمَوْجِلِ. وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ مَفْتُوحٌ أَبَدًا  
كَالْمَاتَى وَالْمَرْمَى وَالْمَأْوَى، وَالْمَثْوَى، وَذَكَرَ الْفَرَاءُ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مَاوِي  
الْإِبِلِ بِالْكَسْرِ.

عين مضارعه مضمومة فإنما رفض ضم عين اسم الزمان والمكان منه لرفضهم مثال  
مَفْعَلٌ<sup>(١)</sup> بالضم في كلامهم، فلم يأتِ إلا بلحاق التاء نحو: مَكْرُمة، وَمَشُورَة. وقد  
أجينا عن المَكْرَمِ والمَعُونِ اللذين جاءا في الشعر من قبل<sup>(٢)</sup>، فلما امتنع الضم صيرَ  
إلى الفتح، وهو الكثير الشائع لكثرته كَالْمَضْدَرِّ وَالْمَقْتَلِ، وقيل: حملوا المضموم  
على المفتوح لأنه أخف، وصير إلى الكسر في هاتيك الكلمات المذكورة في  
المتن لكون الكسرة أخت الضمة، ألا تراك تقول: حَشَرَ يَحْشِرُ وَيَحْشُرُ، وَفَسَقَ  
يَفْسُقُ وَيَفْسُقُ، وَسَمِعَ، الْمَسْجِدَ وَالْمَسْجِدَ، وَالْمَطْلَعَ وَالْمَطْلَعَ، قال الفراء الفتح  
في كلها جائز وإن لم نَسْمَعَهُ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فإنَّ المعتلَّ الفاءِ مكسورٌ أبداً . . . . .».

لأنَّ المسافة بين الفتحة والواو منفرجة، فاخترت الكسرة للتعديل، وقيل:  
كسروا في المعتل الفاء مطلقاً، لأنه أخف مع الواو، إذ مَوْعِدٌ أخف من مَوْعِدٌ فكان  
هذا الوجه هو الأول.

(١) في ف: «يفعل» والمثبت من الأصل وع لأنه الصواب.

(٢) انظر ص ١٣٤٧-١٣٤٩.

(٣) انظر قول الفراء في معاني القرآن ٢: ١٤٨-١٤٩.

**\* فصل .** وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى بَعْضِهَا تَاءُ التَّانِيثِ كَالْمَزْلَةِ ،  
وَالْمَظْنَةِ وَالْمَغْبَرَةِ وَالْمِشْرِفَةِ ، وَمَوْقَعَةُ الطَّائِرِ ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعَلَةٍ  
بِالضَّمِّ كَالْمَقْبَرَةِ وَالْمَشْرِفَةِ ، وَالْمَشْرَبَةِ ، فَاسْمَاءٌ غَيْرُ مَذْهُوبٍ بِهَا مَذْهَبُ  
الْفِعْلِ . .

قوله : «والمعتل اللام مفتوح أبداً . . . . .» .  
إذ هو باعتلاله لم يفارق ضَعْفًا ، فناسب أن يختارَ له أخف حركات بجعل أخف  
الحروف له ألفا ، وهما الفتحة والألف .

وقيل : آثروا الفتح في المعتل اللام لأداء الكسر فيه إلى الثقل المؤدي إلى  
الإعلال ، فلعله أراد بالإعلال حذف الحرف الأصلي في مأتٍ في الرفع والجبر ، لو  
كسرت التاء من المأتى . والثقل ظاهر ، وهو تحرك المعتل مع اجتماع الكسر  
والضم ، أو مع توالي الكسرات .

قوله : «ماوي الإبل . . . . .»<sup>(١)</sup> .  
كُسِرَ العين في ماوي لكسرتي الإبل ، وهما ما بالهمزة والباء ، وهذا يشبه الإمالة  
لكسرة ما قبل الألف .

قوله : «وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث . . . . .» .  
أي مع جريها على القياس ، ومع مخالفتها ، فالجاري كالمَزْلَةِ لأنه على مَفْعَلَةٍ  
بالكسر ، وهو من باب (يَفْعِلُ) بالكسر .

وغير الجاري كالمَظْنَةِ ، لأنه من يَفْعُلُ المضموم العين ، وقياسه الفتح وهو  
بالكسر ، يقال : أرض مَزْلَةٌ ، من الرَّلَقِ ، والمَظْنَةُ : المَعْلَمُ . قال :

(١) انظر ما قاله الفراء فيه في معاني القرآن ٢ : ١٤٩ .

• فصل • وَمَا بُنِيَ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَزِيدِ فِيهِ وَالرُّبَاعِي فَعَلَى  
لَفْظِ اسْمِ الْمَفْعُولِ ، كَالْمُدْخَلِ ، وَالْمُخْرَجِ ، وَالْمُعَارِ فِي قَوْلِهِ :

٤٧٣ - فَإِنْ مِظَنَّةُ الْجَهْلِ الشَّبَابُ<sup>(١)</sup>.

فأما ما جاء مضموم العين، فهو بمنزلة قارورة في كونه جار على الفعل،  
(والمُسْرَبَةُ)، بالسین المهملة، الشعر المستدق يأخذ من الصدر إلى السُرَّة<sup>(٢)</sup>.  
قوله : «فعلى لفظ اسم المفعول .....».

أي ما زاد على الثلاثي فأسماء الزمان والمكان والمصدر منه على صيغة اسم  
المفعول، استعير صيغة المفعول لأجل المصدر من قبل أن المصدر مفعول، فإذا  
قلت: (ضربتُ ضرباً)، كان بمنزلة قولك: (أحدثت ضرباً)، والزمان والمكان  
كلاهما (يقع فيه الفعل فصار كل منهما)<sup>(٣)</sup> محلاً للفعل يحلّ هو فيه فأشبهها زيداً في  
قولك: «ضربتُ زيداً»، لأنه محلّ لذلك الفعل الصادر منك، فناسب أن يختار  
لهما صيغة اسم المفعول<sup>(٤)</sup>.

(١) صدره: فَإِنْ يَكْ عَامِرٌ قَدْ قَالَ جَهْلًا.

ديوان النابغة ص ١٠٩ والبيت أول مقطوعة شعرية له عدتها سبعة أبيات من الوافر قالها  
في هجاء عامر بن الطفيل. وقوله: «فإن مظنة الجهل الشباب»: يريد أن الشباب مقرون  
به الجهل، ملازم له، ومظنة الشيء الأمر الذي لا يكاد يطلب فيه إلا وجد به. وقد أشار ابن  
منظور في لسان العرب (ظنن) إلى رواية السُّبَاب بدل الشباب، وكذلك (مطية) بدل مظنة.  
والشاهد فيه قوله مظنة حيث جاء به مكسور العين اسماً للمكان.

(٢) اللسان: «سرب» وسيبويه ٤: ٩١.

(٣) في الأصل: «يقع في الفعل فكذا كل منهما» والمثبت من ع وف.

(٤) انظر سيبويه ٤: ٩٥.

..... مُغَارَ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيِّ خَنْعَمَا  
 وَقَوْلُهُمْ: فَلَانَ كَرِيمُ الْمَرْكَبِ، وَالْمُقَاتِلِ وَالْمُضْطَرَبِ، وَالْمُتَقَلَّبِ،  
 وَالْمُتَحَامِلِ، وَالْمُتَدَحْرَجِ، وَالْمُحَرْنَجِمِ قَالَ الْعَبَّاجُ:

قوله:

٤٧٤ - مُغَارَ ابْنِ هَمَامٍ ..... (١)

أوله: وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ

الشاهد فيه: أنه نصب (المُغَارَ) على الظرف، والعِلْقَةُ: الشُّوْذُرُ، يريد أنها كانت في وقت إغارة ابن هَمَامٍ عَلَى حَيِّ خَنْعَمٍ.  
 كانت خنعم قتلت أباه، فأغار على خنعم فأصاب بسهم، وأَذْرَكَ بثأر أبيه،  
 (وعلى حَيِّ خَنْعَمَا): متعلق بما دُلَّ مغار لابمغار، لأن اسم الزمان والمكان لا يعمل، كأنه قال: مُغِير على حَيِّ خَنْعَمَا.

قوله: «وقولهم ..... المركب .....».

الأصل والكريم صفة لكل ما يُرْضَى ويُحْمَدُ في بابه، يقال: وَجْهٌ كَرِيمٌ إِذَا رُضِيَ في حسنه وجماله، وكتاب كريم: مَرْضِيٌّ في معانيه وفوائده.

(١) البيت بتمامه:

وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ مُغَارَ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيِّ خَنْعَمَا

وهو من الطويل وقد اختلف في نسبه إذ نسبته سيبويه في الكتاب ١: ٢٣٤ - ٢٣٥ لحميد ابن ثور وفي المقتضب ٢: ١٢٠ من غير نسبة وكذلك في الخصائص ٢: ٢٠٨، والإزار: ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن. والعِلْقَةُ بالكسر: معناه الشُّوْذُرُ وهو برد يُشَقُّ ثم تُلقِيهِ المرأة في عنقها من غير كُمُين ولا جيب، وقيل الملحفة. معرَب. اللسان (شذر) وقد تابع الجندي سيبويه في نصب المغار على الظرفية وقد غلط الأعلام سيبويه في جعله المغار ظرفاً وقد تعدى إلى حيي خنعم بعلی. كما نبه السيرافي على ذلك في شرح أبيات سيبويه =

قال :

٤٧٥ - حَتَّى يَشُقَّ الصُّفُوفُ مِنْ كَرَمِهِ<sup>(١)</sup>

أي من كونه مَرْضِيًّا في شجاعته، وكريم المركب، كريم الأصل، أي كريم الطرفين.

قوله : «والمقاتل .....».

ليس بمعطوف على وقولهم، المعطوف على المغار، بل هو معطوف على المركب على تقدير: (كريم المركب)، (وكريم المقاتل) أي مرضيُّ الشجاعة في المعركة، وعلى هذا النظائرُ الباقية المذكورة عقب المقاتل، (وكريم المضطرب): مرضيُّ موضع الاضطراب في أسفاره. (والمقلَّب): بالثاء واللام المشددة، أي كريم الفراش، (وكريم المُتَحامِل): كريم موضع التحمل، أي صبور، (وكريم المدحرج): أي كريم موضع درجة القرن، أي هو مرضيُّ في المعركة. (وكريم المُخْرَجِجِ) أي كريم في المعسكر والمخرنجم: المجتمع.

١: ٢٢٨ حين قال : «وقد رُدَّ على سيبويه جعله مغار بن همام ظرفا من الزمان وقيل إنه لو كان ظرفا، ما اتصل به: على حي خثعم لأن أسماء المكان المشتقة من الفعل لا تتعدى إلى المفعول المنصوب، وإلى المفعول الذي يتعدى بحرف جر». صدره: وَلَا يَخِيْمُ اللَّقَاءُ فَارِسُهُمْ. (١)

والبيت ترتيبه الخامس من مقطوعة شعرية عدتها ثمانية أبيات وردت في شرح الحماسة للمرزوقي (ج ١: ٣٣٠-٣٣٥) قال المرزوقي في شرح هذا البيت: ولا يجبن عن اللقاء فارسُهُمْ فَيُحْجِمَ، ولا يضعف دونه فَيَحَارَ، بل يُقَدِّم إقداما تُخْرَقُ الصفوف، به عزة نفس، وكرم عِرْق. والبيت من المنسرح، والشاهد فيه قوله (من كرمه) وهو يعني الرضى عن الشجاعة التي يتمتع بها هذا الفارس. وقائله بعض شعراء حمير كما جاء في شرح الحماسة.

## \* مُخْرَنْجَمُ الْجَامِلِ وَالنُّثْيِ \*

\* فصل \* وإذا كَثُرَ الشَّيْءُ بِالْمَكَانِ قِيلَ مَفْعَلَةٌ بِالْفَتْحِ ،  
يُقَالُ : أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ ، وَمَأْسَدَةٌ ، وَمَذَابَةٌ وَمَحْيَاءٌ ، وَمَفْعَاءٌ ، وَمَقْتَأَةٌ ، وَمِطْخَةٌ  
قَالَ سِيبَوَيْهٍ : وَلَمْ يَجِئُوا بِنَظِيرِ هَذَا فِيمَا جَاوَزَ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ مِنْ نَحْوِ :  
الضَّفْدَعِ ، وَالثَّعْلَبِ ، كَرَاهَةً أَنْ يَثْقُلَ عَلَيْهِمْ ، لِأَنَّهُمْ قَدْ يَسْتَغْنُونَ بِأَنْ  
يَقُولُوا كَثِيرَةُ الثَّعَالِبِ .

٤٧٦ - والنُّثْيُ : بالتشديد جمع نُثْيٍ<sup>(١)</sup> ، وهو حفرة تحفر حول الخباء كيلا يدخله ماء المطر .

قوله : «مَسْبَعَةٌ . . . . . إلى آخره» .

المَسْبَعَةُ : كثيرة السَّعْبِ<sup>(٢)</sup> ، والمَأْسَدَةُ : كَثِيرَةُ الْأَسُودِ ، والمَذَابَةُ : كثيرة الذَّئَابِ .  
والمَحْيَاءُ<sup>(٣)</sup> : كثيرة الحَيَاتِ ، والمَفْعَاءُ<sup>(٤)</sup> : كَثِيرَةُ الْأَفْعَى . والمَقْتَأَةُ : بالهمزة كثيرة  
القَتَاءِ<sup>(٥)</sup> .

(١) جاء في شعر المعجاج ديوانه ص ٣١١ .

مُخْرَنْجَمُ الْجَامِلِ وَالنُّثْيِ .

وَمُخْرَنْجَمُ الْجَامِلِ : مَحْبِسُهُ وَمَجْتَمَعُهُ . وَالْجَامِلُ جَمَاعَةُ الْإِبِلِ ، والبيت من شواهد  
الزمرخشري في المتن ، والشاهد مجيء مُخْرَنْجَمِ اسم مكان وهو على زنة اسم المفعول .

(٢) في اللسان : كثير السباع .

(٣) في اللسان : محياة ومحواة ، كثيرة الحيات .

(٤) في اللسان : مَفْعَاءٌ بدون همزة .

(٥) المقْتَأَةُ : بالهمزة كثيرة القَتَاءِ بالكسر في القاف والضم .

اللسان : قَتَا .

• فصل. وَلَا يَعْمَلُ شَيْءٌ مِنْهَا، وَ(الْمَجْرُ) فِي قَوْلِ

النَّابِغَةِ:

كَأَنَّ مَجْرَ الرَّامِسَاتِ ذُبُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَّتُهُ الصَّوَانِعُ  
مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْجَرِّ وَقَبْلَهُ مُضَافٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ كَانَ أَثَرُ جَرٍّ  
الرَّامِسَاتِ.

قوله : «ولا يعمل شيء منها .....».

لأنها أسماء الأجسام، فلا تعمل، بخلاف المصدر فإنه اسم للمعنى كالفعل،  
وبخلاف اسم الفاعل والمفعول فهما صفتان، والمعنى في الصفة هو المقصود،  
فجريا مجرى الفعل لذلك، واسما الزمان والمكان اسمان لدوات غير مذهب بهما  
مذهب الصفات، فمن أجل ذلك امتنعا من العمل.

قوله :

٤٧٧ - كَأَنَّ ..... (١) .....

الرَّامِسَاتُ : الرِّيحُ التي تغطي بالتراب الأثر، والقضيم : جلدٌ أبيضٌ يكتب فيه،  
وقيل : صحيفة بيضاء يكتب فيها، والتَّئْمِيقُ : التَّزْيِينُ، والصَّوَانِعُ : جَمْعُ صَانِعَةٍ.

(١) أي لا يعمل اسم المكان والزمان عمل المصدر لأنه ليس في معنى الفعل وعليه فلا يجوز حل  
قول النابغة (كَأَنَّ مَجْرَ .. الخ) على ظاهره، لأنه لا يخلو إما أن يكون مصدراً بمعنى الجرّ أو  
اسم مكان، فإن جعلته اسم مكان فسد إعماله ونصبه ذبُولها، لأنك لا تقول جلست في مجرّ  
زيد ذيله، وأنت تريد المكان، وإنها تقول في مجرّ ذيل زيد كما تقول في مكان زيد. وإن جعلته  
مصدراً فسد من جهة المعنى لأنه شبهه بقضيم والقضيم جلد أبيض يكتب فيه، وقيل نطع  
منقوش، وطريق صحته على تقدير مضاف محذوف كأنه قال: «كَأَنَّ أَثَرَ مَجْرِّ الرامسات» أو  
موضع مجر الرامسات على معنى موضع جرّ الرامسات، والرامسات الرياح فيكون منصوبا

والبيت في صفة رسوم الدِّبَارِ وأطلالها، نَصَبَ (الدُّيُولَ) في البيت واسم المكان لا عمل له، لا تقول: (جلست في مَجَرٍّ زيدٍ ذِيْلُهُ)، وأنت تريد المكان، وإنما تقول: (في مَجَرٍّ ذيل زيدٍ) كما تقول في مكان ذيله المجرور. (والمَجَرُّ في البيت اسم مكان لأنه شبه موضع الرياح بالرُّقِّ المُنْمِقِ بالكتابة، واسم المكان لا يعمل، فعلم بانتصاب الذيول في البيت أَنَّ المَجَرَّ فيه مصدر بمعنى الجَرِّ، لا اسم مكان، إذ في جعله اسم مكان إبطال ما استقر باستقراء لغتهم وتأكد بالمعقول من عدم كون اسم المكان عاملا، فيلزم من هذا أن يكون في البيت مضاف محذوف، كأنه قال: كَأَنَّ أَثَرَ جَرِّ الرِّامِسَاتِ.

بالمصدر - انظر ابن يعيش ١١١:٦ والبيت من الطويل للناطقة الذيباني وهو بنماه:

كَأَنَّ مَجَرَ الرِّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيْهِ فَضِيْمٌ نَمَقْتُهُ الصَّوَانِعُ

ديوان الناطقة ص ٣١ وروايته في الديوان على النحو التالي:

عليه حَصِيْرٌ نَمَقْتُهُ الصَّوَانِعُ

وهذا الشاهد ترتيبه الخامس من قصيدة للناطقة الذيباني عدتها ثلاثة وثلاثون بيتا قالها في

الاعتذار للنعمان بن المنذر ومطلعها:

عَفَا ذُو حُسَى مَنْ فَرَّقَتْنِي فَالْفَوَارِعُ فَجَبَّنَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَانِعُ

(ديوان الناطقة ص ٣٠ - ٣٩).



## اسم الآلة

هُوَ اسْمُ مَا يُعَالَجُ بِهِ وَيُنْقَلُ . وَيَجِيءُ عَلَى مِفْعَلٍ ، وَمِفْعَلَةٍ وَمِفْعَالٍ ،  
كَالْمِقْصَصِ وَالْمِحْلَبِ وَالْمِكْسَحَةِ ، وَالْمِصْفَاةِ ، وَالْمِقْرَاضِ ، وَالْمِفْتَاحِ .

\* فصل \* وَمَا جَاءَ مَضْمُومَ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ مِنْ نَحْوِ:  
الْمُسْعَطِ وَالْمُنْخَلِ وَالْمُدَقِّ وَالْمُدْهِنِ ، وَالْمُكْحَلَةِ ، وَالْمُحْرَضَةِ ، فَقَدْ  
قَالَ سِيبَوَيْهِ لَمْ يَذْهَبُوا بِهَا مَذْهَبَ الْفِعْلِ ، وَلَكِنَّهَا جُعِلَتْ أَسْمَاءً لِهَذِهِ  
الْأَوْعِيَةِ .

قوله : «اسم الآلة» .

هو كُلُّ اسم اشتقَّ من فعل اسماً لما يُسْتَعانُ به في ذلك الفعل ، ثُمَّ إِنَّ الْأَصْلَ  
في اسم الآلة أَنْ يَكُونَ عَلَى (مِفْعَالٍ) ، فَأَمَّا (مِفْعَلٌ وَمِفْعَلَةٌ) فَكِلَاهُمَا مَنْقُوصٌ مِنْ  
ذَلِكَ ، لَكِنْ الْأَوَّلُ بِلاَ عَوْضٍ ، وَالثَّانِي بِعَوْضٍ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا تَرْكُهُمُ الْإِعْلَالَ  
فِي نَحْوِ مَخِيطٍ عَلَى تَقْدِيرِ مَخْيَاطٍ ، إِذَا لَوْ لَمْ تَقْدَرْ ذَلِكَ لِلزَّمِ أَنْ يَقَالَ مَخَاطٌ  
بِالْإِعْلَالِ ، لِيَكُونَ تَبْعاً لِمَخَاطٍ فِي الْإِعْلَالِ كَمَا قِيلَ مَقَالٌ بِالْإِعْلَالِ لِتَبْعِيَةِ قَالٍ .

المكسحة: هي المكنسة، وَالْمِقْرَاضُ: بالقاف والضاد المعجمة من القرض وهو  
من القطع، وأنصف كيف ملح قوله:

٤٧٨- وَلَا تَقْرِضْ أَخَاكَ وَلَوْ بِحَبَّةٍ فَإِنَّ الْقَرْضَ مِقْرَاضٌ الْمَحَبَّةُ<sup>(١)</sup>

(١) البيت من الوافر ولا يعرف له قائل، والقرض: القطع ومعنى البيت الحث على مواصلة الأخ  
وعدم قطعه.

## ومن أصناف الاسم الثلاثي

لِلْمَجْرَدِ مِنْهُ عَشْرَةُ أَبْنِيَةٍ، أُمِثِلْتُهَا: صَقَرٌ وَعِلْمٌ وَبُرْدٌ وَجَمَلٌ وَإِبِلٌ  
وَطُنْبٌ وَكَتِفٌ وَرَجُلٌ وَضِلْعٌ وَصُدْرٌ، وللزيد فيه أبنية كثيرة ولعل الأمثلة  
التي أنا ذاكرها تُحِيطُ بِهَا أَوْ بِأَكْثَرِهَا.

قوله: «عشرة أبنية...»

لِلثَلَاثِي المجرّد في الحقيقة اثنا عشر بناءً، لأن للفاء ثلاث أحوال وهي الحركات  
الثلث، وللعين أربع أحوال وهي الحركات والسكون فيحصل بضرب الثلاث في  
الأربع اثنا عشر بناءً، فعلى سكون العين فتحة الفاء وكسرتها وضممتها «كَصَفَرٌ،  
وَعِلْمٌ، وَبُرْدٌ» وعلى فتحة العين فتحة الفاء، وكسرتها كسرتها، وضممتها  
(كَجَمَلٌ، وَإِبِلٌ، وَطُنْبٌ).

وعلى كسرة العين وضممتها فتحة الفاء، كَكَتِفٌ، وَرَجُلٌ.  
وعلى فتحة العين كسرة الفاء وضممتها نحو: ضِلْعٌ، وَصُدْرٌ.  
هذه عشرة أبنية. والباقيان: (فُعِلٌ)، و(فُعِلٌ)، بضمّ الفاء وكسر العين، وبكسر  
الفاء وضم العين. وإنما أهملوهما<sup>(١)</sup> لاستقلالهم الجمع بين الضم والكسر، وبين  
الكسر والضم لازماً، وبِقَوْلِي (لازماً) خرج الجواب عن نحو ضُرِبَ وَيَضْرِبُ.

قوله: «ولعل الأمثلة...»

هي جمع المشال وهو الأداة التي تُقَدَّرُ عليها الأشياء قبل أن تُصنع كقالب  
الإسكاف الذي يُقَدَّرُ عليه الخُفُّ ونحوه.

(١) انظر سيبويه ٤ : ٢٤٤.

\* فصل \* وَالزِّيَادَةُ أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ  
كَالدَّالِ الثَّانِيَةِ فِي قُعْدَدٍ وَمَهْدَدٍ، أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا كَهَمْزَةِ أَفْكَلٍ،  
وَأَحْمَرٍ، وَلِلْإِلْحَاقِ كَوَاوِ جَوْهَرٍ وَجَدُولٍ أَوْ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ كَأَلْفِ كَاهِلٍ  
وَعُلَامٍ .

أما المثل : فهو النظير من كُلِّ شيء ، فالنعل ومثالها مثلان لامثالان ، لأن النعل  
ليست بمثال لما قُدرت هي عليه فافهم .  
قوله : « في قُعْدَد . . . . . » .

القُعْدَد : القليل الإباء إلى الجَدِّ الأكبر<sup>(١)</sup> ، والقُعْدَد أيضا الضعيف القاعد عن  
المكارم ، وهو من القعود لأنه على المعنى الأول أقعد في النسب ، وعلى المعنى  
الثاني ظاهر .

وَمَهْدَدٌ : اسم امرأة ، وَذِكْرُهُ في المشترك<sup>(٢)</sup> .

وَالْأَفْكَلُ : الرَّعْدَةُ<sup>(٣)</sup> ، وهمزته زائدة ، لأن الهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة  
أصول فهي زائدة ، وذكره في المشترك .

(١) اللسان : (قعد) والقُعْدَدُ بضم القاف وسكون العين وضم الدال : لثيم الحَسَب - وانظر سيبويه  
٢٧٧ : ٤ .

(٢) قال سيبويه : وقد بينا ما ضوعِفَتْ فيه العينُ فيما مضى من الفصول أيضا بتمثيل بنائه . فإذا  
زدت من موضع اللام فإن الحرف يكون على (فَعْلَل) في الاسم وذلك نحو : قَرَدَدٍ ، وَمَهْدَدٍ ، ولا  
نعلمه جاء وصفا . الكتاب ٤ : ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٣) في اللسان : « الأفكل » على أَفْعَل : الرَّعْدَةُ ، ولا يُبنى منه فَعْل .

انظر اللسان : (فكل) وسيبويه ٤ : ٢٥٠ .

وكذا همزة أَحْمَر<sup>(١)</sup> ولأنه من الحمرة، ولا همزة فيها. والواو في جَوْهَرٍ وَجَدُول<sup>(٢)</sup> زيادة، لأن الواو غير أول لا تكون إلا زيادة. وسيذكر في المشترك، ولأن الجوهر من جَهَرَ إذا ظَهَرَ، لظهور شأن الجوهر بين الناس، ولأنَّ الجدول لا يكاد يُرَدُّ، فكأنه يجادل، والواو فيهما للإلحاق بجعفر، وقد نُبِّهَتْ على تفسير الملحق من قبل فتنبه.

والإلحاق على وجهين: أحدهما أن يكون بحرف ليس من الكلمة كالواو في جوهر، والثاني: أن يكون بتكرير حرف منها كالباء في جَلَبَبَ، فقد ألحق هو بزيادة الباء فيه بدَخَرَجَ، وقيل: جَلَبَبَ يُجَلَبِبُ جَلَبَبَةً، كما قيل دَخَرَجَ يدَحرج دَخَرَجَةً. حَدَوِ الْقَدَّةَ بِالْقَدَّةِ، والشاهد لعدم كون الألف في كاهِلٍ وغلَام<sup>(٣)</sup> للإلحاق أنه ليس في هيئة الرباعي فَعَلِلَ بعين ساكنة بين فاء مفتوحة ولام مكسورة، ولا فَعَلَّلَ بفاء مضمومة، وعين مفتوحة ولامين أولاهما ساكنة.

(١) في سيبويه ٤: ٢٤٥ - ٢٥٠: «وَأَفْعَلُ نحو: أَخَرُ وَأَضْفَرُ، هو في الصفة أكثر منه في الاسم».

(٢) انظر سيبويه ٤: ٢٧٤.

(٣) انظر سيبويه ٤: ٢٤٩.

**\* فصل \* وَالزِّيَادَةُ الْمَجَانِسَةُ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ تَكْرِيرًا لِلْعَيْنِ كَ (خَفِيدٍ) وَقَنْبٍ، أَوْ لِللَّامِ كَ (خَفِيدٍ) وَخَذْبٍ، أَوْ لِلْقَاءِ وَالْعَيْنِ كَ (مَرْمَرِيٍّ) وَمَرْمَرِيٍّ. أَوْ لِلْعَيْنِ وَاللَّامِ كَصَمَحٍ، وَبَرَهْرَهَةٍ، وَمَا عَدَاهَا مِنَ الزَّوَادِ حُرُوفٌ سَأَلْتُمُونِيهَا.**

وَالْخَفِيدُ : الْخَفِيفُ مِنَ الظُّلْمَانِ وَإِحْدَى الْيَائِنِ فِيهِ زَائِدَةٌ، لِقَوْلِهِمْ فِي التَّحْقِيرِ خَفِيدٌ، وَلِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ خَفِيدٌ، وَإِحْدَى الدَّالِّينِ فِي خَفِيدٍ زَائِدَةٌ، لِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ خَفِيدٌ، وَوزنهما فَعِيلٌ، وَفَعِيلٌ<sup>(١)</sup>.

وَالْقَنْبُ : الْأَبْقُ<sup>(٢)</sup>، وَالْخَذْبُ<sup>(٣)</sup> : الْعَظِيمُ، سَمِيَ بِذَلِكَ لِزِيَادَتِهِ فِي الْبَدَنِ مِنْ قَوْلِهِمْ : فِي لِسَانِهِ خَذْبٌ، أَيْ طَوِيلٌ، لِأَنَّ الطَّوِيلَ زَائِدٌ.

وَالْمَرْمَرِيُّ<sup>(٤)</sup> : مِنْ قَوْلِهِمْ ذَاهِيَةٌ مَرْمَرِيٍّ، أَيْ شَدِيدَةٌ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ هُوَ مِنَ الْمَرَّاسَةِ وَهِيَ الشَّدَّةُ<sup>(٥)</sup>، فَيَكُونُ عَلَى فَعْفَعِيلٍ، وَنَظِيرُهُ فِي الْوِزْنِ مَرْمَرِيٍّ، لِمَجِيءِ مَرَّتٍ بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ الْمَفَازَةُ الَّتِي لَانْتَبَتْ فِيهَا.

(١) انظر سيبويه ٤ : ٢٦٧ في اللسان (خفد) الْخَفِيدُ وَالْخَفِيدُ : السَّرِيعُ وَهُوَ ذَكَرَ النِّعَامَ، وَالْجَمْعُ خَفَادٌ، وَخَفِيدَاتٌ.

(٢) الْقَنْبُ، الْأَبْقُ، عَرَبِيٌّ صَحِيحٌ، وَالْقَنْبُ وَالْقَنْبُ : ضَرْبٌ مِنَ الْكُتَاتِ. الْلسَانُ : (قَنْبٌ).

(٣) الْخَذْبُ : الْمَوْجُ. وَالْخَذْبُ : الشَّيْخُ وَالْعَظِيمُ. الْلسَانُ (خَذْبٌ).

(٤) سيبويه ٤ : ٢٦٩. وَاللسان (مرس) . وَأَمَّا مَرْمَرِيٍّ فَلَمْ يَحْكَمْ سِيبَوِيهِ.

(٥) انظر رأي ابن السري في اللسان (مرس) وقد صرح صاحب اللسان بذكره. وابن السري هو أبو

بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج وقد كان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين، أخذ عن المبرد وإليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرد وأخذ عنه الزَّجَاجِي والسيرافي وأبو علي الفارسي وعلي بن عيسى الرُّمَانِي. ومن تصانيفه كتاب الأصول وتوفي في ذي الحِجَّة عام ٣١٦هـ في خلافة المقتدر - انظر نزهة الألباء ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

**\* فصل \* والزِّيَادَةُ تَكُونُ وَاحِدَةً وَثْنَتَيْنِ وَثَلَاثًا وَأَرْبَعًا.**  
**وَمَوَاقِعُهَا أَرْبَعَةٌ. مَا قَبْلَ الْفَاءِ، وَمَا بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، وَمَا بَيْنَ الْعَيْنِ**  
**وَاللَّامِ وَمَا بَعْدَ اللَّامِ، وَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَقَعَ مُفْتَرِقَةً أَوْ مُجْتَمِعَةً.**

وَالصَّمَحُحُ<sup>(١)</sup> : الشديد، قال الجرمي : الغليظ القصير<sup>(٢)</sup>، وهو فَعْلَعْلٌ،  
بتكرير العين واللام، (بدليل قولهم الصَّمَحَاءُ بزنة الحِرْبَاءِ للأرض الصلبة. ومثله  
في تكرير العين واللام)<sup>(٣)</sup>.

الْبَرْهَرَهَةُ<sup>(٤)</sup> للمرأة البيضاء، لقولهم للحجة البرهانة، لأنَّ الْحُجَّةَ توصف  
بالإنارة، ودليل آخر على كون أحد المكررين زائداً، أن من حقَّ المكرر أن يكون  
زائداً إلا إذا ظهر مانع عن الحكم بكونه زائداً كما في محجب، لأن الحكم بزيادة  
بائه مستلزم لوجود «ح ب» في كلامهم. ولا وجود له فيه، وهذا الدليل شاهد لزيادة  
إحدى النونين في قَبَب.

(١) اللسان : (صَح).

(٢) الصحاح : (صنح) والجرمي: هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي أخذ النحو عن

أبي الحسن الأخفش ولقي يونس بن حبيب وكان رفيقا للمازني وأخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة  
والأصمعي وتوفي عام ٢٢٥هـ في خلافة المعتصم. (انظر نزهة الألباء ص ١٤٣ - ١٤٥).

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٤) اللسان : (بره) وسيبويه ٤ : ٣٢٧.

\* فصل \* وَالزِّيَادَةُ الْوَاحِدَةُ قَبْلَ الْفَاءِ فِي نَحْوِ: أَجْدَلٌ،  
وَأَيْمَدٌ، وَإِصْبَعٌ، وَأَصْبَعٌ، وَأَبْلَمَ، وَأَكْلَبٌ، وَتَنْضَبُ وَتُذْرَأُ، وَتَنْفُلُ.

قوله : «نحو أجدل . . . .»<sup>(١)</sup>.

الأجدل : الصَّقر، وهو من جدل خلقه، أي أحكم، وأصله من جدل الحبل قتله.

والإيمد<sup>(٢)</sup> : حَجَرٌ يُكْتَحَلُ بِهِ.

والأبلم<sup>(٣)</sup> : خُوصُ الْمُقْلِ، وفيه ثلاث لغات : أَبْلَمَ وَأَبْلَمَ وإِبْلَمَ والواحدة بالهاء.  
والأكلب<sup>(٤)</sup> : جمع كلب، والدليل لزيادة همزات هذه الكلم ما مر في همزة أفكل.

وتَنْضَبُ<sup>(٥)</sup> : شَجَرٌ تَتَّخِذُ مِنْهُ السَّهَامُ، وتأوّه زائدة لعدم فَعْلَلِ بعين ساكنة بين فاء مفتوحة ولام مضمومة في كلامهم.

وَرَجُلٌ ذُو تُذْرَأٍ بضم التاء أي ذو مُدَافَعَةٍ.

ومن أبيات الحماسة :

٤٧٩ - وَذِي تُذْرَأٍ مَا اللَّيْثُ فِي أَصْلِ غَابَةٍ

بأجراً مِنْهُ عِنْدَ قَرْنٍ يَنَازِلُهُ<sup>(٦)</sup>

(١) اللسان : (جدل) وسيبويه ٤ : ٢٤٥.

(٢) اللسان : (ئمد) سيبويه ٤ : ٢٤٥.

(٣) سيبويه ٤ : ٢٤٥ واللسان (بلم).

(٤) سيبويه ٤ : ٢٤٥.

(٥) سيبويه ٤ : ٢٧٠.

(٦) ترتيبه الخامس من مقطوعة شعرية عدتها سبعة أبيات من الطويل، كما وردت في شرح الحماسة للمرزوقي (٣: ١٠٣٧ - ١٠٤٠) ولم ينسبه المرزوقي لأحد وإنما قال: وقال آخر. وروايته في

وَتَحْلَىءٌ، وَيَرْمَعُ، وَمَقْتَلٌ، وَمِنْبَرٌ، وَمَجْلِسٌ، وَمُنْخَلٌ، وَمُصْحَفٌ،  
وَمِنْخَرٌ، وَهَبْلَعٌ عَنِ الْأَخْفَشِ .

من الدَّرءِ، وهو الدَّفْعُ .  
والتَّغْلُ<sup>(١)</sup> : ولد الثعلب، ودليل زيادة تائه ما مر في تَنْضُب . وتَحْلَىءٌ<sup>(٢)</sup> : بالكسر،  
ما أفسده السكين من الجلد إذا قَشَّر، والدليل على زيادة تائه قولهم : حلَّىء الأديم،  
حلاً بالتحريك : إذا صار فيه التَّحْلَىء .

وَيَرْمَعُ<sup>(٣)</sup> : حجارة بيض رِفاق تلمع، وَذَكَرُ زيادة يائه في المشترك .  
وَمِنْبَرٌ<sup>(٤)</sup> : من نبره، رفعه، لأنه يرفع الخطيب .  
وَمُنْخَلٌ<sup>(٥)</sup> : بالضم، من نَخَلَ الدقيق .  
وَمُصْحَفٌ<sup>(٦)</sup> : من الصَّحِيفَةِ .  
وَمِنْخَرٌ : بكسر الميم : بمعنى مَنْخَر بفتحها، من نَخَرَ الحمار نخيراً .  
وَهَبْلَعٌ<sup>(٧)</sup> : كَذَرَهُمْ أَكُول . قال جرير :

شرح الحماسة :

- (١) بأشجع منه عند قرن ينازل قال المرزوقي في شرح هذا البيت : رَبُّ رَجُلٍ هَكَذَا مَا الْأَسَدُ  
فِي خِذْرِهِ بِأَقْوَى قَلْبًا مِنْهُ عِنْدَ نَظِيرٍ لَهُ فِي بَأْسِهِ وَشِدَّتِهِ يَنَازِلُهُ .  
(٢) انظر اللسان إذ في التغل عدة لغات . اللسان : (تغل) وجمعه تَغْلَان : سيبويه ٤ : ٢٥٢ ، ٢٧٠ .  
(٣) سيبويه ٤ : ٢٧١ وابن يعيش ٦ : ١١٧ واللسان (حلاً) والمتصف في شرح تصريف  
المسازني ٣ : ٥٣ .  
(٤) يَرْمَعُ وجمعه يرامع : سيبويه ٤ : ٢٥٣ وانظر اللسان : (رمع) .  
(٥) مِنْبَرٌ وجمعه منابر : سيبويه ٤ : ٢٧٢ .  
(٦) انظر اللسان نخل وفيه لغتان .  
(٧) انظر اللسان (صحف) وفيه لغتان . وسيبويه ٤ : ٢٧٢ .  
(٨) سيبويه ٤ : ٢٨٩ .



## \* فصل \* وَمَا بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ فِي نَحْوِ: كَاهِلٌ، وَخَاتِمٌ، وَضَيْغَمٌ، وَقُنْبَرٌ،

٤٨٠ - وَضِعَ الْخَزِيرُ فِقِيلَ أَيْنَ مُجَاشِعُ؟ فَشَحَا جَحَافِلُهُ جِرَافٌ هِبْلُغٌ<sup>(١)</sup>  
 الخزير والخزيرة، أن ينصب القدر بلحم . . يقطع صغاراً على ماء كثير فإذا  
 نَضِجَ ذر عليه الدقيق، وإن لم يكن فيها لحم فهي عَصِيدَةٌ.  
 وَسَيْلٌ جُرَافٌ: الذي يذهب بكل شيء، وهو عند الْأَخْفَشِ<sup>(٢)</sup> هِفْلُغٌ من بلعت  
 الشيء ابتلعه.

قوله: «في نحو كاهل . . . . .».

كَاهِلٌ<sup>(٣)</sup>: بكسر الهاء ما بين الْكَتِفَيْنِ<sup>(٤)</sup>، ومنه الْكَهْلُ: وهو الذي جاوز الثلاثين  
 وَوَحْطَهُ الْقَتِيرُ<sup>(٥)</sup>، فكأنه علا على كاهل عمره.

وَخَاتِمٌ<sup>(٦)</sup>: من الْخَتَمِ، وشَامِلٌ: ريح تهب من ناحية الْقُطْبِ، وقولهم في معناه  
 شَمْلٌ بالتسكين، وشَمْلٌ بالتحريك، شاهد لزيادة همزته. وشَمَالٌ بِالْأَلْفِ، وشَمَالٌ  
 بالهمزة لغتان أيضاً.

(١) البيت لجرير في ديوانه ٢: ٩٠٩ (تحقيق نعمان محمد أمين طه) وترتيبه الخامس والأربعون من  
 قصيدة عصماء له بلغت اثنين وعشرين ومائتي بيت من الكامل قالها في هجاء الفرزدق وجميع  
 الشعراء ومطلعها:

بَانَ الْخَلِيطُ بِرَامَتَيْنِ قَوْدَعُوا أَوْ كَلَّمَا رَفَعُوا الْبَيْنَ تَجَزَّعُوا

انظر ديوان جرير ٢: ٩٠٩ - ٩١٩ والشاهد في البيت ورود بناء (فِعْلَلٌ) في كلمة هِبْلُغ.

(٢) انظر قول الأخفش في شرح ابن عيش ٦: ١١٦، ١١٨.

(٣) سيبويه ٤: ٢٤٩.

(٤) في اللسان: الْكَتِفَيْنِ وَالْكَتِفَيْنِ.

(٥) القتير: الشيب، انظر اللسان (قتر).

(٦) في سيبويه ٤: ٢٤٩، ٢٥١ خاتام وخواتيم وفي اللسان (ختم) خاتِمٌ بالكسر اسم فاعل،  
 وخَاتِمٌ بالفتح ما يوضع على الطينة.

..... وَجَنْدَبُ، وَعَنْسَلٌ، وَعَوْسَجٌ.

وَصَيَّغُمْ: من نُعوت الأسد، فَيَعْلَ بمعنى فاعل من ضَغَمَهُ إذا عَضَهُ، ثم غلب على الأسد فهو عام خَصَّ كالذَّابَةِ.

وَقُنْبَرٌ<sup>(١)</sup>: بنون ساكنة بين مضمومين ضرب من الطائر. قال:

٤٨١- جَاءَ الشَّتَاءُ وَاجْتَالَ الْقُنْبَرُ وَجَعَلَتْ عَيْنُ الْحُرُورِ تَسْكُرُ<sup>(٢)</sup>

أَيَّ يَسْكُنُ حَرْهُهَا وَتَخِيوُ، والدليل لزيادة نونه قولهم: في معناه: قُبِرَ بقاف وباءٍ مشددة مفتوحة.

وَجَنْدَبُ<sup>(٣)</sup>: الرواية هنا بكسر الجيم وفتح الدال (كذا ذكره بعض شارحي هذا الكتاب)<sup>(٤)</sup>، وهو ضرب من الجراد، من الْجَذَبُ: القحط لأن الجراد يلزمه القحط، ألا تراهم سَمَوْه جرادا لأنه يجرد الأرض عن النبات.

وَعَنْسَلٌ<sup>(٥)</sup>: ناقة سريعة، وذكره في المشترك وكذا ذَكَرُ عَوْسَجٍ<sup>(٦)</sup>: وهو ضرب من الشَّوْكَ.

---

(١) قنبر فيها لغات - انظر اللسان (قبر) وسيبويه ٤ : ٢٦٩ وهو عنده قُنْبَرٌ.

(٢) هذا الرجز لم ينسبه ابن منظور في اللسان وإنما قال: أشده أبو عبيدة - انظر اللسان: (قبر).

(٣) انظر سيبويه ٤ : ٢٦٩.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل و ف . وعنى بشارح الكتاب ابن الحاجب في

الإيضاح ١ : ٦٩٨.

(٥) جمعه عَنَاجِل - انظر سيبويه ٤ : ٣٢٠، ٢٥٣ واللسان: (عسل).

(٦) في ف : «وقد سبق ذكر ما يدل على زيادة همزته».

\* فصل \* وَمَا بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ فِي نَحْوِ شَمَالٍ وَغَزَالٍ  
وَحِمَارٍ، وَغَلَامٍ، وَبَعِيرٍ، وَعَثِيرٍ، وَعُلَيْبٍ، وَغُرُنْدٍ، وَقَعُودٍ، وَجَدُولٍ،  
وَخِرْوَعٍ، وَسُدُوسٍ، وَسَلَمٍ، وَقِنَبٍ.

قوله: «في نحو شمال . . .».

بالهمزة، (وقد سبق ذكره).

وألف «غزال»: زيادة لقولهم غُرْلَان، وكذا ألف (حمار).

وغلام<sup>(١)</sup>: لقولهم: حُمَر، وَغَلَمَة، وكذا ياء (بعير) لقولهم بُعْرَان.

وعَثِير<sup>(٢)</sup>: غبار وهو في المشترك.

وعُلَيْب<sup>(٣)</sup>: اسم وادٍ، وهو فُعَيْل، بضم الفاء وتسكين وفتح الياء من العَلْب وهو الأثر، لأن الوادي لا يخلو من انخفاض وحرف. قيل لم يجرى على هذا الوزن في كلامهم غيره.

وَوَتَرٌ غُرُنْد<sup>(٤)</sup>: بزنة تُرْنَجِ أي غليظ، وهو في المشترك. وَقَعُود<sup>(٥)</sup>: ناقة يَتَعَدُّهَا الراعي في حاجاته.

وَجَدُول: قد دُكِر.

وَخِرْوَع: شجر من الخَرْع بفتحيتين، وهو الرِّخَاوَة يقال خَرَعَ الرجل خَرْعًا إذا انكسر ولان في الحرب ونحوها، لأن هذا الشجر ضعيف مُتَشَتَّنٌ، ألا ترى إلى قول أبي الطَّيِّب مخاطبا سيف الدولة والدين:

(١) سيبويه ٤: ٢٤٩.

(٢) جمعه عثاير. انظر سيبويه ٤: ٢٥٢ و ٢٦٧. واللسان: (عثر).

(٣) انظر سيبويه ٤: ٢٦٧ واللسان: (علب). وشرح السيرافي في ص ٦٤٥.

(٤) انظر سيبويه ٤: ٢٧٠ واللسان: (ترج).

(٥) لم يحصر صاحب اللسان قعود في الناقة وإنما قال: «القعود من الإبل: ما اتخذته الراعي للركوب وحمل الزاد والمتاع».

وَأَنْتَ نَبْعُ وَالْمُلُوكُ خِرْوَعٌ<sup>(١)</sup>

فإنه جعله في القوة كالنبع، وهو أصلب العود، وسائر الملوك في الضعف كالخِرْوَع.

وَسُدُوسٌ بِالضَّمِّ: الطيلسان الأخضر، وبالفتح القبيلة.

وكان الأصمعي<sup>(٢)</sup> يقول: السُدوس بالفتح: الطيلسان، وبالضم: اسم رجل، وزيادة واوه لوقوع ثلاثة أصول معها.

وَسُلَّمٌ<sup>(٣)</sup>: واحد السلاليم التي يُرتقى عليها، وكأنه من السلامة.

(١) هذا عجز بيت للمتنبي في ديوانه ٢: ٣٢٩ وترتيبه الثالث من قصيدة له عدتها اثنان وخمسون بيتا من الرجز قالها في يماك مملوك سيف الدولة حين خرج سيف الدولة يُشيعه وهبت ريح شديدة. ومطلعها:

لَا عِدَمَ الْمُشَيِّعِ الْمُشَيِّعُ لَيْتَ الرِّيحَ صُنْعَ مَا تَصْنَعُ

والبيت الوارد في المتن:

وَوَاحِدٌ أَنْتَ وَهَنْ أَرْبَعُ وَأَنْتَ نَبْعُ وَالْمُلُوكُ خِرْوَعُ

والمقصود بالأربع: رياح الجنوب والشمال والذبور، والقبول. والنبع: شجر صلب تتخذ منه القسي.

(٢) الصحاح: (سدس). وسيبويه ٤: ٢٧٤.

(٣) سيبويه ٤: ٢٥١ واللسان (سلم) وكذلك الصحاح (سلم).

\* فصل \* وَمَا بَعْدَ اللَّامِ فِي نَحْوِ عَلْقَى . وَمِعْزَى ، وَبُهْمَى ، وَسَلْمَى ، وَذِكْرَى ، وَحُبْلَى ، وَذَفْرَى ، وَشُعْبَى ، وَرَعَشُنْ ، وَفِرْسَنْ ، وَبَلْعَنْ ، وَقَرْدَدْ ، وَشَرِيبْ ، وَعُنْدَدْ ، وَرِمْدَدْ ، وَمَعْدَدْ ، وَخِذْبْ ، وَجُبْنْ ، وَفِلْزْ .

قوله : « في نحو عَلْقَى ..... »<sup>(١)</sup> .

هو شوك ، لأنه يتعلق بالإنسان أو غيره .

وَمِعْزَى : في المشترك<sup>(٢)</sup> .

وَبُهْمَى وَسَلْمَى قد مضيا<sup>(٣)</sup> . واشتقاق هذا من السلامة .

وَذَفْرَى بالفتحات<sup>(٤)</sup> : روضة ، منقولة من قولهم روضة ذفرى خَصْرَة كثيرة الماء .

وَشُعْبَى<sup>(٥)</sup> : موضع ، ووقوع ثلاثة أصول من الألفات في هذه (الأمثلة)<sup>(٦)</sup> دليل لزيادة الألفات .

وَرَجُلٌ رَعَشُنْ<sup>(٧)</sup> : أي مرتعش .

وَفِرْسَنْ بالكسر<sup>(٨)</sup> : للبعير كالحافر للدابة من الفرس وهو الدق .

وَبَلْعَنْ<sup>(٩)</sup> : بكسر الباء وفتح اللام وسكون المعجمة بمعنى البلعة .

(١) انظر سيبويه ٤ : ٢٥٥ والصاحح واللسان (علق) .

(٢) انظر سيبويه ٤ : ٢٥٥ .

(٣) انظر سيبويه ٤ : ٢٥٦ والصاحح واللسان (بهم) وانظر ص ١١٠٢ .

(٤) في سيبويه ٤ : ٢٥٥ (ذفرى) على وزن فَعْلَى وانظر اللسان (ذفر) .

(٥) في اللسان : (شعب) .

(٦) في الأصل : « المسألة » والمثبت من ع و ف .

(٧) انظر سيبويه ٤ : ٢٧٠ واللسان (رعش) وفي الإبدال لابن السكيت ص ١٤٩ .

(٨) جمعه فراسن : انظر سيبويه ٤ : ٢٥٢ .

(٩) سيبويه ٤ : ٢٧٠ وفي اللسان (بلغ) (بَلْعَنْ) : النمام .

وَقَرَدَدٌ<sup>(١)</sup>: نحو القُفِّ، من قردت السمن في السَّقاء أي جمعته من باب ضرب، لأن القردد تراب مجتمع.

وَشَرِيبٌ<sup>(٢)</sup>: اسم موضع.

ومالي عنه عُنْدٌ<sup>(٣)</sup>: بنون ساكنة بين مضموم ومفتوح: أي بُدٌّ، وعلة الزيادة ما ذكرنا أن الأصل المكرر أن يكون زيادة عند عدم الدليل على أصالته.

وَرَمَادٌ رَمِدٌ<sup>(٤)</sup>: بميم ساكنة بين كسرتين أي هالك، جعلوه صفة على طريقة قولهم: ليل أليل. قال الكميت:

٤٨٣ - رَمَاداً أَطَارَتْهُ السَّوَاهِكُ رَمِدَاً<sup>(٥)</sup>.

يَقَالُ سَهَكَتِ الرِّيحُ: إِذَا مَرَّتْ مَرّاً شَدِيدَا.

وَمَعْدٌ، في المشترك. وَخَذَبٌ<sup>(٦)</sup>: قد مضى.

وَجُبْنٌ<sup>(٧)</sup> بالضم والتشديد: الذي يؤكل، ودليل زيادة إحدى نونيه التكرير، وقولهم في معناه الجُبْن، والجُبْن، بنون واحدة بعد مضموم وساكن، وبعد مضمومين.

وَفِلَزٌ<sup>(٨)</sup>، بكسرتين وتكرير الزاي: مَايُنْفِيهِ الْكِبَرُ مما يذاب من جواهر الأرض.

(١) سيويه ٤: ٢٧٠ وعند الأصمعي: القردد نحو القف. اللسان (قرد).

(٢) اللسان: (شرب) وشَرِيب، وشَرِيب والشُّرِيب.. كلها مواضع.

(٣) اللسان: (عند).

(٤) سيويه ٤: ٢٧٧ والصاح واللسان (رمد).

(٥) من الطويل عذاه صاحب اللسان أيضا للكميت ولم يورد تكملة البيت - انظر اللسان

(رمد). والرَّمْد بالكسر: المتناهي في الاحتراق والدقة.

(٦) انظر ص ١٣٩٤.

(٧) سيويه ٤: ٢٧٧ واللسان: (جبن).

(٨) سيويه ٤: ٢٧٧ واللسان: (فلز).

\* فصل \* وَالزِّيَادَتَانِ الْمُفْتَرَقَتَانِ بَيْنَهُمَا الْفَاءُ فِي نَحْوِ:  
أَدَابِرٍ، وَأَجَادِلٍ، وَالنَّجَجِ. وَالنَّدَدِ، وَوَزْنُهُمَا أَفْنَعْلٌ، وَمُقَاتِلٌ، وَمُقَاتِلٌ،  
وَمَسَاجِدٌ، وَتَنَاضِبٌ، وَيَرَامُعٌ.

قوله : « في نحو أدابر... »<sup>(١)</sup> .

هو بضم الهمزة وكسر الباء الموحدة: الذي يقطع رحمه، ويدبر عنه.

وَالنَّجَجِ<sup>(٢)</sup>: عُوْدٌ يَتَّبَعُهُ، وكذا يَلْنَجَجُ، سُمي بهما لِأَن رَاحَتَهُ لَا تَزَالُ تَقْرُبُ  
فَكَأَنَّهُ يَلِجُ .

وَالنَّدَدُ<sup>(٣)</sup>، وَيَلْنَدْدُ<sup>(٤)</sup>، هما بمعنى الألد، من لدّه إذا غلبه في الخصومة.

وَمُقَاتِلٌ<sup>(٥)</sup>، بكسر التاء اسم فاعل من قاتل، وبفتحة اسم مفعول منه.

وَمَسَاجِدٌ<sup>(٦)</sup>، جمع مسجد.

وَتَنَاضِبٌ<sup>(٧)</sup>، وَيَرَامُعٌ<sup>(٨)</sup> جمعا تَنْضِبٌ وَيَرْمَعُ .

(١) سيبويه ٤: ٢٤٦ واللسان: (دبر).

(٢) سيبويه ٤: ٢٤٧، ٢٦٥ واللسان: (لجج).

(٣) سيبويه ٤: ٢٤٧، ٢٦٥ واللسان: (لدد).

(٤) سيبويه ٤: ٢٥٠.

(٥) سيبويه ٤: ٢٥٠.

(٦) سيبويه ٤: ٢٧٠ واللسان (نضب).

(٧) سيبويه ٤: ٢٥٣ واللسان (رمع).

\* فصل \* وَيَنْهَمَا الْعَيْنُ فِي نَحْوِ: عَاقُولٍ، وَسَابَاطٍ،  
وَطُومَارٍ، وَخَيْتَامٍ، وَدِيمَاسٍ، وَتَوْرَابٍ، وَقَيْصُومٍ.

قوله : «في نحو عاقول . . . . .» .

هو دواء يعقل البطن<sup>(١)</sup> .

وسَابَاطُ<sup>(٢)</sup> سقيفة بين حائطين تحتها طريق .

قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : لانعلم على (فَعْلَال) إلا المضعف من بنات الأربعة .

فَطُومَارُ<sup>(٤)</sup> : زيادة واوه لوقوعها غير أول ، وزيادة ألفه لوقوع ثلاثة أصول معها .

وَخَيْتَامُ<sup>(٥)</sup> : هولغة في خاتم وهو من الختم فكذا هذا .

وَدِيمَاسُ<sup>(٦)</sup> : سجن كان للحجاج بن يوسف ، كسرت الدال فجمعه دماميس ،

كدبنار ودنانير ، وإن فتحها فالجمع دياميس ، كشيطان ، وشياطين ، سمي بذلك

لظلمته ، يقال : دمس الظلام : اشتد ، وليل دامس ، وأدموس أي مظلم .

وَتَوْرَابُ<sup>(٧)</sup> تُرَاب ، وزيادة واوه وألفه لقولهم في معناه تَرَبَّ ، وقولهم أترب الكتاب

من التراب بزنة أضرب .

(١) معنى العاقول كما ورد في اللسان : النهر و الوادي و الرمل : ما اعوج منه ، و ما النيس من الأمور .

وليس كما ذكر الجندي من معنى إنما هو للمعقول - انظر اللسان (عقل) وسيبويه ٤ : ٢٤٩ .

(٢) انظر سيبويه ٤ : ٢٤٩ واللسان (سبط) .

(٣) انظر سيبويه ٤ : ٢٩٤ .

(٤) انظر سيبويه ٤ : ٢٥٨ والطومار : الصحيفة - اللسان (طمس) .

(٥) انظر سيبويه ٤ : ٢٦٠ واللسان (ختم) .

(٦) انظر سيبويه ٤ : ٢٦٠ واللسان (دمس) .

(٧) انظر سيبويه ٤ : ٢٦٠ واللسان (ترب) .



## \* فصل \* وَيَنْهَمَا اللَّامُ فِي نَحْوِ: قَصِيرَى، وَقَرْنَى. وَالْجُلْنَدَى. وَالْبَلَنْصَى، وَحُبَارَى، وَخَفِيدٍ، وَجَرْنَبَةٍ.

وَقِصُوم<sup>(١)</sup>: نَبَتْ قَالَ:

٤٨٤ - بِلَادُهَا الْقِصُومُ وَالشَّيْخُ وَالْعَصَى<sup>(٢)</sup>

وياؤه زائدة لوقوع ثلاثة أصول معها، وكذا واؤه، لأنها وقعت غير أول.

قوله: «في نحو قَصِيرَى . . .»<sup>(٣)</sup>

هي الضلع الواهية في أسفل الأضلاع، سُمِّيَتْ به لقصورها عن قوى الأضلاع الأخر.

وَقَرْنَى، مقصور، دوية طويلة الرَّجْلَيْنِ مثل الخُنْفَسَاءِ أعظم منه شيئا<sup>(٤)</sup>، وفي المثل: «الْقَرْنَى فِي عَيْنِ أُمِّهَا حَسَنَةٌ»، قَالَ يَصِفُ جَارِيَةً وَيَعْلَاهَا:

٤٨٥ - يَدِبُّ إِلَى أَحْسَائِهَا كُلِّ لَيْلَةٍ دَيْبُ الْقَرْنَى بَاتَ يَغْلُو نَقًّا سَهْلًا<sup>(٥)</sup>

وقد اطردت زيادة النون ثالثة في هذا البناء كالْعَلْنَدَى بالفتح وهو الغليظ من كل شيء، من الْعَدِّ وهو الشيء الصلب وربما قالوا جمل عَلْنَدَى بالضم، والألف في كل شيء منها للإلحاق، لقولهم: عَلْنَدَةٌ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر سيبويه ٤: ٢٦٦ واللسان (قصم).

(٢) هذا نصف بيت من الطويل ذكره ابن منظور في اللسان (قصم) من غير عزو، والشَّيْخُ نبات مر يتخذ منه المكاكس - اللسان (شيخ) والغضا: من نبات الرمل له هَذَبٌ كهذب الأرضي، وعن ابن سيدة: وقال ثعلب: يكتب بالألف ولا أدري لم ذلك. اللسان (غضا).

(٣) اللسان: «قصر».

(٤) هذا المعنى يرويه الأصمعي - انظر اللسان: (قرب).

(٥) الميداني ٢: ٩٧: قال: «هي دوية مثل الخنفس منقطعة الظهر طويلة القوائم».

(٦) البيت من الطويل ذكره ابن منظور في اللسان (قرب) من غير عزو. والنقا: من كتابان الرمل - اللسان: (نقا).

(٧) سيبويه ٤: ٢٦٠ واللسان: (علد).

وَالْجُلْنَدَى<sup>(١)</sup>، بضم الجيم وفتح اللام، اسم ملك عُمان.  
يقال: «أَظْلَمَ مِنَ الْجُلْنَدَى»<sup>(٢)</sup>.

قال:

٤٨٦- وَجُلْنَدَى فِي عُمَانَ مُقِيمٌ<sup>(٣)</sup>

وزيادة نونه وألفه، لأنه على زنة عُلْنَدَى بالضم، وهما فيه زائدتان، لأنه في معنى  
عُلْنَدَى بالفتح.

وَيُلْنَصَى<sup>(٤)</sup>: بكسر الباء وفتح اللام وسكون النون جمع بَلْصُوصٍ وهو طائر،  
وهذا جمع على غير قياس.

قال سيبويه<sup>(٥)</sup>: والنون زائدة لأنك تقول للواحد الْبَلْصُوصِ.

(١) سيبويه ٤: ٢٦١ واللسان: (جلد) و(جلند).

(٢) الميداني ١: ٤٤٦ قال: «هذا مثل من أمثال أهل عمان، ويزعمون أنه جرى ذكره في القرآن في قوله عز وجل: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيحَةٍ غَضَبًا﴾ ويزعم كثير من الناس أن الجُلْنَدَى وقع إلى سيف فارس في دولة الإسلام، وأن الذي كان يأخذ السفن كان في بحر مصر لا في بحر فارس» أ.هـ.

(٣) هو صدر بيت للأعشى في ديوانه ص ٣٥١ من قصيدة له عدتها ثمانية وعشرون بيتا من الخفيف ومطلعها:

أَذِنَ الْيَوْمَ جِيرَتِي بِحُفُوفِ صَرْمُوا حَبْلَ آلِفٍ مَالُوفِ

(ديوان الأعشى ٣٥١-٣٥٣) ورواية الشاهد في ديوان الأعشى على النحو التالي:

وَجُلْنَدَاءُ فِي عُمَانَ مُقِيمًا ثُمَّ قَيْسًا فِي حَضْرَمَوْتَ الْمُتَنِيفِ

وروايته في اللسان: (جلد) وَجُلْنَدَاءُ فِي عُمَانَ مُقِيمًا، وكذلك: (وَجُلْنَدَى لَدَى عُمَانَ مُقِيمًا).

(٤) في سيبويه ٤: ٣٢٠، ٢٦٠ بَلْنَصَى بفتح الباء واللام وكذلك في اللسان.

(٥) (بلص) وليس بكسر الباء كما ذكر الجندي انظر سيبويه ٤: ٣٢٠.

\* فصل \* وَبَيْنَهُمَا الْفَاءُ وَالْعَيْنُ فِي نَحْوِ: إِعْصَارٍ، وَإِخْرِيْطٍ،  
وَأُسْلُوبٍ، وَإِذْرَوْنِ، وَمِفْتَاحٍ، وَمَضْرُوبٍ، وَمِنْدِيلٍ، وَمَغْرُودٍ،  
وَتِمْثَالٍ، وَتَرْدَادٍ، وَيَرْبُوعٍ، وَيَعْضِيْدٍ، وَتَنْبِيْثٍ، وَتَذْنُوبٍ، وَتَنَوُّطٍ،  
وَتَبْشِيرٍ، وَتَهَبُّطٍ.

وَحُبَارَى: طائر يقع على الذكر والأنثى، والواحد والجمع فيه سواء، وألفاه  
زائدتان، لوقوع ثلاثة أصول معهما.  
وَحَفِيْدٌ: وقد مضى.  
وَجَرْنَةٌ<sup>(١)</sup>: أي كثير، وجماعة، يقال: على فلان عيال جَرْنَةٌ أي كثير، وكأنها  
من الجرب.

قوله: «في نحو إعصار . . . .».  
هو من العَصْرَةِ، لأنه ريح تُثيرُ الغُبَارَ<sup>(٢)</sup>.  
ومنه أن امرأة مرت بأبي هريرة متطية ولذيلها عَصْرَةٌ، أي يُثار الغبارُ من سحبها  
الذيل، وأراد به فوح الطيب فشبهه بما تثير الريح من الأعاصير<sup>(٣)</sup>. وإِخْرِيْطٌ:  
بكسر الهمزة ضرب من الحمض، كأنه يخرط الأحشاء. وَأُسْلُوبٌ<sup>(٤)</sup>، هو الطريق،  
وأخذ في أساليب من القول أي في طرائق منه كأنه من السِّلْبِ بكسر اللام، وهو  
الطويل، لأن في كليهما امتدادا.

(١) انظر سيويه ٤: ٢٧٠ واللسان: «جرب».

(٢) انظر اللسان «عصر».

(٣) انظر سنن أبي داود وسنن ابن ماجه باب التبرج.

(٤) سيويه ٤: ٢٤٥ واللسان: (خرط).

(٥) سيويه ٤: ٢٤٦ واللسان: (سلب).

وَأِدْرُونَ<sup>(١)</sup>، بدال ساكنة بين مكسور ومفتوح: من قولهم فلان يرجع إلى إِدْرُونِهِ أي إلى أصله الرديء من الدرن ومعنى الدرن فيه واضح.

وَمِفْتَاحٌ وَمَضْرُوبٌ: من الْفَتْح والضرب.  
وَمِنْدِيلٌ<sup>(٢)</sup>: زيادة ميمه ويائه لقولهم تَمْنُدَلْ، على تَمَفْعَلْ.  
وَمَغْرُودٌ<sup>(٣)</sup>: ضرب من الكمأة، وزيادة ميمه وواوه لقولهم في معناه غَرْدٌ بزنة قَرْدٍ على قول الكسائي، وَغَرْدٌ بالفتح على قول الفراء.  
وَتَرْدَاذٌ: مصدر رَدَّ.

وَتَرْبُوعٌ<sup>(٤)</sup>: واحد البرابيع، وزيادة يائه وواوه لقولهم أرض مُربعة. -  
وَيَعْضِدُ<sup>(٥)</sup>: نَبَتٌ، لأنه يُعْضِدُ أي يقطع ولذا فهو يَقْعِلُ.  
وَتَنْبَيْتٌ: هو النَّبْتُ قال:

م - صَحْرَاءُ لَمْ يَنْبِتْ بِهَا تَنْبَيْتٌ<sup>(٦)</sup>.

ويروى بكسر التاء، وهذا على الاتساع، وقد سبق التَّعَرُّضُ لهذا في شرح الخطبة.

وَتَذْنُوبٌ<sup>(٧)</sup>: هو البُسْرُ الذي قد بدا فيه الإِرْطَابُ من قِبَلِ ذنبه، وَقَدْ ذَنَبَتِ البُسْرَةُ فَهِيَ مُذْنَبَةٌ.

(١) سيبويه ٤: ٢٤٦ واللسان: (درن).

(٢) في اللسان: (ندل) والمندبل على تقدير مفعيل، اسم لما يمسح به. سيبويه ٢: ٢٦٨.

(٣) اللسان: (غرد) وانظر قول الكسائي والفراء في الصَّحاح (غرد).

(٤) انظر سيبويه ٤: ٢٦٥. واللسان (ربيع).

(٥) اللسان: (عضد).

(٦) سيبويه ٤: ٢٧١ واللسان: (ذنب).

(٧) انظر ص ١٣٢ من الإقليد.

\* فصل \* وَبَيْنَهُمَا الْعَيْنُ وَاللَّامُ فِي نَحْوِ: خَيْرَلِي،  
وَحَيْرِي، وَحِنْطَاوِ.

\* فصل \* وَبَيْنَهُمَا الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ نَحْوُ: أَجْفَلِي،  
وَأُتْرَجْ، وَإِرْزَبْ.

---

وَتَنَوُّطٌ<sup>(١)</sup>: قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: هو طائر يعلق بيضه في أغصان الشجر. وقال الأصمعي: إنما سُمي تَنَوُّطاً، لأنه يُدلي خيوطاً من شجرة ثم يُفَرِّخ فيها، الواحدة تَنَوُّطَةٌ<sup>(٣)</sup>.

وَتُبَشَّرٌ<sup>(٤)</sup> بضم التاء والباء وتشديد الشين: طائر، يقال هو الصُّفَّارِيَّةُ.  
وَتِهَيْطٌ: بكسرات ثلاث اسم الأرض وهو من الهَيْبُوطِ.

قوله: «في نحو خَيْرَلِي . . . .»<sup>(٥)</sup>.

هي مِشْيَةٌ فيها تفكك من الانخزال، الانقطاع، لأن الانخزال والتفكك من واحد وبمعنى الخَيْرَزَى والخَوَزَرَى أيضاً.

قوله: «في نحو أَجْفَلِي . . . .»<sup>(٦)</sup>.

هو الجماعة من الناس يُقال: «أدعو أَجْفَلِي» وهي أن تدعو إلى طعامك الناس عامة، وبمعناه جَفَلِي قال:

---

(١) سيبويه ٤: ٢٧٢، ٣١٧، واللسان: (نوط) وفيه لغتان الأولى بفتح التاء والثانية بضمها.

(٢) ذكره سيبويه في الكتاب ٤: ٢٧٢ ولم يعين أنه اسم طائر أو يفسره في هذا الموضع.

(٣) انظر قول الأصمعي في اللسان (نوط). وابن يعيش ٦: ١٢٥.

(٤) سيبويه ٤: ٢٧٢، ٣١٧ واللسان (بشر).

(٥) سيبويه ٤: ٢٦١ واللسان: (خزل وخزر). قال ابن منظور: قال عروة بن الورد:

والناشئات الماشيات الخَوَزَرَى كَعَتَقِ الآزَامِ أَوْفَى أَوْصَرَى

(٦) سيبويه ٢: ٢٤٧ واللسان: (جفل).

٤٨٧ - نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفْلَى<sup>(١)</sup>.

وروي الأَجْفَلَى . وَأَجْفَل : أَسْرَعَ ، وَأَتْرَج : هِيَ الْأَتْرَجَةُ ، وَالْأَتْرَجُ . قَالَ عَلْقَمَةُ ابْنُ عَبْدِةَ :

٤٨٨ - يَحْمِلُنْ أَتْرَجَةً نَضَحُ الْعَبِيرَ بِهَا

كَأَنَّ تَطْيَابَهَا فِي الْأَنْفِ مَشْمُومٌ<sup>(٢)</sup>

وحكى أبو زيد<sup>(٣)</sup> : تُرْنَجَةُ ، وَتُرْنَجُ وهذا دليل لزيادة همزته وإحدى جيميه .

وإِرْزَبُ<sup>(٤)</sup> : هُوَ الْقَصِيرُ .

---

(١) قائله طرفة بن العبد - انظر ديوانه ص ٦٥ وكتاب الأفعال للسرقسطي ١ : ٦٥ وعجزه :

لَا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ .

وهذا البيت ترتيبه السادس والأربعون من قصيدة لطرفة بن العبد ساكنة الروي وعدتها أربعة

وسبعون بيتا من الرَّمْلِ ومطلعها :

أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أُمَّ شَاقَتِكَ هِرْ وَمِنْ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرٌ  
وقوله : (نحن في المشتاة) : أي زمن الشتاء والبرد ، وهو أشد الزمان . والجَفْلَى : أن يعمّ  
بدعوته إلى الطعام ولا يَخْصُ واحدا دون الآخر . والادب : الذي يدعو إلى المأدبة .  
والانتقار : أن يدعو النَّقْرَى وهو أن يخصهم ولا يعمهم .

(٢) انظر البيت في المفضليات ص ٣٩٧ واللسان (ترج) وترتيبه السادس من قصيدة لعلقمة بن

عبدية وعدتها ثلاثة وخمسون بيتا من البسيط . وانظر المنصف في شرح التصريف ٣ : ٤٧ .

(٣) انظر اللسان (ترج) وذكر صاحبه : (وحكى أبو عبيدة تُرْنَجَةُ وَتُرْنَجُ) وسيبويه ٤ : ٢٤٧ .

(٤) سيبويه ٢ : ٢٤٧ واللسان : (رزب) .

\* فصل \* وَالْمُجْتَمِعَتَانِ قَبْلَ الْفَاءِ فِي نَحْوِ مُنْطَلِقٍ،  
وَمُسْطَبِعٍ، وَمُهْرَاقٍ. وَإِنْقَحَلٍ، وَإِنْقَحَرٍ، وَبَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ فِي نَحْوِ:  
حَوَاجِرٍ، وَغِيَالِمٍ، وَجَنَادِبٍ، وَدَوَاسِرٍ، وَصِيْهِمْ.

قوله: «في نحو مُنْطَلِقٍ . . . .» .

اسطاع: بمعنى أطاق، ونظيره اهراق بمعنى أراق، ومُهْرَاقٌ بسكون الهاء وفتحها  
في المشترك.

وإِنْقَحَلٌ<sup>(١)</sup>: هو الهرم، وكذا إِنْقَحَرٌ، والزائد فيهما الهمزة والنون، لقولهم شيخ  
قَحْلٌ بالتسكين للذي يَبْسَ جلده على عظمه، وقولهم إِنْقَحَرُ بالتسكين للشيخ  
الكبير الهرم.

قوله: «في نحو حواجر . . . .»<sup>(٢)</sup>.

هي جمع حاجر، وهو ما يحجر الماء من شَقَّةِ الوادي، أي ينهاء عن السيلا.

وغِيَالِمٌ<sup>(٣)</sup>: جمع غليم، وهي المرأة الحسناء لأنها تهيج الغلمة كأنها من الغلام.

وَجَنَادِبٌ<sup>(٤)</sup>: جمع جُنْدَبٍ، وقد ذكر قبل.

وجمل دَوَاسِرٌ<sup>(٥)</sup>، بضم الدال وكسر السين المهملة أي قوي من الدَّسر وهو

الدَّفْع.

وَصِيْهِمْ<sup>(٦)</sup>: بكسر الصاد وفتح الياء المشددة وسكون الهاء: الرافع رأسه يقال:

(١) سيبويه ٢: ٢٤٧ واللسان: (قحل) قال سيبويه إِنْقَحَلُ في الوصف لا غير.

(٢) سيبويه ٤: ٢٥١ واللسان: (حجر).

(٣) سيبويه ٤: ٢٥٢ واللسان: (غلم).

(٤) سيبويه ٤: ٢٥٣ واللسان: (جذب).

(٥) سيبويه ٤: ٢٥٣ واللسان: (دسر).

(٦) سيبويه ٤: ٢٦٧ بدون تشديد اللسان: (صهم).

\* فصل \* وَبَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ فِي نَحْوِ: كَلَاءٍ، وَخُطَافٍ، وَجَنَاءٍ، وَجَلُوحٍ، وَجَرِيَالٍ، وَغُصَّوَادٍ، وَهَبِخٍ، وَكِدْيُونٍ، وَبَطِيخٍ، وَقُبَيْطٍ، وَقِيَامٍ، وَصُومٍ، وَعَقَنْقَلٍ، وَعَشَوْتَلٍ، وَعِجْوَلٍ، وَسُبُوحٍ، وَمُرَبِّقٍ، وَخُطَانِطٍ، وَدَلَامِصٍ.

فرس صِيَّهْمُ، وزيادة يائه لوقوع ثلاثة أصول معها.  
ولقولهم في معناه صِيَّهْمُ، كَضِيَّعَمُ، كذا في بعض حواشي هذا الكتاب.

قوله : « في نحو كَلَاءٍ ... »<sup>(١)</sup>.

هو بفتح الكاف مَحْبِسُ السُّفْنِ وهو الْفُرْصَةُ<sup>(٢)</sup>، واختيار المصنف أنه من كَلَاءٍ، لأنه لسعته لا يؤثر في السفن الريح تأثيرها في الموضع الضيق، فكأنه يكأ السفن عن الريح، والكالء للشيء هو الدافع عنه، ووزنه فَعَالٌ :  
والوجه الثاني أنه من كَلَّ لأن الريح تفتري فيه لسعته، ووزنه فَعَلَاءٌ فلا ينصرف على هذا الوجه.

وَخُطَافٍ<sup>(٣)</sup> : بضم الخاء وتشديد الطاء طائر : من الخطف .  
وَجَنَاءٍ<sup>(٤)</sup> : هو المعروف، وزيادة نونه وألفه لقولهم حنأت لحيته تَحْنِئَةً خَضَبَتْ .  
وَجَلُوحٍ<sup>(٥)</sup> : واد واسع ممتلئ . ودليل زيادة واوه وألفه قولهم : جَلَخَ السيل الوادي يَجْلَخُهُ جَلَخًا أي مَلَأَهُ فهو سيل جُلَاخٌ .

(١) سيبويه ٤ : ٢٥٧ ووزنه عنده فَعَالٌ . وانظر اللسان : (كلأ).

(٢) (الْفُرْصَةُ) . هي مَخْطُ السُّفْنِ . اللسان : (فرض).

(٣) سيبويه ٤ : ٢٥٧ واللسان : (خطف).

(٤) سيبويه ٤ : ٢٥٧ واللسان : (حنأ).

(٥) سيبويه ٢٥٣ : ٢٦٠ واللسان : (جلخ).



وجزئاً من الخمر وقيل هي الحمر والشهد لزيادة يفتح ثلاثة أصول  
معها .

ونفسه : بفتح نعين موضع الحرب . وقيل هو الشر لشبهه . ونفسه في عنه  
نكر أيضاً . وفي صحيح اللغة : اوقع في عهده أي في أمره . قيل هو  
من عطف : أي . ومنه عطفه . سئى المعركة وشر لشبهه لك لما فيها  
من معنى لا توء .

وفتح : بفتح هاء ولباء وليه المشقة : غلاء ترمي . ولجارية  
فيحة . وهو فعل بشديد ليه .

وكثيرون : بكف مكسورة . واء مفتوحة بين ساكنين ثقو لثرب عبه قروئ  
لثرب تجي به المروع . من لكث .

ويضخ : هو المعروف . وزيدة حتى ضمه تعينه مضخة . ويقط : بفتح ياء مثله  
مفتوحة بين مضموم وسكن : هو لأخف وزيدة حتى ضمه تعينه في معناه قيط .  
ياء مفتوحة مخففة وهو مسود .

فقد القيطي : بلباء المشقة فمقصود .

وقيه : عن ابن جني <sup>(١)</sup> أنه قل من قه . ومنه تير . وهو على هذا من هذا  
لفصل . ويوقر أنه فيقل على نحو قيوام . ثم قه بقلب وإدغمه ثم يكن من

(١) في سيوه ٤ : ٢٩٥ والسد : (جـ) .

(٢) لاصح (عـ) والسد : (عـ) .

(٣) سيوه ٤ : ٣١٧ والسد : (جـ) .

(٤) سيوه ٤ : ٣١٧ والسد : (كـ) .

(٥) لسد : (قـ) .

(٦) لمعنف في شرح تصريف المزي لابن جني ١ : ١٧٩ .

هذا الفصل، إذ الكلام فيما زيادته بين العين واللام والعين في قِيَام من الزيادتين.

وَصَوَام : جمع صائم من صام .

وَعَقَنْقَلٌ<sup>(١)</sup> : رَمْلٌ مُتَعَقِّدٌ مُتَلَبِّدٌ هُوَ مِنَ الْعَقْلِ وَهُوَ الشَّدُّ .

وَعَثَوْتُ<sup>(٢)</sup> : مَثَلٌ عَثُولٌ ، يُقَالُ رَجُلٌ عَثُولٌ أَيْ فَدَمٌ مُسْتَرْخٍ وَكَذَا الْقِتُولُ<sup>(٣)</sup> :  
بالقاف ، قال :

٤٨٩ - لَا تَجْعَلْنِي كَفَتَى قِتُولٍ<sup>(٤)</sup>

وَعِجَّوْلٌ<sup>(٥)</sup> : وَلَدُ الْبَقَرَةِ ، وَبِمَعْنَاهُ الْعَجَلُ .

وَسُبُوحٌ<sup>(٦)</sup> : مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، قَالَ ثَعْلَبٌ<sup>(٧)</sup> : كُلُّ اسْمٍ عَلَى فِعُولٍ فَهُوَ مُفْتَوَحٌ  
الْأَوَّلُ إِلَّا السُّبُوحُ ، وَالْقُدُّوسُ ، فَإِنْ الضَّمُّ فِيهِمَا أَكْثَرُ . وَكَذَلِكَ الدُّرُوحُ<sup>(٨)</sup> .

قال سيبويه<sup>(٩)</sup> : ليس في الكلام فُعُولٌ بواحدة .

وَمُرَيْقٌ<sup>(١٠)</sup> : بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ هُوَ الْعَصْفَرُ ، وَزِيَادَةُ إِحْدَى رَائِيهِ ، وَيَائِيهِ  
لِقَوْلِهِمْ ثَوْبٌ مَتَمَرَّقٌ أَيْ مُتَصَبِّغٌ بِالْمُرَيْقِ .

(١) سيبويه ٤ : ٣٢٠ واللسان : (عقل) .

(٢) سيبويه ٤ : ٢٢٧ ، ٣٠٢ ، واللسان : (عثل) .

(٣) اللسان : (قتل) .

(٤) هذا الرجز في اللسان (قتل) من غير عزو . وروايته هناك :

لَا تَحْسَبْنِي كَفَتَى قِتُولٌ رَثٌ كَحَبْلِ الثَّلَّةِ الْمُبْتَلِّ

والشاهد فيه قوله قِتُولٌ حَيْثُ لَحِقَتْ الْوَائِلَةُ فَجَاءَ عَلَى (فِعُولٍ) .

(٥) اللسان : (عجل) وسيبويه ٤ : ٢٧٥ .

(٦) سيبويه ٤ : ٢٧٥ واللسان (سبح) .

(٧) انظر قول ثعلب في اللسان (سبح) .

(٨) الدُّرُوحُ : دَوْبَةٌ أَكْثَرُ مِنَ الدُّبَابِ شَيْئًا . اللسان : (ذرح) .

(٩) سيبويه ٢ : ٢٦٨ واللسان : (مرق) .

(١٠) سيبويه ٤ : ٢٧٥ .

\* فصل \* وَبَعْدَ اللّامِ فِي نَحْوِ: ضَهْيَاءَ، وَطَرْفَاءَ، وَقُوبَاءَ، وَعِلْبَاءَ، وَحَرْبَاءَ، وَرُحْضَاءَ، وَسِيرَاءَ، وَجَنْفَاءَ، وَسَعْدَانَ، وَكَرَوَانَ، وَعُثْمَانَ، وَسِرْحَانَ، وَظِرْبَانَ، وَالسَّبْعَانَ، وَالسُّلْطَانَ، وَعِرْضَنِي، وَدِفْقَى، وَهَبْرِيَّةَ، وَسَنْبَتِيَّةَ، وَقَرْنُوءَ، وَعُنْصُوءَ، وَجَبْرُوتَ، وَفُسْطَاطَ، وَجِلْبَابَ، وَحِلْتِيَّةَ، وَصَمَحَمَحَ، وَذَرْخَرَحَ.

ورجل حُطَائِطٌ<sup>(١)</sup>، بالضم، وهو الصغير، الألف والهمزة زائدتان بالنظر إلى الاشتقاق، لأن الصغير كأنه قد حُطَّ عن جِرم الكبير. وَدَلَامِصٌ<sup>(٢)</sup>: في المشترك.

قوله: «في نحو ضَهْيَاءَ . . . .»<sup>(٣)</sup>.

هي المرأة التي لاتحيض، وذكرها في المشترك.

وَطَرْفَاءَ، وَقُوبَاءَ: ذُكِرَا قَبْلَ<sup>(٤)</sup>.

وعِلْبَاءَ: عَصَبُ العنق، وجمعه عَلَابِي وَرُحْضَاءَ<sup>(٥)</sup>، وَسِيرَاءَ: مَضْيَا.

وَجَنْفَاءَ: اسم موضع، كأنه من الجَنْف.

وَسَعْدَانَ<sup>(٦)</sup>: من أسماء الرجال، منقول من السَّعْدَانِ للنبت. وهو أفضل مراعي

(١) سيبويه ٢: ٢٤٨ واللسان: (حط).

(٢) سيبويه ٢: ٢٧٤، والدلامص: البراق الذي يبرق لونه. اللسان: (دلمص).

(٣) سيبويه ٢: ٢٤٨، ٣٢٥ واللسان: (ضها).

(٤) سيبويه ٢: ٢٥٧ واللسان (طرف، وقوب) وانظر ص ١١٥٦-١١٦٥.

(٥) سيبويه ٢: ٢٥٧، ٢٥٨ واللسان (رحض، وسين) وانظر ص ١١٦٢-١١٦٣.

(٦) اللسان: (جنف).

(٧) اللسان: (سعد).

الإبل، وفي المثل: «مرعى ولا كالسعدان»<sup>(١)</sup>، فلو رمت الشاهد لزيادة ألفه ونونه فاذكر امتناع فَعْلَال بالفتح في غير المضعّف فإن قلت ما تقول في القَهْقَار للحجر، وناقاة بها خَزَعَال<sup>(٢)</sup> أي ظَلَع؟ قلت: قال بعض المحققين: إنما الممتنع في غير المضعّف غيرهما، فأما بَهْرَام، وشَهْرَام، فهما من أسماء العجم.

وَكِرَوَان، قد مضى، وعُثْمَان: اسم رجل ووزنه فُعْلَان، لأنّ الألف والنون أطردت زيادتهما في الآخر متى وقعت معهما ثلاثة أصول.

وَسِرْحَان وِظْرِبَان، قد مضيا، والسَّبْعَان موضع، والوزن فُعْلَان لا طراد زيادة الألف والنون آخرًا، فكأنه منقول من مثني سَبْعٍ.

وَالسُّلْطَانُ: الوالي، وهو من التَّسْلُطِ والحُجَّةُ أيضًا، وهو من السَّليط، الزيت. وعِرْضُنِي<sup>(٣)</sup>: بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام، الاعتراض في السير وهو الالتواء فيه كما يفعله الثعلب.

وَمَسَى الدَّفْقَى<sup>(٤)</sup>: على صورة (عِرْضُنِي)، أي أسرع، كأنه يدفع في المشي وسير دافق، أي سريع.

وَهَبْرِيَّةٌ<sup>(٥)</sup>: بكسر الهاء وسكون الباء الموحدة، وكسر الراء، هي ما يتعلق بأسفل الشعر مثل النَخَالَةِ، والشاهد لزيادة يائه وقوع ثلاثة أصول معها. وَسَنْبَتَةٌ: طائفة من الدهر وهي في المشترك.

(١) الميداني ٢: ٢٧٥-٢٧٦. قال الميداني: يضرب للشيء يُفْضَلُ على أقرانه وأشكاله.

(٢) الخزعال: الظلع. اللسان: (خزعل).

(٣) اللسان: (عرض).

(٤) اللسان: (دفع).

(٥) اللسان: (هبر).

سيبويه ٢: ٢٧٢، ٣١٧ واللسان: (سنب) قال ابن منظور: حبة من الدهر.

وَقَرْنُوهُ<sup>(١)</sup>: نبت يُدْبَغُ به ، والوزن فَعْلُوهُ ، لأنه ليس في الأمثلة فَعْلَلَهُ بضم اللام ، ولكن فيها فَعْلُوهُ كَعَرْقُوهُ لواحد العراقي .

وَعَنْصُوهُ<sup>(٢)</sup>: هي الشعر المتفرق في الرأس ، وجمعها العناصي قال أبو النجْم :

٤٩٠ - إِنْ يُمَسِّ رَأْسِي أَشْمَطَ الْعَنَاصِي

كَأَنَّمَا فَرَّقَهُ مُنَاصِ<sup>(٣)</sup> .

وهي فَعْلُوهُ بالضم ، وبعضهم يقول عَنْصُوهُ بالفتح .

وَجَبَرُوتُ<sup>(٤)</sup>: هو الكبير ، ونظيره رَغَبُوت للرجبة وهما في المشترك .

وَفُسْطَاطُ<sup>(٥)</sup>: بيت من شَعْرٍ ، وفُسْطَاطٌ ، وفُسْطَاطٌ لغتان فيه وكسر الفاء فيهن لغة ، وقولهم فُسْطَاطٌ شاهد لزيادة إحدى طلتيه .

وَجِلْبَابُ<sup>(٦)</sup>: ثوب أوسع من الخمار دون الرداء تلويه المرأة على رأسها ، وتُبقِي منه ماترسله على صدرها ، وقيل : المِلْحَفَةُ وكل ما يُسْتَتَرُ به من كساء أو غيره ، قال :

٤٩١ - مُجَلَّبٌ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ جِلْبَابًا<sup>(٧)</sup> .

---

(١) سيبويه ٢ : ٢٧٥ واللسان : (قرن) .

(٢) معجم العين ولسان العرب (عنص) . وسيبويه ٢ : ٢٧٥ .

(٣) أساس البلاغة ٦٣٧ - انظر الصحاح واللسان (عنص) والشاهد فيه زيادة الواو رابعة فجاء جمعه على فَعَالِي ومفرده فَعْلَلَهُ .

(٤) سيبويه ٢ : ٢٧٢ اللسان : (جبر) .

(٥) سيبويه ٢ : ٢٥٦ اللسان : (فسط) .

(٦) سيبويه ٢ : ٢٥٦ واللسان : (جلب) .

(٧) هذا نصفُ بيت من البسيط ذكره ابن منظور في اللسان (جلب) من غير عزو . والشاهد فيه زيادة الباء في جلباب فجاء على وزن فَعْلَال والبيت بتمامه كما وجدته في (المنصف في

## \* فصل \* وَالثَّلَاثُ الْمُتَفَرِّقَةُ فِي نَحْوِ: إِهْجِيرَى، وَمَخَارِيقَ، وَتَمَائِيلَ، وَيَرَابِيعَ.

ومنه: جلبيته فَجَلْبَبَ، أصله من الْجُلْبَةِ، وهي جلدة رقيقة تعلو الجرح للبرء.  
وَحَلَّتَيْتٌ<sup>(١)</sup>: من الأدوية، وهو ظاهر.  
وَصَمَحَمَحَ: قَدْ مَضَى.  
وَدُرْخَرُحٌ<sup>(٢)</sup>: دويبة حمراء منقطة بسواد، تطير، وهي من السَّمُومِ، راؤه وحاهؤه  
الأخيرتان زائدتان، لقولهم في معناه دُرُوح بالضم وجمعها دَرَارِيحُ.  
قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: واحد الدَّرَارِيحِ: دُرْخَرُحٌ، وليس عنده في الكلام فُعُول بواحدة،  
وكان يقول: سَبُوحٌ، وَقُدُوسٌ، بفتح الأول.

قوله: «في نحو إِهْجِيرَى . . . .»<sup>(٤)</sup>

هي بكسرة الهمزة: العادة، سميت بذلك لأنه إليها يهجر في كل شيء.  
ومَخَارِيقُ: جمع مَخْرَاقٍ، وهو السَّيْفُ، مِفْعَالٌ، لأنه آلة الْخَرَقِ، وهو أيضا  
المديل يلف ليضرب به، قال:

٤٩٢ - كَانَ سَيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَأَعِينَا<sup>(٥)</sup>

شرح تصريف المازني) وقد نسب للخنساء:  
يَقْدُو بِهِ سَابِغٌ نَهْدٌ مَرَاكِلُهُ مُجَلَّبٌ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ جَلْبَابًا  
انظر ديوان الخنساء ص ١١ (نهد المراكل): واسع الجوف عظيم الصدر.

(١) اللسان: (حلت).

(٢) اللسان: (ذرح).

(٣) الكتاب: ٤: ٢٥١.

(٤) سيبويه: ٤: ٢٦٤.

(٥) قائله عمرو بن كلثوم - انظر شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٢٤٨ من الوافر. والمخراق  
= سيف من خشب، قال الزوزني: يقول: كنا لا نحفل بالضرب بالسيف، كما لا يحفل

- \* فصل \* والمُجْتَمِعَةُ قَبْلَ الْفَاءِ فِي مُسْتَفْعِلٍ .
- \* فصل \* وَبَعْدَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ فِي نَحْوِ سَلَالِيمَ وَقَرَاوِيجَ .
- \* فصل \* وَبَعْدَ اللَّامِ فِي صِلْيَانٍ . . . وَعُثْفَوَانُ، وَعِرْفَانُ، وَتَيْفَانُ، وَكِبْرِيَاءَ، وَسَيْمِيَاءَ، وَمَرْحِيَاءَ .

وهو على هذا من الخرقه، لأنه قطعة كِرباس<sup>(١)</sup>.

وتمثيل ويرابيع: جمعا تمثال، ويربوع، وقد مضيا.

قوله: «في نحو مُسْتَفْعِلٍ . . .» .

الميم والسين والتاء فيه زوائد.

قوله: «في سَلَالِيمَ . . . . .» .

هي جَمْعُ سَلَمٍ<sup>(٢)</sup>، وقد مرَّ.

وَقَرَاوِيجَ<sup>(٣)</sup>: جمع قِرَواح، بمعنى القَرَّاح، وقد سبق.

قوله: «في نحو صِلْيَانٍ . . . . .»<sup>(٤)</sup>.

وهو بتشديد اللام وتخفيف الياء نبتٌ، والواحدة صِلْيَانَةٌ وهما فِعْلِيَانِ، وفِعْلِيَانَةٌ،

لاطراد زيادة الألف والنون آخرًا وزيادة يائه لوقوع ثلاثة أصول معها.

اللاعبون بالضرب بالمخاريق، أو كنا نضرب بها بسرعة كما يضرب بالمخاريق بسرعة،

والشاهد فيه استعمال مخاريق بناه مزيدا على وزن مَفَاعِلٍ.

(١) الكرباس: ثوب وهو فارسي معرب - اللسان: (كربس).

(٢) سيبويه ٢: ٢٥٢ واللسان: (سلم).

(٣) قال السيرافي في معناه: (والقراويع جمع قرواح، وهو الفضاء الذي لاساتر فيه انظر كتاب

السيرافي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٦٢٧ و سيبويه ٤: ٢٦٠ واللسان (قرح).

(٤) سيبويه ٢: ٢٦٣ واللسان (صلا).

وَعُقُفَوَانِ الشَّبَابِ: أَوَّلُهُ، وَهُوَ فُعْلَوَانُ، لِأَنَّهُ مِنْ اعْتَفَفْتَهُ: أَيِ اسْتَأْنَفْتَهُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْعُنْفِ.

وَعِرْفَانُ: بِكَسْرِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، مِنْ أَعْلَامِ الرِّجَالِ، وَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ مَنَقُولٍ مِنْ عِرْفَانٍ، لِلْمَعْرِفَةِ وَهُوَ مَصْرُوفٌ.

وَيَتَّفَانُ<sup>(١)</sup>: وَقْتُ وَهُوَ تَفْعِلَانُ، لِقَوْلِهِمْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى إِفَّةٍ بِالْكَسْرِ، أَيِ حِينِهِ وَأَوَانِهِ.

وَسَبِيوِيَّةٌ وَكَذَا<sup>(٢)</sup> السِّيرَافِي عَلَى أَنَّهُ فَعْلَانُ، وَالِاشْتِقَاقُ بِيَدَيْهِمَا كَانَ أَصْلُهُ تَأْفَفَانُ، فَادْغَمُوا الْفَاءَ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، وَأَلْقَوْا حَرَكَةَ الْفَاءِ الْمَدْغَمَةِ عَلَى الْهَمْزَةِ. وَكِبْرِيَاءُ: بِمَعْنَى الْكِبَرِ.

وَسِمِيَاءُ<sup>(٣)</sup>: هِيَ السِّمَاءُ مِنَ السَّيِّئَةِ وَهِيَ الْعَلَامَةُ.

وَمَرَحِيًا<sup>(٤)</sup>: بَيَاءٌ مُشَدَّدَةٌ قَبْلُهَا فَتَحَتَانُ زَجَرَ عِنْدَ الرَّمْيِ.

---

(١) اللسان: (تأف) ومعناه النشاط. وقال السيرافي معناه: أول الشباب. السيرافي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٦٤٢.

(٢) انظر سيبويه ٤: ٢٦٤ وكتاب السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٦٤١ تحقيق عبد المنعم فائز.

(٣) سيبويه ٤: ٢٦٣ واللسان: (سوم).

(٤) اللسان: (مرح). وشرح السيرافي لكتاب سيبويه ص ٦٤٢- تحقيق عبد المنعم فائز.



\* فصل \* وَقَدْ اجْتَمَعَتِ ثِنْتَانِ وَانْفَرَدَتْ وَاحِدَةٌ فِي نَحْوِ:  
أَفْعَوَان، وَإِضْحِيَّان، وَأَرْوَنَان، وَأَرْبَعَاء، وَقَاصِصَاء، وَفَسَاطِيط،  
وَسَرَاحِين، وَثُلَاثَاء، وَسَلَامَان، وَقَرَّاسِيَّة، وَقَلَنْسُوءة، وَخُنْفُسَاء،  
وَتِيَّحَان، وَعُمْدَان، وَمَلَكَعَان.

قوله: «في نحو أفْعَوَان . . . .»<sup>(١)</sup>.

هو ذكر الأفاعي، أفعلان، لأنه من الأفعى، وهو أفعل لقولهم: أرض مفعأة،  
ذات الأفاعي.

ويومُ إِضْحِيَّان<sup>(٢)</sup>، بالكسر، وليلة ضَحِيَّاء، أي ضاحية لا غيم فيها، ويومُ  
أَرْوَنَان<sup>(٣)</sup>: أي شديد.

وَأَرْبَعَاء: بفتح الهمزة، وأَرْبَعَاء بضميتين، هما من الأربعة.  
وقاصِصَاء: قد سبق.

وفساطيط، وسراحين، جمعاً فسطاط وسِرْحَان.  
وثلثاء: زيادة ألفيه وهمزته واضحة.

وقوم من العرب يقال لهم بنو سلامان، وهو غير مصروف وزيادة ألفيه ونونه ظاهرة

وَقَرَّاسِيَّة<sup>(٤)</sup>: بضم القاف وكسر السين المهملة، الضخم الشديد من الإبل، وهي  
فعالية، لأنها من قولهم: «أصبح الماء قريسا وقارسا» أي جامدا.

(١) المنصف في شرح تصريف المازني ٣٠: ٦٩ واللسان: (فعا).

(٢) اللسان: (ضحأ).

(٣) اللسان: (رون).

(٤) اللسان: (قرس).

## \* فصل \* والأربعة في نحو: أشهب وأحميرار.

وَقَلَنْسَوْهُ : واحدة الْقَلَانِس، نونه، وواوه، وتاؤه زوائد لقولهم تَقَلَّس، لبس الْقَلَنْسَوْهُ.

وَحَنْفُسَاءٌ<sup>(١)</sup>، بنون ساكنة بين مضمومين، وزوائده الألف والنون والهمزة لقولهم حَنْفَس، وحَنْفَسَةٌ، إذ ليس في الكلام فُعَلَل ولا فُعْلَلَةٌ.

ورجل تَيَّحَانٌ<sup>(٢)</sup>: الذي يقع فيما لا يعنيه، كأنه أتَيْحَ له، أي: قُدِّرَ.

وَعُمْدَانُ<sup>(٣)</sup>: بالعين المهملة، من العماد، وبالعين المعجمة من الغمد، والميم منهما مشددة، والساكنة من الميمين بين مضمومين وكلاهما بمعنى الطويل.

وَمَلَكَعَانُ<sup>(٤)</sup>: من قولهم رجل لُكَّعَ، أي لثيم.

---

(١) اللسان : (قلس).

(٢) اللسان : (حنفس).

(٣) اللسان : (تبح) وله عدة معان.

(٤) اللسان : (عمد، غمد).

(٥) سيبويه ٤: ٢٦٣ واللسان : (لكع).



## ومن أصناف الاسم: الرباعي

لِلْمَجْرَدِ مِنْهُ خَمْسَةُ أَبْنِيَةٍ أُمِثَلَتْهَا: جَعْفَرٌ وَدِرْهَمٌ وَبُرْثُنٌ، وَزَبْرُجٌ،  
وَفِطْحُلٌ تُحِيطُ بِأَبْنِيَةِ الْمَزِيدِ فِيهِ الْأُمثلةُ الَّتِي أَذْكَرُهَا، وَالرِّيَادَةُ فِيهِ تَرْتَقِي  
إِلَى الثَّلَاثِ.

قوله : «جَعْفَرٌ .....»<sup>(١)</sup>.

هو النهر. أما جَعْفَرٌ في الأعلام، فمنقول من ذلك، وَبُرْثُنٌ<sup>(٢)</sup>، واحد برائن  
الكلب، وهي منه بمنزلة الأصابع من الإنسان.

وَزَبْرُجٌ<sup>(٣)</sup>: قطعة من السحاب فيها حُمْرة. وقيل هو الذهب وقيل هو اسم للزينة  
من وشي أو جوهر أو نحوهما، فتسمية الذَّهَبِ بذلك لمشابهة الذهب السحاب  
الأحمر أو تسمية السحاب الأحمر به لمشابهة السحاب الأحمر الذهب. وفي الزينة  
معناهما.

وَفِطْحُلٌ<sup>(٤)</sup>: بكسر الفاء وفتح الطاء، قيل هو زمن كانت الصخرة فيه رطبة، وهو  
من أكاذيبهم. قال:

٤٩٣ - وَقَدْ أَتَاهُ زَمَنُ الْفِطْحُلِ<sup>(٥)</sup>

(١) اللسان : (جعفر).

(٢) اللسان : (برثن).

(٣) اللسان : (زبرج).

(٤) اللسان : (فطحل).

(٥) قائل هذا الرجز هو روبة بن العجاج - انظر ديوانه ص ١٢٨ ، واللسان : (فطحل) ورواية  
الديوان :

فَقُلْتُ لَوْ عُمِرْتُ سِنَّ الْجَسَلِ      أَوْ عُمِرَ نُوحٍ زَمَنُ الْفِطْحُلِ  
وَالصَّخْرُ مُبْتَلًى كَطَيْنِ الْوَحْلِ      صِرْتُ رَهينَ هَرَمٍ أَوْ قَتْلٍ

\* فصل \* فالزِيَادَةُ الواحِدَةُ قَبْلَ الْفَاءِ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي نَحْوِ  
مَذْخَرَجٍ .  
\* فصل \* وَهِيَ بَعْدَ الْفَاءِ فِي نَحْوِ قِنْفَخَرٍ ، وَكُنْتُ  
وَكَنْهَيْلٍ .

وَالصُّخْرُ مُبْتَلًى كَطِينِ الْوَحْلِ

وقيل : هو زمن قبل خلق العالم ، وقيل زمن لم يخلق بعد .

قوله : فِي نَحْوِ قِنْفَخَرٍ . . . . .<sup>(١)</sup> .

بزنة جَرْدَحَلٍ : هو الفائق في نوعه ، وزيادة نونه لقولهم : فِي مَعْنَاهِ الْقَفَاخِرِيُّ  
وَلأنَّهُ يُقَالُ : قِنْفَخَرٌ ، فَلَوْ كَانَتِ النُّونُ أَصْلِيَّةً لَأَدَّى إِلَى مِثَالِ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَهَذَا  
فُعْلَلٌ .

وَكُنْتُالُ<sup>(٢)</sup> : قَصِيرٌ ، وَهُوَ فُعْلَلٌ ، لَوْ قَوَّعَ النُّونَ فِيهِ مَوْقِعَ النُّونِ فِي قِنْفَخَرٍ بَضِ  
الْقَافِ ، وَقَدْ وَضَحَ ثُمَّ زِيَادَتَهَا .

وَكَنْهَيْلٌ ، بَضَمُ الْبَاءِ ضَرْبُ مِنَ الشَّجَرِ ، وَزِيَادَةُ نُونِهِ لِعَدَمِ نَحْوِ سَفَرَجَلٍ ، بَضَمُ  
الْجِيمِ فِي الْأَبْنِيَةِ . وَرَوَايَةُ الصُّحَّاحِ<sup>(٣)</sup> بَفَتْحِ الْبَاءِ وَضَمِّهَا .

(١) اللسان : (قفخز) قال سيبويه في الكتاب ٤ : ٣٢٤ النون فيه زائدة لأنك تقول قَفَاخِرِي فَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى .

(٢) اللسان : (كتل) .

(٣) فِي اللِّسَانِ : (كُهَيْل) بَضَمُ الْبَاءِ وَفَتْحُهَا فِي كَنْهَيْلٍ . وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِرَوَايَةِ الصُّحَّاحِ كَمَا أَشَارَ فِي الْمَتْنِ . وَانْظُرِ الصُّحَّاحَ : (كُهَيْل) .

• فصل • وَبَعْدَ الْعَيْنِ فِي نَحْوِ عَذَافِرٍ، وَسَمِيدِعٍ،  
وَفَدَوَكْسٍ وَحُبَارِجٍ. وَحَزَنْبَلٍ، وَقَرْنُفَلٍ، وَعِلْكَدٌ، وَهَمَّقِعٌ، وَشَمَخَرٌ.

قوله : «في نحو عذافر . . . . .»<sup>(١)</sup>  
(جمل عذافر)<sup>(٢)</sup> : أي عظيم شديد، ووزنه فَعَالِل.  
وَسَمِيدِعٌ<sup>(٣)</sup> : هو السيد، وياؤه زائدة، لقولهم في الجمع سَمَادِع.  
وَفَدَوَكْسٌ<sup>(٤)</sup> : أسد، وقيل هو الشديد، وزيادة واؤه، لأن الواو غير أول لا يكون إلا زيادة.  
وَحُبَارِجٌ<sup>(٥)</sup> : جمع حُبْرَجٍ، وهو طائر أعظم من الحبارى.  
وَحَزَنْبَلٌ<sup>(٦)</sup> : قصير، زيادة النون ساكنة في هذا المثال كنون شَرَنْبَتْ<sup>(٧)</sup> : وذكره في المشترك.  
وَقَرْنُفَلٌ<sup>(٨)</sup> : نبت وهو على زنة كَنَهْلٍ، والكلام فيه كالکلام فيه.  
وَعِلْكَدٌ<sup>(٩)</sup> : بكسر العين وتشديد اللام وسكون الكاف هو الغليظ والعجوز المُسِنَّةُ.  
وَهَمَّقِعٌ<sup>(١٠)</sup> : بميم مفتوحة مشددة بين مضموم ومكسور ثم التَّنْضُبُ.  
وَشَمَخَرٌ<sup>(١١)</sup> : بميم مشددة مفتوحة بين مضموم وساكن هو التعظيم، يقال في فلان شَمَخَرٌ أي كبر، وشاهد الزيادة في هذه الثلاثة تكرار إحدى العينين فيها.

(١) اللسان : (عذفر).

(٢) في الأصل : «جمع عذافر» وفيه تحريف وصوابه المثبت من ع.

(٣) اللسان : (سمدع).

(٨) اللسان : (قرنفل).

(٤) اللسان : (فدكس).

(٩) اللسان : (علكد).

(٥) اللسان : (حريج).

(١٠) اللسان : (همقع).

(٦) اللسان : (حزبل).

(١١) اللسان : (شمخر).

(٧) اللسان : (شربث).

• فصل • وَبَعْدَ اللّامِ الْأُولَى فِي نَحْوِ: قَنْدِيلٍ، وَزَنْبُورٍ،  
وَعُرْنَيْقٍ... وَفِرْدَوْسٍ، وَقَرْبُوسٍ، وَكَنْهَوْرٍ، وَصَلْصَالٍ، وَسِرْدَاحٍ،  
وَشَفْلَحٍ، وَصُفْرُقٍ.

قوله: «في نحو قَنْدِيل...»<sup>(١)</sup>.

ياؤه زائدة، لوقوع ثلاثة أصول معها.

وَزَنْبُورٌ<sup>(٢)</sup>: بالضم، واوه زائدة لأنه نظير العُسلُوج، وهو (ما لان واخضر من قُضبان الشجر، والكُرْم أول ما ينبت)<sup>(٣)</sup>، وقد وضع زيادة واو عسلوج. لقولهم في معناه العُسلج بالضم، وقد عَسَلَجَت الشجرة: أخرجت عَسَاليجها.

وَعُرْنَيْقٌ<sup>(٤)</sup>: بضم الغين، وفتح النون من طير الماء طويل، وإذا وصف به الرجل قيل عُرْنَيْقٌ. وَعُرْنُوقٌ، وَعُرَانِقٌ أي شابٌ ناعم وزيادة يائه لقولهم عُرْنُوقٌ، وقولهم عُرَانِقٌ أيضا دليل عليها.

وَفِرْدَوْسٌ<sup>(٥)</sup>: هو الْجَنَّةُ، وهو اسم روضة دون اليمامة، والشاهد لزيادة واوه قولهم: كرم مُفَرَدَسٌ، أي معرّش.

وَقَرْبُوسٌ<sup>(٦)</sup>: ظاهر، قال ابن الحاجب، ووقع في موضعه في أمثلة سيبويه قَرْقُوسٌ<sup>(٧)</sup>: وهو القاع الأملس، فيجوز أن يكون غَيْرَهُ بِقَرْبُوسٍ، ويجوز أن يكون تصحيفاً من الناقلين.

(١) اللسان: (قندل).

(٢) اللسان: (زنبور).

(٣) هذا المعنى إنما هو خاص بالعُسلُوج وليس الزنبور - اللسان: (عسلج).

(٤) اللسان: (غرنيق).

(٥) اللسان: (فردس).

(٦) اللسان: (قربس) ومعناه حنو السرج. (٧) اللسان: (قرقس).

وَكَنَّهُورٌ<sup>(١)</sup>: هو السحاب العظام، واحدته كَنَّهُورَةٌ، وزيادة واوه ظاهرة، أما أصالة نونه، فلأنه لو وقع مكانها الفاء أو اللام أو نحوهما يحكم بالأصالة، فكذا يحكم لهذه النون بالأصالة، ألا تراهم حكموا بأصالة واو وَرَنْتُلُ<sup>(٢)</sup>، حملا له على جَحْنَفَلٍ<sup>(٣)</sup>.

وَصَلَّصَالٌ<sup>(٤)</sup>: هو الطين الحرُّ خلط بالرمل فصار. يتصلصل إذا جفَّ وإذا طبخ بالنار فهو الفخار.

وَسِرْدَاحٌ<sup>(٥)</sup>: مكان لين، وزيادة ألفه لوقوع ثلاثة أصول معها.

وَشَفْلَحٌ<sup>(٦)</sup>: بالحاء المهملة: الرجل الغليظ الشفتين الواسع المنخرين، ومن النساء الضخمة الإسْكَتَيْنِ<sup>(٧)</sup> الواسعة الفرج. وَصُفْرُقٌ<sup>(٨)</sup>: بالضمات وتشديد الراء هو السكباج.

(١) اللسان : (كنهر).

(٢) اللسان : (ورنتل) ومعناها الشر والأمر العظيم.

(٣) اللسان : (جحفل) ومعناها الغليظ الشفتين.

(٤) اللسان : (صلل) وابن يعيش ٦: ١٣٨ وسيبويه ٤: ٢٩٤.

(٥) اللسان : (سردح) وسيبويه ٤: ٢٩٤.

(٦) اللسان : (شفلح).

(٧) اللسان : (أسك).

(٨) اللسان : (صفرق).



\* فصل • وَبَعْدَ اللَّامِ الْأَخِيرَةِ فِي نَحْوِ، حَبْرَكِي،  
وَجَحَجَبِي، وَهَرَبْدِي، وَهَيْذَبِي، وَسِبْطَرِي، وَسَبْهَلُّ، وَقَرْشَبُّ،  
وَطُرْطُبُّ.

قوله في نحو حَبْرَكِي .

هو القَرَاد، قال الجرمي<sup>(١)</sup> : قد جعل بعضهم الألف في حَبْرَكِي للتأنيث فلم  
يصرفه، وربما شَبَّه به الرجل الطويل الظهر الغليظ القصير الرجل، فيقال حَبْرَكِي،  
وتصغيره حُبَيْرِك، لأنَّ الألف المقصورة تحذف في التصغير إذا كانت خامسة، وهي  
للتأنيث أو لغيره على ما مرَّ في باب التصغير.

وَجَحَجَبِي<sup>(٢)</sup> : بحاء مهملة ساكنة بين جيمين مفتوحتين وباء موحدة : بطن من  
الأنصار.

الهِرَبْدِي<sup>(٣)</sup> : بالكسر، وهو ضرب من السير.

وَهَيْذَبِي<sup>(٤)</sup> : ضرب من مشي الخيل.

وَسَبْهَلُّ<sup>(٥)</sup> : على صورة سَفَرْجَلٍ، هو الفارغ وهو بسين مهملة وباء موحدة.

وَقَرْشَبُّ، بكسر القاف : المُسَنُّ.

عن الأصمعي، قال الراجز :

٤٩٤ - كَيْفَ قَرَيْتَ شَيْخَكَ الْأَرْبَا<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر قول الجرمي في اللسان : (حبرك).

(٢) اللسان : (جحجب) سيبويه ٢٩٦ : ٤.

(٣) في سيبويه ٢٩٦ : ٤ واللسان : (هربذ).

(٤) اللسان : (هذب) وسيبويه ٢٩٦ : ٤.

(٥) سبهل : بلا شيء اللسان : (سهل).

(٦) انظر اللسان (قرشب) حيث قال ابن منظور عن السيرافي، قال الراجز ثم أورد الشطرين

**\* فصل \* والزِيَادَتَانِ الْمُفْتَرِقَتَانِ فِي نَحْوِ: حَبَوَكَرَى، وَخَيْتَعُورٍ، وَمَنْجُنُونٍ، وَكُنَابِيلٍ، وَجَحْنَبَارٍ.**

لَمَّا أَتَاكَ يَابِسًا قِرْشَبًا

وَطَرُطُبٌ<sup>(١)</sup>، بالضم وتشديد الباء هو الشدي الطويل، وتكرر لامات هذه الأمثلة شاهد لزيادة اللام الثانية في كل منهن.

قوله : «في نحو حَبَوَكَرَى . . . . .»<sup>(٢)</sup> .

حَبَوَكَرَى، وَأُمُّ حَبَوَكَرَى هي الداهية، لأنَّ أُمَّ الداهية داهية، كما أنَّ أُمَّ الذئب ذئب.

وَخَيْتَعُورٌ<sup>(٣)</sup>، بياء ساكنة بين مفتوحين، ويعين مهملة مضمومة هو ما يضمحلُّ، وزيادة يائه وواوه واضحة.

وَمَنْجُنُونٌ<sup>(٤)</sup> : في المشترك.

وَكُنَابِيلٌ<sup>(٥)</sup>، بكاف مضمومة وألف بين نون وباء موحدة مكسورة هو الضخم القصير.

وَجَحْنَبَارٌ<sup>(٦)</sup>، بجيم مكسورة ثم حاء مهملة مكسورة، ونون ساكنة قبل باء موحدة، وبراءٍ مهملة، هو الضخم.

وبعدهما شرطاً ثالثاً من غير عزو وهو:

قَمْتُ إِلَيْهِ بِالْقَفِيلِ ضَرْبًا.

وَالْأَرْبُ: كثير شعر الوجه. والشاهد فيه قوله : (قِرْشَبُ) حيث الباء الأخيرة فيه زائدة مكررة للإلحاق بقرططب.

(١) اللسان : (طربط).

(٢) اللسان : (جكي). سيبويه ٤ : ٢٩١.

(٣) اللسان : (ختع).

(٤) المنصف ٣ : ٢٤ ومعناه فيه : الدولاب وانظر اللسان (جنن) وسيبويه ٤ : ٣٠٩.

(٥) اللسان : (كنيل).

(٦) اللسان : (جحي).

\* فصل \* والمُجْتَمَعَتَانِ فِي نَحْوِ: قَنْدَوِيلٍ، وَقَمَحْدُوَّةٍ،  
وَسُلْحَفِيَّةٍ، وَعَنْكَبُوتٍ، وَعَرْطَلِيلٍ، وَطَرِمَاحٍ، وَعَقْرَبَاءَ، وَهَنْدِبَاءَ،  
وَشَعْشَعَانَ، وَعَقْرَبَانَ . . وَحِنْدِمَانَ .

وكذا جَعْنَبَارٌ<sup>(١)</sup>، بالعين مكان الحاء، والنون في هذا مزيدة لقولهم جعبر في  
معناه، والمرأة جَعْبَرَةٌ، فلما ثبتت زيادتها في هذا ثبتت جَعْنَبَارٌ أيضا.

قوله: «في نحو قَنْدَوِيل . . . .»<sup>(٢)</sup>.

وهو بنون ساكنة بين مفتوحين القاف والdal المهملة، وبواو مكسورة: العظيم  
الرأس، والشاهد لزيادة واوه، قولهم في معناه قَنْدَل.

وَقَمَحْدُوَّةٌ<sup>(٣)</sup>، بحاء مهملة ساكنة، قبلها قاف، وميم مفتوحتان وبعدهما دال  
مهملة مضمومة، هي ماخلف الرأس، دل على زيادة واوها قولهم: في جمعها  
قماحد، وميمها أصلية، لنزارة زيادتها غير أول.

وَسُلْحَفِيَّةٌ<sup>(٤)</sup>: ذكرها في المشترك.

وَعَرْطَلِيلٌ<sup>(٥)</sup>، بعين وراء، وطاء مهملات، على صورة قَنْدَوِيلٍ هو الضَّخْمُ،  
ودليل زيادة يائه ولامه الثانية قولهم في معناه عرطل.

وَطَرِمَاحٌ<sup>(٦)</sup>، بطاء وراء مهملتين مكسورتين، وميم مشددة، هو الطويل، وقيل هو  
المتكبر من طرمح بناء إذا طوله جدًا.

(١) لم يرد في اللسان جَعْنَبَارٌ تحت جعبر وإنما ورد جَعَنْظَارٌ تحت جَعَنْظَرٍ انظر اللسان:  
(جَعَنْظَر).

(٢) اللسان: (قَنْدَل).

(٣) في المنصف لابن جني: (قَمَحْدُوَّة) هي فأس الرأس المشرفة على الثُّقْرَةِ، وانظر اللسان:  
(قَمَحْد).

(٤) اللسان: (سُلْحَف).

(٥) اللسان: (عَرْطَل).

(٦) اللسان: (طَرِمَح).

## \* فصل \* والثلاث في نحو: عَبْثَرَان، وَعَرْنَقْصَان، وَجُخَادِبَاء. . وَبَرْنَا سَاء، وَعُقْرُبَان. .

وَعُقْرُبَاء<sup>(١)</sup>، بقاف ساكنة بين عين وراء مهملتين مفتوحتين وباء موحدة: الأنثى من العقارب، وهي ممدودة غير مصروفة.

وَشُعْشَعَان<sup>(٢)</sup>، بعينين، أولاهما بين شينين مفتوحتين: هو الطويل.

وَعُقْرُبَان<sup>(٣)</sup>، بالضم ذكر العقارب، وقيل دَخَلُ الأذن.

وَجَنْدِمَان، بنون ساكنة بين حاء ودال مهملتين مكسورتين: اسم قبيلة.

وذكر ابن الحاجب<sup>(٤)</sup> في شرح هذا الكتاب أنه بالبدال والذال، ثم قال: (ووقع

في أمثلة السيرافي بالالف واللام، وليس بجيد)، هذا كلامه، وإنما لم يستجده، لأنه علم، ومعلومة زيادة الألف والنون فيها.

قوله: «في نحو عَبْثَرَان . . . . .».

هو نبت طيب الريح، وواوه ساكنة بين مفتوحتين قبلها ومفتوحين بعدها، وزيادة الواو والالف والنون فيه ظاهرة.

وَعَرْنَقْصَان<sup>(٥)</sup>، بنون ساكنة قبلها عين، وراء مهملتان مفتوحتان، وبعدها قاف

مضمومة، وصاد غير معجمة هو الدوبية، فزيادة النون الأولى لقولهم في معناه عَرْنَقْصَان وزيادة ألفه ونونه الثانية ظاهرة.

(١) اللسان: (عقرب).

(٢) اللسان: (شعشع).

(٣) اللسان: (عقرب) وسيبويه ٤: ٢٩٦.

(٤) انظر ما ذكره ابن الحاجب في الإيضاح. ١: ٦٩٥ حول الجندمان وعبارة ما بين القوسين

منقولة بنصها من الإيضاح. وانظر اللسان مادة (جندم).

(٥) اللسان: (عيش).

(٦) اللسان: (عرقص) هو نبت وقيل: دابة.

وَجُخَادِبَاءٌ<sup>(١)</sup>، بجيم مضمومة، وخاء معجمة، ودال مهملة، مكسورة، وياء موحدة: ضرب من الجنادب، وهو الأخضر الطويل الرجلين، ومثله الجُخْدُبُ، وهذا دليل لزيادة ألفيه، وهمزته وِثْرُنَاسَاءٌ<sup>(٢)</sup>: هو الناس، وكذا بَرَنَسَاءٌ مثل عَقْرَبَاءٌ، ممدود غير مصروف، وكذا بَرَنَسَاءٌ أيضا، فهذه لغات.

قال ابن السكيت<sup>(٣)</sup>: يقال: ما أدري أَيُّ بَرَنَسَاءٍ هو؟ أي: الناس هو؟ وَعَقْرَبَاءُنْ<sup>(٤)</sup>، بقاف ساكنة بين عين وراء مهملتين مضمومتين، وياء موحدة مشددة ضرب من الشَّيْثَانِ<sup>(٥)</sup>، وزيادة إحدى اليامين والألف والتون ظاهرة.

(١) اللسان : (جخذب).

(٢) اللسان : (برنس).

(٣) انظر قول ابن السكيت في كتابه (إصلاح المنطق) ص ٣٩١.

(٤) اللسان : (عقرب).

(٥) الشَّيْثَانُ: واحدها : الشَّيْثُ : هي دويبة واسعة الفم، مرتفعة المؤخرة، تخرب الأرض، وتكون عند النَّوْةِ وتَأْكُلُ العقارب.

اللسان : (شيث).

## ومن أصناف الاسم: الخماسي

لِلْمَجْرَدِ مِنْهُ أَرْبَعَةُ أَئْبِيَةِ أُمْلِئَتْهَا: سَفَرَجَلٌ، وَجَحْمَرِشٌ، وَقُدْعِمِلٌ،  
وَجَرْدَحُلٌ. وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ خَمْسَةٌ، وَلَا تَتَجَاوَزُ الزِّيَادَةُ فِيهِ وَاحِدَةً.  
وَأُمْلِئَتْهَا: خَنْدَرِيسٌ، وَخَزْعَبِيلٌ، وَعَضْرَفُوطٌ، وَمِنْهُ يَسْتَعُورُ..  
وَقُرْطُبُوسٌ، وَقَبْعَثَرِي.

(تَمَّتِ الْأَسْمَاءُ).

---

قوله : سَفَرَجَلٌ<sup>(١)</sup> . . . . إلى آخره.

جَحْمَرِش<sup>(٢)</sup> : عجوز صخابة كبيرة.

وما عندي قُدْعِمِلٌ<sup>(٣)</sup>، وقُدْعِمِلَةٌ : أي شيء، ولا يستعملان في هذا المعنى إلا  
بالنفي، والقاف فيهما مضمومة والذال المعجمة مفتوحة، والعين مهملة ساكنة،  
والميم مكسورة.

وَجَرْدَحُلٌ<sup>(٤)</sup> : هو الضَّخْمُ من الإبل.

وَخَنْدَرِيسٌ<sup>(٥)</sup> : هي الخمر القديمة، سميت به لقدمها، ومنه :

جَنْطَةُ خَنْدَرِيسٌ، أي قديمة.

وَخَزْعَبِيلٌ<sup>(٦)</sup> : هو الأباطيل، والخَزْعَبِيلَةُ : ما أضحكت<sup>(٧)</sup> به القوم، يقال : هات  
بعض خَزْعَبِلَاتِكَ.

---

(١) اللسان : (سفرجل).

(٢) المنصف لابن جني ٣ : ٥ واللسان (جحمرش) باب الشين فصل الجيم.

(٣) اللسان : (قدعمل) باب اللام فصل القاف.

(٤) المنصف لابن جني ٣ : ٥ واللسان : (جرد حل) باب اللام فصل الجيم.

(٥) اللسان : (خندرس) باب السين فصل الخاء.

(٦) اللسان : (خزعبل) باب اللام فصل الخاء . (٧) هذا رأي الجرمي في اللسان (خزعبل).

وَعَضْرُفُوطٌ<sup>(١)</sup> : هو ذكر العِظاءِ .  
وَيَسْتَعُورٌ<sup>(٢)</sup> : سيحييء في المشترك .  
وَقَرْطُبُوسٌ<sup>(٣)</sup> : هي الداهية ، وقيل الناقة العظيمة .  
وَقَبْعَثَرَى<sup>(٤)</sup> : اسم رجل ، وقيل : الفصيل المهزول ، وقيل الجمل الضخم ، وهو  
مذكور في المشترك ، ودليل زيادة الياء في الخَنْدَرِيس والخَزْعَبِيل ، وزيادة الواو في  
العَضْرُفُوطِ والقَرْطُبُوسِ واضح فافهم .

وقيل في الخَنْدَرِيس ، كأنها من دَرَسَ مضموما إليها الخاء والنون .  
وقال ابنُ الحاجب<sup>(٥)</sup> في شرحه : فَخَنْدَرِيسُ عنده فَعْلَلِيلُ . وهو وزن لم يثبت  
والأولى أن يكون فَنَعْلِيلًا . ثم قال : «وقال بعضُ الناس النون أصلية نظرا إلى أنه لم  
يثبت عنده زيادة النون في الرباعي ثانية ، فحكم على نونه بالأصالة ، وهو الذي  
اختاره فإنه خماسي ، وأن زيادته واحدة . (والله أعلم)<sup>(٦)</sup>» .

(١) اللسان : (عضرفوط) باب الطاء فصل العين . (وهو دويبة صغيرة) .

(٢) اللسان : (سعر) موضع ، ويقال شجرة وفسره ابن يعيش في شرحه ٦ : ١٤٣ بقوله : ويستعور  
بلد بالحجاز ، والياء في أوله أصل لأن الزيادة لاتقع في بنات الأربعة إلا ما كان جاريا على  
فعله نحو مدحرج فيستعور بمنزلة عضرفوط) أ. هـ .

(٣) اللسان : (قرطيس) باب السين فصل القاف .

(٤) المنصف لابن جني ٣ : ١٢ حيث قال : قبعثرى جمل غليظ شديد والأثنى قَبْعَثَرَاءُ . اللسان  
(قبعثر) .

(٥) انظر عبارة ابن الحاجب ونصها في كتابه الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٦٩٦ .

(٦) ما بين القوسين من زيادة من نسخة ع .

هذا آخر القسم الأول ، قد أودعت فيه لإبناء الأدب ، من غرر الأسرار التي هي محاسن كلام العرب ، وما محاسن شيء كله حسن؟! أسراراً ليس لأحد من هؤلاء بُدٌّ منها ولا محالة ، فإنهم إليها على بكرة أبيهم فقراء عالة ، فمن استوضح هاتيك الأسرار الأبية ، وما فيها من اللطائف الأدبية ، بحسن التفهم ، وعين التأمل ، عسى أن يدعولي بدعوة تُسمع إذا قُيِّض<sup>(١)</sup> في اللحد المضجع ، وإذ قد وفينا الكلام حقه في هذا القسم وأتممنا ما أردنا ، فلنشرع في القسم الثاني .

رَافِعِينَ الْحِجَابَ ، وَكَاشِفِينَ النُّقَابَ

لِنَفِي بِمَا كُنَّا وَعَدْنَا ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ

وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ

(وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ)<sup>(٢)</sup>

(١) قيض : حفر وشق - اللسان (قيض) . واللحد : الشق الذي يكون في جانب القبر - اللسان : (لحد) .

(٢) ما بين المعكوفين من نسخة فرنسا ورمزها ف .





## القسم الثاني من الكتاب وهو قسم الأفعال

### الْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى اقْتِرَانِ حَدَثٍ بِزَمَانٍ.

قوله : «الفعل : ما دل على اقتران حدث بزمان . . . » فإن قلت : قد وقع هنا فيما هرب عنه في حد كلمة باللفظ من الأشياء الأربعة الدالة على المعنى ، فإن «ما» كلمة مبهمة تحتوي على الدوال الخمس<sup>(١)</sup> .

قلت : «ما» : اسم موصول ، فلا بد من أن يرجع إلى مذكور له سابق في الذكر ، أو بمنزلة السابق لشهرته بوقوع الإشارة إليه ، وقد وقعت الإشارة هنا إلى ما سبق في حد الكلمة ، فكأنه قال :

الفعل : هو اللفظة الدالة على اقتران حدث بزمان . بيد أنه اقتصر على لفظة «ما» ثقة بفهم السامع ، وتعوّلا على ابتدار خاطره إلى أن التقدير : على ما ذكرنا ، كما هو دأبهم . والشاهد لهذا : حذفهم الموصوف لشهرته ، وحذفهم المضاف للعلم به ، وكم له في كلامهم من شاهد .

ولا ينتقض ما ذكره من الحد بالمصدر : فهو وإن دلَّ على الحدث ، فإنه لا يدل على اقترانه بالزمان . وَفَرَّقَ بَيْنَ بَيْنِ نفس الحدث وبين وقوع الحدث في زمان معين . ألا ترى أن «الضرب» يدل على نفس ذلك الفعل من غير أن يتعرض لوجوده أو عدمه ، بخلاف «ضرب» فإنه يدل على وجود ذلك الفعل فيما مضى من الزمان .

فإن قلت : «فما تقول في (كان) ، فإنه يدل على الزمان المجرد دون الحدث ، وقد شرط في التحديد دلالته على الحدث» ؟ قلت : ما ذكرت غير وارد ، فإنه قال :

---

(١) الدَّوَالُ الخمس هي : الحُطُّ والعَقْدُ والإشارة والنَّصْبُ واللفظ . انظر شرح ابن يعيش ١ : ١٩ .

..... وَمِنْ خَصَائِصِهِ صِحَّةُ دُخُولِ قَدْ وَحَرْفِي الْأَسْتِقْبَالِ . . .

مادل على اقتران حدث بزمان . و«كان» بهذه المثابة . ف«كان» في قولك : «كان زيد منطلقا» دالٌّ على اقتران حدث بزمان أيضا ، وذلك الحدث هو الانطلاق ، كما أن «ضرب» دال على اقتران حدث بزمان ، وذلك الحدث هو «الضرب» . وإن لم تكن «كان» في «كان زيد منطلقا» ، مثل «ضرب» في «ضرب زيد» في الدلالة من حيث تعدد اللفظ وعدم تعدده .

فلا اقتران في الأول بتعدد اللفظ ، وفي الثاني بدونه . ولو كان قال : على حدث مقترن بزمان ، أو على معنى مقترن بزمان ، لورد السؤال .

قوله : «صِحَّةُ دُخُولِ قَدْ» ، وَحَرْفِي الْأَسْتِقْبَالِ . . .

ف «قَدْ» : لتقريب الماضي من الحال ، ولتقليل الفعل فيما وراء الماضي من الزمان فلا يدخل إلا على الماضي والمضارع .  
وحرفا الاستقبال : وهما (سَوْفَ) و(السين) للاستقبال ، فيمتنعان إلا على المضارع .

فإن قلت : «الأمر مستقبل ، لأنَّ الإنسان لا يؤمر بما فعله ، ولا بما هو فاعله في الحال لعدم الفائدة ، بل يؤمر بما لم يَفْعَلْهُ لِيَفْعَلْهُ ، فلم لم يجز دخولهما عليه ؟ » .  
قلت : «الأمر لازم للاستقبال»<sup>(١)</sup> ، فبدخولهما عليه لا تحصل فائدة جديدة ، بخلاف المضارع فإنه صالح للحال والاستقبال ، وبدخولهما عليه يتعين الاستقبال ، فتحصل الفائدة والتركيب للإفادة .

فإن قلت : للاستقبال حروف منها : (سَوْ) ك«أَوْ» و(سَفْ) ك«خَفْ» فما باله قال : وحرفي الاستقبال ؟

(١) أي أن الاستقبال متحقق في فعل الأمر من غير أحرف تدل على الاستقبال فلا يلزم اقتران الأمر بحرفي الاستقبال .

..... وَالْجَوَازِمِ وَلُحُوقِ الْمُتَّصِلِ الْبَارِزِ مِنَ الضَّمَائِرِ،  
وَتَاءِ التَّائِيثِ سَاكِنَةً نَحْوَ قَوْلِكَ: قَدْ فَعَلَ، وَقَدْ يَفْعَلُ، وَسَيَفْعَلُ،  
وَسَوْفَ يَفْعَلُ، وَلَمْ يَفْعَلْ، وَفَعَلْتُ، وَيَفْعَلْنَ، وَأَفْعَلِي، وَفَعَلْتَ.

قلت: (سَوْ، وَسَفْ) لنزارة وقوعهما في الكلام، وندرة استعمالهم إياها،  
انخرطاً في سلك المعدوم حتى كأن ليس للاستقبال إلا «سوف» و«السين» فلذا  
قال: «وحر في الاستقبال».

قوله: «وَالْجَوَازِمِ» . . . . .

الجوازيم بعضها للإعدام، كـ«لم» و«لما»، وبعضها للإيجاد كـلام الأمر  
والإعدام والإيجاد يجريان في الأحداث لا في الذوات.

قوله: «ولحوق المتصل البارز» . . . . .

قيد بالبارز، إذ المستكن غير مختص بالفعل، فهو مشترك بين الفعل والصفات.  
تقول: «زيد ضارب». فتنوي في «ضرب» ضميراً لزيد كما تنويه في «ضارب» في  
قولك: «زيد ضارب»، وأراد الضمير المرفوع، وإلا لورد عليه «غلامي»،  
و«غلامك»، وشبههما، فالكل من ذلك ضمير بارز، وقد اتصل بالاسم لا بالفعل،  
فلا بد من التقييد بالمرفوع، ولذا مثل بالمرفوع دون غيره فدل على مقصوده، ووجه  
اختصاصه بالفعل: فرط الاتحاد بينهما، لأن الفعل مفتقر إلى الفاعل، والضمير  
صالح للفاعلية، وأن الضمير مفتقر إلى سبق شيء قبله ليعتمد هو الآخر عليه، لأنه  
ضمير متصل، والفعل صالح للسبق، فلما افتقر كل واحد منهما إلى شيء، وزال  
افتقارهما بحصول المبين لكل واحد منهما من صاحبه، استحكمت بينهما الألفة  
وعانق أحدهما الآخر عنان اللام للألف<sup>(١)</sup>.

(١) أي أن شدة التصاق الفعل بالفاعل كشدة التصاق الألف باللام في آل التعريف.

قوله : «فعلت . . . .» من أمثلة الماضي ، (يفعلن) من أمثلة المضارع ، (وأفعل) من أمثلة الأمر ، والضمائر فيهن التاء ، والنون والياء .

قوله : «وتاء التانيث ساكنة . . . . .» .

قيدُها بالسكون ، لأن تاء التانيث يشترك فيها الاسم والفعل غير أنها ساكنة في الفعل متحركة في الاسم ، «كَضَرْتُ» ، وضارَبَةٌ ، فإن قلت : فلم لم تتحد التاءات في الحركة والسكون ؟ وإذا لم تتحدا فلم اختصت المتحركة بالاسم ، والساكنة بالفعل ؟ .

قلت : «لأن كل كلمة وضعت على حرف واحد ، فالأصل فيها أن تبنى على السكون لضعفها وخفته ، اللهم إذا عرض ما يصدها عن البناء عليه ، والتاء كلمة على حرف واحد ، قد جاءت في الفعل على الأصل ، فانزلت عنها كلفة التعليل ، وانزاحت مؤنة إقامة الدليل<sup>(١)</sup> .»

أما التاء في الاسم : فقد ظهر فيها مانع عن بقائها على السكون ، إذ بلحوقها بالاسم ، يتزاح آخره عن قبول الحركات الإعرابية ، لأنه يبنى إذ ذاك على الفتحة ، لكونها بمنزلة الحرف الأخير للكلمة لدالاتها على معنى ممتزج بمعنى الاسم .

فالتاء في «ضاربة» دالة على تانيث شخص قام به الضرب ، ولا شبهة في أن التانيث ممتزج بذلك المسمى ، امتزاج الماء باللبن ، فلما نزلت - لما بينهما من فرط الاتحاد وشدة الامتزاج - منزلة الآخر من الكلمة ، لم يبق ما قبلها محلاً للإعراب ، فالاسم بدخولها عليه لم يخرج عن كونه معرباً ، لأنه لم يتضمن معنى الحرف ،

---

(١) أي أخذت أصلها في البناء على السكون لأنها في الفعل الماضي بمثابة الحرف المفرد .

## ومن أقسام الفعل: الماضي

وَهُوَ الدَّالُّ عَلَى اقْتِرَانِ حَدَثِ بَرَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى  
الْفَتْحِ إِلَّا أَنْ يَغْتَرِضَهُ مَا يَوْجِبُ سُكُونَهُ أَوْ ضَمَّهُ .

ولا يشابهه والمعرب آخره محل للحركات الإعرابية فيلزم أن تتحرك تلك التاء  
بالمضمر فيها بالضرورة وللفرق وجه آخر سنذكره في باب الحروف إن شاء الله  
تعالى .

\* \* \* \*

قوله : «بزمان قبل زمانك . . . . .» .

هذا فصل للماضي (عن غيره من أمثلة الفعل)<sup>(١)</sup>

لم يقل بزمان الماضي لما فيه من تعريف الشيء بنفسه وهو ممتنع .

قوله : «وهو مبني على الفتح . . . . .» .

نفس البناء لقوات موجب الإعراب، وهو: الفاعلية، والمفعولية والإضافة والبناء  
على الحركة: لأنه شابه المضارع<sup>(٢)</sup> في أنهما يرجعان إلى أصل واحد وهو  
المصدر<sup>(٣)</sup>، وأن كلا منهما يقع صفة للنكرة، ويقع شرطا، وجزاء نحو: «برجل  
ضرب»، «وبرجل يضرب»، في موضع «برجل ضارب»، ونحو: «إن ضربت  
ضربت»، و«إن تضربت أضربت»<sup>(٤)</sup>.

والمضارع معرب والحركات من خواص المعرب لما ذكرنا في صدر الكتاب،

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من ع والمثبت من الأصل ون.

(٢) هذا رأى سيبويه وتعليقه - انظر الكتاب ج ١: ص ١٦ وما بعدها.

(٣) هذا هو رأى البصريين في جعل المصدر أصلا للاشتقاق - انظر الإنصاف ٢٢٨-٢٤٥  
وإليهم قد أتجه الشارح.

(٤) انظر هذا المثال وما سبقه من أمثلة وتعليل في كتاب سيبويه ١: ١٦ .

..... فَالسُّكُونُ عِنْدَ الْإِعْلَالِ وَلِحُوقِ بَعْضِ الضَّمَائِرِ .....

وهذا يقتضي أن يكون الماضي معرباً، ويتعاقب على آخره الحركات الإعرابية، وما ذكرنا من فوات موجب الإعراب يستدعي البناء على السكون، لأنه الأصل في باب البناء فعلمناه بالوجهين<sup>(١)</sup>، وقلنا بالبناء على الحركة.

فإن قلت: «ولم لم يعرب بالسكون مع ما فيه من العمل بالوجهين؟» قلت: الإعراب اختلاف، والسكون ينافيه، أو تقول: في البناء إبقاء الكلمة على الأصل، إذ الأصل في الكلمة بأسرها هو البناء، والإعراب عارض، لأنه لإظهار هاتيك المعاني العارضة عند التركيب، فالمصير إلى ما فيه إبقاء الكلمة على الأصل أولى. على أننا نقول: لا بد لإخراج الكلمة عن أصلها من دليل له قوة، وشبه المضارع ليس بدليل قوي، بل وإيه ضعيف، لأنه دخيل في باب الإعراب، لأنه استحق الإعراب بمشابهته الاسم مع إباء أصله - وهو الفعلية - الإعراب لأن الإعراب لتلك المعاني، والفعلية تأباها، والواهي الضعيف يكون على قلتي واضطراب، فلما نقل هو من بابه إليه، فكيف يجزئ غيره إلى ذلك الباب؟

طريقة أخرى: أن الأفعال حقها سكون أو آخرها، والأسماء حقها الإعراب، غير أن المضارع شابه الاسم مشابة كاملة، والأمر لم يشابهه بوجه، والماضي شابهه مشابة ناقصة، فإذا للأفعال ثلاث مراتب: أولاهما للمضارع، والثالثة للأمر، والوسطى للماضي.

ففاز المضارع بالإعراب، والأمر بالبناء على السكون، والماضي بالبناء على الحركة، لينقص عن المضارع بدرجة، لنقصان مضارعة الاسم، ويزيد عن الأمر

---

(١) عني بالوجهين مشابة المضارع وزوال موجب الإعراب، فقد استحق البناء ففات موجب الإعراب فبنى على الحركات لمشابهة المضارع في بعض الوجوه السالفة الذكر.

بدرجة، لما فيه من المضارعة، فلم يسكن كالأمر لفضله عليه، ولم يعرب كالمضارع لقصوره عنه.

أما البناء على الفتحة: فللخفة، ولأن في البناء عليها رعاية لجانب أصل البناء الذي هو السكون، لأن الفتحة جزء الألف والألف لازمة للسكون، فالبناء على جزء ما هو لازم السكون كأنه بناء على السكون.

قوله: «ولحق بعض الضمائر . . . . .».

المراد بتلك الضمائر: الضمائر المتحركة. وهي تسعة:

ضمير النساء الغائبات، وضمير المواجهة، وضمائر الحكاية نحو: (فَعَلْنَ)، (فَعَلْتُمْ، فَعَلْتُمَا، فَعَلْتُمْ، فَعَلْتُمَا، فَعَلْتُنَّ) (فَعَلْتُ، فَعَلْنَا).

إنما لزم التسكين بهذه الضمائر، لأنها ضمائر الفاعلين، والفاعل كالجزء من الفعل بدليل وقوع ألف الضمير وواوه ويائه بين الكلمة المعربة وبين ما قام مقام حركتها الإعرابية في (يَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ) وجعل فصلهن كلا فصل، كما أن جزء الكلمة كذلك، فالدال في «زيد» لا يُعَدُّ فاصلا في نحو: «جاءني زيد» - بين الكلمة وبين حركتها الإعرابية للجزئية، فعلم أن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو لم يسكن آخر الماضي معها، يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة نحو: «فَعَلْنَ» بفتح اللام، وتواليها متمتع<sup>(١)</sup>.

(١) ذكر علة تحويل بناء الماضي من الفتح إلى السكون عند اتصال ضمائر الفاعلية وذلك تجنباً لتوالي أربع متحركات، لأن اتصال الفاعل بالكلمة يصير كالجزء منها، هذا في ضمائر الرفع البارزة لشدة اتصالها بالفعل، ولا يسري هذا على ضمائر المفعول لأنها تقع كالمفصل من الفعل فتقول: «ضَرَبْتُكَ» و«ضَرَبْتُهُ».



## ..... وَالضَّمُّ مَعَ واو الضَّمِيرِ .

قوله : «والضم مع واو الضمير .....» .

الواو في «فعلوا» : ضمير متصل مرفوع ، وهو مفتقر إلى سبق شيء قبله ، والفعل صالح للسبق ، والفعل مفتقر إلى الفاعل ، وهو صالح للفاعلية ، فاتحدا أشد الاتحاد ، فلما كان كذلك ، ألقوا جزء الواو وهو الضمة على آخر الفعل ، لتدل على شدة الاتصال والامتزاج .

(١) توضيح ذلك من خلال قولنا : «كُتِبُوا» فتغير بناء الفعل على الباء من الفتح إلى الضم والذي غيره اتصال الواو به ، وشدة اتحادهما كما مر آنفاً ، وهذا الاتصال أدى إلى إبقاء جزء من الواو على آخر الفعل ليدل على شدة امتزاجهما فكان البناء على الضم .

## ومن أصناف الفعل: المضارع

وَهُوَ مَا تُعْتَقَبُ فِي صَدْرِهِ الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ وَالْتَّاءُ وَالْيَاءُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ  
لِلْمُخَاطَبِ أَوْ الْغَائِبَةِ تَفْعَلْ، وَ لِلْغَائِبِ يَفْعُلْ، وَلِلْمُتَكَلِّمِ أَفْعَلْ، وَلَهُ إِذَا  
كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ وَاحِدًا أَوْ جَمَاعَةً نَفْعُلْ، وَتُسَمَّى الزَّوَائِدُ الْأَرْبَعُ.

---

قوله : «وَمِنْ أَصْنَافِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ . . . . .»

ذكر المضارع ولم يصف الحال أو الاستقبال، لأن لفظهما واحد .

قوله : «وهو ما تعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء . . . . .» فرّق  
بهذه الحروف بين الماضي والمضارع إذ لو لم تغير صيغة الماضي وقيل : «ضرب»  
مثلاً للماضي والمضارع لما دُرِي أنه ماض أم مضارع، ولم تؤثر جنبه النقصان  
للفرق بينهما لما فيه من الإجحاف بالكلمة .

ألا ترى أن «ضرب» على أعدل الأبنية، لأن حروفه قد انقسمت على المراتب  
الثلاث التي هي : المبدأ والوسط، والمنتهى، انقساماً سوياً لكل واحدة واحد، فلو  
نقص فيه حرف للمتكلم مثلاً، ينحط عن رتبة الاعتدال فيلزم الإجحاف به، فتعين  
جانب الزيادة، وزيدت حروف العلة لأن الزيادة مستلزمة للثقل، وهي أخفّ  
الحروف، لجريها مجرى النفس الساذج ومرون الألسنة عليها، واستثناس المسامح  
بها، لكثرة دورها بأنفاسها، أو بأبعاضها، وهي الحركات الثلاث، وعيّنت «الألف»  
للمتكلم لكونه مبدأ الكلام، واختصاصها بمبدأ المخارج، ثم قلبت الألف همزة  
لرفضهم الابتداء بالساكن، ولما بين الألف والهمزة من قرب المخرج.

فإن قلت: «فبين الألف والهاء أيضا قرب في المخرج، إذ الألف بين الهزمة والهاء»، قلت: «الهزمة قبل الألف، والهاء بعدها، والحروف المبسوطة من أنفاس تتصاعد من الرئة إلى الحلق، والشيء إذا رفع من سُفْلٍ إلى عُلُوٍّ كان ميله إلى سمت السُّفْلِ لا إلى سَمْتِ العُلُوِّ، فيكون ميل الألف إلى الهزمة لكونها في الطرف السفلي أجدر، وعَيِّنَتِ الواو للمخاطب، لأنه منتهى الكلام، والواو مختص بمنتهى المخارج، وهو ما بَيَّنَّ الشَّفَتَيْنِ، ثم قلبت الواو تاء إذ في بقائها توالى المعتلين المتماثلين في نحو: «وَوَجَل» بالواوين للمخاطب من وَجَلٍ مع ما فيه من شبه نباح الكلاب، (خصوصا في حالة العطف بالواو تجتمع ثلاث واوات) (١) وكلامهم وهو كلام جيران الله - عز وجل - في دار الخلد مُشْرَبٌ عن مثل هذه النقيصة. و«التاء» تبدل منها كثيرا كتخمة في وخمة، ثم اتبعت الغائبة المخاطب في التاء لوقوع الشراكة لهما فيها في الماضي نحو: «ضَرَبْتُ» بالتاء الساكنة، و«ضَرَبْتُ» بالتاء المفتوحة.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تُسَكَّنِ التاء للغائبة هنا كما سُكِنَتْ في الماضي؟ قلت: لما فيه من عود المهروب عنه، وهو الابتداء بالساكن، فيلزم التحريك بإحدى الحركات، ولم يمكن التحريك بغير الفتحة، إذ بالتحريك بالضممة وقوع الالتباس بين المبني للفاعل، وبين المبني للمفعول، وفي التحريك بالكسرة وقوع الالتباس بينهما في لغة من يكسر حرف المضارعة فيقول: «أَنْتَ تَعْلَمُ» بكسر التاء، فتَعَيَّنَتِ الفتحة للتحريك، فإن قلت: ففيما صنعوا وقوع الالتباس بين صيغتي المذكر والمؤنث، وما هَجَّيراهم (٢) إلا الهرب عنه والإباء له.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع.

(٢) هَجَّيراهم: دأبهم، وعادتهم، انظر اللسان: (هجن).

قلت : ذاك مُسَلَّم، غير أنهم اعتبروا التغير التقديري أيضا كـ«فُلْكَ» و«فُلْكَ»<sup>(١)</sup> أحدهما مفرد، والآخر جمع، ومثلُهما هِجَان، وهِجَان. فالضمة في المفرد أصلية، وفي الجمع عارضية. وكذا الكلام في كسرتي هِجَان وهِجَان<sup>(٢)</sup>، فإن قلت: «فهب أن في نحو فُلْكَ وفُلْكَ تغيرا تقديريا إذ «الفُلْكَ» في جمع «فُلْكَ» جمع تكسير، ولا بد لجمع التكسير من تغيير بزيادة أو نقصان أو تغيير هيئة، والأولان منتفیان، فيتعين الثالث، وتجعل ضمة الفاء من «فُلْكَ» في الجمع بمنزلة ضمة السين من «سُقْف» في جمع «سُقْف» فيمكن أن يستدل على التغير التقديري، أما التاء فيما نحن فيه، فواحدة في المذكر والمؤنث، فمن أين يتأتى التغير التقديري؟ قلت: «التاء للمخاطب أصلها الواو فهي نائبة عن الواو، وقائمة مقامها، بخلاف تاء التأنيث فهي باقية على حالها، غير نائبة عن شيء، وبين النائبة وغير النائبة فرق واضح، فإن قلت: «لقد جئت شيئا إذا، وجزت عن القصد حدا، حيث فررت عن الالتباس ولم تجد منه بُدا. فلم يختار الالتباس الواقع بكسر التاء مع ما فيه من الجري على سنن الأصل، وهو أن الساكن إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر، قلت: في الكسر الالتباس ووقوع المخالفة بين تلك التاء وأخواتها من حروف المضارعة لأنهن مفتوحات، فإن قلت: «إن اقتضى وقوع المخالفة أن لا يصار إلى الكسرة، فعندنا ما يقتضي المصير إليه، وهو ما أومينا إليه من الأصل الممهد»، قلت: «لكن عندنا شيء آخر يوجب الرجحان، وهو أن الفتحة أخف من الكسرة، والخفة مطلوبة، والزيادة مستلزمة للثقل فلو صرنا إلى كسرها، يتضاعف الثقل، وهو مستكره،

(١) قال ابن منظور في اللسان: الفُلْكَ بالضم: السفينة تذكر وتؤنث وتقع على الواحد والاثني والجمع.

(٢) الهِجَان من كل شيء خالصة؛ وخوالصه ومن الرجال: الكريم والكرماء؛ ومن الألوان: الأبيض والبيض - انظر اللسان (هجن).

فناسب أن يصار في موضع الثقل (إلى مافيه خَفَّةٌ)<sup>(١)</sup>، هذا هو الجواب بعينه في أن لم يحرك بالضمة لأنها أثقل من الكسرة والتقريب هنا أظهر.

وعينت الياء للغائب (لكونها وسطية)<sup>(٢)</sup> فالتاء من وسط المخارج، وهو وسط اللسان، وذكر الغائب دائر بين المتكلم والمخاطب، فيكون وسطيا فناسب أن تعين الوسطى للوسطى.

أما النون: فإنما زيدت لتكون علامة للمتكلم إذا كان معه غيره، فتعنيها للزيادة لشبهها بحروف المد من حيث الخفاء والمد، والغنة كالنون الخفية في مثل (من زيد) وتعنيها للمتكلم إذا كان معه غيره لكونها علما لذلك في الماضي.

فإن قلت: فما بالهم لم يجعلوا علامة التثنية والجمع هنا في الآخر على نهج قولهم: يفعلان، ويفعلون في الغائب، قلت: لما لم يُثَبِّتَا الفرق بين التثنية والجمع هنا لعدم الالتباس بدلالة المشاهدة، أخرجوه عن سنن سائر الأفعال، فلا يجري على سننهن في إلحاق علامة التثنية والجمع في الآخر.

والجواب الثاني: أن العلامة لوجيء بها في الآخر، فالهمزة لا تخلو من أن تلحق أوله، أو لا تلحق، ففي الأول مخالفة الأصل إذ ليس في «ضَرَبْنَا نحن» من تاء «ضَرَبْتُ أنا» شيء.

وفي الثاني: رفع المشاكلة من بين سائر الأمثلة، إذ لو جئت بالعلامة للتثنية والجمع في الآخر، فهي والهمزة، والتاء، والياء أخوات، وهي في الآخر، وهن في الأول.

(١) في ن: «مع مافيه خفة» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ن وع: «لكونها وسطية» والمثبت من الأصل.

وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْحَاضِرُ وَالْمُسْتَقْبَلُ . وَاللَّامُ فِي قَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا لَيَفْعَلُ  
مُخَلَّصَةً لِلْحَالِ كَالسَّيْنِ أَوْ سَوْفَ لِلْأَسْتِقْبَالِ ، وَبِدْخُولِهِمَا عَلَيْهِ قَدْ  
ضَارَعَ الْأَسْمَ .....

قوله : «ويشترك فيه الحاضر والمستقبل . . .» .

الفصل بين الحاضر والمستقبل . أَنَّ المراد بالحاضر هو أجزاء من الفعل متصلة ، ألا ترى أنك إذا قلت : «زيد يقرأ القرآن» فأنت تريد أنه قد حصل منه جزء وهو آخذ في جزء آخر متصل به ، ويتروَقَب أن جزءاً ثالثاً يليه . فإذا قلت : «سيقراً» لم يكن له التباس بالقراءة أصلاً ، وأصل يفعل للحال ، لأنه للإخبار ، والأصل فيه الصدق ، وفي جعله للحال صدق المخبر ، فمن الجائز أن يمتنع المخبر عنه عن ذلك الفعل المخبر به في المستقبل ، ويغادر أخبار المخبر خلوا عن الصدق لو جعل «يفعل» للاستقبال ، أما وقوعه على المستقبل ، فلتسمية الشيء بما يؤول إليه ، لأنَّ المستقبل سيصير حالاً ، ونظيره قوله تعالى : ﴿إِنِّي أَرْبِيْ أَعْصِرُ خَمْراً﴾<sup>(١)</sup> ، فكما أوقع الخمر على العنب ، لأنه يؤول إليها ، كذلك أوقع «يفعل» الذي هو للحال على المستقبل الذي يؤول إليه .

قوله : « واللام . . . . . إلى آخره » .

فإن قلت : «لو كانت اللام مخرصة للحال ، والسَّيْنِ ، وسوف للاستقبال لما دخلت اللام على أحدهما ، وقد دخلت كما في قوله تعالى : ﴿لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾<sup>(٢)</sup> ، قلت : مثل هذه اللام خالصة للتوكيد ، كما خلصت الهمزة واللام في «يا الله» للتعويض مضمحلاً عنهما معنى التعريف .

(١) سورة يوسف آية ٣٦ .

(٢) سورة مريم آية ٦٦ .

قوله: «وبدخولهما . . . . إلى آخره» . .

يعنى أن في «يفعل» شياعا لما ذكره من الاشتراك، فبدخول اللام وأحد حرفي الاستقبال، مخلص لأحد الوجهين، ألا تراك تقول: «زيد يضرب»، فيصلح أن يكون ملتبسا بالفعل، وأن لا يكون قد شرع فيه بعد، فإذا قلت: «ليضرب» خلص للحال، كما أنه تخلص بقولك: «سيضرب» للاستقبال فشابه نحو: (رجل) و(فرس)، لأنك تقول: «جاءني رجل»، فلا يختص بواحد من تلك الأمة معين ثم تدخل عليه لام التعريف وتقول: «جاءني الرجل»، فيختص بواحد من تلك الأمة بعينه .

والوجه الثاني أن دخول لام الابتداء نحو: «إن زيدا ليضرب»، ولام الابتداء مما يختص بالأسماء، كيف والمبتدأ مخبر عنه أبدا، والفعل خبر، ومصداق ما ذكرنا امتناع دخول هذه اللام على كل (فَعَلَ) . لم تَقُلْ: «إن زيدا لَفَعَلَ» ولا «لَأَكْرِمَ أَخَاكَ» يارجل» بإدخالها على الماضي والأمر، ولو كان للام الابتداء أصل في الفعل لساغ دخولها على كل نوع منه ولما اختص بالمضارع، فثبت بهذه (مضارعة المضارع للأسماء أيضا)<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: ما بالها داخلة على الماضي في قوله:

٤٩٥ - حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ<sup>(٢)</sup>

(١) في ع و ن : «مشابهة المضارع الأسماء أيضا» والمثبت من الأصل .

(٢) قائله امرؤ القيس - انظر ديوانه ص ١٤١ . وهذا البيت ترتيبه الرابع والعشرون من قصيدة له

عندها ثمانية وخمسون بيتا من الطويل ومطلعها:

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَفَلْ يَعْمنَ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

وحلفه فاجر: يمين فاسق، ولناموا: لقد ناموا، والصالى: المستدفىء بالنار، وموضع الشاهد :

..... فَأَعْرَبَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ مَكَانَ الْجَرِّ.

قلت اللام في (ناموا): للقسم مثلها في قولك: (أَفْعَلْ) لا كاللام في «لزيدٌ خارجٌ» والمضارعة المشابهة، واشتقاقها من الضَرْع، إِمَّا لأنَّ الشَّيْثَيْنِ إِذَا تَشَابَهَا فَكَأَنَّهُمَا قَدْ رَضَعَا مِنْ ضَرْعٍ وَاحِدٍ. أَوْ لِمَا أَنَّ بَيْنَ الضَّرْعَيْنِ مِنَ الْمَشَابَهَةِ، (وللمضارعة)<sup>(١)</sup> وجوه آخر سبق بعضها في صدر الكتاب فتذكر.

قوله: «فَأَعْرَبَ بِالرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالْجَزْمِ مَكَانَ الْجَرِّ...».

لما شابه المضارع الاسم فأعرب، كان إعرابه فرعاً على إعراب الاسم، ومن المعلوم انحطاط رتبة الفروع عن رتبة الأصول فناسب أن يحرم المضارع بعض وجوه إعراب الاسم، ويجعل مكان الوجه الثالث السكون، لأن الأصل في باب الإعراب الحركات، فبأن حُرِّمَ المضارع بعضها يظهر النقصان. أما الإتيان بالسكون مكان ذلك البعض فثلاً يكون المضارع مخالفاً للاسم في عدد وجوه الإعراب، ولأن في مجيئه إيذاناً بأن إعراب المضارع لا بطريق الأصالة، إذ أصل الإعراب بالحركات. فإن قلت: «لم كان الجر هو ذلك البعض الذي حرمه المضارع؟» قلت: «لأنَّ بين الفعل، وبين الرفع والنصب تعلقاً ليس بينه وبين الجر، لانخراطهما في سلك عمله نحو: «يَضْرِبُ زَيْدٌ عَمْرًا»، بخلاف الجر، فتقريب القريب أقرب إلى الحكمة، وأدخل في المناسبة من قلب الأمر وعكسه».

---

فيه قوله «لناموا» حيث اعتبرت اللام الداخلة على الفعل الماضي للقسم وليست لام الابتداء الداخلة على المضارع وهو عند ابن يعيش في شرحه ٩: ٢٠، ٢١، ٩٧ شاهد على مجيء جواب القسم في قوله «لناموا» باللام من غير قد.

(١) في ع و ن: «وللمشابهة» والمثبت من الأصل.



\* فصل \* وَهُوَ إِذَا كَانَ فَاعِلُهُ ضَمِيرَ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ أَوْ مَخَاطِبٍ مُؤَنَّثٍ لِحَقَّتْهُ مَعَهُ فِي حَالِ الرَّفْعِ نُونٌ مَكْسُورَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ أُخْتِهَا كَقَوْلِكَ : هُمَا يَفْعَلَانِ ، وَأَنْتُمَا تَفْعَلَانِ ، وَهُمْ يَفْعَلُونَ ، وَأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ ، وَأَنْتِ تَفْعَلِينَ .

قوله : وَهُوَ إِذَا كَانَ فَاعِلُهُ ضَمِيرَ اثْنَيْنِ . . . إلى آخره .

لم يقل إذا كان مثنى أو مجموعا، لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع، إذ لا تتصور الثنية إلا بعد ضمٍّ واحد إلى واحد، ولا بالجمع إلا بعد ضمٍّ واحد إلى اثنين فصاعدا، وقولك : «يضرب» مستغرق لجميع أنواع الضرب فلا يبقى مثل آخر لهذا الجنس فيضم إليه، وتحصل الثنية، فلذلك قال : «وإذا كان فاعله ضمير اثنين أو جماعة»، وإذا قد عرفت هذا فاعرف أن المضارع بلحوق هذه الضمائر وهي الألف، والواو، والياء لم يخرج عن كونه معربا لبقاء مضارعة الاسم بعد، فيضربان كضاربين، ويضربون كضاربين، وتضربين كضاربين، هذه مشابهة من حيث الحروف والحركات والسكنات، ويضربان وأخواه مشتركة بين الحال والاستقبال، فبدخول اللام وأحد حرفي الاستقبال يرتفع ذلك الاشتراك، (ولذا تدخل لام الابتداء عليها)<sup>(١)</sup>، فعلم أن للمضارع بعد لحوق هذه الضمائر الياء الطولى (في اكتساء الإعراب)<sup>(٢)</sup> وقد ارتدع أن تكون لامة محلا للإعراب لما فيه من الجمع بين الساكنين اللام وأحد هذه الضمائر (عند دخول مافيه من تعذر التلطف)<sup>(٣)</sup>. إذ

(١) في ع و ن : «وكذا بدخول لام الابتداء عليها» والمثبت من الأصل لأنه الصواب.

(٢) في ع : «في اكتساب الإعراب» والمثبت من الأصل.

(٣) في ع : «عند دخول مع مافيه من تعذر التلطف» وفي ن : «عند دخول الجوازم مافيه من تعذر اللفظ» والمثبت من الأصل.

الخروج من السكون إلى الألف ممتنع . فإن قلت : فلتكن هذه الضمائر محالّ الإعراب ، قلت : ذلك أيضا مرتدع ، لأن السكون لازم لها والإعراب اختلاف مع أن في جعلها محالّ الإعراب جعل الكلمة محلا لإعراب كلمة أخرى ، إذ كل منها كلمة على حدة ، فيلزم أن يزداد فيها حرف للإعراب ، وقد طال ما تلي عليك أن الزيادة مستلزمة للثقل ، وأن في زيادة حروف العلة خفة فناسب أن يزداد فيها حرف ، لكن أضربوا عن ذلك ، لأداء زيادته إلى التقاء الساكنين هو واحد هذه الضمائر الساكنة ، فتزاد النون لما لها من الشبه بحروف العلة وتأخر عن هذه الضمائر لأنها ضمائر الفاعلين ، والفاعل كالجزء من الفعل ، لما بينا أن بين الضمير المتصل المرفوع ، وبين الفاعل فرط اتحاد وشدة اتصال وامتزاج ، وللنون حالتان ، ثبوت وسقوط ، والثبوت أسبق فتعين للرفع ، لأنه هو الأسبق بين وجوه الإعراب ، ألا ترى أن النصب والجر لا يجيئان إلا وقبلهما الرفع نحو : «ضربَ زيدُ عمرا» و«ذهبَ زيدُ إلى عمرو» ولا يفتقر مجيء الرفع إلى سبق واحد منهما ، وأما تقدم النصب على الرفع في باب «إن» فلاقتضاء مناسبة إجراء هذا الباب في الأعمال على سنن قولك : «ضربَ عمرا أبوه» . بتقديم المفعول ، فلما قدم الرفع في الرتبة ناسب أن يقدم في الذكر فأعطي المقدم وهو الثبوت المقدم وهو الرفع والمؤخر وهو السقوط المؤخر وهو الجزم والنصب .

فإن قلت : فما وجه انكسار النون بعد الألف ، وانفتاحها بعد أختيها ؟ . قلت : هو الحمل على نحو : «ضاربان» ، و«ضاربون» و«ضارين» .

وَجُعِلَ فِي حَالِ النَّصْبِ كَثِيرُ الْمُتَحَرِّكِ، فَقِيلَ: لَنْ يَفْعَلَا، وَلَنْ يَفْعَلُوا، كَمَا قِيلَ: لَمْ يَفْعَلَا، وَلَمْ يَفْعَلُوا.

\* فصل \* وإذا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ رَجَعَ مَبْنِيًّا فَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ الْعَوَامِلُ لَفْظًا . . . . .

قوله : «وَجُعِلَ فِي حَالِ النَّصْبِ كَثِيرُ الْمُتَحَرِّكِ . . . . .» .

هذا إشارة إلى أن سقوط النون علامة للجزم بطريق الأصالة، وجعله علامة للنصب بطريق اتباع النصب الجزم، ووجه ذلك أن الجزم في الفعل، نظير للجر في الاسم، والنصب تبع الجر في نحو: «مُسْلِمِينَ» و«مُسْلِمِينَ» و«مسلمات» فكذا هنا ناسب أن يجعل النصب تابعا لما هو قائم مقام الجر. وأراد بقوله (كثير المتحرك): المجزوم، وإنما اختار هذا اللفظ لئنه على أنه شبه حذفها بحذف الحركة التي كانت للرفع أو النصب، وعلى أن النصب تعذر حتى حمل على الجزم.

قوله : «رَجَعَ مَبْنِيًّا . . . . .» .

سبب البناء في «يَفْعَلْنَ» و«تَفْعَلْنَ» شبهه بَفْعَلْنَ من أمثلة الماضي من حيث إن كلا منهما فعل في آخره ضمير لجماعة النساء، وهو نون مفتوحة وقد أخرجوا المضارع لمشابهته الاسم من أصله فأعربوه، فأولى أن يدخلوه بالمشابهة في أصله الذي هو البناء، وهذا واضح .

وجه آخر: أن المضارع لما خرج عن أصله بمضارعة الاسم أحبوا أن يبنوه في بعض الأحوال للتنبيه على الأصل كما صحَّحُوا «الْقَوَدَ» تنبيهاً على أن الأصل في باب «بوب» .

..... وَلَمْ تَسْقُطْ كَمَا لَا تَسْقُطُ الْأَلِفُ وَالْوَاوُ  
وَالْيَاءُ الَّتِي هِيَ ضَمَائِرُ لِأَنَّهَا مِنْهَا وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَمْ يَضْرِبَنَّ، وَلَنْ  
يَضْرِبَنَّ. وَيُبْنَى أَيْضاً مَعَ النُّونِ الْمُؤَكَّدَةِ كَقَوْلِكَ: لَا تَضْرِبَنَّ،  
وَلَا تَضْرِبَنَّ.

فإن قلت: «فما وجه تعيين حال اتصال ضمير النساء للبناء. قلت: «مثل هذا  
السؤال غير مسموع، لأنه سؤال دور، على أنا نقول على وجه المسامحة أن نحو  
«يَفْعَلَنَّ» أولى بالبناء، إذ المضارعة للاسم فيه أنقص، فليس بين الأسماء اسم على  
هذا المثال.

ألا تراك لا تكاد تجد نحو: «ضاربين» على زنة «تَضْرِبَنَّ» بخلاف يَضْرِبُ وتَضْرِبُ  
وأَضْرِبُ وتَضْرِبُ ويَضْرِبَانِ وتَضْرِبَانِ ويَضْرِبُونَ وتَضْرِبُونَ وتَضْرِبِينَ، فلكل منهن  
نظير في الأسماء كضارب، وضاربان، وضاربون، وضاربين، وبين الوجهين إن  
تأملت تفاوت، فالأول: يدل على كون البناء عارضا وهو مذهب سيبويه<sup>(١)</sup>، وفي  
قول المصنف: «رجع مبني» إشارة إلى اختياره هذا المذهب.

والثاني: يدل على كونه أصلا، وهو مذهب بعضهم.

قوله: «ولم تسقط.....».

أي لم تسقط النون في يَفْعَلَنَّ وَتَفْعَلَنَّ بالناصب والجازم، لأنها كالألف والواو  
والياء في «يَضْرِبَانِ» و«يَضْرِبُونَ»، و«تَضْرِبِينَ»، لأنها ضمير مثلهن. وليست بحرف  
إعراب كالنون بعد هاتيك الضمائر، ومن المحال أن يحذف الفاعل للجزم أو  
النصب.

(١) انظر سيبويه ١: ٢٠.

---

قوله : «وينى أيضا مع النون المؤكدة . . . . .» .

وجه البناء أن الفعلية مقتضية للبناء ، غير أنهم أعربوا المضارع ، ولم يعباؤا بها<sup>(١)</sup> عملا بجهة المشابهة<sup>(٢)</sup> ، فلما دخلت نون التأكيد حددت جهة الفعلية لأن التأكيد يجري في الحوادث فقويت الفعلية بهذه الجهة المحددة لها ، فعاد المضارع إلى أصله وهو البناء .

---

(١) الضمير في بها عائد على الفعلية .

(٢) في ع ون «المضارعة» والمثبت من الأصل وكلاهما مؤد إلى معنى واحد .

## ذكر وجوه إعراب المضارع

هِيَ الرَّفْعُ وَالتَّصَبُّ وَالْجَزْمُ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ بِأَعْلَامٍ عَلَى مَعَانٍ كَوُجُوهِ إِعْرَابِ الْأَسْمِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ فِي الْإِعْرَابِ غَيْرُ أَصِيلٍ، بَلْ هُوَ فِيهِ مِنَ الْأَسْمِ بِمَنْزِلَةِ الْأَلِفِ وَالنُّونِ مِنَ الْأَلِفَيْنِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، وَمَا ارْتَفَعَ بِهِ الْفِعْلُ وَانْتَصَبَ وَانْجَزَمَ غَيْرُ مَا اسْتَوْجَبَ بِهِ الْإِعْرَابُ وَهَذَا بَيَانُ ذَلِكَ:

قوله: «بمنزلة الألف والنون . . . . .».

هما ليستا بسبب أصلي في منع الصرف، بل منع الصرف بهما لشبههما ألفي التأنيث على مامر، فكذلك الإعراب في المضارع لا بطريق الأصالة، بل بطريق الفرعية على الاسم، وقد سبق تقريره أيضا.

قوله: «وما ارتفع . . . . .».

هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره. هذا ما ذهب إليه أصحابنا من أنه يرتفع بعامل معنوي وهو وقوعه موقع الاسم، لأنه لما كان عامله معنويا أشبه الابتداء، وهو يعمل الرفع فكذا شبيهه<sup>(١)</sup>. والوجه الثاني: أن المضارع بقيامه مقام الاسم، وقع في الرتبة العليا، لأن الاسم أقوى أنواع الكلم فأعطي أقوى الحركات وهي الرفع.

فإن قلت: «الماضي أيضا واقع. موقع الاسم، لأن المتكلم مخير فله أن يتفوه ابتداء بالاسم أو المضارع أو الماضي، وله أن يجعل كلا منهما جزءا ثانيا من كلامه، قلت: كلامنا في استحقاق المضارع الرفع، وذلك بعد كونه مستحقا

(١) انظر الإنصاف ص ٥٥٢ وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. انظر مسألة (القول في رفع الفعل المضارع) في الإنصاف ٥٥٠-٥٥٥.



## المرفوع

هُوَ فِي الارتفاعِ بِعَامِلٍ مَعْنَوِيٍّ نَظِيرُ الْمُبتدأِ وَخَبَرِهِ ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى وَقُوعُهُ بِحَيْثُ يَصِحُّ وَقُوعُ الاسمِ كَقَوْلِكَ زَيْدٌ يَضْرِبُ ، كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ ضَارِبٌ ، رَفَعْتَهُ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْمُبتدأِ مِنْ مَظَانٍ صِحَّةِ وَقُوعِ الْأَسْمَاءِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ يَضْرِبُ الزَّيْدَانِ ، لِأَنَّ مَنْ ابْتَدَأَ كَلَامًا مُنْتَقِلًا إِلَى النُّطْقِ عَنِ الصَّمْتِ لَمْ يَلْزَمْهُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ كَلِمَةٍ تَفُوهَ بِهَا اسْمًا أَوْ فِعْلًا ، بَلْ مَبْدَأُ كَلَامِهِ مَوْضِعُ خَيْرِهِ فِي أَيِّ قَبِيلٍ شَاءَ .

للإعراب ، وهو مستحق لذلك لما بينه وبين الاسم من المضارعة ، بخلاف الماضي فإنه لم يضارع الاسم ، فلما انتفى استحقاقه الإعراب انتفى ما هو مبني عليه وهو استحقاقه الرفع .

وذهب أكثر الكوفيين إلى أن الرفع في المضارع هو تعريه من النواصب والجوازم بدليل أنه ينتصب عند دخول الناصب ، وينجزم عند دخول الجازم . وإذا لم يدخل يرفع ، فدل على أنه يرتفع بتعريه من النواصب والجوازم ، كما ينتصب وينجزم بدخولهما<sup>(١)</sup> .

ومذهب الكسائي : أنه يرتفع بما في أوله من الزوائد<sup>(٢)</sup> ، واستدلوا على بطلان ماذهب إليه أصحابنا من وجوه :

أحدها : أنه لو ارتفع لقيامه مقام الاسم لامتنع ارتفاعه في «كاد زيد يقوم» لأنه لا يجوز «كاد زيد قائما» ، فلما وجب الرفع في «يقوم» في «كاد زيد يقوم» بالإجماع

(١) انظر هذا التعليل في الإنصاف ص ٥٥١ .

(٢) انظر مذهب الكسائي في الإنصاف ص ٥٥٣ .



\* فصل \* وَقَوْلُهُمْ كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ، وَجَعَلَ يَضْرِبُ، وَطَفِقَ يَأْكُلُ، الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ قَائِمًا وَضَارِبًا وَآكِلًا، وَلَكِنْ عُذِلَ عَنِ الْأَسْمِ إِلَى الْفِعْلِ لِعَرَضٍ، وَقَدْ اسْتُعْمِلَ الْأَصْلُ فِيمَنْ رَوَى بَيْتَ الْحَمَاسَةِ: «فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آثِيًا».

دل على أن ارتفاع المضارع ليس بما ذكره البصريون<sup>(١)</sup>. الثاني: أنه لو كان مرتفعاً بما ذكروا، لانتصب في نحو: «كاد زيد يقوم» لحلوله محل المنصوب وهو «قائماً»، ثم (كيف)<sup>(٢)</sup> يتعين له الرفع والاسم تارة يكون مرفوعاً، وأخرى منصوباً، وثالثة مجروراً، فلو كان الأمر على ما ذكروا لأعرب إعراب الاسم في الأحوال كلها، وذلك ظاهر البطلان، لأننا وجدنا انتصابه وانجرامه بعوامل لم تحم حول الأسماء فتيقنا أن ارتفاعه أيضاً بعامل مخالف لعامل الأسماء.

الوجه الثالث: أن ما ذهبوا إليه لو كان سديدا لارتفع الماضي في نحو: «زيد قام» لوقوعه موقع الاسم وهو «قائم»<sup>(٣)</sup>.

والجواب عن المذهب الأول الذي هو لأكثر الكوفيين، أن ذلك باطل لأداء ذلك إلى جعل ما هو السابق تالياً. وجعل التالي سابقاً لما ذكرنا أن الرفع هو السابق بين وجوه الإعراب، فلو ارتفع بتعريضه من النواصب والجوازم، يلزم أن يكون النصب والجزم سابقين، والرفع تالياً لهما، وقافياً أثرهما، لأن التعري يستدعي سبق الاكتساء، فإن قلت: قد أثبتت تقدم الرفع على النصب والجزم في الاسم، حيث استدللتم قبل بنحو: «ضرب زيد عمراً»، و«ذهب زيد إلى عمرو» وكلامنا في الفعل

(١) انظر هذا الرد في الإنصاف ص ٥٥٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ن وبه يتم الكلام.

(٣) انظر الإنصاف ص ٥٥١-٥٥٢.

ألا في الاسم . قلت : الاسم هو الأصل في باب الإعراب ، والفعل فرع عليه ، فيلزم أن يخالف الفرع الأصل ، هذا هو مقتضى القياس والأصل ، وفيما ذهبتم إليه خروج عن سنتهما المعهود ، فكان ماذكرنا بالقبول أولى . على أنا نقول : «مالك قد ارتكبتم هنا ما كنتم أبيتموه وهو جعل عدم العامل عاملا في باب المبتدأ والخبر ، وוכל مذهب مآله هذا فهو بين البطلان» .

والجواب عن قول الكسائي : أن الزوائد لو كانت هي الرافعة ، لما جاز في المضارع غير الرفع وإن دخل الناصب أو الجازم ، لأن العاملين إذا اجتمعا على كلمة فالعمل للأقرب ، والجواب الثاني : أن الزائد بعض الفعل لا انفصال بينهما بل هو من تمام معناه ، فلو ذهبنا إلى ما ذهب إليه الكسائي ، للزم إعمال الشيء في نفسه وذلك ممتنع<sup>(١)</sup> .

والجواب عن الوجه الأول من الوجوه التي استدلو بها على بطلان ما ذهبنا إليه أن الأصل في «كاد زيد يقوم» : «كاد زيد قائما» ، ولكن عدل عن الاسم إلى الفعل لغرض وهو الدلالة على الحدوث ، لأن «كاد» تستعمل في قرب الفعل من الحدوث ، والفعل يدل على الحدوث دون الاسم والدليل على أن الأصل هو الاسم في خبر كاد قوله :

٤٩٦ - . . . . وَمَا كَذْتُ أَبْنَا . . . . .<sup>(٢)</sup>

في موضع أووب .

(١) انظر الإنصاف ص ٥٥٣-٥٥٤ .

(٢) هذا بعض بيت من الطويل لتأبط شراً واسمه ثابت بن جابر ، وترتيبه التاسع والآخر من مقطوعة له وعدتها تسعة أبيات أوردها المرزوقي في شرح الحماسة ١ : ٨٣ ، قالها تأبط =

والجواب عن الوجه الثاني : أنا لانقول : إنه يرتفع بما يرتفع به الاسم ، فيلزمنا ماذكرتم ، وإنما نقول : إنه يرتفع لوقوعه موقع الاسم وهذا المعنى هو رافعه سواء أكان الاسم مرفوعا أو غير مرفوع .

والجواب عن الثالث : أن وقوع المضارع موقع الاسم إنما عمل فيه الرفع بعد أن استحق الإعراب بالمضارعة ، ومثال الماضي لم تحصل فيه تلك المشابهة .

هذا واعلم أن المراد بوقوعه موقع الاسم وقوعه موقعا يصلح للاسم وهذا القدر كاف لأن المراد كونه في معنى ذلك الاسم كما في (زيد يضرب) ، فإنك لو قلت فيه : (زيد ضارب) كان أسدّ كلام .

حينما أخذ عليه بنو لحيان طريق جبل ، حيث وجدوه فيه يشتار عسلا لم يكن له طريق غيره ، وقالوا له : استأسر أو نقتلك ، فكره أن يستأسر ، فصب ما معه من العسل على الصخر ووضع صدره عليه حتى انتهى إلى الأرض من غير طريق ، . فصار بينه وبينهم مسيرة ثلاثة فئج منهم انظر القصة في الأغاني ١٨ : ٢٠٩ . وقال المرزوقي في شرح البيت (رجعت إلى قبيلتي فهم ، وكدت لا أؤوب ، لأنني شافهت التلف ، ويجوز أن يريد : ولم أك آيبا في تقديرهم وظنهم ، واختار بعضهم أن يروى : «فأبت إلى فهم وما كدت آيبا» ، وقال كذا وجدته في أصل شعره) أ. هـ .

والبيت بتمامه كما ورد في شرح الحماسة للمرزوقي ١ : ٨٣  
..فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَلَمْ أَكْ آيِبًا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ  
وروايته في الإنصاف ص ٥٥٤ (وما كدت آيبا) وموضع الشاهد فيه على هذه الرواية ورواية الزمخشري في المفصل قوله : (وما كدت آيبا) حيث جاء الشاعر بخبر «كاد» اسما مفردا منصوبا ، والأصل في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع .

والدليل على هذا قوله في المتن: «وكذلك إذا قلت يضرب الزيدان»، ألا تراك لا تقدر على أن تقول: «ضارب الزيدان»، ولكن تقدر على أن تقول: «الزيدان يضربان»، فعلم أن مجرد صحّة وقوعه موقع جنس الاسم كاف. لأن المراد (أن يصح وقوع اسم الفاعل موقعه)<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَأُبْتُ . . . . .»

أُبْتُ : رَجَعْتُ. وَفَهُمْ : قَبِيلَةُ تَمَامِهِ :

وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفِرُ . . . . .

الضمير في مثلها: لِلخُطَّةِ، وتصفر من الصغير.

يريد: أن تلك الخُطَّة تصفر تعجباً مني.

(١) في ع و ن : «أن يقع موقعاً يصح وقوع اسم الفاعل موقعه»، والمثبت من الأصل.



## المنصوب

اِنْتِصَابُهُ ب (أَنْ) وَأَخَوَاتِهِ كَقَوْلِكَ أَرْجُو أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي «وَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ»، وَجِئْتُ كَيْ تُعْطِيَنِي، وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ.

قوله : «انتصابه بأن .....» .

إنما عمل «أَنْ» النَّصْبُ لانعقاد شبه بينها وبين أَنْ الناصبة في نحو: «بلغني أَنْ زَيْدًا ذَاهِبٌ». من حيث إِنَّ كلا منهما مصدرية لقولك: (أرجو أَنْ يَغْفِرَ الله لي)، معناه: أرجو مغفرة الله لي، كما أن معنى «بلغني أَنْ زَيْدًا ذَاهِبٌ»، «بلغني ذهاب زيد»، وأن كلا منهما على صورة واحدة إذا خففت المثقلة.

فإن قلت: قولك انتصاب الفعل بأن مناقضة بَيِّنَةٌ، لأنك قد أبيت أننا أن تكون الزوائد رافعة للمضارع بكونها بعضه، و(أَنْ) مع الفعل مصدر فتتزل قولك: «أَنْ يَغْفِرَ» بمنزلة «مغفرة»، وقد قلت: «تعمل (إِنَّ) في الفعل»، فلزمك بالضرورة القول: «بعمل بعض الكلمة في الكلمة»، مع أنك قد نفيت قبل، وأية مناقضة أبين من هذه؟!

قلت: «يغفرُ» في «أَنْ يغفرُ» إذا اعتبرته من حيث هو، هو فعل أجنبي عن «أَنْ» فإعمال «أَنْ» فيه لا يلزم إعمال ما ذكرنا في إعمال الزوائد من إعمال بعض الكلمة في تلك الكلمة، إذ لا يمكن أن يوجد المضارع مجردا عن تلك الزوائد، و«أَنْ» هي الأم من الحروف الناصبة للمضارع بدليل أنها تجيء تارة مظهرة نحو: «أَنْ يَغْفِرَ» وأخرى مضمرة كما في المضارع المنصوب بعد حتى وأخواتها، وثالثة منوَّية كما في قولهم: (تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٍ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) <sup>(١)</sup>.

(١) قال فيه الميداني: يضرب لمن خبره خير من مرآه، مجمع الأمثال ١: ١٢٩.

\* فصل \* وَيُنْصَبُ بـ (أَنْ) مُضْمَرَةً بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ  
وَهِيَ: حَتَّى، وَاللَّامُ، وَأَوْ بِمَعْنَى إِلَى، وَوَاوُ الْجَمْعِ .....

وقوله :

١٥٥م- فَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ اللَّهُ (١)

أي : «سَمَاعُكَ بِالْمُعَيَّدِي»، وَفَقُلْتُ اللَّهُ، بِتَأْوِيل : (أَنْ تَسْمَعَ)، وَ(اللَّهُ)،  
فَإِذَا لَمْ يَكُنْ وَكَيٍّ وَإِذَنْ فَمَحْمُولَةٌ عَلَى أَنْ فِي عَمَلِ النِّصْبِ لِمُنَاسَبَةِ تَذَكُّرِهَا فِي قِسْمِ  
الْحُرُوفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قوله : «بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ .....» .

أَمَّا حَتَّى، وَاللَّامُ فَهُمَا حُرُفَا جَرِّ فَلَا يَدُ مِنْ أَنْ تَضْمُرَ بَعْدَهُمَا «أَنْ»، لَتَكُونَا  
دَاخِلَتَيْنِ عَلَى الْإِسْمِ فِي التَّقْدِيرِ، إِذِ الْجَوَازُ مُخْتَصَةٌ بِالْأَسْمَاءِ، فَإِذَا وَجَدْتَ الْفِعْلَ  
بَعْدَهَا مَنْصُوبًا فَاعْلَمْ أَنَّهُ انْتَصَبَ بِإِضْمَارِ «أَنْ»، وَلِأَنَّ الْغَرَضَ هُوَ جَعْلُ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ  
سَبَبًا لِلثَّانِي، فَيُلْزَمُ إِضْمَارُ (أَنْ) لِيَقَعَ الْوِفَاقُ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى إِذِ الْمَعْنَى فِي  
«سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا» : سَرْتُ لِأَنَّ أَدْخَلْتُهَا، وَلَوْ رَفَعْتَ، كَانَ الْمَعْنَى فِي سَرْتُ حَتَّى  
أَنَا أَدْخَلْتُهَا الْآنَ، وَهَذَا عَكْسُ الْغَرَضِ فَيَبْطُلُ .

وَأَمَّا «أَوْ» فَبِمَعْنَى «إِلَى» أَوْ «إِلَّا» لِأَنَّ قَوْلَكَ : «لَا لَزْمَ لَكَ أَوْ تَعْطِينِي حَقِّي»، مَعْنَاهُ :  
إِنَّ لَزْمِي إِيَّاكَ وَاقِعٌ إِلَى وَقْتِ الْإِعْطَاءِ، وَلَوْ جَعَلْتُهَا بِمَعْنَى إِلَّا فَالْمَعْنَى : إِنَّ لَزْمِي  
إِيَّاكَ وَاقِعٌ لَامِحَالَةٍ إِلَّا أَنْ يَقَعَ الْإِعْطَاءُ . أَي لَزْمِي وَاقِعٌ فِي كُلِّ زَمَانٍ إِلَّا زَمَانَ  
الْإِعْطَاءِ، وَعَلَى كَلَا التَّقْدِيرَيْنِ يُلْزَمُ إِضْمَارُ (أَنْ) بَعْدَهَا، أَمَّا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى إِلَى  
فَظَاهِرٌ وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى إِلَّا فَلَا نِاسِئَةَ هُنَا مِنْ تَمَامِ الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ، فَيُلْزَمُ

(١) بعض بيت مرآة تحقيقه والتعليق عليه - انظر ص ٥٣٦ و ٦٩٠ .

أن يكون المستثنى ظرفا زمانيا أيضا ولا يمكن ذلك إلا إذا كان مابعد (إلا) مصدرا، مضافا إليه الزمان على نحو: «إلا وقت إعطائك»، فيجب أن تضرر «أن» ليكون المضارع في تقدير المصدر.

وأما «واو» الجمع فإنما أضمرت بعدها «أن» لأنهم لو أدخلوا ما بعد الواو في إعراب ما قبله لوقع النهي عن كل واحد من الفعلين وليس الغرض ذاك، وإنما المقصود النهي عن الجمع بينهما، فلما لم يمكن إدخال الفعل الثاني في إعراب الفعل الأول أضمر «أن» وتنزل قولك «لا تأكل السمك» بمنزلة، لا يمكن منك أكل السمك ليكون «تشرب» الذي بتقدير (أن) معطوفا على مثله نحو: «لا يمكن منك أكل السمك وشرب اللبن» فحصل بهذا الإضمار معنى النهي عن الجمع وأن أحدهما مباح له وفي الظاهر بيان ليس في التقدير الذي هو قولك: «لا يمكن منك أكل السمك وشرب اللبن»، لأنك إذا عدلت بما بعد الواو عن إعراب ما قبله نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب في الثاني والجزم في الأول، علم أنهما لم يشتركا في الحكم، إذا لو كان الاشتراك مقصودا لجزم الثاني كما جزم الأول.

أو نقول: الواو في «وتشرب» معناها العارض معنى «مع»، لأنك إذا قلت: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»، فكأنك قلت: «لا تأكل السمك مع شربك اللبن»، وقد وقعت الإشارة في صدر الكتاب إلى أنهم يميلون مع المعاني مَيْلاً بَيِّنًا، ومع مقتضيه للاسم، لأنها مضافة إلى ما بعدها، فيلزم إضمار «أن» ليتحقق فيما بعد الواو التي بمعنى («مع»)<sup>(١)</sup> الاسم.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.



..... وَأَلْفَاءُ فِي جَوَابِ الْأَشْيَاءِ السَّتَةِ : الْأَمْرُ .....

وأما (الفاء) في جواب تلك الأشياء الستة ، فإنما أضمر بعدها «أن» لأنَّ غرضهم في معنى «إِثْنِي فَأَكْرَمَكَ» أن يجعلوا الإتيان سبب الإكرام ، فلو سلكوا طريقة العطف نحو «إِثْنِي وَلَاكْرَمَكَ» مثلاً يجب دخول الفعل الثاني فيما دخل فيه الأول ، ولا يكون الإتيان سبباً للإكرام ، فقصدوا إلى صنيع بيِّن ، قصدهم أن يجعلوا الإتيان سبب الإكرام فنزلوا قولهم : «إِثْنِي» منزلة المصدر على نحو : «ليكن منك إتيان» ، ولما تنزَّلَ منزلة المصدر وجب إضمار «أن» بعد «الفاء» ، ليكون عطف اسم على اسم ، والتقدير «ليكن منك إتيان فأنَّ أكرمَكَ» كما تقول : «يعجبني ضربُ زيد ويغضبُ» . أي وأنَّ يغضبُ ، فكانه قيل : «ليكن منك إتيان فأكرام مني» ، كما أن التقدير : فيما ذكرنا من النظير : يعجبني ضربُ زيد وغضبه ، وقولك : «ليكن منك إتيان فأكرام مني» بمنزلة أن تقول : «ليكن منك إتيان فليكن مني إكرام» ، وهذا دليل على أنَّ الإتيان سبب الإكرام ، وأنه لا يكون حتى يكون في إضمار «أن» هذه الحكمة التي تراها وهي الإيذان بأنَّ الأول سبب للآخر.

فإن قلت : هل يجوز إظهار «أن» بعد الفاء ؟ قلت : لا ، لأن صدر الكلام ليس فيه مصدر ظاهر ، وإنما فيه فعل ، فرفض إظهار (أن) ليكون رفضه إثباتاً لضرب من المشاكلة بين صدر الكلام وآخره ، (وكم من مقدّر<sup>(١)</sup>) في كلامهم لا يتكلم به ، فإن شئت فتأمل في قولهم : «أتاني القوم ليس زيداً» .  
أي ليس بعضهم زيداً وقوله :

٤٩٧ - مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غَرَابِهَا<sup>(٢)</sup>

- (١) في الأصل : (وكم مقدّر) والمثبت من ن وع .  
(٢) البيت من الطويل وقد اختلف النحاة في نسبه . ففي حين نسبه سيويه في موضعين من الكتاب للأخوص الرياحي نسبه في مرة ثالثة للفرزدق - انظر الكتاب ١ : ١٦٥ ، ٣٠٦ ،

..... وَالنَّهْيُ. وَالنَّفْيُ، وَالْإِسْفَهَامُ. وَالْتَمَنِي، .....

أَيُّ : لَيْسُوا بِمُصْلِحِينَ . وَقَوْلُهُمْ : «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ» ، أَيُّ : نَحْ نَفْسِكَ . وَلَا يَتَكَلَّمُ  
بِهَذِهِ الْمَقْدَرَاتِ . فَكَذَا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ . وَكَذَا الْكَلَامُ فِيمَا بَقِيَ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ  
السَّتَةِ .

فَفِي النَّهْيِ نَحْوُ : ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ <sup>(١)</sup> .

أَيُّ : فَأَنْ يَحِلَّ . وَالْحَاصِلُ لَا يَكُنْ مِنْكُمْ طَغْيَانٌ فِإِحْلَالُ غَضَبِ مَنِي عَلَيْكُمْ .  
وَالْتَقْدِيرُ : لَا يَكُنْ مِنْكُمْ طَغْيَانٌ ، فَلَا يَكُنْ مَنِي إِحْلَالُ غَضَبِ عَلَيْكُمْ أَيُّ إِنْ  
لَا تَطْغَوْا لَا أُحِلَّ كَمَا كَانَ الْمَعْنَى فِيمَا سَبَقَ «إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» .

وَفِي النَّفْيِ نَحْوُ : مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، وَالتَّقْدِيرُ : لَا يَكُونُ مِنْكَ إِيْتَانٌ فَأَنْ تُحَدِّثُنَا ،  
وَلَوْلَمْ يَكُنْ قَوْلُكَ : «مَا تَأْتِينَا» بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : «لَا يَكُونُ مِنْكَ إِيْتَانٌ» لِيَعْطِفَ  
عَلَيْهِ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ «أَنْ تُحَدِّثُنَا» بِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ وَجِبَ دُخُولُ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الْفَاءِ  
فِي حَكْمِ مَاقْبَلِهَا نَحْوُ : (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) بِالرَّفْعِ أَيُّ : فَأَنْتَ لَا تُحَدِّثُنَا ، وَلِبَطْلِ غَرَضِ  
الْمُتَكَلِّمِ لَمَّا بَيَّنَّا أَنَّ الْغَرَضَ هُوَ جَعْلُ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ سَبَبًا لِلثَّانِي ، وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا  
بَعْدَ أَنْ لَا يَدْخُلَ الْفِعْلُ الثَّانِي فِي حَكْمِ الْأَوَّلِ ، فِإِذَنْ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَخَالَفَ بَيْنَهُمَا إِرَادَةً  
أَنْ يَجْعَلَ الْأَوَّلَ سَبَبًا لِلثَّانِي ، فَيَكُونُ هَذَا إِذَا كَانَ ذَاكَ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِضْمَارٍ

٣ : ٢٩ وهو في ديوان الفرزدق ص ٢٣ . وقد وقف عنده البغدادي في الخزانة ٤ : ١٥٩ قائلا  
في تحقيقه : (وهذا البيت من قصيدة عدتها ستة وعشرون بيتا للأخوص البربوعي ، وهذه  
أبيات منها أنشدتها الجاحظ في كتاب البيان) وانظر البيان والتبيين ٢ : ٢٦١ كما قال  
البغدادي في توضيح الشاهد : (على أن ناعب عطف بالجر على مصلحين المنصوب على  
كونه خبر ليس لتوهم الباء فإنها تجوز زيادتها في خبر ليس ، ويسمى هذا في غير القرآن  
العطف على التوهم ، وفي القرآن العطف على المعنى . وانظر الشاهد في مغني اللبيب  
تحت رقم ٧٤١ وابن عيسى ٢ : ٥٢ ، ٥ : ٦٨ ، ٧ : ٥٧ ، ٨ : ٦٩ .

(١) سورة طه آية ٨١ .

وَالْعَرَضُ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا وَجِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي،  
وَلَا لَزَمَكَ أَوْ تُعْطِنِي حَقِّي، وَلَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ، وَائْتِنِي  
فَأُكْرِمَكَ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾  
وَمَا تَأْتِينَا فُتَحَدَّثْنَا، وَأَتَانِيَا فُتَحَدَّثْنَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَذَا لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ  
فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ وَ﴿يَلْتَمِسُنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾. وَلَا تَنْزِلُ فَتَصِيبُ خَيْرًا.

(أَنْ) فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: (لَا يَكُونُ مِنْكَ إِيَّانٍ فَإِنْ تَحَدَّثْنَا). أَيْ لَا يَكُونُ مِنْكَ  
إِيَّانٍ، فَلَا يَكُونُ مِنْكَ حَدِيثٌ، وَالْمَعْنَى: «إِنْ تَأْتَيْنَا فُتَحَدَّثْنَا»<sup>(١)</sup>، وَالْمَنْفِي هُوَ الْإِيَّانُ  
دُونَ الْحَدِيثِ، وَبِهَذَا يَتَضَحُّ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا التَّرْكِيبِ وَبَيْنَ قَوْلِكَ: «مَا تَأْتِينَا فُتَحَدَّثْنَا»  
بِالرَّفْعِ لِلْعَطْفِ. إِذْ بِالْعَطْفِ يَنْتَفِي الْحَدِيثُ كَمَا يَنْتَفِي الْإِيَّانُ.

وَفِي الْاسْتِفْهَامِ نَحْوُ: ﴿فَهَذَا لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾<sup>(٢)</sup>.  
أَيْ: لِيَكُونَ لَنَا شُفْعَاءَ، فَ «شُفْعَاءَ» بَعْدَ ذَلِكَ كَقَوْلِكَ: «أَيَكُونُ لَنَا شُفْعَاءَ فَإِنْ  
يَشْفَعُوا لَنَا».

أَيْ: «إِنْ يَكُنْ لَنَا شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا»<sup>(٣)</sup>.  
وَفِي التَّمْنِي نَحْوُ: ﴿يَلْتَمِسُنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾<sup>(٤)</sup>.  
أَيْ: «لَيْتَ كَوْنًا مِنِّي مَعَهُمْ فَفُوزًا».  
وَفِي الْعَرَضِ نَحْوُ: «أَلَا تَنْزِلُ فَتَصِيبُ خَيْرًا»، أَيْ «أَلَا يَكُونُ مِنْكَ نَزُولٌ فإِصَابَةٌ  
خَيْرًا». أَيْ: «إِنْ تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا».

(١) فِي ع: «إِنْ أَتَيْنَا حَدَّثْنَا» وَفِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِحٍ وَالْمَثْبُتُ مِنْ ن.

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ آيَةُ ٥٣.

(٣) فِي ن: «لَنْ يَكُونَ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا» وَفِي الْأَصْلِ مَطْمُوسٌ وَالْمَثْبُتُ مِنْ ع.

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ آيَةُ ٧٣.

فإن قلت: الهمزة في الاستفهام، فما بالهم سموا قولهم: «ألا تنزل عَرَضًا لا استفهاما؟ قلت: هو من حيث الظاهر معك ومن حيث المعنى معنا، إذ ليس مراد القائل أن يستفهم المخاطب عن ترك النزول وإنما مراده أن يذكره النزول حيث تركه ناسيا أو مارا غير ملتفت إليه، ولا معرَّج عليه، واللفظ بمنزلة الكسوة للمعنى والمكتسي أبدا مستتبع للكسوة لاتابعا لها، فلذا سمَّوا عرضا لا استفهاما.

قال الفراء<sup>(١)</sup> في المنصوب بعد الفاء في جواب هاتيك الأشياء: إنه نصب على الخلاف، أي: لما عطف ما بعد الفاء على فعل لا يشاكلة في معناه استحق المعطوفُ النصب على الخلاف ليفرق بينهما. ونظير هذا قول الكوفيين في الظرف الواقع خبرا للمبتدأ في «زيد أمامك» إن الخبر في المعنى هو المبتدأ كالمنطلق في «زيد منطلق» وأمامك ليس بزيد في المعنى، فانتصب على الخلاف، لكننا نقول: هذا قول مزيف، بدليل قولهم: «ماقام زيد لكن عمرو» فما بعد «لكن» مخالف لما قبلها ولا نصب في عمرو كما ترى، فثبت أن الانتصاب بإضمار «أن».

---

(١) انظر رأي الفراء في كتاب (الجنى الداني في حروف المعاني) للمرادي ص ٢٣٢ تحقيق  
فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل.

\* فصل . وَلَقَوْلِكَ مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا مَعْنِيَانِ . أَحَدُهُمَا : مَا تَأْتِينَا فَكَيْفَ تُحَدِّثُنَا ، أَيْ لَوْ أَتَيْنَا لَحَدَّثْتُنَا ، وَالْآخَرُ : مَا تَأْتِينَا أَبَدًا إِلَّا لَمْ تُحَدِّثْنَا ، أَيْ مِنْكَ إِيَّانَ كَثِيرٌ وَلَا حَدِيثَ مِنْكَ وَهَذَا تَفْسِيرُ سَبَوِيهِ .

\* فصل . وَيَمْتَنِعُ إِظْهَارُ (أَنْ) مَعَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ إِلَّا اللَّامَ إِذَا كَانَتْ لَامَ (كَيْ) فَإِنَّ الْإِظْهَارَ جَائِزٌ مَعَهَا ، وَوَاجِبٌ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ دَاخِلَةً عَلَيْهِ (لَا) كَقَوْلِكَ : لِثَلَاثَةِ عَشْرَ يَوْمًا ، وَأَمَّا الْمُؤَكَّدَةُ فَلَيْسَ مَعَهَا إِلَّا التَّزَامُ الْإِضْمَارُ .

قوله : «وَكَقَوْلِكَ مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا . . . .» .

فَسَرَّ قَوْلَهُمْ مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا بوجهين :

أحدهما : أنه نفى الجملتين على معنى أَنَّ انتفاء الأولى سبب لانتفاء الثانية . أي امتنع الحديث لامتناع الإتيان ، ألا ترى إلى قوله عقيب هذا الكلام : «لو أتيتنا لحدثتنا» ، و«لو» إذا دخلت على الجملتين الواجبتين قلبتهما غير واجبتين ، ألا ترى أن «خَرَجْتُ» و«خَرَجْتُ» جملتان واجبتان ، فلو قلت : «لو خَرَجْتُ خَرَجْتُ» كانتا غير واجبتين ، لأنَّ المعنى حينئذ : «امتنع خروجي لامتناع خروجك» .

والثاني : أنه أثبت الجملة الأولى معنى ، وإن كانت في الظاهر منفية ، ونفى الثانية على معنى أَنَّ الإتيان موجود والحديث غير موجود ، فنزل الإتيان الموجود منزلة المعدم ، إذ الإتيان إنما يقصد لثمرته التي هي الحديث ، فلما انتفت الثمرة نزل الإتيان الموجود بمنزلة المعدم المفقود ، ونظير هذا قولهم : «كلمت وما كلمت» ، إذ الكلام للفائدة ، فلما خلا عنها جعل وجوده بمنزلة عدمه ، حتى كأنه لم يوجد أصلا .

قوله : «ويمتنع .....» .

أي يمتنع إظهار «أن» مع (حتى ، وأو ، والواو ، والفاء) ، لأن هذه المذكورة في الأصل للعطف ، فلو ظهر معها «أن» يلزم عطف الاسم على الفعل ، وذلك غير مستحسن ، لانتفاء المشاكلة بين صدر الكلام وآخره ، أما اللام المؤكدة فإنها قد زيدت لتأكيد النفي ، فقولك : «لم أكن لأفعل» أكد من «لم أكن أفعل» .

فمعنى الأول : لم أكن للفعل ، وفيه نفي نفس الفعل .

ومعنى الثاني : نفي إيجاد الفعل ، ونفي إيجاد الفعل يلزم من نفي الفعل ولا ينعكس ، فعلم أن اللام زائدة ، والزيادة مستلزمة للثقل ، فناسب أن يلزم إضمار «أن» معها للإيجاز .

فإن قلت : «أن» مع الفعل (في تقدير<sup>(١)</sup>) المصدر ، فيكون قولك : «لم أكن لأفعل» بمنزلة قولك : «لم أكن للفعل» ، فاللام في الفعل لا تخلو من أن يكون لها تعلق أو لم يكن .

ففي الأول : يلزم أن لا تكون زائدة .

وفي الثاني : يلزم أن يقع المصدر خبراً عن الجثة على نحو : لم أكن فعلاً والمصدر لا يقع خبراً عن الجثة ، اللهم إلا على تأويل<sup>(٢)</sup> ، فلو أولته باسم الفاعل وقد أول أولاً «أن» مع الفعل بالمصدرية يلزم تأويل بعد تأويل ، فيمتنع لما فيه من ارتكاب خلاف الأصل ، ولو لم تأوله باسم الفاعل ، فترك إضمار (أن) (قصراً للمسافة<sup>(٣)</sup>) .

(١) في نسخة س : «في تأويل» والمثبت من الأصل وع و ن .

(٢) من الأصل ون وفي ع قصداً للمسافة وهو تحريف .

قلت: قولك: «لم أكن لأفعل» نفي كقولك: «ستفعل» فيجب<sup>(١)</sup> أن يكون في هذا الكلام الباقي حرف متمحض للاستقبال، فيلزم إضمار (أن) ليطمحض بذلك للاستقبال، وعدم جواز إظهارها لما ذكرنا.

أما قولك: المصدر لا يقع خبراً عن الجثة، فالجواب عنه أن امتناع وقوع المصدر خبراً عن الجثة لعدم كونه دالاً بصيغته على فاعل، (وعلى زمان دون زمان)<sup>(٢)</sup> والفعل المصدر بـ(أن) يدل عليهما، فيجوز الإخبار به وإن لم يجز بالمصدر، ولا سيما وقد التزم إضمار (أن) فصار منتظماً في سطر الفعل الممحض المتأول باسم الفاعل، يؤيد ما ذكرت لك من الفارق إطباقهم عن آخرهم على الإخبار بالفعل موضع الفعل المصدر بـ(أن) في خبر عسى، نحو: «عسى زيد أن يخرج» وإنما جوزوا ذلك لامتناع استعمال المصدر موضع الفعل المصدر بأن هنالك.

فالإخبار إذن بالفعل، ودخول «أن» ليكون علماً على المستقبل، لأن «عسى» للإخبار بوقوع حادث في الزمان المستقبل مع رجاء وطمع، فلا بد من (أن) ليكون علماً على الاستقبال.

فإن قلت: «جاز في عسى» لأن معنى قولك (عسى زيد أن يخرج) «قارب زيد الخروج»، وهذا مستقيم كما ترى.

قلت: فلنا أن نقدر أيضاً في «كان» معنى الإحداث، فإذا قلت: «لم أكن لأفعل» فكأنك قلت: «لن أحدث الفعل» إذ كلا المعنيين واحد، وأما اللام إذا كانت لام «كي» فلها حالتان:

(١) من الأصل ونوع وفي س يلزم.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من س وع.

\* فصل \* وَلَيْسَ بِحَتْمٍ أَنْ يُنْصَبَ الْفِعْلُ فِي هَذِهِ  
الْمَوَاضِعِ، بَلْ لِلْعُدُولِ بِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعْنَى وَجْهَةٍ مِنَ الْإِعْرَابِ  
مَسَاغٌ فَلَهُ بَعْدَ حَتَّى خَالَتَانِ ...

في إحداهما: يجوز معها الإظهار، وفي الأخرى: يجب الإظهار، فالحالة الأولى نحو: «جتتك لتكرمني»، فلك أن تقول فيه: «لأن تكرمني» أيضا، لأن هذه اللام من حروف الجر، فلا بأس بإظهار لفظ الاسم بعدها مع أن الجار لا يدخل على الفعل.

ففي الإظهار دخول الجار على الفعل لفظا لا معنى، فعند الإظهار يكون الجار داخلا عليه من وجه دون وجه، بخلاف ترك الإظهار فيجوز الإظهار. نحو: «لثلا تعطيني»، والأصل: «لأن لاتعطيني» فأدغمت النون في اللام، وإنما وجب الإظهار هنا لثلا يتوالى اللامان، إذ اللفظ بهما مستكره مستثقل.

قوله: «... مساغ ...».

أي: بل مساغ للعدول بالفعل إلى غير ذلك من معنى في حالة النصب، وإلى جهة من الإعراب مغايرة لتلك الجهة، وعني بالمواضع: ما بعد (حتى وأو والواو والفاء) دون اللام، لأن اللام لا يكون بعدها إلا منصوب ولذا لم يذكرها في تفصيل المواضع، وقد وقع في بعض النسخ «من معنى وجهته» بإضافة (معنى) إلى وجهته، وفي بعضها «من معنى وَجْهَةٍ» بتنوين معنى وعطف جهة عليه. والصورة في الخط واحدة والوجهان متقاربان.



... وهو في إحداهما مستقبل أو في حكم المستقبل فيَنْصَبُ، وفي الأخرى حال أو في حكم الحال فيَرْفَعُ وذلك قولك: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، وَحَتَّى أَدْخُلَهَا، تَنْصَبُ إِذَا كَانَ دُخُولُكَ مُتَرَقِّبًا لِمَا يُوجَدُ كَأَنَّكَ قُلْتَ: سِرْتُ كَيْ أَدْخُلَهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ، وَكَلَّمْتُهُ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ...

قوله: «هو في إحداهما مستقبل أو في حكم المستقبل . . . .».

الفعل المنصوب بعد (حتى) على وجهين.

أحدهما: أن السبب قد مضى، والمسبب لم يَمْضِ ويكون منتظرا وهو المراد بقوله: «هو مستقبل» نحو: «كلمته حتى يأمر لي بشيء» فالتكليم سبب للأمر ولأجله تعاطيته، وقد حصل التكليم ولم يحصل الأمر بعد، وإنما أنت ترقبه وتنتظره فيكون الأمر بشيء علة للتكليم.

ومثال هذا أن يحضر إنسان في مسجد الجامع يوم الجمعة وقيل له قبل أن يصلي: «لم حضرت هنا؟» فقال: «حضرت حتى أصلي صلاة الجمعة» فالسبب وهو الحضور قد مضى، والمسبب وهو أداء صلاة الجمعة لم يَمْضِ بل هو مرتقب. فهذا بمنزلة أن تقول: «كي يأمر لي بشيء»، و«كي أصلي صلاة الجمعة». و«كي» حرف جر لما سيحيي في قسم الحروف فينتصب الفعل بإضمار «أن» ليكون حرف الجر داخلا على الاسم.

وثانيهما: أن السبب والمسبب قد مضيا نحو قولك: «سرتُ أمس حتى أدخلها وخرجت منها اليوم»، فلو لم يكن المسبب وهو الدخول منقضيًا لما استقام قولك: «وخرجت منها اليوم»، وهو كلام مستقيم كما ترى، إلا أنك ذكرت الحال التي مرت بك وكان الدخول في تلك الحال مترقبا غير مُتَقَضٍّ، وهو معنى قوله: «من حيث إنه في وقت وجود السير إلى آخره، أي: الدخول المتقضي في حكم المترقب الذي

...أَوْ كَانَ مُتَقَضِّيًا إِلَّا أَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُسْتَقْبَلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِي وَقْتِ  
وُجُودِ السَّيْرِ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ كَانَ مُتَرَقِّبًا، وَتَرَفُّعٌ إِذَا كَانَ الدَّخُولُ  
يُوجَدُ فِي الْحَالِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: حَتَّى أَنَا أَدْخُلُهَا الْآنَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ:  
مَرِضٌ حَتَّى لَا يَرْجُوَنَهُ، وَشَرِبْتُ الْإِبِلَ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيرُ يَجْرُ بَطْنَهُ...

لم يَجِيءْ بعد من حيث إن ذلك الدخول كان مترقبا في وقت وجود سببه وهو السير،  
المفعول من أجله، وهذا القائل قد جعل السير في صورة الحال فكأنه قال: «كنت  
أسير حتى أدخلها»، وإتيانه بلفظة الاستقبال مع أن الدخول قد مضى لذلك  
ف(حتى) في هذه المسألة بمعنى «إلى» والفعل الذي بعدها غاية لما قبلها، وليس  
بعلة له، فقولك: «سرتُ حتى أدخلها»، معناه: «سرتُ إلى أن أدخلها، والعلم  
فيه: «سرتُ حتى تطلع الشمس، فطلوع الشمس غاية للسير، غير علة له، لأنها  
طالعة سرتُ أول لم تسر، فتكون «حتى» هنا بمعنى «إلى»، وهي حرف جر، فيضمُر  
بعدها «أَنْ» فينصب الفعل بعدها.

قوله: «وترفع إذا كان الدخول يوجد في الحال...».

أي إذا ذهب الترقب، ذهب الانتصاب، لأن «حتى» إذا كان حرف ابتدأ مابعدا  
كاما، (والفرق أَنَّ «أَنْ» علم الاستقبال)<sup>(١)</sup>، فيقدر فيما فيه ترقب، ومنه قولهم:  
«مرض حتى لا يرجونه». كأنك قلت: «مرض حتى الحال هذه»، أي: المرض  
حاصل فيما مضى وانقطاع الرجاء حاضر الآن يوجد جزءا فجزءا، وكذلك قولهم:  
«شربت الإبل حتى يجيء البعير يجرُ بطنه»، أي: الشرب قد حصل وانقضى،  
ومجيء البعير يوجد في الحال جزءا فجزءا، والمراد بالحال هنا: حال الإخبار أي  
زمان الإخبار، وزمان المجيء واحد، و«حتى» هذه بمنزلة واو الحال، ألا ترى إلى

(١) في ن: «والفرق بَيْنَ أَنَّ أَنْ علم الاستقبال» والمثبت من الأصل وع.

أَوْ تَقْضَى إِلَّا أَنَّكَ تَحْكِي الْحَالِ الْمَاضِيَةَ، وَقُرِءَ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴿ مَنْصُوبًا وَمَرْفُوعًا، وَتَقُولُ كَانَ سِيرِي  
حَتَّى أَذْخَلَهَا بِالنَّصْبِ لَيْسَ إِلَّا.

وقوع الكلمة المختصة بنفي الحال وهي (ما) بعدها في قوله :

٤٩٨- يُغْشُونَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ<sup>(١)</sup>

فكأنه قال : يغشون وكلابهم ماتهرو. ولا يقع بعد «حتى» هذه الفعل المستقبل،  
لا يقال : «سرت حتى أدخلها غدا». وإنما يجب أن تقول : «سرت حتى أدخلها»،  
فينص بإضمار «أَنَّ» لأن «أَنَّ» من علم الاستقبال .

قوله : «أَوْ تَقْضَى . . . . .» .

يريد أن حتى هذه لا يقع بعدها إلا فعل الحال إما حاضرا، وإما راجعا إليه على  
طريق الحكاية، والحال المحكية بمنزلة الحاضرة ، ألا تراك تقول : «مررت بك  
وأنت تفعل كذا»، كما تقول : «أنت تفعل كذا الآن» .

قوله : «منصوباً ومرفوعاً . . . . .» .

(١) البيت لحسان بن ثابت وقد أورده الجندي عرضاً في الإقليد ص ٧٠٣ من غير أن يستشهد  
به وروايته في الكتاب لسيبويه ٣ : ١٩ .

يغشون حتى لاتهر كلابهم «ويغشون» من غاشية الرجل : من ينتابه من زواره. اللسان (غشا)  
وَيُغْشُونَ يُزَارُونَ، هزير الكلب: صوته وهو دون النباح من قلة صبره على البرد - اللسان  
(هرز). والبيت في مدح آل جفنة الغسانيين قال المحقق عبدالسلام هارون في تفسيره:  
جعل كلابهم لاتنبح من يغشاهم لاعتيادها لقاء الأضياف، والسواد هنا: الشخص. يقول:  
لايسألون عمن يرفع لهم من الشخص لعلهم بأنهم طلاب معروف، فسيَتَلَقُونَهُ بالضيافة  
دون ماسؤال. والشاهد موضح في المتن.

فَإِنْ زِدْتَ أَمْسَ وَعَلَّقْتَهُ بِ (كَانَ) أَوْ قُلْتَ سَيْرًا مُتَعِبًا أَوْ أَرَدْتَ كَانَ  
التَّامَّةَ جَارَ فِيهِ الْوَجْهَانِ، وَتَقُولُ أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا بِالنَّصْبِ، وَأَيُّهُمْ  
سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ .

فالنصب على أَنَّ الإخبار بالزلزال<sup>(١)</sup>، والقول كان مترقبا عند الزلزال وليس فيه  
إخبار بوقوع قول . والرفع على أَنَّ الإخبار بالزلزال وبالقول الحاصل في الوجود على  
حكاية الحال مسببا عن الزلزال .

قوله : « بالنصب ليس إلّا . . . . . »<sup>(٢)</sup> .

إذ لو رفع الفعل بعد «حتى» هنا كان التقدير: «حتى أنا أدخلها» وتبقى «كان»  
حيثئذ بغير خبر، فلزم أن ينصب لتجعل «حتى» حرف جرٍّ ويقع الجار والمجرور  
خبرا لكان أي: «كان سيري كي أدخلها» .

قوله : «فإن زدت (أمس) . . . . .» .

أي إذا زدت «أمس» أو زدت «سيرا» فقد وفيت «كان» حقه مما يستحقه من  
الخبر، والتقدير: «كان سيري أمس»، و«كان سيري سيرا متعبا» فيجوز فيما بعد  
حتى النصب والرفع، وهكذا إذا أردت بكان في المسألة السابقة وهي: «كان سيري  
حتى أدخلها» «كان» التامة إذ لا افتقار لها إلى خبر، فلا ضرورة تمسنا إلى جعل  
«حتى» حرف جر ليقع خبرا لكان، فالتقدير في النصب: «وجد سيري لأجل دخولي  
إياها»، وفي الرفع: «وجد سيري وأنا أدخلها الآن» .

(١) نسبه إلى استشهد الزمخشري بقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ وهي آية ٢١٤  
من سورة البقرة .

(٢) جاء في حاشية الأصل: لأنك إذا رفعت تكون (حتى أدخلها) جملة مستقلة فالإخبار بها  
لا يصلح أن يكون جزءا لكان، لفقدان الضمير العائد، والفصل بحتى بين الاسم وما وقع  
خبرا .

**\* فصل \* وَقرىءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَاتِلُوهُمْ أَوْ تُسَلِّمُوا﴾**  
**بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ (أَنْ) وَالرَّفْعِ عَلَى الْإِشْرَافِ بَيْنَ يُسَلِّمُونَ**  
**وَتَقَاتِلُونَهُمْ، أَوْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ كَأَنَّهُ قِيلَ: أَوْ هُمْ يُسَلِّمُونَ.....**

قوله : «..... أُسِرَتْ؟»<sup>(١)</sup>.

امتنع الرفع هنا لأنَّ الرفع في فعل الحال، ولم يثبت المستفهم السبب وهو  
 المسير بدليل استفهامه عنه فأُثْبِتَ المسبب؟ والدليل على امتناع الرفع أنك لو  
 قلت: أسرت وأنت تدخلها الآن كان محالاً.

قوله : «وأيهم سار.....»<sup>(٢)</sup>.

جاز الوجهان هنا لأنك لو قلت: «أيهم سار؟» قد أثبت السير حيث استفهمت  
 عن صاحب السير، فجاز أن يجعل الدخول مترقياً أو حاضراً. فينصب في الأول،  
 ويرفع في الثاني، والتقدير: أيهم سار إلى دخولها وأيهم سار حتى يدخلها الآن.

قوله : «وقرىءَ.....»<sup>(٣)</sup>.

إذا نصبت (فأو) بمعنى (إلى أن)، كما في قولك: (لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَعْطِينِي حَقِّي)  
 فيكون منصوباً بإضمار (أَنْ). وكأنَّ التقدير: يكون منكم قتال أو إسلام منهم،  
 كقولك: «تقاتلونهم حتى يسلموا»، أي: إلى أن يسلموا، ويكون القتال فيه سبباً  
 للإسلام، ويكون السبب مثبتاً دون المسبب إذ القتال ينقطع عند الإسلام.

وإن رفعت فعلى ما ذكره من الاشتراك أي: تقاتلونهم أو يسلمون، أي الأمر  
 مقسوم بين الفرقتين على سبيل الإبهام، فالقتال إلى المؤمنين، والإسلام إلى

(١) إشارة إلى قول الزمخشري: «وتقول أسرت حتى تدخلها؟» بالنصب.

(٢) إشارة إلى قول الزمخشري: «وأيهم سار حتى يدخلها» بالنصب والرفع.

(٣) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى: ﴿لَقَاتِلُوهُمْ أَوْ تُسَلِّمُوا﴾ بالنصب. وهي آية

..... وَتَقُولُ: هُوَ قَاتِلِي أَوْ أَفْتَدِي مِنْهُ، وَإِنْ شِئْتَ ابْتَدَأْتَهُ  
عَلَى أَوْ أَنَا أَفْتَدِي .....

الكافرين، إلا أنهما لا يجتمعان وهما القتال والإسلام، ويكون كلاهما مثبتاً فهؤلاء يتعاطون القتال وأولئك يتعاطون الإسلام.

وإذا أردت الابتداء وقدرت «تقاتلونهم أو هم يسلمون» فالمعنى: أن المؤمنين هم المتولون للقتال وأن الكفار هم المتولون للاستبصار باستعمال البصائر والأبصار يتدبرون من غير إلجائهم القتال إلى الإسلام في آياته، ويستدلون على وحدانيته بالتفكر في كل شيء من مخلوقاته.

٤٩٩- ففي كل شيء له آية تدل على أنه واحد<sup>(١)</sup>

وعني بقوله: (أو على الابتداء): الاستئناف بجملة معربة إعراب نفسها غير مشترك بينها وبين ما قبلها في عامل واحد. ومثل بقوله: «أو هم يسلمون» ليظهر الفرق بين هذا التقدير والتقدير الذي قبله، إذ الجملة الاسمية لا تكون معطوفة على جملة فعلية باعتبار التشريك، ولكن باعتبار الاستقلال مثال التقدير الأول في غير الجملة الفعلية قولك: «إن زيدا قائم وعمرًا منطلق» عطفت «عمرًا منطلق» على «زيدًا» على التشريك معه في عامل واحد.

ومثال التقدير الثاني: قولك: «إن زيدا قائم وعمرًا منطلق» عطفت «عمرًا منطلق» على أنه جملة مستقلة لا باعتبار التشريك في عامل (واحد)<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذه الطريقة: «هو قاتلي أو أفندي منه»، إن نصبت «أفندي» فالقتل

(١) البيت من المتقارب.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع وبه يتم الكلام.

(٣) في سيبويه ٤٩: ٣: وتقول هو قاتلي أو أفندي منه، وإن شئت ابتدأته كأنه قال: أو أنا

وَقَالَ سَيَبُوهُ فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :  
فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكَ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحْاوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

سبب للافتداء، وإن رفعت فالتقدير: أو أنا أفتدي على أن الافتداء على سبيل الاختيار، دون أن يكون بطريق الإلجاء والاضطرار وأن المقاتل هو المخير له بين القتل والافتداء، ولا يعلم من هذه القراءة وهي «أَوْسَلِمُونَ» بالنون أن القتال كان لأجل الإسلام (من حيث اللفظ)<sup>(١)</sup>. وإنما يعلم من حيث المعنى، فإن القتال والإسلام لما علم امتناع اجتماعهما علم أن القتال ينقطع بانقطاع الامتناع من الإسلام، وإذا علم انقطاعه بانقطاعه ثبت أنه كان لأجله، وكذا لو قلت: «يجيء زيد» أو يذهب عمرو بالرفع لم يكن دليل في اللفظ على أن مجيء زيد سبب لذهاب عمرو، إلا إذا نُصِبَ «يذهب» بإضمار «أن»، وإنما لم يذكر الرفع في «أو أنا أفتدي» إلا على تقدير واحد وهو الثاني مما سبق من التقديرين في «أو يسلمون»، لا امتناع التقدير الأول، لأن ذلك عطف باعتبار التشريك، وليس قبل «أفتدي» ما يصلح أن يكون أفتدي مشتركاً معه في الإعراب، لأن الفعل لامشاركة بينه وبين الاسم في العوامل، فلم يبق إلا التقدير الثاني، ومثل بـ «أنا» أيضاً ليتضح.

قوله :

٥٠٠ - فَقُلْتُ لَهُ

(١) .....

أفتدي، وقال طرفة بن العبد:

وَلَكِنْ مَوْلَايَ أَمْرُوهُوَ خَائِفِي عِلْمُ الشُّكْرِ وَالتَّسَالِ أَوْ أَنَا مُفْتَدِي

(١) في الأصل: من حيث الظاهر والمثبت من ع لأنه المنسجم مع سياق اللفظ والمعنى.

(٢) هذا بعض بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٧٢ وترتيبه السادس، والشلاثنون من قصيدة

له على بحر الطويل وعدتها واحد وستون بيتاً قالها عندما توجه إلى قيصر ملك الروم

مستنجداً به على رد ملكه إليه والانتقام من بني أسد ومطلعهما:

سَمَا بِكَ شَوْقٌ بَعْدَمَا كَانَ أَقْصَرَا وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوْفَرَعَرَا

وَلَوْ رَفَعْتَ لَكَانَ عَرَبِيًّا جَائِزًا عَلَى وَجْهَيْنِ، عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بَيْنَ الْأَوَّلِ  
وَالْآخِرِ كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ إِنَّمَا نَمُوتُ، وَعَلَى أَنْ يَكُونَ  
مُبْتَدَأً مَقْطُوعًا مِنَ الْأَوَّلِ. يَعْنِي أَوْ نَحْنُ مِمَّنْ يَمُوتُ.

فالنصب على : (إِلَّا أَنْ نَمُوتَ) <sup>(١)</sup>.

والرفع على ماذكر من الوجهين، وقبله :

بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ خَلْفَهُ

وَأَيَّقَنَ أَنَا لِأَحِقَّانِ بَقِيصَرًا <sup>(٢)</sup>

وكان امرؤ القيس خرج إلى قيصر يستنجده.

والدَّرْبُ : المضيق من مضايق الروم.

وقوله : «... أَوْ نَحْنُ مِمَّنْ يَمُوتُ».

يموت : بالياء والنون، فالياء للحمل على (من) الموصول وهو اسم ظاهر  
والأسماء الظاهرة كلها غيب.

والدليل عليه : قولهم : ياتمिम كلهم : أي (نحن ممن يموت).

والنون بالحمل على نحن . أي : نحن نموت .

انظر الديوان ص ٧٦-٧٧ والبيت الشاهد بتمامه :

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذِرَا

وموضع الشاهد فيه قوله : (أَوْ نَمُوتُ) حيث نصب نَمُوتُ بإضمار أَنْ لأنه لم يرد العطف وإنما  
أراد أنه يحاول طلب الملك إلا أَنْ يموت فيعذره الناس . وهذا البيت من شواهد سيبويه في  
الكتاب ٤٧: ٣ وقد أجاز فيه سيبويه الرفع علاوة على النصب وقال فيه : (ولو رفعت لكان  
عربيا جائزا على وجهين : على أَنْ تُشْرِكَ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ، وعلى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً مَقْطُوعًا  
مِنَ الْأَوَّلِ، يَعْنِي : أَوْ نَحْنُ مِمَّنْ يَمُوتُ.

(١) في الأصل : «إِلَى أَنْ نَمُوتَ» والمثبت من ن وع وكلاهما جائز.

(٢) ديوان امرئ القيس ص ٧٢ وروايته هناك : (دونه) مكان (خلفه).



**\* فصل \* وَيَجُوزُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ أَنْ يَكُونَ تَكْتُمُوا مَنْصُوباً وَمَجْزُوماً كَقَوْلِهِ : «وَلَا تَشْتُمِ الْمَوْلَى وَتَبْلُغَ أَذَاتَهُ» .**

قوله : «أن يكون تكتموا<sup>(١)</sup> منصوبا ومجزوما . . . .» .

فالتَّصْبُّ على أَنَّ الواو واو الصرف أي مع الكتمان وإنما يكون ذلك إذا لم يرد الاشتراك بين الفعل والفعل أي : لاتجمعوا بين ليس الحق بالباطل وبين كتم الحق بالمنهي عنه هو الجمع بين الفعلين لأنفس الفعل كما كان المنهي في مسألة السمكة هو الجمع بين الأكل والشرب دون الأكل والشرب أنفسهما فإن قلت : «فعلى ما ذكرت يلزم أن يجوز فعلهم اللبس بدون الكتمان» ، قلت : «الكتمان مقيد لأن بعده «وأنتم تعلمون» أي : لا يكن منكم لبس حق مع علم بكتمان الحق، فيجوز أن تكون «الواو» على هذا للصرف ويكونوا منهيين عن جمع اللبس مع العلم بكتمان الحق ، واللبس الذي لا يكون مع العلم لم يكونوا منهيين عنه ، لأن اللبس الذي لا يعلم به صاحبه يكون معذورا في ارتكابه لعدم تناول النهي إياه من حيث إنه لا يقدر على الاحتراس منه كما لم يتناول النهي الأكل في مسألة السمكة من قبل أنه لا يضر إذا لم يقترن بالشرب . وأما الجزم فللعطف على «تَلْبِسُوا» . والتقدير : ( ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق ) . واستشهد لهذا الوجه الثاني : بقول من قال :

٥٠١ - وَلَا تَشْتُمِ الْمَوْلَى وَتَبْلُغَ أَذَاتِهِ<sup>(٢)</sup> .

- (١) إشارة إلى استشهد الزمخشري بقوله تعالى : ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ آية ٤٢ من سورة البقرة . قال سيبويه في توجيهها : ( إِنَّ شَيْئًا جَعَلَتْ وَتَكْتُمُوا عَلَى النَّهْيِ ، وَإِنْ شَيْئًا جَعَلَتْ عَلَى الْوَاوِ ) سيبويه ٣ : ٤٤ .
- (٢) عجزه : فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ تُسَفِّهَ وَتَجْهَلَ .
- وقد نسب سيبويه في الكتاب ٣ : ٤٢ إلى جرير وكذلك فعل ابن مضاء في الرد على النحاة

وتقول: زُرْنِي وَأَزُورَكَ بِالنَّصَبِ، يَعْنِي: لَتَجْتَمَعَ الزَّيَارَتَانِ فِيهِ  
كَقَوْلِ رَبِيعَةَ بْنِ جُسَيمٍ:

لأن المعنى: ولا تبلغ أذاته، والأظهر أن يكون «وتكتموا» مجزوماً بالعطف لأن  
المعنى على النهي عن كل واحد من اللبس والكتمان.  
وأما تجويزهم النصب فوجهه ما بيننا أن النهي حصل عن اللبس المقترن بالعلم،  
كما أن النهي في: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» هو النهي عن الأكل المجتمع  
مع الشرب.

قوله: «زُرْنِي وَأَزُورَكَ بِالنَّصَبِ . . . . .»  
على «زُرْنِي مع زيارتي إياك».

يعنى: لتجتمع الزيارتان، والتقدير: لتكن زيارة منك وزيارة مني بمعنى وليكن  
مني زيارة، والواو على هذا واو الصرف<sup>(١)</sup>، ونظير هذا الوجه ما أنشده في المتن.  
يقال: «فلان أُنْدَى صوتاً من فلان»، إذا كان بعيد الصوت.

ص ١٢٢ وابن يعيش في شرحه ١٣٤: ٧، وقال في توضيح شاهده: والشاهد فيه جزم  
(تبلغ) لدخوله في النهي والمعنى: لا تشتمه ولا تبلغ أذاته، والمولى هنا: ابن العم. أ. هـ.  
والبيت من الطويل. ولم يرد في ديوان جرير.

(١) واو الصرف والنصب بالصرف مما شاع في اصطلاح البغداديين، وهم يعنون بالصرف  
المضارع المنصوب في جواب الطلب في نحو: زُرْنِي وَأَزُورَكَ ولا بن جني تعليق على ذلك  
هو: (وقول البغداديين إننا نصب الجواب على الصرف، كلام فيه إجمال، بعضه صحيح  
وبعضه فاسد، أما الصحيح فقولهم: الصرف أن يُنْصَرَفَ بالفعل الثاني عن معنى الفعل  
الأول، وهذا معنى قولنا: إنَّ الفعل الثاني يخالف الأول فأما انتصابه بالصرف فخطأ، ولا بد  
له من ناصب مقتض له، لأن المعاني لاتنصب الأفعال وإنما ترفعها المعاني والمعنى الذي  
يرفع الفعل هو وقوع الفعل موقع الاسم وجاز في الأفعال أن يرفعها المعنى، كما جاز في  
الأسماء أن يرفعها المعنى أعني الابتداء لمضارعة الاسم للفعل . . . . .) سر الصناعة ج ١،  
٢٧٦-٢٧٧.

فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ  
وَبِالرَّفْعِ يَعْنِي زَيَارَتَكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَتَكُنْ مِنْكَ زِيَارَةٌ كَقَوْلِهِمْ:  
دَعْنِي وَلَا أَعُودُ.

قال المصنف: أي أن حالا للصوت ونوعا مناداة داعيين ولم يجز في البيت<sup>(١)</sup>  
غير النصب.

أما امتناع الجزم فلما ذكره، وأما الرفع فإنه يدل على الاستئناف والغرض  
الاجتماع بدليل قوله:

٥٠٢ - ..... فَإِنَّ أُنْدَى لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

ولا ينهض هذا المعنى إلا بالنصب، والفعل الأول في هذا الوجه سبب للثاني.

قال ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>: وقد وقع في المفصل «لتَجْتَمِعَ الزيارتان» بالنصب وهو غير  
مستقيم، لأنها جملة مستقلة. وتكون جملة مع الجزم لا مع النصب ولأن معنى  
«زرنني وأزورك» لَتَجْتَمِعَ الزَّيَارَتَانِ. لَالْتَجْتَمِعَ الزيارتان بالنصب. ولأنه بالنصب  
يصير تعليلا للأول، وهو هو. فكأنه علَّل الشيء بنفسه، وهو بمنزلة قولك: «ضربته  
لأضربه» وهو فاسد.

(١) نص البيت وهو من الوافر:

فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

والبيت مختلف في نسبه فقد نسب سيبويه في الكتاب ٤٥: ٣ إلى الأعشى وليس في ديوانه.  
كما نسب للحطيئة، ولربيعه بَن جُثْم، ولدثار بن شيان النمري - انظر مجالس ثعلب ٥٢٤  
والإنصاف ٣٥١ وابن يعيش ٣٣: ٧ والشاهد فيه نصب (وَأَدْعُو) بإضمار أَنْ، أي ليكن دعاء  
منك ودعاء مني.

(٢) انظر قول ابن الحاجب في كتابه «الإيضاح في شرح المفصل» ٢٥: ٢-٢٦.

أما إذا رفعت فلا يكون الفعل الأول سببا لوجود الثاني نحو قولك : «أكرمني وأكرمك»، والمعنى : أكرمك على كل حال سواء أكرمتني أو لم تكرمني ، فلا يكون الثاني مرفوعا على الأول ، فكأنه قال : «وأنا أزورك» ، والمعنى زيارتك على كل حال فلتكن منك زيارة ، كقولهم : «دعني ولا أعود» أي : لا أعود فدعني ، وإنما ذكر هذا الرفع لتعذر النصب والجزم على العطف .

أما النصب : فلفساد المعنى إذ المعنى على هذا : ليجتمع تركك لي وتركك لما تنهاني عنه ، وقد علم أن طلب هذا المتأدب لترك المؤدب إياه إنما هو في الحال بقرينة ماعراه من ألمه بتأديب مؤدبه . وغرض المؤدب الترك لما نهى عنه في المستقبل ، ولا يحصل هذا الغرض بترك المتأدب المنهي عنه في الحال وإنما يحصل بالترك للعود في المستقبل ، وأما الجزم فامتناعه بالعطف لأداء العطف إلى عطف المعرب على المبني ، وهو ممتنع إذ العطف لا يشارك الشئيين في الإعراب .

فإن قلت : اجعله مشتركا باعتبار الموضع كما تقول : «جاءني هذا وزيد» ، وتشرك بين الاثنين في الإعراب ، وإن انتفى الإعراب عن الأول فكذا فيما نحن فيه .

قلت : هذا غير مستقيم لوجهين :

أحدهما : أن أمر المخاطب الفاعل لا إعراب له ، لا لفظا ولا محلا بخلاف هذا ، فإن إعرابه محلي .

وثانيهما : أن الاشتراك باعتبار المحل إنما يتأتى فيما ثبت له الإعراب في الأصل ومنعه مانع عارض كما في الأسماء المبنية .

وأما فعل الأمر للمخاطب الفاعل فلا إعراب له البتة لأصلا ولا فرعا فلا يستقيم تقدير الإعراب فيه وأما امتناع الجزم في : (ولا أعود) «بلا» التي للنهي فإنه إن جزم

.....وإن أردت الأمر أدخلت اللام فقلت: ولأزرك وإلا فلا محل لأن تقول: زرنى وأزرك لأن الأول موقوف. وذكر سيبويه في قول كعب الغنوي.

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ النَّصَبِ وَالرَّفْعِ .....

بها تكون الجملة نهية معطوفة على جملة أمرية. وهي قولك: «دعني»، فكانه قال: (دعني) ثم شرع في جملة أخرى تأهبا لنفسه عن العود وهذا فاسد من جهة المعنى إذ لا يتحقق الموجب لترك التأديب إلا بالخبر عن نفي العود، لانهي نفسه عن العود، لأنه لا يلزم من النهي تحقق الامتناع، ولذا لم يأت التناقض في قولك: «أنا أنهى نفسي عن كذا في كل وقت ثم أفعله»، كما أتى التناقض في قولك: أنا لأفعل كذا في كل وقت ثم أفعله، والمقصود نفي وقوع العود في المستقبل ولا يحصل هذا إلا بالخبر.

قوله: «وإن أردت...»<sup>(١)</sup>.

الغرض من هذا أن يبطل ظن من حسن إليه جواز إلحاق هذا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا﴾. في أحد وجهيه، وهو الجزم لأن قولك: «زرنى» مبني «وأزرك» معرب وعطف المعرب على المبني ممتنع. ألا تراك لاتقول: «زيد ذهب ويقوم عمرو» وتجعل آخر يقوم كآخر ذهب زاعما أنك عطفته عليه. وكذا لاتقول: «هؤلاء وزيد» بجر زيد، للعطف على لفظة هؤلاء، فتجمل لتصحيح هذا الوجه بإدخال اللام، ليزيل دخول اللام فساد العطف، وهو أن يكون الجزم باللام دون العطف.

(١) هذا إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: «وإن أردت الأمر أدخلت اللام فقلت ولأزرك...».

..... وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقْرِفُ الْأَرْحَامَ  
مَا شَاءَ﴾ أَيْ وَنَحْنُ نَقْرُ.

قوله : «الرُّفْعَ والنَّصْبَ . . . .»<sup>(١)</sup>.

هما منصوبان لأنهما مفعولان<sup>(٢)</sup>. (ذكر) فالنصب : بإضمار (أن) والتقدير :  
اجتمع فيه عدم نفعي وغضب صاحبي .  
٥٠٣ - والمعنى : لست بقاتل لما لا يجتمع فيه نفعي ومرضاة صاحبي . والرفع على  
الابتداء . والتقدير صاحبي يغضب .

قوله : ﴿وَنُقْرِفُ الْأَرْحَامَ . . . .﴾<sup>(٣)</sup>.

امتنع النصب فيه<sup>(٤)</sup> إذ لو نصب العطف على (لِنُبَيِّنَ) ضَعُفَ المعنى ، إذ اللام  
للتعليل (لما مرَّ قبلُ)<sup>(٥)</sup> وهو قوله تعالى : ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> إلى قوله تعالى : ﴿لِنُبَيِّنَ  
لَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> فالمتقدم سبب التبیین ، ونُقْرِفُ بالعطف يكون داخلا مع التبیین في سببية  
«إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ» ، وليس ما ذكر من قوله : «إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ» إلى آخره . سببا للإقرار في  
الأرحام .

(١) في ع و ن : «النصب والرفع» والمثبت من الأصل .

(٢) قصد بالمفعولين كلمتي (الرفع والنصب) لقول الزمخشري في المتن : «وذكر سيبويه في  
قول كعب الغنوي : وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ  
(بالنصب والرفع) والبيت من شواهد سيبويه ٤٦: ٣ وذكره البغدادى في الخزانة ٨: ٥٦٩ -  
٥٧٦ . وعلق عليه كثيرا . والشاهد فيه ما ذكره الجندي في المتن . والبيت من الطويل .

(٣) سورة الحج آية ٥ .

(٤) قال العكبري في التبيان ٩٣٣: ٢ : «وَنُقْرِفُ: الجمهور على الضم على الاستثناف، إذ  
المعنى : خلقناكم لنُقْرِفَ . وقرئ بالنصب على أن يكون معطوفا في اللفظ . والمعنى  
مختلف، لأن اللام في لبين للتعليل واللام المقدرة مع نقر للصيرورة - وانظر البحر المحيط ٣٥٢: ٦ .

(٥) في ع و ن «لما تقدم» والمثبت من الأصل . (٦) سورة الحج آية ٥ .

\* فصل \* وَبَجُورُ فِي مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا الرَّفْعُ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ  
كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا تَأْتِينَا فَمَا تُحَدِّثُنَا، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ  
فَيَعْتَدِرُونَ ﴾ .

وَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا تَأْتِينَا فَأَنْتَ تَجْهَلُ أَمْرَنَا وَمِثْلُهُ قَوْلُ  
الْعَنْبَرِيِّ :

غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بِبَقِيَّةٍ      فَنُرْجِي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلَ  
أَيُّ فَنَحْنُ نُرْجِي ..

قوله : «الرفع على الاشتراك . . . .» .

يريد بالاشتراك : العطف . أي : النفي مشترك بين الجملتين ، فلما كانت  
الجملة الأولى معارة عن الناصب والجازم ، صارت الثانية معارة عنهما أيضا ، وكل  
منهما معرّى عنهما ، وهو المقتضي للرفع وإليه ذهب في قوله : كأنك قلت :  
«ماتأتينا فما تحدثنا» ، وكذا الآية <sup>(١)</sup> أي : ولا يؤذن لهم فلا يعتدرون .

قوله : «وعلى الابتداء . . . .» .

أي الرفع هنا لا بطريق العطف فالتقدير : على هذا : ما تأتينا فأنت تحدثنا أي :  
لعدم إتيانك تجهل أمرنا فأنت تحدثنا لذلك بما لا يحدث به العارف بأحوالنا ،  
و«تحدثنا» في «فأنت تحدثنا» ليس بمعطوف على «تأتينا» في «ما تأتينا» ، وهذا  
ظاهر ، فعلى هذه الطريقة نفس الحديث غير منفي . وإنما المنفي وصفه وهو كونه  
مرغوبا فيه مرضيا وقوله «كأنك قلت : «ماتأتينا فأنت تجهل أمرنا»» أراد بذلك أنه كما  
لامجال للنصب في (تجهل) كذلك لامجال في (تحدثنا) على هذا للنصب ، ثم  
استشهد على معنى :

(١) نسبة إلى استشهد الزمخشري بقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ ﴾ المرسلات ٣٦ .

..... وَقَالَ :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ يُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءُ سَمَلُكُ

٥٠٤ - الابتداء بقول العنبري<sup>(١)</sup>.

أي الآتي لم يأت بيقين ، فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتهاء اليقين عما أتى به ، ولا يستقيم هذا إلا برفع «نرجي» إذ لو جزم لدخل مع «الإتيان» في المنفي حينئذ فيفسد المعنى ، ولو نصب لنصب بالجمعية فيلزم كونه منفياً أيضاً معه ، (ولا يقال ولعله)<sup>(٢)</sup> نصبه على المعنى الثاني في «ما تأتينا فتحدثنا» . لأننا نقول : القصد هنالك إلى أن الفعل الثاني لم يحصل عقيب الأول : كما نقول : «ما جاني زيدٌ وعمرو» أي ما جاء بصيغة الاجتماع فيجوز أن يكون جاء أحدهما (دون الآخر)<sup>(٣)</sup> ، فكذا يجوز أن يقع الإتيان دون الحديث إذ لم ينف إلا معاقبة الثاني الأول ، فكأنه نفى الأول بصيغة معاقبة الثاني له لأنه نفى كل واحد منهما ، ولذا قدر سيبويه<sup>(٤)</sup> في مسألة «ما تأتينا فتحدثنا» ، بتقدير : «الإتيان» على سبيل الكثرة وانتفاء الحديث ليوضح أن النفي له لم يرد إلا على ما ذكرنا ولم يرد سيبويه أن مدلول الكلام ذلك في كل

(١) قول العنبري هو :

غَيْرَ أَنَا لَمْ تَأْتِنَا بِبَقِينٍ فَنُجِّي وَنُكْثِرُ التَّامِيلَا

وهو من الخفيف وقد استشهد به سيبويه في موضعين من الكتاب ٣ : ٣١ ، ٣٣ قال :

وإن شئت رفعت على وجه آخر ، كأنك قلت : فأنت تحدثنا ومثل ذلك قول بعض الحاشئين :

غير أنا لم . . . . . كأنه قال : فنحن نرجي . فهذا في موضع مَثْبُتٍ على المبتدأ . وكذلك ذكره

البغدادى في الخزانة ٨ : ٥٣٨ حيث قال : (على أن ما بعد الفاء هنا على القطع والاستئناف ،

أي فنحن نرجي) .

(٢) في ع و ن : «ولا يقال لعلم» والمثبت من الأصل .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والمثبت من ن .

(٤) انظر سيبويه ٣ : ٣٠ .



قَالَ سَيُؤَيِّهِ: لَمْ يَجْعَلِ الْأَوَّلَ سَبَبَ الْآخِرِ وَلَكِنَّهُ جَعَلَهُ يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، كَأَنَّهُ قَالَ فَهُوَ مِمَّا يَنْطِقُ كَمَا تَقُولُ إِنِّي فَأُحَدِّثُكَ أَيُّ فَنَّا مِمَّنْ يُحَدِّثُكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَتَقُولُ: وَدَّ لَوْ تَأْتِيهِ فَتُحَدِّثُهُ وَالرَّفْعُ جَيِّدٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَّ لَوْ تَدْرِيْنَ فَيُدْهِنُوكَ﴾ وَفِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ (فَيُدْهِنُوا).

موضع، وإنما أراد به التمثيل في بعض صورته لتحقيق المعنى المذكور، فلو نصب «فرجى» على ما ذكره السائل من المعنى لفسد المعنى، لأن ذلك المعنى على أن الأول لا يحصل عقبيه الثاني وفي تقديرك نفي الثاني على تقدير حصول الأول فساد المعنى، إذ المعنى نفي الأول وإثبات الثاني وهذا عكسه.

٥٠٥ - أَلَمْ تَسْأَلِ (١)

كأنه قال: أَلَمْ تَسْأَلْهُ فَإِنَّهُ يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، لأن نطق الربع لا يتوقف على سؤال سائل، فإنه ينطق سواء سئل أو لم يسأل لأن له لسان الحال لا القال وهو ينطق على كل حال.

٧٢ م - وَمَا كُلُّ نَطْقٍ الْمُخْبِرِينَ كَلَامٌ

وَالْقَوَاءُ: الْفَقْرُ، وَكَذَا السَّمْلَقُ وَجَمْعُهُ سَمَالِقُ.  
وَالْمَصْرَاعُ الثَّانِي اسْتِدْرَاكٌ، أَيِ الرَّبْعِ مِمَّا يَنْطِقُ بِلِسَانِ الْحَالِ وَلَيْسَ مِمَّا يَنْطِقُ بِلِسَانِ الْقَالِ

(١) بيت من الطويل وهو مطلع قصيدة لجميل بن معمر العُدْرِيّ - انظر ديوانه ص ١٤٤ وفي الكتاب لسبيويه ٣: ٣٧ وابن يعيش ٧: ٣٦ وفي الخزانة ٨: ٥٢٤ وهو بتمامه:  
أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءُ سَمْلَقُ  
وموضع الشاهد فيه رفع (ينطق) على الاستثناف والقطع، أي فهو ينطق ولو نصبه لكان ذلك أحسن.

(٢) هذا عجز بيت وقد مر العجز والصدر أنفا - انظر ص ٣١٨.

وَقَالَ ابْنُ أَحْمَرَ :

يُعَالِجُ عَاقِرًا أُعِيَتْ عَلَيْهِ لِيُلْقِحَهَا فَيُتَجِّهَا حَوَارًا  
كَأَنَّهُ قَالَ : يُعَالِجُ فَيُتَجِّهَا ، وَإِنْ شِئْتَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ .

وقول سيبويه<sup>(١)</sup> : « لم يجعل الأول سبب الآخر » ينفي النصب ،

وقوله : « ولكنه جعله ينطق على كل حال . . . »

ينفي الجزم ، لأنه قصد إلى الاستثناف ، ولم يقصد أن يدخل النفي إلا على السؤال .

قوله : « وَدَّ لو تَأْتِيهِ . . . . . »<sup>(٢)</sup> .

هو بالسكون ، فتحذفه بالرفع والنصب ، فالرفع على الظاهر ، لأن الأول مرفوع  
بدليل سكونه فيكون مرفوعا بالاشتراك ، ولك أن ترفعه على الاستثناف والنصب  
على تقدير : ليت إتيانا منك فتحذفنا . أي ليت أن تأتبه فأن تحدثه . لأن (لو) شَمَّ  
منه روائح التمني ، لاسيما إذا تقدّمه (ودَّ) وكذلك الآية<sup>(٣)</sup> . فالرفع على فهم  
« يدهنون » . يعني أن كونهم على صفة الإدهان هو الذي حملهم على ودادهم  
إدهانك والنصب على جعلهم إدهانك سببا لإدهانهم .

قوله :

٥٠٦ - يُعَالِجُ .....<sup>(٤)</sup>

(١) انظر الكتاب ٣ : ٣٧ .

(٢) تابع الجندي سيبويه في هذا المثال فقد قال سيبويه في ٣ : ٣٦ من الكتاب وتقول : (ودَّ لو تأتبه فتحذفه . والرفع جَدَّ على معنى التمني ، ومثله قوله عز وجل : ﴿ وَدَّوْا لَوْ يُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ وزعم هارون أنها في بعض المصاحف ودَّوا لو تدهن فيدهنوا .

(٣) هي الآية رقم ٩ من سورة ن ونصها : ﴿ وَدَّوْا لَوْ يُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ .

(٤) من الوافر وقد نسبته سيبويه في الكتاب ٣ : ٥٤ إلى ابن أحمر وكذلك ابن يعيش ٣٧ : ٧ =

\* فصل \* وَتَقُولُ : أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تُحَدِّثْنِي وَيَجُوزُ الرَّفْعُ  
وَحَيْرَ الْخَلِيلِ فِي قَوْلِ عُرْوَةَ الْعُذْرِي :  
وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتْ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ  
بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي : (فَأُبْهَتْ).

تَنْجُ الناقَة : كَقَبْلِ الناقَة . وَنَتَجَ : بِمَنْزِلَةِ وَلَدٍ ، وَالْحَوَارِ : وَلَدُ الناقَة . الرَّفْعُ فِي  
الْبَيْتِ عَلَى وَجْهِينَ :

العطف ، أَيْ يَعَالِجُ فَيَنْتَجِهَا .  
وَالْإِبْتِدَاءُ ، أَيْ : فَهُوَ يَنْتَجِهَا .  
وَالنَّصْبُ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ بِالْعَطْفِ عَلَى (يُلْقِحُهَا) . وَنَتَاجُ الْحَوَارِ مِنَ الْعَاقِرِ مُحَالٌ غَيْرُ  
أَنَّهُ أَخْرَجَ الْكَلَامَ عَلَى حَسَبِ مَا يَعْتَقِدُهُ صَاحِبُهُ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى مُعَادَاتِهِ الَّتِي شَبَّهَهَا  
بِالْعَاقِرِ اسْتِهْزَاءً بِهِ وَاسْتِحْمَالًا لَهُ .  
قَوْلُهُ : «وَيَجُوزُ الرَّفْعُ . . . . .»<sup>(١)</sup> .

== وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

يُعَالِجُ عَاقِرًا أُغِيَتْ عَلَيْهِ لِيُلْقِحَهَا فَيَنْتَجِهَا حَوَارًا

وَالْبَيْتُ يَقُولُهُ لِرَجُلٍ يَحَاوِلُ مُضَرَّتَهُ وَإِذْ لَالَهُ فُجِعَ لَهُ فِي عَجْزِهِ عَنْ ذَلِكَ كَمَنْ يَحَاوِلُ أَنْ يُلْقِحَ  
عَاقِرًا مِنَ النُّوقِ أَوْ يَنْتَجِهَا - وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ رَفْعُ «يَنْتَجِهَا» عَلَى الْقَطْعِ . وَلَوْ نَصَبَهُ لَكَانَ  
ذَلِكَ جَائِزًا .

(١) تَابِعَ كُلٌّ مِنَ الْمُصَنِّفِ وَالشَّارِحِ سَبِيوِيهِ فِي تَوْجِيهِ هَذَا الْبَيْتِ حَيْثُ كَانَ قَدْ سَأَلَ سَبِيوِيهِ  
الْخَلِيلُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : (وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ لِبَعْضِ الْحِجَازِيِّينَ :  
فَمَا هُوَ ، إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتْ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ  
فَقَالَ : أَنْتَ فِي أُبْهَتْ بِالْخِيَارِ ، إِنَّ شَيْئًا حَمَلَتْهَا عَلَى أَنْ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَحْمِلْهَا عَلَيْهِ  
فَرَفَعْتَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا هُوَ إِلَّا الرَّأْيُ فَأُبْهَتْ) الْكِتَابُ ٥٤ : ٣ .

وَمِمَّا جَاءَ مُنْقَطِعاً قَوْلُ أَبِي اللَّحَامِ التَّغْلِبِيِّ:  
عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِي يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

فالنصب على العطف والرفع على الابتداء ولم يسق هذه الفصول إلا لبيان وجوه غير النصب في «حتى» و«واو» الجمع و«فاء» الجواب وواوه ثم جرَّ ذكر الواو والفاء ذكرَ واو العطف وفائه، (ثُمَّ جر ذكرهما ذكر «ثُمَّ» لأن «ثُمَّ» مثل واو العطف وفائه<sup>(١)</sup>).

قوله :

٥٠٧- وَمَا هُوَ ..... (٢)

الضمير: ضمير الشأن. هذه المسألة نظيرة قولك: «ما تأتينا فتحدثنا» إلا أنَّ النفي هنا صادف الاسم، وهنالك صادف الفعل، غير أن الخليل<sup>(٣)</sup> نظر إلى الثابت دون المنفي، وألحق هذه بتلك، وبنى التخيير على ذلك وجوز النصب بالعطف على «أراها». والرفع على الاستئناف.

قوله : «وَمِمَّا جَاءَ مُنْقَطِعاً . . . . .».

القطع : خلاف الاشتراك وهذا فيما إذا لم ينعقد للفعل الثاني ما انعقد للفعل الأول من الحكم. والإشراك خلافه، مثال الإشراك نحو قولك: «أَجِبْ أَنْ يَقُومَ فَيَذْهَبَ» بنصب (يذهب)، لأنه انعقد له ما انعقد للأول من الحكم وهو كونه محبوا لك، ومثال القطع قوله :

(١) ما بين القوسين من الأصل.

(٢) تمامه ما ورد في الحاشية السابقة ولم ينسبه سيبويه بينما نسبه ابن يعيش في شرحه ٣٨: ٣٩ إلى عروة بن حزام وكذلك فعل البغدادي في الخزانة ٨: ٥٦٣. والشاهد فيه قوله (فَأُجِبْتُ) حيث جاز فيه النصب عطفًا بالفاء على (أَنْ أَرَاهَا) وجاز فيه الرفع على القطع والاستئناف. انظر ابن يعيش ٧: ٣٩. والبيت من الطويل.

(٣) انظر رأي الخليل في الكتاب ٣: ٥٤.

أَيَّ عَلَيْهِ غَيْرُ الْجَوْرِ، وَهُوَ يَقْصِدُ، كَمَا تَقُولُ: عَلَيْهِ أَنْ لَا يَجُورَ  
وَيَنْبَغِي لَهُ. كَذَا قَالَ سِيبَوَيْهِ . . . .

٥٠٨ - أَحَاوُلُ أَنْ أَزُورَ حَبِيبَ قَلْبِي فَيَمْنَعْنِي الرَّقِيبُ عَنِ الْمَزَارِ<sup>(١)</sup>

ألا ترى أن الزيارة مفعول أحاول بخلاف المنع، ونظير الانقطاع قول  
أبي اللحاح التغلبي: فإلّحاح بالحاء المهملة، والتغلي بالعين المعجمة والمأتي:  
المقصود إليه، أي على الحكم المرضي بحكمه.

٥٠٩ - الشاهد في البيت<sup>(٢)</sup>: أنه رفع «يَقْصِدُ» ولم يعطفه على «يجور» فكانه قال:  
«ويَقْصِدُ» بعد قوله: «ألا يجور»، مخبراً بأنه يفعل ذلك، ولا يجوز أن يعطف  
(يقصد) على (يجور) ولو كانت القصيدة منصوبة الروي، لأن قوله: (عليه أن  
لايجور) معناه عليه ترك الجور، ولو عطف «يقصد» على «يجور» فالمعنى عليه ترك  
القصْد، وفساده واضح، ألا ترى إلى قوله: «وهو يقصد» أي: يعدل يريد أن القصد  
دأبه وسيرته، ثم ضرب لهذا البيت في هذه المسألة مثلاً بقوله: عليه أن لايجور،  
وينبغي له كذا أي: كذلك.

(١) البيت من الوافر ولم أعثر له على قائل، وقد مثل به على قطع الفعل المعطوف بالفاء عن  
الفعل المنصوب بأن ظاهرة وهو (أن أزور)، ولذلك رفع فَيَمْنَعْنِي.

(٢) البيت بتمامه كما جاء في الخزائن ٨: ٥٥٥.

عَلَى الْحَكْمِ الْمَاتِي يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتُهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

وهو من الطويل - انظر شرح ابن عيش ٧: ٣٨-٤٠. حيث قال: «البيت لعبد الرحمن بن أم  
الحكم، وقيل هو لأبي اللحاح التغلبي، والشاهد فيه رفع (يقصد) وقطعه عما قبله فهنا  
لايصح النصب بالعطف على الأول لأنه يفسد المعنى لأنه يصير عليه غير الجور وغير  
القصْد، وذلك فاسد، والوجه الرفع على الابتداء، والمراد عليه غير الجور وهو يقصد.  
والقصْد: العدل، فهو خبر ومعناه على حد قوله تعالى: ﴿وَأَلْوَلَدْتُ رِضْعَنَ أَوْلَدَاهُنَّ حَوْلَيْنِ  
كَامِلَيْنِ﴾ أي ينبغي لهن ذلك فليفعِلن ذلك ٤ انظر ابن عيش ٧: ٤٠.

...وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْحُرُوفِ الَّتِي تُشْرِكُ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ .

التقدير في البيت : عليه أن لا يجوز . أي يجب عليه أن لايجوز وينبغي له أن يقصد ، وهذا يومیء إلى أن إثبات القصد له ونفى تركه .

قوله : « ويجوز الرفع . . . . . »<sup>(١)</sup> .

أراد بالحروف : (الواو، والفاء، وُثُم)، وغرضه أن يُرَخِّص في هذه المسألة العطف حتى يجوز لك الرفع على الاشتراك، إلا أن «أن» مُؤَوَّلَةٌ بالمخففة من المثقلة، والتقدير : (وما هو إلا أنني أراها فجأةً فَأُبْهَتْ . وأنه لايجوزُ ويقصدُ)، وكذلك التقدير في : (أريدُ أن تَأْتِيَنِي ثُمَّ تُحَدِّثْنِي)، أريد أنك تأتيني ثم تحدثني . (غير أن هذا التأويل)<sup>(٢)</sup> يحسن في البيت الأول لأنَّ التحقيق يلزم الرؤية<sup>(٣)</sup> بخلاف المثاليين الأخيرين لعدم ملاءمة التحقيق الإتيان<sup>(٤)</sup> وترك الجور<sup>(٥)</sup>، غير أن له المجال في الدخول في حيز الجواز . فإن قلت : لم قدّم ذكر «ثُم» في هذا الفصل على ذكر (الواو والفاء)<sup>(٦)</sup> قلت : للتنبيه على أن وضع الفصل لأجلها لا لأجلهما، لتقدم ذكرهما قبل هذا الفصل .

---

(١) انظر سيبويه في الكتاب ٥٢:٣ حيث قال : (ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تُشْرِكُ على هذا المثال) .

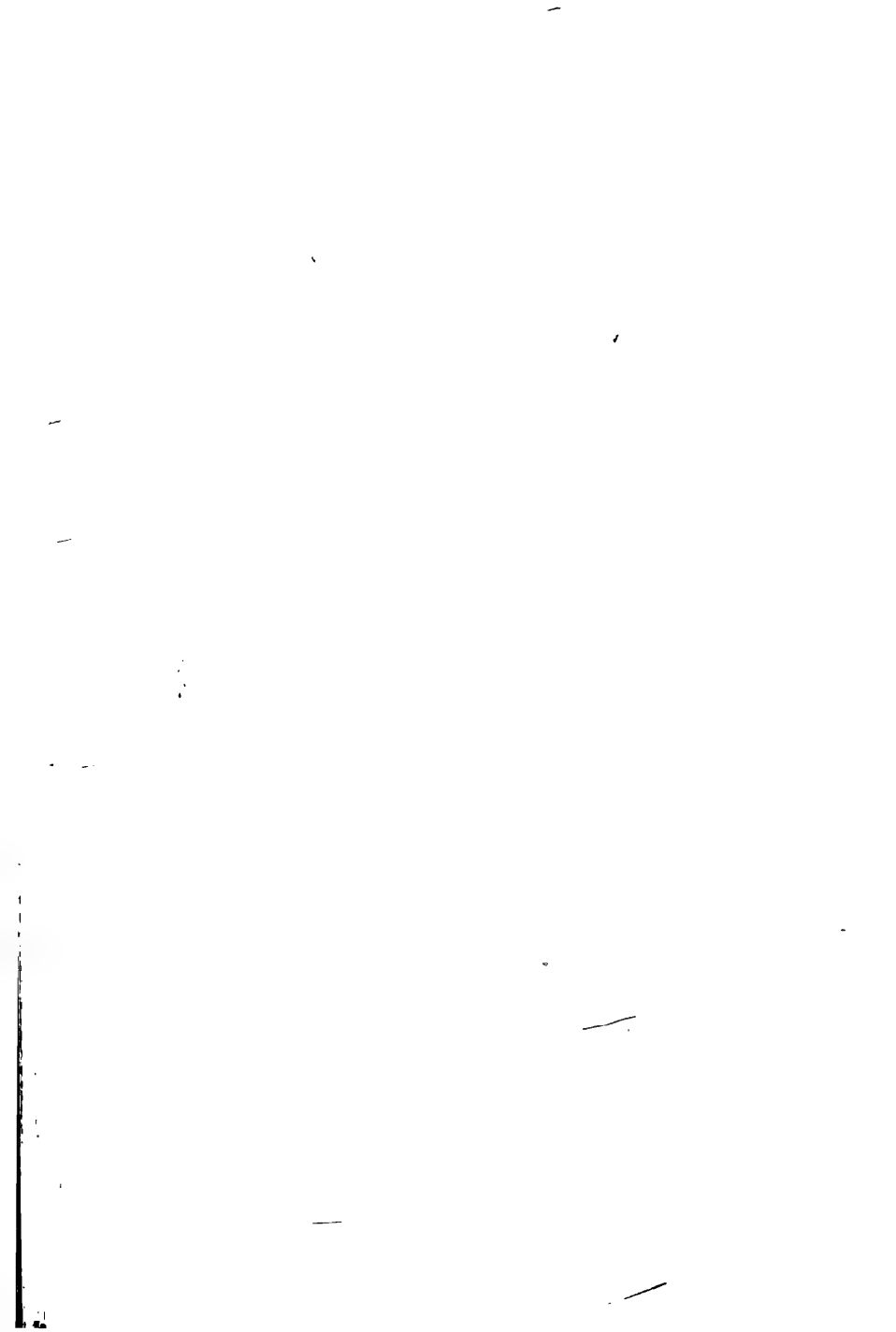
(٢) في الأصل وع « غير أن أهل التأويل » وبه لا يستقيم المعنى وصوابه المثبت من ن .

(٣) عنى بالرؤية هنا ماورد في البيت السالف الذكر .  
فما هو إلا أن أراها فجأةً .

(٤) نسبة إلى قوله : « أريد أنك تأتيني فتحدثني » .

(٥) نسبة إلى ما ورد في البيت الشاهد : « أن لايجوزُ ويقصدُ » .

(٦) في ع : « الفاء والواو » والمثبت من الأصل .



## المجزوم

تَعْمَلُ فِيهِ حُرُوفٌ وَأَسْمَاءٌ نَحْوُ قَوْلِكَ : لَمْ يَخْرُجْ ، وَلَمَّا يَحْضُرُ ،  
وَلْيَضْرِبْ وَلَا تَفْعَلْ ، وَإِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ ، وَمَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ بِكَ ، وَأَيَّا  
تَضْرِبُ أَضْرِبْ ، وَبِمَنْ تَمَرُّزُ أَمَرُّزْ بِهِ .

قوله : «تَعْمَلُ فِيهِ حُرُوفٌ وَأَسْمَاءٌ . . . .» .

الأصل في هذه الحروف الجوازم «إِنْ» الشرطية وإنما وجب أن تكون جازمة  
لطول الكلام بالجواب وعمل نحو «ما» الجزم لتضمنه معنى «إِنْ» .

وأما الانجزام بالأحرف الأربعة وهي : «لَمْ» و«لَمَّا» و«اللام» و«لا» فَللَّشَّبَهِ بينها  
وبين «إِنْ» الشرطية من حيث إنَّ كلا منهما ناقل .

فـ(إِنْ) تنقل الفعل إلى الاستقبال نحو : «إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» . ألا ترى أن أَكْرَمَ  
للماضي ، وقد أريد هنا الاستقبال بدخول (إِنْ) عليه ولم ينقل المضارع إلى  
الماضي . فإن قلت : «لِمَ دَخَلَتْ (لَمْ) على المضارع مع أنها موضوعة للماضي ؟  
قلت : «لأنها لما ثبت كونها عاملة وجب أن تدخل على ما هو قابل للإعراب ليظهر  
عملها» . فإن قلت : «فهل سَوَّغُوا دخولها على الماضي والمضارع كـ«إِنْ»  
الشرطية؟» قلت : «الأصل في حروف الشرط أن تدخل على المستقبل ، وهو أثقل  
من الماضي ، فساغ العدول عن الأثقل إلى الأخف .

وأما «لَمْ» فالأصل أن تدخل على الماضي ، وقد رفض الأصل وهو الدخول  
على الماضي ، فلو ساغ العدول إلى استعمال الأصل لما ساغ دخولها على  
المضارع الذي هو الفرع ، لأنه إذا استعمل الأصل الذي هو الأخف ، امتنع  
استعمال الفرع الذي هو الأثقل لثلا يلزم الخروج عن حد المناسبة من وجهين .



## \* فصل \* وَيَجْزَمُ بـ (إِنْ) مُضْمَرَةً إِذَا وَقَعَ جَوَاباً لِأَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ .....

و«لَمَّا» أيضا تنقل المضارع إلى الماضي . واللام تنقل الفعل من الخبر إلى الطلب .

والوجه الثاني : أن الأمر باللام والأمر بغيرها قد تشاركا في مفهوم الأمرية فيجب أن تعمل اللام الجزم طلبا للتشاكل في اللفظ وإن كان أحدهما جزما<sup>(١)</sup> والآخر وقفا<sup>(٢)</sup> .

فإن قلت : «لم كسرت اللام في الأمر، والأصل في الحروف الواردة على حرف واحد، «الفتح كهزمة الاستفهام؟» .

قلت : لما عملت «لَمْ» عملا مختصا بالفعل، شابته «اللام» الجارة فهي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت هذه كما كسرت تيك وإن كانت الكسرة هنالك لكونها عاملة لتلك الحركة، و«لا» في النهي مثل «اللام الأمرية» في نقل الفعل من الخبر إلى الطلب ولأن النهي ضد الأمر، فأحبوا أن يجعلوهما على صورة واحدة جريا على سنتهم المسلوكة في إجراء النقيض على النقيض .

قوله : «ويجزم بـ(إِنْ) مُضْمَرَةً . . . .» .

تقول في الأمر : «أَكْرِمْني أَكْرِمُكَ» بالجزم، لأن جزاء الشرط قد حذف لدلالة الأمر عليه، ألا ترى أن قولك : «أَكْرِمني أَكْرِمُكَ» .

معناه : أَكْرِمني فإنك إن تكرمني أَكْرِمُكَ، لأنك لما أمرته بالإكرام ثم أتيت بعده بـ«أَكْرِمُكَ» مجزوما (علم أن جزاء لإكرامك أن أَكْرِمَ)، ولا يجوز الحمل على

(١) عنى بقوله : جزماً الفعل المضارع في حالة جزمه .

(٢) وعنى بقوله وقفا فعل الأمر المبني وهو في صيغته اللفظية مشابه للمضارع المجزوم .

..... أَوْ اسْتَفْهَامٌ ، أَوْ تَمَنٍّ ، أَوْ عَرْضٍ نَحْوُ قَوْلِكَ : أَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ، وَلَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ ، وَلَا تَأْتِنِي أَحَدُثُكَ ، وَأَيْنَ بَيْتُكَ أَرْزُكَ ، وَلَا مَاءَ أَشْرَبُهُ ، وَلَيْتَهُ عِنْدَنَا يُحَدِّثُنَا ، وَلَا تُنْزِلْ تُصَبِّ خَيْرًا ، وَجَوَارُ إِضْمَارِهَا لِدَلَالَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَيْهَا ، قَالَ الْخَلِيلُ : إِنَّ هَذِهِ الْأَوَائِلَ كُلَّهَا فِيهَا مَعْنَى (إِنْ) فَلِذَلِكَ انْجَزَمَ الْجَوَابُ .

الظاهر، لأنك لو جعلت الإكرام جزاء للأمر بالإكرام لكنت آتيا بالمحال، لأن الأمر بالإكرام لا يوجب الإكرام .

قال الإمام المحقق عبد القاهر<sup>(١)</sup> : «ولو كان جزم «أَكْرَمَكَ» بنفس «أَتْنِي» على ما يَظُنُّهُ من لاخِبَرَةٍ له بهذا العلم، لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ : المعنى في قولك : «أَتْنِي أَكْرَمَكَ» : «إِنْ أَمَرْتُكَ بِالْإِتْيَانِ أَكْرَمَكَ» .

وفي النهي : لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ<sup>(٢)</sup> . التقدير : (لَا تَفْعَلْ فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ) ، لأنك لما نهيت عن ذلك الفعل وأتيت بعده بالفعل مجزوما علم أنه جزاء لامتناعه من ذلك الفعل امتنع . ولو كان الجزم بالنهي ، لوجب أن يكون المعنى : إِنْ أَنَهَكَ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ .

وفي الاستفهام : «أَلَا تَأْتِنِي أَحَدُثُكَ» وَأَيْنَ بَيْتُكَ أَرْزُكَ؟ . التقدير : فَإِنَّكَ إِنْ تَأْتِنِي أَحَدُثُكَ ، وَقِفَانِكَ إِنْ تُعَرِّفَنِي بَيْتَكَ أَرْزُكَ ، أَوْ إِنْ أَعْرِفَ بَيْتَكَ أَرْزُكَ ، لأنك لما

(١) انظر قول الجرجاني في كتابه (المقتصد في شرح الإيضاح) ج ٢ : ١١٢٤ وقد نقل صاحب

الإقليد العبارة من كتاب الجرجاني بنصها وفصلها .

(٢) انظر سيبويه ٣ : ٩٣ فقد أفرد لذلك حديثا قال فيه : «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل

إذا كان جوابا لأمر أو نهى أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض» .

استفهمته ثم جئت بعدها بالفعل مجزوما علم أنه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الإتيان والتعريف .

وفي التمني : «ألا ماء أشرته» و«ليته عندنا يُحَدِّثُنَا»<sup>(١)</sup> .

التقدير: فَإِنْ يَكُنْ ماءً أَشْرَتُهُ وَإِنْ يَكُنْ عِنْدَنَا يَحَدِّثُنَا . وألا ماء : من قبيل التمني وقد مضى ذكر ألا هذه في أثناء الكتاب ، كأنه قال : ليت لي ماءً أَشْرَتُهُ .

وفي العرض : أَلَا تَنْزِلُ تُصَبِّ خَيْرًا .

التقدير : فَإِنَّكَ إِنْ تَنْزِلُ تُصَبِّ خَيْرًا .

قوله : «لدلالة هذه الأشياء عليها . . . . .» .

قد كشفنا النقاب عن وجه الدلالة غير مرة فلا نعود إلى الكشف . وإنما حكى قول الخليل تقريراً لما ذكره من كون هذه الأشياء دالة على إضمار «إِنَّ»<sup>(٢)</sup> .

وقيل : هذه الأشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب ، والطلب لا يكون إلا لغرض ، وقد تضمن في المعنى أنها سبب ، فإذا ذكر المسبب علم أن كلا منها هو السبب وهذا معنى الشرط والجزاء .

ولذا قال الخليل<sup>(٣)</sup> : «إِنَّ هذه الأوائل كلها فيها معنى (إِنَّ)» أما الخبر فلا يلزم أن يكون لغرض آخر خارج عنه بخلاف الطلب فإنه لغرض خارج عنه ، وإلا لكان عبثاً ، ومن ثم لم يجز أكرمني زيد فأكرمه .

(١) انظر هذه الأمثلة وما سبقها من أمثلة في الاستفهام والنهي والأمر في سيبويه ٣: ٩٣ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣: ٩٤ . «وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيه معنى إِنَّ ، فلذلك انجزم الجواب ، لأنه إذا قال إِنْني آتِكْ فَإِنْ معنى كلامه إِنْ يَكُنْ مِنْكَ إْتِيَانُ آتِكْ ، وإذا قال : آيْنُ بَيْتِكَ أَزْرُكْ ، فكأنه قال إِنْ أَعْلَمُ مَكَانَ بَيْتِكَ أَزْرُكْ ، لأنَّ قوله آيْنُ بَيْتِكَ يريد به : أَعْلِمْنِي . وإذا قال ليته عندنا يُحَدِّثُنَا ، فَإِنْ معنى هذا الكلام إِنْ يَكُنْ عِنْدَنَا يُحَدِّثُنَا ، وهو يريد ههنا إذا تَمَنَّى ما أراد في الأمر ، وإذا قال لو نزلت فكأنه قال انْزِلْ» . (٣) سيبويه ٣: ٩٤ .

\* فصل \* وَمَا فِيهِ مَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي ذَلِكَ  
تَقُولُ : اتَّقَى اللَّهَ أَمْرٌ وَفَعَلَ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ . مَعْنَاهُ لِيَتَّقِ اللَّهَ وَلِيَفْعَلْ خَيْرًا ،  
وَحَسْبُكَ يَنْمِ النَّاسُ .

\* فصل \* وَحَقُّ الْمُضْمَرِّ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمُظْهَرِّ .

قوله : « اتَّقَى اللَّهَ أَمْرٌ . . . » .

اتقى : صورته صورة الإخبار، ومعناه معنى الأمر . كقولهم : « رحمه الله » فإن  
صورته للإخبار، ومعناه الطلب . وعكس هذا قولك : « إذا لم تستحي فاصنع  
ما شئت »<sup>(١)</sup> .

قوله :

٥١٠ - أَسِيْنِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَامْلُومَةً  
يريد : لاندلومك أسأت بنا أو أحسنت إلينا .

قوله : « وَحَسْبُكَ يَنْمِ النَّاسُ . . . »

أي اكتفِ يَنْمِ الناس .

قوله : « وَحَقُّ الْمُضْمَرِّ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمُظْهَرِّ . . . » .

معنى هذا الكلام أن كل نوع من هذه الأنواع متى وقع مثبتاً وأضمر فيه المجازاة،  
وجب أن يكون المضمر مثبتاً، ولو وقع منفياً وجب أن يكون المضمر منفياً، ألا ترى  
أن قولك : « أَكْرَمْنِي أَكْرَمُكَ » ، وإِنَّكَ إِنْ تَكْرَمْنِي أَكْرَمُكَ كلاهما مثبت .

(١) في جميع النسخ (إذا لم تستحي) ويجوز (إذا لم تستح) وهذا القول حديث نبوي - انظر  
صحيح البخاري ٣٥ : ٨ .

(٢) هذا الشطر من البيت على بحر الطويل ولم أعثر على تمة ولانسبة إلى قائل .

..... فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ بِالْجَزْمِ، لِأَنَّ  
النَّفْيَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِثْبَاتِ. وَلِذَا امْتَنَعَ الْإِضْمَارُ فِي النَّفْيِ، فَلَمْ يَقُلْ:  
مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا...

وقولك: «لا تفعل يكن خيرا لك»، وإفانك إن لا تفعل يكن خيرا، كلاهما منفي،  
والسرفي ذلك: أن الإضممار لا بد له من أن يدل الظاهر على ما أضمر، والنفي مع  
الإثبات متنافيان، كل واحد منهما ينفي الآخر، فكيف يكون بأحدهما اقتضاء  
للآخر، ولذا لم يجوز أن تقول: «لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ» بالجزم<sup>(١)</sup>، إذ المظهر (وهو  
«لا تَدْنُ» منفي)<sup>(٢)</sup>.

أما قولك: «إِنْ تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ»، أو قولك: «إِنْ لَمْ تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ  
يَأْكُلُكَ»، أو قولك: «إِنْ لَمْ تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ لَا يَأْكُلُكَ» فالثاني محال، لأن انتفاء الدنو  
من الأسد لا يوجب أكل الأسد. والثالث ممتنع إذ فيه نفي الأكل، وفي المظهر  
إثباته، فلا بد أن تقدر الأول ليستقيم المعنى، وهو مثبت، والمظهر منفي فلا يصح  
الإضممار، فلا يجوز الجزم.

فإن قلت: فكيف صح قولهم: «أَلَا مَاءٌ أَشْرَبُهُ» مع أنه يستدعي أن يكون  
المعنى: إِنْ لَمْ يَكُنْ مَاءٌ أَشْرَبُهُ؟ قلت: «ذلك جار مجرى التمني فلا يكون المظهر  
منفيا، فيستقيم الجزم».

(١) انظر سيبويه ٩٧: ٣ حيث قال: فإن قلت: لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ فهو قبيح إن جزمته،  
وليس وجه كلام الناس، لأنك لا تريد أن تجعل تباعذه من الأسد سببا لأكله، فإن رفعت  
فالكلام حَسَنٌ كأنك قلت: لَا تَدْنُ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَأْكُلُكَ، وَإِنْ أَدْخَلْتَ الْفَاءَ فَهُوَ حَسَنٌ وَذَلِكَ  
قولك: لَا تَدْنُ مِنْهُ فَيَأْكُلُكَ.

(٢) في الأصل: «وهو لا تَدْنُ منفي والمضمر» والمثبت من ع.

وَلَكِنَّكَ تَرْفَعُ عَلَى الْقَطْعِ كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَا تَذُنْ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَأْكُلُكَ، وَإِنْ  
أَدْخَلْتَ الْفَاءَ وَنَصَبْتَ فَحَسَنٌ.

قوله : «ولذلك امتنع الإضمار في النفي . . . . .» .  
لأنه لا بد من أن يقدر: (إِنْ تَأْتِنَا تُحَدِّثُنَا) ليستقيم المعنى . وذلك مثبت،  
والمظهر منفي . وممتنع أن تقدر «إِنْ لَمْ تَأْتِنَا تُحَدِّثُنَا» لِأَن كَوْنِ انْتِفَاءِ الْإِثْيَانِ سَبَبًا  
لثَبُوتِ الْحَدِيثِ مِنَ الْإِحَالَةِ، وَهَذَا تَقْدِيرُ مَا قَالَهُ الْمَصْنُفُ وَقِيلَ: مَا قَالَهُ غَيْرُ  
مُسْتَقِيمٍ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ، أَنْ يَجُوزَ: «مَاتَانِيَا تَجْهَلُ أَمْرَنَا» بِالْجَزْمِ لَصِحَّةِ التَّقْدِيرِ  
بِقَوْلِكَ: «إِنْ لَمْ تَأْتِنَا تَجْهَلُ أَمْرَنَا»، وَانْتِفَاءُ الْحَكْمِ فِي مَسْأَلَةِ الْامْتِنَاعِ تَقْدِيرُ فِي تِلْكَ  
الْمَسْأَلَةِ لَا يُوْجِبُ انْتِفَاءً فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى لَا يُمْتَنَعُ فِيهَا ذَلِكَ التَّقْدِيرُ، وَلَعَلَّ الْمَعْمُولَ  
عَلَيْهِ مِنَ الْعِلَّةِ مَا ذَكَرْنَا قَبْلَ مِنْ أَنَّ التَّقْدِيرَ: الشَّرْطُ بِحَصُولِ الطَّلَبِ، وَقَدْ فَاتَ مَعْنَى  
الطَّلَبِ مِنَ النَّفْيِ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُحْضٌ.

قوله : «ولكنك ترفع على القطع . . . . .» .  
أي : على إبطال الاشتراك في الإعراب، لأنك لما جئت بالجملة الاسمية  
وهي : «فإنه يأكلك» فقد محوت المجانسة عنهما (لأنَّ الأولى جملة فعلية)<sup>(١)</sup>.

قوله : «وإن أدخلت الفاء ونصبت فحسن»<sup>(٢)</sup>.  
معناه : أن الفاء تجلب المجانسة، لأن النصب يدل على إضمار (أن) وإضمار  
(أن) في الثاني يدل على معنى الاسمية في الأول، ويرجع محصول الكلام إلى  
قولك : لا يكن منك دنو من الأسد فأكل منه». وهذا مستقيم كما ترى.

(١) في الأصل : «لأنَّ الأولى جملة اسمية» وليس بصوابه وصوابه المثبت من ع لأنه المراد من  
إشارته إلى الجملتين في المثال : «لاتدن من الأسد فإنه يأكلك» والأولى فعلية والثانية  
اسمية.

(٢) انظر سيبويه ٣ : ٨٨.

\* فصل \* وإن لم تقصد الجزاء فرفعت كأن المرفوع على  
أحد ثلاثة أوجه: إما صفة كقوله تعالى ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ  
يَرِثُنِي﴾ ، أو حالا كقوله تعالى: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ، أو  
قطعا واستثنافا كقولك: لا تذهب به تغلب عليه، وقم يدعوك. ومنه يتت  
الكتاب :

قوله : «وإن لم تقصد الجزاء . . . . .» .

إذا لم تقصد بالفعل الواقع بعد هذه الأشياء الجزاء فرفعت، كان المرفوع على  
أحد ثلاثة أوجه :

أحدها : الصفة . كقوله تعالى: ﴿وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾<sup>(١)</sup>، فيرثني : لا يجوز أن يكون  
حالا، لأن وليا نكرة متقدمة على الحال، ولا بد للحال من أن يتقدم على ذيبها في  
مثل هذا الموضع على ماسبق .

وثانيها: الحال كقوله تعالى : ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾<sup>(٢)</sup> .  
فيعمهون : حال عن الضمير في «يذرهم» .

وثالثها : القطع والاستثناف . فالقطع كاسمه يكفيك دليلا على كون  
المقطوع أجنيا عن الأول، إذ الجملة الاسمية لاتناسب الجملة الفعلية وذلك نحو  
قولك : «لا تذهب به تغلب عليه»<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة مريم آية ٥٠ .

(٢) سورة الأعراف آية ١٨٦ وقد جاءت في نسخ المخطوطات: ﴿فذرهم في طغيانهم  
يَعْمَهُونَ﴾ وكذلك في شرح ابن يعيش ٣: ٥٠ وفيها قراءات - انظر كتاب السبعة في  
القراءات ٢٩٨-٢٩٩ .

(٣) سيبويه ٣: ٩٨ .

## وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرُسُوا نَزَاوِلَهَا

أي : فانت تغلب عليه ، فكأنه قال حين قلت ، لا تذهب به : «لِمَ لا أذهب به؟»  
فقلت : «فانت تغلب عليه» . وعلي هذا : قُمْ يَدْعُوكْ فكأنه قال : لم أقوم؟ فقلت :  
فإنه يدعوك .

ومثله قوله :

٥١١ - ..... أَرُسُوا نَزَاوِلَهَا ..... (١)

فالرائد لما قال أَرُسُوا ، كأنهم قالوا : لِمَ نُرْسِي ؟

فقال : فإننا نزاولها .

وأرسوا : أمر للجعاة ، من أرسى الملاح ، ألقى المرساة في قعر البحر ، لأنه إنما  
يرسي ليقيم ، فاستعمل في كل إقامة .

ونزاولها : نقاسيها . والضمير في نزاولها للحرب أو للكتيبة .

تمامه :

فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمَقْدَارٍ

---

(١) هذا بعض بيت من البسيط نسبته سيبويه في الكتاب ٣: ٩٦ إلى الأخطل وتابعه على ذلك  
ابن يعيش في شرحه ٧: ٥٠ ولم يرد في ديوان الأخطل - وانظر الخزانة ٩: ٨٧ والمقتصد  
٢: ١١٢٦ والشاهد بتمامه :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ : أَرُسُوا نَزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمَقْدَارٍ  
والشاهد فيه قوله : (نزاولها) حيث رفعه ، على القطع والاستئناف ويجوز جزم الفعل على أنه  
جواب الطلب .



... وَمَا يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ الْحَالُ وَالْقَطْعُ قَوْلُهُمْ : دَرَهُ يَقُولُ ذَاكَ وَمَرُّهُ  
يَحْفَرُهَا .

---

وإنما تعيّن القطع في هذه الصورة لأن «تَغْلَبُ عليه» و «يدعوك» و «نزاولها» ذكرت  
للتعليل، ألا ترى أن الأول ذكر لتعليل النهي عن الذهاب، و «يدعوك» لتعليل الأمر  
بالقيام. فبالجزم ينعكس المعنى إذ يصير عدم الذهاب سبباً لكونه مغلوباً عليه،  
والقيام سبباً للذهاب. ففي الأول لا يستقيم المعنى. وفي الثاني ينعكس .

قوله : « قَوْلُهُمْ دَرَهُ يَقُولُ ذَاكَ ... »

فالحال : على تقدير ذره قائلاً ذاك ، والقطع : على تقدير : ذره، فإنه يقول ذاك،  
وكذلك : (مَرُّهُ يَحْفَرُهَا) . أي : مَرُّهُ حَافِراً لَهَا، في الحال، وَمَرُّهُ فَإِنَّهُ يَحْفَرُهَا، بالقطع .

فإن قلت : الأمر لا يتأتى فيما فعل ولا فيما هو فاعل له في الحال لعدم الفائدة في  
ذلك، وإنما يؤمر الإنسان بما لم يفعله ليفعله، والمأمور بالحفر هنا فاعل للحفر زمان  
الأمرية .

فما معنى الأمرية ؟ قلت : معنى الأمرية في تلك الحالة إما الإغراء على حفرها،  
وإما تحبيهم ذلك والقطع هنا أظهر من الحال، وفي : (دَرَهُ يَقُولُ ذَاكَ) . الأمر  
بالعكس إذ المعنى دَرَهُ على هذه الحال .

وَقَوْلُ الْأَخْطَلِ :  
 \* كُرُّوا إِلَى حَرَّتِكُمْ تَعْمُرُونَهَا \*  
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا  
 وَلَا تُخْشَى ﴾ .

قوله :<sup>(١)</sup>

٥١٢ - كُرُّوا ..... (٢)

الحِرة : الأرض المختلطة بالحجارة . أي : ارجعوا إلى موضعكم وإلى الحرار التي لكم  
 هناك عامرين ، أو ارجعوا فإنكم عامرون ، وليسوا بعامرين وقت كُرِّهم إلى ديارهم .  
 ومعناه : كُرُّوا مقدرين للعمارة . ومثله قوله تعالى : ﴿ فَأَدْخُلُوهَا خِلْدِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> أي  
 مقدرين الخلود .

تمامه :

كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ

(١) هو الأخطل ديوانه ١٠٨ وفي سيبويه ٣ : ٩٩ وابن يعيش ٦ : ٥٢ .

(٢) هذا البيت ترتيبه الرابع والستون من قصيدة للأخطل عدتها أربعة وثمانون بيتاً من البسيط

قالها في مدح عبد الملك بن مروان ومطلعها :

خَفَّ الْقَطِينُ قَرَأَحُوا مِنْكَ أَوْ بَكَرُوا وَأَزْعَجْتُهُمْ نَوَى فِي صَرْفِهَا غَيْرُ

والبيت الشاهد بتمامه كما جاء في الديوان :

كُرُّوا إِلَى حَرَّتِنِهِمْ يَعْمُرُونَهَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ

والشاهد فيه رفع (يعمرونها) قال ابن يعيش : إما على الاستئناف وقطعه عما قبله ، وإما على

الحال كأنه قال عامرين أي مقدرين ذلك وصائرئين إليه ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز . .

الحِرة : أرض ذات حجارة سود ، وكأنه يعبرهم بنزولهم في الحِرة لخصانتها ، وهي حرة بني

سليم ، وثناها الحِرة أخرى تجاورها ، ابن يعيش ٣ : ٥٢ .

(٣) سورة الزمر آية ٧٣ .

**\* فصل \*** وَتَقُولُ إِنَّ تَأْتِيَنِي تَسْأَلُنِي أُعْطِكَ ، وَإِنْ تَأْتِيَنِي تَمْشِي  
أَمْشُ مَعَكَ تَرْفَعُ الْمُتَوَسُّطَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْخَطِيئَةِ :  
مَتَى تَأْتِيَهُ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ

يريد : كما ترجع البقر إلى كُئْسِهَا إذا خافت ، وقيل : يجوز في البيت الجزم على أن  
يكون الكر سبباً للعمارة .

قوله : « لَا تَخَفْ دَرْكًا »<sup>(١)</sup>

الدَّرْكُ ، والدَّرْكُ : اسنان من الإدراك ، وهما : فَعْلٌ وفَعْلٌ ، بفتحين وبفتحة  
وسكون كذا عن المصنف<sup>(٢)</sup> قال :

٥١٣ - ..... وَالْعَجْزُ عَنْ دَرَكِ الْإِدْرَاكِ إِدْرَاكٌ<sup>(٣)</sup>

أي عن خائف الإدراك أنه لا تدركون .

قوله : « ترفع المتوسط »

هو في محل النصب على الحال لعدم دخول الجازم عليه ، لأنه ليس بشرط .

٥١٤ - ولا جزاء وأتى سائلا وماشيا ، وعلى هذا قول<sup>(٤)</sup> الخطيئة :

أتى عاشيا إلى ضَوْءِ ناره بمعنى قاصدا . يقال : عشوتُ إلى النار ، إذا استدلت

(١) سورة طه آية ٧٧ .

(٢) الكشف ٢ : ٥٤٧ .

(٣) هذا شطر بيت من البسيط ، ولم أعثر له على تسمية ولا نسبة إلى قائل .

(٤) بيت الخطيئة هو :

مَتَى تَأْتِيَهُ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ

وهو في ديوانه ٢٥ ومجالس ثعلب ٤٦٧ وابن يعيش ٢ : ٦٦ ، ٤ : ١٤٨ و ٧ : ٤٥ ، ٥٣ ،

والخزانة ٩ : ٩٢ وهو من بحر الطويل .

والشاهد فيه كما قال ابن يعيش رفع (تعشوا) على أنه حال والمراد متى تأتته عاشيا أي قاصداً  
في الظلام ، يقال عشوته أي قصده ليلاً ، ثم اتسع فقيل لكل قاصد عاش .

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَرِّ :  
مَتَى تَأْتِنَا تُلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا  
فَجَزَمَهُ عَلَى الْبَدَلِ .

عليها ببصر ضعيف ، وإذا صدرت عنها قلت : عشوت في (شرح أبيات الكتاب)<sup>(١)</sup>  
يمدح بذلك بغضاً وهو من بني سعد بن زيد بن مناة ، وعشوت بنظر ضعيف . يريد :  
أنه ابتدأ بالنظر إلى النار على بعد شديد فقصدها بذلك النظر حتى قرب منها وأضاءت  
له ، ومعنى البيت واضح .

قوله :

٥١٥ - مَتَى تَأْتِنَا .....<sup>(٢)</sup>

قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : تُلِّمُ : بدل من الفعل الأول ، يعني فعل الشرط ، ألا ترى أن  
قوله : (متى تلئم بنا في ديارنا نجد) ، كلام مستقيم . والجزل : غلاظ الحطب . يريد  
أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم فتتنظر إليه الضيفان على بعد فتقصدها .  
وقوله : « ونارا تأججا » . ذكر « تأجج » وفيه ضمير النار على تأويل الشهاب  
وقيل : أصله تَأَجَّجَنْ فقلبت النون ألفا كما في قوله :

(١) انظر شرح أبيات الكتاب لابن السيرا في ٢ : ٧٧ .

(٢) البيت من الطويل وهو بتمامه :

مَتَى تَأْتِنَا تُلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا      نَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَّجَا

وللبغدادي فيه تحقيق وتخريج قال : والبيت من قصيدة يزيد على ثلاثين بيتاً لعبيد الله بن الحر  
قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير في الكوفة - انظر الخزانة ٩ : ٩٨ - ٩٩ والبيت من  
شواهد سيبويه ٣ : ٨٦ وابن يعيش ٧ : ٥٣ ، ١٠ : ٢٠ والشاهد فيه جزم « تُلِّمُ » لانه  
بدل من قوله تَأْتِنَا . ولو أمكن رفعه على تقدير الحال لجاز .

(٣) الكتاب ٣ : ٨٦ .

## \* فصل \* وَتَقُولُ إِنَّ تَأْتِي آتِكَ فَأَحَدُكَ بِالْجَزْمِ، وَيَجُوزُ الرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ .

٥١٦ - ..... وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَأَعْبُدَا<sup>(١)</sup>

قوله : « وتقول : إِنَّ تَأْتِي آتِكَ فَأَحَدُكَ . بِالْجَزْمِ ..... »<sup>(٢)</sup>

أي بِجَزْمِ « فَأَحَدُكَ » وَوَجْهَ العطف ، ويجوز الرفع على « فَأَنَا أَحَدُكَ » وكانت الجملة الخبرية معطوفة على الجملة الشرطية ، ذكر في هذا الفصل ما وقع بعد حروف العطف مجزوماً على العطف ومرفوعاً على القطع جرياً على سنن ما ذكره في المنصوب ، فإنه ذكر بعد هاتيك الأفعال حروف العطف فكذلك فعل هنا .

وفي الجملة المستأنفة وجهان :

أحدهما : أن تجعلها مشتركاً بينها وبين الإتيان في المسببية إلا أنك أتيت بأحد المسبيين فعلاً صريحاً فجزمته في الأول ، وأتيت في الثاني بما هو مقصودك في الجملة المستقلة لا العطف على مجرد الفعل .

والثاني : أن تجعلها مقطوعة عن المسببية ، وإنما أتيت بها مخبراً بوقوع الحديث بعد الإتيان على التعقيب .

(١) هذا عجز بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ص ١٧٣ في مدح النبي صلى الله عليه وسلم  
وصدوره :

وَذَا النُّصْبِ الْمُنْصُوبِ لَا تَنْسُكُنَّهُ  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ (فَاعْبُدَا) إِذْ أَنَّ أَلْفَهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ نُونِ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَنْسَفَعَنَّ  
بِالْأَصْيَةِ ﴾ .

(٢) انظر سيبويه ٣ : ٨٩ .

... وَكَذَلِكَ الْوَاوُ (وَأَنْتُمْ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَسَآهَادَى لَهُ، وَيَذَرُهُمْ﴾ وَقَرِءَ «وَيَذَرُهُمْ» بِالْجَزْمِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يُفْقِتُواكُمْ يُؤَلِّقُواكُمْ أَلَدَّ بَارَثُمْ لَا يَنْصُرُونَ﴾.

**\* فصل \*** وَسَأَلَ سَيِّوْنَهُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ فَقَالَ هَذَا كَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبَ :

قوله : « وكذلك الواو وثم ... »

يعني في جواز الجزم والرفع<sup>(١)</sup>.

قوله : « قرىء : « وَيَذَرُهُمْ » ..... »<sup>(٢)</sup>

فالرفع على تقدير : وهو يذَرُهُمْ .

والجزم بالعطف على محل « فلا هادي » وعلى هذا المنهاج الآيات الأخريات<sup>(٣)</sup>.

قوله : « وسأل سيبويه ..... »

أي قال الخليل<sup>(٤)</sup> : جزم « وأكن » لأن الفعل يكون مجزوماً حين لا فاء فيه والفعل

الأول موضع دخول الفاء وسقوطه .

(١) انظر سيبويه ٣ : ٩٠ .

(٢) نسبة إلى قراءة الآية الكريمة : ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَسَآهَادَى لَهُ، وَيَذَرُهُمْ﴾ آية ١٨٦ من سورة الأعراف .

(٣) الآيات الأخريات هي على التوالي كما جاءت في المفضل : ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ آية ٣٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم . ﴿وَإِنْ يُفْقِتُواكُمْ يُؤَلِّقُواكُمْ أَلَدَّ بَارَثُمْ لَا يَنْصُرُونَ﴾ آية ١١١ من سورة آل عمران .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣ : ١٠٠ : « وسألت الخليل عن قوله - عز وجل : ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ =

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِباً يَوْمًا وَأَكْفِكَ جَانِباً  
وَكَقُولِهِ :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا

ولولا : للتحضيض، فكأنه قيل : « أخرني إلى أجل قريب أصدق وأكن من  
الصالحين » ، كما أن تقدير البيت :  
٥١٧ - دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِباً وَأَكْفِكَ جَانِباً<sup>(١)</sup>  
١٤٢ م - وتقدير البيت الثاني<sup>(٢)</sup> :

وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ۝ فقال : هذا كقول زهير :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا  
فإنها جُرُوءُ هذا ، لأنَّ الأول قد يَدْخُلُهُ الباءُ ، فجاءوا بالثاني وكانهم قد أثبتوا في الأول الباءَ ،  
فكذلك هذا لما كَانَ الفعلُ الذي قبله ، قد يَكُونُ جَزْماً ولا فاءَ فيه تَكَلَّمُوا بالثاني ، وكانهم قد  
جزموا قبله فعلى هذا توهموا هذا أ. هـ والآية : ﴿فَأَصَدَّدَكَ...﴾ من سورة المنافقون رقم ١٠ .  
(١) البيت بتمامه :

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِباً يَوْمًا وَأَكْفِكَ جَانِباً  
وهو من مجزوء الكامل وقد نسب الزمخشري لعمرو بن معدي كرب رافعاً هذه النسبة إلى  
سيبويه فالخليل في حين لم يرد هذه النسبة ذكر لا في سيبويه ولا في ديوان عمرو بن معدي  
كرب والشاهد فيه عطف «أكفك» مجزوماً على جواب الأمر المنصوب بأن بعد الفاء السببية  
وهو (فأذهب) على توهم سقوط الفاء وجزم أذهب في جواب الأمر . انظر شرح ابن يعيش ٧  
: حاشية ٥٦ .

(٢) عَنَى بالبيت الثاني قول الشاعر زهير بن أبي سلمى :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا  
وقد سبق ذكره ص ٥٠٩ والشاهد فيه جَرَّ (سابق) بالعطف على خبر ليس على توهم الباء ،  
لأن الباء تدخل في خبر ليس كثيراً ، فلما كان خبرها مظنة الباء اعتقد وجودها فخفض المعطوف  
عليه وهو قوله (ولا سابق) كذا عن ابن يعيش ٣ : ٥٦ - ٥٧ .

أَيُّ كَمَا جَرُّوا الثَّانِي لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ تَدَخَّلَهُ الْبَاءُ فَكَأَنَّهَا ثَابِتَةٌ فِيهِ ، فَكَذَلِكَ جَرُّمُوا الثَّانِي لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَكُونُ مَجْزُومًا وَلَا فَاءَ فِيهِ فَكَأَنَّهُ مَجْزُومٌ .

**\* فصل \* وَتَقُولُ وَاللَّهِ إِنَّ أَتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ ، كَذَا بِالرَّفْعِ ، وَأَنَا وَاللَّهِ إِنَّ تَأْتِيَنِي لَا أَتِكَ بِالْجَزْمِ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ لِلْيَمِينِ وَالثَّانِي لِلشَّرْطِ .**

---

« لست بمدرك لما مضى ولا سابق » ، وهذا من قبيل العطف على المحل وهو في كلامهم سائغ شائع على ما سبق في باب النداء وفي باب النفي أيضاً .

قوله : « وَتَقُولُ وَاللَّهِ . . . »

إذا اجتمع في الكلام اليمين والشرط ، نظر فيهما فأيهما وقع صدرا فاليد الطولى له ، لأن الشيء لَا يُلْعَى في الصدر ، إذ الإلغاء عدم المبالاة بذلك وإيقاعه في الصدر مبالاة به واعتناء بشأنه ، فلذا قيل : ( والله إِنَّ أَتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ ) بالرفع ، لأنك لما قلت : « والله » احتجت إلى جواب القسم فجعلت قولك ( لَا أَفْعَلُ ) جواباً له ، لأن قولك لَا أَفْعَلُ قَدْ سَدَّ مَسَدَّ جواب الشرط ، وَالسَّادَّ لَا يَسْتَحِقُّ جميع ما يستحق ما سَدَّ مَسَدَّهُ من الأحكام .

ولو قلت : ( أنا - والله - إِنَّ تَأْتِيَنِي لَا أَتِكَ ) لا يجوز في ( أَتِكَ ) إلا الجزم ، لأن « أنا » لما تقدم على اليمين صار اليمين مُلْعَى به ، و « أنا » مبتدأ ولا بد له من خبر وقد عرفت أن الجملة تقع خبراً للمبتدأ ، فوقعت الجملة الشرطية خبراً له ، والجملة الشرطية لا بد لها من شرط وجزاء ، ولا جزء في هذه الصورة إلا قولك : « أَتِكَ » فينجزم .

وجملة الأمر : أن الكلام إذا لم يكن مبنياً عليه لم يعبا به فيصير وجوده كعدمه .





## \* ومن أصناف الفعل: مثال الأمر \*

وَهُوَ الَّذِي عَلَى طَرِيقَةِ الْمُضَارِعِ لِلْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ، لَا تُخَالَفُ بِصِيغَتِهِ صِيغَتَهُ إِلَّا أَنْ تَنْزِعَ الزَّائِدَ فَتَقُولُ فِي تَضَعُ ضَعُ ، وَفِي تُضَارِبُ ضَارِبُ ، وَفِي تَدْخِرُجَ دَخِرُجَ وَنَحْوَهَا بِمَا أَوَّلُهُ مُتَحَرِّكٌ ، فَإِنْ سَكَنَ زِدْتَ هَمْزَةً وَصَلٍ لِثَلَا يُتَبَدَأُ بِالسَّكَنِ فَتَقُولُ فِي تَضْرِبُ اضْرِبْ ، وَفِي تَنْطَلِقُ وَتَسْتَخْرِجُ انْطَلِقْ وَاسْتَخْرِجْ . . .

قوله : « . . . مثال الأمر »

الأمر : طلب الفعل ممن هو دونك وبعثه عليه ، ومنه قولهم «أمر» لواحد الأمور، لأن الداعي : الذي يدعو من يتولاه شبه بأمر يأمره به ف قيل له أمر؛ تسمية للمفعول به بالمصدر، فكانه قيل مأمور به ، كما قيل : «شان» وهو مصدر شأنت أي : قصدت ، سمي به المشوون أي المطلوب .

وقيل للعجب : الأمرُ بكسر الهمزة ، لأنَّ المعجب مما يُدعى إليه لِيَتَعَجَّبَ منه .

قوله : « وهو الذي على طريقة المضارع . . . »

الأمر يُؤْخَذُ من المضارع دون الماضي لما بين المضارع والأمر من التآخي في مجيئهما للاستقبال .

أما المضارع فلما ذكرنا أنه يحى للاستقبال، وأما الأمر فهو للاستقبال لأن الإنسان إنما يُؤْمَرُ بما لم يَفْعَلْه لِيَفْعَلْه .

قوله : « للفاعل المخاطب . . . »

أي لهذا المثال من أمثلة الفعل شريطتان : الفاعلية والخطابة ، فإن فُقدت إحداهما أو كلتاها فاللام على ما سيجي .

... وَالْأَصْلُ فِي تُكْرِمُ تُؤْكِرُمُ ، كَتَدْخِرُجُ ، فَعَلَى ذَلِكَ خَرَجَ أَكْرَمُ .

قوله : « لا تُخَالَفُ ... »

التاء في « تخالف » للخطاب ، والباء في « بصيغته » للتعدي ، والهاء فيها للأمر ، وفي صيغته للمضارع هذا بيان طريقة أخذ الأمر من المضارع . أي : تنزع الزائدة عن أول المضارع وتبتدئ على الثاني من المضارع إن كان متحركاً كـ « ضَعُ » في : تَضَعُ ، فإن كان ساكناً زدت همزة الوصل في أوله متحركة ، أما حذف الزائدة ، فلأنها أمانة المضارع فلا بد من إزاحتها لتنمحي أطلال تلك الصيغة ورؤسوما .  
وأما الزيادة فلرفضهم الابتداء بالساكن .

وأما زيادة الهمزة فلافتقارهم إلى البداءة<sup>(١)</sup> بالمزيد ، واختصاص الهمزة بالمبدأ من المخارج ، وأما زيادتها متحركة فثلاً يلزم العود إلى المهروب عنه وهو الهرب من حرف ساكن إلى حرف آخر مثل الأول في السكون . وبهذا بطل قول ابن جني<sup>(٢)</sup> : « أنها تزداد ساكنة ثم تحرك » لرفضهم الابتداء بالساكن ، وأما انكسار الهمزة في البعض وانضمامها في البعض الآخر فليسراً تطلع عليه في المشترك إن شاء الله تعالى .

قوله : « والأصل ... »

أي الأصل في « تكرم » بدون الهمزة « تؤكرم » بالهمزة إذ الأصل أن تدخل حرف المضارعة على صيغة الماضي ، وصيغة الماضي « أكرم » بالهمزة قبل الكاف على زنة « دَخَرَجَ » فيكون الأصل يُؤكرم كَيَدْخِرُجُ إلا أن هذه الهمزة لما حُذفت لاستتقالهم توالي الهمزتين في الحكاية عن النفس نحو : أُكْرِمُ حذفت في سائر أمثلة المضارع أيضاً لتكون وتيرة المشاكلة مسلوكة ، فلما كان الأصل « تؤكرم » بالهمزة وجب أن يخرج على ذلك أَكْرِمُ كَدْخِرُجُ في تَدْخِرُجُ .

(١) البداءة في اللسان من (بدأ) ويجوز قولنا : الْبَدْءُ وَالْبُدْءُ وَالْبِدْءُ وَالْبَدَءُ وَالْبَدَاةُ بِالْقَلْبِ وكذلك الْبَدْءُ .

(٢) انظر الخصائص لابن جني : ١ : ٣٣٧ .

**\* فصل \*** وَأَمَّا مَا لَيْسَ لِلْفَاعِلِ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْحَرْفِ دَاخِلًا عَلَى  
الْمُضَارِعِ دُخُولَ « لَا وَلَمْ » كَقَوْلِكَ : لَتَضْرِبَ أَنْتَ ، وَلَيَضْرِبَ زَيْدٌ ،  
وَلَأَضْرِبَ أَنَا ، وَكَذَلِكَ مَا هُوَ لِلْفَاعِلِ وَلَيْسَ بِمُخَاطَبٍ كَقَوْلِكَ :  
لَيَضْرِبَ زَيْدٌ ، وَلَأَضْرِبَ أَنَا .

فإن قلت : قد رفض ذلك الأصل ، فصار كأن لا همزة قبل الكاف أصلاً ينبغي  
أن يكون الأمر منه « إكرم » بكسر الهمزة إذ الساقط في حكم المعلوم . قلت : حذف  
الهمزة من « تكرم » كان للضرورة والثابت بالضرورة لا يتعدها ، فيعتبر الحذف في حق  
إثبات المشكلة بين أمثلة المضارع وفيها وراء ذلك كأنها غير محذوفة .

على أنا نقول : جاء استعمال الأصل أيضاً كقوله :  
٥١٨ - ..... فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَ<sup>(١)</sup>  
قوله : « وأما ما ليس للفاعل ..... »

المخاطب : « خمسة »<sup>(٢)</sup> أضرب :  
المخاطب المفعول ، والغائب الفاعل ، والغائب المفعول ، والمتكلم الفاعل ،  
والمتكلم المفعول .

ففي هذه الأضرب كلها الأمر باللام كالأمثلة المذكورة في المتن ، وإنما خصت  
الصيغة المخصوصة بالفاعل « المخاطب » ، لأن أمر المخاطب الفاعل هو الواقع كثيراً  
بخلاف الغائب والمتكلم ، والمخاطب المفعول ، فجعلها لما كثر لأنها باب من أبواب  
الاختصار أولى .

(١) ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٥٨ على أنه شاذ ، والقياس يُكْرَمُ بحذف الهمزة  
ثم أورد قائلاً : وهذا المقدار أوردته الجوهري في صحاحه في مادة كرم غير معزواً إلى قائله ،  
ولا كتب عليه ابن بري شيئاً في أماليه ، ولا الصفدي في حاشيته عليه ، وهو مشهور في كتب  
العربية قلما خلا عنه كتاب ، وقد بالغت في مراجعة المواد والمطاب فلم أجد قائله ولا تتمته .  
أ. هـ .

(٢) في الأصل وع : فخمسة . ولم أر وجود الفاء الشرطية لازماً في هذا الخبر فأسقطتها .

**\* فصل \*** وَقَدْ جَاءَ قَلِيلًا أَنْ يُؤْمَرَ الْفَاعِلُ الْمَخَاطَبُ بِالْحَرْفِ وَمِنْهُ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا » .

**\* فصل \*** وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْوَقْفِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا الْبَصَرِيِّينَ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هُوَ مَجْزُومٌ بِاللَّامِ مُضْمَرَةٌ ، وَهَذَا خَلْفٌ مِنَ الْقَوْلِ .

فإن قلت : الأمر طلب الفعل ممن هو دونك ، والطلب إنما يستقيم إذا كان متوجهاً إلى غير الأمر نحو : أضرب يا زيد .

أما إذا كان متوجهاً إلى الأمر كما في « لأضرب » فلا . قلت : إنما صح هذا لأن قولك : « لأضرب » معناه أنا المعين بضرب لمن يستعين بي على الضرب ، فليستعين هو بي ، وهكذا تقول في الأمر للمخاطب المفعول ، فإن صحة الأمر هنالك بالنظر أي غير ظاهره .

فقولك : لَتُعْنَى بِحَاجَتِي ، تقديره : لَيَعْنِكَ أَمْرٌ بِحَاجَتِي ، ولولا هذا التقدير لما استقام ، لأن الأمر طلب الفعل من المخاطب ، ولم يطلب من المخاطب فعل في هذه الصورة .

قوله : « وقد جاء . . . »

قُرِئَ قوله تعالى ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ <sup>(١)</sup> بالياء والتاء ، وبالتاء المثناة من فوق قراءة النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> .

قوله : « وهو مبني على الوقف . . . »

أما البناء فلأن الأصل في الأفعال البناء <sup>(٣)</sup> ، لأن الإعراب لتلك المعاني الثلاث ،

- (١) سورة يونس آية ٥٨ .
- (٢) ذكر أبو حيان من قرأها بالتاء من القراءة على الخطاب وقال رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم - انظر البحر المحيط ٥ : ١٧٢ .
- (٣) هذه المسألة هي المسألة الثانية والسبعون من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين - انظر الإنصاف ص ٥٢٤ - ٥٤٩ .

وهي مفقودة إلا في الأسماء، وأما البناء على الوقف فلأنه هو الأصل في باب البناء. وذهب الكوفيون<sup>(١)</sup> إلى أنه مجزوم باللام المضمرة، والأصل في «فَعَلَ» : لِتَفْعَلَ باللام، والدليل على صحة هذا المذهب قراءة النبي صلى الله عليه وسلم: «فَبَدَلِكَ فَلَتَفْرَحُوا»<sup>(٢)</sup>.

غير أن السلام حذفت لكثرة الاستعمال كما في «أَيْشُ تفعل؟»، بحذف الياءين والهمزة من «أَيَّ شَيْءٍ تَفْعَلُ؟» لكثرة الاستعمال. قلنا: أما القراءة فقد قيل إنها على لغة بعضهم فلا ترد علينا، لأن كلامنا في المذهب الشائع الذائع.

وأما قولهم لكثرة الاستعمال: فباطل مردود. إذ لو كان الحذف لذلك لاختص بمواضع كثيرة الاستعمال، وقد شاع واستفاض فيما قل استعماله ونَزَرَ، ألا ترى إلى قولهم أَعْلَوَطُ<sup>(٣)</sup> وَأَعْلَنَكَ<sup>(٤)</sup> في يَعْلُوطُ ، وَيَعْلَنِكَ .

والشاهد العدل لصحة ما ذكرنا، أنهم قالوا: «لَمْ يَكْ» وحذفوا النون من «يكن» لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا في لَمْ يَصْنُ «لَمْ يَصْ» بحذف النون لفوات العلة، وهي كثرة الاستعمال، وكذا قالوا لَمْ «أَبْلُ» بحذف الألف في لَمْ أَبَالِ ، ولم يقولوا: (لَمْ أَعْلُ) في لَمْ أَعَالِ .

وقالوا: «عِمَّ صباحاً» في (أنعم صباحاً)، ولم يقولوا: «عِمَّ بالا» وَوَيْلُهُ في «وَيْلُ أمه»، ولم يقولوا وَيْلُخْتُهُ في «وَيْلُ أخته» لكثرة الاستعمال في السوابق وقلته في اللواحق. على أننا نقول: ما ذهبتم إليه يؤذن بتضمن صيغة الأمر لمعنى الحرف، وهو اللام، فيلزم البناء ليضمن معنى الحرف وهو المتبقى.

(١) أَلَاغْلُوطُ : ركوب العنق والتفحيم على الشيء من فوق، وأغلوطُ الجملة الناقية : ركب عُقْفَهَا وتقمح من فوقها، وأغلوطُ الرجل البعير تعلق بعنقه. اللسان : علط.

(٢) اعلنكك : أي اعلنكك واجتمع، وشعر معلنكك : كثير متراكب. اللسان : علك.

(٣) الإنصاف ٥٢٤ - ٥٤٩ . (٤) سورة يونس آية ٥٨ .

وحجة أخرى : أن النهي مجزوم بالإجماع ، فكذا الأمر جرياً على سنتهم المسلك في حمل الضد على الضد<sup>(١)</sup> .

فالجواب أن حروف المضارعة علة وجود الإعراب في الغابر وهو باق في النهي دون الأمر ، فلا يلزم من انجزام ما فيه علة وجود الإعراب انجزام ما ليس فيه تلك العلة .

يؤيد ما ذهبنا إليه : أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء وحرف الجر لا يعمل مع الحذف ، فكذا أحرف الجزم .

فالجواب للكوفيين أنهم يقولون : أتممياً مرة وقيسياً أخرى ؟ فإنكم قد ذهبتم إلى إعمال «رُبَّ» مع الحذف بعد الواو والفاء وبِلْ ألا ترون إلى قوله :

٥١٩ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقِ<sup>(٢)</sup>

وقوله :

١٥٣ - فَمِثْلِكَ حَبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعِ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلِ<sup>(٣)</sup>

وقوله :

٥٢٠ - بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَصْبَابِ<sup>(٤)</sup>

(١) الإنصاف ٥٢٨ وانظر أقسام العلل في كتاب الاقتراح ١١٥ - ١١٩ .

(٢) هو لرؤية بن العجاج في ديوانه ص ١٠٤ وسيبويه ٤ : ٢١٠ والخزانة ١ : ٧٨ . (والقائم)

اللون المغبر المائل إلى الحمرة ، والأعماق : جمع عُمَق وهو ما بعد أطراف المفاوز مستعار من عمق البشر . والخاوي : من خوى المنزل إذا خلا . والمخترق : مكان الاختراق وهذه المعاني من الخزانة ١ : ٨١ - ٨٢ وموضع الشاهد فيه قوله : «وقاتم» إذ هو صفة لموصوف محذوف مجرور برب المحذوفة والمدلول عليها بالواو أي : وَرُبَّ بَلَدٍ قَاتِمٍ .

(٣) فائقه امرؤ القيس ديوانه ص ١٢٧ وقد مرَّ تحقيقه ص ٣٨٨ وموضع الشاهد فيه على رواية

الجرّ خفض (مثلك) برب المحذوفة المدلول عليها بحرف الفاء .

(٤) ديوان رؤية ص ٦ وهو شطر بيت من الرجز وترتيبه الحادي والخمسون من أرجوزة له قالها في

مدح مسلمة بن عبد الملك وعدتها واحد وأربعون ومائتا شطر - انظر ديوانه ٥ - ١١ والصُّعْدُ ، بضمين : جمع صُعُود وهو خلاف الهَبُوط - اللسان : (صعد) والأصباب : جمع صبب وهو عكس الهَبُوط - اللسان (صبب) . والشاهد فيه قوله : (بل بلدٍ) حيث جر «بلد» برب المحذوفة المدلول عليها ببل فإنها من المواضع التي يكثر فيها حذف رُبَّ بَعْدَ بَلْ .

وعن رؤية بن العجاج : - وهو من أمضغ العرب للشَّيْخ والقَيْصُوم ، وأحرشهم للضَّبِّ واليربوع - أنه كان إذا قيل له «كيف أصبحت؟» يقول : «خير عافاك الله»<sup>(١)</sup> أي : بخير. فيعمل حرف الجر وهو محذوف .

ولأنكم قد جزمتم جواب الأمر، والنهي - في بعض المواضع - والاستفهام، والتمني، والعرض مع حذف الجازم ، وهنا منعمونا من إعمال الجازم مع حذفه .  
والجواب لنا أن نقول : أما «رُبَّ» فإنها حسن حذفها لأن فيها بقي من الحروف - كالواو في «وقاتم الأعماق» - دليلاً على حذفها، والمحذوف في مثل هذا كلا محذوف . وكذا قول رؤية، لدلالة الحال على حذف الباء هناك مع ما فيه من كثرة الاستعمال المقتضية للحذف لما فيه من الحرفية .

وأما إعمال حرف الشرط في جواب هاتيك الخمسة : فإنها حذف حرف الشرط فيه لدلالة تلك الأشياء عليه ، فصار كالثابت .

وحجة أخرى لهم ، أنهم يقولون : «اغز ، ارم ، اخش» ، بحذف حروف المد كما يحذفونها بالجازم في «لم يَغزْ ولم يَرم ولم يَخش» ، فعلم أن الأمر مجزوم .

فالجواب : أن الحذف لكون هذه الحروف مشابهة للحركات من حيث إن الحركة لا تقوم بالحركة ، فكذا الحركة لا تقوم بالألف أصلاً ، وكذا لا تقوم بالواو والياء في الأغلب الأكثر ، فصار بحكم الغلبة كأن الحركة لا تقوم بواحدة منهما أيضاً ، والحركة لا تبقى مع السكون . لما في بقائها معه من الإحالة البيئة ، فلذا لا يبقى مع السكون ما يشبه الحركة ، ولا بد للأمر من السكون ، فتزول هذه الحروف للسكون ، والسكون كما يكون للإعراب يكون للبناء أيضاً ، بل هو الأصل في باب البناء ، فلا يكون زوال هاتيك الحروف فيها أوردتم حجة لكم علينا .

(١) انظر الإنصاف ص ٥٤٨ .



.....

---

ومما ينادي بصحة مذهبنا أن الإضمار خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا بدليل، ولا دليل هنا فيمتنع.

فيكون ما ذكره الكوفيون خَلْفاً من القول ردياً، وجديراً بالرد لردائه خَرِيئاً، والخلف بتسكين اللام : يستعمل للقبیح السوء ومنه قولهم :  
«سَكَتَ أَلْفًا وَنَطَقَ خَلْفًا»<sup>(١)</sup>

---

(١) في ع : «سَكَتَ أَلْفًا وَنَطَقَ خَلْفًا» والمثبت من الأصل وهو مثل ، انظر مجمع الأمثال للميداني ٣٣٠ : ١ وقد ذكر ابن منظور في اللسان مناسبة المثل أنه يقال : (للرجل يُطِيلُ الصَّمْتَ، فإذا تكلم تكلم بالخطأ) أي سكت عن ألف كلمة ثم تكلم بخطئ. وانظر إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٦٦. ولسان العرب : (خلف).

## \* ومن أصناف الفعل: المتعدي وغير المتعدي \*

فَالْمُتَعَدِّي عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ ، مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ ، وَإِلَى اثْنَيْنِ ، وَإِلَى ثَلَاثَةٍ ، فَأَلَاوُلُ نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَالثَّانِي : كَسَوْتُ زَيْدًا جَبَّةً ، وَعَلِمْتُ زَيْدًا فَاضِلًا ، وَالثَّالِثُ نَحْوُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا . وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي ضَرَبَ وَاحِدٌ ، وَهُوَ مَا تَخَصَّصَ بِالْفَاعِلِ : كَذَهَبَ زَيْدٌ وَمَكَثَ وَخَرَجَ وَنَحْوُ ذَلِكَ .

\* فصل \* وَلِلْمُتَعَدِّيَةِ أَسْبَابُ ثَلَاثَةٌ وَهِيَ : أَهْمَزَةٌ ، وَتَثْقِيلُ الْحَشْوِ ، وَحَرْفُ الْجَرِّ ، وَتَتَّصِلُ ثَلَاثَتُهَا بِغَيْرِ الْمُتَعَدِّي فَتُصَيِّرُهُ مُتَعَدِّيًا ، وَبِالْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ فَتُصَيِّرُهُ ذَا مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ قَوْلِكَ : -

قوله : « فالمتعدي على ثلاثة أضرب . . . »

للفعل طرفان : طرف الحدث ، وطرف الثبوت .

فالطرف الأول إلى الفاعل ، والثاني إلى المفعول . فإذا حدث فعل من فاعل واقتصر عليه فهو غير مُتَعَدٍّ وإذا نفذ منه إلى المفعول فهو متعَدٍّ ، فالطرف الأول من لوازم الفعل ، والثاني من مجوزاته .

ثم إنهم نزلوا الفعل منزلة الحيوان . فالحيوان قوي وضعيف ، فالقوي هو المتعدي وهو ثلاثة أضرب :

قوي ، ومتوسط ، وأقوى .

فالأول : ما تعدى إلى مفعول الواحد ؛ لأنه يصل إلى المفعول به بنفسه ، وبذلك تثبت القوة لا محالة ، كـ « ضربت زيدا » .

والثاني ما تعدى إلى مفعولين ، كـ « كسوت عَمْرًا جبة » .

والثالث : ما تعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، كـ « أعلمت زيدا عَمْرًا فَاضِلًا » .

... أَذْهَبْتُهُ ، وَفَرَحْتُهُ ، وَخَرَجْتُ بِهِ ، وَأَخْفَرْتُهُ بَرًّا ، وَعَلَّمْتُهُ  
الْقُرْآنَ ، وَغَضَبْتُ عَلَيْهِ الضَّيْعَةَ ، وَتَتَّصِلُ الْهَمْزَةُ بِالْمُتَعَدِّي إِلَى آتَيْنِ  
فَتُنْقَلُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ نَحْوٍ : أَعْلَمْتُ .

والضعيف هو غير المتعدي ، لأنه لا يقدر أن يصل بنفسه إلى المفعول به وهو ضرب  
واحد على ما ذكر في المتن .

قوله : « وللتعدية أسباب ثلاثة ... » .

نزلوا الأفعال منزلة الأشخاص ، والأشخاص بعضها يفعل بدون واسطة ،  
وبعضها يفعل بها . فالأول يسمى قويًّا ، والثاني ضعيفًا ، والواسطة هنا أحد الأشياء  
الثلاثة التي ذكرها في المتن .

فالهمزة والحرف الزائد في الحشو إنما زيدًا ليكون كل منهما كالسابق للفعل نحو  
الاسم الذي لم يكن ذلك الفعل ليصل إليه بنفسه ، ولذا زيدت الهمزة على صدره  
وسميت همزة النقل لذلك .

فإن قلت : فعلى هذا يلزم أن تمتنع الزيادة في نحو : « فَرَحَ » بالتشديد إلا على  
الصدر كالهَمْزة لأنَّ كلاهما سابق للفعل نحو الاسم . قلت : هما سَيَّان فيما ذكرنا  
من السوق ، غير أنَّ الزائد في الحشو هو الزائد من جنس حروف الكلمة ، فلو زيدَ في  
الصدر ، يلزم الإدغام لاجتماع المثلين ، والمدغم ساكن ، فيؤدي إلى البداءة بالساكن  
وهي مرفوضة عندهم .

فإن قلت : « فلم زيد في الحشودون الطرف؟ » .

قلت : لأنَّ حقه كان أن يزداد في الصدر ، فلما امتنعت زيادته في الصدر ناسب أن  
يزاد فيما هو قريب من الصدر وهو الحشودون الطرف .

فإن قلت : « فلم زيد هذان الحرفان للسوق؟ » . قلت : « لأنهم أحبوا أن يكون  
السابق نوعين :

أحدهما : من نفس الكلمة ، والآخر من غيرها ، لأن الألفاظ العذاب بمنزلة

**\* فصل \* والأفعال الْمُتَعَدِّيَّةُ إِلَى ثَلَاثَةٍ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَضْرِبُ :**  
ضَرَبْتُ مَنَقُولٌ بِالْهَمْزَةِ عَنِ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَهُوَ فِعْلَانِ . أَعْلَمْتُ  
وَأَرَيْتُ ...

القرى للأرواح ، وفي قرى الأشباح يختار الاختلاف بين لون ولون وطعم وطعم ،  
لتزداد إلى تلك الأطعمة الرغبات . فما ظنك في اختيار الاختلاف فيما نحن فيه ؟  
فإن قلت : فما وجه تعيين الهمزة ؟ قلت : ما سمعت غير مرة من أنها مختصة بالمبدأ  
وهذان الزائدان لا معنى لهما في أنفسهما سوى النقل .

فأما حرف الجرّ فله من الفائدة ما لأخويه وما ليس لهما ، لأنه يوصل الفعل إلى  
اسم على حسب المعاني التي أودعت حروف الإضافة إياها ، ألا ترى أنك إذا قلت :  
«أخرجته» فقد جعلته ذا خروج على الإطلاق ، وإذا قلت : «أخرجت به» فقد جعلته  
ذا خروج لا تنفك منه مصاحبتك إياه ألبتة .

فقولك : «أخرجت به» تعدى على وجه الإلصاق ، وإذا قلت : «غصبت عليه  
الضيعة» فمعناه : احتويت عليها قاهراً له وغالباً عليه .

فقولك : «غصبت عليه» ، تعدى إليه على وجه الاستعلاء .

وعن المصنف أن السين والتاء إذا كانتا بمعنى السؤال تجريان مجرى همزة النقل ،  
تقول : «نطق زيد» بدون مفعول به لأنه لازم ، فإذا قلت : «استنطقت زيداً» ، فقد  
حصل به مفعول به .

وإلى هذا القول قال صاحب (مفتاح العلوم) <sup>(١)</sup> فإنه قال : وإن استعمل يكون  
السؤال إما صريحاً نحو «أستكتب زيداً؟» أو تقديرأ نحو : «استقرّ زيداً؟» ، كأنه سأل  
ذلك نفسه ومضى في كلامه إلى أن قال : ويظهر من هذا أن النقل إلى الاستفعال  
نظير النقل إلى الإفعال والتفعيل في الكون من أسباب التعدية .

(١) انظر مفتاح العلوم للسكاكي ص ٢١ . (مطبعة البابي الحلبي) .

... وَقَدْ أَجَازَ الْأَخْضَرُ أَكْثَرُ وَأَحْبَبُ وَأَخْلَتْ وَأَزْعَمْتُ  
وَضَرَبْتُ مُتَعَدِّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ. وَقَدْ أَجْرَى مَجْرَى أَفْعَلْتُ لِمَوَاقِفِهِ لَهُ فِي  
مَنْعَاهُ فَعَلْنِي تَعْلِيَّتَهُ وَهُوَ خَمْسَةُ أَفْعَالٍ : أَتَيْتُ ، وَتَيْتُ ، وَأَخْبَرْتُ ،  
وَأَخْبَرْتُ ، وَخَلَنْتُ ...

قوله : «أريت ...»

حُكْمُهُ حُكْمُ «أَعْلَمْتُ» إِذَا فَصَلَتْ رُؤْيَا الْقَلْبِ. وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ رُؤْيَا الْعَيْنِ  
يَتَجَلَّوْزُ مَفْعُولَيْنِ لِأَن «رَأَيْ» إِذَا أُرِيدَ بِهِ رُؤْيَا الْعَيْنِ لَا يَتَعَلَّى إِلَّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ.  
وَالْهَمْزَةُ تَزِيدُ لِلْفِعْلِ مَفْعُولًا وَاحِدًا لَا غَيْرَ نَحْوُ : «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، وَ«ضَرَبْتُ زَيْدًا  
عُمَرَاءَ» أَيَّ جَعَلْتَهُ يَضْرِبُهُ.

(فَرَايْتُ) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى «أَبْصَرْتُ» وَقُلْتُ : «أَرَيْتُ زَيْدًا عُمَرَاءَ» كَانَ الْمَعْنَى  
جَعَلْتُ زَيْدًا يَبْصُرُ عُمَرَاءَ وَلَيْسَ هُنَا مَفْعُولُ ثَلَاثٍ، فَلَا يَسْتَقِيمُ عَلَى هَذَا «أَرَيْتُ زَيْدًا  
يَضْرِبُ أَخَاهُ»، عَلَى أَنَّ تَجَمُّعَ «يَضْرِبُ أَخَاهُ» فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّى  
إِلَّا إِلَى الْأَسْمِ كَرِيدٍ وَعَمْرُو، وَذَاكَ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : «أَرَيْتُ زَيْدًا عُمَرَاءَ» كَانَ الْمَفْعُولُ  
الثَّلَاثِيُّ هُوَ الَّذِي كَانَ فِي قَوْلِكَ : «رَأَيْتُ عُمَرَاءَ»، فَكَيْفَا لَا يَتَعَلَّى «رَأَيْتُ» إِلَّا إِلَى الْأَسْمِ  
كَذَلِكَ «أَرَيْتُ».

وَأَيْضًا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ يَأْتِي بِالْعَيْنِ وَالْجَمَلِ نَحْوُ : «يَضْرِبُ زَيْدٌ أَخَاهُ»،  
و«أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ»، لَيْسَتْ عَمَّا يَرَى بِالْعَيْنِ وَإِنَّمَا يَرَى بِالْقَلْبِ، فَلَمَّا صَحَّ أَنْ يُقَالَ :  
«أَرَيْتُكَ زَيْدًا يَضْرِبُ أَخَاهُ»، بِمَعْنَى : أَعْلَمْتُكَ زَيْدًا يَضْرِبُ أَخَاهُ لَصَحَّةِ قَوْلِكَ :  
«رَأَيْتُ زَيْدًا يَضْرِبُ أَخَاهُ» (لأنه بمنزلة علمت زيدا يضرِبُ أَخَاهُ) "وَالْمَفْعُولُ الثَّلَاثِيُّ فِي  
«عَلِمْتُ»، وَهُوَ الثَّلَاثُ فِي «أَعْلَمْتُ». وَكُنَّا فِي «أَرَيْتُ» مِنْ رُؤْيَا الْقَلْبِ.

قوله : «وقد أجاز الأخضر أكثر وأحب وأخلت وأزعمت ...»

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و به يتم الكلام.

قَالَ الْحَارِثُ بْنُ حِلْزَةَ :

\* . . . . فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ \*

وَضَرَبَ مُتَعَدِّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَإِلَى الظَّرْفِ الْمُتَّسِعِ فِيهِ كَقَوْلِكَ : أُعْطِيتُ عَبْدَ اللَّهِ ثَوْبًا الْيَوْمَ ، وَسَرَقَ زَيْدٌ عَبْدَ اللَّهِ الثَّوْبَ اللَّيْلَةَ ، وَمِنْ النَّحْوِيِّينَ مَنْ أَبَى الْإِتْسَاعَ فِي الظَّرْفِ فِي الْأَفْعَالِ ذَاتِ الْمَفْعُولَيْنِ .

هذا دليل على أن التعدية بالهمزة عنده قياس<sup>(١)</sup>، ووجهه : أن هذه الأفعال الأربعة<sup>(٢)</sup> شاركت «أعلمت» و «أريت» في أنها من بابها وفي معناها وهذا وجه للقياس حسن .

قوله : «لموافقته له في معناه . . . .»

أي لموافقته ذلك الضرب لعلمت في معنى «علمت»، تريد أن معنى هذا الضرب : الإخبار والإخبار قريب من الإعلام . وإلا فالأصل في «أنا وبنا وأخبر وخبر وحدث» التعددي إلى مفعول واحد . نحو : (أُنْبِأْتُ زَيْدًا بِكَذَا)، ثم تحذف الجار فيقال : أُنْبِأْتُهُ كَذَا . وفي التنزيل : ﴿مَنْ أُنْبِأَكَ هَذَا﴾<sup>(٣)</sup> أي بهذا و : ﴿نَبِئْ عِبَادِيَ أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ﴾<sup>(٤)</sup> فهذا إنما يجوز أن يكون على تقدير الباء كقولهم : هو خليف أن يفعل كذا أي بأن يفعل ، فإذا عدّيت هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل فليس إلا لإجرائك إياها مجرى «أعلمت» .

٥٢١ - قوله : «وقال الحارث بن حِلْزَةَ»<sup>(٥)</sup>

(١) انظر رأي الأخفش في شرح المفضل ٧ : ٦٦ لابن يعيش .

(٢) الأفعال الأربعة هي : «أظننت، وأحببت، وأخلت، وأزعمت»، وكان الأخفش يميز تعديتها بالهمزة كما ذكر في المتن قياساً على أعلمت وأرايت، لأن هذه الأربعة من باب أعلمت وأريت .

(٤) سورة الحجر آية ٤٩ .

(٣) سورة التحريم آية ٣ .

(٥) إشارة إلى استشهد الزمخشري ببعض بيت الحارث بن حِلْزَةَ الشكري الوارد في المتن وهذا

**\* فصل \* وَالْمُتَعَدِّي وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي سَيِّانٍ فِي نَصْبِ مَا عَدَا الْمَفْعُولَ بِهِ مِنَ الْمَفَاعِيلِ الْأَرْبَعَةِ، وَمَا يُنْصَبُ بِالْفِعْلِ مِنَ الْمُلْحَقَاتِ بِهِنَّ كَمَا تُنْصَبُ ذَلِكَ بِنَحْوِ : ضَرَبَ وَكَسَا وَأَعْلَمَ تَنْصِبُهُ بِنَحْوِ ذَهَبَ وَقَرُبَ .**

الْجِلْزَةُ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَاللَّامِ الْمَشْدُودَةِ : الْقَصِيرُ . وَيُقَالُ الْبَخِيلُ .

قِيلَ : يُقَالُ رَجُلٌ جِلْزٌ وَأَمْرَأَةٌ جِلْزَةٌ .

المفعول الأول ضمير المخاطبين في حدثتموه قام مقام الفاعل . والثاني ، هو الهاء ، والثالث هو الجملة ، وهي قوله : «له علينا العلاء» ، والاستفهام في «فمن حدثتموه» للإِنْكَارِ .

قوله : «وإلى الظرف المتسع . . . .»

الظرف لما ناسب المفعول به في معنى المفعولية أجرى عليه حكمه ، وألحق به لما

ذكرنا من الشبه .

ومعنى المتسع فيه : المتجوز فيه ، أي : يجوز فيه التشبيه بالمفعول به ونقله من باب الحقيقة إلى باب المجاز حتى كأنَّ اليوم في المثال الأول<sup>(١)</sup> معطى كالثوب ، واللييلة في المثال الثاني<sup>(٢)</sup> مسروقة كالثوب ، وهذا من باب : نَهَّأَهُ صَائِمٌ ، وفيما ذكره من المثالين ضرب خفاء . والواضح أن يقال : اليوم أعطيته عبدالله ثوباً ، واللييلة سرقها زيد عبدالله «الثوب» كقوله :

البيت ترتيبه الثالث والثلاثون من معلقة الحارث البالغ عددها اثنين وثمانين بيتاً من بحر

الخفيف . ونص البيت الشاهد :

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدَّ ثَمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا أَلْعَلَاءُ

انظر البيت في شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٢٩٥ . وقال الزوزني في شرحه : وإن منعتم ما سألناكم من المهانة والموادعة فمن الذي حدثتم عنه أنه عزا وعلانا . وهو شاهد على تعدي الفعل (حدثتموه) إلى ثلاثة مفاعيل كما أشار إلى ذلك الجندي في المتن وقد عين هذه المفاعيل .

(١) المثال الأول : أعطيت عبدالله ثوباً اليوم .

(٢) المثال الثاني : سرق زيد عبد الله الثوب الليلة .

١٣٥ م - وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا<sup>(٣)</sup>

فالحاصل أنك إن نويت بنحو ما ذكره من المثالين أن يكون مثل : «زيداً عمراً فاضلاً» في : «أعلمت زيداً عمراً فاضلاً» فهو الظرف المتسع فيه ، وإن لم يَنْوَ ذلك فهو الظرف المحض ولا مَنَعَ منه عند أحد ، ووجه من يأبى الاتساع : أنَّ الفعل الذي يتعدى إلى المفعولين ثقیل ، فبالإتساع زيادة الثقل ، وهي مما لا يرتضيه الحِجِّيُّ ، ولأنَّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل قليلة ، فالإتساع يلحق المتعدي إلى مفعولين إلى هاتيك الأفعال القليلة ، فلا يجوز أن يجعل ما به قلة أصلاً لغيره .

قوله : «من الملحقات . . .» أي بالمفاعيل .

والمُلحقات كالتمييز والحال والمستثنى المنصوب ، وقد سبق التعرض للكشف عن أسرار كل منها في أثناء الكتاب فلا تنسها .

(٣) البيت سبق ذكره آنفاً - انظر ص ٤٩٨ .



## \* ومن أصناف الفعل: المبني للمفعول \*

هُوَ مَا اسْتَغْنَى عَنْ فَاعِلِهِ فَأَقِيمَ الْمَفْعُولُ مَقَامَهُ . . .

قوله : وهو ما استغنى عن فاعله . . . . .

يُسْتَفْعَى من ذكر الفاعل لمعنى مناسب كقوله : ذكره لتطهير اللسان عنه لحقارته نحو : شَتِمَ الخليفة بدون ذكر اسم الشاتم ، أو تطهيره عن اللسان لعظمته نحو : قُتِلَ الجاني ، أو غيرها من المعاني المناسبة .

قوله : «فأقيم المفعول مقامه . . . . .»

أقيم المفعول مقام ذلك الفاعل لثلاث يبقئ الفعل بلا مسند إليه ، ولذا اختص البناء للمفعول بالأفعال المتعدية ، إذ لو بنى غير المتعدي للمفعول ، وجعل ذكر الفاعل نسباً منسياً لا يبقى ما يسند هو إليه .

فإن قلت : كيف ناب المفعول مناب الفاعل وهما ضدان في المعنى؟ قلت : ما ذاك بمستبعد عندهم ، لأنهم شرطوا في وصف الفاعل أن يسند الفعل إليه مقدماً عليه وليست الشرطية أن يكون الفاعل أحدث شيئاً . ألا تراك تقول : «لم يقم زيد» فترفعه بالفاعلية ، وقد نفيت عنه الفعل فلو كان من شرطه أن يكون أحدث شيئاً لما استقام رفع «زيد» في هذه الصورة ، فلما ثبت (أن مجرد الإسناد إليه كاف) <sup>(١)</sup> ثبت أن (زيد) في : «ضُرِبَ زيدٌ» بالضم يصلح أن يكون فاعلاً وإن لم يوجد منه الضرب ، وإلى ما قلنا وقعت الإشارة في هذا الكتاب حيث قال : الفاعل ما أسند إليه الفعل مقدماً عليه أبداً وفي هذا أمر الإسناد في : «ضُرِبَ زيدٌ» بالفتح ، و «ضُرِبَ زيدٌ» بالضم سواء ، وهذا تصريح منه بأن الفاعل على ضربين :

فاعل قام به الفعل وفاعل أسند إليه الفعل من غير قيام به .

وقوله : «استغنى عن فاعله . . . . .»

(١) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل .

... وَأُسْنِدَ إِلَيْهِ مَعْدُولًا عَنْ صِيغَةِ فَعَلٍ إِلَى فِعْلٍ وَيُسَمَّى فِعْلٌ مَا لَمْ  
يُسَمَّ فَاعِلُهُ ...

تصريح منه أن المفعول القائم مقام الفاعل ليس بفاعل .  
وقوله في حد الفاعل : ( ما أسند إليه الفعل مقدماً عليه أبداً ) . تصريح بأنه فاعل ،  
ولكن الجواب ما ذكرنا أن الفاعل عنده على ضربين فأراد بقوله : استغنى عن فاعله  
الذي قام به الفعل . وبقوله : ما أسند إليه مقدماً عليه هذا الفاعل ، والفاعل الذي  
أسند إليه الفعل من غير قيام به .

قوله : « معدولاً عن صيغة فَعَلٍ إِلَى فِعْلٍ ... »

أي يضم الصدر من ذلك الفعل إذا كان حرفاً ثابتاً في الابتداء والدرج وهو غير  
مضموم نحو : « ضرب وأكرم ، وتضرب » فالضاد والهمزة والتاء ثابتة في الابتداء  
والدرج وهي غير مضمومة ، فإن لم يكن ثابتاً في الحالين كالهزمة في نحو : « استخرج » ،  
فهي همزة وصل تثبت في الابتداء ( وتزول في الـدرج )<sup>(١)</sup> نحو : استخرج ثم استخرج  
لو كان مضموماً كأواثل مضارعات أفعـل وفعل ، وفاعل وفعلـل ، ففي الأول يضم أول  
المتحركات بعد الهمزة نحو : « استخرجت الدراهم » و« احتفرت البئر » ، لأن العلامة  
يفتقر إليها أبداً ، والهمزة على قلق واضطراب ، فلا تصلح أن تكون محلاً للعلامة ،  
فتجعل الضمة في أقرب المتحركات إلى الصدر .

أما ضم الهمزة في « استخرجت الدراهم » عند الابتداء بها فلا يتبعها التاء في  
الانضمام لثلاث يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ، ولم يُعَبَّأ بحجز السين ، لأن  
السكان حازر غير حصين ، فوجوده كعدمه ، وفي مضارعات تلك الهيئات الأربع  
يفتح ما قبل الأواخر .

أما نفس العدل عن صيغة إلى صيغة ، فلثلاث يقع الالتباس بين الفاعل والمفعول ،  
فإنك إذا قلت : « ضَرَبَ زيد » بفتح الضاد في المبني للفاعل والمبني للمفعول لا يدرى

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع .

أن زيداً المرفوع بعده فاعل أم مفعول أقيم مقام الفاعل ، لأن الرفعة تلزمه في الحالين ، وأما ضَمُّ الأول فلا أن الضم حركة الفاعل ، فلما حذف الفاعل بنى على حركة تشاكل حركة الفاعل ليكون ذلك دليلاً على أن المحذوف مرفوع .

وقال الفراء : لما كان المبني للمفعول دالاً على الفاعل ، والمفعول جعل له قوة فبنوه على أقوى الحركات كما بُني (قَبْلُ) و (بَعْدُ) على الضم لأنها يدلان على معناهما ، وعلى معنى المحذوف منها ، وكما ضُمَّ «نحن» لأنه يدل على التثنية والجمع ، وضُمَّ «مُنْذُ» لأنه يدل على معنى (مِنْ وإلى) ، لأنك إذا قلت : «ما رأيته منذ يومين» كان معناه : من أول اليومين إلى وقتنا هذا .

وأما كسر الثاني نحو : «ضُرِبَ» بكسر الراء ، فلأنه لما خالف الأفعال يَطْيً ذكر الفاعل عنه جعل له بناء يخالف أبنية الأسماء والأفعال وهو «فُعِلَ» بضم الأول وكسر الثاني .

فإن قلت : قد حَكَّى أبو الحسن<sup>(١)</sup> : الدُّبُل . قلت : ذلك منقول من : دُبُل في دَالٍ إذا تَحَرَّكَ .

وقوله : عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ ، أي : عن صيغة فعل أُسْنَدت على جهة قيامها بمحلّها إلى صيغة فعل أُسْنَدت لا على جهة قيامها بمحلّها ، ولم يرد وزن (فَعَلَ) الذي هو مفتوح الفاء والعين ، ولا (فُعِلَ) الذي هو مضموم الفاء ومكسور العين ، لأن نحو : «أَكْرَمَ وَأَكْرِمَ ، وَأَسْتَخْرِجَ (وَأَسْتَخْرِجُ)<sup>(٢)</sup>» مندرج تحت ما ذكره من الصيغتين فعلم أن المقصود ما ذكرناه .

(١) اللسان : (دَال) والدُّبُل : دوية كالثعلب ، وفي الصحاح : دوية شبيهة بآبن عرس .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع وبه يتم الكلام .

... وَالْمَفَاعِيلُ سَوَاءٌ فِي صِحَّةِ بَنَائِهِ لَهَا، إِلَّا الْمَفْعُولُ الثَّانِي فِي بَابِ  
عَلِمْتُ، وَالثَّالِثُ فِي بَابِ أَعْلَمْتُ...

قوله : « في صحة بنائه لها ... »

أي : في صحة بناء الفعل للمفاعيل إلا ما استثناءه، فتلك المستثنيات<sup>(١)</sup> لا تصلح  
ناتبة مناب الفاعل المتروك ذكره، للاستغناء عنه ، أما المفعول الثاني في باب علمت :  
فلأنه في الحقيقة خبر، والخبر لا يصلح مخبراً عنه، وعلى هذا المفعول الثالث في باب  
«أعلمتُ»، لأنه هو الثاني في «علمت».

ووجه آخر في امتناع الإسناد إلى المفعول الثاني : أنهم لم يقولوا : (أعلم فاضلاً  
زيداً)<sup>(٢)</sup>، حذراً عن فوات فائدة ضَمَّنَ قولك : (علمت زيداً فاضلاً) إياها، وهي  
فرط اختصاص هذا الوصف بزيد، وإن كان المراد علمت فضل زيد، لأن قول  
القائل : «علمت زيداً فاضلاً» لذكر إحاطة العلم بفضل زيد لأنه نفسه . لأنه كان  
معلوماً ولكن ذكر زيداً توطئة لذكر فضله، وهم يقصدون ذكر الشيء بمذكور من قبله  
كما هو بسبب منه، ثم يربطونه بوجه من الوجوه . إما بالضمير، أو بالعطف، أو  
بغيرهما، وليس لهم قصد إلى الأول، وإنما ذكر الأول لأجل الثاني . وفائدة هذه  
الطريقة الدلالة على قوة الاختصاص . ونظيره : «سرتي زيد وحسن حاله» ، والمراد  
سرتي حسن حال زيد، ومنه قوله :

٥٢٢ - وَمَنْهَلٍ مِنْ أَلْفَلَا فِي أَوْسَطِهِ غَلَسْتُه قَبْلَ أَلْقَطَا وَفُرْطِه<sup>(٣)</sup>

(١) المستثنيات التي استثناءها من صحة بناء الفعل لما لم يسم فاعله هي : المفعول الثاني في باب  
علمت والثالث في باب أعلمت، والمفعول له، والمفعول معه .

(٢) في ع : «اعلم فاضل زيد» والمثبت من الأصل ون .

(٣) لم أعثر لهذا الرجز على نسبة لقائل معين . وهو في وصف تبكير الشاعر في ورود الماء قبل أن  
ترده القطا . والمنهل : مورد الماء، وغلسته : من الغلس وهو إتيان الماء بغلس أي في الظلام .  
وَفُرْطِه : جمع فَرَاط القطا : وهي متقدماتها إلى الوادي والماء . انظر اللسان (نهل، غلس،  
فرط).

أي قبل فرط القطا .

ولو قلت في ظننت عَمراً قائماً، ظُنُّ قائمٌ عَمراً، جاز لعدم اللبس، ولو قلت في :  
«ظننت زیداً أخاك»، ظُنُّ أخوك زیداً. لم يجوز.

فقولك : «ظننت زیداً أخاك» يشعر أن : زيدا معلوم والأخوة مظنونة وقولك :  
«ظُنُّ أخوك زیداً»، يشعر بأن الأخوة معلومة، وكونه زیداً مظنون، وفيه انعكاس  
المعنى وفساده ظاهر، وكذا لو قلت في «أعطيت زیداً درهماً»، أعطي درهم زیداً،  
جاز لعدم اللبس، ولو قلت في «أعطيت زیداً غلاماً» : «أعطي غلام زیداً» لم يجوز  
لللبس، لأن كل واحد يصلح أن يكون آخذاً، فلو بني الفعل للغلام لا يعلم من  
الآخذ ومن المأخوذ.

وأما المفعول له فلا أنه لو جعل مُحَدَّثاً عنه لا يبقى علة وهو علة للإقدام على الفعل،  
ولأنه إذا بني له الفعل، صار فاعلاً في الظاهر، فلا يبقى فعلاً لفاعل الفعل المعلن  
فتلزم اللام بفوات إحدى الشرائط لانتصاب الاسم على أنه مفعول له، فيجب أن  
يقال : ضرب للتأديب.

والوجه الثالث : أن المفعول له قد غُيِّرَ من أصله أربع تغييرات، فقولك :  
«ضربت تأديباً له» كان في الأصل : (ضربته ضرباً واقعاً للتأديب له)، ثم (ضربته  
ضرباً لتأديب له)، ثم «ضربته لتأديب» (—) <sup>(١)</sup> ثم (ضربته تأديباً)، فعلم أن فيه  
تغييرات أربعاً فلا يغير خامسة (بناء الفعل له) <sup>(٢)</sup> لتلا يلزم التكرير في التغيير.

وأما المفعول معه : فإنه ينصب بعد الواو، والكائنة بمعنى مع ولا مساعٍ لدخول  
الواو على الفاعل، ولأن إقامة المفعول معه في هذا المقام تخرجه عن حقيقته، لأنَّ معنى  
(١) ما بين القوسين ورد مكانه في الأصل «ثم ضربته تأديباً» ولم يرد مكانه شيء في ع وأظنه مكرراً  
في الأصل ولذا لم أثبت.

(٢) في الأصل بناء المفعول والمثبت من الأصل ون لأنه الموافق للمعنى.

... وَالْمَفْعُولَ لَهُ ، وَالْمَفْعُولَ مَعَهُ ، تَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ وَسِيرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ ، وَسِيرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَسِيرَ فَرَسَخَانٍ .

كونه مفعولاً معه أنه مشترك بينه وبين فاعل في الفعل ، فلو حذفت الفاعل ، ذَهَبَتْ المشاركة فزال كونه مفعولاً معه ، وفساده يَبِينُ .

قوله : « وَسِيرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ ، وَسِيرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَسِيرَ فَرَسَخَانٍ ... » فالأول في الإسناد إلى المصدر ، والمصدر باق على مصدريته إذا لم يتضمن معنى حرف الجر ، كالظرفين فيغير عن حاله كما غَيَّرَ الظرفان وسنكشف لك عنها القناع فلا تجزع .  
وذهب بعضهم إلى أنه ينقل عن المصدرية ، لأن المصدر لو لم يذكر فالفعل دال عليه بصيغته فوجوده إذن كعدمه ، بخلاف الفاعل ، إذ لا بد منه للفعل ، فكذا وجب أن يكون ما قام مقامه بمنزلة المفعول الذي لا استغناء للفعل عنه .

والوجه الثاني : أن ذكر المصدر لتأكيد الفعل ، فقولك : « سرت سيرا » ، بمنزلة : سرتُ سرتُ ، فالفعل لا يقوم مقام الفاعل ، فكذا ما هو بمنزلة وهو المصدر ، فيجب أن ينقل المصدر عن مصدريته .

والجواب : أن المصدر الوارد لتوكيد الفعل : امتنع بناء الفعل له لبقاء الحديث بلا محدث عنه . فإذا قلت : سِيرَ سَيْرٌ : فكأنك قلت : « سِيرَ » وَسَكَتُ وهذا ليس بكلام ، والمصدر الذي بمنزلة الفعل : إنما يرد لبيّن النوع نحو : سِيرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ ، لأن الفعل إن دل على المصدر فإنه لا يدل على نوع دون نوع ، فإذا بَيَّنَّتِ النوع استقام الكلام ، لأنه لا يقع الاستغناء بالفعل عنه .

فإذا قلت : سِيرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ ، فالذي بني له الفعل في الحقيقة هو شديد ، وإنما ذكر السير توطئة ، وهو جدير بأن يسمى مفعولاً موطئاً كما سمي « قُرْآنًا » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (١) ، حالاً موطئة ، لأنه إنما ذكر توطئة ، وكما سمي « رجل » - في قوله :

(١) سورة يوسف آية ٢ .

**\* فصل \*** وَإِذَا كَانَ لِلْفِعْلِ غَيْرُ مَفْعُولٍ فَبُنِيَ لِوَاحِدٍ بَقِيَ مَا بَقِيَ عَلَى انْتِصَابِهِ كَقَوْلِكَ : أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا ، وَعَلِمَ أَخُوكَ مُنْطَلِقًا ، وَأَعْلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ .

**\* فصل \*** وَلِلْمَفْعُولِ بِهِ الْمُتَعَدَّى إِلَيْهِ بِغَيْرِ حَرْفٍ مِنَ الْفَضْلِ عَلَى سَائِرِ مَا بُنِيَ لَهُ أَنَّهُ مَتَى ظَفَرَ بِهِ فِي الْكَلَامِ فَمُمْتَنِعٌ أَنْ يُسْنَدَ إِلَى غَيْرِهِ ، تَقُولُ :

٢٦١ - كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ      لَوْلَا مُحَاظَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَبِي<sup>(١)</sup>  
خَبْرًا مَوْطَأً .

وشديد : يجب أن يثبت في مثال المتن ، إذ لا فائدة في سير سيرا ، لما ذكرنا أنه بمنزلة أن تقول : « سير » وتسكت بخلاف « ضرب زيد » ، فيجب أن تنضم إليه الصفة ، لتقع الإفادة بذلك ، والإسناد إلى الطرفين إنما يتأتى ، بعد إخراجها من الظرفية وجعلها مفعولاً بهما على الاتساع ، لأن الظرف متضمن لمعنى الحرف ، وهو في الفاعل لا يتضمن معنى الحرف ، فكذا ما قام مقامه .

قوله : « بقي ما بقي على انتصابه . . . »

أي : على مفعولتيه .

قوله : « فممتنع أن يسند إلى غيره . . . »

لأن المفعول به المتعدي إليه (بغير حرف)<sup>(٢)</sup> وهو الأحق بالفعل ، لأن الفعل مُشْتَمِلٌ

(١) هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات من البسيط للمتنبي قالها في صباه - انظر ديوانه ٤ : ٣١٩ وقد مر في الإقليد ص ٧٩٤ ، ومن قول البرقوقي في شرحه : « كفاني فعل النحول بي أنني رجل لو لم أتكلم لم يقع عليّ البصر ، أي إنما يُسْتَدَلُّ عليّ بصوتي . وموضع التمثيل به قوله : « أنني رجل » فهو خبر موطىء والخبر في الحقيقة هو الجملة التي وصف بها رجل ، والخبر الموطىء هو الذي لا يفيد بانفراده عما بعده كالحال الموطئة في نحو : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ .

(٢) في الأصل : « بغير حق » وصوابه المثبت من ع .

دَفَعَ الْمَالَ إِلَى زَيْدٍ. وَبُلِّغَ بِعَطَائِكَ خُمُسًا بَرَفَعَ أَمَالًا،  
 وَخَمْسَ الْمِائَةِ، وَلَوْ ذَهَبْتَ تَنْصِبُهَا مُسْنَدًا إِلَى زَيْدٍ وَبِعَطَائِكَ قَائِلًا دَفَعَ إِلَى  
 زَيْدٍ أَمَالًا، وَبُلِّغَ بِعَطَائِكَ خُمُسًا، كَمَا تَقُولُ: مَنَعَ زَيْدٌ أَمَالًا، وَبُلِّغَ  
 عَطَاؤُكَ خُمُسًا خَرَجْتَ عَنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ إِنْ قَصَدْتَ الْأَقْصَارَ  
 عَلَى ذِكْرِ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ وَالْمَبْلُوغِ بِهِ قُلْتَ: دَفَعَ إِلَى زَيْدٍ وَبُلِّغَ بِعَطَائِكَ،  
 وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدًا ضَرْبَ شَدِيدٍ، وَلَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَا  
 أَمَامَ الْأَمِيرِ، بَلْ تَرْفَعُهُ وَتَنْصِبُهَا.

عليه ملتبس به دون الجار والمجرور، ألا تراك تقول: المال مدفوع على الحقيقة، ولا  
 تقول: زيد مدفوع، ولأن الفعل يتعدى إلى المال بنفسه، وإلى زيد بغيره، فما تعدى  
 بنفسه إليه فهو أفضل مما تعدى إليه بغيره، فيكون المتعدى إليه بغير حرف هو الأحق،  
 والأحق حقيق بأن لا يلتفت مع وجوده إلى غيره، وهذا هو أصل الكلام ومنهج  
 النظام. ولذا حكم عليك حين ذهبت تنصبها مسنداً إلى زيد<sup>(١)</sup> وبعطائك<sup>(٢)</sup> بالخروج  
 عن كلام العرب.

قوله: «دَفَعَ الْمَالَ إِلَى زَيْدٍ...»

لانتفاء ما ذكرت من ترك الإسناد إلى الأحق.

قوله: «وكذلك لا تقول...»

أي: إذا ظفر بالمفعول به المتعدى إليه بغير حرف، فالإسناد إلى أحد الثلاثة.

المصدر والظرفين، ممتنع لما سبق من أن هذا المفعول أحق بالفعل، لأنك لا تقول:

الضرب مضروب على الحقيقة كما تقول: زيد مضروب، وكذا الكلام في الظرفين،

فهما ليسا بمضروبين على الحقيقة.

(٢، ١) هذه إشارة إلى استشهاد الزخشي بقوله: «فممتنع أن يسند إلى غيره، تقول: دَفَعَ الْمَالَ

إلى زيد، وَبُلِّغَ بِعَطَائِكَ خُمُسًا بَرَفَعَ الْمَالَ وَخَمْسَ الْمِائَةِ، وَلَوْ ذَهَبْتَ تَنْصِبُهَا مُسْنَدًا إِلَى زَيْدٍ

وبعطائك قَائِلًا دَفَعَ إِلَى زَيْدٍ الْمَالَ، وَبُلِّغَ بِعَطَائِكَ خُمُسًا كَمَا تَقُولُ: مَنَعَ زَيْدٌ الْمَالَ وَبُلِّغَ

عَطَاؤُكَ خُمُسًا، خَرَجْتَ عَنْ كَلَامِ الْعَرَبِ».



... وَأَمَّا سَائِرُ الْمَفَاعِيلِ فَمُسْتَوِيَةٌ الْأَقْدَامُ لَا تَفَاضُلُ بَيْنَهَا إِذَا  
اجْتَمَعَتْ فِي الْكَلَامِ فِي أَنَّ الْبِنَاءَ لِأَيِّهَا شِئَتْ صَحِيحٌ غَيْرُ مُتَنَعٍ ، تقول :  
اسْتُخِفَّ بَرِيدٌ اسْتِخْفَافًا شَدِيدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ إِنْ أَسْنَدْتَ إِلَى  
الْجَارِ مَعَ الْمَجْرُورِ ، وَلَكَ أَنْ تُسْنِدَ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْ إِلَى غَيْرِهِ وَتَتْرَكَ مَا  
عَدَاهُ مَنْصُوبًا .

قوله : « وأما سائر المفاعيل ... »

يريد بهن هذه الأربعة التي هي :

الجار مع المجرور نحو: بريد، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان.

وإنما قال لا تفاضل بينها، لأنها متساوية في أن ليس كل منها كالمفعول به المعدى  
إليه بغير حرف في اشتغال الفعل عليه والتباسه به، فيجوز البناء لأيِّ هاتيك الأربعة  
شئت، فما أسند إليه فهو مرفوع، وما عداه منصوب، غير أن الجار والمجرور يحكم  
عليه بأنه في موضع رفع، إذا كان هو المسند إليه، وإذا كان المسند إليه غيره كان هو  
في موضع نصب .

فإذا قلت : « اسْتُخِفَّ بَرِيدٌ » ، كان قولك : « بريد » في موضع رفع كما يكون زيد  
مرفوعاً في « اسْتُحْقِرَ زَيْدٌ » .

ونظير هذا قولهم : ( ما جاءني من أحد ) . فإن « مِنْ » مزيدة والأصل : « ما جاءني  
أحد » فهو مع ما بعده في موضع رفع بأنه فاعل، وكذا بريد في : « اسْتُخِفَّ بَرِيدٌ » في  
موضع رفع، لأنه قائم مقام الفاعل . ولا يهجن في صدرك أن الباء في « بريد » بمنزلة  
« مِنْ » في : « مِنْ أَحَدٍ » ، لأنك لو قلت : « ما جاءني أحد » لم يختل الكلام لسقوط « مِنْ »  
وإن تغير المعنى بزوال ما يوجبه من استغراق الجنس، ولو قلت : « اسْتُخِفَّ زَيْدٌ » ،  
وأسقطت الباء حصل الاختلال فلم يستقم الكلام .

قوله : « إِنْ أَسْنَدْتَ إِلَى الْجَارِ مَعَ الْمَجْرُورِ ... »

**\* فصل \*** وَلَكَ فِي الْمَفْعُولِينَ الْمُتَغَايِرِينَ أَنْ تَسْنِدَ إِلَى أَيِّهَا شِئْتَ  
تَقُولُ : أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا ، وَكُسِيَ عَمْرُو جُبَّةً ، وَأُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا ،  
وَكَسِيَتْ جُبَّةٌ عَمْرًا ، إِلَّا أَنْ الْإِسْنَادَ إِلَى مَا هُوَ فِي الْمَعْنَى فَاعِلٌ أَحْسَنُ ،  
وَهُوَ زَيْدٌ لِأَنَّهُ عَاطٍ وَعَمْرُو لِأَنَّهُ مُكْتَسٍ .

هذا بناء على أن المفعول هو الجار مع المجرور، لا أنه هو المجرور وحده، والجار هو جزء الفعل السابق، كالهزمة في نحو: «أذهب» إذ لو كان الجار جزءاً للفعل لامتنع تأخره عنه في نحو: (ذهب زيد بعمره). ولم يمتنع كما ترى، ولبعضهم في هذا الكلام نظر. فالصحيح عنده أن الجار جزء الفعل السابق لوجوه:  
أحدها: أن الجار كالهزمة، ويثقل الحشو في تعدية الفعل وهما جزءان للفعل فكذا هذا.

الثاني: أن الفعل المتعدي بالحرف يجعل مبنياً للمفعول، ولو لم يكن الجار جزءاً له لما جاز بناؤه لذلك، لأن اللازم لا يبنى للمفعول.  
الثالث: أن الفعل قد تعدى بالجار، وشيء من الفعل المتعدي لا يكون جزءاً من المفعول.

قوله: «ولك في المفعولين المتغايرين . . .»  
هذا الكلام عند بعضهم لا يستقيم في نحو: (أعطي غلاماً زيداً)، في (أعطيت زيداً غلاماً) على ما سبق.

قوله: «لأنه عاطٍ . . .»  
أي: متناول، من عطا يعطو إذا تناول.  
والوجه الثاني: أن المفعول الأول أقرب إلى الفاعل في اللفظ. ألا ترى أن مرتبة زيد قبل مرتبة الدرهم في «أعطيت زيداً درهماً» فإذا أسقطت الفاعل فما كان بجانبه أولى بموضعه من الذي ليس بمجاور له.

## \* ومن أصناف الفعل بأفعال القلوب \*

وَهِيَ سَبْعَةٌ : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَوَجَدْتُ إِذَا كُنَّ بِمَعْنَى مَعْرِفَةِ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةِ كَقَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَخَاكَ كَرِيماً ، وَوَجَدْتُ زَيْدًا ذَا الْحِفَاطِ ، وَرَأَيْتُهُ جَوَادًا تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِذَا قُصِدَ إِمْضَاؤُهَا عَلَى الشَّكِّ أَوْ الْيَقِينِ فَتَنْصِبُ الْجُزْأَيْنِ عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ وَهُمَا عَلَى شَرَائِطِهِمَا وَأَحْوَالِهِمَا فِي أَصْلِهِمَا .

قوله : «إِذَا كُنَّ . . . .»

الضمير في «كُنَّ» للثلاثة التي هي : (علمت، ورأيت، ووجدت).

قوله : «بمعنى معرفة الشيء على صفة . . .»

أي بمعنى معرفة المبتدأ على كونه مخبراً عنه ، وهذه الأفعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قصد إمضاؤها على الشك واليقين، لأن «ظننت»، و «حسبت»، و«خلت» ثلاثتها بخلاف اليقين . وهو الشك .

و«علمت»، و«رأيت»، و«وجدت» لليقين .

أما «زعمت» : فهو متمثل بينهما<sup>(١)</sup> ، لأن الزعم قول يعاضده اعتقاد، والاعتقاد قد يكون يقيناً، وقد يكون شكاً .

قال الله تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾<sup>(٢)</sup> .

أي : أنكروا البعث معتقدين أنهم لا يبعثون .

فجائز أنهم متيقنون بالبعث، وجائز أنهم شاكون فيه، غير أنهم نطقوا بالإنكار، وقد ينكر الرجل ما هو متيقن به مكابرة وما هو شاك فيه تحيراً واضطراباً، لأن هذه الأفعال تغير المبتدأ والخبر لفظاً ومعنى .

أما لفظاً : فلا أنها تنصبها . وأما معنى : فلا أنها أفعال مؤثرة في كلا الجزأين .

(١) الضمير في بينهما عائد على الشك واليقين . (٢) سورة التغابن آية ٧ .

## \* فصل \* وَیُسْتَعْمَلُ أُرِيتُ . اُسْتِعْمَلَتْ ظَنَنْتُ ، فَيَقَالُ : أُرِيتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَأَرَى عَمْرًا ذَاهِبًا ، وَأَيْنَ تَرَى بَشَرًا جَالِسًا؟ . . .

فإن قلت : فيجوز : ضربت في : «ضربت زيدا راكباً» أيضاً داخل على المبتدأ والخبر. ألا ترى أنك إذا حذف «ضربت» يبقى «زيد راكب»، وهما مبتدأ وخبر، كما أنك إذا حذف «علمت» في «علمت أخاك كريماً»، يبقى «أخوك كريماً»، وهما مبتدأ وخبر.

فما بالهم لم يعدوا نحو «ضربت» : مما يدخل على المبتدأ والخبر، وعدّوا نحو «علمت» وأخواتها من الداخلة على المبتدأ والخبر؟

قلت : الفصل بينهما : أنك إذا قلت : «ضربت زيدا راكباً»، لم يكن قولك : «راكباً» مما يلزم الكلام، حتى لو قلت : «ضربت زيدا» وسكت، لكان أحسن كلام، بخلاف : «كريباً» في : «علمت أخاك كريماً»، فإنه ملازم للكلام حتى لو قلت : «علمت أخاك» بمعنى : معرفة الشيء على صفة، ولم تذكر المنصوب لم يسد كلامك، كما أنك إذا ذكرت المبتدأ، ولم تذكر الخبر أصلاً وقعت في خبط عشواء .  
قوله : «وهما على شرائطهما . . . .»

أي : هذان الخبران على ما كانا عليه من الشرائط والأحوال حال كونها مبتدأ وخبراً، والشرائط : الضمير والعائد ، والأحوال : المعرفة والنكرة .

قوله : «ويستعمل أُرِيتُ»  
«أُرِيتُ» يتعدى إلى مفعولين ، فإذا عُذِّي بالهمزة، تعدى إلى ثلاثة . فبالبناء إلى المفعول، عادت الحال الأولى جذعة .  
فإن قلت : («رأيت» من أفعال اليقين، فما بال «أُرِيتُ» برزت من أفعال الشك، مع أنه منقول بالهمزة من رأيت؟) .

(قلت : سبب ذلك)<sup>(١)</sup> : أن الإنسان قد يُريه غيره شيئاً ولا يتضح له .

(١) في ع : «قلت : قيل سبب ذلك» والمثبت من الأصل .

... وَيَقُولُونَ فِي الْأَسْتِفْهَامِ خَاصَّةً : مَتَى تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ،  
وَأَتَقُولُ عَمْرًا ذَاهِبًا ، وَأَكُلُّ يَوْمٍ تَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا بِمَعْنَى أَتَنْظُنُّ ، وَقَالَ  
الشَّاعِرُ :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَ

أما إذا قال رأيت : فمعناه : اتضح لي ، وتيقنته .  
قوله : « ويقولون في الاستفهام ... »

يريد أن القول إذا كان مستقبلاً للمخاطب مذكوراً للاستفهام (جری مجرى  
الظن)<sup>(١)</sup> . وَسِرُّهُ : أن القول حكيته بعده الجملة نحو : « قال زيد : عمرو منطلق » .  
وفي هذا يتأتى اليقين ، لأن زيدا حاكم على عمرو بالانطلاق . وبمجيء الاستفهام  
هنا امتنع حكاية الجمل بعد القول لزوال التيقن ، فجری القول مجرى الظن فعمل  
عمله .  
قوله :

٥٢٣ - أَجْهَالًا ..... لَعَمْرُ أَبِيكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَ .....<sup>(٢)</sup>

بنو لُؤَيٍّ : هم بنو لُؤَيٍّ بن غالب بن مالك بن النضر ، وهم من قريش . يقول :  
أتظن أن قريشاً تغفل عن هجا من قُرْبِ نسبه من قريش فمن تعرض لنسبه ، فقد  
تعرض لنسب قريش . يجرّض الخلفاء والسلطان .

(١) في الأصل : « جرى مظن السوء » والمثبت من ع .

(٢) تمامه :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَ

والبيت من الوافر ، نسبه سيبويه في الكتاب ١ : ١٢٣ للكميت وكذلك فعل ابن يعيش في  
شرحه ٧ : ٧٩ وقال البغدادى في الخزانة ٩ : ١٨٥ : « وقال ابن المستوفي : أنشده سيبويه  
للكميت ، ولم أره في ديوانه » والذي في ديوان شعره :

أَنْسَوْنَا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أُمُّ مُتَنَاوِمِينَ  
عَنِ الرَّأْيِ الْكِنَانَةِ لَمْ يُرْدَهَا وَلَكِنْ كَاذَ غَيْرِ مُكَائِدِينَ

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ :  
 أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الْدَّارَ تَجْمَعُنَا  
 وَبَنُو سُلَيْمٍ يَجْعَلُونَ بَابَ قُلْتُ أَجْمَعَ مِثْلَ ظَنَنْتُ .

الشاهد في البيت : أنه أعمل «تقول» في الاستفهام عمل «تظن»، و «بني لؤي» :  
 المفعول الأول، و«جُهلاً» : المفعول الثاني .  
 فإن قلت : فهلا قلت أن قوله : «أجُهلاً» منصوب بفعل مضمر لأن همزة  
 الاستفهام تقتضي الفعل كما في : أزيداً ضربته .  
 و(بني لؤي) محكي بعد القول؟ قلت : لوقلنا كما قلت : يلزم أن يكون المحكي  
 بعد القول مفرداً، لأن (بني لؤي) مضاف ومضاف إليه، وهما في حكم المفرد، ولا  
 يحكى بعده إلا الجملة، فتعين ما ذكره في المتن .  
 قوله :

٥٢٤ - فَمَتَى تَقُولُ الْدَّارَ تَجْمَعُنَا؟  
 الدار : منصوب ، لأنه المفعول الأول ، وتجمعا : جملة فعلية وقعت موقع المفعول  
 الثاني .

وقبله :  
 قَالَ الْخَلِيطُ غَدًا تَصْدُعُنَا أَوْ شَيْعَهُ فَمَتَى تُودَّعُنَا ؟  
 التصدع : التفرق ، وتتبع ما يتلوه .  
 قوله : « وبنو سليم . . . »

(١) صدره : أما الرحيل فدون بعد غد .  
 وهذا البيت ترتيبه الثاني من مقطوعة شعرية لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٠٢ وعدتها  
 عشرة أبيات ومطلعها وهي من الكامل :  
 قَالَ الْخَلِيطُ : غَدًا تَصْدُعُنَا أَوْ شَيْعَهُ ، أَفَلَا تُشَيِّعُنَا ؟  
 الخليط : القوم الذين أمرهم واحد - اللسان (خليط) والمعنى : قال القوم غدا يكون افتراقنا ،  
 أو بعد غد (فالشيخ بعد الغد) . فهلا ودعنا . وأما الرحيل فأقرب من ذلك فمتى يجتمع  
 الشمل . والشاهد فيه استعمال المضارع من القول المسبوق باستفهام بمعنى الظن فعمل على  
 فعل الظن .

**\* فصل \* وَلَهَا مَا خَلَا حَسِبْتُ وَخِلْتُ وَرَعَمْتُ مَعَانٍ أُخْرُ لَا يَتَجَاوَرُ عَلَيْهَا مَفْعُولًا وَاحِدًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ ظَنَنْتُهُ مِنَ الظَّنِّ وَهِيَ التُّهْمَةُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ » ، وَعَلِمْتُهُ بِمَعْنَى عَرَفْتُهُ ، وَرَأَيْتُهُ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُهُ ، وَوَجَدْتُ الْضَّالَّةَ إِذَا أَصْبَتْهَا . . .**

أي هم يجرون ما يشتق من القول في غير الاستفهام أيضاً مجرى «ظننت» فينصبون به المفعولين ، فيجوز عن مذهبهم فتح همزة «أن» المشددة بعد القول .  
قوله : «لا يتجاوز عليها مفعولاً واحداً . . .»

أي : كل واحد من «ظننت» و«علمت» و«رأيت» و«وجدت» لا يتجاوز على تلك المعاني مفعولاً واحداً ، أما «ظننت» فيجيء مرة بمعنى الشك يستوي فيه الطرفان ولا يترجح أحدهما على الآخر فيستعمل استعمال «علمت» ، ويجيء مرة بمعنى «اتهمت» فيستعمل استعمال «اتهمت» ومنه قوله تعالى «وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ»<sup>(١)</sup> أي : بمتهم فعيل : بمعنى : مفعول ، وأما علمت : فإنه تارة يكون دالاً على إدراك ذات الشيء ووصفه . فيتعدى إلى مفعولين . وتارة مجرد لمعنى «عرفت» الذي هو دال على إدراك الذات دون الوصف . تقول : «علمت زيداً» ، بمعنى عرفت زيداً وتريد أنك عرفت نفسه ولم ترد أنك عرفت وصفاً فيجري بمفعول واحد .  
وأما رأيت : فَمَرَّةً يستعمل في إدراك البصيرة ، وله مفعولان وأخرى في إدراك البصر ، وله مفعول واحد .

وأما وجدت : فإنه يجيء مرة بمعنى معرفة الشيء على صفة ، فلا بد له من مفعولين ، ومرة بمعنى الإصابة فكفي المؤونة بمفعول واحد .

(١) سورة التكوين آية ٢٤ وقد وردت في متن المفصل (بظنين) وكذلك أوردها ابن يعيش في شرحه ٧ : ٨١ قال الزمخشري في الكشاف ٤ : ٢٢٥ وهو في مصحف عبدالله بالطاء وفي مصحف أبي بالضاد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها .

... وَكَذَلِكَ أُرِيتُ الشَّيْءَ بِمَعْنَى بَصِيرَتُهُ أَوْ عَرَفْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ  
وَعَلَى : ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ وَأَتَقُولُ إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، أَيْ : أَتَفُوهُ بِذَلِكَ .

**\* فصل \*** وَمِنْ خَصَائِصِهَا أَنَّ الْأَقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ  
نَحْوُ : كَسَوْتُ وَأَعْطَيْتُ مِمَّا تَغَايَرَ مَفْعُولَاهُ غَيْرُ مُتَمَنِّعٍ ، تَقُولُ : أَعْطَيْتُ  
دِرْهَمًا وَلَا تَذْكُرُ مَنْ أَعْطَيْتَهُ ، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا ، وَلَا تَذْكُرُ مَا أَعْطَيْتَهُ ، وَلَيْسَ  
لَكَ أَنْ تَقُولَ : حَسِبْتُ زَيْدًا ، وَلَا مُنْطَلِقًا وَتَسْكُتُ لِفَقْدِ مَا عَقَدْتَ عَلَيْهِ  
حَدِيثَكَ ...

قوله : « وكذلك أُرِيتُ ... »

أي : إذا كان « أُرِيتُ » بمعنى بصرت ، فله مفعول واحد لأنه منقول من « رآه »  
بمعنى أبصره ، وكان القياس : أن يجيء له مفعولان ، لأن الهمزة فيه للتعدي ، إلا  
أنه لما بني للمفعول وقع المفعول الأول وهو التاء في « أُرِيتُ » موقع الفاعل ، فلم يبق  
له إلا مفعول واحد .

قوله : « أتفوه بذلك ... »

أي : إذا كان « تقول » بمعنى : تفوه لا يتجاوز مفعولاً واحداً كما لا يتجاوز « تفوه »  
مفعولاً واحداً ، و« إِنَّ » في القول « إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ » هنا بكسر الهمزة كانت تفتح إذا  
جاءت « تقول » بمعنى « تظن » ، لأن المراد هنا القول الذي هو التفوه لا الظن وما بعد  
القول موضع تُحَكِّي فيه الجمل ، وهمزة إِنَّ في (مظان<sup>(١)</sup>) الجمل مكسورة لا مفتوحة على  
ما سيحيي .

قوله : « لفقد ما عقدت عليه حديثك ... »

بيان عقد الحديث أنك إذا قلت : « حسبت زيدا منطلقاً » فقد عقدت الحديث  
على أن « زيدا » مظنون انطلاقه عندك ، فلو قلت : « حسبت زيدا » وسكتَ فقدت ما  
(١) من الأصل ون وفي ع : « مكان » وهو تحريف وصوابه المثبت .



... فَأَمَّا الْمَفْعُولَانِ مَعًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَسْكُتَ عَنْهُمَا فِي الْبَابَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنِّيَ السَّوَاءَ ﴾ وَفِي أَمْثَالِهِمْ : « مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ » ، وَأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِ : ظَنَنْتُ ذَاكَ ، فَذَاكَ إِشَارَةٌ إِلَى الظَّنِّ ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا : ظَنَنْتُ فَاقتَصَرُوا ، وَتَقُولُ : ظَنَنْتُ بِهِ إِذَا جَعَلْتَهُ مَوْضِعَ ظَنِّكَ كَمَا تَقُولُ ظَنَنْتُ فِي الدَّارِ ، فَإِنْ جَعَلْتَ الْبَاءَ زَائِدَةً بِمَنْزِلَتِهَا فِي أَلْفَى بِيَدِهِ لَمْ يَجْزِ السُّكُوتُ عَلَيْهِ ...

هو في الفائدة العظمى وهو الثاني لأنه هو الذي وقع فيه الشك ، وقصدك بهذا التركيب أن تحبر بذلك (ليترتب الثاني عليه لا الإخبار بذات زيد وإنما تذكر زيدا لترتب الثاني عليه)<sup>(١)</sup>.

ولو قلت : «حسبتُ منطلقاً» وسكت خرج من يدك ما يفيد الأول وهو أنه هو الذي انطلقه مظنون عندك ، فإذا لا بد من ذكر كليهما . والسرُّ في ذلك : أن هذه الأفعال داخلية على مؤلف إسنادي لأنها تدخل على المبتدأ والخبر ، فكما لا بد للمبتدأ من الخبر وللخبر من المبتدأ كذلك لا يستغني واحد من المفعولين عن صاحبه بخلاف نحو : «أعطيت» ألا ترى أنك لو قلت : «زيد درهم» في قولك : «أعطيت زيدا درهماً» لم يكن مبتدأ وخبراً ، كما كان «زيد» في قولك : أعطيت زيدا درهماً لم يكن مبتدأ وخبراً كما كان زيد منطلق من قولك : «حسبت زيدا منطلقاً» مبتدأ وخبراً ، فيصح السكوت على أحد المفعولين فيما يتغير مفعولاه وإن لم يصح ذلك فيما لم يتغير مفعولاه ، وقد اعترض بقولهم : ظننت ذاك ، فإنه اقتصر على أحد المفعولين ، وجوابه : أنه إشارة إلى الظن المدلول عليه بظننت والمفعولان محذوفان ، لأن ذلك إنما يقال بعد ذكر ما يصلح أن يكونا مفعولين كما إذا قيل : «ظننت زيدا قائماً» فقلت : «ظننت ذاك» . أي : ظننت ذاك الظن أي ظناً مثله .

(١) في ع : « لا الإخبار بذات زيد ، وإنما تذكر زيدا لترتب الثاني عليه » والمثبت من الأصل .

**\* فصل \* وَمِنْهَا أَنَّهَا إِذَا تَقَدَّمَتْ أَعْمِلَتْ ، وَيجوزُ فِيهَا الإِعْمَالُ  
وَالْإِلْغَاءُ ، مُتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً . قَالَ :**  
**أَبَا الرَّاجِيزِ يَا بَنَ اللَّؤْمِ تُوْعِدُنِي وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمَ وَالْخَوْرُ**

أما جواز حذف المفعولين معاً فيما لم يتغاير مفعولاه فلأن حذفهما معاً لا يطرُق الإبطال والفسخ إليه .

ومنه قوله تعالى ﴿وَلَنَنْتَظِرَنَّكَ الْيَوْمَ﴾<sup>(١)</sup> أي : ظننتم الباطل حقاً ظن السوء .

وفي المثل : «مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ»<sup>(٢)</sup> قيل : أي مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ المسموع صحيحاً .

قوله : «ومنها أنها إذا تقدمت أعملت . . . . »

لهذه الأفعال ثلاث مراتب :

المرتبة الأولى : التقديم : ولا يجوز فيها إلا الإعمال ، لأن التقديم دليل العناية ،

والإلغاء دليل عدمها ، إذ فيه جعل وجود الشيء كعدمه فلا يجتمع التقديم والإلغاء .

المرتبة الثانية : التوسط : ويحسن فيها الإعمال والإلغاء ، لأن الفعل واقع بين

المفعولين فهو متقدم من وجه فيجوز الإعمال ، ومتأخر من وجه فيجوز الإلغاء

لانعكاس ما سبق من علة الإعمال بالنظر إلى وجه التأخر .

المرتبة الثالثة : التأخر : والأحسن فيها الإلغاء لأن الفعل قد حرم التقديم من كل

وجه فضعف أمره وحسن لأجل ذلك إلغاؤه لأنك لما لفظت بالجزأين قبل الفعل كان

الابتداء أقرب إليهما من الفعل . وأولى العاملين هو الأقرب بخلاف حالة التوسط لأن

مرتبة الابتداء مساوية لمرتبة الفعل ، لأن كلا من الجزأين لا يتم إلا بصاحبه ، والابتداء

قد استولى على الجزء الأول ، والفعل على الثاني ، فهما كشيء واحد مشترك بينهما ، لهذا

إِنْ يَأْخُذْهُ أَخَذَ ذَاكَ . حَذَوُ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ .

(١) سورة الفتح آية ١٢ .

(٢) مجمع الأمثال ٢ : ٣٠٠ .

... وَيُلَغَى الْمَصْدَرُ الْغَاءُ أَلْفَعْلَ فَيَقَالُ : مَتَى زَيْدٌ ظَنَّنَكَ ذَاهِبٌ ؟  
وَزَيْدٌ ظَنِّي مُقِيمٌ ، وَزَيْدٌ أَخُوكَ ظَنِّي وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَفْعَالِ .

قوله :

٥٢٥ - ..... وَفِي الْأَرَاجِيزِ .....<sup>(١)</sup>

الأصل : خلت اللؤم والخور في الأراجيز. أي كائنين في الأراجيز، فلما وقع «خلت» بين المفعولين ألغى. والخطاب في «يا ابن اللؤم» لرؤية .

قوله : « وَيُلَغَى الْمَصْدَرُ . . . . »

لأن المصدر فرع على الفعل في العمل وقد جاز إلغاء الأصل فما ظنك في جواز إلغاء الفرع ، (وظنك) في : (متى زيد ظننك ذاهب؟) ، منصوب لأن التقدير : «في ظنك» فهو في محل الظرف الواقع فيه ذهاب زيد .

قوله : « وليس ذلك في سائر الأفعال . . . »

لأن الإلغاء في سائر الأفعال يفسد المعنى . ألا ترى أن قولك : «زيد ظننتُ مقيمٌ» بمنزلة «زيد مقيم في ظني» ، وليس كذا «زيداً أعطيت درهم» ، لأنك لو قلت : «زيد درهم» في أعطاني كان محالاً . وكذا الإلغاء في الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو : (ضربت زيداً) ، لأنك إذا حاولت إلغاء «ضربت» عن «زيد» لزمك أن تدع الاسم كالشيء المطروح الذي لا يكون له وجه ، ويُحْمَلُ عليه إذ لا يكون مبتدأ لعدم الخبر ولا فاعلاً لعدم الفعل . والمفعولية مسلوقة بالإلغاء .

(١) هذا بعض بيت من البسيط نسبته سيبويه في الكتاب ١ : ١١٩ لِلْعَيْنِ الْمُتَقَرِّي فِي هِجَاءِ الْعَجَاجِ وكذلك ابن يعيش في شرحه ٧ : ٨٥ ، خلاف ما في الإقليد بيننا جاء في حاشية ابن يعيش المذكورة سابقاً أنه في هجاء رؤية ، والبيت بتمامه :

أَبَا الْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تَوَعَّدْنِي

وَفِي الْأَرَاجِيزِ خَلَّتْ أَلَلُومُ وَالْخَوْرُ

ومعناه : أتهددني بالهجاء والأراجيز وذلك من أفعال اللؤماء ومن لا قدرة له ، والشاهد فيه إلغاء خلت عن العمل حين تقدم الخبر وهو الجار والمجرور وتوسط الفعل .

**\* فصل \*** وَمِنْهَا أَنَّهَا تَعْلَقُ وَذَلِكَ عِنْدَ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ  
وَالْإِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ . كَقَوْلِكَ : ظَنَنْتُ لَزِيدَ مُنْطَلِقٌ ، وَعَلِمْتُ أَزِيدُ  
عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو وَأَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ، وَعَلِمْتُ مَا زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ . . .

فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون «زيد» مبتدأ، و «ضربت» خبراً له مقدماً عليه؟  
قلت : لا يقع «ضربت» خبراً عنه ما لم يقدر تعدّيه إلى ضميره نحو : «زيد ضربته»  
إذ لا بد للجملة الواقعة خبراً للمبتدأ من ذكر يعود إليه ، وتقدير ذلك لمكان من  
الإحالة ، إذ فيه تكون أنت مُلغياً مُعْجِلاً .

قوله : «ومنها أنها تعلق . . . . .»  
أي ومن تلك الخصائص أن هذه الأفعال تنعزل عن العمل لفظاً ، بأحد تلك  
الأشياء الثلاثة ، لأن للام الابتداء صدر الكلام ، وكذا حرف الاستفهام ، وكذلك  
النفي .

ومعنى التعليق في اللغة : هو نوط الشيء بالشيء . إذا تعدى بالباء نحو : علّق  
الشيء بالشيء . وإزالة الوصلة عنها لو تعدى يعن ، والغرض هنا أن هذه الأفعال  
تعلق عن معمولاتها ، (إذ هي قبل طُرُوء هذه الأشياء كانت معلقة بها . وبعد طُرُوها  
صارت معلقة عنها)<sup>(١)</sup> .

فإن قلت : فما السرُّ في قولك قبل : تنعزل عن العمل لفظاً؟ قلت : السرُّ في ذلك  
أن الجزأين في قولك : «ظننتُ لزِيدَ مُنْطَلِقٌ» في موضع نصب ، لأن الظن نافذ في  
مضمون تلك الجملة كما كان نافذاً في مضمونها عند عرائها عن اللام ، وكونها متعلق  
الظن لا يخرج اللام عن أن يكون لها صدر الكلام . ألا ترى أنك إذا قلت : «زيد ما  
ضربته» أو «زيد هل ضربته» لم يخرج بوقوعه خبراً للمبتدأ عن أن يكون لحرفي النفي  
والاستفهام صدر الكلام لوقوعهما في صَدْرِي الجملتين فكذا هنا ، وكذا الكلام في :  
«علمتُ أزيدُ عندك أَمْ عَمْرُو» وإنما عدل إلى الابتداء محافظة على اللفظ .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ن .

... وَلَا يَكُونُ التَّعْلِيلُ فِي غَيْرِهَا .

**\* فصل \* وَمِنْهَا أَنَّكَ تَجْمَعُ فِيهَا بَيْنَ ضَمِيرِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فَتَقُولُ : عَلِمْتَنِي مُنْطَلِقًا ، وَوَجَدْتُكَ فَعَلْتَ كَذَا ، وَرَأَاهُ عَظِيمًا . . .**

والفرق بين التعليق والإلغاء : أن التعليق عبارة عن قطع هذه الأفعال عن العمل لما منع من إعمالها ، وذلك بأحد تلك الأشياء الثلاثة ، والإلغاء عبارة عن قطعها عن العمل مع جواز الإعمال لبقائها على أصلها .

قوله : « ولا يكون التعليق في غيرها . . . »

لأنك لا تقول : أعطيت لزيد درهم ، ولا أعطيت أزيد درهم ، لأداء ذلك إلى فساد الكلام .

قوله : « ومنها أنك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول . . . »

قال المصنف : الذي منع جواز ضربتي بضم التاء ، و«ضربتُك» بفتحها كون الشيء فاعلاً ومفعولاً ، وليس كذلك «ظننتُ قاعدًا» ، ولا «ظننتُك قائماً» ، لأن المفعول الذي تعلّق به الظن في الحقيقة هو الثاني ، وذكر الأول لترتيب الثاني عليه فحسب فلم يؤد قولك : «ظننتي» إلى كون الشيء فاعلاً ومفعولاً حقيقة ، ولا يلزم على هذا «ضربت نفسك» بفتح التاء ، لأن الفاعل والمفعول اختلفا لفظاً ، وإن اتحدا معنى ، والممتنع كون الشيء الواحد فاعلاً ومفعولاً لفظاً وحقيقة . وهنا لم يتحدا لفظاً وإن اتحدا حقيقة ، وفي ظننتك لم يتحدا حقيقة ، وإن اتحدا لفظاً (طريقة أخرى) (١) إنما جاز «علمتني منطلقاً» لأن هذه الأفعال من قوى القلوب التي هي أجزاء الأبدان فهي غير الأبدان حقيقة ، فتصلح أن تكون عاملة فيها بخلاف سائر الأفعال التي هي ضربت ونحوه ، فإنها من أفعال الجوارح ولا يجوز كون الأعضاء فاعلة ومفعولة في حالة واحدة .

(١) في ع : «عبارة أخرى» والثبت من الأصل ون .

... وَقَدْ أَجْرَتِ الْعَرَبُ عَدِمْتُ وَفَقَدْتُ مُجْرَاهَا ، فَقَالُوا : عَدِمْتُنِي وَفَقَدْتُنِي ، وَقَالَ جِرَانُ الْعَوْدِ :

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرْئَيْنِ عَدِمْتُنِي وَعَمَّا أَلَايِي مِنْهُمَا مُتَزَحِرُحٌ  
وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِمَا فَلَا تَقُولِ شَتْمَتُنِي ، وَلَا ضَرْبَتَكَ ، وَلَكِنْ شَتَمْتُ  
نَفْسِي ، وَضَرْبْتُ نَفْسَكَ .

قوله : « وقد أجرت العرب ... »

لأنَّ « عديمْتُ » و « فقدت » بمنزلة « وجدت » ، فيأخذان حكم « وجدت » في صحة الجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول . ولأنهما ضدا « وجدت » فحملا عليه ، ولا بُعْدُ في أن يحمل الشيء على ضده .

قوله : « قال جِرَانُ الْعَوْدِ ... »

الجِرَانُ : باطنُ عنقِ البعير ، والعَوْدُ : الجَمَلُ أهرم ، سُمي هذا الشاعر بهذا الاسم لقوله :

خُذَا حَذْرًا يَا كِنْتِي فَإِنْسِي رَأَيْتُ جِرَانِ الْعَوْدِ قَدْ كَادَ يَصْلُحُ<sup>(١)</sup>  
٥٢٦ - لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرْئَيْنِ ..... (البيت)

(١) البيت من الطويل وهو لجران العود ديوانه ص ٥٧٤ وروايته فيه : « يَا خُلْتِي » انظر شرح ابن يعيش ٧ : ٨٩ حاشية ١ وقد ورد البيت هناك برواية : « يَا جَارَتِي » والبيت الثاني بتمامه : وهو الشاهد :

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرْئَيْنِ عَدِمْتُنِي وَعَمَّا أَلَايِي مِنْهُمَا مُتَزَحِرُحٌ  
والضَرْئَانِ : امرأتان للرجل ، سميتا ضَرْئَيْنِ لأن كل واحدة منهما تُضَارُّ صاحبتهما ، وكُرِهَ في الإسلام أن يقال لها ضَرَّةٌ وقيل جَارَةٌ - اللسان « ضرر » ومعناه : لقد كان لي متزحرح عن

.....

---

يَتَوَعَّدُ زَوْجَتِهِ وَيَقُولُ : احذِرا يا زوجتي فَإِنِّي أَضْرِبُكُمَا بِجُرْآنِ الْعُودِ .  
وَالْجُرْآنُ : تَعْمَلُ مِنْهُ السِّبَاطُ ، كَانَ قَدْ اتَّخَذَ لَهَا قَاطِعاً مِنْ جِلْدِ طَرِيٍّ ، وَأَلْقَاهُ إِلَى  
الشَّمْسِ لِيَجِفَّ ، فَرَأَاهُ بَعْدَ أَيَّامٍ وَقَدْ أَخَذَ يَجِفُّ فَأَنْذَرَهُمَا . وَرَوَى : ( يَا جَارَتِي ) .

---

الجمع بين ضربتين بأن لا أتزوج ننتين لو كنت أعلم ما سيكون لي من الشقاء . وموضع الشاهد  
فيه قوله : «عَدِمْتُني» حيث استعمل في مقام أفعال القلوب فجمع فيه بين ضميري الفاعل  
والمفعول المتصلين .

## \* ومن أصناف الفعل: الأفعال الناقصة \*

وَهِيَ كَانَ ، وَصَارَ ، وَأَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا بَرَحَ ، وَمَا أَتَفَكَ ، وَمَا فَتَيْءَ ، وَمَا دَامَ ، وَلَيْسَ . يَدْخُلْنَ دُخُولَ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، إِلَّا أَنَّهُنَّ يَرْفَعْنَ الْمُبْتَدَأَ وَيَنْصِبْنَ الْخَبَرَ ، وَيُسَمَّى الْمَرْفُوعُ اسْمًا وَالْمَنْصُوبُ خَبَرًا ، وَنُقْصَانُهُنَّ مِنْ حَيْثُ إِنَّ نَحْوَ «ضَرَبَ وَقَتَلَ» كَلَامٌ مَتَى أَخَذَ مَرْفُوعُهُ .

قوله : « وهي كان وصار ... إلى آخره »

هذه الأفعال كلها اشتركت في أنها لتقرير الشيء على الصفة ، ومن ثم احتيج فيها إلى الجزأين ، إذ لا بد من ذكر الشيء وصفته وهو معنى .

قوله : « يدخلن دخول أفعال القلوب ... ويسمى المرفوع اسماً والمنصوب خبراً » لما لم تتم فعليتها لنقصان دلالتها على معنى الحدث ، تنزلت منزلة الحرف ، حتى سمي مرفوعها اسماً ومنصوبها خبراً .

قوله : « ونقصانهن ... »

أي سميت هذه الأفعال ناقصة لأنها سلبت دلالتها على الحدث وإنما دلالتها على الزمان لا غير فعوضت الخبر فلم يُسَكَّتْ على مرفوعها ، حتى لو قلت : « كان زيد » ، لم يكن كلاماً ما لم تأت بالخبر نحو : « منطلقاً » لأن « كان » يدل على الزمان فقط ، ولا تحصل الفائدة إلا بالخبر كما أنك إذا قلت : « زيد فيما مضى » لم يكن كلاماً حتى تأتي بخبر نحو : « زيد أخوك فيما مضى » ، ووجه التشبيه بما مضى أن « كان » دلالة على الزمان .

فإن قلت : « زيد أخوك » ، كلام مستقل بنفسه ، فإذا دخلت عليها « كان » لم يُفد إلا معنى يتصور في مضمون الجملة ولا يتحصل بدونها ، فيلزم أن يحكم عليها بالحرفية كما حكم على همزة الاستفهام وحروف النفي وحروف الجر بالحرفية لدلالاتها



... وَهَؤُلَاءِ مَا لَمْ يَأْخُذْنَ الْمُنْصُوبَ مَعَ الْمَرْفُوعِ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا.

على معان لا يتصور تحقيقها إلا في شيئين. ألا ترى أنك إذا قلت : «أَزِيدُ ذَهَبَ» فمعنى الاستفهام لم يرد عليه ذات زيد لأن وجوده متحقق عندك، ولا على الذهاب مقترناً بالزمان الماضي، لأنه تحقق عندك ذهاب زيد منطلقاً فيما مضى، في الزمان، وإنما ورد الاستفهام على إضافة الذهاب إلى زيد فوضح من هذا أن معنى الهمزة معنى نسبي لا يتحقق حصوله إلا في شيء فلذا حكم على هذه الهمزة بالحرفية، إذ الحرف ما دل على معنى في غيره، والمراد ما ذكرته.

وعلى هذا نحو : «ما ذهب زيد»، لأنك تنفي الذهاب الحاصل «من زيد»<sup>(١)</sup>. وعلى هذا فأنت غير مخبر بوجود زيد فيما مضى ولا بالذهاب مطلقاً فيما مضى بل المراد أن تخبر بحصول ذهاب من زيد فيما مضى وهذا المعنى، أعني الدلالة على الماضي لا يتصور بدون هذين الجزأين بحيث لا يجوز انفكاك أحدهما عن الآخر، فاللفظ الدال على هذا المعنى وجب أن يكون حرفاً.

قلت : إنما حكمنا على هذه الكلمات بالفعلية لأننا وجدناها دواخل في حد الفعل، لأنها دوال على اقتران حدث بزمان على ما ذكرنا قبل.

فإن قلت : لفظ الفعل هنا منقسم على الحدث والزمان، فالزمان يستفاد من «كان» والحدث من الخبر، فيلزم أن تكون «كان» جزء فعل، لأنه لا يكون فعلاً حتى ينضم إليه الخبر. قلت : لذا سموه فعلاً ناقصاً، ونظيره في الأسماء : «الذي» حيث حكم باسميته مع أنه لا يتم بدون الجملة، فكما أنه لا مجال إلى إنكار اسمية الموصولات «لأن لها»<sup>(٢)</sup> من تمامها أسماء من جمل تصحبها، كذلك لا مجال إلى إنكار فعلية هذه الكلمات، وإن لم يكن لتمام فعليتها بد من أخبار تصحبها.

(١) في ن : «من زيد فيما مضى» والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ن : «مع أن لها من تمامها» وفي ع : «مع أنها لا بد لها في تمامها اسماً» والمثبت من الأصل .

**\* فصل \*** وَلَمْ يَذْكُرْ سَبِيَّوَيْهِ مِنْهَا إِلَّا كَانَ وَصَارَ ، وَمَا دَامَ ،  
وَلَيْسَ ، ثُمَّ قَالَ وَمَا كَانَ نَحْوَهُنَّ مِنَ الْفِعْلِ مِمَّا لَا يَسْتَفْنِي عَنِ الْخَبَرِ . وَمِمَّا  
يَجُوزُ أَنْ يُلْحَقَ بِهَا عَادَ وَآضَ وَغَدَا وَرَاحَ ، وَقَدْ جَاءَ (جَاءَ) بِمَعْنَى صَارَ  
فِي قَوْلِ الْعَرَبِ مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ . . .

قوله : «لَمْ يَكُنْ . . . » هو بتشديد النون .

قوله : «ولم يذكر سبويه منها إلا كان وصار وما دام . . . »  
لم يحصر سبويه<sup>(١)</sup> جميع الأفعال الناقصة ، سالكاً لطريقة الاختصار ، إذ ذُكِرَ  
البعض يدل على ذُكْرَ الكل مع أن الغنية عن ذكر البواقي قد حصلت بما بيَّنه من  
المعنى وهو قوله :

«وما كان نحوهن من الأفعال ، مما لا يستغني عن الخبر»<sup>(٢)</sup> .

قوله : «ومما يجوز أن يلحق بها آض . . . »

أصل آض : العود إلى الشيء ، تقول : فعل ذلك أيضاً إذا فعله معاوداً ، فاستعير  
لمعنى الصيرورة لاتفاقهما في معنى الانتقال ، تقول : «صار الفقير غنياً» ، «وآض غنياً»  
ومثل آض : «عاد ، وراح» ، لأنها مثله في أَنَّ أَحَدَ وجهي استعمال كل واحد منهما  
لتقرير الشيء على صفة ، فلزم عند ذلك أن تكون هذه الأفعال من الأفعال الناقصة  
«لمشاكلتها لها»<sup>(٣)</sup> في المعنى الذي كانت ناقصة به .

(١) اقتصر سبويه في حديثه عن الأفعال الناقصة على «كان ويكون وصار ، وما دام وليس» قصداً  
للاختصار بقوله : «وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر» انظر الكتاب ١ :  
٤٥ .

(٢) هذا نص عبارة سبويه وقد بَدَّلَ الجندي فيها بقوله : (نحوهن من الأفعال) والذي في سبويه:  
(نحوهن من الفعل) انظر الكتاب ١ : ٤٥ .

(٣) في ع و ن : «لمشاكرتها لها» والمثبت من الأصل .

... وَنَظِيرُهُ : قَعَدَ فِي قَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ : أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ  
كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ .

**\* فصل \*** وَحَالَ الْأَسْمُ وَالْخَبَرَ مِثْلَهُمَا فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ مِنْ أَنْ  
كَوْنَ الْمَعْرِفَةِ أَسْمًا وَالنَّكِرَةِ خَبَرًا حَدُّ الْكَلَامِ وَنَحْوُ قَوْلِ الْقِطَامِيِّ :  
**\* وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا \***

قوله : « ما جاءت حاجتك ... »  
في جاءت : ضمير « ما » أثبتته لأنه في معنى الحاجة كقولهم : « من كانت أمك » .  
وحاجتك بالنصب خبر جاءت بمعنى صارت تقديره : أية حاجة صارت هي  
حاجتك؟ وهل يقتصر في مجيء « جاء » بمعنى « صار » على هذا المحل أو تعدى إلى  
غيره؟ ، فيه نظر . قال بعضهم : الأولى أن يعدى لأنهم يقولون : جاء البرُّ قَفِيزَيْنِ  
وَصَاعَيْنِ ، على أنه قيل : إِنَّ قَفِيزَيْنِ حال . وهو ضعيف ، لأنهم لم يقصدوا الإخبار  
عن البر بالمجيء عن نفسه ، وإنما قصدوا حصوله على هذه الصفة ، فوجب أن يكون  
مما نحن فيه ، فصح استعماله في غير هذا الموضع .

قوله : « أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ ... »  
أي : حَدَّدَهَا . وشفرة السيف : حَدُّهُ . والظاهر أن « قَعَدَ » بمعنى « صار » :  
مخصوص بمحله المذكور ، إذ لا يقال : قعد زيدٌ كاتباً على نحو : صار كاتباً ، ولكن  
لا يبعد أن يقال : « قعد زيد كأنه سلطان » ، على نحو ما نحن فيه من إرادة ثبوته على  
هذه الصفة فيكون مخصوصاً بمثل ذلك .

قوله : « حَدُّ الْكَلَامِ ... »  
أي : أصل الكلام وقياسه لما مر في باب الإبتداء .  
٥٢٧ - قوله : وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ .....<sup>(١)</sup>

(١) هذا بعض بيت من الوافر نسبة البغدادى في الخزانة للقطامي . ووجدته مطلع قصيدة في  
ديوانه ص ٣٠ مدح بها زفر بن الحارث الكلابي وكان بنو أسد أحاطوا به في نواحي الجزيرة

وقول حسان :

\* يَكُونُ مِرَاجَها عَسَلٌ وَمَاءٌ \*

وبيت الكتاب :

\* أَظْبِي كَانَ أُمُكَ أَمَ حِارُ \*

الآبيات .

الاسم في بيت حسان<sup>(١)</sup> بمنزلة النكرة الموصوفة على نحو ما سبق في :

شُرُّ أَمَرٌ ذَا نَابٍ

أي : «عَسَلٌ أَيُّ عَسَلٍ» و«مَاءٌ أَيُّ مَاءٍ» .

وهكذا بيت القطامي لأن التقدير : لا يك وداع في موقف وداعك .

وبيت الكتاب :

٥٢٨ - ..... أَظْبِي كَانَ أُمُكَ أَمَ حِارُ<sup>(٢)</sup>

شاذ .

وأسروه يوم الخابور وأرادوا قتله ، فحال زفر بينه وبينهم وحماه ومنعه وحمله وكساه وأعطاه مائة ناقة فمدحه بهذه القصيدة . والبيت بتمامه :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْفَقُ مِنْكَ الْوَدَاعَا

انظر الخزانة ٢ : ٣٦٧ - ٣٧٣ وشرح ابن يعيش ٧ : ٩١ - ٩٢ ، و«ضباعا» : مرخم ضباعة فحذفت الهاء للترخيم . والشاهد فيه رفع «موقف» وهو نكرة ونصب «الوداعا» وهو معرفة .

(١) نص البيت وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣ :

كَأَنَّ سُلَاقَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجَها عَسَلٌ وَمَاءٌ

وترتيبه السادس من قصيدة لحسان بن ثابت عدتها اثنان وثلاثون بيتاً من الوافر قالها في مدح المصطفى صلى الله عليه وسلم قبل فتح مكة . وفي قوله : سلاقة وردت رواية سيئة ورواية ثالثة خيبة . وسيأتي بيان في موضع الشاهد فيه عن قرب .

(٢) هذا عجز بيت من الوافر نسبته سيويه في الكتاب ١ : ٤٨ إلى خدّاش بن زهير وكذلك المبرد

في المقتضب ٤ : ٩٤ وكذلك ابن يعيش في شرحه ٧ : ٩٤ - ٩٥ وصدر البيت الشاهد :

فَلْيُنْكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ

.....

(قوله : « من القلب الذي عليه أمن الإلباس . . . »

يريد أن القياس على خلاف ما جاءوا به ، وهو رَفَعُ المعرفة ونصب النكرة ، فخالقوا ذلك للضرورة لما كان غير ملبس<sup>(١)</sup> ، ووجه كونه من هذا الباب : أن كان مفسرة للفعل المقدر بعد همزة الاستفهام ، لأن تقدير الاستفهام بالفعل أولى . وإذا قَدَّرَ الفعل وجب أن يكون على حسب المفسر والمفسر كان ، فوجب أن يكون التقدير : «أكان ظبي أملك» فهذا وجه تقدير كون اسم كان نكرة هنا ، وخبرها معرفة .

وقال بعضهم : إن موضع الاستشهاد أن الضمير في كان ضمير ظبي وضمير النكرة نكرة ، والخبر معرفة وهذا غير مستقيم ، لأنك لو قلت : «جاءني رجل وكان راكباً» (لاستقام)<sup>(٢)</sup> ، ولم يعد الاسم لكونه ضمير نكرة خارجاً عن القياس .

والظبي مثل في الضعف ، والحمار مثل في القوة . فقال : أيها كان أملك فلا أبالي بك .

أول بيت حسان :

٥٢٩ - كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ<sup>(٣)</sup>

وقال ابن يعيش في شرحه : (والمعنى أنه يصف إضراب الناس عن الشرف بالأنساب ، وأنه إذا حصل للإنسان الاستغناء بنفسه لم يبال إلى من انتسب من الأمهات ، وضرب الظبي والحمار مثلاً لفضل الظبي ونقص الحمار ، وذكر الحول لذكر الظبي والحمار ، لأنها بعد الحول يستغنيان بأنفسهما ، فتقرر بها ذكرناه أن باب كان القياس فيه أن يكون اسمها معرفة والخبر نكرة ، ولا يحسن عكس ذلك إلا عند الاضطراب أ . هـ . وموضع الشاهد فيه هنا على وجه الشذوذ جملة اسم كان نكرة والخبر معرفة .

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل ولا في ع والمثبت من ن وأظنه زيادة من الناسخ لوقوعه معترضاً بين الكلام .

(٢) في الأصل « لا يستقيم » وهو تحريف وصوابه المثبت من ع و ن .

(٣) هذا صدر بيت من الوافر لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣ وروايته هناك : «كأن سبيئة»

وعجزه :

وَيَعْدُهُ :

عَلَى أَنْيَابِهَا ، أَوْ طَعَمَ غَضٌّ مِنْ التُّفَاحِ هَصْرُهُ الْجَنَاءُ<sup>(١)</sup>  
السُّلَافَةُ : أول ما يسيل من ماء العنب، وهو أرق ما فيه، وبيت رأس : موضع  
بالأردن، ويسرى :  
كَأَنَّ خَبِيئَةً . . . .

وهي الخمر المصونة المضمون بها ، و«يكون مزاجها عسل وماء» : جملة في موضع  
الوصف (لسلّافة)، وخبر «كأن» : «على أنيابها»، وهَصْرُهُ : أماله، والاجتناء :  
أخذ الثمر من الشجر. وطعم : عطف على سلافة. شبه طعم رقيقها بطعم خمر هذه  
صفتها، أو تفاح غض .

وفي قوله : «يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ»، أوجه :

\* أحدها : أن «عسل» اسم يكون، ونصب (مزاجها) على أنه خبر «يكون»،  
وَحَسَنَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّ «عَسَلًا وَمَاءً» جنسان، والجنس يقرب من المعرفة. ألا  
تري أن قولك : «الرجل خير من المرأة» في الفائدة مثل قولك : «أرجل خير أم  
أمرأة؟» ، ويقوّي ذلك أيضاً رجوع الضمير من «مِزَاجُهَا» إلى نكرة وهي  
«سُلَافَةُ»، لأنّ ضمير النكرة كالنكرة، فكأن الاسم والخبر نكرتان .

يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

قال البرقوقي في شرح البيتين الواردين في المتن : (يقول : كأن على أنيابها خمرًا جلوبة من بيت  
رأس مزاجها عسل وماء، أو بطعم تفاح غض، فالسبيطة: الخمر، سميت بذلك لأنها تُسَبَّأُ،  
أي تُشْتَرَى لتشرب ولا يقال ذلك إلا في الخمر .

الديوان ص ٣ .

أ (١) ديوان حسان ص ٣ . والشاهد في البيت الذي قبله : نصب «المزاج» بأنه خبر يكون وهو  
معرفة، ورفع العسل والماء بأنه اسمها وهو نكرة ضرورة كون القافية مرفوعة . وانظر الخزانة  
٩ : ٢٢٤ - ٢٣٧ ، فللبغدادي حديث مستفيض حول الشاهد .

- .....
- 
- \* الثاني : أن تجعل «مزاجها» ظرفاً وتنصبه بالخبر المحذوف كأنك قلت : «يكون غسلٌ وماءٌ مستقرّين في مزاجها» وهذا عن أبي عليّ.
  - \* الثالث أن ترفع مزاجها بـ (يكون) ، وتنصب غسلًا على الخبر، وترفع «ماء» بفعل مضمّر كأنه قال : يكون مزاجها غسلًا يخالطه ماء .
  - \* الرابع : أن ترفع «مزاجها» بالابتداء ، وترفع «غسلًا وماء» بالخبرية للمبتدأ ، والجملة الاسمية خبر يكون ، وفي يكون اسمها مضمّر وهو ضمير الشأن .

... مِنْ الْقَلْبِ الَّذِي يُشْجَعُ عَلَيْهِ أَمِنْ الْإِلْبَاسِ ، وَيَجِيئَانِ مَعْرِفَتَيْنِ  
مَعًا وَنَكْرَتَيْنِ ، وَيَجِيءُ الْخَبَرُ جُمْلَةً وَمُفْرَدًا بِتَقَاسِيمِهَا .

**\* فصل \*** وَكَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ : نَاقِصَةً كَمَا ذُكِرَ ، وَتَامَةً  
بِمَعْنَى وَقَعَ وَوُجِدَ ، كَقَوْلِهِمْ : كَانَتْ الْكَائِنَةُ ، وَالْمَقْدُورُ كَائِنٌ ، وَقَوْلِهِ  
تَعَالَى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ .

قوله : « من القلب . . . »  
أي هذه الأبيات من القلب لأنه لا يشكل ققولهم : « أدخلت القلنسوة في رأسي » ،  
و « الخاتم في إصبعي » وأصل الكلام :

أدخلت رأسي في القلنسوة ، وإصبعي في الخاتم ، فكذا فيما نحن بصده .

قوله : « ويجيئان معرفتين . . . »  
الحاصل : أن المبتدأ والخبر معرفتان ، أونكرتان ، أو أحدهما معرفة والآخر نكرة ،  
أو على العكس . مثاله : « كَانَ زَيْدٌ الْمُنْطَلَقُ » ، « كَانَ رَجُلٌ ظَرِيفٌ مُنْطَلَقًا » ، « كَانَ زَيْدٌ  
مُنْطَلَقًا » ، « كَانَ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ » .

قوله : « بتقاسيمها . . . »  
الضمير فيه للجمله ، والمراد بتلك التقاسيم الجمل الأربع .

قوله : « كانت الكائنة . . . »  
أي حدثت الحادثة . والمقدور حادث ، واجد ، ناشئ فحدث .

ونظيره قوله :

٥٣٠ - وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ كُونَا فَكَانَتَا      فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعُلُ الْخَمْرُ<sup>(١)</sup>

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٥٧٨ والخصائص ٣ : ٣٠٢ من غير عزو وكذلك في الاقتراح  
في علم أصول النحو ص ١٣٩ من غير عزو أيضاً والبيت ترتيبه السادس والعشرون من  
قصيدة لذي الرمة عدتها ستون بيتاً من الطويل ومطلعها :

إِلَّا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى      وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِجَرَ عَائِكَ الْقَطَرُ



... وَرَائِدَةٌ فِي قَوْلِهِمْ : « إِنْ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا » .

وَقَالَ :

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

ولما استعمل «كان» في هذه الأمثلة بمعنى «حصل» الشيء في نفسه لم يقتضِ إلا مرفوعاً لا غير، لانتفاء المعنى الذي به كانت ناقصة وهو تقدير الشيء على صفة.

قوله : « إِنْ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا ... »

زيدت كان لتوكيد مضمون الجملة، ووجه التوكيد أَنَّ «كان» لما كان معناها الوجود، دل بها على وجود الفضل لَزَيْدٍ مع تحقيق إِنْ لذلك، وتعريف كان الزائدة أَنَّ يبقى الكلام بعد حذفها على معناه إلا في التأكيد وهذا معنى الزائد في كل موضع .  
قوله :

٥٣١ - ..... عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ .....<sup>(١)</sup>

وموضع الشاهد فيه قوله : «كونا فكانتا» حيث استعملتا تأمّنين فاكنتا بمرفوع فقط وهو الفاعل لدلالة كل من «كونا» و«فكانتا» على الحدث على خلاف لو استعملتا ناقصتين للزمهما مرفوع ومنصوب.

(١) هذا بعض بيت من الوافر وهو بتمامه كما ورد في الخزانة ٩ : ٢٠٧ :

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

في حين أن روايته في المفضل ص ٢٦٥ وشرح ابن يعيش ٧ : ٩٨ :

جِيَادُ بَنِي ..... والسراة : جمع سري وقيل اسم جمع له، وهو الشريف، وقيل يحتمل أن يكون جمع سار، وتسامي أصله تسامى، والمُسَوِّمَةُ الخيل الملعمة، وفي رواية جِيَادُ : جمع جواد وهو الفرس السريع العدو. والمعنى : هذه الخيول التابعة لبني بكر تفضل على خيول غيرهم - الخزانة ٩ : ٢٠٩، والشاهد في البيت زيادة كان، والمراد على الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ.

... وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ الْكَمَلَةَ مِنْ  
بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوْجَدْ - كَانَ - مِثْلُهُمْ ، وَالَّتِي فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَقَوْلُهُ عَزَّ  
وَجَلَّ : ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ يَتَوَجَّهُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ .

يعني على الخيل الْمُسَوِّمَةِ الْمَعْلَمَةِ ، أي ذات الشَّيَاتِ<sup>(١)</sup> .

والعِرابُ : العربية .

قوله : « ومن كلام العرب . . . »

الخرشب : اسم رجل ، والكملة : الكاملون جمع كاملٍ .

(لَمْ يُوْجَدْ - كَانَ - مِثْلُهُمْ) : أي لم يوجد مِثْلُهُمْ أَلْبَتَّ ، وارتفاع المثل بـ «يوجد» لا

بـ «كان» .

قوله : «والتي فيها ضمير الشأن . . . »

نحو : «كان زيد منطلق» . أي : كان الشأن زيد منطلق على أن الشأن المضمر

اسم له والجملة خبر له .

قوله : « يتوجه على الأربعة . . . »<sup>(٢)</sup>

فالنقص على أن «قلب»<sup>(٣)</sup> اسم كان ، وله ظرف مستقر فسيبويه<sup>(٤)</sup> يستحسن

تقديمه نحو : «ما كان فيها أحدٌ» ، وإن كان لغواً ، فالأحسن هو التأخر نحو : ما

كان أحد خيراً منك . والتامة على أن الظرف لغو و«قلب» مرتفع بالفاعلية أي : لمن

حصل له قلب ، والزائدة على أن التقدير : «لمن له قلب» . والتي فيها ضمير الشأن على

أن المعنى لمن كان الشأن له قلب ، و«قلبٌ» هنا مرتفع بالظرف ارتفاع الفاعل بفعله

(١) الشَّيَات : جمع شَيْة وهو لون الفرس سواد في بياض أو بياض في سواد . اللسان : (وشي) .

(٢) انظر توجيه ابن يعيش للوجوه الأربعة في (كان) من قوله تعالى : ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ - شرح

المفصل ٧ : ١٠٢ .

(٣) يعني بقوله (قلبٌ) ما ورد في الآية التي استشهد بها الزخشي في المتن من قوله تعالى : ﴿لِمَنْ

كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ آية ٣٧ من سورة ق .

(٤) انظر رأي سيبويه في الكتاب ١ : ٥٥ .

... وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ :

بَتَيْهَاءَ قَفَرٍ وَالْمَطْيُ كَأَنَّهَا  
فَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يَبُوضُهَا  
أَنَّ كَانَ فِيهِ بِمَعْنَى صَارَ .

لإعتاده على ضمير الشأن الذي هو المبتدأ في الحقيقة كما ارتفع في الوجه الثالث أيضاً  
بالظرف لإعتاده على الموصول .

قوله :

٥٣٢ - بَتَيْهَاءَ ..... (١)

التيهاء : المفازة ، والواو في «والمطي» للحال ، والحزن : الأرض الصلبة . والبيوض  
بفتح الباء : مبالغة في البائض ، شبه المطي بالانقلاب في السير ، ويرى المفازة إياها  
بالفراخ بعد أن كانت سماناً قوية قبل ذلك كالقطا البيوض ، بإضافة الفراخ إلى ذلك ،  
وإنما تعذر حمل «كان» في البيت على أن تكون تامة ، إذ لو حملت عليها يجب أن يكون  
«فراخاً» حالاً فيلزم أن يكون القطا البيوض يوجد حال كونها فراخاً وهو محال ، مع  
أداء هذا إلى فساد معنى البيت . ولم تحمل على كونها زائدة إذ لو حملت عليه لامتنع  
نصب «فراخاً» ولفسد المعنى أيضاً ؛ لأن البيت يكون للإخبار بأن البيوض فراخ وليس  
كذلك ، ولم تحمل على «كان» التي فيها ضمير الشأن للوجهين الذين ذكرناهما آنفاً في  
امتناع حملها على الزيادة ، ولم تحمل على كونها ناقصة ، لأن «كان» الناقصة لا تدل على

(١) هذا أول البيت الذي استشهد به الزمخشري في المتن والبيت من الطويل ونصه :

بَتَيْهَاءَ قَفَرٍ وَالْمَطْيُ كَأَنَّهَا  
فَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يَبُوضُهَا

وقد نسب ابن يعيش في شرحه ٧ : ١٠٢ لابن كثر وقد صحح البغدادي نسبة البيت إلى ابن  
أحر في الحزاة ٩ : ٢٠٥ . وقال في شرح البيت وتفسيره التيهاء : المفازة التي لا يمتدى فيها .  
والقفر : المكان الخالي ، والقطا : طائر سريع الطيران . والحزن : بفتح الحاء وسكون الزاي ،  
ما غلظ من الأرض ، ويؤوضها جمع بيض . ومعناه : أن المطي سريعة السير كأنها بمنزلة قطا  
تركت بيوضاً صارت أفراخاً فهي تمشي بسرعة إلى أفراخها . والشاهد فيه قوله : كانت فراخاً  
يبيضها» على أن (كان) فيه بمعنى صار .

**\* فصل \* وَمَعْنَى « صَارَ » الْإِنْتِقَالُ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ عَلَى اسْتِعْمَالَيْنِ أَحَدُهُمَا كَقَوْلِكَ : صَارَ الْفَقِيرُ غَنِيًّا وَالطَّيْنُ خَرْفًا . وَالثَّانِي : صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو ، وَمِنْهُ كُلُّ حَيٍّ صَائِرٍ إِلَى الزَّوَالِ .**

الانتقال وإنما يدل عليه « صار » . وإنما المراد هنا الانتقال لأن المراد تشبيهه المطي المتقلة من السمن إلى الهزال .

قوله : « ومعنى صار الانتقال . . . »

أي الانتقال من حال إلى حال أخرى لم يكن عليها الشيء نحو : « صار زيدٌ غنياً » أي بعد أن كان فقيراً ، بخلاف « كان » فإنه يدل على الماضي من غير أن يدل على الانتقال .

قال المصنف : ( « كان » عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإيهام ، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ ) ، وإذا كان الأمر على هذا جاز : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾<sup>(١)</sup> لأنه موصوف بذلك في الأزمنة الماضية كما هو موصوف به في الحال والاستقبال .

وأما صار : فلا يجوز ، لأنك إذا قلت : « صار زيدٌ غنياً » فهذا يدل على أنه لم يكن كذلك في الزمان السابق ، وإنما يحكم بذلك في الزمان الثاني فلا يجوز « صارَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا » ، وصفات الله تعالى متعالية عن التغيير والحدوث .

قوله : « صار زيد إلى عمرو . . . »

ما ذكرنا من قولهم : « صار زيد غنياً » ، كان في الانتقال من حال إلى حال وهو معنى للشيء ووصف فيه ، وقولهم : « صار زيدٌ إلى عمرو » في الانتقال من مكان إلى مكان ، ألا ترى أن معنى هذا المثال تحول زيد من المكان الذي كان فيه إلى المكان الذي هو فيه عمرو إلا أن « صارَ » هذه تامة كما أن معناه وهو تحول كذلك بدليل أنه

(١) سورة الفتح آية ٤ .

**\* فصل \*** وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانَ : أَحَدُهُمَا  
 أَنْ تَقْرَنَ مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ بِالْأَوْقَاتِ الْخَاصَّةِ الَّتِي هِيَ الصَّبَاحُ وَالْمَسَاءُ ،  
 وَالضُّحَى عَلَى طَرِيقَةٍ : كَانَ ، وَالثَّانِي أَنْ تُفِيدَ مَعْنَى الدُّخُولِ فِي هَذِهِ  
 الْأَوْقَاتِ كَأَظْهَرَ وَأَعْتَمَ ، وَهِيَ فِي هَذَا الْوَجْهِ تَامَّةٌ يُسَكَّتُ عَلَى مَرْفُوعِهَا .  
 قَالَ عَبْدُ الْوَاسِعِ بْنِ أَسَامَةَ :  
 وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنِّي حَسَنُ الْقِرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشُّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

يتعدى إلى مقتضاه بحرف الجر كسائر الأفعال غير المتعدية .

قوله « على ثلاثة معان . . . . »

- \* (الأول : أصبح زيداً عالماً فكأنك قلت دخل في وقت الصباح وهو عالم .
  - \* (الثاني : أصبح زيد أي في وقت الصباح) (١) .
  - \* (الثالث : أن تكون هذه الأفعال بمعنى صار ، من غير أن يوجد فيها معنى الوقت الذي هو الصباح والمساء والضحى .
- قوله :

٥٣٣ - ..... إِذَا اللَّيْلَةُ الشُّهْبَاءُ ..... (٢)

(١) ما بين القوسين ورد مكانه في نسخة ن «الأول أن يقرن الجملة بالأوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة كان يعني أنها تكون ناقصة ، وإذا كانت ناقصة وجب أن يعطى الخبر حكم معناه ، ومعناه الدلالة على الدخول في هذه الأوقات في حال نسبته لموصوله ، فإذا قلت أصبح زيد عالماً فقد أعطيت أصبح لعالم حكماً الإصباح حتى صار المعنى أنه منسوب إلى صاحبه في وقت الإصباح دون غيره . والثاني : أن تقيد معنى الدخول في هذه الأوقات وحينئذ تكون تامة لا خبر لها كما تقول : أظهرنا وأعتمنا ، فكأنك قلت دخل في وقت الصباح .

(٢) هذا بعض بيت من الطويل نسبته ابن يعيش في شرحه ٧ : ١٠٤ إلى عبد الواسع بن أسامة ، وهو بتمامه :

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنِّي حَسَنُ الْقِرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشُّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

... وَالثَّالِثُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى صَارَ كَقَوْلِكَ : أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا ،  
وَأَمْسَى أَمِيرًا ، وَقَالَ عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ :  
ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا الدُّبُورُ

الجليد : ندى يسقط من السماء فيجمد على الأرض ، كذلك السقيط<sup>(١)</sup>  
والضرب<sup>(٢)</sup>.

وقوله أضحى ، أي : دخل في وقت الضحى ، معناه داخلٌ جليدها في وقت  
الضحى ، وصف الليلة بالشبهة لوقوع الجليد فيها ، ووصف الجليد بالملك إلى زمان  
ارتفاع الشمس في النهار ، وغرضه من البيت أنه وصف نفسه بكونه مضياً وبالغ في  
ذلك حتى أن القحط لا يمنعه من ذلك بل يستمر فيه الأوقات كلها . والجذب عندهم  
يكون في الشتاء وذلك لفقد المراعي ، وانقطاع الجيوب والثمار .  
قوله :

٥٣٤ - ثُمَّ أَضْحَوْا .....<sup>(٣)</sup>

أي صاروا ، ولا يستقيم اعتبار الوقت هنا إذا لم يقصد أنهم في الضحى على هذه  
والشاهد فيه قوله : «أضحى جليدها» حيث اكتفى الفعل (أضحى) الذي هو في زمرة  
الأفعال الناقصة اكتفى هنا بمرفوع أي بفاعل والمعنى صار جليدها في وقت الضحى .

(١) السقيط : الثلج والجليد . اللسان (سقط) .

(٢) الضرب : الصقيع والجليد . اللسان (ضرب) .

(٣) البيت بتمامه :

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا الدُّبُورُ

وهو من الخفيف نسبة الزمخشري في الفصل ٢٦٦ إلى عدي بن زيد وكذلك ابن يعيش في شرحه ٧ :  
١٠٥ قال النعماني في شرح الشاهد . والشاهد فيه أن أضحوا بمعنى صاروا . والمعنى : أن هؤلاء  
الذين ذكروهم في الأبيات السابقة أبادتهم صروف الأيام وفزقت جماعتهم فصاروا كأنهم ورق شجر  
يس فرفته أيدي الريح . الفصل ٢٦٦ - ٢٦٧ . وقال ابن يعيش في معرض شرحه لقاعدة الشاهد :  
الوجه الثالث أن تستعمل بمعنى كان وصار من غير أن يقصد بها إلى وقت مخصوص نحو قولك :  
«أصبح زيد فقيراً وأمسى غنياً» تريد به أنه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص ومنه  
قول عدي بن زيد ثم أضحى ..... البيت . انظر شرح ابن يعيش ٧ : ١٠٤ - ١٠٥ .

**\* فصل \*** وَظَلَّ وَبَاتَ عَلَى مَعْنَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَقْتَرَانُ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِالْوَقْتَيْنِ الْخَاصَّيْنِ عَلَى طَرِيقَةٍ كَانَتْ ، وَالثَّانِي : كَيُونُهُمَا بِمَعْنَى صَارَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ .

**\* فصل \*** وَالَّتِي أَوَّاهِلَهَا الْخَرْفُ النَّافِي فِي مَعْنَى وَاحِدٍ ، وَهُوَ اسْتِمْرَارُ الْفِعْلِ بِفَاعِلِهِ فِي زَمَانِهِ . .

الصفة لعدم التخصيص ، أي هم على هذه الصفة في جميع الأوقات .  
وَأَلْوَى بِهِ : ذَهَبَ .

قوله : « على معنيين . . . . »

أي أن « ظل وibat » كأصبح وأمسى وأضحى في معانيهن إلا في الدخول في الوقت الخاص . أي هما لا تأنيان تأمّتين وعَتَى بالوقتَيْنِ الخاصَيْنِ النهار والليل . فالنهار : لظُلَّ ، والليل : لبات ، والمعنى لهما بالنسبة إلى الوقتين كمعنى أصبح بالنسبة إلى الصباح في الوجه الأول من وجوهه الثلاثة . ومعناه في ذلك الوجه : الدلالة على الدخول في وقت الصبح في حال نسبة الخبر لمن هو له .

وقوله جل وعز : ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾<sup>(١)</sup> يجوز أن يوجه على المعنيين إذ الولادة تتفق بالليل فيظلّ نهاره كثيراً مُرَبِّدٌ الوجه لأنوثة المولود ، ويجوز أن لا يتعلق بالوقت الخاص وهو النهار ، بل يستمر على ذلك ليلاً ونهاراً فظل على هذا : يكون بمعنى صار<sup>(٢)</sup> .

قوله : « وهو استمرار الفعل بفاعله . . . . »

أراد بالفعل الخبر ، وبالفاعل من ينسب إليه الخبر .

(١) سورة النحل آية ٥٨ .

(٢) انظر رأي الزمخشري في الكشاف ٢ : ٤١٤ .

... وَلِدُخُولِ النَّفْيِ فِيهَا عَلَى جَرَتْ مَجْرَى كَانَ فِي كَوْنِهَا لِلِإِيجَابِ ،  
وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجْزَ مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا مُقْبِيًا .  
وَحُطِيَءٌ ذُو الرُّمَّةِ فِي قَوْلِهِ :  
\* حَرَّاجِجٌ مَا تَنْفُكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ \*

وقوله : « في زمانه . . . »

معناه من حين صلح له ، (ويحتمل أن يريد بالفعل)<sup>(١)</sup> نفس هذه الأفعال التي هي ما زال وأخواته ، وبالفاعل أسماءها ، لأنها فاعلات في التحقيق فيكون المعنى أن ثبوت هذه الأفعال بحسب معانيها حاصل لفاعليها ومعانيها ثبوت أخبارها على الصفة المراد بها وهو معنى الاستمرار من حين صلح له ، وإذا قد عرفت ما ذكرناه فاعرف أن الأفعال الداخلة عليها حرف النفي موجبة من قِبَلِ أن في هذه الأفعال معنى النفي ، فلما دخل عليها الحرف النافي انقلبت موجبة لأن نفي النفي إيجاب ، ألا ترى أنك إذا قلت : « انتفى الشيء » ، فهو نقيض قولك : « ثبت الشيء » ووجب ، وإذا قلت : « ما انتفى » فهو مثل قولك : « ثبت » وإذا كان كذلك كان قولك : « مازال » بمنزلة كان في أنه إيجاب ، ولذا امتنع : (مازال زيد إلا مقبياً) ، كما امتنع : (كان زيداً إلا مقبياً) ، لأن «إلا» يؤتى به لنقيض النفي نحو : ما مررت إلا بزيد ، نفيت المرور أولاً ثم أدخلت إلا فأنبته لزيد ونقضت النفي ، وإذا كان الكلام إثباتاً فالإثباتان بإلا محاولة لإثبات الثابت وهو بمكان من الإحالة .  
قوله<sup>(٢)</sup> :

٥٣٥ - حَرَّاجِجٌ .....

- (١) في ن : « ويحتمل أن يريد باستمرار الفعل » والمثبت من الأصل وع .  
(٢) القائل ذو الرمة وهذا البيت في ديوانه ٣ : ١٤١٩ وترتيبه السابع عشر من قصيدة له عدتها اثنتان وسبعون من الطويل ونص البيت الشاهد :  
حَرَّاجِجٌ مَا تَنْفُكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ      عَلَى الْحُصْنِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا



... وَتَجِيءُ مَحْذُوفًا مِنْهَا حَرْفُ النِّفْيِ ، قَالَتْ أَمْرَأَةُ سَالِمِ بْنِ قُحْفَانَ :

الْحَرْجُوجُ : الناقة الطويلة الظهر «فُعْلُول»<sup>(١)</sup> من الحَرْجِ وهو النعش، ويصدقُه قول طَرْفَةَ :

٥٣٦ - أُمُومٌ كَأَلْوَاحِ الْإِرَانِ نَسَأَتْهَا عَلَى لَاجِبٍ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجِدٍ<sup>(٢)</sup>  
أي ناقة يُؤْمَنُ عِثَارُهَا في سيرها وعدوها، وعظامها كألواح التابوت العظيم ضربتها بالِنِسَاءِ، وهي العصا، على طريق واضح كأنه كساء مخطط. شبه الطريق بذلك لما فيه من أمثال الخطوط.

تمامه :

عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَزَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا  
وجه التخطئة ظاهر. وجاء في تصحيحه وَجِيهٌ يريد: لا تنفك عن أوطانها، أي :  
(لا تنفصل عنها إلا ولها بعد الانفصال إحدى هاتين الحالتين). إما الإناخة على الخسف وهو الحبس من غير علف في المراحل، أو السير في البلد القفر.

فكما أن الإتيان بـ (إلا) بعد «لا تنفصل» مستقيم، كذلك الإتيان بها بعد «لا ينفك».

قوله : «وتجيء محذوفاً . . . .»

والخسف : الجوع، والمعنى : ما تنفصل عن جهد ومشقة إلا في حالة إناختها على الخسف. ورُمِيَ البلد القفر بها: أي التنقل من شدة إلى شدة، وهو شاهد على تخطئة ذي الرمة فيه لأن (ما تنفك) وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى لا يَتَصَلُ الاستثناء بخبرها، قال البغدادي في الخزانة ٩ : ٢٤٨ والمخطيء، هو أبو عمر بن العلاء. وانظر سيبويه ٣ : ٤٨ وابن يعيش ٧ : ١٠٦.

(١) في الأصل (فُعْلُولج) وع : «فعلل» والمثبت من ع .

(٢) انظر ديوانه ص ١٢ والمعلقات السبع ص ١٤٣ وهذا البيت ترتيبه الثاني عشر من معلقة طرفة ابن العبد والتي عدتها اثنان ومائة بيت على بحر الطويل. وأموم : مأمونة العثار، الإران :

\* تَزَالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَا \*

وَقَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :

\* فقلت لها والله أبرح قاعدا \*

حذف حرف النفي لأمن الإلباس، واشتهارها باقتران حرف النفي .

وَقُحْفَان : بضم القاف وسكون الحاء المهملة، وتماه قوله :

٥٣٧ - ..... هَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى خُفِّهِ جَمَلٌ<sup>(١)</sup>

قوله : « تزال ..... »

أي لا تزال حبال محكمات، أعد تلك الحبال لأجل الإبل، والضمير في «ها»

للإبل .

وَتَمَامُ قول أمرئ القيس :

٥٣٨ - ..... وَلَوْ ضَرَبُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي<sup>(٢)</sup>

التابوت العظيم، ونسأتها : زجرتها بالنسأة وهي العصاة، واللاحب : الطريق الواضح،

والبرجد : الكساء المخطط وتفسير البيت وارد في المتن .

(١) صدره :

..... تَزَالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَا

والبيت من الطويل نسبة البغدادى في الخزانة ٩ : ٢٤٦ إلى امرأة سالم بن قحطان، قال ابن

يعيش في شرحه ٧ : ١٠٩ : والمراد والله لا تزال، فحذف لا . والحبال : العهود، والمبرمات :

المحكمات أعدها للمحبوبة مدة مثي الجمل على خُفِّه، كما يقال ما طار طائر وما حنَّ

النَّيْب، ودلَّ على إرادة القسم حذف حرف النفي، فلولا القسم لما ساغ الحذف، ولا يجوز

أن يحذف من هذه الحروف غير لا نحو والله أقوم، والمراد لا أقوم وإنما لم يجر حذف غيرها لأنه

لا يجوز حذف لم وما لأنَّ لم عاملة فيها بعدها والحرف لا يجوز أن يحذف ويعمل، وكذلك ما

قد تكون عاملة في لغة أهل الحجاز .

ولا يكون هذا الحذف إلا في القسم، لأنه لا يلبس بالموجب إذ لو أريد الموجب لآتى بأن

واللام والنون وهو كثير. انتهى كلام ابن يعيش .

(٢) البيت بتمامه كما جاء في ديوان أمرئ القيس ص ١٤١ .

فقلت يمين الله أبرح قاعداً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وقال :

\* تَنفَكُ تَسْمَعُ مَا حَيَّتَ بِهِالِكَ حَتَّى تَكُونَهُ \*  
وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ ۝ ﴾

\* فصل \* وَ « مَا دَامَ » تَوَقَّيْتُ لِلْفِعْلِ فِي قَوْلِكَ : اجْلِسْ مَا  
دُمْتُ جَالِسًا كَأَنَّكَ قُلْتَ اجْلِسْ دَوَامَ جُلُوسِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : آتِيكَ خُفُوقَ  
النَّجْمِ وَمَقْدَمَ الْحَاجِّ . . .

قوله :

٥٣٩ - ..... حَتَّى تَكُونَهُ<sup>(١)</sup>  
أي : حَتَّى تَكُونَ أَنْتَ هَالِكًا، وبعده :

وهذا البيت ترتيبه الثالث والعشرون من قصيدة لامرئ القيس عدتها ثمانية وخمسون بيتاً من  
الطويل ومطلعها :

الاعْمُ صَبَاحًا أَهْأَ الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي  
قال البغدادى في الخزانة ١٠ : ٤٣ : «على أن (يمين) روي مرفوعاً ومنصوباً بالوجهين . أما  
الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف، أي لازمي ونحوه . وأما النصب فعلى أن أصله : أحلف  
بيمين الله ، فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه ، ثم حذف فعل القسم وبقي  
منصوباً به) أ . هـ ، والشاهد فيه حذف لا والأصل لا أبرح . فحذف لا من جواب القسم .  
قال سيبويه : وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرئ القيس : فقلتُ يمينُ الله . . .  
(البيت) جعلوه بمنزلة أَيْمُنُ الكعبة وأَيْمُ الله ، وفيه المعنى الذي فيه ، وكذلك أمانةُ الله) أ . هـ  
الكتاب ٣ : ٥٠٣ - ٥٠٤ وقال السيرافي في شرح هذا الشاهد : (والمعنى أن هذه المرأة لما  
وصل إليها أمرؤ القيس زجرته وأرادت أن ينصرف . فحلف أنه لا يبرح حتى ينال حاجته ولو  
ضُرب رأسه وأوصاله . وأوصاله . أعضاؤه . الواحد منها وُضِلَ) أ . هـ شرح أبيات سيبويه ٢ :  
٢٠٣ - ٢٠٤ وانظر ابن يعيش ٧ : ١١٠ .

(١) البيت بتمامه وهو من مجزوء الكامل :

تَنفَكُ تَسْمَعُ مَا حَيَّتَ بِهِالِكَ حَتَّى تَكُونَهُ

وقد نسه البغدادى في الخزانة ٩ : ٢٤٥ لخليفة بن براز وذكره الأنباري في الإنصاف ص

... وَلِذَلِكَ كَانَ مُفْتَقِرًا إِلَى أَنْ يُشْفَعَ بِكَلَامٍ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ يَقَعُ فِيهِ .

\* فصل \* وَ «لَيْسَ» : مَعْنَاهُ نَفْيُ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ فِي الْحَالِ ،  
تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا آلَانَ ، وَلَا تَقُولُ لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا ، وَالَّذِي  
يُصَدِّقُ أَنَّهُ فَعَلَ لِحُقُوقِ الضَّمَائِرِ وَتَاءِ التَّائِيثِ سَاكِنَةٌ بِهِ . . .

وَأَمْرُهُ قَدْ يَرْجُو الْحَيَاةَ مُغَيَّبًا وَالْمَوْتَ دُونَهُ<sup>(١)</sup>

ويسرى : يرجو الحياة مؤملاً .

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه : أنه كان يتمثل بهذا كثيراً<sup>(٢)</sup> .

قوله : « وما دام . . . . »

أما (ما دام) فمخالف (لما زال) فـ (ما) فيه مصدرية . فإذا قلت : «اجلس ما دمت جالساً» فكأنك قلت : «دوام جلوسك» ، وذلك المصدر بمعنى الزمان ، والتقدير : زمن دوام جلوسك ، ثم حذف المضاف الذي هو «الزمن» وأقيم المصدر مقامه كما في مثال «الكتاب» والتقدير : زمن خفوق النجم وزمن مقدم الحاج ، حذف المضاف فيهما وأقيم المصدر مقامه فصار إلى قولك : «خفوق النجم ومقدم الحاج» بنصب المصدرين ، فلما صار قولك : «ما دمت جالساً» ، في تقدير : زمن دوام جلوسك ، وقع التحديد للفعل السابق وهو «أجلس» ، ولولاه لما وقع التحديد ، إذ الأصل في الأفعال التعميم والشياع .

قوله : « ولذلك كان مفتقراً . . . »

أي لكون قولك : « ما دمت جالساً » بمنزلة المصدر على معنى الزمان افتقر إلى

٨٢٤ من غير عزو وكذلك ابن عصفور في الضرائر ص ١٥٦ وابن يعيش ٧ : ١٠٩ ،

والشاهد فيه قوله : «تنفك» حيث حذف حرف النفي والأصل لا تنفك وهو ما جوزه

الزحخري في المفضل .

(٢) انظر الخبر في الخزانة ٩ : ٢٤٤ .

(١) الخزانة ٩ : ٢٤٤ .

... وَأَصْلُهُ : لَيْسَ كـ ( صَيَدُ الْبَعِيرِ ) .

أن يشفع بكلام قبله وذلك الكلام في مثاله : (أجلس) تقول : «أجلس ما دمت جالساً»، ولا تقول : «ما دمت جالساً» من غير شيء قبله، كما لا تقول : «يوم الجمعة» وتسكت بل تذكر قبله فعلاً يقع فيه نحو : «خرجت يوم الجمعة» وتنصبه بذلك الفعل على أنه مفعول فيه لكونه من الظروف، فكذا هنا لأنه ظرف فلا بد له من فعل يذكر قبل .

قوله : «والذي يصدق . . . .»

أي : مصداق الفعلية في «ليس» لحق الضمائر المرفوعة، وتاء التانيث ساكنة به .  
تقول : لَسْتُ، لَيْسَا، لَيْسُوا، وَلَيْسَتْ .

كما تقول : نَصَرْتُ، نَصَرَا، نَصَرُوا، وَنَصَرْتُ . ولحوقها<sup>(١)</sup> من أمارات الفعل<sup>(٢)</sup> وعن بعض النحويين أنه قال : تحيَّرتُ في ليس أربعين سنة أهو فعل أم حرف؟ فإنك كلما حكمت بفعليته بما ذكرنا من لحق الضمائر وتاء التانيث ساكنة به، يرد عليك الحكم بحرفيته لأنَّ الحرف ما دلَّ على معنى في غيره، «وليس» بتلك المثابة، فإنه يدل على نفي الحال والنفي إنما يتصور في الإسناد لا في أحد طرفيه فيلزم أن يحكم عليه بالحرفية كما حكمت على «ما» التي لنفي الحال بالحرفية وإن أردت أن تحكم عليه بالحرفية يلزمك الحكم بالفعلية، فأنت إذن لا تزال تتردد بين الأمرين تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، فإن أردت أن ينكشف الغطاء بعض الانكشاف، فقل : «إنما حكمنا بفعليته لكونه داخلاً في حدِّ الفعل». ألا ترى أن حدَّ الفعل : هو ما دل على اقتران حدث بزمان، و«ليس» دالٌّ على ذلك . «فليس» في قولك : «ليس زيد قائماً» يدل على اقتران انتفاء قيام زيد بزمان الحال، كما أنَّ (يقوم) في : «يقوم زيد» يدل على اقتران

(١) ضمير الاثنين في قوله (ولحوقها) عائد على الضمائر وتاء التانيث .

(٢) القول بفعلية ليس أو حرفيته مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين انظر بسط هذه المسألة

في الإنصاف ص ١٦٠ - ١٦٤ وشرح ابن يعيش ٧ : ١١١ - ١١٢ .

## \* فصل \* وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ فِي تَقْدِيمِ خَبَرِهَا عَلَى ضَرِيْنٍ ، فَالَّتِي فِي أَوَائِلِهَا (ما) يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا لَا عَلَيْهَا . . .

قيامه بالحال غير أن لفظ الفعل هنا منقسم على الحدث والزمان . فالزمان يستفاد من (ليس) والحدث من الخبر .

قوله : «وَأَصْلُهُ لَيْسَ كَصَيِّدٍ الْبَعِيرُ . . . .»

ومعناه : ثبت انتفاؤه ، أي ثبت انتفاء وصف من أوصاف ما أسند إليه نحو قولك : «ليس زيد قائماً» ، لأن «ليس» لنفي الحال ، والحال ما ثبت من الأزمنة . ومنه «أَلَيْسُ» وهو الشجاع الذي ثبت نفيه لأقرانه وإهلاكه إياهم ، وإنما قلنا إنه من باب فَعَلٍ بالكسر لا من باب فَعَلَ بالفتح ، لأنَّ الكسر أنقل فتسكينه في باب المناسبة أدخل . قالوا في «عَلِمَ» : عَلِمَ بسكون اللام ولم يقولوا في «ضَرَبَ» : «ضَرَبَ» بسكون الراء وفي بعض حواشي المفصل : ذكر أبو الخطاب الأخفش قال : رأيت سيويوه في المنام بعد ما توفي فسألته : من أي باب هو؟ يعني ليس ، فقال : «من باب : صَيِّدُ البعير» . فإن قلت : فلم يقل : (لا ياس) <sup>(١)</sup> بالإعلال كهـاب في هيب؟ قلت : لأنه بمنزلة الحرف وهو (ما) النافية . والحرف منحرف عن قبول التصرفات ولذا لم يجيء له مضارع ولا أمر ولا نهي .

وَالصَّيْدُ : داء في عنق البعير <sup>(٢)</sup> .

قوله : «فألتى في أوائلها . . . .»

أي التي في أوائلها (ما) يجوز تقديم خبرها على اسمها نحو : (ما زال غنيا زيد) في (ما زال زيد غنياً) ، و«آجلس ما دام جالساً زيد» في «ما دام زيد جالساً» ولا يجوز

(١) هكذا صورتها في الأصل وأظنها (لاس) لأنها الماثلة لوزن (هاب) ونص العبارة في نسخة (الاسكوريال) : «لم يَـم يَـقْل لا ياس ؟» .

(٢) نقل صاحب اللسان عن ابن السكيت : (الصَّادُ والصَّيْدُ والصَّيْدُ داءٌ يصيبُ الإبل في رؤوسها فيسيل من أنوفها مثل الزبد ، وتسمو عند ذلك برؤوسها . اللسان : (صيد) .

... وَمَا عَدَّاهَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا وَعَلَيْهَا ، وَقَدْ خُولِفَ فِي  
(لَيْسَ) فَجُعِلَ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ .

تقديم خبرها عليها لا تقول : «غنياً ما زال زيد» ، ولا «أجلس جالساً ما دام زيد» ،  
فالعلان أعني : الذي في أوله (ما) النافية كـ «ما زال» ، والذي في أوله ما المصدرية كـ  
(ما دام) متحذان فيما ذكرنا من امتناع تقديم الخبر عليهما ، ولكن مختلفان في العلة .  
فالعلة في «ما زال» وأخواته : أن (ما) للنفي ، وهو كالاستفهام في اقتضائه صدر  
الكلام ، وإبائه عمل ما بعده فيما قبله . ألا تراك لا تقول : «زيداً ما ضربت» ، في  
«ما ضربت زيداً» ، كما لا تقول «زيداً أضربت؟» في «أضربت زيداً؟» ، فـ (غنياً) في  
«ما زال زيد غنياً» بمنزلة «زيداً» في : «ماضرت زيداً» فيمتنع : (غنياً ما زال زيد) ،  
كما امتنع «زيداً ما ضربت» والعلة في (ما دام) هي أن (ما دام) في تأويل المصدر ،  
وتقدم معمول المصدر عليه تمتنع لا يجوز : «أعجبتني زيداً ضربك» ، فلا يجوز «أجلس  
جالساً ما دام زيد» .

قوله : «وما عداها . . . . .»

جاز تقديم خبر (كان) ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظل ، وبات) ، لأن  
قولك : «كان زيد قائماً» مشبه بقولك : «ضرب زيداً عمراً» فكما يجوز تقديم المنصوب  
على المرفوع وعلى الفعل في نحو : «ضرب عمراً زيداً» ، و«عمراً ضرب زيداً» كذلك  
يجوز أن يقال : «كَانَ قائماً زيداً» ، و«قائماً كَانَ زيداً» ، وكذا في أخوات المذكورة .

وفي التنزيل : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> .

فـ (حقاً) خبر كان وقد تقدم على اسمه الذي هو «نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ» ومنه : ﴿وَأَنْفُسُهُمْ  
كَأَنَّهُمْ يَظْلُمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فـ «يظلمون» : خبر «كان» ، و«أنفسهم» معمول الخبر ، والمعمول :  
أضعف من العامل ، وقد تقدم على «كان» فصار دليلاً على جواز تقدم خبر كان على

(١) سورة الروم آية ٤٧ .

(٢) سورة الأعراف آية ١٧٧ .

كان، لأن المعمول لا يربو على العامل، فلو جاز تقدمه مع امتناع تقدم عامله الذي هو «يظلمون» كان الضعيف من القوي أقوى، وهذا مما ينهى عنه النهي وَيَحْجُرُ عن مثله الْحَجْرُ وَالْحِجَى .

قوله : « وقد خولف في ليس . . . »

اضطربوا في تقديم خبر (ليس)<sup>(١)</sup>. ذهب بعضهم إلى أنه كالتي في أوائلها ما يجوز تقديم خبره على اسمه لا عليه<sup>(٢)</sup>، وبعضهم إلى أنه من قبيل ما ليس في أوائلها ما يجوز تقديم خبره عليه أيضاً.

واختار المصنف هذا المذهب الثاني، لأن قوله : «وما عداها» اشتمل على كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وعلى ليس أيضاً فيكون جاعلاً ليس من هذا القبيل وهو المذهب الثاني بعينه<sup>(٣)</sup>.

ثم بقوله : (فَجُعِلَ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ). جعله من المذهب الأول فيكون قوله : «والأول هو الصحيح»، إشارة إلى أن المختار عنده هو المذهب الأول، وإليه ذهب سيبويه<sup>(٤)</sup>.

ووجه هذا المذهب : الإجراء على سنن أخواته من كان وغيره مما ليس في أوله

(ما) .

---

(١) انظر الإنصاف ص ١٦٠ - ١٦٤ وشرح ابن يعيش ٧ : ١١٣ - ١١٤ وشرح رضي الدين على

كافية ابن الحاجب ٢ : ٢٧٦ . وحاشية الصبان ١ : ٢٢٥ .

(٢) أي يجوز تقديم الخبر على الاسم في جملة (ما زال قائماً زيد) ولا يجوز أن نقول : «قائماً ما زال

زيد» بتقديم الخبر على (ما زال) وعلى الاسم وهذا المنع عند البصريين في حرف النفي (ما)

بيننا أجازوا في لم يزل ولن يزال ولا يزال في حين أجاز الكوفيون التقديم على حروف النفي

الأربعة ولم يقيدوا المنع (بما) كما فعل البصريون .

انظر الإنصاف ١٥٥ - ١٦٠ وابن يعيش ٧ : ١١٣ - ١١٤ .

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٧ : ١١٤ .

(٤) انظر سيبويه ١ : ١٤٦ - ١٤٧ . حيث لم يصرح بجواز التقديم ولا عدمه . وهو أمر نبه عليه



**\* فصل \* وَفَصَلَ سَيِّئُوهُ فِي تَقْدِيمِ الظَّرْفِ وَتَأْخِيرِهِ بَيْنَ اللَّغْوِ مِنْهُ وَالْمُسْتَقَرِّ فَاسْتَحْسَنَ تَقْدِيمَهُ إِذَا كَانَ مُسْتَقَرًّا نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَتَأْخِيرَهُ إِذَا كَانَ لَغَوًّا نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا كَانَ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ فِيهَا . . .**

فإن قلت : إن «ليس» بمعنى «ما»، ولا يجوز تقديم خبر «ما» عليه لا يقال : «قائماً ما زيد»، فكذا لا يجوز أن يقال : «قائماً ليس زيد» قلت : إن «ليس» قد خالف «ما» في جواز تقديم خبره على اسمه، فإن أحداً لم يمنع جواز قولك : «ليس قائماً زيد» مع امتناع قولك : «ما قائماً زيد» فلما خالف ليس «ما» من هذا الوجه ساغ أن يخالفه في تقديم خبره عليه أيضاً ليلحق بأخواته وهي ما ليس في أولها «ما».

ووجه المذهب الأول : أن (ليس) قد منع التصرف، فلم يجز مجرى «ضرب»، كما جرى (كان)، ألا تراك تقول : (كَانَ ، وَيَكُونُ ، وَسَيَكُونُ ، وَهُوَ كَائِنٌ وَكَنْ) كما تقول : (ضَرَبَ ، وَيَضْرِبُ ، وَسَيَضْرِبُ وَهُوَ ضَارِبٌ وَأَضْرَبَ)، ولا يكون شيء من هذا النحو في (ليس)، ولكن تلحقها الضمائر نحو : (لَسْتُ ، لَسْنَا ، وَلَسْتُ ، وَلَسْتُنَّ ، وَلَيْسَا ، وَلَيْسُوا) وتاء التانيث الساكنة نحو : «لَيْسَتْ» ولا يكون شيء من هذا النحو في «ما» فيلزم أن يختار له منزلة أدنى من منزلة «ضرب» وأعلى من منزلة (ما) فيمتنع تقديم خبره عليه لينحط درجة عن «ضرب» ولا يمتنع تقديم ذلك على اسمه ليرتفع درجة على «ما» .

قوله : «بَيْنَ اللَّغْوِ مِنْهُ وَالْمُسْتَقَرِّ . . . . .»

أبو البركات الأنباري في الإنصاف حين قال : «ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر «ليس» عليها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح والصحيح أنه ليس له في ذلك نص، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها» الإنصاف ١٦٠ وعليه فإن الشارح قد تابع النحويين في زعمهم أن سيبويه قد ذهب إلى منع تقديم خبر ليس عليها.

... ثم قال : وأهل الجفاء يقرؤون : « ولم يكن كفواً له أحد » .

المستقر بفتح القاف، ومعناه: أنه موضع لتقدير (استقر) والمراد به أن يكون جزءاً من الكلام، وهو أن يكون خبراً.

وبالغزو: أن يكون الكلام بدونه تاماً، والغزو في أصل اللغة ما لا فائدة فيه من اللفظ، وأن التلفظ به وترك التلفظ به سواء، وإنما يستحسن تقديمه إذا كان مستقراً، لأن المستقر خبر، والغزو متعلق بالخبر، وتقديم نفس الخبر أولى من تقديم المتعلق.

قوله: «وأهل الجفاء . . . . .»<sup>(١)</sup>

يريد بهم الذين لا يتبعون سنن القرآن، ولا يعتبرون ما يرد عليهم من كلام الفصحاء الذين يبنون كلامهم على أصول من البلاغة، وإنما يقتفون آثار كلامهم، ويتكلمون على سليقتهم، والظرف في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup> وإن كان لغواً، إلا أنه لكونه أهم وأجدر بالعناية، واجب تقديمه من قبل أن السورة في تنزيه ذات الله تعالى عن الثاني، والولد، والوالد، فكان للظرف المتعلق بالضمير الراجع إلى ذاته واسمه من المكانة واعتماد الكلام عليه، وجوب صرف العناية إليه شأن من الشأن.

(١) قال سيبويه: (والتقديم هنا والتأخير فيها يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرت لك من باب الفاعل والمفعول. وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عريّ جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾. وأهل الجفاء من العرب يقولون: ﴿وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ﴾، كأنهم آخروها حيث كانت غير مستقرة).  
أ. هـ. الكتاب ١ : ٥٦.

(٢) سورة الإخلاص آية ٤.



## \* ومن أصناف الفعل: أفعال المقاربة \*

مِنْهَا عَسَى : وَلَهَا مَذْهَبَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ قَارَبَ فَيَكُونُ هَا مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ ، إِلَّا أَنْ مَنْصُوبَهَا مَشْرُوطٌ فِيهِ أَنْ يَكُونَ (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ مُتَأَوَّلًا بِالمَصْدَرِ كَقَوْلِكَ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ . فِي مَعْنَى : قَارَبَ زَيْدٌ الْخُرُوجَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ . .

قوله : « ومن أصناف الفعل: أفعال المقاربة . . . »

هي وضعت لدنو الخبر رجاءً، أو حُصُولاً، أو أخذاً فيه .

فالأول : عسى ، والثاني (كاد وأوشك) ، والثالث : بقيتها ، ولما كانت «عسى» للرجاء دخل فيها معنى الإنشاء فلم يتأت فيها التصرف ، لأنها إذا قبلت التصرف دلّت على الخبر فيما مضى وفي الحال وفي المستقبل وهذا منافٍ لمعنى الإنشاء ، إذ لا يستقيم أن يكون لماضي ولا مستقبل ، ولأن الخبر يحتمل الصدق والكذب بخلاف الإنشاء ، فلا يصح الجمع بينهما .

قوله : « منها : (عسى) . . . »

هو فعل ماضٍ غير قابل للتصرف . أما الفعلية : فالدليل عليها حقوق الضمائر ، والتاء الساكنة نحو : «عَسَيْتُ وَعَسَيْنَا ونحو : عَسَتْ» .

وأما إباؤه التصرف : فَلَمَّا مَرَّ ، ولأن فيه معنى الطمع فشابه (لعل) وهو حرف ، والحروف آبية للتصرف ، فكذا شبهها .

وذهب بعضهم إلى أنه حرف لعدم قبوله التصرف ، والحجة عليه ما قلّمنا .

قوله : « مشروط فيه أن يكون (أَنْ) مع الفعل متأولاً بالمصدر . . » إنها التزموا (أَنْ) هنا ، لأن (أَنْ) إذا دخل على المضارع لم يصلح إلا للاستقبال ، «وعسى» : موضع لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع ، فتلزم «أَنْ» التي هي علم الاستقبال لتكون دلالة على الغرض أوضح وأتم ، ألا ترى أنك إذا قلت : «قارب

... وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ قَرَبٍ ، فَلَا يَكُونُ لَهَا إِلَّا مَرْفُوعٌ ، إِلَّا أَنْ مَرْفُوعَهَا (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِكَ : عَسَى أَنْ يُخْرَجَ زَيْدٌ فِي مَعْنَى : قَرَبَ خُرُوجَهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ .

**\* فصل \* وَمِنْهَا كَادَ ، وَلَهَا اسْمٌ وَخَبَرٌ ، وَخَبَرُهَا مَشْرُوطٌ فِيهِ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مُضَارِعًا مُتَأَوَّلًا بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، كَقَوْلِكَ : كَادَ زَيْدٌ يُخْرَجُ . وَقَدْ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ :**

**\* وَمَا كِدْتُ أَيًّا \* كَمَا جَاءَ : « عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسَا » .**

---

زيد الخروج» ، لم يقم لنا دليل على أنك تريد خروجاً استقبالياً لصحة قولك : «قارب زيد أمس الخروج» .

قوله : « فلا يكون لها إلا مرفوع . . . . »

لم يحتج هنا إلى خبر كما احتاج إليه في الأول من المذهبين ، لأن المقصود تقريب الخروج لا تقريب زيد . فإذا قلت : « عسى زيد » ، وجب أن يؤتى « بأن يخرج » ليجري مجرى «قارب زيد أن يخرج» .

فأما إذا قلت : « عسى أن يخرج زيد » ، وجرى ذكر (زيد) في صلته ، فقد حصل الغرض برمته ، والكلام في التزام «أن» هنا كالكلام فيما سبق .

قوله : « فعلاً مضارعاً متأولاً باسم فاعل . . . . »

(كاد) : لتقريب الفعل من الحال ، واسم الفاعل غير مختص بالحال بدليل قولك : «مررت برجل ضارب أمس أو ضارب غداً» أو بفعل موضوع للحال ، فيشترط أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً لكون الدلالة على الغرض أتم ، إذ لو قيل : «كاد زيد خارجاً» لكان لظان أن يظن أنه خارج في الزمان السالف ، أو الزمان الذي سيأتي .

## \* فصل \* وَقَدْ شَبَّهَ عَسَى بِـ (كَادَ) مَنْ قَالَ : عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَأَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

قوله : «عسى» الغويرُ أبُوساً ...»<sup>(١)</sup>  
 الغوير : تصغير غار. والأبُوس : جمع بُؤس أو بَأْس، وانتصاب أبُوساً، على أنَّ خبر عسى قد جاء على الأصل.  
 قيل إِنَّ قَوْمًا أَخَذْتَهُمُ السَّمَاءُ، فَفَزَعُوا إِلَى جَبَلٍ فِيهِ غَارٌ فَقَالُوا: نَدْخُلُ هَذَا الْغَارَ.  
 فقال أحدهم : عسى أن يكون في الغار بَأْسٌ. فدخلوا وأقام الواحد فانهار عليهم الجبل. وجاء الرجل فحدّث الحيَّ فقالوا كان هذا أبُوساً لا بَأْساً واحداً.  
 وتمثّلت به ملكة تسمى (زباء) حين تقاتل قصيراً وعند حضرتها غار وقد كان قصير جعل لها كميناً في ذلك، فقالت لرجالها: لعل في ذلك الغار كميناً، انظروا: (عسى الغوير أبُوساً)<sup>(٢)</sup>. فكانها لما تخيلت آثار الشر من ذلك الغار، قالت: «قارب الغوير الشدة».

قوله : «وقد شبه . . . .»  
 حق (عسى) أن يكون معه «أَنَّ» و «كَادَ» بالعكس من ذلك إلا أن معنييهما لما تقاربا شبه أحدهما بالآخر. ومسوغ التشبيه ضرورة ألجأت إلى إقامة الوزن، ألا ترى أنه يتمتع في غير الشعر، وقيل: حذف «أَنَّ» في البيت الأول أحسن<sup>(٣)</sup>.

٥٤٠ - . . . . . قَرِيب  
 لأن الشاعر بشر رجلاً محزوناً بالفرج وزوال الخوف، وقرب انكشافه، ولفظه «أَنَّ»

- (١) هذا المثل وما تبعه من شرح حتى قوله : «وتمثّلت به زباء» استمدّه الجَنَدِيُّ من كتاب : (المستقصى في أمثال العرب) للزَّخْشَرِي ٢ : ١٦١.
- (٢) انظر القصة في جهرة الأمثال للعسكري ٢ : ٥٠ - ٥١ والميداني ٢ : ١٧ والمستقصى ٢ : ١٦١ وموضع الشاهد فيه قوله : «أبُوساً» حيث جاء بخبر عسى مفرداً منصوباً على أصل هذه الأفعال والغالب في خبرها أن يكون جملة فعلية.
- (٣) هذا إشارة إلى قول الزَّخْشَرِي في المتن «وقد شبه عسى بكاد من قال :

... وَكَادَ بـ ( عَسَى ) مَنْ قَالَ :

\* قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا \*

\* فصل \* وَلِلْعَرَبِ فِي عَسَى ثَلَاثَةٌ مَذَاهِبَ : أَحَدُهَا أَنْ يَقُولُوا عَسَيْتَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا ، وَعَسَيْتُهَا إِلَى عَسَيْتُنْ ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا ، وَعَسِيَا ، إِلَى عَسَيْنَ ، وَعَسَيْتُ ، وَعَسَيْنَا ، وَالثَّانِي أَنْ لَا يَتَجَاوَزُوا عَسَى أَنْ يَفْعَلَ ، وَعَسَى أَنْ يَفْعَلُوا ، وَالثَّلَاثُ أَنْ يَقُولُوا : عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا إِلَى عَسَاكَنَّ وَعَسَاهُ أَنْ يَفْعَلَ إِلَى عَسَاهُنَّ وَعَسَانِي أَنْ أَفْعَلَ ، وَعَسَانَا أَنْ نَفْعَلَ .

تدل على البعد لأنه علم الاستقبال فأراد أن يشره بقرب الفرج فحذف ما يدل على نوع من البعد .  
قوله :

٥٤١ - ..... أَنْ يَمْصَحَا<sup>(١)</sup>

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ  
وَكَادَ بِعَسَى مَنْ قَالَ :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

والبيت من الوافر نسبة البغدادي في الخزانة ٩ : ٣٢٩ مهدبة بن خشرم قالها في الحبس . وهو من شواهد سيبويه ٣ : ١٥٩ والمقتضب ٣ : ٧٠ ، وابن يعيش ٧ : ١١٧ ، ١٢١ والضرائر ١٥٣ والشاهد فيه حذف (أَنْ) من خبر عسى ضرورة ورفع الفعل .

(١) بعض بيت من الرجز ذكره البغدادي في الخزانة ٩ : ٣٥٠ قائلا : ( هذا الرجز نسب إلى روية ) . وهو ليس في ديوان روية وإنما هو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢ وانظر سيبويه ٣ : ١٦٠ ، والبيت هو :

رَبِّعَ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَنْمَحَى      قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا  
والشاهد فيه دخول أن بعد (كاد) ضرورة في حين أن الشائع في الكلام إسقاطها ، قال سيبويه : ( وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل ، شبهوه بعسى قال روية : قد كاد من طول البلى أن

أي : أن يندرس ويتمحي .

قوله : « ثلاثة مذاهب . . . . . »<sup>(١)</sup>

(عسى) في أحد المذاهب لا يصرف لأنه كنعم وبش في عدم قبوله التصرف ، ألا تراه لم يجيء له مضارع ، ولا أمر فيلحق بهما في امتناعه عن التصرف ولزومه وجهاً واحداً ، وفي المذهبين تصرف ، لكن في أحدهما بالضمير المرفوع ، وفي الآخر بالضمير المنصوب ، وهذا المذهب الأخير على تشبيهه بـ (لعل) .

يقال : (عساك أن تفعل) ، إلى (عسانا أن نفعل) ، كما يقال : (لعلك إلى لعلنا) ، وإنما يشبه (بلعل) لقربه منه معنئ كما قال الآخر :

٥٤٢ - لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَةً<sup>(٢)</sup>

فأدخل «أن» في خبر «لعل» تشبيهاً له بعسى . ونحو : «عسيت» (بالضمير

بمصحف) . أ. هـ الكتاب ٣ : ١٦٠ ، وانظر ابن يعيش ٧ : ١٢١ والمقتضب ٣ : ٧٥ والإيضاح ٥٦٦ والضرائر ٦١ واللسان (مصح) والصحاح (كود) .

(١) فسر ابن يعيش بقوله : (اعلم أن عسى في اتصال الضمير بها على (ثلاثة مذاهب) أحدها : أن تكون كليس في اتصال الضمير بها واستتاره فيها ، فتقول : «عسيتُ أن تفعل كذا يا هذا» فالتاء ضمير المخاطب وهو الفاعل والياء قبلها بدل من الألف التي كانت في موضع متحرك ، ولما اتصل الضمير بها سكن فعادت الياء إلى أصلها كما كانت . . .

الثاني : أن تكون في موضع رفع فاعله فتقول : (زيد عسى أن يفعل) فإن يفعل في موضع رفع بأنه الفاعل والجملة في موضع خبر المبتدأ . وتقول في التثنية (الزيدان عسى أن يفعلا) . . . . .

وأما الوجه الثالث : (وهو قولهم : عساك أن تفعل ، وعساكم أن تفعلوا ، وعساكم أن تفعلوا ، ومنه قول رؤبة : (يا أبتا علك أو عساك) . فذهب سيبويه إلى أن الكاف في موضع نصب وأن خبر عسى هنا مرفوع محذوف والكاف في موضع نصب وأن عسى هنا بمنزلة لعل تنصب الاسم وترفع الخبر والخبر محذوف) .

ابن يعيش ٧ : ١٢٢ - ١٢٣ وسيبويه ٢ : ٣٧٤ - ٣٧٥ .

(٢) البيت بتمامه كما ورد في المفضليات ص ٢٧٠ :



**\* فصل \* وَتَقُولُ كَادَ يَفْعَلُ إِلَى كِدَنَّ ، وَكِدْتَ إِلَى كِدْتَنَ ، وَكِدْتُ أَفْعَلُ ، وَكِدْنَا نَفْعَلُ ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُونَ كُدْتُ بِالضَّمِّ .**

المرفوع<sup>(١)</sup> بالنظر إلى فعليته، فعسى : كعصى ، فيقال : عسيْتُ إلى عسيْنَا، كما يقال عَصَيْتُ إلى عَصَيْنَا، وهذان المذهبان لا يتأتیان إلا إذا كان مقتضياً للخبر بمعنى : قَارَبَ وهو أول المذهبين في استعماله، والسر المكنون فيه : هو أن مدلول «عسى» لا يظهر إلا في الفعل، وكل ما فيه معنى الحدوث، لأنَّ معناه الرجاء ، والرجاء يتعلق بالأحداث لا بالذوات، فإذا اتصل به الضمير لا يقضي حقه، ولا يتم مدلوله حتى يؤتَى بفعل حتى لو قلت : «عسيت» وتسكت (لم يسد)<sup>(٢)</sup> كلامك ولم يخرج عن عهدها، كما أنك إذا قلت : «عسى زيد» وتسكت كان الأمر كذلك.

أما المذهب الأول من تلك المذاهب الثلاثة فعلى المذهب الثاني من استعماله، وهو أن تحيىء «عسى» بمعنى قرب .  
قوله : « وتقول . . . . »

عن المصنف أنه قال : «كاد» من الباء لقول العرب : ولا أفعل ذلك ولا كَيْدًا وَلَا هَمًّا، أي ولا أكاد أفعله كيدًا، ثم قال : ولا دليل في الكيدودة لقولهم (كينونة).

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُبْلِمَ مُلِمَّةٌ      عَلَيْكَ مِنَ اللَّأْنِي يَدْعُنَكَ أَجْدَعًا

وهذا البيت ترتيبه التاسع والأربعون من قصيدة لمتمم بن نيرة اليربوعي، من درر الشعر وعدتها واحد وخمسون بيتاً من الطويل قالها في رثاء أخيه مالك ومطلعها :

لَعَمْرِي وَمَا دَعْرِي بِتَأْيِينِ هَالِكٍ      وَلَا جَزَعٍ بِنَّمَ أَصَابَ فَأَوْجَعًا

والإلام : النزول، والملمة : البلية النازلة، والأجدع : المقطوع الأنف والأذن، ويستعمل في الدليل، ومعنى البيت كما فسر البغدادي في الخزانة ٥ : ٣٤٨ (أيها الشامت، لا تكن فرحاً بموت أخي، عسى أن تنزل عليك بلية من البليات يتركك ذليلاً خاضعاً. والشاهد في البيت محيىء خبر لعل مضارعاً مقروناً بأنَّ حملاً لها على عسى . انظر المقتضب ٣ : ٧٤ وابن يعيش ٨ : ٨٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٦٧ ، ٦٩٥ .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع .

(٢) في ف : «لم يفد» والمثبت من الأصل وع .

**\* فصل \*** وَالْفَصْلُ بَيْنَ مَعْنَيِ عَسَى وَكَادَ أَنَّ عَسَى لِمُقَارَبَةِ الْأَمْرِ عَلَى سَبِيلِ الرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ ، تَقُولُ : عَسَى اللَّهُ أَنْ يَشْفِيَ مَرِيضِي ، تُرِيدُ أَنْ قُرْبَ شِفَائِهِ مَرْجُوٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى مَطْمُوعٌ فِيهِ ، وَكَادَ لِمُقَارَبَتِهِ عَلَى سَبِيلِ الْوَجُودِ وَالْحُصُولِ تَقُولُ : كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ ، تُرِيدُ أَنْ قُرْبَهَا مِنَ الْغُرُوبِ قَدْ حَصَلَ .

**\* فصل \*** وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكُدُّهُ لَمْ يَكْدِرْهَا﴾ عَلَى نَفْيِ مُقَارَبَةِ الرُّؤْيَةِ وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِ نَفْسِ الرُّؤْيَةِ .

ومن قال كُذِّتْ بالضم فهو واوي ، هذا كلامه .

وزعم الأصمعي<sup>(١)</sup> أنه سمع من يقول : لا أفعل ذلك ولا أكودُ فجعلها بالواو .

٥٣٤ - وَنَهَيْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ<sup>(٢)</sup>

رواه الفراء بالضم .

وذكر بعض المتأخرين<sup>(٣)</sup> في شرح هذا الكتاب وقد ضم بعضهم فاءها مع المضمر ،

كأنه جعلها من الواو وليس بقوي ، هذا كلامه .

قوله : « وهو أبْلَغُ من نفي نفس الرؤية . . . »

(١) انظر رأي الأصمعي في الصحاح للجوهري (كود) حيث قال الجوهري : (وزعم الأصمعي

أنه سمع من العرب من يقول : « لا أفعل ذلك ولا كودا فجعلها من الواو » .

(٢) صدره : أَرَدْتُ بِهَا فَتْكَاً فَلَمْ أَرْتَضْ لَهُ .

وهو من الطويل في الأغاني ٩ : ٩٣ لعامر بن جوين الطائي عندما كانت نفسه تحدثه أن يطرد

أمراً القيس الشاعر - وكان عامر قد أجاره - ويأخذ إليه ، وارتغص : أحزن . وروايته في المغني

٨٩٥ (ونَهَيْتُ) : ومعناه كَفَفْتُ . وروايته في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢ : ٩٣٢ (فلم

أَرِمْثَلَهَا حَبَاسَةً وَاجِدٌ) والحَبَاسَةُ : كالظلمة وزناً ومعنى . وواجد : مغضب .

(٣) هو ابن الحاجب - انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ : ٩٢ .

وَنَظِيرُهُ قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ :

إِذَا غَيَّرَ النَّائِي الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكُذْ رَسِيسُ أَهْوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ

قيل : ظاهر الآية<sup>(١)</sup> يقتضي ثبوت الرؤية ، لأنك إذا قلت : «كاد زيد يرى غمراً» فقد نفيت الرؤية ، وإذا قلت : ما كاد زيد يراه ، فقد أثبت الرؤية ، غير أن حقيقة قولك : «كاد زيد يفعل» : قُرْبُ فِعْلٍ (زيد) . أي : وَجَدَ قُرْبُهُ .

وإذا قلت : « ما كاد زيد يفعل » فمعناه : لم يقرب فعله من الوجود ولذا قال : (أبلغ من نفي نفس الرؤية) إذ المقاربة وصف الشيء ، ووصف الشيء على طرف من ذاته . وطرف الشيء حائل بين ذاته وغيره . فالتوصل إلى الشيء يتوصل أولاً إلى طرفه ثم إلى وسطه .

قوله :

٥٤٤ - إِذَا غَيَّرَ أَهْجُرُ ..... (٢)

ويروى : (النائي) ، أي : لم يقرب براح رسيس الهوى من حُبِّ مَيَّةٍ . أي : زواله نفي قرب البراح ، كما نفي رب العزة قرب الرؤية .

كان الشعراء يعرضون قصائدهم إذا اجتمعوا في مِرْبَدِ البصرة فلما عرض ذو الرمة

(١) إشارة إلى استشهاد الزخشي بقوله تعالى : ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكُدُّهُ لِيُكَدِّرْنَهَا﴾ آية ٤٠ من سورة النور.

(٢) البيت بتمامه كما ورد في ديوان ذي الرمة ج ٢ ص ١١٩٢ :

إِذَا غَيَّرَ النَّائِي الْمُحِبِّينَ لَمْ أَجُذْ رَسِيسُ أَهْوَى مِنْ ذِكْرِ مَيَّةٍ يَبْرَحُ

وترتيبه السادس من قصيدة لذي الرمة عدتها ستة وستون بيتاً من الطويل ومطلعها :

أَمَزَلْتَنِي مَيِّ سَلَامٍ عَلَيْكُمَا عَلَى النَّائِي وَالنَّائِي يَوْدُ وَيَنْصَحُ

رسيس الهوى : مَسَّهُ . والنأي : البعد ، يقول : (إذا بعدت عن المحبوبة بقي ودي لها ثابتاً

لا يبرح) . والشاهد فيه أنه نفي (بلم يكذ) مقاربة الفعل ، وأن في هذا مبالغة عن نفي الفعل

نفسه كما نفي هنا مقاربة زوال رسيس الهوى من حُبِّ مَيَّةٍ ليدل بذلك على فضل تمكن حبها

من قلبه - انظر الشاهد في الخزانة ٩ : ٣٠٩ - ٣١٣ وابن يعيش ٧ : ١٢٥ .

قصيده عليهم وانتهى إلى هذا البيت ناداه ابنُ شُبْرَمَةَ وقال: قد برح<sup>(١)</sup>، فتوقف ساعة وقال: لم أجد، فبلغ ذلك خلفاً الأحمر فقال: أصابت بديته، وأخطأت رؤيته، وقال: ألم تسمع قول الله تعالى: ﴿لَا يَكْذِبُهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

واعلم أن سبب الشبهة في ذلك أنه قد جرى في العرف أن يقال: (مَا كَادَ يَفْعَلُ وَلَمْ يَكْذِبْ يَفْعَلُ) في فَعْلٍ قَدْ فُعِلَ على معنى أنه لم يفعل إلا بعد الجهد، وبعد أن كان بعيداً في الظن أن يفعله، وفي التنزيل: ﴿فَذَبَّحُوا هَاجِرًا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

فلما كان النفي في كاد يجيء على هذه الطريقة توهم ابن شُبْرَمَةَ أن الهوى قد برح ووقع لذي الرمة مثل هذا الظن.

وليس الأمر على ما ظنناه، فإن مقتضى قولك: (لَمْ يَكْذِبْ يَفْعَلُ وَمَا كَادَ يَفْعَلُ)، أن يكون أن الفعل لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون، ولا ظُنَّ أنه يكون، لأننا قد علمنا أن (كاد) موضوع للدلالة على شدة قرب الفعل من الوجود، فإذا كان كذا (كان محالاً نفيه وجود الفعل)<sup>(٤)</sup> لأنه يؤدي إلى أن يوجب نفي مقارنة الفعل من الوجود وجوده، وأن يكون قولك: «ما قارب أن يفعل» مقتضياً على البت أنه قد فعل.

وقالوا في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَكْذِبُهَا﴾<sup>(٥)</sup>: (لم يرها ولم يكذب) فبدأوا فنفوا الرؤية، ثم عطفوا «لم يكذب» عليه ليعلموك أن ليس سبيل «لم يكذب» هنا سبيل «ما كاد» في قوله تعالى: ﴿فَذَبَّحُوا هَاجِرًا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup> في أنه نفي معقب على إثبات، وأن

(١) انظر هذا الخبر في الموشح للمرزبان ص ١٦٣ - ١٦٤ والخزانة ٩ : ٣١١ - ٣١٣ وابن عيش ٧ : ١٢٥ - ١٢٦. ودلائل الإعجاز ص ٢٨٢ - ٢٨٤.

(٢) سورة النور آية ٤٠.

(٣) سورة البقرة آية ٧١.

(٤) في دلائل الإعجاز ص ٣٨٣ : «كان محالاً أن يوجب نفيه وجود الفعل».

(٥) سورة النور آية ٤٠.

(٦) سورة البقرة آية ٧١.

**\* فصل \* وَمِنْهَا أَوْشِكُ يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالُ عَسَى فِي مَذْهَبِهَا،  
وَأَسْتِعْمَالُ (كَادَ) تَقُولُ: يُوشِكُ زَيْدٌ أَنْ يَجِيءَ، وَيُوشِكُ أَنْ يَجِيءَ زَيْدٌ،  
وَيُوشِكُ زَيْدٌ يَجِيءُ، قَالَ:**

**يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا**

ليس المعنى أن رؤية كانت بعد أن كادت لا تكون، ولكن المعنى أن رؤيتها لا تقارب أن تكون فضلاً على أن تكون، ولو كان (لم يكد) يوجب وجود الفعل كان هذا الكلام منهم محالاً جارياً مجرى أن تقول: «لم يرها ورآها»، هذا محمول ما ذكره الإمام عبد القاهر<sup>(١)</sup>.

قوله:

٥٤٥ - يُوشِكُ مَنْ فَرَّ ..... (٢)

الشاهد في هذا البيت أنه قال: يوافقها بدون «أن» على طريقة خبر «كاد». في بعض غِرَاتِه: أي في بعض غفلاته. والأصل: يوافقها في بعض غراته، أي: في بعض الأحوال التي هو فيها غافل عن الموت يقع هو به.

(١) انظر دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ٣٨٣ - ٣٨٤ وقد تصرف الجندي في النقل بعض التصرف.

(٢) البيت بتمامه:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

وهو من المنسرح استشهد به سيويه في الكتاب ٣: ١٦٠ - ١٦١ بعد أن نسبته إلى أمية بن أبي الصلت وكذلك فعل المبرد في المقتضب ١: ٤٤ وابن يعيش في شرحه ٧: ١٢٦ وهو من شواهد ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٢٧١. قال المحقق محمد عجي الدين - رحمه الله: وقد وجدت البيت الشاهد في ديوان شعر أمية بن أبي الصلت وقبله وهو كلام تظهر فيه روح أمية، ويتفق مع المعاني التي كان يطرقها كثيراً انتهى. ثم أورد بعد كلامه هذا أربعة أبيات.

انظر شرح شذور الذهب حاشيتي ص ٢٧١ و ٢٧٢ وانظر المجمع ١: ١٣ والدرر اللوامع ١٠٣ و ١٠٤.

**\* فصل \* وَمِنْهَا كَرَبٌ وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَطَفِقَ ، يُسْتَعْمَلْنَ**  
**اِسْتِعْمَالَ كَادَ ، تَقُولُ : كَرَبٌ يَفْعَلُ ، وَجَعَلَ يَقُولُ ذَاكَ ، وَأَخَذَ يَقُولُ ،**  
**وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾ .**

وبعده قوله :

مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا لِلْمَوْتِ كَأْسٌ فَالْمَرءُ ذَائِقُهَا<sup>(١)</sup>  
 اعتبط فلان : مات صحيحاً جليداً أو شاباً .  
 يقول : من لم يموت وهو شاب مات وهو هرم ، والموت لا بد أن يقع .

فإن قلت : لم استعمل «أوشك» استعمال «عسى وكاد» ؟  
 قلت : (عسى) معناه : القرب ، وأوشك معناه : السرعة ، وبين القرب والسرعة مناسبة ، فلذا استعمل استعمالها ، ولا يهجنس في قلبك أن أوشك بمعنى «عسى» ويمعنى «كاد» لأنَّ أوشك ليس فيه معنى رجاء ولا إنشاء ، وإنما معناه معنى كاد في إثبات قرب الحصول .

قوله : « وَمِنْهَا كَرَبٌ . . . . »  
 اعلم أن (كرب ، وكاد) قد تشاركا في معنى القرب ، ومنه الكَرُوبِيّ ، ويقال : كَرَبَ الأرض قلبها للحرث ، لأن ذلك أدنى لها من الحرث<sup>(٢)</sup> .  
 و «أخذ» معناه : حَوَزَ الشيءَ إلى جهة من جهات نفسه ، والحوز إلى جهة الشيء تقرب له منه .

و«جَعَلَ» معناه : التضمَّن يقال : ضَمَّنْتُ الشيءَ الشيءَ : بالغت في التقريب بينها . ومنه الضَّمَّانُ .

و«طَفِقَ» معناه : القصد ، يقال : طَفِقَ يفعل إذا قصد أن يفعل .  
 و«جعل» وأخواتها معناها : دُنُوَ الخبر على معنى الأخذ فيه والشروع ، فهي مخالفة لـ (عسى) لانتفاء معنى الإنشاء ، ومخالفة لـ (كاد) ، لحصول الشروع فيما أخبرت به معها ، وليس في «كاد» شروع .

(١) انظر البيت وشرحه فقد استمده الجندي من شرح أبيات سيبويه ٢ : ١٦١ .

(٢) اللسان : (كرب) .



## \* ومن أصناف الفعل: فعلا المدح والذم \* مِمَّا نَعَمْ ، وَبِئْسَ ، وَضِعَا لِلْمَدْحِ أَلْعَامٌ وَالذَّمُّ أَلْعَامٌ ...

قوله : « ومن أصناف الفعل: فعلا المدح والذم »

المراد بأفعال المدح والذم عند النحويين : أفعال وضعت لإنشاء مدح أو ذم . لا كل فعل يقصد به مدح أو ذم ، ولذا لم يكن نحو: «شَرَفَ وَعَظُمَ» ، وما أشبههما من أفعال المدح المرادة هنا إذ لا إنشاء فيها .

قوله : « هما نعم وبئس ... »

مذهب سيويه وعامة البصريين من النحويين أنها فعلاان وتابعهم الكسائي<sup>(١)</sup> . ومذهب الفراء وأبي العباس ثعلب<sup>(٢)</sup> وأصحابه على أنها اسمان . حجتهم قول العرب : «يا نَعَمْ أَلْمُولُ ويا نَعَمْ النَّصِيرُ» .

والأصل في حرف النداء أن يدخل على الأسماء ، لأن المنادى مفعول به وهو اسم ، ولأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما فلا يحسن أن تقول : (نَعَمْ الرجل أمس ، ولا نعم الرجل غدا) ، ولأنه قد جاء عن العرب برواية قطرب<sup>(٣)</sup> : نَعَيْمَ الرجل أنت ، على فَعِيل بفتح الفاء وكسر العين ، وفَعِيل ليس من أبنية الأفعال . وَحِجَّةُ الفرقة الأولى : لِحُوقِ تاء التأنيث ساكنة بهما نحو: (نَعِمْتُ وَبِئْسْتُ) .

فإن قلت : التاء لا تلزمهما بوقوع المؤنث بعدهما . فقولك «نعم المرأة» ، وبئس الجارية» حسن شائع يقوله أكثر العرب بخلاف التاء في «قامت المرأة» ، ووقعدت الجارية» .

(١) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، ففي حين ذهب البصريون إلى أنها فعلاان وشاركهم في هذا الرأي الكسائي ، ذهب الكوفيون إلى أنها اسمان . ولكل من الفريقين أدلة وحجج مبسطة في كتاب الإنصاف ٩٧ - ١٢٦ وابن يعيش ٧ : ١٢٧ ، وانظر سيويه ٣ :

١٦٦  
(٢) الإنصاف ٩٧ - ١٢٦ وابن يعيش ٧ : ١٢٧ . (٣) انظر الإنصاف ص ١٠٤ ، ١٢١ .



قلت : هذا غير مُسلّم ، لأن التاء تلزمها في لغة شطر من العرب ، فلا فرق عندهم بين (نعم وبئس) ، وبين (قام ، وقعد) في لزوم التاء إياهما في نحو: «نعمت المرأة ، وبئس الجارية» .

أما على مذهب من استحسّن حذف التاء في نحو: «نعم المرأة وبئس الجارية» ، وإن امتنع عنده قام المرأة وقعد الجارية بدون التاء ، فالمرأة والجارية عنده واقعتان على الجنس وقوع الاستثناء على الناس في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾<sup>(١)</sup> فلو لم يكن واقعاً على الجنس لما حُسِّن الاستثناء عنه ، وقد وقع الاستثناء عنه بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾<sup>(٢)</sup> ألا تراك لا تقول : «ما قام زيد إلا إخوانك» فيصير قولك : «نعم المرأة هندٌ» بمنزلة : «نعم النسوة هندٌ» ، على معنى : هند محمودة من بين النسوة ، ومعلوم أن الجموع تذكر أفعالها وتؤنث فيجوز أن يقال : نعم المرأة . ونعمت المرأة ، جواز قولك : قال نسوة ، وقالت نسوة .

والجواب عن قولهم : «يا نعم المولى» ، أنه على حذف المنادى ، فكأنه قيل : «يا الله نعم المولى أنت» .

والجواب عن عدم قبولها التصرف ، وعن عدم الاقتران أن «نعم» لغاية المدح ، و(بئس) لغاية الذم ، فجعلت دلالتها مقصورة على الحال ، لأن المدح والذم ، إنما يقعان بها هو كائن في الممدوح والمذموم في الحال ، لا بما كان فزال . ولا بما لم يقع بعدُ فلذا استحال اقترانها بالماضي من الأزمنة وانزاح اقترانها بالمستقبل أشد الانزياح ، فلما لم يقرنا بالمستقبل لم يُصغَ لهما مضارع ، لأن صوغ بناء المضارع للحاجة إلى دلالة على أحد الأزمنة ، ولا حاجة بلا صوغ .

فإن قلت : الموضوع للحال بناء المضارع دون بناء الماضي فما بالهم آثروا ما ليس للحال في موضع الحال ، ولم يؤثروا لموضع الحال ما هو للحال .

(٢) سورة العصر آية ٣ .

(١) سورة العصر آية ٢ .

قلت : بناء الماضي أدلّ على الاستقرار، والاستمرار بخلاف المضارع . ألا ترى أنّ المضارع للحاضر والمستقبل .

والحاضر أقصر زمان لأنه نهاية الماضي وبداة المستقبل ، فيكون الحاضر بعيداً من الاستقرار والاستمرار، والمستقبل غير ثابت في الحال ، وكما وجد يصير ماضياً .

أما الماضي : فماضٍ أبداً ، ولا يمكن تحوله حاضراً أو مستقبلاً ، فيكون الماضي لمعنى الاستقرار والاستمرار أصلح ، ودلالته على هذين المعنيين أوضح ، فلذا أوتر بناؤه .

فإن قلت : «الماضي دلالة على شيء منقضى فكيف يكون دليلاً على شيء ثابت غير منقضى ؟» .

قلت : الأفعال كلّها شرع في أنها منافية لمعنى الثبوت وقد احتيج إلى أن يجعل بعض صيغ الأفعال دليلاً على هذا المعنى ، فالاختيار وقع على بناء الماضي لكونه هو الأولى ، لما قلنا من المعنى أنا نقول في جعل الثابت للحال إشعار بفرط لزومه ورصوعه ، وشدة ثباته ووقوعه بحيث لا يطول حذائه شك ، ولا تحوم حوله شبهة ، كما أنه لا شبهة في وقع الماضي فلذا التزموا صيغة الماضي ، وأبوا غيرها من الصيغ .

والجواب عن رواية قطرب : أن ذلك مما حام حول الشذوذ والندرة تفرد بروايته قطرب<sup>(١)</sup> ، فلا يكون حجة ولو سلم صحته عن العرب فالجواب : الأصل في «نعم» بالسكون «نعم» بكسر العين ، فالياء في «نعم» نشأت من كسرة العين كالياء الناشئة من كسرة الهاء والياء في قوله<sup>(٢)</sup> :

نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَازَ الصَّيَارِفِ ..... ٥٤٦ -

(١) الإنصاف ١٢١ .

(٢) هو الفرزدق - انظر ديوانه ص ٥٧٠ مطبعة الصاوي وهو بيت مفرد وصدره :

تَنَفَّى يَذَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

ويحره البسيط . ومعنى البيت : كما جاء به البغدادي في الخزانة ٤ : ٢٧ نقلًا عن الأعلام

... وَفِيهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ ، فَعِلَ بَوْرُنِ حَمْدَ وَهُوَ أَصْلُهَا . قَالَ :

\* نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبَرِّ \*

وطريقة إشباع الحركات عندهم مسلوكة .

وحجة أخرى للفرقة الأولى : أنها مبنيان على الفتح ، فهذا دليل على رسوخ قدميهما في الفعلية ، كالأفعال الماضية فمن ادعى فيها الاسمى فعليه أن يوضح العلة في بنائهما على الفتحة .

قوله : « وفيهما أربع لغات . . . . . »<sup>(١)</sup>

الأولى : على الأصل<sup>(٢)</sup> .

والمُبَرِّ<sup>(٣)</sup> : الغالب ، من أبرّ فلانٌ على أصحابه غلبهم .  
أوله :

٥٤٧ - مَا أَقَلَّتْ قَدَمَايَ إِنَّهُمْ  
وقبله :

فَقِدَاءٌ لِبَنِي قَيْسٍ مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ شَرٍّ وَضَرٍّ

( وصف الفرزدق ناقته بسرعة السير في الهواجر فيقول : إن يديها لشدة وقعها في الحصى بنفيا نه فيقرع بعضه بعضاً وسمع له صليل كصليل الدنانير إذا انتقدتها الصير في فنفي رديتها عن جيدها وخص المهاجرة لتعذر السير فيها ) أ . هـ والشاهد فيه قوله : ( الدراهم ، الصياريف ) حيث أراد الدراهم والصيارف فأشبع الكسرة فنشأت الباء . قال صاحب الإنصاف : ويحتمل أن يكون الدراهم جمع دراهم ، ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال وانظر الإنصاف ٢٧ ، ٢٨ ، ١٢١ وسيبويه ١ : ٢٨ والخزانة ٤ : ٤٢٢ - ٤٢٨ . وابن يعيش ٦ : ١٠٦ واللسان ( نقا ) .

(١) ضمير الاثنين في قوله : ( فيهما ) عائد على نعم ويش - انظر هذه اللغات في الصحاح ( نعم ) .

(٢) أي على وزن نَعِمَ بكسر العين وفتح الفاء قبلها .

(٣) إشارة إلى توضيح بيت طرفة الذي استشهد به الزمخشري وهو بتمامه كما في الديوان ص ٧٣ :

مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبَرِّ  
وفي صدره روايات عدة والشاهد فيه قوله : ( نَعِمَ ) حيث جاء بها على الأصل بفتح الفاء وكسر العين . والبيت من الرمل .

... وَفَعَلَ وَفِعَلَ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا وَسُكُونِ الْعَيْنِ وَفِعَلَ  
بِكَسْرِهَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ فِعْلٍ أَوْ أَسْمٍ عَلَى فِعْلٍ ثَانِيهِ حَرْفٌ حَلَقٍ كَشَهَدَ،  
وَفَخِذَ، وَيُسْتَعْمَلُ سَاءٌ اسْتِعْمَالِ بَشَسَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿سَاءَ مَثَلًا  
الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بَيِّنَاتِنَا﴾.

\* فصل \* وَفَاعِلُهُمَا إِمَّا مُظْهَرٌ مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ ، أَوْ مُضَافٌ إِلَى  
الْمُعَرَّفِ بِهِ ...

أي فداء نفسي لهذه القبيلة التي هي بنو عبس .  
اللغة الثانية بفتح وسكون العين، من (نَعِمَ) بكسرهما للتخفيف يسلب حركة  
العين .

الثالثة : بالكسر والسكون : على نقل حركة العين إلى الفاء .

الرابعة : بكسرهما على إبتاع حركة الفاء حركة العين .

(والظاهر : أنه أراد أن هذه اللغات الأربع قبل النقل إلى معنى الإنشاء؛ إذ لم  
يسمع «نَعِمَ الرجل زيد». فإن قلت : فقد جاء : «نعم» وهو الإنشاء قلت : تحريك  
العين فيه لعروض سكون الميم<sup>(١)</sup> .

قوله : « وكذلك كل فعل ..... »

أي : هذه اللغات قياس مطرد في كل فعل أو اسم على «فَعَلَ» بفتح الفاء وكسر  
العين ، وثانيه حرف حلق، لأنَّ الكسرة مستقلة على حروف الحلق، لما بينهما من تناف  
وتنافٍ بالتعلِّي والتسْفَل .

قوله : « مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ ..... »

إذا قلت : «نعم الرجل زيد» فاللام فيه للجنس، لا تريد رجلاً دون رجل، وإنما  
تقصد الرجل على الإطلاق، واللام فيه لإفادة الشيعاء على حد الجنس، بدليل أنك  
(١) ما بين القوسين من الأصل .

لو قلت : «نعم الرجل الذي تعلم زيد» تريد واحداً بعينه لم يجز، ولو كانت «اللام» فيه للعهد لوجب أن يجوز وقوع سائر المعارف هنا، (نحو: «نعم زيد، ونعم أنت، ونعم هذا وذاك»<sup>(١)</sup>) لما لا يفوه به أحد، وإنما وجب أن يليهما اسم الجنس ليدل على أن المدح والمذموم قد حصل لهما من الفضل ما حصل لجميع الجنس. فإذا قلت : «بش الغلام بشر» دللت على أنه فضل كل من يذم من الرجال بما حصل له من الخصال المذمومة، وإن كان الاسم مضافاً إلى ما فيه لام الجنس جاز نحو قولك : «بش غلام الرجل بشر» فهذا المضاف بمنزلة ما فيه لام الجنس، ألا ترى أن قولك : «بش غلام الرجل» أفاد «كل غلام رجل»؟.

فإن قلت : لو كان «اللام» في «نعم الرجل» للجنس لساغ أن تقول : «نعم الرجل زيد وعمرو»، ولما لزم أن تقول : «نعم الرجلان زيد وعمرو» قلت : امتناع قولك : «نعم الرجل زيد وعمرو» وإن كان اللام في الرجل للجنس ليكون دليلاً من أول الأمر على أنك تمدح رجلين في هذا الجنس فكأنك قلت : «نعم رجلان» ثم أدخلت عليه الألف واللام، فاستغرقتا الجنس بمجموعهما، وكذا الجمع في قولك : «نعم الرجال إخوانك» وهذا بمنزلة قوله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾<sup>(٢)</sup> إذ لا شبهة في أن الغرض هنا الجنس لا رجال بأعيانهم، كذا قاله الإمام المحقق عبدالقاهر<sup>(٣)</sup>، وفرق واضح بين اسم الجنس، وبين النكرة والمعرفة المعهودة نذكره لك في هذا المقام، فلا عليك أن تعيه.

فالنكرة اسم يدل على العدد والجنس، فإنك إذا قلت : «رجل» ليعلم أنك تقصد أن تعرف المخاطب الجنس، والقدر المستفادين منه وكذا إذا قلت : «رجلان»، أو

(١) من الأصل.

(٢) سورة النساء آية ٣٤.

(٣) انظر قول الجرجاني في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١ : ٣٦٤، والعبارة منقولة بنصها

من المقتصد.

... وَإِمَّا مُضْمَرٌ مُمَيِّزٌ بِنَكْرَةِ مَنْصُوبَةٍ ...

«رجال»، لأنه وإن لم يعقل من رجال عدد معلوم<sup>(١)</sup> فقد عقل منه عدد ما .  
والمعرفة المعهودة تدل على العدد والجنس والتعيين، فإذا قلت : «الرجل»، وقد أردت به الجنس فذاك على وجهين :  
أحدهما : أن تقصد خلوص الاسم للحقيقة، كما إذا قلت : «الرجل» على صورة كذا، فأنت لا تفيد لا العدد ولا التعيين، بل هو للحقيقة المعلومة .  
والوجه الثاني : أن تقصد العدد مع كون الاسم للجنس على وجه مخصوص بخالف لما كان عليه النكرة . مثاله أنك تقول : «فلان يعتنق الفارسين في الحرب، وغرضك به العدد، لأنك تفيد بذلك وقوع الاعتناق على أكثر من واحد لكننا إذا أنعمنا النظر وجدنا العدد هنا على حدّ لا يقبل المعداد معه التخصيص، والتعيين أعني : أنه لا يتصور أن يصير المثني في قولك : «يعتق الفارسين» واقعاً على شخصين بأعيانها بل يقع على كل اثنين توهمتهما من ذلك الجنس، فما من فارسين إلا والاسم في : «يعتق الفارسين» يصلح لهما بخلاف النكرة، فأنت إذا قلت : «رجلان» ثم أعدت فقلت : «فعل الرجلان كذا» فالرجلان يقع على شخصين بأعيانها، فوضح أن (العموم في النكرة)<sup>(٢)</sup> معرض للتخصيص والعموم في اسم الجنس عموم ثابت لا يتسلط عليه التخصيص، (والرجل والرجلان والرجال) في «نعم الرجل ونعم الرجلان ونعم الرجال» من الوجه الثاني لاسم الجنس لا من الوجه الأول .

قوله : « وإما مضمرٌ مُمَيِّزٌ بِنَكْرَةِ مَنْصُوبَةٍ . . . »

أما الإضمار : فللاختصار، لأن النكرة وهي «صاحباً» في «نعم صاحباً» أخف من المعرفة، وهي «الصاحب» في «نعم الصاحب» ولأن الإضمار قبل الذكر تفخيم للمقصود، لأن السامع إذا قرع صياحه ما لا يعرف فإنه يجد من نفسه شبه محرك يدعوه

(١) في الأصل : «معقول» والمثبت من ع .

(٢) ما بين القوسين من الأصل . وسقط من ع .

... وَبَعْدَ ذَلِكَ اسْمٌ مَرْفُوعٌ هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ أَوْ الْمَدْحِ وَذَلِكَ  
قَوْلُكَ : نِعَمَ الصَّاحِبِ ، أَوْ نِعَمَ صَاحِبِ الْقَوْمِ زَيْدٌ ، وَبُشَّ غُلَامٌ أَوْ  
بُشَّ غُلَامِ الرَّجُلِ بَشْرٌ وَنِعَمَ صَاحِبًا زَيْدٌ ، وَبُشَّ غُلَامًا بَشْرٌ .  
\* فصل \* وَقَدْ يُجْمَعُ بَيْنَ الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ وَبَيْنَ الْمُمَيَّزِ تَأْكِيدًا  
فَيَقَالُ : نِعَمَ الرَّجُلِ رَجُلًا زَيْدٌ ...

إلى طلب ذلك، وبخلى ذهنه ليفهم ما سيقرع في صدقته فهذا أفخم من البداءة  
بالبیان.

فإن قلت : « لم اختص هذا الإضمار بباب نعم ؟ »<sup>(١)</sup>.

قلت : لأن المدح من مطلق التفخيم . وكذا الذم الذي هو ضده جار مجراه في  
كونه من مواضع المبالغة وهذا الصيغ قريب من تعريف فاعليهما بلام الجنس ، لأن فيه  
إجمالاً ، وفي ذكر المخصوص بعده تفصيلاً ، إذ التفصيل بعد الإجمال مما يشهد له  
الذوق السليم بأنه أوكد وأبلغ ، ويحصل بذلك التفخيم ، ولما كان الضمير في «نعم»  
لا يختص بواحد بعينه ، جاء مفسره منصوباً منكراً كما في نحو : «عشرون درهماً» .

قوله : « وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص ... »

إنما أورد المخصوص بعدما ذكرنا من المعرفة بلام الجنس ، أو المضاف إلى المعرفة  
بذلك ، لأنك إذ خصصت بعد ذلك ، كان أبلغ ، إذ التفصيل بعد الإجمال مما هو  
مفيد للتوكيد والشاهد له الذوق السليم والطبع المستقيم .

قوله : « وقد يجمع ... »

هذا بمنزلة قولك : «عندي من الدراهم عشرون درهماً» إنها ذكرت (من  
الدراهم) توكيداً ، وهذا نظير ذكره المبرد<sup>(٢)</sup> لهذه المسألة ، والتقدير في البيت<sup>(٣)</sup> :

(١) انظر هذا التعليل في شرح ابن يعيش ٧ : ١٣١ .

(٢) انظر ما ذكره المبرد حول هذه المسألة في المقتضب ٢ : ١٥٠ وانظر ما فصله ابن يعيش في هذه

المسألة ٧ : ١٣٢ - ١٣٣ .

(٣) هذا إشارة إلى استشهاد الزمخشري ببيت جرير ونص البيت بتمامه كما جاء في ديوانه ١ : ١١٨ :

قال جرير :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا      فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا  
\* فصل \*      وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَنِعْمَ هِيَ ﴾ نِعْمَ فِيهِ مُسْنَدٌ إِلَى  
الْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ ، وَتَمَيُّزُهُ ( ما ) وَهِيَ نَكْرَةٌ لَا مَوْصُوفَةٌ وَلَا مَوْصُولَةٌ ،  
وَالْتَقْدِيرُ : فَنِعْمَ شَيْئًا هِيَ .

٥٤٨ - فَنِعْمَ الزَّادُ زَادًا زَادُ أَبِيكَ

فالزاد الأول فاعل نعم ، والنكرة المنصوبة هي التي تحيى للتفسير في «نعم» زادا ،  
و«نعم رجلاً» .

و «زاد أبيك» : هو المخصوص بالمدح كزيد في «نعم الرجل زيد» .

قوله : « والتقدير (فَنِعْمَ شَيْئًا هِيَ) » . . . »<sup>(١)</sup>

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا      فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

وترتيبه الرابع عشر من قصيدة لجرير عدتها ستة وعشرون بيتاً من الوافر قالها في مدح عمر بن  
عبد العزيز بن مروان ومطلعها :

أَبَتْ غَيْثَاكَ بِالْحَسَنِ الرَّمَادَا      وَأَنْكَرْتَ الْأَصَاقِي وَالْإِلَادَا

قال ابن يعيش معلقاً على الشاهد : «قد اختلف الأئمة في هذه المسألة فمنع سيويه من ذلك  
وأنه لا يقال: نعم الرجل رجلاً زيد» وكذلك السريافي وأبو بكر بن السراج ، وأجاز ذلك المبرد  
وأبو علي الفارسي واحتج في ذلك سيويه بأن المقصود من المنسوب والمرفوع الدلالة على  
الجنس وأحدهما كاف عن الآخر، وأيضاً فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان ،  
وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل ، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك أذنت بأن الفعل فيه  
ضمير فاعل ، لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك ، وحجة المبرد في الجواز الغلو في البيان  
والتأكيد . والأول أظهر والذي أراه لما ذكرناه . . . »

انظر شرح ابن يعيش : ٧ - ١٣٢ - ١٣٣ . والمقتضب ٢ : ١٥٠ - ١٥١ .

وأما الشاهد في البيت فهو جمعه فيه بين الفاعل وبين النكرة المفردة .

(١) هذا إشارة إلى استشهد الزمخشري بقوله تعالى : «فنعما هي» آية ٢٧١ من سورة البقرة وهي :

﴿ إِن تَشْكُرُوا ۖ لَأَزِيدَنَّ فِيهَا خَيْرًا ۖ وَلَئِنْ تَخْفَوْهَا وَتَوَتُّوهُمَا ۖ لَأَقْصِرَنَّ عَنْهَا خَيْرًا ۖ فَهَوْاْ خَيْرٌ لَّكُمْ وَلَنْ تَكْفُرَ ۚ  
عَنْكُمْ مِّنْ سَنَابِلِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنَاصِبُ ۚ فَأَتِمُّوا الْحُقُوقَ الَّتِي عَلَيْكُمْ ۚ وَاللَّهُ يَكْفُلُكُمْ ۖ وَاللَّهُ يَرْزُقُكُمْ ۖ وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الْمُنِيرَ ۚ ﴾



**\* فصل \* وفي آرتِفاع المَخْصُوصِ مَذْهَبَانِ ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ مَا تَقَدَّمَهُ مِنَ الْجُمْلَةِ ، كَأَنَّ الْأَصْلَ زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ .**  
**وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ: نَعَمَ الرَّجُلُ هُوَ زَيْدٌ ،**  
**فَالأَوَّلُ عَلَى كَلَامٍ ، وَالثَّانِي عَلَى كَلَامَيْنِ .**

في الكلام حذف مضاف ، والتقدير : نَعَمَ شَيْئاً ابْدَأُهَا<sup>(١)</sup> فلما حذف الإبداء وجب رفع ضمير الصدقات لقيامه مقام المرفوع ، فوضع «هي» مقامه . كما نقلت القرية في قوله تعالى ﴿وَسَيَّالُ الْقَرْيَةِ﴾<sup>(٢)</sup> بعد حذف المضاف وهو الأصل من حركة إلى حركة وذلك أن المضمرات يدل على اختلاف صيغها على الإعراب ، كما أن الحركات والحروف في الأسماء الظاهرة كذلك .

فإن قلت : «ما الشاهد لما ذكرت من الحذف؟» قلت : هو أن المدح إنها جاء بعد قوله تعالى : ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَسْخَرَنَّ﴾<sup>(٣)</sup> وما يؤيده أنه قال تعالى بعد : ﴿وَأِنْ تُخْفُوا﴾ وَتَوَاتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ .

فكما أن الضمير الذي هو «هو» في «فهو» عائد إلى الإخفاء وأن الوصف بأنه (خير) واقع عليه ، كذلك المدح بنعم يجب أن يختص به الإبداء .

قوله : «خبره ما تقدم من الجملة . . . .»  
 إنما قدمت عنايةً واهتماماً على حد قولهم : «منطلق زيد» والمشكل في هذا أن الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ مشروط فيها أن يعود منها ضمير إلى المبتدأ ، وهي هنا عارية منه كما ترى .

والعذرة عن هذا أن «الرجل» لما كان معروفاً بلام الجنس اشتمل الرجل على

(١) انظر رأي الزمخشري فيها في الكشف ١ : ٣٩٧ .

(٢) سورة يوسف آية ٨٢ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٧١ .

**\* فصل \*** وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوصُ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا لِلْمَخَاطَبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَعِمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ أي نِعَمَ الْعَبْدِ أَيُّوبُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَنِعَمَ الْمَهْدُونَ﴾ أي فَنِعَمَ الْمَاهِدُونَ نَحْنُ.

**\* فصل \*** وَيُؤْنَتُ الْفِعْلُ وَيُشْتَى الْأَسْمَانِ وَيُجْمَعَانِ نَحْوُ قَوْلِكَ: نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هُنْدُ . . .

«زيد»، لأن زيدا منه، فوقعت الغنية عن ذكر عائد إليه لكونه داخلا فيه مذكورا معنى. يوضحه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ، مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وكان من حقه (لا يضيعه أجره)<sup>(٢)</sup> ولكن حسن «أجر المحسنين» بدون الضمير، لأن الألف واللام في «المحسنين» اشتمل على ذلك وصار كأنه قد ذكر، فوقعت الغنية عن ذكر الضمير.

قوله: « وقد يحذف . . . »

لأن المعلوم كالملفوظ فيجوز حذفه مع ما فيه من إثارة الخفة المطلوبة، ولأنه لما حكم بكونه مبتدأ مزحلقا عن موضعه حذف حذفه لعلم المخاطب، ومنه قوله عز وجل: ﴿نَعِمَ الْعَبْدُ﴾<sup>(٣)</sup> أي: نعم العبد هو. و«هو» ضمير أيوب، لأن القصة قصة أيوب. وكذا قوله تعالى: ﴿فَنِعَمَ الْمَهْدُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، لأن الضمير المتصل وهو «نا» في «فرشناها» شاهد عدل على أن المنفصل وهو «نحن» هو المخصوص، إذ المتصل والمنفصل قد اتحدا.

قوله: « وَيُؤْنَتُ الْفِعْلُ . . . »

(١) سورة يوسف آية ٩٠.

(٢) في ع: «لا يضيع أجره» والمثبت من الأصل. قال الزمخشري في تفسير ذلك وتوجيهه: (من يخف الله وعقابه ويصبر عن المعاصي وعلى الطاعات فإن الله لا يضيع أجرهم، فوضع المحسنين موضع الضمير لاشتراكه على المتقين والصابرين) الكشف ٢: ٣٤٢.

(٣) سورة ص آية ٣٠، ٤٤. (٤) سورة الذاريات آية ٤٨.

... وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : نِعَمَ الْمَرْأَةُ ، وَقَالُوا : هَذِهِ الدَّارُ نِعِمَّتِ الْبَلَدُ ،  
لَمَّا كَانَ الْبَلَدُ الدَّارَ ، كَقَوْلِهِمْ : مَنْ كَانَتْ أُمُكُ ؟

هذا تسامح في العبارة ، لأن الفعل لا يؤنث ، لكن لما لزم حرف التأنيث الفعل  
تسومح فيها .

قوله : « ويشئ الاسمان . . . . »

المراد بهما الفاعل والمخصوص .

قوله : « وإن شئت قلت نِعَم . . . . »

قد بينا وجه سقوط علامة التأنيث من : « نِعَمَ المرأة » وهذا دليل على أن المراد  
بفاعل « نعم » المعرف بلام الجنس لا العهد .

قوله : « لما كان البلد الدَّارَ . . . . »

أي لما كان البلد والدار شيئاً واحداً أنشؤه كما أن معنى الضمير الراجع من :  
« كانت إلى مَنْ ، والام » شيئاً واحداً أنشؤه<sup>(١)</sup> . وهذا بطريق الحمل على المعنى وهو كثير  
في كلامهم ومن هذا الباب قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَى السَّمَاسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَحِيٌّ ﴾<sup>(٢)</sup>  
ذكر اسم الإشارة مع أن المشار إليه مؤنث ، وهو الشمس ومن أبيات الحماسة :

٥٤٩ - سَأَيْلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ ؟<sup>(٣)</sup>

أَنْتَ الصَّوْتُ عَلَى إِرَادَةِ الصَّيْحَةِ .

(١) هذا توضيح من الشارح لمثال الزخشرى في المتن وهو : (ويؤنث الفعل ويشئ الاسمان  
ويجمعان نحو قولك نعمت المرأة هند ، وإن شئت قلت نعم المرأة ، وقالوا هذه الدار نعمت  
البلد . لما كان البلد الدار كقولهم من كانت أمك .

(٢) سورة الأنعام آية ٧٨ .

(٣) صدره :

يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمُزْجِي مَطِيَّتُهُ

وقائله رويشد بن كثير الطائي وهو أول أبيات ثلاثة جاءت في شرح الحماسة للمرزوقي (١) :  
١٦٦ - ١٦٩ من البسيط . قال المرزوقي في شرحه : يخاطب الراكب السائق لمطيته بإعجال  
يسأله أن يبلغ بني أسد عنه عن طريق الفحص والاستعلام : ما هذه الجلبة ، وهذا الكلام

وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ :

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تُبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ      دَعَائِمُ الرُّزْرِ نِعْمَتُ زُورْقِ الْبَلَدِ  
وَنَقُولُ : نِعْمَ الرَّجُلَانِ أَخَوَاكَ ، وَنِعْمَ الرَّجَالُ إِخْوَتُكَ ، وَنِعْمَتِ  
الْمَرَاتَانِ هِنْدٌ وَدَعْدٌ ، وَنِعْمَتِ النِّسَاءِ بَنَاتُ عَمِّكَ .

\* فصل \*      وَمِنْ حَقِّ الْمَخْصُوصِ أَنْ يُجَانِسَ الْفَاعِلَ ...

قوله :

٥٥٠ - أَوْ حُرَّةٌ .....<sup>(١)</sup> .....  
نَاقَةٌ حُرَّةٌ كَرِيمَةٌ .

وَالْعَيْطَلُ مِنَ النِّسَاءِ : الطويلة ، وكذا من النوق ، وهي بالعين المهملة .

وَالْتُبْجَاءُ : عظيمة الثَّج ، وهو ما بَيْنَ الْكَاهِلِ إِلَى الظَّهْرِ .

وَالْمُجْفَرَةُ : عظيمة الجَفَرَةِ ، وهو الوسط .

ودعائم الرُّزْرِ : عظامه ، وانتصابها على التمييز كقوله :

٤٥٨ م - شَنْبَاءُ أَنْبَاءٌ .....<sup>(٢)</sup> .....

تهكم وسخرية لأنه هو الذي أثار عليهم ما احتاجوا له ، وجلب عليهم ما أشكاهم . والشاهد

فيه ما ذكر في المتن إذ أنث الصوت على إرادة الصيحة والجلبة .

(١) البيت بتمامه كما جاء في ديوان ذي الرمة ١ : ٧٤ والصحاح (نعمت) :

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تُبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ      دَعَائِمُ الرُّزْرِ نِعْمَتُ زُورْقِ الْبَلَدِ

وترتبه الخامس عشر من قصيدة لذي الرمة عدتها ثلاثة وثلاثون بيتاً من الطويل في مدح بلال

ابن أبي بردة ومطلعا :

يَا ذَاكَ مِثَّةً بِالْخُلَصَاءِ فَالْجَرْدِ      سَفِيًّا وَإِنْ هَجَّتْ أَذْنَى الشُّوقِ لِلْكَمْدِ

والشاهد فيه قوله : «نعمت زورق البلد» حيث أنث الفعل مع أنه مسند إلى مذكر وهو زورق

البلد ، وأراد به الناقة . والبيت في وصفها .

(٢) البيت بتمامه :

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ      مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْبَاءٌ

وقد مر شرحه وتحقيقه ص ١٣٥٥ . والشاهد فيه نصب (أنباء) على التمييز .

... وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ عَلَى  
حَذْفِ الْمُضَافِ ، أَيْ سَاءَ مَثَلًا مَثَلُ الْقَوْمِ ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يُسْرِ  
مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ أَيْ مَثَلُ الَّذِينَ كَذَّبُوا ...

والزَّور : أعلى الصدر .

والزُّورق مذكر . وقد قال « نعمت » ، لأنه أراد الناقة .

والبلد : المقازة .

قوله : « أن يجانس الفاعل ... »

فلا تَقُلْ «نَعَمْ الرَّجُلُ فَرَسٌ زَيْدٌ» ، إذ الغرض تفضيل الشيء على جنسه لا على  
غير جنسه . فلو صح ذلك : أدى إلى قولك : «فرس زيد واحد من الرجال محمود»  
وهذا بينُ الإحالة .

قوله : « على حذف المضاف ... »<sup>(١)</sup>

لزم حذف المضاف وهو «مَثَلٌ» ، لأن «القوم» ليسوا من جنس «المثل» فلا بد من  
أن يكون التقدير : سَاءَ الْمَثَلُ مَثَلًا مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ، ثم أضمر فاعل «سَاءَ»  
لدليل النكرة عليه . فهو كقولك : «نعم غلاماً غلامٌ زيد» ، وقولك : «مَثَلُ الْقَوْمِ»  
هو المخصوص بالذم ، كما كان «غلامٌ زيد» كذلك .

أما قوله تعالى : ﴿يُسْرِ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾<sup>(٢)</sup> فعلى وجهين : أحدهما : حذف  
المضاف ، فكأنه والله أعلم مَثَلُ الْقَوْمِ ، مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بآيات الله «فَمَثَلُ  
الْقَوْمِ» : فاعل «يُسْرِ» ، وهو مضاف إلى ما فيه لام الجنس ، و «مثل الذين» : هو  
المخصوص بالذم ، ثم حُذِفَ الْمُضَافُ ، وأقيم المضاف إليه مقامه . ف «الذين» : في  
موضع رفع لقيامه مقام المرفوع ، وهو المضاف المحذوف . ألا ترى أن «القوم» في «سَاءَ  
(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى : ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ آية ١٧٧ من سورة  
الأعراف .

(٢) سورة الجمعة آية ٥ .

... وَرُبِّي أَنْ يَكُونَ مَثَلُ الَّذِينَ يَجْرُونَ صِفَةً لِلْقَوْمِ ، وَيَكُونَ  
 الْمُخْصُوصُ بِالذَّمِّ مَحْذُوفًا ، أَيْ : بِشَسِّ مَثَلِ الْقَوْمِ الْمَكْذِبِينَ مِثْلَهُمْ .  
 \* فصل \* وَحَبْدًا مِمَّا يَنْسَبُ هَذَا الْبَابُ ، وَمَعْنَى حَبِّ صَارَ  
 مَحْبُوبًا جَدًّا ، وَفِيهِ لُغَتَانِ : فَتَحُ الْحَاءِ وَضَمُّهَا وَعَلَيْهَا رُويَ قَوْلُهُ :

مثلا القوم» مرفوع لقيامه مقام المخصوص بالذم الذي هو «مثل» .  
 والوجه الثاني : أن لا يصار إلى ما ذكرنا من التقدير ، ويجعل «الذين» في موضع جرٍّ  
 صفة للقوم ، هذا اختيار المصنّف ، واختيار الإمام عبد القاهر<sup>(١)</sup> أن (الذين) في موضع  
 جر لكونه بدلًا عما قبله حتى كأنه قيل : بِشَسِّ مَثَلِ الَّذِينَ كَذَّبُوا وَلَمْ يَذْكُرِ «القوم» ، إذ  
 المبدل فيه في حكم الساقط والمخصوص على هذا الوجه محذوف ، والتقدير : «بشس  
 مثل الذين كذبوا مثلهم» إذ التقدير : بشس مَثَلِ الَّذِينَ كَذَّبُوا هَذَا ، لِأَنَّ قَبْلَهُ ﴿كَمَثَلِ  
 الْحِجَارِ يَحْمِلُ أَشْفَارًا﴾<sup>(٢)</sup> فهذه إشارة إلى المثل المذكور ، والمخصوص يحذف عند العلم  
 به .

قوله : « وَرُبِّي . . . . . »  
 بضم الراء وكسر الهمزة ، أَيْ : ظَنُّ .  
 قوله : « وَحَبْدًا مِمَّا يَنْسَبُ هَذَا الْبَابُ . . . . »  
 لأنه إنشاء للمدح فهو من هذا الباب ، وإنما أفرد ذكره ، لاختصاصه بأحكام  
 لفظية منها :

أن فاعله لفظة (ذا) بخلاف نِعَمَ وَبِشَسِّ .  
 ومنها : أن تمييزه غير واجب ذكره لجواز قولك «حَبْدًا زَيْدٌ» وَحَبْدًا رَجُلًا زَيْدٌ .  
 (١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١ : ٣٧١ ، فقد استقى منه الجنديُّ  
 الوجهين المذكورين في توجيه الآية الواردة في متن الإقليد من قوله تعالى : ﴿بِشَسِّ مَثَلِ الْقَوْمِ  
 الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ .  
 (٢) سورة الجمعة آية ٥ .

\* وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ \*

وَأَصْلُهُ : حُبٌّ ، وَهُوَ مُسْنَدٌ إِلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ إِلَّا أَنَّهُمَا جَرِيَا بَعْدَ  
الْتَرَكِيبِ تَجَرَّى الْأَمْثَالِ الَّتِي لَا تُغَيَّرُ فَلَمْ يُضْمَّ أَوَّلُ الْفِعْلِ ، وَلَا وَضِعَ  
مَوْضِعَ ذَا غَيْرِهِ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ ، بَلْ اَلْتَزَمَتْ فِيهِمَا طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ .

ومنها : أن المخصوص إذا لم يكن مفرداً مذكراً كان غير مطابق للفاعل في اللفظ  
نحو «حبذا الزيدان» .

قوله : «فَتَحَّ الْحَاءُ . . . . .»

الأصل : حَبِيتْ بِزَنَةِ كَرُمْتُ ، والدليل على هذه اللغة : قولهم «حبيب» لأنَّ  
فَعِيلًا هو الغالب على باب كَرَّمَ ثم اسكنت الباء الأولى وأدغمت في الثانية دون نقل  
ضمة الباء المسكنة إلى الحاء ، أو بنقلها .

قال المرزوقي : «لم يأت عن العرب (فَعَلَّ) بضم العين مضاعفاً إلا في أربعة  
أحرف : «حُبٌّ» لأن أصله حَبِيتْ ، وَلَبِيتْ يا رجل ، وَشَرُزْتُ في الشرِّ ، وَدَمَمْتُ  
دَمَامَةً»<sup>(١)</sup> .

قوله :

٥٥١ - ..... وَحُبَّ بِهَا .....<sup>(٢)</sup>

أولـه : فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا .

القتل : الْمَرْجُ ، والضمير : للخمير ، والباء في «بها» كالباء في «كَفَى بالله» .  
وَحُبٌّ ، ومقتولة : حال .

(١) لم يرد هذا عن المرزوقي في شرح الحماسة فلعله في كتاب آخر له .

(٢) البيت بتمامه كما جاء في ديوان الأخطل ص ٤ :

فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا فَاطِيبٌ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ

وقد نسب ابن يعيش في شرحه ٧ : ١٤١ لحسان والبيت الشاهد ترتيبه الثامن عشر من قصيدة  
للأخطل عدتها سبعة وستون بيتاً من الطويل وهي القصيدة الأولى في الديوان قالها في مدح  
خالد بن عبدالله بن أسيد بن أبي العيص بن أمية ويذكر وقعة الجحاف بن حكيم السلمي .

... وَهَذَا الْأَسْمُ فِي مِثْلِ إِبْهَامِ الضَّمِيرِ فِي نِعَمَ ، وَمِنْ ثُمَّ فَسَّرَ بِمَا  
 فَسَّرَ بِهِ فَقِيلَ : حَبْدًا رَجُلًا زَيْدٌ ، كَمَا يُقَالُ : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، غَيْرَ أَنَّ  
 الظَّاهِرَ فَضَّلَ عَلَى الْمُضْمَرِ بَأَنِ اسْتَعْنَوْا مَعَهُ عَنِ الْمُفْسَّرِ فَقِيلَ : حَبْدًا زَيْدٌ ،  
 وَلَمْ يَقُولُوا نِعَمَ زَيْدٌ ، وَلَآئِنَّهُ كَانَ لَا يَنْفَصِلُ الْمَخْصُوصُ عَنِ الْفَاعِلِ فِي  
 نِعَمَ ، وَيَنْفَصِلُ فِي حَبْدًا .

قوله : « مجرى الأمثال التي لا تتغير . . . . . »

لأنه كثير استعمالهم «حبذا» فالزموه وجها واحداً ولم تتطرق عليه الأحوال المتواردة  
 من التغيرات، بل قالوا: «مع المذكر والمؤنث والمفرد والتثنية، والجمع : (حَبْدًا)» .  
 ولم يُضَمَّ أوله، ولا وُضِعَ موضع «ذا» غيره، لأنه جرى مجرى المثل، والأمثال مصونة  
 عن التغيير. ألا تراهم قالوا: «في الصيف ضَيِّعَتِ اللَّبَنُ»<sup>(١)</sup> فاستعملوه في الأصل  
 للمؤنث، ثم أجروه في المذكر على لفظ المؤنث. وأشابهه جَمَّةٌ لَا تُعَدُّ .

فإن قُلْتَ: «فلم خصَّ (ذا) من بين سائر الأسماء؟» .

قلت : لأن ذا لكونه اسماً مبهماً شابه اسم الجنس لإبهامه بكونه صالحاً لكل واحد  
 من أفراد ذلك الجنس، لأن الكل شرع في صحة الإضافة إليه .  
 فإن قلت : فلم اختير المفرد المذكر دون المؤنث والمثنى والمجموع كـ «ذي» و «ذان»  
 و «أولاء» ؟ .

قلت : لانه هو الأصل، والتأنيث والتثنية والجمع فروع عليه، فاختيار الأصل  
 الذي هو الأخف أولى .

قوله : « وهذا الاسم . . . . . »

وكان خالد أحد أجواد العرب وهو من أجود أهل الشام والشاهد فيه على رواية حَبٍّ بالفتح  
 مع ذا وعلى رواية الديوان فلا شاهد فيه . وانظر شرح الشافية ١٤ - ١٥ والخزانة ٩ : ٤٢٧ -  
 ٤٣١ وشرح ابن عيش ٧ : ١٢٩ - ١٣٨ ، ١٤١ .

(١) مجمع الأمثال ٢ : ٦٨ . قال الميداني ويروى : (الصيف ضَيِّعَتِ اللَّبَنُ) .



فيه إشارة إلى أَنَّ المَغْلَبَ على (حَبْدًا) : الفعلية، بدليل أنه جعل اسم الإشارة هنا بمنزلة الضمير في : «نَعَمْ رَجُلًا» ووجه هذا القول أن صدر هذا التركيب : «فَعَلٌ»، فترجع جانبه، وأكثر النحويين ذهبوا إلى أن المَغْلَبَ عليها الاسمية؛ لأن الاسم أقوى من الفعل، وقد ركب أحدهما مع الآخر فيها، فالتغليب للأقوى الذي هو : الاسم دون الأضعف الذي هو : الفعل .

والقول الأول : قول بعض النحويين . وقال بعضهم<sup>(١)</sup> : لا يُغْلَبُ عليها اسمية ولا فعلية، بل هي جملة مركبة من : فعل ماضٍ واسم هو فاعل، فلا يُغْلَبُ أحدهما على الآخر.

وفي ارتفاع «زيد» وجوه :

وهي أن «ذا» في موضع رفع بأنه فاعل «حَبَّ» لقولك : «حَبَّ الشيء ونعم الشيء»، فيكون ارتفاع «زيد» في : «حبذا زيد» :

\* إما لأنه مبتدأ خبره (حَبْدًا).

أو لأنه بدلٌ من (ذا) في (حَبْدًا).

أو لأنه خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل : (حَبْدًا)، قيل : من هو؟ فقيل : (زَيْدٌ) أي هو زيد .

أو لأن (حَبْدًا) مبتدأ و «زيد» خبره .

\* والوجه الخامس : أن تكون «ذا» زائدة، فيرفع «زيد» بحَبَّ للفاعلية وهذا صعيّف .

فإن قُلْتُ : فَعَلَامَ انتصاب النكرة بعد (حَبْدًا)؟ .

قلت : على أنه تمييز ، فكأنك إذا قلت : «حَبْدًا زَيْدٌ رَجُلًا»، وَحَبْدًا عمرو وَرَاجِبًا،

(١) انظر القول في تغليب فعلية حبذا أو اسميتها وعدم تغليب الجهتين في شرح ابن يعيش ٧ :

١٣٨ - ١٤٢ .

---

يحسن فيه تقدير: «مِنْ» فكأنك قلت : «مِنْ رَجُلٍ» «وَمِنْ رَاكِبٍ» وحسن تقديرهما  
أمانة كون ذلك المنصوب مميزاً .  
وعند بعضهم : المنصوب إن كان غير مشتق ، (كَحَبَّذا زيدٌ رَجُلًا) فتمييز وإن كان  
مشتقاً . (كَحَبَّذا عمرو راكباً) فحال .



## \* ومن أصناف الفعل: فعلا التعجب \*

هُمَا نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا أَكْرَمَ زَيْدًا ! ، وَأَكْرَمَ بَزِيدًا ! ، وَلَا يُبْنِيَانِ إِلَّا بِمَا  
يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَيَتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ بِمَا لَا يَجُوزُ بِنَاوَهُمَا مِنْهُ  
بِمِثْلِ مَا تَوَصَّلَ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ . . .

قوله : « ومن أصناف الفعل : فعلا التعجب . . . »  
الذي عناه النحويون هي الألفاظ التي تدل على إنشاء التعجب لا ما تدل على  
التعجب، بدليل أنك إذا قلت : « تعجبت من زيد » لم يكن من باب التعجب الذي  
نُوبَّ له .

قوله : « وَلَا يُبْنِيَانِ إِلَّا بِمَا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ . . . »  
أي لا يُبْنِيَانِ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِيَّاتِ الْمُجَرَّدَةِ الْخَالِيَةِ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ الْمَبْنِيَةِ لِلْفَاعِلِ .  
أما الشريطة الأولى : فَلَأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتَكَرَّرَ وَيَجْرَى بِمَجْرَى  
الغريزة . ألا ترى أنك لا تقول : « ما أضرب زيداً ! » إذا ضرب ضربة ، وإنما تقول  
ذلك بعد أن يكثر منه الفعل ، وكذا لا تقول : « ما أعلم عمراً ! » وعنده علم يسير ،  
وإذا كان حكمه حكم العادة كان « فَعَلٌ » بالضم مخصوصاً به لَأَنَّ هَذَا الْبَابَ لِلْغَرَائِزِ ،  
فيلزم أن يبنى التعجب عما كان « فَعَلٌ » بالضم أو من صيغة يتأتى فيها مثال ( فَعَلٌ )  
بالضم من غَيْرِ حَذْفٍ وَهُوَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَد . فإذا قلت : « ما أضربَ زَيْدًا ! » فكانك  
قلت : « ضَرَبَ زَيْدٌ » ثم نقلته بالهمزة وقلت : « ما أضربَ زَيْدًا ! » .

وأما الشريطة الثانية وهي كونها خالية من الألوان والعيوب : فلأن الألوان والعيوب  
خلقة كاليد والرجل ، فكما لم يقولوا : « ما أيداه وما أَرْجَلَه » ولكن ما أَشَدَّ يَدَهُ ! ، وما أَقْوَى  
رِجْلَهُ !<sup>(١)</sup> ، كذلك يقال : « ما أَشَدَّ حُمْرَتَهُ ! » وما أَقْبَحَ عَوْرَتَهُ !<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر هذه الأمثلة وتعليقاتها في سيبويه ٤ : ٩٨ وهي للخليل .

(٢) في ع : « ما أقبح عوره » والمثبت من الأصل .

... إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ نَحْوِ مَا أَعْطَاهُ ، وَمَا أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ ، وَمِنْ نَحْوِ مَا أَشْهَاهَا ، وَمَا أَمَقَّتَهُ ...

والوجه الثاني : أن الأفعال التي للألوان والعيوب بابها : « أفعال وأفعل » كاحمر ، واحمر ، واعوارث عينه ، واعورث ، فإذا قلت فيها : فَعِل نحو « عَوَرَ » و « صَيَدَ » فإنهم ينوون المحذوف بدليل أنهم تركوا إعلال نحو « عَوَرَ » فلولا أن العين في تقدير السكون حَتَّى كانه أَعَوَرَ لقالوا : عار ، كما قالوا : « خاف وهاب » في خَوْفٍ وَهَيْبٍ ، فلما صححوا الواو من « عَوَرَ » علمت أن المحذوف مراد وأن العين في تقدير السكون .

وأما الشريطة الثالثة : - وهي كونها مبنية للفاعل - فلأن الفعل إنها بصير كالغريزة والعادة للفاعل ، أما المفعول فلا يتصور فيه ذلك ، إذ لا يكون وقوع الفعل على زيد من غيره غريزة له على الحقيقة كيف ولا حظ له في اتحاد الفعل .

قوله : « من نحو ما أعطاه وما أولاه ... »

هما من أعطى ، وأولى ، حذفوا الزيادة ثم أدخلوا عليها همزة التعجب ، ألا ترى المعنى : ما أكثر إعطاءه وإيلاءه .

قوله : « ومن نحو ما أشهاها وما أمقتة ... »

أي ما أكثر كونها مُشْتَهَاةً ، وما أشد كونه ممقوتاً .

والمقت : شدة البغض .

قال صاحب الكتاب<sup>(١)</sup> في قولهم : ما أشهاها ! : إنه على تقدير فَعَلَ ، وإن لم يستعمل كأنه يقدر شَهَوْتُ أي صَارَتْ بحيثُ تُشْتَهَى ، ثم يبنى فعل التعجب منه ، وقال : « ما أمقتة ! » : إنه على : ( فَعَلَ ) وإن لم يستعمل ، كما أن أبغضه ! على بَغْضَ . وأشار إلى أنها كسائر ما ترك من الأصول نحو قولهم : رفيع ، وشديد ، وفقير ، ولم يستعمل رَفُوعٌ وَفَقْرٌ وَشَدِيدٌ يا هذا إلا في حال شذوذ ، وكذلك مُحَاسِنٌ وَمُشَابِهٌ على مُحْسِنٍ وَمُشَبِّهٍ وإن لم يستعملا .

(١) سيبويه ٤ : ١٠٠ .

... وَذَكَرَ سَبِيَّوِيهِ أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ مَا أَقِيلُهُ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بـ (مَا أَكْثَرَ قَائِلَتَهُ) كَمَا اسْتِغْنَوْا بـ (تَرَكْتُ) عَنْ وَذَرْتُ .

\* فصل \* وَمَعْنَى (مَا أَكْرَمَ زَيْدًا) : شَيْءٌ جَعَلَهُ كَرِيماً ، كَقَوْلِكَ : أَمْرٌ أَقْعَدُهُ عَنِ الْخُرُوجِ ، وَمُهُمُّ اشْخَصَهُ عَنْ مَكَانِهِ ، يُرِيدُ أَنْ قَعُودَهُ وَشُخُوصَهُ لَمْ يَكُونَا إِلَّا لِأَمْرِ ،

قوله : « وذكر سبيويه ... »<sup>(١)</sup>

أي استعمل الفعل من القيلولة ، ولم يستعمل منه التعجب كما استعمل المضارع والأمر في قولهم : « هُوَ يَذَرُهُ وَذَرُهُ » ، وإن لم يستعمل منها الماضي .

وقصة ذلك أنه ليس وضع هذا المعنى ، والتعبير عنه بـ « مَا أَكْثَرَ قَائِلَتَهُ ! » فلو كان « مَا أَقِيلُهُ جَارِياً فِي كَلَامِهِمْ عَلَى مَا هُوَ قِيَاسُ هَذَا الْبَابِ لَكَانَ وَاقِعاً فِي لُغَتِهِمْ وَلَمَّا لَمْ يَقَعْ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَثْنَى عَنْهُمْ ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ سَبِيَّوِيهِ فِي اسْتِثْنَاءِ « مَا أَقِيلُهُ »<sup>(٢)</sup> مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَهَذَا جَارٍ فِي كُلِّ مَا يَأْتِي مِثْلَهُ .

قوله : « ومعنى ما أكرم ... »

لا يتعجب من الشيء إلا إذا جاوز حد أشكاله وبلغ مرتبة فوق مراتبها وخفي على الخواطر سببه ، فلذا وجب أن يكون قولك : « مَا أَكْرَمَ زَيْدًا » معناه : شَيْءٌ جَعَلَهُ كَرِيماً ، فَكَأَنَّكَ لَمَّا شَاهَدْتَ فِيهِ كَرَمًا مُتَنَاهِياً قُلْتَ : « شَيْءٌ جَعَلَهُ كَرِيماً »<sup>(٣)</sup> قاصداً الإخبار بأنك شاهدت الكرم الكامل ، لِأَنَّكَ لَا تَعْرِفُ سَبِيَّهُ ، وَإِنَّمَا تَعْرِفُ أَنَّ شَيْئاً أَحْدَثَهُ ، كَمَا أَنَّ (العمود) « والشخص » في مثاليه<sup>(٤)</sup> لم يكن إلا لأمر ما .

(١) سبيويه ٤ : ٩٩ .

(٢) انظر الكتاب ٤ : ٩٩ .

(٣) في ع و ن و س : « شيء جعله كريماً » والمثبت من الأصل .

(٤) المثالان الواردان في متن الفصل هما : أمر أقعده عن الخروج . ومُهُمُّ اشْخَصَهُ عَنْ مَكَانِهِ .

... إِلَّا أَنْ هَذَا النَّقْلَ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ خَلَا مَا اسْتَشْنَى مِنْهُ مَخْتَصَرٌ بِيَابِ  
التَّعَجُّبِ .

قوله : «إِلَّا أَنْ هَذَا النَّقْلَ ...»

أيّ النقل بالهمزة من اللزوم إلى التعدي ليس بقياس ، وإنما هو مقصور على  
السّماع ، ولكن هذا النقل قياس في جميع الأفعال اللازمة في باب التعجب ، إلا ما  
استثنى منه وهو أفعال الألوان ، والعيوب . «وهذا النقل» : أسم «إِنْ» ومختص به :  
خبره<sup>(١)</sup> .

وما ذكرناه من أن أكرم في : «ما أكرم زيداً!» فعل : هو مذهب البصريين<sup>(٢)</sup> .  
والحجة لهم : أنه إذا وصل بـ «ياء» المتكلم يحىء بنون الوقاية نحو «ما أكرمني» ،  
كما تقول «أكرمني زيد» فلو كان اسماً لقل «أكرمي» بدون النون على طريقة «غلامي»  
ونحوه .

ولأنه ينصب المعارف والتكرات ، وأفعال «إذا كان اسماً» لا ينصب إلا التكرات  
على التمييز نحو : «هذا أحسن من ذاك خَلْقًا ، وأطيب منه خُلُقًا» .

ولأنه مفتوح الآخر كالأفعال الماضية .

فهذه دلائل واضحة على أنه فعل .

وعند الكوفيين أنه اسم لوجوه :

\* أحدها : أنه لا يقبل التصرف ، فلو كان فعلاً لقبله ، إذ التصرف من

خصائص الأفعال .

(١) هذا إعراب من الجَتَدِيِّ لعبارة الزمخشري في المفصل وهي : «إِلَّا أَنْ هَذَا النَّقْلَ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ  
خَلَا مَا اسْتَشْنَى مِنْهُ مَخْتَصَرٌ بِيَابِ التَّعَجُّبِ» .

(٢) القول في «أفعل» في التعجب ، أسم هو أم فعل مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين -  
انظر تفصيلها في الإنصاف ١٢٦ - ١٤٨ وشرح ابن يعيش ٧ : ١٤٢ - ١٤٦ . ولسان العرب  
(ملح) وشرح الرضي على الكافية ٢ - ٢٨٥ وشرح الأشموني ٢ : ٣٦٣ - ٣٦٤ وحاشية  
الصبان ٣ : ١٦ بولاق ، والتصريح للشيخ خالد ٢ : ١٠٨ بولاق ، ومغني اللبيب لابن هشام  
ص ٦٨٢ بتحقيق المرحوم محمد يحيى الدين ، وصر العربية ص ٤٧ .

\* الثاني : أنك تقول : «مَا أَقْوَمُهُ وَمَا أَتَّبِعُهُ» ، بترك الإعلال كما تقول : «هَذَا»<sup>(١)</sup> أَقْوَمُ مِنْكَ ، وَأَتَّبِعُ مِنْكَ» فلو كان فعلاً ماضياً للزم الإعلال لزومه في أقام وأَبَاعَ .

\* الثالث : أن التصغير يدخله كقولك :

٥٨ - يَا مَا أُمْلِحَ غِزْلَانَا عَطَوْنَ لَنَا<sup>(٢)</sup>

والتصغير من خصائص الاسم .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وما استدل به الكوفيون لا حجة لهم فيه .  
أما الأول من تلك الوجوه : فالجواب عنه أَنَّ عدم التصرف لا ينفي الفعلية ، فإنَّ «عسى» وليس «لا يقبلان التصرف» ومع ذلك هما فعلان .

وأما الوجه الثاني : فالجواب عنه أَنَّ الإعلال قد يترك في الأفعال نحو «أَسْتَنَوَقَ الْجَمْلَ» ، وَأَسْتَبَيْسَتِ الشَّاةُ» وَ«أَسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ»<sup>(٣)</sup> .

أما الوجه الثالث : فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن التصغير هنا لفظي ، والمراد تصغير المصدر لا الفعل لأنَّ هذا الفعل منع التصرف ، والفعل متى منع التصرف لا يؤكد بذكر المصدر ، فلما أرادوا تصغير المصدر . صغروه بتصغير فعله لقيامه مقامه ، ودلالته عليه .

والوجه الثاني : أَنَّ (فعل)<sup>(٤)</sup> التعجب لما لزم طريقة واحدة ، أشبه الأسماء فدخله بعض أحكامها .

فإن قلت : لماذا كانت الهمزة في نحو «أكرم» بالزيادة أولى؟ قلت : الأصل في

(١) في ع : «هو» والتبت من الأصل .

(٢) قد سبق الحديث عن هذا الشاهد - انظر ص ٢٥٥ وقد استشهد به الكوفيون هنا للدلالة على اسمية أفعال التضليل وذلك بتصغير أملح لأن التصغير من خصائص الأسماء - انظر لإنصاف ١٢٧ الخاشية الأولى .

(٣) سورة المجادلة آية ١٩

(٤) في الأصل (أفعل) والتبت من ع و س .



... وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأناً ليس لغيره لمعنى .  
وَأَمَّا أَكْرَمُ بَزِيدٍ فَقِيلَ أَصْلُهُ (أَكْرَمَ زَيْدٌ) أَيْ صَارَ ذَا كَرَمٍ ، كَ (أَعْدَّ  
الْبَعِيرُ) أَيْ صَارَ ذَا غُدَّةٍ ، إِلَّا أَنَّهُ أَخْرَجَ عَلَى لَفْظِ الْأَمْرِ مَا مَعْنَاهُ الْخَبَرُ ،  
كَمَا أَخْرَجَ عَلَى لَفْظِ الْخَبَرِ مَا مَعْنَاهُ الدُّعَاءُ فِي قَوْلِهِمْ : رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَالْبَاءُ  
مِثْلُهَا فِي كَفَى بِاللَّهِ ...

الزيادة حرف المد فاقاموا «الهمزة» مقام «الألف» لما بينهما من القرب في المخرج، وإنما  
لم تزد الألف لأنها ساكنة، والابتداء بالساكن في كلامهم مرفوض .

قوله : « وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأناً ... »

مثال هذا قولهم : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيْتُهَا الْعِصَابَةُ » ولا يجوز : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُمْ  
أَيْتُهَا الْعِصَابَةُ » .

قوله : « أخرج على لفظ الأمر ما معناه ... إلى الخبر » .

أي الأصل : « أكرم زيد » على صيغة الماضي ، أخرج هذا على لفظ الأمر للافتنان  
في الكلام ، والمعارضة كما جاء الأمر في صيغة الخبر في قولك : « لقي زيد شراً » وأدخل  
الباء مزيدة ليختص بالتعجب . فقولك : « بزيد » في « أَكْرَمَ بَزِيدٌ » في موضع رفع ، لأنَّ  
الباء زائدة وشبهه بقولهم : « كَفَى بِاللَّهِ »<sup>(١)</sup> في أن الأصل : كفى الله ، والباء زائدة  
والجار مع المجرور في موضع المرفوع .

فإن قلت : هل بين الباءين المزيدتين فصل ؟

قلت : نعم فإن الأصل الذي هو الرفع يستعمل في (كفى بالله) فيقال: «كفى  
الله»<sup>(٢)</sup> .

أما الرفع في (أكرم بزيد) : فتركه لازم لا يحوم حول استعماله حاتم ! وذلك لما ذكرنا

(١) سورة النساء آية ٦ وفي مواضع أخرى كثيرة من القرآن .

(٢) سورة الأحزاب آية ٢٥ .

... وَفِي هَذَا ضَرْبٌ مِنَ التَّعَسُّفِ ...

من أنهم جعلوا هذا التغيير تنبيهاً على التعجب فلا يسوغ إهداره ، وقولهم: «يا رجل أكرم بزيد! ، ويا رجلاً أكرم بزيد! ويا هندان أكرم بزيد! ويا هندات أكرم بزيد! من غير تغيير «أكرم» في هذه الأحوال المختلفة دليل ساطع وبرهان قاطع على أنَّ الأصل: «أَكْرَمَ زَيْدٌ» على إخبار بعلو رتبته في الكرم، وأنه صار بحيث ينسب إليه فيقال: زيد صاحب كرم إذا لم يقل: (أكرما، أكرموا، أكرمي، أكرمن). لأنه إخبار. فقولك: «يارجال أكرم بزيد» بمنزلة قولك: «يا رجال أكرم زيد» فكما لا يقال: «يا رجال أكرموا زيدا» كذلك لا يقال: «يا رجال أكرموا بزيد» إذ الفعل لزيد لا للرجال، والضمير في (أكرموا) على اعتبار أن الفعل لهم.

قوله : « وفي هذا ضرب من التعسف . . . »

إذ فيه عدول عن سنن القياس من وجهين :

أحدهما : إيراد لفظ الطلب في موضع الخبر .

والثاني : زيادة الباء في المرفوع ، لأن الكثير الذائع أن يزداد في المنصوب كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْفُتُوا يَدِيكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ ﴾<sup>(١)</sup> وستطلع على السر في ذلك . وفي قول المصنف إيراد لفظ الطلب في موضع الطلب . وجعل « الباء » إما زيادة في المنصوب وهو كثير ، أو جعلها للتعدية وهو أيضاً كثير فإذاً قوله : برىء عن التعسف ، فهذا قول حسن كما ترى ، ثم إن صيغة الأمر مسندة إلى مبهم مقدّر كما كان صيغة الخبر وهي « أكرم » في « ما أكرم » مسندة إلى مبهم ، وهو « ما » ، لأن فعلّي التعجب قد اتفقا في المعنى واتّحدا في الغرض المطلوب ، وهو تكامل الكرم في زيد وبلوغه إلى المبلغ الأقصى ، ووصوله إلى غاية تحيط بقليله وكثيره ، فيجب أن يراعى بينهما التشاكل في الإسناد حتى يتأكد بينهما الاتحاد<sup>(٢)</sup> .

(١) سورة البقرة آية ١٩٥ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيث ٧ : ١٤٨ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ : ١١٠ .

... وَعِنْدِي أَنَّ أَسْهَلَ مِنْهُ مَاخِذًا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ أَمْرٌ لِكُلِّ أَحَدٍ بِأَنْ  
يَجْعَلَ زَيْدًا كَرِيمًا ، أَيْ بِأَنْ يَصِفَهُ بِالْكَرَمِ ، وَالْبَاءُ مَزِيدَةٌ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ \* لِلتَّكْيِيدِ وَالْإِخْتِصَاصِ أَوْ بِأَنْ  
يُصَيِّرُهُ ذَا كَرَمٍ ، وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيدِ هَذَا أَصْلُهُ ، ثُمَّ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ فَلَمْ  
يُغَيِّرْ عَنْ لَفْظِ الْوَاحِدِ فِي قَوْلِكَ : يَا رَجُلَانِ أَكْرَمَ بَزِيدٍ ، وَيَا رَجُلًا أَكْرَمَ  
بَزِيدٍ .

\* فَصْل \* وَاخْتَلَفُوا فِي (مَا) فَهِيَ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ غَيْرُ مَوْصُولَةٍ وَلَا  
مَوْصُوفَةٍ وَهِيَ مُبْتَدَأٌ مَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ مَوْصُولَةٌ صَلَتْهَا مَا  
بَعْدَهَا ، وَهِيَ مُبْتَدَأٌ مَحْدُوفُ الْخَبَرِ ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ فِيهَا مَعْنَى الْأَسْتِفْهَامِ  
كَأَنَّهُ قِيلَ : أَيُّ شَيْءٍ أَكْرَمُهُ ؟ .

قوله : « ثم جرى مجرى المثل . . . . »

إنما لا يعرف المثل تغيير لما سبق في صدر الكتاب .

قوله : « فهي عند سيبويه<sup>(١)</sup> غير موصولة ولا موصوفة . . . » .

لأن التعجب من مواضع الإبهام والبعد عن الوضوح والبيان ، والموصولة معرفة ،  
لأنها بمنزلة الذي ، والموصوفة قريبة من المعرفة فلا يليقان بهذا الموضوع ، بل الأليق  
أن يجعل «ما» بمنزلة «شيء» .

والوجه الثاني : في أنها ليست بموصولة ، أن «ما» إذا كانت بمعنى الذي و«أحسن»  
صلتها احتاجت إلى خبر ، لأن الموصول مع صلته ، بمنزلة «زيد» ولا معنى للإضمار  
من غير فائدة ، على أنا نقول : لو كانت موصولة فالتقدير : «الذي أكرم زيداً شيء»  
أي شيء لا تقدر له على صفة فيلزم إضمار ما هو المقصود ، لما ذكرنا من أن الغرض في

(١) الكتاب لسيبويه ١ : ٧٣ .

**\* فصل \*** وَلَا يُتَصَرَّفُ فِي الْجُمْلَةِ التَّعْجِيبِيَّةِ بِتَقْدِيمٍ وَلَا تَأْخِيرٍ وَلَا فَضْلٍ ، فَلَا يُقَالُ عَبْدُ اللَّهِ مَا أَحْسَنَ ! ، وَلَا مَا عَبْدُ اللَّهِ أَحْسَنَ ! ، وَلَا بَزِيدٌ أَكْرَمُ ، وَلَا مَا أَحْسَنَ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، وَلَا أَكْرَمُ الْيَوْمَ بَزِيدٌ . وَقَدْ أَجَارَ الْجَرْمِيُّ الْفَضْلُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا . . . وَيَنْصَرُّهُمْ قَوْلُ الْقَائِلِ : مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ .

التعجب هو الإخبار عن جهل الشيء ، وبما أوضحناه ، وضع بطلان ما ذهب إليه أبو الحسن<sup>(١)</sup>.

قوله : « وهي مبتدأ محذوف الخبر . . . »<sup>(٢)</sup>.

أي قولك « ما أكرم زيداً » بمنزلة : « الذي أكرم زيداً » فالموصول مع صلته مبتدأ ، والخبر محذوف والتقدير : شيء .

(وقال قوم<sup>(٣)</sup> إن « ما » في « أَكْرَمَ زَيْدٌ »<sup>(٤)</sup> : استفهامية ، وهي مبتدأ وما بعدها الخبر ، كأنه قيل : « أي شيء أَكْرَمَ زَيْدًا » وليس بجيد ، لأن صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل إلى إنشاء آخر بخلاف صيغ الأخبار فإنها تنقل إلى إنشاءات كثيرة ، فثبت أن القول ما قاله سيبويه)<sup>(٥)</sup>.

قوله : « ولا يتصرف في الجملة التعجيبية . . . »<sup>(٦)</sup>.

لأنها صارت علماً لمعنى فالقياس أن لا تتغير لثلاث يلزم اختلال الفهم .

(١) انظر رأي أبي الحسن الأخفش في حاشية السرياني على سيبويه ١ : ٧٣ . وابن يعيش ٧ :

١٤٩ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ : ١١١ .

(٢) هذا على رأي الأخفش .

(٣) هذا القول لابن درستويه كما ذكره ابن يعيش في شرحه ٧ : ١٤٩ .

(٤) هكذا جاءت في الأصل ومراده أن يقول : ( ما أكرم زيداً ) .

(٥) ما بين القوسين تفردت به نسخة الأصل .

(٦) هذا هو رأي سيبويه والمبرد والفراء وقد تابعهم كل من الزمخشري والجندي انظر الكتاب

١ : ٧٣ وابن يعيش ٧ : ١٤٩ - ١٥٠ .

## \* فصل \* وَيُقَالُ مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمُضِيِّ ، وَقَدْ حُكِيَ مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا ، وَالضَّمِيرُ لِلْعَدَاةِ .

عبارة أخرى : من الجمل ما أجروه مجرى المفردات ، منها : الأمثال ومنها : صيغ التعجب ، ومنها : فعلا المدح والذم ، فكما لا يجوز التصرف في صيغ المفردات بالتغيرات ، كذلك في تلك الجمل .

قوله : « وقد أجازَ الجرمي . . . . »<sup>(١)</sup>

أي أجاز الفصل بالظرف ، والظرف يقع فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ، مع أن ارتباط بعض أجزاء الجملة التعجبية بالبعض دون ارتباط المضاف بالمضاف إليه فأولى أن يجوز هنا .

قوله : « قول القائل . . . . »<sup>(٢)</sup>

هذا من المنشورات لا من المنظومات ، وهذا شاذ ، والتقدير ما أحسن صدق الرجل .

قوله : « ويقال ما كان أحسن زيداً . . . »

كان هنا مزيدة . نظير هذا قول أبي الطيب :

٥٥٢ - فَيَا لَيْلَةً مَا كَانَ أَطْوَلَ بِتُهَا وَسُمُّ الْأَفَاعِي عَذْبُ مَا أَتَجَرَّعُ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر شرح ابن يعيش ٧ : ١٥٠ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ : ١١١ - ١١٢ .

(٢) هذا إشارة إلى قول الزرخشري في المفصل : (وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره من أصحابنا وينصرهم قول القائل : (ما أحسن بالرجل أن يصدق) .

(٣) انظر ديوان المتنبي ٢ : ٣٤٦ وهذا البيت ترتيبه الثامن من قصيدة للمتنبي عدتها واحد وثلاثون بيتاً من الطويل قالها في صباه يمدح بها علي بن أحمد الطائي ومطلعها :

حُشَاةُ نَفْسٍ وَدَعَتْ يَوْمَ وَدَعُوا فَلَمْ أَدْرِ أَيُّ الطَّاعِنِينَ أَشِيْعُ

قال البرقوقي في شرح هذا البيت : ما كان أطول تلك الليلة التي فارقني فيها خيالها فترجعت من حرارة فراقها ما كان السم بالقياس إليه عذبا . وموضع التمثيل به قوله : (ما كان أطول بتها) حيث فصل بكان بين ما التعجبية وفعل التعجب .

---

أي : ما أطولها بُتُّها .

قوله : « وقد حكى ..... » .

أي لشبههما بكان دخلا فاصلين ، والتقدير : ما أبرد الغداة وما أدفأها ، وقد مهد  
المصنف عذرهم في المتن حيث قال : للدلالة على المضي . فإن (كان ، وأصبح ،  
وأمسى ، وأضحى) في هذه المواضع زوائد .

... أَذْهَبْتُهُ ، وَفَرَّخْتُهُ ، وَخَرَجْتُ بِهِ ، وَأَحْفَرْتُهُ بَثْرًا ، وَعَلَّمْتُهُ  
الْقُرْآنَ ، وَغَصَبْتُ عَلَيْهِ الضَّيْعَةَ ، وَتَتَّصِلُ الْهَمْزَةُ بِالتَّعْدِي إِلَى اثْنَيْنِ  
فَتَنْقُلُهُ إِلَى ثَلَاثَةٍ نَحْوُ : أَعَلَّمْتُ .

والضعيف هو غير المتعدي ، لأنه لا يقدر أن يصل بنفسه إلى المفعول به وهو ضرب  
واحد على ما ذكر في المتن .

قوله : « وللتعدية أسباب ثلاثة ... » .

نزلوا الأفعال منزلة الأشخاص ، والأشخاص بعضها يفعل بدون واسطة ،  
وبعضها يفعل بها . فالأول يسمى قويًا ، والثاني ضعيفًا ، والواسطة هنا أحد الأشياء  
الثلاثة التي ذكرها في المتن .

فالهزمة والحرف الزائد في الحشو إنما زيدًا ليكون كل منهما كالسابق للفعل نحو  
الاسم الذي لم يكن ذلك الفعل ليصل إليه بنفسه ، ولذا زيدت الهزمة على صدره  
وسميت همزة النقل لذلك .

فإن قلت : فعل هذا يلزم أن تمتنع الزيادة في نحو : «فَرَحَ» بالتشديد إلا على  
الصدر كالهزمة لأن كلا منها سابق للفعل نحو الاسم . قلت : هما سيان فيما ذكرنا  
من السوق ، غير أن الزائد في الحشو هو الزائد من جنس حروف الكلمة ، فلوزيد في  
الصدر ، يلزم الإدغام لاجتماع المثلين ، والمدغم ساكن ، فيؤدي إلى البداءة بالساكن  
وهي مرفوضة عندهم .

فإن قلت : « فلم زيد في الحشودون الطرف؟ » .

قلت : لأن حقه كان أن يزداد في الصدر ، فلما امتنعت زيادته في الصدر ناسب أن  
يزاد فيها هو قريب من الصدر وهو الحشودون الطرف .

فإن قلت : « فلم زيد هذان الحرفان للسوق؟ » . قلت : « لأنهم أحبوا أن يكون  
السابق نوعين :

أحدهما : من نفس الكلمة ، والآخر من غيرها ، لأن الألفاظ العذاب بمنزلة

## \* ومن أصناف الفعل: الثلاثي \*

لِلْمَجْرَدِ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَبْنِيَّةٍ : فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَوَّلِينَ عَلَى وَجْهَيْنِ مُتَعَدٍّ وَغَيْرِ مُتَعَدٍّ ، وَمُضَارِعُهُ عَلَى بِنَاءَيْنِ ، مُضَارِعُ فَعَلَ عَلَى يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ . وَمُضَارِعُ فَعِلَ عَلَى يَفْعِلُ وَيَفْعِلُ ، وَالثَّالِثُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ غَيْرِ مُتَعَدٍّ وَمُضَارِعُهُ عَلَى بِنَاءٍ وَاحِدٍ وَهُوَ يَفْعُلُ فَمِثَالُ فَعَلَ : ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ ، وَجَلَسَ يَجْلِسُ ، وَقَتَلَهُ يَقْتُلُهُ ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ . وَمِثَالُ فَعِلَ يَفْعُلُ ، شَرَبَهُ يَشْرِبُهُ ، وَفَرِحَ يَفْرَحُ ، وَوَقَّعَهُ يَمَقِّعُهُ ، وَوَثِقَ يَثِقُ وَمِثَالُ فَعُلَ كَرَّمَ .

قوله : « للمجرد منه ثلاثة أبنية . . . »<sup>(١)</sup>

اعلم أن للعين من «فَعَلَ» ثلاث أحوال، وهي الحركات الثلاث . . . ولفاء منه حالة واحدة، وهي الفتحة، وإن كانت كل واحدة من الفاء والعين واللام محتملة للأحوال الأربع وهي : الحركات والسكون .

والسكون في الفاء فيمن يرى الابتداء بالساكن ممكناً . غير أن سكون الفاء امتنع إما لكونه محالاً، أولرفضهم الابتداء بالساكن، لما به من الكلفة البينة . وكذا الكسر والضم، لأنَّ الفتحة أخفَّ الحركات، والمبدأ أخرى بالأخف، لتحصل له العذوبة، ويزداد فيه الإصغاء، إذ المسمع تأنس به والطباع تميل إليه .

أما امتناع سكون العين : فليكون اللفظ مطابقاً للمعنى، لأنَّ مفهوم الماضي حادث، وفي الحدوث عدم استقرار، فاختير التحرك في العين ليحصل في اللفظ اضطراب بتوالي الحركات .

وأما لزوم فتحة اللام، فلما ذكرنا في أول القسم، فلم يبق إلا فتحة الفاء واللام،

(١) سيبويه ٤ : ٥ وما بعدها وشافية ابن الحاجب وشرحها للرضي ١ : ٦٧ ، حيث قال : (الماضي : للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية : فَعَلَ، وَفَعِلَ وَفَعُلَ ، نحو : ضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ وَجَلَسَ وَقَعَدَ، وَشَرَبَهُ وَوَقَّعَهُ وَوَثِقَ، وَكَرَّمَ) .



والحركات الثلاث في العين، فحدث<sup>(١)</sup> «فَعَلَ» بفتح العين، و «فَعِلَ» بكسرها، و «فَعُلَ» بضمها.

ثم القياس في كل من هذه الأبنية الثلاث أن يجيء منه «يَفْعُلُ، وَيَفْعَلُ، وَيَفْعُلُ». بالحركات الثلاث في العين، فتصور أبواب الثلاثي المجرد تسعة، لكن أهملت ضمة عين غابر «فُعِلَ» بكسر العين، لثلا يلزم الجمع بين الضم والكسر، وعيَّنت الضمة لعين غابر «فَعُلَ» بالضم، لأن ذلك الباب للطباع والنعوت، وهن صفات لازمة كالكرم، والحسن، فهما ليسا بقلقين يعانقان ساعة ويفارقان أخرى، فلما كان الباب موضوعاً للصفات اللازمة اختير للماضي، والمضارع فيه حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الشفقتين إلى الأخرى، رعاية للتناسب بين الألفاظ، ومعانيها، (ولأن صاحب هذه الأفعال)<sup>(٢)</sup> مسلوب الاختيار مستمراً على شاكلة واحدة، فجعلوا الضمة علامة لذلك، كما قالوا فيما لم يسم فاعله، وبنوا الماضي والغابر<sup>(٣)</sup> عليها، فلما خرج «يَفْعُلُ» بالضم من باب «فَعِلَ» بالكسر، و «يَفْعِلُ» و «يَفْعُلُ» بالكسر والفتح من باب «فَعِلَ» بالضم من هاتيك الأبواب التسعة، بقيت ستة أبواب وهي: (فَعَلَ، يَفْعِلُ، فَعَلَ يَفْعُلُ، فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي وبكسرها أو ضمها أو فتحها في الغابر وفَعِلَ يَفْعُلُ فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين في الماضي ويفتحها وكسرها في الغابر، وفَعَلَ يَفْعُلُ بضم العين فيهما، ثم ما خالفت فيه حركة العين في الماضي حركة العين في الغابر فهو من دعائم الأبواب وما لا فلا، والسر المكنون في ذلك أن معنى الماضي يخالف لمعنى الغابر

(١) في ع: فحدث والمثبت من الأصل.

(٢) في الأصل: (ولان صاحبها هذه اللفظ).

(٣) الغابر: من كلمات الأضداد نقل ابن منظور عن الأزهري: أن الغابر يحتمل الماضي والباقي. وعليه فإن قَصَدَ الجندبي بالغابر هنا المضارع. اللسان: (غير)، وقد استعمل هذه العبارة صاحب اللسان في قوله: (وكان أبو عمرو أجاز زَكَنَ يَزْكُنُ بفتح الكاف من الماضي والغابر وهو خلاف ما عليه الأبنية في السالم - انظر اللسان: (ركن).

... وَأَمَّا فَعَلَ يَفْعَلُ فَلَيْسَ بِأَصْلٍ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجِءْ إِلَّا مَشْرُوطاً فِيهِ أَنْ يَكُونَ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ أَحَدَ حُرُوفِ الْخَلْقِ : الهمزة ، والهاء ، والحاء والحاء ، والعين ، والغين ...

لأن ذلك في الزمان الماضي، وهذا لما وراءه، ففي أي باب تحققت المخالفة بين هَيْئَتَيْ الماضي والغابر، فقد تحققت المطابقة بين اللفظ والمعنى فيكون أصلاً لمجيئه على مقتضى المعقول، وفي أي باب ظهرت الموافقة بين هئتين ظهرت المخالفة بين اللفظ والمعنى فلا يكون أصلاً لانعكاس العلة المقتضية للأصالة، ثم إن المطابقة في فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي وكَسَرِهَا في الغابر أتم من المطابقة في «فَعَلَ ، يَفْعَلُ» بفتح العين في الماضي، وضمها في الغابر إذ المخالفة بين الفتح والكسر أعظم من المخالفة بين الفتح والضم، إذ الفتحة علوية والكسرة سفلية والضممة بينهما، فلا شك أن الكسرة عند النسبة إلى الفتحة أبعد من الضمة، ولأن التقابل بين الفتحة والكسرة ثابت بخلاف الضمة. فلعل المصنّف بدأ في التمثيل بـ «ضربه، يضره» ولم يبدأ بـ «قَتَلَهُ» يَقْتُلُهُ لهذا.

قوله : «أحد حروف الخلق . . . .»

فتحوا العين مع حروف الخلق، لأن الحروف تتصاعد، والفتحة مساعدة لها على التصاعد، فلما كان كذلك فتحوا العين، وإن كان حرف الخلق على اللام لتشاكل حركة العين اللام في الاستعلاء، فلما ناسب طلب التشاكل هنا، كان فيما عينه حرف الخلق<sup>(١)</sup> أولى أن يفتح عينه للتشاكل، لأن حرف الخلق إذا فتح ما قبله لأجله فهو بأن يفتح نفسه أجدر، ولم يعتدوا بحرف الخلق إذا كان «فاء» إذ ليس فيه انتقال إلى علو كما كان فيما إذا كان حرف الخلق، «لاماً»، ألا تراهم منعوا في اللغة الفصيحة الإمالة

(١) في جميع النسخ هَيَّاتِي، وصوبتها على هذا النحو لتوافق الرسم المؤلف.

(٢) حروف الخلق ستة وهي : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والحاء. ابن يعيش ٧ : ١٥٣

... إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ أَبِي يَأْنَى ، وَرَكَنَ يَرْكُنُ ، وَأَمَّا فَعَلَ يَفْعُلُ  
نَحْوَ فُضِّلَ يَفْضُلُ ، وَمَتَّ تَمَوْتُ ، فَمِنْ تَدَاخَلَ اللَّغَتَيْنِ وَكَذَلِكَ فَعَلَ  
يَفْعُلُ نَحْوَ كَبِدَتْ تَكَادُ . . .

بالعين الواقعة في «بالغ» ولم يمنعوها بالعين الواقعة في «غلاب» نظراً إلى ما ذكرنا. فإن  
قلت: ما تقول في نحو «طلع» «يطلع»؟ قلت: لا يلزم اعتبار المشاكلة، إذ هو من  
الجائزات في القياس، فإذا فعلوا لزمك أن تستجزل رأيهم، وإن لم يفعلوا فلا تحكم  
لك عليهم.

قوله: «إلا ما شذ من نحو أبي يَأْنَى وَرَكَنَ يَرْكُنُ . . . .»

هذان الفعلان خالٍ عيناها ولاماها من حروف الحلق بوقوعهما في هذا الباب  
بطريق الشذوذ، وقيل: «السَّرُّ في وقوعها في هذا الباب، مع خلو عينيها، ولاميها  
منها: أن أبى: امتنع و«امتنع» فرع على «منَعَ» و«منَعَ» لآمه حرف حلق، و«رَكَنَ»  
على: «هَذَا»، ولام هَذَا حرف حلق، فحمل «أبى» على «منَعَ» كأنه فرعه، لكونه  
بمعنى فرعه، وحمل الفرع على الأصل غير مستبعد، وحمل رَكَنَ على: «هَذَا» لكونه  
بمعناه، فكان لآمه حَرْفٌ حَلْقِي.

(.....)<sup>(١)</sup>

قوله: «فمن تداخل اللغتين . . . .»

معناه: أن يثبت للماضي بناءان وللمضارع لكل واحد منها بناء ثم يتكلم العربي  
بأحد بناءي الماضي مع بناء المضارع الذي ليس له فيتوهم أنه جار على ذلك وليس

(١) ما بين القوسين جاء مكانه من نسخة الاسكوريال بمدير يد بإسبانيا نص العبارة التالية: (قوله:  
أما فَعَلَ يَفْعُلُ بَزَنَةِ عَلِمَ يَعْلَمُ لغة بعضهم، وَفُضِّلَ يَفْضُلُ بَزَنَةِ نَصَرَ يَنْصُرُ لغة آخرين،  
فأخذوا الماضي من الأولى، والغابر من الثانية، وعلى هذا مَتَّ تَمَوْتُ فيه لغتان، إحداهما:  
مَوْتُ يَمُوتُ كـ (علم) يَعْلَمُ والأخرى مَوْتُ يَمُوتُ كَنَصَرَ يَنْصُرُ، وعلى هذه الطريقة كَبِدَتْ  
تَكَادُ).

وأظن هذه العبارة زيادة من الناسخ، ولذا أثبتتها في الحاشية.

... وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ بِنَاءً تَمُرُّ فِي أَثْنَاءِ التَّقَاسِيمِ بِعَوْنِ اللَّهِ  
تَعَالَى، وَالزِّيَادَةُ لَا تَحُلُو إِذَا أُنْ تَكُونُ مِنْ جِنْسِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِ  
جِنْسِهَا كَمَا ذُكِرَ فِي أَبْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ .

**\* فصل \* وَأَبْنِيَةُ الْمَزِيدِ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ . مُوَازِنٌ لِلرُّبَاعِيِّ**  
عَلَى سَبِيلِ الْإِلْحَاقِ ، وَمُوَازِنٌ لَهُ عَلَى غَيْرِ سَبِيلِ الْإِلْحَاقِ ، وَغَيْرُ مُوَازِنٍ لَهُ  
 . فَالْأَوَّلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ : مُلْحَقٌ بِدُخْرَجٍ نَحْوُ : شَمَلَلٌ وَحَوْقَلٌ وَيَبْطَرُ ،  
وَجَهْوَرٌ .

كذلك، ومثاله ما ذكره في «فضل يفضل»، لأن العرب تقول: «فَضَّلَ» بالفتح  
و«فَضِلَّ» بالكسر ومضارع الأول يُفَضِّلُ بالضم، ومضارع الثاني بالفتح . فإذا سمع  
بعد ذلك «فَضَّلَ يُفَضِّلُ» بالكسر في الأول والضم في الثاني علم أنه من تداخل  
اللتغتين قد أخذوا الماضي من إحداها، والغابر من الأخرى وعلى هذا «مُتَّ مَمُوتٌ» فيه  
لغتان: إحداها: «مَمُوتٌ يَمُوتُ» كَعَلِمَ يَعْلَمُ وَالْأُخْرَى «مَمُوتٌ يَمُوتُ» (كَنَصَرَ يَنْصُرُ)  
وعلى هذه الطريقة كُذِّتْ تكاد<sup>(١)</sup> .

قوله : « شَمَلَلٌ . . . . . »<sup>(٢)</sup>

شَمَلَلٌ : أسرع ، ومنه ناقة شِمْلَالٌ .

وَيَبْطَرُ الدَّابَّةُ : من البَطَرِ وهو الشَّقُّ ، ومنه البَيْطَارُ ، لأنه كثيراً ما يصفونه بالشَّقِّ .

وَحَوْقَلُ الشَّيْخِ<sup>(٣)</sup> : كَبُرَ وَقَتَرٌ عَنِ الْجَمَاعِ . قال الإمام عبد القاهر: حوَقَلَ الرجلُ :  
اعتمد على خاصرته في مشيه . وحوَقَلَ الرجلُ : قَارَبَ الخطأ .

قال :

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٤ : ٤٠ .

(٢) شرح الشارح في توضيح الأبنية المزيدة بالرباعي على سبيل الإلحاق والموازاة له لا على سبيل  
الإلحاق وغير الموازية له .

(٣) انظر الأفعال للسرقسطي ١ : ٤٣٠ .

... وَقَلْنَسَ وَقَلْسَى ، وَمُلْحَقٌ بِتَدْحَرَجَ نَحْوُ : تَجَلَّبَبَ ، وَتَجَوَّرَبَ  
وَتَشْيِطَنَ ، وَتَرَهُوَكَ ، وَتَمَسْكَنَ ، وَتَغَافَلَ ، وَتَكَلَّمَ ، وَمُلْحَقٌ بِأَخْرَجَ نَحْوُ :  
أَقْعَنْسَسَ وَأَسْلَنْقَى . وَمِصْدَاقُ الْإِلْحَاقِ ائْتِهَاذُ الْمُصْدَرَيْنِ ، وَالثَّانِي  
نَحْوُ : أَخْرَجَ وَجَرَّبَ وَقَاتَلَ يُوَارِزُ دَحْرَجَ ، غَيْرَ أَنَّ مُصْدَرَهُ مُخَالِفٌ لِمُصْدَرِهِ  
. وَالثَّلَاثُ : نَحْوُ : أَنْطَلَقَ وَأَقْتَدَرَ وَأَسْتَخْرَجَ وَأَشْهَبَ وَأَغْدَوْدَنَ  
وَأَعْلَوَطَ .

٥٥٣ - وَعِنْدَ جِيْقَالِ الرُّجَالِ الْمَوْتُ<sup>(١)</sup>

وَجَهْوَرُ الْحَدِيثِ : أَعْلَنَهُ .

وَقَلْنَسَ : لَبَسَ الْقَلْنُسُوَّةَ ، وَقَلْسَى .

وَتَجَلَّبَبَ : لَبَسَ الْجِلْبَابَ .

وَتَجَوَّرَبَ : لَبَسَ الْجَوْرَبَ .

وَتَشْيِطَنَ : مِنَ الشَّيْطَانِ وَهُوَ كُلُّ عَاتٍ مُتَمَرِّدٍ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالِدَوَابِّ مِنَ شَطْنِ  
بَعْدَ .

وَالْتَرَهُوَكَ : ضَرَبَ مِنَ الْمَشْيِ بِتَبَخَّرَ .

وَتَغَافَلَ بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ ، كَذَا الرِّوَايَةِ .

وَأَخْرَجْتُمْوَا : اجْتَمَعُوا .

وَأَسْلَنْقَى بِمَعْنَى اسْتَلْقَى ، وَقِيلَ انْبَسَطَ .

قَوْلُهُ : « وَأَشْهَبَ » . . . . .

قَالَ سَيَبَوِيهَ : وَلَيْسَ شَيْءٌ يُقَالُ فِيهِ « أَفْعَلَلْتُ » إِلَّا يُقَالُ فِيهِ « أَفْعَلَلْتُ » ، يُرِيدُ أَنْ

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ السَّرْقَسِيُّ فِي كِتَابِ الْأَفْعَالِ ١ : ٤٣٠ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ لِأَحَدٍ وَرَوَاهُ عَلَى النَّحْوِ  
التَّالِي :

يَا قَوْمُ قَدْ حَوَقْتُ أَوْ ذَنَوْتُ وَيَنْعَضُ جِيْقَالِ الرُّجَالِ الْمَوْتُ

انْظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٧ : ١٥٥ وَكَذَلِكَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي اللِّسَانِ (حَقْل) مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ . وَهُوَ فِي  
مُلْحَقَاتِ دِيْوَانِ رُوَيْةٍ ص ١٧٠ .

**\* فصل \*** فَمَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ فَهُوَ عَلَى مَعَانٍ لَا تُضْبَطُ كَثْرَةً وَسَعَةً، وَبَابُ الْمَغَالِبَةِ مُخْتَصٌّ بِفَعْلٍ يَفْعُلُ كَقَوْلِكَ : كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرَمُهُ وَكَائِرَنِي فَكَثَّرْتُهُ أَكْثَرُهُ، وَكَذَلِكَ عَارَنِي فَعَزَزْتُهُ أَعَزَّهُ ، وَخَاصَمَنِي فَخَصَمْتُهُ ، وَهَاجَانِي فَهَجَوْتُهُ . . .

« افعللت » مقصور من « افعلالت » وإنما قصر لطول الكلمة ومعناها واحد .

واغدودن : بالغين المعجمة أظلم .

وَأَعْلَوْتُ بِعِيرِهِ : تَعَلَّقَ بِعُنُقِهِ وَعَلَاه .

وقال المبرد : (أَعْلَوْتُ : ركب دابته فضم يديه على عنقها إذا خاف السقوط)<sup>(١)</sup> .

قوله : « فهو على معانٍ لا تضبط . . . »<sup>(٢)</sup> .

لأنه أصل الأبنية وأولها وأخفها فيعم معانٍ لا يحيط بها القياس .

أما فَعِلٌ<sup>(٣)</sup> : فباب يشتمل على أفعال تدل على ما بقي آثارها زمانين فصاعداً من العِلل والأحزان ، وغيرها .

والأصل يدل على أفعال كما وجدت تتلاشى وتضمحل . كضرب ونحوه . وهذا هو حق الأفعال ، إذ هي أعراض .

وأما فَعُلَ بالضم<sup>(٤)</sup> : فإنه يحتوي على أفعال هي طَبَائِعُ وَغَرَائِزُ ، فيدل على ثبات مدلولاتها ، ولزومها كـ « كَرَمَ » .

وأما باب المغالبة : فحكم حكم به الواضع لحاجة المغالب فأخذه من طرفين :

(١) في الأصل وع : (ركب دابة فضرِبَ بيده على عنقه إذا خاف السقوط) وصوابه المثبت من المقتضب ١ : ٢١٥ .

(٢) هذا إشارة إلى قول الزخشري (فما كان على فَعَلٍ فهو على معانٍ لا تضبط كثرة وسعة ، وباب المغالبة مختص بفَعْلٍ يَفْعُلُ كَقَوْلِكَ كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرَمُهُ . . . ) انظر الشافية وشرحها ١ : ٧٠ .

(٣) باب العلل والأحزان كَسَقِيمٍ ، وَمَرَضٍ ، وَحَزَنٍ ، وَفَرَحٍ . انظر الشافية وشرحها ١ : ٧١ - ٧٤ . (٤) سيبويه ٤ : ٣٤ - ٣٦ وشرح الشافية ١ : ٧٤ .

... إِلَّا مَا كَانَ مُعْتَلًّا أَلْفَاءِ كَوَعَدْتُ ، أَوْ مُعْتَلًّا أَلْعَيْنِ أَوْ أَلَلَامِ ، مِنْ  
بَنَاتِ أَلْيَاءِ كَ « بَعْتُ وَرَمَيْتُ » فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ أَفْعَلُهُ بِالْكَسْرِ كَقَوْلِكَ :  
رَامَيْتُهُ أَرَمِيهِ ، وَخَايَرْتُهُ فَخَرْتُهُ أَخِيرُهُ ...

طرف الأصل وهو «فَعَلَ»، وطرف الفرع وهو «فَعُلَ» فنظر فيه إلى الأصل مِنْ حَيْثُ  
إنه لا يبقى زمانين. ونظر إلى الفرع من حيث إنه يلزم المغلوب كقولك «كَارَمَنِي  
فَكَرَمْتُهُ أَكْرَمْتُهُ»، لَأَنَّ الْمُغَالِبَةَ كَالْمَحَارِبَةِ، فَإِذَا حَصَلَ لِلْمَغَالِبِ الْغَلْبَةُ عَلَى خَصْمِهِ لَزِمَهُ أَثَرُ  
الغلبة وهو القهر.

قوله : «فَكَرَمْتُهُ أَكْرَمْتُهُ ...»

عَلَى زَيْتِ «نَصَرْتُهُ، أَنْصَرُهُ، وَهَكَذَا «كَثَرْتُهُ أَكْثَرُهُ»، و«عَزَزْتُهُ أَعْزَزُهُ»، و«خَصَمْتُهُ  
أَخْصَمْتُهُ»، و«هَجَوْتُهُ أَهْجَوْتُ»<sup>(١)</sup>.

قوله : «إِلَّا مَا كَانَ مُعْتَلًّا أَلْفَاءِ ...»

أَي لَا يُقَالُ فِيهِ «أَفْعُلُ» بِالضَّمِّ إِلَّا كَلِمَةً فَذَةً<sup>(٢)</sup>، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ فِي لُغَةِ بَنِي عَامِرٍ  
وَحْدَهَا.

قال قائلهم :

٥٥٤ - لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ أَلْفَوَاذُ بِشَرْبَةٍ تَدْعُ أَلصَّوَادِي لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا<sup>(٣)</sup>

بضم الجيم، وإنما لم يقل في المعتل ألفاء «أَفْعُلُ» بضم العين، لأنك لو ضمنت  
لزمك إثبات الواو لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهو وقوعها بين ياء وكسرة، وحينئذ  
يختلف الباب وينقطع سلك الالتئام وهو منتف.

(١) شرح الشافية ١ : ٧٠ (للرضي).

(٢) كلمة فَذَةٌ : مُفْرَدَةٌ، ومراده هذه اللفظة بخصوصها في لغة بني عامر وهي (يَجِدُ) وسيأتي  
بيانها.

(٣) نسبه ابن منظور للبديع بن ربيعة فتبع بذلك الجوهري في الصحاح (وجد) وإنما هو لجرير وقد  
نبه على نسبته المحقق عبد القادر البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٥٥ وكذلك فعل  
السيوطي في شرح شواهد المغني ٢ : ٦٦٦ وانظر ديوان جرير ١ : ١٠٧. وروايته في الديوان

... وَعَنِ الْكِسَائِيِّ أَنَّهُ اسْتَشْنَى أَيْضاً مَا فِيهِ أَحَدُ حُرُوفِ الْحَلْقِ وَأَنَّهُ  
يُقَالُ فِيهِ أَفْعَلُهُ بِالْفَتْحِ ، وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ شَاعِرَتُهُ أَشْعُرُهُ وَفَاخَرَتُهُ أَفْخَرُهُ  
بِالضَّمِّ .

قَالَ سَيِّبَوَيْهِ وَلَيْسَ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَكُونُ هَذَا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ  
نَارَ عَيْنِي فَتَزَعْتُهُ اسْتُعْنِي عَنْهُ بِـ (عَلَيْتُهُ) . .

قوله : « أَفْعَلُهُ بِالْكَسْرِ . . . . . »

إنما اجتنب عن ضمة العين في الغابر في هذين القبيلين لثلاثا تختلط بنات الواو  
بنات الياء<sup>(١)</sup> .

وقيل في المعتل العين، لو ضممت العين لزمك قلب الياء واواً، لسكونها، وانضمام  
ما قبلها حينئذ والإبقاء عليها واجب لثلاثا يخرج الباب عن بيانه .

قوله : « وعن الكسائي<sup>(٢)</sup> أنه استشنى أيضاً ما فيه أحد حروف الحلق، وأنه يقال  
فيه أَفْعَلُهُ بِالْفَتْحِ . . . » .

يعني أن تكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق دون الفاء وإنما ساق الكلام على  
الإبهام، لسبق ما يؤذن بذلك وما استثناءه الكسائي غير مستقيم، لأنَّ النَّقْلَةَ الثَّقَاتِ  
نَقَلُوا : « فَاخَرَنِي فَخَرْتُهُ أَفْخَرُهُ . والحاء من حروف الحلق، ولأنَّ ما فيه أَحَدُ حُرُوفِ

« بِمَشْرِبٍ يَدْعُ الْخَوَائِمَ . . . . . » والبيت من الكامل .

قال البغدادي في شرح البيت : لو ذاقَتِ الْفِرْقُ الصَّوَادِي مِنْ تِلْكَ الشَّرْبَةِ لَرَكَّتْهُمْ بِلَا  
عَطَشٍ .

والشاهد فيه قوله (يَجْدُن) على أَنَّ صَمَّ الْجِيمِ مِنْ (يَجْدُ) لغة بني عامر . انظر شرح شواهد  
الشافية ٥٣ - ٥٧ .

(١) انظر الشافية وشرحها للرضي ١ : ٧٦ .

(٢) انظر رأي الكسائي في شافية ابن الحاجب وشرحها للرضي ١ : ٧٠ - ٧١، وكذلك الإيضاح

لابن الحاجب ٢ : ١١٨ وابن يعيش ٧ : ١٥٧ .



... ( وَفَعِلَ ) يَكْثُرُ فِيهِ الْأَعْرَاضُ مِنَ الْعِلَلِ وَالْأَحْزَانِ وَأَضْدَادِهَا  
كَ ( سَقِمَ ) وَمَرَضَ ، وَحَزِنَ ، وَفَرِحَ ، وَجَدَلَ ، وَأَشِيرَ ، وَالْأَلْوَانُ كَ  
( أَدِمَ ) ، وَشَهَبَ ، وَسَوَدَ ، وَفَعِلَ لِلْخِصَالِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْأَشْيَاءِ كَ  
( حَسَنَ ) ، وَقَبِيحَ ، وَصَغُرَ ، وَكَبُرَ .

الحلُّق لم يلزم في قياس كلامهم الفتح دون الضم، بل استعمل في كلامهم مفتوحاً،  
ومضموماً بدليل قولهم «بَحَثَ يَبْحَثُ، وَدَخَلَ يَدْخُلُ» .  
قوله : «استغنى عنه بَعَلْبَتُهُ . . . . .»<sup>(١)</sup>

الزاي حرف صفي، والضمّة أثقل الحركات، فالضمّة عليها استقلت مع أن  
«العين» واقعة بعدها، والعوض عنه موجود وهو غَلْبَتُهُ فترك ذلك واختير هذا .

قال بعض المحققين : وما ذكره سيبويه<sup>(٢)</sup> لا يخرجّه عن أن يكون قياساً، فإنها قام  
دليل خاص في هذا الموضع فامتنع .

قوله : « . . . . . فيه الأعراض »

هي جمع عارض بمعنى الأمر الحادث .

قوله : « وَجَدَلَ . . . . . »

أي : بَشِيرَ . وَالْأَشِيرُ : الْبَطْرُ .

قوله : « لِلْخِصَالِ . . . . . »

(١) انظر سيبويه ٤ : ٦٨ قال : ( . . . ) وليس في كل شيء يكون هذا، ألا ترى أنك لا تقول  
نَارَعَنِي فَتَرَعْتُهُ، اسْتَغْنَى عَنْهَا بَعَلْبَتُهُ وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ .

(٢) هذه إشارة من الزحشري إلى استشهاده بعبارة سيبويه في الكتاب ٤ : ٦٨ تحت باب دخول  
الزيادة في فعلت للمعاني . ونص عبارة سيبويه : ( . . . ) وَأَعْلَمَ أَنَّ يَفْعَلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ عَلَى  
مِثَالِ يَجْرُجُ ، نَحْوَ عَارَظِي فَعَزَزْتُهُ أَعَزَّهُ ، وَخَاصَمَنِي فَخَصَمْتُهُ أَخْصَمُهُ . . . . . وكذلك جميع ما  
كان من هذا الباب، إلا ما كان من الياء مثل : رَمَيْتُ وَبَعْتُ، وما كان من باب وَعَدَ، فَإِنَّ  
ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى أَفْعَلِهِ، لَأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ وَلَا يَجِيءُ إِلَّا عَلَى يَفْعَلٍ . وليس في كل شيء

## \* فصل \* وَتَفْعَلَلْ يَجِيءُ مُطَاوَعٌ فَعْلَلْ كَ (جَوْرِبُهُ) فَتَجَوْرَبُ وَجَلْبِيَهُ فَتَجَلْبِبُ ، وَبِنَاءٌ مُقْتَضِباً كَ « تَسْهَوُكَ » وَتَرْهَوُكَ .

هذه لفظة سيبويه<sup>(١)</sup> والمراد بها الغرائز والطبائع .

قوله : « وَتَفْعَلَلْ . . . . . »

تقديم هذا البناء على سائر الأبنية من المنشعبة من حَيَات هذا الكتاب وعقاربها ، إذ هو عُضْلَةُ الْعُقَدِ<sup>(٢)</sup> ، ولذا قال بعضهم : راجعت السنين في تقديمه فأعوزني التخريج ، وقال بعض شارحي<sup>(٣)</sup> هذا الكتاب ولك أن تحببه : بَأَن تَفْعَلَلْ رَأْسُ الْمَطَاوَعَةِ ، لَأَنَّ « فَعْلَلَّ » لَا يَكُونُ مُتَعَدِياً إِلَّا وَ « تَفْعَلَلْ » مُطَاوَعَهُ .

(وقال بعض المحققين<sup>(٤)</sup>) : غرضه أن يذكر معنى فَعْلَلَّ الملحق لِأَنَّهُ المذكور بعد « فَعْلَلَّ » في ترتيبه ، غير أن المطاوع الملحق ، والأصل لما كانا مشتركين جمعها وجعل الفصل « لتفعلل » وإن كان غرضه فَعْلَلَّ لثلاث بطول الكلام<sup>(٥)</sup> .

قوله : « . . . . . » ويحيى مطاوع فَعْلَلَّ . . . . . »

معنى المطاوع أنه قبل الفعل ولم يمتنع . كذا قاله الإمام المحقق عبدالقاهر ، ولما كان المطاوع كالنتيجة للمنتج صار « فَعْلَلَّ » أصلاً فناسب أن يزداد في النتيجة وهي تَفْعَلَلْ لِيَدُلَّ عَلَى كَوْنِهِ فَرْعاً لَهُ ، إذ الفرع يزداد على الأصل وضعاً .

قوله : « وَبِنَاءٌ مُقْتَضِباً . . . . . »

يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول نَازَعَنِي فَتَزَعْتُهُ ، اسْتَغْنِي عَنْهَا بَغْلَبْتُهُ وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ) .  
والحقق المشار إليه هنا هو ابن الحاجب - انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ :

١١٩ .

(١) أفرد له سيبويه باباً قال فيه : ( هذا باب أيضاً في الخِصَالِ التي تكون في الأشياء . . . . )  
الكتاب ٤ : ٢٨ وما بعدها .

(٢) العُضْلَةُ : الأمر الشديدُ الْمُسْتَغْلَقُ . اللسان (عَضَلَ) وفي المثل : إِنَّهُ لَعُضْلَةٌ مِنَ الْعُضَلِ - مجمع  
الأمثال ٢ : ٢٣ .

(٣) الفائل هو ابن الحاجب في شرح المفصل المسمى بالإيضاح ٢ : ١٢٠ .

(٤) ما بين القوسين من الأصل وسقط من ع وس . وقد اقتبسه الجندي من الإيضاح ٢ : ١٢٠ .

**\* فصل \*** وَتَفْعَلْ يَجِيءُ مُطَاوِعَ فَعَلْ نَحْوُ : كَسَرَتْهُ فَتَكَسَّرَ ،  
وَقَطَعَتْهُ فَتَقَطَّعَ . وَبِمَعْنَى التَّكْلُفِ نَحْوُ : تَشَجَّعَ ، وَتَصَبَّرَ ، وَتَحَلَّمَ  
وَتَمَرَّأَ ، قَالَ حَاتِمٌ :

تَحَلَّمَ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَأَسْتَبَقَ وَدُهُمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحْلَمَا

أي بناء مستأنفاً . (فإن قلت: «سوق الكلام بالتكلم على معاني «تفعلل» دليل على  
أن الفصل للتفعلل لا لفعّل، فكيف يستقيم قول من قال غرضه كان ذكر فعل ؟  
قلت : لما تكلم عن «تفعلل» باعتبار مطاوعته لفعّل صار الفعل في الظاهر لتفعلل  
فكمّله باعتباره لذلك»<sup>(١)</sup> .

والتَّسْهُوْكُ<sup>(٢)</sup> : الهلاك ، وقد نقل «سهوكته فتسهوك» أي أهلكته فهلك .

قوله : « وبمعنى التَّكْلُفِ . . . »

مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَتَعَانَى ذَلِكَ الْفِعْلَ لِيَحْصَلَ لَهُ بِمَعَانَاتِهِ .

قوله : « وَتَمَرَّأَ : مِنَ الْمُرُوءَةِ . . . »

ونظيره قوله :

٥٥٥ - تَحَلَّمَ ..... (البيت)<sup>(٣)</sup>

(١) ما بين القوسين من الأصل . وسقط من ع وهو مقتبس من الإيضاح ٢ : ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) اللسان : (سهك) .

(٣) البيت :

تَحَلَّمَ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَأَسْتَبَقَ وَدُهُمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحْلَمَا

وروايته في ديوان حاتم ص ٨١ : تَحْلَمُ بدل تَحَلَّمَ . والبيت ترتيبه العشرون من قصيدة لحاتم  
الطائي عُدَّتْهَا أَرْبَعُونَ بَيْتاً مِنَ الطَّوِيلِ ومطلعا :

أَتَعْرِفُ أَطْلَالَاً وَنُورِيَّاً مَهْدِماً كَحَطَّكَ ، فِي رَقٍّ ، كِتَاباً مُنَمَّنَا

وموضع الاستشهاد في البيت قوله (تحلما) حيث ورد بمعنى تكلف الحلم وَنَصْنَعُهُ وإن لم تكن

حلياً - وانظر سيبويه ٤ : ٧١ .

... قَالَ سَيَبَوِّه : وَلَيْسَ هَذَا مِثْلَ تَجَاهَلٍ ، لِأَنَّ هَذَا يَطْلُبُ أَنْ يَصِيرَ حَلِيماً . . .

٥٥٦ - لَيْسَ التَّكْهُلُ فِي أَلْعَيْنَيْنِ كَالْكَحَلِ<sup>(١)</sup>

وقوله :

٥٥٧ - إِنَّ التَّخْلُقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ<sup>(٢)</sup>

قوله : «وليس هذا مثل تجاهل . . .»<sup>(٣)</sup>

الفرق بين «التكلف» في باب «تَفَعَّلَ» وبينه في باب «تَفَاعَلَ» أن «التكلف» في باب «تَفَعَّلَ» أكثر. ألا ترى أنك إذا قلت : «تَحَلَّمْتُ» كان المعنى أنك أظهرت من نفسك الحلم ، وأنت تريد وجوده منك ، واتصافك به ، فلا يكون ذلك ادعاء كذباً . وإذا قلت : تَجَاهَلْتُ : كَانَ المعنى أنك أظهرت ذلك من نفسك من غير أن تكون ملابساً لشيء منه في الحقيقة ، فالحاصل أن (تَفَعَّلَ) في كل موضع موجب ضرباً من

(١) صدره كما جاء في ديوان المتنبي ٣ : ٢١١ :

لَأَنَّ حَلْمَكَ حِلْمٌ لَا تَكْتَفُهُ .

وهذا البيت ترتيبه الثالث والأربعون من قصيدة للمتنبي عدتها تسعة وأربعون بيتاً من البسيط قالها في مدح سيف الدولة ومطلعها :

أَجَابَ دَمْعِي وَمَا الدَّاعِي سِوَى طَلَلٍ دَعَى فَلْبَاهُ قَبْلَ الرُّكْبِ وَالْإِبِلِ

ومعنى البيت : أن سيف الدولة مفطور على الحلم، والمطبوع خلاف المصنوع لأن التكحل تصنع وأما الكحل فهو خلقه . وموضع التمثيل في البيت قوله (التكحل) حيث عنى به اصطناع الكحل وذلك في بناء تَفَعَّلَ .

(٢) نسبه صاحب اللسان في معجمه لسالم بن وابصة ، والبيت من البسيط وصدره :

يَا أَيُّهَا التُّخَلِّي غَيْرَ شَيْمَتِهِ .

انظر اللسان : (خلق) ، ومحل الشاهد فيه قوله : (التخلق) وهو بناء على وزن التفعّل ويعني تكلف الحدث واصطناعه مع إرادة حصوله حقيقة من غير أن يقصد إظهار ذلك إيهاماً على غيره .

(٣) انظر سيبويه ٤ : ٧١ . وقال الرضي في توضيح ذلك في شرح الشافية ١ : ١٠٢ - ١٠٣ ،

... وَمِنْهُ تَقْيَسٌ ، وَتَنْزَرٌ ، وَبِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ كَتَكَبَّرَ ، وَتَعَظَّمَ ،  
وَتَعَجَّلَ الشَّيْءُ ، وَتَيَقَّنَهُ ، وَتَقَصَّاهُ ، وَتَشَبَّهَ ، وَتَبَيَّنَهُ ، وَلِلْعَمَلِ بَعْدَ  
الْعَمَلِ فِي مُهْلَةٍ كَقَوْلِكَ : تَجَرَّعَهُ ، وَتَحَسَّاهُ ، وَتَعَرَّفَهُ ، وَتَفَوَّقَهُ . وَمِنْهُ  
تَفَهَّمَ ، وَتَبَصَّرَ ، وَتَسَمَّعَ ...

ثبت الفعل ويقرره، وأن «تفاعل» للدعوى والقصد إلى إظهار صورة المعنى من غير  
أن يكون موجوداً .

يوضحه قولهم : (تَمَاوَتَ الثُّغْلَبُ) إذا أخذ حركاته، ومد أطرافه حتى يظنه الرائي  
ميتاً، فالموت هنا معدوم بلا شُبْهَةٍ، ولا يصح في هذا الموضع «تَمَوَّتَ» بوجه .  
قوله : «ومنه تَقْيَسٌ . . . . .»

أي تشبّه بَقْيَسَ عيلان . قال رُوَيْبَةُ :

وَقَيْسَ عَيْلَانَ وَمَنْ تَقْيَسًا<sup>(١)</sup> . . . . . ٥٥٨ -

عَيْلَانَ بالعين المهملة . وَتَنْزَرٌ : إذا تشبّه بالنزارية .

وقوله ومنه «تقيس» : إنها فصله بكلمة منه مما سبق لأنه مخالف له من وجه، لأن  
المعاني الأولى كلها يمكن أن يُمرَّنَ الإنسان نفسه عليها حتى تحصل هي له، ولا يتأتى  
مثل ذلك في مثل «تَقْيَسٌ»، فإنه إذا لم يكن حليماً يمكن أن يُمرَّنَ نفسه على الحلم،  
ولكن إذا لم يكن من هذه القبيلة، فإنه لا يمكن أن يكون منها .

تغافل لإيهامك الأمر على من تخالطه وترى من نفسك ما ليس فيك منه شيء أصلاً . وأما  
تَفَعَّلَ في معنى التكلف نحو تَحَلَّمْ وَتَمَرَّأَ فَعَلَى غير هذا، لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل  
ويريد حصوله فيه حقيقة ولا يقصد إظهار ذلك إيهاماً على غيره أن ذلك فيه، وفي تفاعل لا  
يريد ذلك الأصل حقيقة، ولا يقصد حصوله له بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له .

(١) هو للعجاج وليس لولده رُوَيْبَةُ على ما صرح به الشارح . انظر ديوان العجاج ص ١٣٨ والبيت  
ترتيبه الخامس والتسعون من أرجوزة للعجاج عدتها تسعة وتسعون شطراً . ديوان العجاج  
١٢٣ - ١٣٨ . والشاهد فيه قوله (تَقْيَسًا) .

... وَبِمَعْنَى اتَّخَاذِ الشَّيْءِ نَحْوُ : تَذِيرْتُ الْمَكَانَ وَتَوَسَّدْتُ التُّرَابَ  
وَمِنْهُ تَبْنَأُ . وَبِمَعْنَى التَّجَنُّبِ ، كَقَوْلِكَ تَحَوُّبٌ ، وَتَأْتُمْ ، وَتَهَجَّدُ ،  
وَتُحَرِّجُ أَيُّ تَجَنَّبِ الْحَوْبِ وَالْحَرْجِ .

وَتَعَجَّلَهُ بِمَعْنَى : اسْتَعَجَلَهُ أَيُّ طَلَبَ عَجَلَتُهُ  
وَتَيَقَّنَهُ بِمَعْنَى : اسْتَيْقَنَهُ ، كَأَنَّهُ تَكَلَّفَ حَتَّى أَيْقَنَهُ .  
وَتَقْصَّاهُ وَاسْتَقْصَاهُ : طَلَبَ إِقْصَاءَهُ .

وَتَثْبَتَهُ وَاسْتَثْبَتَهُ : طَلَبَ ثَبَاتَهُ .  
وَأَبَانَ الشَّيْءُ وَأَبَانَهُ : ظَهَرَ وَأَظْهَرَهُ .  
وَأَسْتَبَيَّنَهُ : عَرَفْتُهُ .

وَتَبَيَّنَ : ظَهَرَ ، وَتَبَيَّنَتْهُ أَنَا .

قوله : « كَقَوْلِكَ تَحَرَّعُهُ . . . . »

معناه شرب جُرْعَةً جُرْعَةً ، وَحُسُوءَةً حُسُوءَةً ، وَغُرْفَةً غُرْفَةً<sup>(١)</sup> ، وَفَيْقَةً فَيْقَةً أَي :  
فَوَاقًا فَوَاقًا<sup>(٢)</sup> .

قوله : « نَحْوُ تَذِيرْتُ الْمَكَانَ . . . . »  
أَيُّ اتَّخَذْتَهُ دَارًا .

قال الإمام عبد القاهر : وهو من لفظ الدير في الحقيقة ، وعن بعضهم أنه قال :  
قلت للمصنف : « تَذِيرْتُ » تَفِيْعِلْتُ وليس بـ « تَفَعَّلْتُ » لأنه لم يصح فيه الواو ، فقال  
لي : هو كما قلت ، فلماذا أثبتته في باب تَفَعَّلْتُ ، فقال : إِنَّ الشَّيْخَ الإمام عبد القاهر  
أوردته في باب تَفَعَّلْتُ فَأَغْرَانِي ، قلت له : هلا ضرب عليه بالقلم ، فقال : نعم ،

(١) روى ابن منظور عن اللحياني : (حُسُوءَةً وَحُسُوءَةً ، وَغُرْفَةً وَغُرْفَةً بِمَعْنَى وَاحِدٍ) اللسان :  
(حسا) .

(٢) فَوَاقٍ النَّاقَةِ وَفَوَاقُهَا : رَجُوعَ اللَّبَنِ فِي ضَرْعِهَا بَعْدَ حَلْبِهَا - اللسان : (فوق) .

**\* فصل \*** وَتَفَاعَلَ لِمَا يَكُونُ مِنْ أَثْنَيْنِ فَصَاعِدًا نَحْوُ : تَضَارَبَا  
وَتَضَارَبُوا ، وَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَاعِلٍ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ ، أَوْ  
الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ كـ « ضَارَبَ » لَمْ  
يَتَعَدَّ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ : نَارَعْتُهُ الْحَدِيثَ ، وَجَادَبْتُهُ  
الْثُوبَ ، وَنَاسَيْتُهُ الْبَغْضَاءَ ، تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِكَ : تَنَارَعْنَا  
الْحَدِيثَ ، وَتَجَادَبْنَا الثُّوبَ ، وَتَنَاسَيْتْنَا الْبَغْضَاءَ . وَيَجِيءُ لِرَبِّكَ الْفَاعِلُ  
أَنَّهُ فِي حَالٍ لَيْسَ فِيهَا ، نَحْوُ : تَغَافَلْتُ ، وَتَعَامَيْتُ ، وَتَجَاهَلْتُ ، قَالَ :

فقلت : أي شيء أكتب مكانه؟ فقال : الأمر بيدك ، اكتب مكانه شيئاً يوافقه في المعنى  
نحو : « تَبَوَّأْتُ الدَّارَ » اتخذتها مباءةً .

قوله : « وَمِنْهُ تَبَنَّاهُ . . . . » .

أي اتخذها ابناً ، وإنما فصل ، لأن اتخاذ ابناً لا يصيرُهُ على الحقيقة موجوداً فيه ، كأنه  
قصد الفصل بين الأمور الحسبية والمعنوية .

قوله : « وَبِمَعْنَى التَّجَنُّبِ . . . . » .

وهو في هذا البناء بمعنى همزة السلب في أعجمت الكتاب : أزلت عجمته ،  
وكذلك تَحَوَّبَ : أزال الحوب عن نفسه ، والحوب بالضم : الإثم ، والهجوم : النوم ،  
والخرج : الإثم .

قوله : « فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ كضَارَبَ : لَمْ يَتَعَدَّ . . . »<sup>(١)</sup> .

(١) قال فيه ابن الحاجب : « وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً

فيجيء العكس ضمناً ، نحو : ضاربتك وشاركتك ، ومن ثم جاء غير المتعدي متعدياً . . . »  
وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً نحو تشاركا ، ومن ثم نقص مفعولاً عن  
فاعل ، وليلد على أنَّ الفاعل أظهر أن أصله حاصل له وهو منتفٍ عنه نحو تجاهلت وتغافلت  
. . . » شافية ابن الحاجب وشرحها للرزي ١ : ٩٦ - ٩٩ .

\* إِذَا تَحَاَزَّرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ \*

وَبِمَنْزِلَةٍ فَعَلْتُ كَقَوْلِكَ : تَوَانَيْتُ فِي الْأَمْرِ وَتَقَاضَيْتُهُ وَتَجَاوَزَ الْغَايَةَ ،  
وَمُطَاوَعُ فَاَعَلْتُ نَحْوُ : بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ .

لأنَّ «فَاعَلَ» و «تَفَاعَلَ» : لهما فاعلان ، إلا أن أحد فاعلي «فَاعَلَ» يحيي منصوباً ، وذلك المنصوب في «تَفَاعَلَ» يحيي مرفوعاً . فيلزم بالضرورة أن لا يتعدى «تفاعَلَ» ، لأنه قد استوفى معمولي «فَاعَلَ» ، وليس «لِفَاعَلَ» معمول آخر ، فيتعدى «تَفَاعَلَ» إليه ، حتى أن «فَاعَلَ» إذا كان متعدداً إلى مفعولين ، «فَتَفَاعَلَ» يتعدى إلى مفعول واحد ليستوفي معمولات «فَاعَلَ» ، ففَاعِلُ «فَاعَلَ» ومفعوله الأول صارَا فَاعِلِي «تَفَاعَلَ» . فبقي مفعول واحد فيتعدى «تَفَاعَلَ» إليه .

والسرُّ فيما ذكرنا : أن «فَاعَلَ» موضوع على معنى نسبته إلى «فَاعَلَ» مع تعلقه بغيره في أنه فعل مثل ذلك ، ووضع «تَفَاعَلَ» على نسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق له ، فلذا جاء الأول زائداً على الثاني بمفعول ، وهذا معنى قوله : «ولا يخلو من أن يكون فاعلاً . . . إلى آخره» .

قوله : « ويحيي ليربك الفاعل أنه في حال ليس فيها إلى آخره » وحاصله راجع إلى الإخبار عن فاعله بأنه على المعنى الذي اشتق منه «تَفَاعَلَ» ، وهو في الحقيقة على غيره .

قوله :

٥٥٩ - إِذَا تَحَاَزَّرْتُ .....  
الْحَزَرُ : ضَيْقُ الْجَفْنِ .

(١) هو بتمامه كما جاء في اللسان : (خزر ، مرر) وسيبويه ٤ : ٦٩ وابن عيش ٧ : ٨٠ : تَحَاَزَّرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ .

وَتَحَاَزَّرَ : نظر بمؤخر عينه وقد نقل ابن منظور عن ابن بري أن هذا الرجز لعمر بن العاص ==



\* فصل \* و « أَفْعَلَ » لِلتَّعْدِيَةِ فِي الْأَكْثَرِ نَحْوُ : أَجْلَسْتُهُ ،  
وَأَمَكَّتُهُ ، وَلِلتَّعْرِيزِ لِلشَّيْءِ ، وَأَنْ يُجْعَلَ بِسَبَبٍ مِنْهُ نَحْوُ : أَقْتَلْتُهُ ،  
وَأَبْعَثْتُهُ إِذَا عَرَّضْتَهُ لِلْقَتْلِ وَالْبَيْعِ . . .

وبعده :  
ثُمَّ كَسَرْتُ الظَّرْفَ مِنْ غَيْرِ عَوَزٍ أَلْفَيْتَنِي أَلْوَى شَدِيدَ الْمُسْتَمَرِّ  
الألوى : الشديد الخصومة ، كأنه يلوي خصمه عن دعواه .  
قوله : « وبمنزلة فعلت . . . » .  
توانيت في الأمر أي ونيت ، وتقاضيت ليس ليريك الفاعل أنه في حال ليس فيها ،  
ولا بمطاوع « فَاَعْلُتُ » ، وإنما هو بمنزلة : سألته قضاء ديني .  
وتجاوز الغاية : جاوزها . وباعدته فتباعد : بمنزلة أبعدته فبعد .  
قوله : « وأمكته . . . » .  
كأنه تعدي مكين ، يقال : هو مكين عند فلان ، أي بَيْنَ المكان .  
قوله : « وللتعريض للشيء وأن يجعل بسبب منه . . . »  
بمعنى التعريض للاسم المشتق هو منه كقولك : « أبعته إذا عَرَّضْتَهُ لِلْبَيْعِ » ، وهذا  
المعنى قريب من معنى التعدية ، لأنَّ معنى التعدية ليس إلا النقل لأنَّ الرجل إذا  
عُرِّضَ لِلْقَتْلِ فَكَأَنَّهُ نُقِلَ مِنْ حَالِ السَّلَامَةِ إِلَى حَالِ الْهَلَكَةِ .

وهو المشهور ، ويقال إنه لأرطاة بن سُهَيْة تمثل به عمرو رضي الله عنه ، وروايته في اللسان  
(مرر) :  
ثُمَّ كَسَرْتُ أَلْعَيْنَ . . . . . وَجَدْتُني أَلْوَى . . . . .  
والشاهد فيه قوله : تحازرت أي تكلفت الحَزَرَ .

... وَمِنْهُ أَقْبَرْتُهُ ، وَأَشْفَيْتُهُ ، وَأَسْقَيْتُهُ ، إِذَا جَعَلْتُ لَهُ قَبْرًا ،  
وَشِفَاءً ، وَسُقْيَا ، وَجَعَلْتُهُ بِسَبَبٍ مِنْهُ مِنْ قَبْلِ إِلَهِيَّةٍ أَوْ نَحْوَهَا .  
أَوْ لَصِيرُورَةِ الشَّيْءِ ذَا كَذَا نَحْوُ : أَغْدَّ الْبَعِيرُ إِذَا صَارَ ذَا غُدَّةٍ وَأَجْرَبَ  
الرَّجُلُ وَأَنْحَزَ وَأَحَالَ ، أَيُّ صَارَ ذَا جَرَبٍ وَنَحَازٍ وَحِيَالٍ فِي مَالِهِ ...

قوله : « ومنه أقبرته ... »

يعني ومن « أفعل » الذي للتعريض ، وإنما فصله لأن الأول تعريض لفعل يتعلق  
بالمفعول من « بيع » و « قتل » .

والثاني تعريض لما ليس كذلك . فَإِنَّ جَعْلَهُ ذَا قَبْرِ لَيْسَ كَجَعْلِهِ مَعْرَضًا لِلْبَيْعِ ، لِأَنَّ  
القبر ليس بفعل يتعلق بالمفعول ، فأراد أن ينبّه على أن البابين سواء في أنه تعريض  
للشيء ، سواء كان ذلك الشيء فعلاً أو غيره .

قوله : « ولصيرورة الشيء ذَا كَذَا ... » <sup>(١)</sup>

أي لصيرورته منسوباً إلى المعنى المشتق هو منه كَأَغْدَّ الْبَعِيرُ ، صَارَ ذَا غُدَّةٍ ،  
وَالْغُدَّةُ : لحمة تعترى من داء بين الجلد واللحم تمور بينهما .

قوله : « ونحاز ... »

النُّحَازُ : ضرب من الداء يأخذ الإبل في رأسها فتسعل سعالاً شديداً والحِيَالُ :  
مصدر حالت الناقة ، ضربها الفحل فلم تحمل . وناقاة حائل ، ضد حامل ، وفي ماله :  
أي في إبله .

(١) انظر شرح شافية ابن الحاجب ١ : ٨٨ .

... وَمِنْهُ أَلَامٌ ، وَأَرَابٌ ، وَأَصْرَمَ النَّخْلُ ، وَأَحْصَدَ الزَّرْعُ ،  
وَأَجَزَّ ، وَمِنْهُ أَبْشَرٌ ، وَأَفْطَرَ ، وَأَكْبَبٌ ، وَأَفْشَعَ الْغَنِيمُ .  
وَلَوْجُودِ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةِ نَحْوٍ : أَحْمَدُهُ أَيْ وَجَدْتُهُ مَحْمُودًا ، وَأَحْيَيْتُ  
الْأَرْضَ أَيْ وَجَدْتُهَا حَيَّةَ النَّبَاتِ ...

قوله : « ومنه ألام ..... »<sup>(١)</sup>.

أي : صار ذا لوم .

وأراب : صار ذاربية .

وأصرم النخل : حان له أن يصرم .

وأحصد الزرع وأجز : أي حان أن يحصد وأن يجز . فكأنه صار ذا صرامٍ ،  
وحَصَادٍ ، وجزازٍ ، وذلك أنه لما قارب أن يُحْصَدَ ، واكتسى هيئته ، صار كأنه شيء  
تملكه ، حتى كأن ذلك الفعل وجد منه وإنما فصل « ألام » لأنه مخصوص بما كان  
الفاعل آتياً بذلك الشيء المشتق هو منه ، إذ معنى « ألام » : أتى بما يلام عليه فهو  
مشارك لنحو « أَعَدَّ » في معنى الصيرورة إلا أن الفاعل هنا أتى بما ذكرنا بخلاف نحو :  
« أَعَدَّ » وكان ينبغي أن يفصل « أصرم » و « أجز » لأنه ليس كـ « ألام » في حصول الفعل  
في المعنى وإنما المعنى في نحو « أصرم » قارب وقت حصوله ، فتنزلت مقاربتة منزلة  
حصوله .

قوله : « ومنه أبشَر ..... » .

يقال : بَشَرْتُهُ بِكَذَا فَأَبْشَرَ ، وَفَطَرْتُ الْأَصَائِمَ فَفَطِرًا فَفَطَرْتُ لَوَجْهَهُ فَأَكْبَبُ أَيْ  
صرعته فانصرع ، وَقَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَأَقْشَعَ ، وهذا مثل : كَبَيْتُهُ فَأَكْبَبُ فِي أَنَّهَا  
من النوادر ، والمعنى صار ذا بشارة ، وفطر ، وإكباب ، وإقشاع ، وإنما فصله لأنه  
مطاوع (فأفطر ، وأبشَر) مطاوعاً «فَعَلَّ» .

(١) انظر سيبويه ٤ : ٦٠ .

... وَفِي كَلَامِ عَمْرُو بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ لِمَجَاشِعِ السُّلَمِيِّ : لِلَّهِ دَرْكُمَا يَا بَنِي سُلَيْمٍ قَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجَبْنَاكُمْ ، وَسَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْخَلْنَاكُمْ ، وَهَاجَبْنَاكُمْ فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ .

وَلِلْسَلْبِ نَحْوُ : أَشْكَيْتُهُ ، وَأَعْجَمْتُ الْكِتَابَ إِذَا أُرِلْتُ الشُّكَايَةَ وَالْعُجْمَةَ ...

قوله : « ولوجود الشيء على صفة ... »<sup>(١)</sup>.

معناه : لوجود مفعول الفعل على الصفة المشتق هو منها ، كَأَحْمَدُهُ : وجدته موصوفاً بالحمد .

قوله : « وفي كلام مجاشع ... »

جاء عمرو بن معد يكرب إلى مجاشع السُّلَمِيِّ فقال له مجاشع : حاجتك ، فقال : صلة مثلي ، فأعطاه فرساً ودرعاً وسيفاً وصرّة فيها كذا وكذا ديناراً<sup>(٢)</sup> ، فقال عمرو بن معد يكرب : (لله دركم ... الحديث)<sup>(٣)</sup> ثم قال عمرو قوله<sup>(٤)</sup> :

٥٦٠ - فَلِلَّهِ مَسْؤُولٌ نَوَالًا وَنَائِلًا وَصَاحِبٌ هَيْجَا يَوْمَ هَيْجَا مُجَاشِعُ نَائِلًا : أي مُعْطِيَا مِنْ : ناله ينوله ، أعطاه وهو معطوف على «مسؤولاً» لا على «نوالاً» . وسأئناكم باليد : من باب المفاعلة .

وفي نسخة بعض تلامذة المصنف بغير المد من باب «منع» «يمنع» والأول هو الوجه بشهادة : قاتلناكم ، وهاجبناكم فافهم .

قوله : « وللسلب ... »

(٢) شرح شافعية ابن الحاجب للرضي ١ : ٨٣ ، ٩١ .

(١) انظر القصة في شرح الشافعية ١ : ٩١ والأغاني ١٥ : ٢٢٢ .

(٢) نص الحديث الوارد في المتن بتمامه كما جاء في شرح الشافعية ١ : ٩١ «لله دركم يا بني سُلَيْمٍ ، سألناكم فما أبخلناكم ، وقاتلناكم فما أجَبْنَاكُمْ ، وَهَاجَبْنَاكُمْ فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ» أي ما وجدناكم بخلاء وَجِبْنَاءَ وَمُقْهَمِينَ .

(٣) انظر شعر عمرو بن معد يكرب ص ١٣٩ تحقيق مطاوع الطرايشي والبيت من الطويل وقد جاء مفرداً في الديوان .

... وَيَجِيءُ بِمَعْنَى فَعَلْتُ ، تَقُولُ : قِلْتُ الْبَيْعَ وَأَقْلَتُهُ وَسَغَلْتُهُ  
وَأَسْغَلْتُهُ ، وَبَكَرَ وَأَبْكَرَ .

\* فصل \* وَفَعَلَ يُؤَاخِي (أَفْعَلَ) فِي التَّعْدِيَةِ نَحْوُ : فَرَحْتُهُ  
وَعَرَّمْتُهُ ، وَمِنْهُ خَطَأْتُهُ ، وَفَسَقْتُهُ ، وَزَيَّيْتُهُ ، وَجَدَعْتُهُ ، وَعَقَرْتُهُ ...

يعني ولسلب المعنى المشتق الفعل منه عمن تعلق به كـ « أعجمت الكتاب » أزلت  
عجمته ، ويجيء عمن نسب إليه كأقسط : أزال القسط ، وهو الجور ، وكان ينبغي أن  
ينفصل ويقول ومنه أقسط ، والسلب الثاني إنما يتأتى في فعلٍ غير متعد .

قوله : « ويجيء بمعنى فعلت ... »

أي لا يكون للهمزة فيه تأثير نحو : « قِلْتُ البَيْعَ ، وَأَقْلَتُهُ » وهذا الضرب نَزَرُ  
بالإضافة إلى ما يفيد فيه الهمزة وتغير معنى (فعلت) لأن تغير اللفظ يقتضي تغييراً في  
المعنى ، فكانه ما فيه للهمزة تغير هو الأصل ، فيكثر ، ولكن هذا الضرب من باب  
استكثار الألفاظ كَقَعَدَ ، وَجَلَسَ ، غير أن هذا تغير بزيادة حرف ، وذلك تغير بزيادة  
بناء ، وهذا مذهب للعلماء مسلوك .

ويجيء « أَفْعَلَ » بمعنى « فَعَلَ » في شيء من المعنى نحو : « أَصَحَّتِ السَّمَاءُ » فهي  
مُصْحِيَّةٌ ، « وَصَحَا السُّكْرَانُ » ، فمعنى الانكشاف واضح في الفعلين ، غير أن كل  
واحد منهما اختص بشيء على الانفراد ، وليسا بشيئين على طريقة « قِلْتُ وَأَقْلَتُ » . ألا  
تراك تقول : « أَقْلَتُ الْبَيْعَ » كما تقول : « قِلْتُ البَيْعَ » وهذا أدخل في القياس ، لأنَّ تغير  
اللفظ يقتضي تغييراً في المعنى فلفظ (أضحى) غير لفظ (صح) فيجب أن يكون بين  
المعنيين اختلاف . والانكشاف في السماء أقوى ، فاللفظ الزائد بها أخرى .

قوله : « فَرَحْتُهُ ... »

تقول : « فرح » بدون التعدية ، (وفرحته) بالتعدية ، وتقول : « عَرَّمَ الرجل الشيء »  
إذا لزمه أدأؤه ، وعَرَّمَهُ : حمله على الغرامة .

... وَفِي السَّلْبِ نَحْوُ : فَرَّعْتُهُ ، وَقَذَيْتُ عَيْنَهُ ، وَجَلَدْتُ الْبَعِيرَ ،  
وَقَرَّدْتُهُ أَيِ أَزَلْتُ الْفَرْعَ وَالْقَدَى وَالْجُلْدَ ، وَالْقَرَادَ ، وَفِي كَوْنِهِ بِمَعْنَى  
(فَعَلَ) كَقَوْلِكَ : زِلْتَهُ وَزَيْلْتَهُ ، وَعُضَّيْتُهُ وَعَوَّضْتُهُ ، وَمِزْتُهُ وَمَمِزْتُهُ ...

قوله : « ومنه خَطَّأْتُهُ : ... »

أَيِ نَسَبْتُهُ إِلَى الْخَطَا وَالْفِسْقِ وَالزَّوْنَا ، وَقُلْتُ لَهُ جَدْعاً وَعَقراً فكَأَنِّي جَعَلْتُهُ ذَا خَطَا ،  
وَفَاسِقاً ، وَزَانِياً ، وَأَجْدَعً ، وَذَا عَقَرٍ ، فَأَنَا وَإِنْ لَمْ أَحْدِثْ خَطْأَهُ وَلَمْ أَحْمِلْهُ عَلَيْهِ ، كَمَا أَحْمِلُهُ  
عَلَى الذَّهَابِ فِي أَذْهَبَتِهِ ، فَقَدْ أَحْدِثْتُ خَطْأَهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ كَانَ مَجْهُولاً غَيْرَ مُتَقَرَّرٍ . فَلَمَّا  
قَرَّرْتُهُ وَأَثْبَتْتُهُ صَرْتُ كَأَنِّي أَحْدِثْتُ فِيهِ شَيْئاً لَمْ يَكُنْ ، وَإِنَّمَا عُدَّ هَذَا قَبِيلاً آخَرَ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ  
بِإِحْدَاثِ الْفِعْلِ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا خَطَّأْتُهُ فَمَعْنَاهُ : قُلْتُ لَهُ : « أَخْطَأْتَ » أَوْ  
نَسَبْتُهُ إِلَى الْخَطَا ، وَكَذَلِكَ فَسَقْتُهُ أَيِ : قُلْتُ لَهُ : « يَا فَاسِقُ » ، أَوْ نَسَبْتُهُ إِلَى الْفِسْقِ ،  
وَلَيْسَ الْمَعْنَى صِيرْتُهُ فَاسِقاً أَيِ : فَاعِلاً فَعَلَ الْفِسْقَ .

وَأَمَّا جَدَّعْتُهُ ، وَعَقَّرْتُهُ ، فَلِأَنَّهُ لَمَّا دَعَا عَلَيْهِ بِالْجَدْعِ وَالْعَقْرِ ، كَأَنَّهُ جَعَلَ كِلَا مِنْهَا  
مُثْبِتاً لَهُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ إِغْرَاباً وَمُبَالَغَةً ، وَذَلِكَ أَنَّ الدَّعَاءَ لَمَّا كَانَ سَبَبَ الْجَدْعِ وَالْعَقْرِ ،  
وَأُرِيدَ الْمُبَالَغَةُ وَالِدَّلَالَةُ عَلَى قُوَّةِ الرَّجَاءِ وَحَسَنِ الظَّنِّ بِاللَّهِ - عَزَّتْ قُدْرَتُهُ - جَعَلَ كَأَنَّ  
الْجَدْعَ وَالْعَقْرَ قَدْ حَصَلَا مِنَ الدَّاعِي مِنْ حَيْثُ كَانَ سَبَبُهُ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ السَّلْبِ هُنَا وَبَيْنَهُ فِي بَابِ « أَفْعَلَ » أَنَّ السَّلْبَ هُنَا فِي الْأَكْثَرِ يُسْتَعْمَلُ فِي  
الْأَعْيَانِ وَثُمَّ فِي الْمَعَانِي .

قوله : « وفي كونه بمعنى فَعَلَ : ... »

مَجِيءُ (فَعَلَ) بِالتَّشْدِيدِ بِمَعْنَى (فَعَّلَ) بِالتَّخْفِيفِ لِلتَّوَكِيدِ ، إِذِ الزِّيَادَةُ فِي اللَّفْظِ  
بِسَبَبِ التَّكْثِيرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى نَحْوُ : « مِزْتُهُ وَمَمِزْتُهُ » ، فَالْتَّمِيزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ  
يَسْتَدْعِي فَرْطَ الْبُعْدِ بَيْنَهُمَا ، وَالْمِيزُ لَا يَسْتَدْعِي ذَلِكَ ، وَعَوَّضَ لَيْسَ يَفِيدُ التَّعْدِيَةَ  
تَضْعِيفُهُ لِأَنَّهُ مِثْلُ « عَاضَ » فِي التَّعْدِيِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَلَا يَرَادُ بِهِ التَّكْثِيرُ كَمَا يَرَادُ بِهِ

... وَجِيئُهُ لِلتَّكْثِيرِ هُوَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِكَ : قَطَعْتُ الثِّيَابَ  
وَعَلَقْتُ الْأَبْوَابَ ، وَهُوَ يَجُولُ ، وَيَطُوفُ ، أَيُّ يُكْثِرُ الْجَوْلَانَ وَالطَّوَافَ .

(قَطَعَ) ، وهذا بمنزلة : (قِلْتُ ، وَأَقَلْتُ) في أَنَّ التضعيف لم يُفْعِدْ شَيْئاً كما لم يُفْعِدْ  
بِالْهَمْزَةِ .

قوله : « وَجِيئُهُ لِلتَّكْثِيرِ . . . . »

التكثير يقارب التوكيد ، إلا أَنَّ التكثير يقع في التعدية ، والتوكيد يقع في نفس  
الفعل ، وكلاهما يتصور في «قَطَعْتُ» ، فإذا أَرَدْتُ التوكيد قلت : «قَطَعْتُ الثَّوبَ» أي  
بالغث في قطع ثوب واحد ، وإذا أَرَدْتُ التكثير قلت : «قَطَعْتُ الثِّيَابَ» أَيُّ كَثُرَتْ  
القطع وكرَّرْتُه في ثياب كثيرة .

قوله : « والطواف . . . . . »

قال :

٥٦١ - أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ<sup>(١)</sup>

قوله : « هو الغالب عليه . . . . . »

يعني أَنَّ ذلك هو أصله والأكثر في استعمالهم ، وكان الأولى أن يقدِّمه ، ولكن قدم  
غيره لمؤاخاته لأفعل في ذلك الغير . وشرطه التكثير في الفعل أو في الفاعل أو في  
المفعول .

فالأول في نحو : جَوْلَ ، وَطُوفَ ، والثَّانِي نَحْوُ : مَوَّتَ الْإِبِلَ ، والثالث نحو :  
عَلَقْتُ الْأَبْوَابَ .

(١) من الوافر وقائله الخطيئة - انظر ديوانه ص ١٢٠ وابن يعيش ٤ : ٥٧ ، والخزاعة ٢ : ٤٠٤ .

واللكعاء : المتناهية في اللؤم ، ومعنى البيت كما جاء في الخزاعة : أطوفُ نهاري كله في طلب  
الرزق ، فإذا أويت عند الليل فإنما آوي إلى بيت قَعِيدَتُهُ القاعدة فيه لثيمة . واستعمله الجندي  
شاهداً في هذا الموضع على أن بناء فَعَلَ دال على التكثير ، وفيه شاهد آخر في قوله (لكاع) على  
أنه مختص بالنداء واستعمل في غير النداء ضرورة . وفيه تحريجات أخرى .

انظر الخزاعة ٢ : ٤٠٤ - ٤١٣ .

... وَبَرَكَ النَّعْمُ، وَرَبَّضَ الشَّاءُ، وَمَوْتَ أَلْمَالُ، وَلَا يُقَالُ لِلْوَاحِدِ .  
**\* فصل \*** و (فَاعِلٌ) لِأَن يَكُونَ مِنْ غَيْرِكَ إِلَيْكَ مَا كَانَ مِنْكَ  
إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ : ضَارَبْتُهُ وَقَاتَلْتُهُ ، فَإِذَا كُنْتَ الْغَالِبَ قُلْتَ : فَاعَلَنِي  
فَفَعَلْتُهُ ...

فإن فقد ذلك امتنع استعماله فلذا امتنع قولك : مَوَّتِ الشَّاءُ لانتهاء جميع ما  
ذكرنا، إذ لا يستقيم تكثير هذا الفعل بالنسبة إلى الشاة، ولا يستقيم تكثيرها وهي  
واحدة. وليس ثم مفعول، فيكون التكثير له.

قوله : « بَرَكَ النَّعْمُ . . . . . » .

كل ما ثبت وأقام يقال فيه برك. ومنه : برك البعير، وبرك الإبل : إذا أكثر فعل  
البروك والاستناخة، ومنه البركاء ومي الثبات في الحرب .

قوله : « وَرَبَّضَ . . . . . »

كل ما يأوي إليه فهو رَبَّضٌ . ومنه ربض الغنم، ومرابض الإبل : معاطنهما.

قوله : « وَمَوْتَ أَلْمَالُ . . . . . » .

كثر فيه الموتان ، وهو موت يقع في الماشية .

قوله : « وَفَاعَلَ . . . . . »<sup>(١)</sup>

هو موضوع على أن يقتضي فاعلين. أحدهما مرفوع في اللفظ والآخر منصوب  
نحو: ( ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا )، فلما كان كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً رفعوا أحدهما  
ونصبوا الآخر، وهذا هو أوَّل الأفعال التي يجوزُ فيها جَعْلُ أَيٍّ واحد شئت من الشيتين  
فاعلاً والآخر مفعولاً ومثله : « أَصَابَنِي خَيْرٌ، وَأَصَبْتُ خَيْرًا »، وهذا في المفعول الذي  
لا حَظَّ له في الفعل ممتنع. لا تقول في «ضربت زيداً» «ضربني زيد» .

وقوله : « لِأَن يَكُونَ مِنْ غَيْرِكَ إِلَيْكَ مَا كَانَ مِنْكَ إِلَيْهِ . . . » .

(١) انظر شرح الشافية ١ : ٩٦ - ٩٩ .



... وَيَجِيءُ جَمِيءٌ فَعَلْتُ كَقَوْلِكَ سَافَرْتُ ، وَبِمَعْنَى أَفَعَلْتُ نَحْوُ :  
عَافَاكَ اللَّهُ ، وَطَارَقْتُ النَّعْلَ ، وَبِمَعْنَى فَعَلْتُ نَحْوُ : ضَاعَفْتُ وَنَاعَمْتُ

معناه : لأن يكون من غير الفاعل إلى الفاعل ما كان من الفاعل إليه فقدّر الفاعل مخاطباً.

قوله : « فإذا كنت الغالب . . . . » .

أي إذا كانا مثليين في مباشرة الفعل ، وأن الفعل بينهما مقسوم على السواء ، قال كل واحد منهما : (ضاربني ، وضاربتك) ، فإذا ترجّح أحدهما على الآخر قال الغالب : (ضَارِبُنِي فَضَرَبْتُهُ) .

قوله : « كقولك سَافَرْتُ . . . . » .

زيادة الألف فيه إشارة إلى المقاسة لمشقة الفعل ، كأن نفس الفاعل فيه تغالبه وهو يغالبها إذ النفس تأبى المشقة وهو يرغب في تحصيل الفعل ، (فكان الفعل مُشْتَرَكاً بَيْنَهُمَا)<sup>(١)</sup> .

قوله : « وبمعنى أفعلت . . . . » .

يعني بمعنى (أفعلت) في التعدية ، لأن معنى «أجلسته» صيرته ذا جلوس . ومعنى «عَافَاكَ اللَّهُ» : صيرك ذا عافية .

ونخصّ «أفعل» وإن كان «فَعَّلَ» قد يأتي لذلك المعنى لكثرة «أفعل» فيه وكذا : «طارقتُ النعل» : أي صيرته ذا طراق ، وهو جلدة تجعل تحت النعل ، و«طارق» قائم مقام «أطرق» . وليس «أطرق» بفصيح كذا .

قال الإمام عبد القاهر : نُظِرَ في هذا البناء الذي هو بمعنى أفعلت إلى أَنَّ الزيادة فيه وفي «أفعلت» واحدة ، ولم ينظر فيها إلى موضع الزيادة .

قوله : « وبمعنى فَعَّلَ . . . . » .

أي في التكثير والزيادة في كل واحد من البناءين متوسطة ، وإن كانت إحدى

(١) في ع : « فكان الفعل يشترك بينهما » والمثبت من الأصل .

**\* فصل \*** وَأَنْفَعَلَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُطَاوَعٌ (فَعَلَ) كَقَوْلِكَ : كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ، وَحَطَّمْتُهُ فَأَنْحَطَمَ ، إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَفَحَمْتُهُ فَأَنْقَحَمَ ، وَأَغْلَقْتُهُ فَأَنْغَلَقَ ، وَأَسْفَقْتُهُ فَأَنْسَفَقَ ، وَأَزْعَجْتُهُ فَأَنْزَعَجَ ، وَلَا يَقَعُ إِلَّا حَيْثُ يَكُونُ عِلَاجٌ وَتَأْثِيرٌ ، وَلِهَذَا كَانَ قَوْلُهُمْ : أَنْعَدَمَ خَطَأً . . .

الزائدتين من نفس الكلمة بخلاف الزيادة الأخرى فتكون الفائدة في «ضاعفت» و«ضَعَفْتُ» متحدة لا تفاضل بين البناءين فيها، إلا أن الأصل «ضَعَفْتُ»، و«ضَاعَفْتُ» دخيل.

قوله : « (وانفعل) لا يكون إلا مطاوع (فَعَلَ) . . . . . » .

(انفعل) موضوع على أن يكون مطاوع «فَعَلَ» لا «أَفْعَلَ» لأن «أَفْعَلَ» منقول بالهمزة للتعدي، وإنما ينقل من «فَعَلَ» نحو: أَخْرَجْتُهُ فَخَرَجَ، (ففعِلَ) مطاوعه وليس كذا (فَعَلْتُهُ)، لأنه مصوغ على التعدي .

فإذا قصد المطاوع وجب أن يوثى بصيغة مفردة، فيزاد في التركيب ليدل عليه، إذ لا يحتمل الحذف لكونه على ثلاثة أحرف عارية من الزيادة، ولذا جعل «أفحمته فانقحم»، و«أغلقته فانغلق»، و«أسفقتهم فانسفق»، و«أزعجته فانزعج» من الشواذ. وقيل: إنما جعل هذا على طريقة أن «أفعل» نابٍ مناب «فَعَلَ» وأسفق الباب وأصفقه، بمعنى: رده.

قوله : « ولا يقع إلا حيث يكون علاج وتأثير . . . » .

وذلك نحو «كسرتهم، وقطعتهم» كأنهم لما خصوا هذا البناء بالمطاوعة، خصوه<sup>(١)</sup> بالمعاني الواضحة للحس، ولذا لم يجز عرفته فانعرف، لأنك بقولك عرفته مخبر بتقرر ذلك في قلبك وتصوره لك، وليس لقولك تصوّر مطاوع إذ ليس في قولك «ثبتت صورته في قلبي» فعل أحدثته حتى تقول: طاويعني الذي أصبته بالفعل على ما أردت، فكذا لا يكون (لعرّفته) مطاوع .

(١) في الأصل (خصوا) والمثبت من ع .

... وَقَالُوا قُلْتُهُ فَأَنقَالَ ، لَأَنَّ الْقَائِلَ يَعْمَلُ فِي تَحْرِيكِ لِسَانِهِ .

**\* فصل \*** وَ « أَفْتَعَلَ » يُشَارِكُ أَنْفَعَلَ فِي الْمَطَاوَعَةِ كَقَوْلِكَ :  
عَمَمْتُهُ فَأَعْتَمَّ ، وَشَوَيْتُهُ فَاشْتَوَى ، وَيُقَالُ : أَنْغَمَ وَأَنْشَوَى .

وكذا لم يميز عدمته فانعدم ، لأن عدمته بمنزلة لم أجدّه في أن المعنى انتفاء الوجود والحقيقة تعود إلى قولك « مات »<sup>(١)</sup> وليس له مطاوع ، فكذا لعدمته ، إذ ليس في عدمته إحداث فعل ، وقد يكون الفعل بالجوارح ، ثم لا يجيء له المطاوع كقولك : « لست » لا يقال « انلمس » ، لأن كون الشيء في صفة الملموس من جهة نفسه لا يتصور ، كما يتصور كون الشيء في صفة المكسور وليس بالفعل الذي هو اللمس نتيجة بإزاء الانكسار ، وفي الفعل الذي هو اللمس فتقول : لست فقبل اللمس أو لم يقبله .

قوله : « لأن القائل يعمل في تحريك لسانه . . . . » .

أي المعنى : أجريت له لساني فجرى . وأخرجته من في فخرج . قال بعض شارحي<sup>(٢)</sup> هذا الكتاب : وغرضه في إيراد هذا أنه ينبغي أن لا يخلو الفعل من أدنى شيء من العلاج ، لأنَّ القائل يعمل في تحريك لسانه وإدارة صوته في مخرج فمه ، ومناشئ الحروف ، وكل ذلك من باب المحسوس للمخاطب .

قال بعض المحققين<sup>(٣)</sup> : فإن أطلق (قُلْتُهُ فَأَنقَالَ) على إرادة المعنى المفهوم من القول ، من غير أن يُقصد إلى ألفاظ محققة أو مقدرة كان في الامتناع نظير انعدم .

قوله : « يشارك (انفعل) في المطاوعة . . . . » .

فإن قلت : ما وجه وقوع المشاركة بينهما ؟ قلت : وجهه أن الزيادة في كل واحد منهما واحدة ، إلا أنها في « انفعل » قبل الفاء وفي « افتعل » بين الفاء والعين ، وإحداها نون والأخرى تاء غير أنها يتأخيان في أنها من حروف الزيادة .

(١) في « فات » والمثبت من الأصل .

(٢) الشارح المقصود هنا هو ابن الحاجب - انظر الإيضاح ٢ : ١٣١ .

(٣) القائل هو ابن الحاجب في كتابه « الإيضاح في شرح المفصل » ٢ : ١٣١ .

... وَيَكُونُ بِمَعْنَى تَفَاعَلَ نَحْوُ : اجْتَوَرُوا ، وَاخْتَصَمُوا ، وَالتَّقَوُا ،  
وَبِمَعْنَى الْإِتِّحَادِ نَحْوُ : اذْبَحْ ، وَاطْبَحْ ، وَاشْتَوَى إِذَا اتَّخَذَ ذَبِيحَةً وَطَيْبِخًا  
وَشَوَاءَ لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهُ اِكْتَالَ وَاتَّزَنَ . وَبِمَنْزِلَةِ فَعَلَ نَحْوُ قَرَأْتُ وَاقْتَرَأْتُ ،  
وَخَطِفَ وَاخْتَطَفَ ...

فإن قلت : لم قدمت الزيادة في «انفعل» على الفاء وزحلقنت في «افتعل» من  
الصدر إلى الوسط؟ قلت : لأن «افتعل» ترد لمعان أخرى سوى معنى المطاوعة، ثم  
المشاركة في المطاوعة على ضربين :

أحدهما : أن يكون «افتعل» مصاحباً «لانفعل» كـ «عَمَّمْتُهُ فَاغْتَمَّ وَأَنْعَمَّ» .  
والثاني : أن يكون قيامه مقام انفعل نيابة لازمة، كطرده فَاطْرَدَ ولا يقال أَنْطَرَدَ .  
قوله : «بمعنى تفاعل ...»

شورك بين «انفعل» و «تفاعل» في معنى المطاوعة لتضمن «تفاعل» في معنى  
المطاوعة، فإن كل واحد من الجماعة المشتركة فاعل بذاته ومفعول من جهة شريكه .  
قوله : «وبمعنى الاتحاد ...»<sup>(١)</sup>

إنما ورد معنى الاتحاد لتحقيق معنى المطاوعة فيه، لأنه لما كان لمباشر فعل الاتحاد  
داع في نفسه نُزِلَ الداعي في منزلة أمر بأمره، ونَزَلَ هو منزلة مؤتمر مطاوع .  
قوله : «وبمنزلة فَعَلَ ...»

وروده بمعنى فَعَلَ قريب من معنى الاتحاد ، لأنه لما كان لمباشر الفعل زيادة جد  
وحرص في إيجاد الفعل وتحصيله، صار كأنه فاعل لنفسه فأشبه معنى الاتحاد من هذه  
الجهة وإن كان وضعه مطلقاً في الدلالة . ألا ترى أن «البرق» في قوله تعالى ﴿يَكَادُ  
الْبَرْقُ يَخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، كأنه حيوان خارج يصطاد لنفسه وبما نحن بصده قوله :  
٥٦٢ - كَتَبْتُ إِلَيْكَ فَأَقْتَرِي السَّلَامَا سَلَامَ مُشَوِّقِ أَلْفِ الْغَرَامَا<sup>(٣)</sup>

(١) انظر سيبويه ٤ : ٧٤ .

(٢) البيت من الوافر ولم أعثر له على قائل .

(٣) سورة البقرة آية ٢٠ .

... وَلِلزِّيَادَةِ عَلَى مَعْنَاهُ كَقَوْلِكَ : اِكْتَسَبَ فِي كَسَبٍ ، وَاعْتَمَلَ فِي عَمَلٍ ، قَالَ سَبِيوِيهِ : أَمَّا كَسَبَتْ فَإِنَّهُ يَقُولُ أَصَبَتْ ، وَأَمَّا اِكْتَسَبَتْ فَهُوَ التَّصَرُّفُ وَالطَّلِبُ وَالْاِعْتِمَالُ بِمَنْزِلَةِ الْاَضْطِرَابِ .

\* فصل \* وَأَسْتَفْعَلَ لِطَلَبِ الْفِعْلِ ، تَقُولُ : اسْتَحْفُهُ وَأَسْتَعْمَلُهُ ، وَأَسْتَعْجَلُهُ ، إِذَا طَلَبَ عَمَلُهُ وَخَفَّتْهُ وَعَجَلَتْهُ . وَمَرَّ مُسْتَعْجِلاً أَي مَرَّ طَالِباً ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ مُكَلِّفَهَا إِيَّاهُ . . .

---

فكأنه قال : اقرأ سلام مُشَوِّقٌ إِلَى لِقَائِكَ ، وَتَخَصَّصَ بِذَلِكَ دُونَ غَيْرِكَ .

قوله : « اِكْتَالٌ وَاتَزَنَ . . . » .

أَي : كَالِ لِنَفْسِهِ وَوزن لِنَفْسِهِ .

قوله : « كَقَوْلِكَ اِكْتَسَبَ فِي كَسَبٍ . . . » .

قال المصنف<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فَإِنْ قُلْتُ : لَمْ خَصَّ الْخَيْرَ بِالْكَسَبِ وَالشَّرَّ بِالْاِكْتِسَابِ ؟ قُلْتُ : فِي الْاِكْتِسَابِ اِعْتِمَالٌ ، فَلَمَّا كَانَ الشَّرُّ مِمَّا تَشْتَهِيهِ النَّفْسُ وَهِيَ مَنْجَذِبَةٌ إِلَيْهِ وَأَمَّارَةٌ بِهِ كَانَتْ فِي تَحْصِيلِهِ أَعْمَلُ وَأَجَدُّ . فَجَعَلْتُ لَذَلِكَ مَكْتَسَبَةً فِيهِ ، وَلَمَّا لَمْ تَكُنْ فِي بَابِ الْخَيْرِ كَذَلِكَ لِفَتْوَرِهَا فِي تَحْصِيلِهِ وَصَفَ بِهَا لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى الْاِعْتِمَالِ وَالتَّصَرُّفِ وَالْاَضْطِرَابِ لَذَلِكَ .

قوله : « وَاسْتَفْعَلَ لِطَلَبِ الْفِعْلِ . . . » .

وَمَعْنَاهُ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ لِإِرَادَةِ تَحْصِيلِ الْفِعْلِ الْمَشْتَقِ هُوَ مِنْهُ .

قوله : « وَمَرَّ مُسْتَعْجِلاً . . . » .

هَذَا كَالْاِعْتِرَاضِ عَلَى الْبَابِ ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ طَالِبٌ لَذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ فَصَارَ بِهَذَا التَّأْوِيلِ جَارِياً عَلَى قِيَاسِ بَابِهِ .

---

(١) انظر قول المصنف . أَي الرِّغْشَرِي فِي الْكَشَافِ ١ : ٤٠٨ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ٢٨٦ .

... وَمِنْهُ اسْتَخْرَجْتُهُ ، أَي لَمْ أَزَلْ أَتَلَطَّفُ بِهِ وَأَطْلُبُ حَتَّى خَرَجَ ،  
وَلِلَّتَحْوُلِ نَحْوُ: اسْتَيْسَتْ الشَّاةُ ، وَاسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ ، وَاسْتَحْجَرَ  
الطَّيْنُ ، وَإِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ . وَلِلْإِصَابَةِ عَلَى صِفَةِ نَحْوِ:  
اسْتَعْظَمْتُهُ ، وَاسْتَسَمَنْتُهُ ، وَاسْتَجَدُّتُهُ ، أَيْ أَصَبْتُهُ عَظِيماً وَسَمِيناً  
وَجَيْداً . . .

قوله : « وَمِنْهُ اسْتَخْرَجْتُهُ . . . » .

الاستخراج لا يكون إلا بحيلة وعلاج ، بخلاف الإخراج .

قيل : استفتي المصنف عن قول القائل : «عُدْتُ بالله واستعدت بالله» هل بينهما  
فرق ؟ قال : لا بد لزيادة السين والتاء على «عُدْتُ» من زيادة معنى ، فإن الحرفين  
موضوعان للطلب ، فالمُسْتَعِيدُ عائد ، وطالب للعباد ، وذلك يفيد معنى التهالك على  
ما هو بصدد ، وعقد القلب والنية به .

(والضمير في ومنه «لاستفعل» الذي هو لطلب الفعل ، وإنما فصله لأنه يستعمل  
بمعنى «أخرجته» لأن الطالب للشيء قد يُحْصَلُهُ بمثابة فَعَلَ الْمُتَعَدِّي ، فلما أُطْلِقَ  
«استخرجته» على الطلب المُحْصَلِ للخروج صار بمعنى «أخرجته» ، إلا أنَّ في  
«استخرجته» معنى الطلب فنه على أنه منه ، وإن وافق أخرجته في معنى  
الحصول<sup>(١)</sup> .

قوله : « وللتحول . . . » .

أي للانتقال من شيء إلى شيء . أي صارتِ الشَّاةُ تَيْسًا ، والجمل ناقة ، والطين  
حَجْرًا ، والبُغَاثُ نِسْرًا .

وليس الغرض هنا الانتقال المطلق ، وإنما هو مقيد بوصف القوة والازدياد . والقوة  
والازدياد معنى مطلوب .

(١) ما بين القوسين من الأصل .

... وَبِمَنْزِلَةِ فَعَلٍ نَحْوُ : قَرَّ وَاسْتَقَرَّ وَعَلَا قَرْنُهُ وَاسْتَعْلَاهُ .

**\* فصل \*** وَأَفْعَوْعَلَ بِنَاءِ مُبَالَغَةٍ وَتَوْكِيدٍ ، فَأَخْشَوْشَنَ  
وَأَعْشَوْشَبَتِ الْأَرْضُ ، وَأَخْلَوَى الشَّيْءُ ، مُبَالَغَاتٌ فِي خَشْنٍ ،  
وَأَعْشَبَتْ ، وَحَلَا ، قَالَ الْخَلِيلُ فِي أَعْشَوْشَبَتْ :

قوله : « ولالإصابة على صفة . . . . » .

معنى الإصابة ، ومعنى الوجود : سواء ، والغالب أن يسبق طلب من الواجد ،  
لأنك إذا قلت : « استعظمته » ، و« استسمتته » فكانك طلبت (عِظْمَهُ وَسِمْنَهُ)<sup>(١)</sup>  
فوجدته .

قوله : « نَحْوُ قَرَّ وَاسْتَقَرَّ . . . . » .

غير أن المعنى في لفظة « استقر »<sup>(٢)</sup> يتغير قليلاً ، فاستقر واستعلى عليه ، أقوى من  
« قر وعلا » .

فإن قلت : قد جاء استعلى عليه ، فكيف يكون علا في علاه؟ قلت : ذاك محمول  
على المعنى نحو : « غلب عليه » وقد جاء ذلك في «علا» أيضاً فقيل علا عليه ، ومن  
هذا القبيل قوله تعالى ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِّنَ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، والمعنى : يفرحون وقد جاء  
« بشر » بمعنى فرح .

قال :

٥٦٣ - وَإِذَا لَقِيتَ الْبَاهِشِينَ إِلَى النَّدَى      غُبْرًا أَكْفُهُمْ يَقَاعٌ مُّجَلٍ<sup>(٤)</sup>  
فَأَعَانَهُمْ وَأَبْشَرُوا بِمَا بَشَرُوا بِهِ      وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضْنِكَ قَانِزِلٍ<sup>(٥)</sup>  
(يقال : بَشَرْتُهُ وَأَبْشَرُهُ وَأَبْشَرْتُهُ ، وَيَبْشَرُهُ . قَبْشَرٌ .  
قوله : « واعشوشبت الأرض . . . . » .

(١) في ع : « عظمته وسمته » والمثبت من الأصل لأنه الموافق للمعنى .

(٢) في ع : « استفعل » والمثبت من الأصل .

(٣) سورة آل عمران آية ١٧١ .

(٤، ٥) نسبهما صاحب اللسان إلى الشاعر الجاهلي عطية بن زيد ، ونقل عن ابن بري أنها لعبد

... إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ عَامًّا قَدْ بَالِغٌ .

أي كَثُرَ عُشْبُهَا .

قوله : « أَنْ تَجْعَلَ ذَلِكَ عَامًّا ... » .

ذلك إشارة إلى الاعشيشاب ، وهو إن لم يذكر فالفعل دل عليه . والمعنى : أن العشب عم وجه الأرض وبالع في كثرته<sup>(١)</sup> .

و « اعشوشب » من تركيب العشب ، لأنَّ العين كُرِّرَتْ لتفيد معنى القوة والكثرة ، وهو قريب من « قَطْع » و « نَحْوَه » في أَنْ تَكْرِيْرَ أَلْعَيْنِ لِإِفَادَةِ التَّكْثِيرِ ، ففائدة التوكيد في « اعشوشب » أنه كثير في نفسه كثرة ، وفائدة التكرير أنه قد استوعب جميع أجزاء هاتيك الأرض .

القيس بن خفاف البرجمي . وهما من الكامل . انظر اللسان ( بشر ) والباهشون : جمع باهش وهو المسرع إلى المعروف بفرح ، وغير الأكف : دلالة الفقر . والقاع : الأرض المنبسطة التي لا نبت فيها . والضنك : ضيق العيش ، ومعناها : إذا لقيت الناس الذين اعتادوا الكرم وقد شحت مواردهم في ظروف العيش الضيقة فأعنهم واستبشر خيراً مثلهم واحتمل معهم شدتهم وقاسمهم شظف العيش . والشاهد في البيت قوله : « وابشر بما بشروا به » ومعناه الفرح ، انظر الأبيات في الحجة لأبي علي ٢ : ٣٦٠ - ٣٦١ .

(١) انظر سيبويه ٤ : ٧٥ .





## \* ومن أصناف الفعل: الرباعي \*

لِلْمُجَرَّدِ مِنْهُ بِنَاءٌ وَاحِدٌ فَعَلَّلَ ، وَيَكُونُ مُتَعَدِّياً نَحْوُ : دَخَرَ الْحَجَرَ  
وَسَرَهَفَ الصَّبِيَّ ، وَغَيْرُ مُتَعَدٍّ نَحْوُ : دَرَبَخَ ، وَبَرَّهَمَ ، وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ  
بِنَاءٌ إِنْ أَفْعَلَلَّ : نَحْوُ آخِرِنَجَمَ ، وَأَفْعَلَّلَ نَحْوَ أَقْشَعَرَّ .

قوله : « نحو : دربخ . . . . » .

دربخت الحمامة لذكرها خضعت له وطاعته، ودربخ الرجل طأطأ رأسه وبسط  
ظهره .

وبرهم : إِذَا فَتَحَ عَيْنَيْهِ وَأَخَذَ النَّظَرَ .

وبرسم : إِذَا أَدَامَ النَّظَرَ .

قوله : « وللمزيد فيه بناء ان . . . » .

ذكر هنا أن المزيد الرباعي بناء ان .

(وقال بعضُ شارحي<sup>(١)</sup> هذا الكتاب : ذكر للمزيد فيه بناءين وأسقط الثالث، وهو  
أكثر من البناءين اللذين ذكرهما. وهو «تَفَعَّلَلَّ» كقولك : «تَدَخَّرَجَ» وَهُوَ وَهَمٌ مِنْهُ .  
وقد ذكر «تَفَعَّلَلَّ» في تقاسيم الأبنية المتقدمة، إِلَّا أَنَّهُ بَاعْتِبَارُ زِيَادَةِ التَّاءِ وَاللَّامِ جَمِيعاً .  
وتدحرج ليس من ذلك ، لِأَنَّ لَامِيهِ أَصْلِيَّتَانِ هَذَا كَلَامُهُ<sup>(٢)</sup> .

قوله : « نحو احرنجم . . . . » .

أي اجتمع ، وَأَقْشَعَرَّ أَي : انْتَصَبَ شَعْرُ جِلْدِهِ .

(١) هو ابن الحاجب في كتابه : «الإيضاح في شرح المفصل» ٢ : ١٣٤ .

(٢) ما بين القوسين اقتبسه الجُنْدِيُّ بنصه من الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب - انظر ج

\* فصل \* وَكِلَا بِنَاءِي الْمَزِيد فِيهِ غَيْرُ مُتَعَدٍّ ، وَهُمَا فِي الرَّبَاعِيِّ  
 نَظِيرًا أَنْفَعَلْ وَأَفْعَلْ وَأَفْعَالٌ فِي الثَّلَاثِيِّ ، قَالَ سَيَبَوِيهِ : وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ  
 أَحَرَنْجُمَتُهُ ، لِأَنَّهُ نَظِيرُ أَنْفَعَلْتُ فِي بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ زَادُوا نُونًا وَأَلْفَ وَصَلَ ،  
 كَمَا زَادُوهُمَا فِي هَذَا .  
 وَقَالَ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ أَفْعَلْتُهُ ، وَلَا أَفْعَالْتُهُ وَذَلِكَ نَحْوُ : أَحْمَرْتُ ،  
 وَأَشْهَيْبْتُ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ أَطْمَأْنَنْتُ ، وَأَشْمَأَزَزْتُ .  
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

---

قوله : « نَظِيرًا أَنْفَعَلْ . . . » .  
 نَظِيرًا بِضَمِيرِ الْاِثْنَيْنِ . أَمَا أَحْرَنْجِمُ فَالْهَمْزَةُ وَالنُّونُ فِيهِ زَائِدَتَانِ وَهُوَ عَلَى حَرْجِمٍ بِإِزَاءِ  
 « أَنْفَعَلْ » فِي فَعَلَتْ .  
 وَأَمَّا أَشْهَعَرٌ : فَبِمُتْرَلَةٍ « أَحَرٌّ » مِنْ حَيْثُ إِنَّ اللَّامَ فِيهِمَا مَكْسُورَةٌ فَالْتَّرَكِيبُ مِنْ  
 « ق ش ع ر » كَمَا أَنَّ التَّرَكِيبَ فِي أَحَرٍّ مِنْ « ح م ر » .  
 فَافْعَنْلِلْ مِثْلُ أَنْفَعَلْ فِي الْمَطَاوَعَةِ .  
 وَأَفْعَلَلْ نَظِيرُ أَفْعَلٌ فِي الْمُبَالَغَةِ .  
 وَلِذَا قَالَ سَيَبَوِيهِ<sup>(١)</sup> : وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ أَحْرَنْجُمَتُهُ ، لِأَنَّهُ نَظِيرُ أَنْفَعَلْتُ فِي بَنَاتِ  
 الثَّلَاثَةِ زَادُوا نُونًا وَأَلْفَ وَصَلَ كَمَا زَادُوهُمَا فِي هَذَا . وَقَالَ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ « أَفْعَلْتُهُ » وَلَا  
 « أَفْعَالْتُهُ » إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ فِي الْمَتْنِ .  
 قوله : « وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ أَفْعَلْتُهُ وَلَا أَفْعَالْتُهُ . . . » .  
 لِأَنَّ هَذَيْنِ ابْتِنَاءَيْنِ لِلْأَنْوَانِ وَالْعِيُوبِ وَهِيَ لَا زِمَةٌ لَا تَعْدِي فِيهَا .  
 قوله : « وَنَظِيرُ ذَلِكَ . . . » .  
 أَيُّ نَظِيرِ نَحْوِ : « أَحْرَنْجِمَ » وَالنُّونُ فِي « أَطْمَأْنَنَ » مَكْرُورَةٌ وَهِيَ لَامُ كِ « زَايٍ »  
 (١) انظر الكتاب لسَيَبَوِيهِ ٤ : ٧٧ .

.....

---

(أَشْمَأَزُّ) أي: انْقَبَضَ وظاهره يدل على أَنَّ الْأَصْلَ «طَمَأَنَّ» بهمزة بعد ميم، وليس كذلك، بل الأصل: «طَأْمَنَّ» بميم بعد همزة، ذكره صاحب الكتاب<sup>(١)</sup>، وَأَطْمَأَنَّ مقلوب منه ووزنه «أَفْلَعَنَّ»، لأن الطاء فاء في «طَأْمَنَّ». والهمزة عين، والميم هو اللام الأولى في قولك: «فَعَلَّلَ» إذا مثَّلت.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تَحْكَمْ بِالْقَلْبِ عَلَى طَأْمَنَّ؟  
قلت: لأن طَأْمَنَّ عَارٍ عن الزيادة، بخلاف أَطْمَأَنَّ، فهو متضمنٌ لها، والزيادة فرع كالقلب، فالفرع بالفرع أخرى.

كَمَّلَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الْإِقْلِيدِ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ .  
والحمد لله على كماله .  
والصلاة على نبيه النبيه العربي محمد وآله .  
وهو المسؤول أن يمنحنا التوفيق للشروع في القسم الثالث وإكماله .  
رب يسر وتمم .

---

(١) الكتاب ٤ : ٣٨١ .